

# تاريخ سوريا ولبنان تحت

الإنتداب الفرنسي

Scanned by: Jamal Hatmal

ستيفن هاماي لونغريف





Scanned by: Jamal Hatmal

سِتيفن همسلي لونغرينغ

سُورِيَاوَلْبَنَان

تَحْتِ

الْاِنْذَابِ الْفَرْسِيِّ

ترجمة بيار عفتل

دار الحقيقة - بيروت

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

---

## مقدمة

المؤرخ المعروف لاي فترة حديثة، مهما كان حي الضمير، عليه ان يعمل تحت ظروف صعبة، وهذه تشمل مواده . التي هي غير مستوعبة او غير منشورة : قوة بعد النظر او الرؤيا عنده هي عرضة للتشويه كلما قربت منه الاشياء المرئية وميله الانساني للتصيز في مجال رآه بأه عينه ، بعاطفته . وبقليل من التجزئة بلا شك في كنف الحوادث الموصوفة . ولا يستطيع بعد القيام بأبحاث لعدة سنوات ان يتوقع كبعض القراء نفس المكافآت ، الصحفي الزائر ، مؤلف الكتب السياسية الصغيرة او الكاتب المتخيل للأشاعات ، انها اعتبارات منيعة جدا وقد تفسر لماذا لم ينشر بعد تاريخ مرض عن الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان .

وقد دفع بي لأخذ هذا العمل الحالي على عاتقي لرغبتني الجزئية بالأراضي ( التي قمست بزيارتها مرارا وفي بعض الاحيان زيارات طويلة بين الاعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٠ ) ولعرفتي هناك بعدد واف من الفرنسيين والسوريين أو اللبنانيين من المقيمين او الرسميين : كمعجب من جهة ( خارج النطاق السياسي ) للعبقرية الفرنسية ومنجزاتها ، وكوني صديق للعرب منذ اكثر من ٤٠ عاما ، ولكوني انني كنت من الرسميين لعدة سنوات للأراضي المجاورة الخاضعة للانتداب ( العراق ) .

ظننت بأنني قد استطعت تقدير الصعوبات والامكانيات بالنسبة للعلاقات تحت ظل الانتداب وبعيدا عن المحادثات التي أجريتها مع اصدقاء فرنسيين وسوريين في هذه القضايا وأشباهها ، تكونت لدي مصادر عديدة مكتوبة بالفرنسية والعربية والاطالنية والانكليزية . فترة الانتداب الفرنسي انتهت قبل ١٢ سنة ، بين الخير والشر ، ويمكن ان ترى الآن بكلية شاملة ، ويبدو انها تقدم الآن موضوعا شيقا ومثمرا للأبحاث التاريخية والتي يمكن ان يمر عليها محاولة نقد وعلى الاقل فان بعض الاعتبارات الخاطئة والشائعة قد تصحح وتقدم الاسس الحقيقية والمسموعة ليستعملها الكتاب المشهورون ، الصحفيون ، والسياسيون وأشباههم وتكون احسن من الموجودة حاليا . قد تكون هذه مفيدة اكثر لتاريخ الشرق من ١٩٢٠ حتى ١٩٤٥ التي أبرزت الاعمال السابقة لبعض القوى ( وخاصة القومية العربية ) في تلك المنطقة . قد يبدو للبعض بأنها تلقي ضوءا على الاتجاه الفرنسي الاقل ثباتا على الأراضي الاسلامية واستنتاجي الذي سيظهر في هذه الصفحات هو ان الانتداب الفرنسي قدم لمدة ٢٠ سنة مواد مهمة وفوائد عملية على الأراضي المعهودة له ، وقام بأعمال غير لائقة وكانت سياسة فرنسا على وجه العموم غير متقنة انتهت بالفشل والخيبة .



أساءت هذه الاعمال الى مركز فرنسا ، لان قوات بلادي المسلحة والتي انضمت الى فترة للمعارز الفرنسية الصغيرة قد اجبرت مرتين ، بسبب مقتضيات الحرب الكونية ان تحتل هذه الاراضي بين ١٩١٨ و ١٩٤١ والتي اخضعت بموجبها للانتداب لمدة ٢٠ سنة . وكما سنرى فانه قد نتج سوء تفاهم بين تلك القوتين . وطالما كان ذلك سببه العمل المحلي الغير مرخص والغير لبق لكلا الجانبين وبالنظر للصراعات الطبيعية والصغيرة التي كانت مغايرة للطموحات العربية كان هناك اختلاف عقلية الشعبين ودرجة سوء التفاهم هذه كانت محتمة .

لكنني وجدت صعوبة في تفسير ذلك التسلط الغريب والثابت من جهة الفرنسيين على جميع المستويات هو ان البريطانيين انفسهم عززوا من تصميمهم الطموح على سوريا لآخذ مكسان الفرنسيين كانت تلك مسألة تاريخ عام ، لا شيء كان يستطيع في اي فترة ان يرغب الحكومة البريطانية ان تقبل تحمل المسؤوليات في سوريا والتي حافظ الفرنسيون عليها بتصميم .

لا أستطيع القول بأنني استشرت جميع مصادر المعلومات بالنسبة لموضوعي فهذه معظمها وفيرة ومتنوعة وعلى كاتب التاريخ العام ان أراد النشر ، ان يقتنع بالقليل . ومع هذا فان لأثمة الكتب والمخطوطات المرفقة بهذا الكتاب يرينا بأن المؤلف لم يفعل شيئاً .

فليس من نسخة عن الاحداث من كتاب التقارير عن المفوضين السامين او الناشرين الفرنسيين او العرب ، او النافذين الايطاليين او المراقبين البريطانيين او الاميركيين قبلت بعد الرجوع الى غيرها ، ولا أسمح لنفسني بالتحامل او التهنئة الذاتية ، وانما أهدف فوق كل شيء الى الموضوعية التامة والى الحقيقة والاعتدال بتلك الاحكام التي لا مفر منها كما يبدو . وقد يحتاج مقالي كما أعلم لتلك الانوار الوضاعة . وذاك الحكم الجاري او المدح الجيب للعديد من القراء والمدافعين عن المشايخين للمواقف العربية او الفرنسية . فلو قرأوا هذه الصفحات فسوفاقفون بلا شك على ما يوافق حالاتهم او ادعاءاتهم ويرفضون ما هو مسميء . . . وسيفاجئني طبعاً اذا كان نقادي ، لاي جهة ينتمون ، لو أقنعوني بأنهم كانوا موضوعيين أكثر مني ، ان صححوا حقائقي او قدموا اعتبارات قانونية ، لصرفت النظر عنها ، ولكنك شاكر لهم . وانني أتمنى من مؤرخ المستقبل ان يعيد التاريخ بكمال اكبر وبععمق اكثر مني .

ستيفان هامسلي لونغريغ

## الفصل الاول

### المقاطعة التركية

#### ١ - البلد والشعب

عبر اسم سوريا في التاريخ القديم والحديث عن مناطق متفاوتة ، وهو لم يكن يوما لقباً لدولة مستقلة واحدة تشمل الارض « السورية » الصخر دون سواها من الارض . كوحدة جغرافية تحد سوريا من الجنوب بالصحراء ، وشرقا بمنطقة السهوب التي تفصلها عن العراق الاوسط ، ومن الشمال الشرقي بالفرات الاعلى ( هذا مع أن المطالبات السورية بالجزيرة الشمالية ، والموصل نفسها ، معروفة جيدا قديما وحديثا ) ، وغربا بالبحر . وعلى سطحها الشمالي والشمالي الغربي ترتفع سلسلة جبال الامانوس ومن خلفها السهل الكيليكى ، وقد اعتبرا أحيانا ، ومعهما مناطق عينتاب ومرعش وأورفا وحتى دياربكر ، الاناضولية ، مناطق سورية . ان تضمين فلسطين في أية سوريا جغرافية ، أو تاريخية ، أو اثنية أو ثقافية هو ، على الأقل منذ العصور القديمة المتأخرة ، أمر لا نزاع فيه . من جهة أخرى فان مقاطعة سوريا الرومانية ، وولاية دمشق التركية ، والجمهورية السورية الحالية ، لم تشمل ، ولا تشمل ، سوى جزءا من الاراضي السورية . ان البلاد ، التي سيكون أحد أحداث أقدارها موضوع الصفحات التالية ، هي ذلك القسم من سوريا التاريخية والجغرافية الذي خضع للانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الاولى .

ان سوريا أحد أكثر بلاد العالم تشويقا . فبعكس الجفاف الرتيب للكثير من الاراضي الآسيوية والعربية ، فان سوريا مع لبنان لا تمتلك ساحلا طويلا على المتوسط



فحسب ، ذا جمال اخاذ غالبا ، بل وداخلا تكسبه التنوع سلاسل جبلية ذات عظمة طبيعية تحمل أسماء تاريخية - امانوس ، جبل لبنان والانتى - ليبانون ، وحرمون ، وسواها ، وسهول ووديان غنية ، مرتفعة أو مستنقعية ، فيما بين الجبال ، وانهار شهيرة - نهر العاصي ، والليطاني ، ومنابع الاردن ، والفرات نفسه ، ونجود عريضة خصبة وسهول قاحلة تتداخل شرقا وجنوبا حتى الصحراء . ولكل من هذه الاقاليم هواؤه ومناخه المميز ، ورطوبته وجفافه ، المفعم بالصحة والالهام الى حد يدعو للاعجاب في أحسن الاحوال ، وبصورة يمكن تحملها في أسوأها ، ولكل منها نباته وحيواناته في منوعات غير عادية تشمل مجموعة واسعة من الانواع ، ولكل مدنه العظيمة والشهيرة . واذا لم تفلح هذه الصفحات في تشويق قرائها ، فان الخطأ لن يقع أبدا على البلاد التي يقع فيها المشهد ، وهو مشهد يوفر سحر سمو تاريخي قديم أو سابق للتاريخ ، ويتضمن داخله مواقع أو بقايا مدن هي من بين الاقدم في العالم ، مع أسماء أماكن وسمات طبيعية تصل اليوم الراهن بالامبراطوريات العظيمة والشخصيات الأكثر شهرة في العصور القديمة وفي القرون الوسطى . واذا كانت سوريا منطقة فاتنة بصهرها ( غير الكامل أحيانا ) لسلاسل واسهامات ثقافية من الشرق والغرب تمتد في ما يزيد على ٥٠٠٠ سنة ، فانها لا يمكن سوى أن تكون جنة عالم الآثار والفكر ، والمؤرخ وعالم الاجتماع ، وعزيزة على قدر متساو لدارس ونصير الاسلام الاول واسلام القرون الوسطى ، والمسيحية واليهودية . ان المشهد السوري لم يكن في أية حقبة ، منذ فجر التاريخ وحتى غزو الاتراك العثمانيين في القرن السادس عشر من زماننا ، غير مثير للاهتمام أو غير ذي مغزى ، ومرارا عدة شكلت سوريا المسرح الذي عرض فوقه أفضل ما تستطيع الحضارة المعاصرة تقديمه - في المكانة الملوكية ، وفي الفن والثقافة ، وفي التقدم المادي . وحتى في القرون الاكثر رتابة التي تلت انتصارات سليم المروع ، فان البلاد لم تفتقد الشخصيات الاخاذة والبذور الحية ، في الاقل ، لانبعاث مقبل .

تنفتح الارض السورية في كل اتجاه على تعاقب متنوع من الغزوات المادية والثقافية . وهي تشكل منطقة حيوية في الجسر الذي يصل قارات ثلاث ، بحيث تلازمت أقدارها مع تواريخ جيران أكبر وحركات عالمية . وقد تأثرت بعمق بالبحر المتوسط ، حدها الغربي ، وطريقها الى أوروبا ، وكذلك ، بمقدار مساو ، بوجود عالم صحراوي حي وغير قابل للنضوب ، في شرقها . ووجدت سبل العيش والثراء ليس في مواردها فحسب ، بل وبالتحكم بعبور البضائع التجارية عبر أرضها ، وكذلك ، مع هذه التجارة ، عبور الافكار والثقافات . وقد اجتذبت المهاجرين بميامها ومناخها ، والامبراطوريات

بمزيته الاستراتيجية ، والفاتحين بحقول حبوبها ، وغاباتها ، وحدائقها . وتمتد الطرق الممعة في القدم بحرا الى أوروبا ، وبطريق الساحل ، مروراً بعكا وغزة ، الى دلتا النيل ، وفي وسط الصحراء أو عبر الاطراف الشمالية للصحراء الى الفرات والعراق ، وبطريق كيليكية الى وسط وغرب آسيا الصغرى ، وعبر أقصى شمال الجزيرة الى تركيا الآسيوية ، وعبر حوران وشرق الاردن الى الحجاز والمدن المقدسة . وعبر وادي سرحان الى وسط الجزيرة العربية في صحار لم تشكل يوماً عوائق أمام تنقل السكان المحليين . وقد شكل المرور الحر في كلا الاتجاهين فوق كل هذه الطرق ، وآلاف السنين ، عنصراً جوهرياً لنسيج الشعب السوري ومصائره .

ان الاقاليم البالغة التنوع التي تنقسم اليها البلاد تدين بطايبها الى التفاوت في سطح الارض جزئياً ، بسبب الارتفاع الجبلي ، والسهول والمنخفضات الواقعة بين الجبال ، وانبساط الداخل ، وجزئياً الى سقوط المطر بصورة متفاوتة الذي يتبع عموماً ارتفاع الارض وقربها من البحر حامل الغيوم . وينجم عن هذه العوارض الطبيعية ان المناطق المختلفة من البلاد تتفاوت كثيراً سواء من حيث قدرتها على تأمين العيش أو من حيث سهولة الوصول اليها ، وقد حددت هذه السمات ، بمقدار ما ، ليس طريقة حياة المجتمعات الاقليمية فحسب ، بل ودرجة وعيها لتمييز جزئي . لكن من المهم ملاحظة انه لا يوجد في سوريا نهر أو صحراء ، أو سلسلة جبال متعذرة العبور ، أو حتى صعوبة بالنسبة للعبور والتغلغل ، فأياً منها لم يكن يوماً – وما كان ممكناً أن يكون – حاجزاً فعلياً . وبمقدار ما أراد سكان البلاد ذلك كانت هنالك دائماً ( ولو ليس بيسر منتظم ) حركة فوق اقليمية عبر البلاد كلها . ان التفاوتات الداخلية لسوريا تزيد من تشويقها وتنوع حضارتها بمقدار ما ، غير انها لا تنتقص شيئاً من وحدتها المادية الاساسية التي هي ( في الحدود الحقيقية لسوريا الجغرافية ) مميزة بوضوح غير عادي .

لم يكن أهالي سوريا في مطلع القرن العشرين ليختلفون كثيراً ، لجهة الخليط العنصري ، عنهم قبل عدة قرون . وقد تشكلوا عندئذ ، وكما هم الآن ، من خليط اشتملت عناصره المكونة على اسهامات من معظم سلالات آسيا الغربية اجتذبتها في فترة ما الى الفتح أو التسلسل أرض يمثل هذه الميزات وسهولة الوصول . وإلى العرق المتوسطي أو الالبيني الذي امتلكها للمرة الاولى اضيف غزاة من كل الاتجاهات عبر العصور ، في عملية بدأت قبل وقت طويل من بزوغ فجر التاريخ ثم استمرت تمت اتواره الاولى والمتأخرة بوصول العموريين والآراميين من السهوب ، والحثيين والآكراد من الاناضول ، واليونان والرومان والصليبيين من الغرب ، والمغول والأتراك من الشرق .



وكذلك ، على نحو مثير للغاية في الالفى سنة الماضيتين ، القبائل العربية من الاراضي القاحلة الواقعة في الجنوب والشرق . وقد ساعد في عملية هضم هذه العناصر الدخيلة وسواها - مع أن الامر لا يخلو من جيوب غير مستوعبة تماما - مرور عدة قرون من الزمن ، والتداخل الوثيق ، والتشابه في ظروف العيش . وعبر هذه العوامل فان البلاد خلقت شعبا سوريا يتميز باللهجة وطريقة النظر الى الامور وبعده من الخصوصيات الصغيرة عن جيرانه العرب ، وذلك رغم اللغة والايامن المشتركين ، والتشابه في ظروف العيش وفي التراث . وقد كانت سوريا في ١٩١٤ ، على غرار البلدان الشقيقة المجاورة ، وفي نظر تسعة أعشار سكانها على الأقل ، بلدا يعتبر نفسه عربيا منذ ألف عام ، بفضل الغزو العربي - الاسلامي والتعاظم اللاحق للاهالي العرب عبر القرون وبسبب الهيمنة غير المنازعة التي أحرزتها الثقافة والتراث العربيان . ولكن سوريا احتفظت ، ضمن عالم الثقافة العربية الذي يمتد من العراق الى عدن والمغرب بطابعها الخاص وشخصيتها المميزة .

وقد اشتملت عناصرها المكونة ، الوفيرة العدد وغير القابلة للتحليل الى حد كبير كما هي حالة كل المجتمعات الانسانية ، على الآثار التي لم تعد قابلة للتمييز لكل ما قدمته مختلف الاسهامات العرقية والثقافية ، وخاصة الاديان الكبيرة التي يتوزع السكان فيما بينها ، وشملت كذلك تأثيرات البلاد نفسها ، وشروطها المعيشية الخصوصية ، وتكيفها فيما بين الامم . لكن ، والى هذه العناصر الموغلة في القدم ، أضيف - وخصوصا ابان القرن الماضي - عنصر ذو مغزى عظيم : نفوذ الفكر والطريقة والمطمح الاوروبي . ان الموقع الجغرافي للشرق ، وقوى جاذبيته المتنوعة ، قد صانته فعلا وفي كل الحقب من العزلة عن أوروبا ، وفي أوائل القرون الحديثة كان الاوروبيون يعرفون عن المشرق ويترددون عليه أكثر مما يفعلون بالنسبة لاي قسم اخر من اسيا او افريقيا . وقد بدأت حقبة المواصلات الأكثر زخما مع فجر القرن التاسع عشر . وكانت وسائل الاختراق الاوروبي متنوعة ، ويمكننا ايجازها الان بالاشارة الى عمليات وكلاء التجارة والصناعة والنقل البحري ، والمتحسن الكبير في المواصلات بحرا وبراً وانتشار الانباء ، ووجود وكلاء قنصليين للدول العظمى ، وهجرة السوريين بالالوف الى البلدان الأجنبية ، وزيارات الحجاج والمدارسين الى سوريا الجنوبية (أي ، فلسطين ) ، والعلاقات بين الطوائف المسيحية المحلية وكنائس أوروبا ، وتأسيس مدارس وجامعات أجنبية فوق التراب السوري . والحق ان اجمالي الجهد الاجنبي في هذا البلد ( وسنتطرق الى بعض تفاصيله في الصفحات التالية ) فاق في كثافته الجهد المبذول في أي بلد شرقي اخر . والى درجة كبيرة فان حضارة سوريا في أوائل القرن العشرين عكست هذا الجهد ، ولو بشكل متفاوت . والنفوذ الاجنبي ، الذي

كان ضئيل الفاعلية في الجماهير الريفية للبلاد ، كان محسوسا بدرجات واشكال متباينة في المدن . وهو لم يستبدل بأي شكل من الاشكال ، تراثات او ولاءات الاسلام . والحق ان مزاعمه وايدولوجياته لم تؤثرا في بعض الاوساط القوية انذاك الا بصورة محدودة للغاية، لكن وقعه ، عبر السنوات ، غير او بدل ليس الكثير من المشهد والجو المدني فحسب - المظهر ، السكن ، الادوات ، والعادات الاجتماعية للمواطنين - بل واثر بعمق ( ولو بصورة غير متساوية ) في طرق تفكير القادة في كل جماعة ، ووضع معايير وخلق مطالب لم يكن شيء ما ليتوافق معها في الظروف الانتقالية الرثة ، المادية او الادارية ، لسوريا تلك السنوات . ان مدى التفاسوت ، سواء بالدرجة والنوع ، في تجاوب الجماعات المختلفة في البلاد لدعوات « التغريب » Westernization ستظهر في صفحات قادمة . وبالنسبة لسوريا باجمالها يمكن القول انها تلقت ، اكان ذلك افضل ام اسوأ ، جرعة من اكسيرات وسموم الغرب تفوق ما تلقته اية بقعة مماثلة ، وان هذه، التي غالبا ما كانت سيئة الاختيار وسيئة الهضم والحق انها في العديد من الحالات كانت تعطي بصورة غير متصورة أبدا ، وكننتيجة فرعية لعمل اخر - كان لها اثار عميقة ، مزعجة اكثر مما هي مرضية ، على اجسام وعقول سكان البلاد .

أما التصنيف الاجتماعي للشعب فهو ، لو استخدمنا تعابير عامة للغاية ، سهل الاثبات . من جهة هناك عنصر متميز متمثل في كتلة قبائل البدو التي تملك الجمال والتي تعيش في الاطراف الشرقية والجنوبية لسوريا : قبليون رحل - ومسلمون سنيون اسماً - بالكاد يهتمهم شيء عدا كبرياؤهم ، ونزاعاتهم وغزواتهم ، واعتمادهم على الرعي وعلى القرى - الاسواق الواقعة على الحدود ، وتجنبهم للحكومة . وبعد هؤلاء يأتي رجال القبائل نصف الرحل الذين يملكون الاغنام ويقطنون داخل البلاد ، ويقومون في قرى في المنطقة الزراعية ، وقد كان تنظيم هؤلاء وقيادتهم ، على غرار تنظيم وقيادة البدو ، وفق أسس قبلية صارمة لم تعرف تغييرا منذ قرون . أما أهالي القرى المسكونة في السهل ، والجبل ، والوادي وساحل البحر فكانوا عددا العنصر الاعظم من السكان، لان ثلاثة اخماس كل السوريين ، تقريبا ، كانوا يكسبون عيشهم من عملهم في حقول الحبوب المنبسطة ، او بساتين الفاكية ، او من الاراضي التي يبيع منتوجها في الاسواق ، التي يملكونها ( أو يملكها الملاكون العقاريون الكبار ) . وفي بعض هذه المناطق ظل التنظيم القبلي قائما ، بينما كانت مناطق أخرى جزءا من العقارات الكبيرة للملاكين المتغيبين ، وفي حين كانت مناطق أخرى ، اصغر حجما ، مقسمة الى حيازات صغيرة . لكن ما يصح بالنسبة لهم جميعا هو ان السمة الغالبة لاستشرافهم للامور كان محافظة ريفية عميقة ، وتكرسا للمصالح المباشرة الشاملة الاهمية المتعلقة بسقوط المطر ، والابوتة ، والمحاصيل وأسعارها ، واقليمية طبيعية ترتكز الى الارتباطات



المحلية المتينة والريبة تجاه العالم الخارجي ، وذلك الى جانب موقف اذعان متشائم  
تجاه الحكومة .

أما الطبقات الدنيا في المدن - العمال المياومون ، الحرفيون ، صغار اصحاب  
المتاجر ، وعمال النقل - فكانوا أقل ميلا الى المحافظة في حياتهم وعاداتهم اليومية ،  
وأقل لامبالاة - وأكثر تطلبا - تجاه الحكومة ، مع تعرض اكبر لتأثيرات حديثة متعددة  
الاشكال ، ولتأثير الزعامة الفورية . وأخيرا ، في قمة البنية الاجتماعية ( اذا استثنينا  
الهيكلية الحكومية ) كانت تقف المراتب المتنوعة من الطبقات الوسطى - العليا ،  
والعليا ، في المدن الكبيرة . وفي الموقع الاقل بروزا ولكن الاكبر حجما من هؤلاء كان  
هنالك التجار ، وأصحاب المتاجر الكبار ، والمقاولون ، ومديرو الاعمال ، والموظفون ،  
وصغار الصناعيين ، بينما تشكل العنصر الاعلى من القيادات الدينية لكل الطوائف ،  
والملاكين الكبار ، وقلة من رجال الاعمال البارزين ، وأولئك الكتاب والدعاة والمحامين  
الذين شكلوا العنصر السياسي تحديدا .

لكن تلك الانقسامات الاجتماعية التي لا تزيد عنها في البلدان الاخرى ، لم تقض  
على عنصر الانسجام المهم ، والذي كانت تسمح به خطوط الانقسام الضبابية فيما  
بينهم وتشجعه اللفة المتبادلة عن قرب وتطابق شروط الحياة العامة القديمة العهد  
في سوريا . فقد اشترك الجميع في خلفية عميقة من العروبة ، واشتركوا جميعهم تقريبا  
في تراث الاسلام المقنع ، وكانوا معا في تحمل حكومة اجنبية عليهم ، وفي أماكنتهم من  
العالم الدولي . وقد ابتلوا جميعا ، باستثناء طبقة صغيرة متنعمة ، بمستويات العيش  
المتدنية الشاملة التي ميزت كل الاراضي التركية المعاصرة ، بل ومعظم الشرق .

ومع كل ما في هذه التعميمات من أخطار ، فلا بد من محاولة تعيين بعض  
الجوهريات في الطبع السوري ، لانه ، في حين كان لكل مستوى اجتماعي ولكل  
طائفة مزاياها الخاصة ، فان بعض العناصر الاساسية بدت حقا مشتركة بينها جميعا .  
ان أيا منها لم يفتقد سرعة الادراك والاستجابة ، وحس الفكاهة والمواهب الاجتماعية .  
ولا يتعامل من يؤرخ لسوريا مع عقول بدائية في أي وقت ، كما انه لا يجد غباء بليدا  
على الاطلاق . لكن القبول المتقادم العهد للطبقية الاجتماعية ، وحرمان الفقراء أمدا  
طويلا من التعليم ، وكذلك عنصر اذعان اسلامي - ذلك كله قسم الجمهور الى مجموعتين  
غير متساويتين . وكانت الاولى ، والاعظم حجما ( عشرون ضعفا على الاقل ) بشكل  
ساحق ، جاهلة تماما للمعرفة ، أو الفكر ، أو المطامح ، أو المقاييس الحديثة . أما  
المجموعة الثانية ، والاكثر تطورا من حيث الطرق والتعقيد الحديثين ، فكانت قادرة ،  
عكس الجماهير ، على الزعامة : أي زعامة ملاك الارض أو ابن المدينة الثري ، أو

الانتلجنسيا ، أو ( في طوائف الاقلييات بشكل ملحوظ ) الاولياء • وينبغي التشديد على صغر حجم الطبقة ذات السيادة وعلى الهوة التطورية الواسعة التي كانت تفصلها عن الجماهير السهلة الاثارة وغير المسؤولة التي كان الزعماء ، رغم كل شيء ، يدعون النطق باسمها ، وكذلك ، بالمقدر نفسه على النقائص الظاهرة للطبقة « المتطورة » نفسها التي ما كان للمزايا الفكرية والشخصية الباهرة غالبا أن تعوضها • وتتمثل تلك العيوب ( مع استثناءات فردية ملحوظة ) في منحني مبالغ في العاطفية تجاه الشؤون العامة ، واذعان للدراسة غير الكامنة للظروف ، وفقدان ملكة التفكير الموضوعي المتأبر ، هذا الى جانب الرفض العنيد للتسويات أو للتعامل مع السياسة بوصفها « فن الممكن » - وهو فن يتطلب الصبر وانكار الذات •

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

---

## ٢ - المسلمون والمسيحيون

اشتملت الطائفة الاسلامية السنية ، وهي الاعظم من حيث الحجم والتواجد ، على جمهرة السكان في كل المناطق ، باستثناء تلك الجزر أو الجيوب التي سنتطرق اليها بعد قليل . وكان أعضاء الطائفة السنية ، ذوو المكانة المركزية بين المسلمين والوثيقو الصلة باخوانهم في المناطق المجاورة ، متطابقين في حقل الدين مع حكامهم الاتراك ، وبحكم ذلك ، تم بحكم احترامهم للسلطان - الخليفة - فانهم كانوا بالاجمال ، وباستثناء قلة نادرة من الطبقة « المتنورة » ، مواليين لنظامه ، ولو مع قدر من الانتقاد . وقد شكل السنة الاغلبية التي قام الحكم بها ولها ، والتي كانت كل الطوائف الاخرى بالنسبة لها طوائف صغيرة تعامل بروح التسامح . وبحكم اعدادها المتفوقة على نحو ساحق ، وبطريقة مميزة لنظام الحكم الاسلامي - التركي ، وربما كذلك بسبب عقدة التفوق التي ولدتها تلك الاشياء ، فان الاكثرية السنية ينبغي ان توفر بالضرورة القوة الاساسية لاية حركة على مستوى البلاد كلها . والى جانب ذلك ، وبالنسبة للادارة في كل مكان ( باستثناء لبنان المتمتع بالحكم الذاتي ) فان السنة احتلوا تسعة اعشار كل المناصب ، وكانت المدارس الرسمية تخصصهم ، كما أنهم كانوا وحدهم تقريبا الذين يوفرون الضباط للجيش والدرك ، والقضاة للمحاكم . أما اوقافهم ( الصفحة ١٧-١٨ ) فلم تخل منها ناحية ، وكانت تضم مئات الموظفين والوف المستفيدين . وعلى الصعيد الاجتماعي ، كان باستطاعتهم ان يسموا العشرات من « أفضل العائلات » في كل مدينة ، مع أراض ومستأجرين في كل قرية . ومع تضاؤل غلبتها - أو حتى عدم وجود اية أغلبية سنية - في القطاع الساحلي ، وازهارها قدرا أقل من التقبل لالوان النفوذ الغربي التي حولت أبناء بلدها المسيحيين ، فان الاغلبية السنية ، التي تعد مليوني نسمة ، كانت تضم أفرادا كثيرين ممن تلقوا علومهم وفق الخطوط الغربية والتقليدية معا ، وعائلات عديدة تنحو الى اتباع الطرق الحديثة .



كانت تلك الاغلبية ذات طابع عربي غير منازع . وبدا ان الجماعات الصغيرة غير العربية الموجودة ضمن جسم الاسلام السني كانت ذات اهمية سياسية ضئيلة ، برغم اهميتها الاجتماعية البالغة على المستوى المحلي . فقد وجدت قرى تركمانية قليلة ، منظمة على نحو قبلي جزئيا ، في منطقة المستنقعات الشمالية ، لم تسبب يوما المتاعب لحكامها . وكان هؤلاء ، ولغتهم التركية ، من بقايا موجات الغزو التركي في حقبة ما قبل العثمانيين . اما الاكراد السوريون فكانوا اكثر اهمية ، ولكن ليس كثيرا . وقد شكلوا احد عناصر سكان دمشق ، حيث تم امتصاصهم جزئيا ضمن الاكثرية العربية وحيث تعلموا العربية كلغة ثانية . وكانت اعداد كبيرة من سلالتهم تعيش في اقليم التلال الواقعة على سفوح الجبال شمال حلب حيث ، مع احتفاظها بولائها القبلية ولغتها الكردية ، فانه كان مضى عليها بعض الوقت منذ ان بدأت تتبنى الحياة الزراعية المنظمة بدلا من بدويتها الاصلية . ولم يكن لهؤلاء سوى صلة ضئيلة بجماهير الاكراد الموجودة في اماكن اخرى من تركيا . وثمة عنصر غير عربي اخر يتمثل في الشركس القرويين الذين استوطنوا في مناطق الحدود السورية في ايام عبد الحميد ، وقاوموا كل محاولة امتصاص من جانب العرب الذين لم يستسيغوا طرقهم الغربية ولغتهم التي يجهلونها . وكان الشركس قوما يخضعون للقانون ، ولا يترددون في تقديم الخدمات للسلطات التركية ( وكذلك السلطات الفرنسية في ما بعد ) .

ان الطائفة السنية التي قمنا بوصفها لا تشمل كل الاسلام السوري . فهذا الاخير يغطي كذلك طوائف اسلامية لا تتميز عقائديا واجتماعيا فحسب ، بل وتقيم صلات متفاوتة من التضامن أو الشقاق مع الطائفة السنية المسيطرة . وبالنسبة للمسيحي أو اليهودي فان أولئك كانوا مسلمين كذلك ، أما بالنسبة للمسلم الارثوذكسي فانهم كانوا ، في مجرى الحياة العادية ، مشبهين وأدنى شأننا هذا مع انهم كانوا يعتبرون ، في مجال التطلعات العروبية الاوسع ، ضمن الحضيرة تماما ، وكان قادتهم والناطقون باسمهم يملكون صوتا مسموعا بالنسبة للشؤون للعامة . وقد تشكلت تلك الطوائف القائمة على أطراف الاسلام السوري من المتاولة والاسماعيليين ذوي الايمان الشيعي ، والفلاحين العلويين ( أو النصيريين ) أصحاب البدع ، والدروز .

أما المتاولة الذين التزموا بعقيدة الشيعة الإيرانية أو العراقية الصارمة فقد توزعوا بين سهل البقاع ، والمدن القائمة الى جنوب بيروت ، ولبنان الجنوبي . وشكلوا في المنطقتين الاولى والثانية أكثرية محلية ، غير أنهم كانوا على العموم قوما فقراء ومتأخرين يملكون القليل من الارض ولا يستطيعون المفاخرة بأكثر من نصف دزينة من العائلات البارزة . وكانت علاقاتهم مع جيرانهم تتراوح بين الخوف والكبت والتحالف القصير الاجل . وكان حس العصبية قويا للغاية لديهم . وقد بلغت قوة المتاولة في ١٩١٤ حوالي ٨٠٠٠٠-١٠٠٠٠٠ انسان . اما الاسماعيليون ، الذين ربما بلغ عددهم ١٢٠٠٠-١٥٠٠٠ في منطقة حماة ، اضافة الى تجمع أصغر عددا تحت اللادقية ، فقد التزموا بعقيدة مشنقة منذ قرون عدة من جسم الشيعة الاساسي ولكن مع مزيج من

عناصر غير اسلامية . ولم يسبب الاسماعيليون الماعب لحكامهم يوما ، كما ان  
علاقاتهم بجيرانهم كانت حسنة في معظم الاحيان .

اما العلويون أو النصيريون القاطنون في منازل جبلية خلف ساحل اللانقيسة  
وغرب نهر العاصي ، والذين قد يمثلون مزيجا دمويا مميزا وكذلك جماعة ثقافية  
ذات وعي ذاتي ، فكانوا يتكلمون العربية ( باستثناء أقلية من ذوي اللسان الكردي )  
ويعيشون الحياة التي تحياها الجماهير الريفية السورية الاكثر تأخرا . وكانت  
شيعيتهم ممتزجة بقوة بعناصر ما قبل اسلامية ، وربما بعناصر مسيحية ، وأما من  
حيث المظاهر فقد تميزوا بتبجيلهم المتطرف للامام علي بن ابي طالب ، صهر النبي . وقد  
بلغ عددهم حوالي ١٧٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، منظمين تبعا للقري ، وكانوا يطبعون  
زعماءهم الاقطاعيين ، ويتعهدون أراضيهم اضافة الى أراضي الملاكين السنة . وشكل  
هؤلاء الاخرون أقلية مهمة في المنطقة العلوية ، بل انهم مع العناصر المسيحية غير  
القليلة التي تعيش في المنطقة أحرزوا الغلبة بسهولة بين سكان المدن الساحلية .

وأما الدروز فقد تجمعوا في ثلاثة تجمعات رئيسية : أولا ، في ذلك القسم من  
جبال لبنان الذي تقاسموه طوال قرون مع الموارنة ، وثانيا ، على منحدرات حرمون  
وثلثا في الجبل المسمى باسمهم « جبل الدروز » الذي يقع شرق مقاطعة حـسـوزان  
الداخلية الغنية بزراعة الحبوب ، الى حيث نزحوا بصورة متزايدة منذ اضطرابات  
١٨٦٠ . وتشير معتقداتهم ( بمقدار ما هي معروفة ) الى اضافات غير اسلامية مهمة،  
وبالفعل ، فان ادعاءهم الانتماء للاسلام قد وضع موضع الشك على نطاق واسع .  
غير ان بنيتهم الاجتماعية متشابهة كثيرا مع بني جيرانهم ، كما ان نظرتهم الى الحياة  
وطريقة حديثهم اسلامية بقوة ، اضافة الى أن أصولهم العرقية لا تقل عربوية عن أي  
طائفة سورية اخرى . وقد بينت أحداث ١٩٢٥ - ١٩٢٦ الى أي حد وثيق يمكن ان  
يتطابق زعمائهم مع الجسم الرئيسي للمسلمين السوريين ، وحتى فيما قبل ١٩١٤ فان  
الناطقين باسمهم من قراهم اللبنانية لم يكونوا غائبين عن نقاشات التقدميين الوطنيين،  
غير انهم كطائفة حافظوا ، ، في خضوعهم الصارم لذريئة من العائلات « النبيلة » ،  
على عزلة غير مألوفة ، وكان الجميع ينفرون منهم . وكان الطبع الدرزي قاسيا وغير  
ودي تجاه الاجانب وميالا للوحشية ، غير أنه كان كذلك ذا قدرة على الولاء وعلى تحمل  
المشاق . ومن ناحية ثقافية ، ومع وجود تلك الطبقة الصغيرة المتكتمة من المطلعين  
دينيا ، فانهم احتلوا مع العلويين والبدو الموقع الاكثر تأخرا في سوريا . ولم تتجاوز  
اعدادهم في جبل الدروز ٥٠٠٠٠ نسمة .

لم يكن لدى الحكومة التركية ، تجاه هؤلاء المسلمين المنشقين ، سياسة متبلورة  
على غرار السياسة التي طورتها بالنسبة للمسلم المسيحية . فلم يمنح النصيريون،  
والدروز ، والمتأولة ، والاسماعيليون أي وضع شرعي بوصفهم طوائف مستقلة ، وكان

القضاة السنة ينظرون بحكم الضرورة في دعاوى وشكليات « أحوالهم الشخصية » ، كما ان مراتبهم الدينية لم تكن معترفا بها ، ولم يكن لديهم أي مقعد في المجالس الادارية، ولم يكن ليصح في الاقليات الاسلامية ما يصح في الملل المسيحية من انها شكلت ليس طوائف اجتماعية - دينية فحسب ، بل واحزابا سياسية . والايام التي كان ممكنا فيها المطالبة بالاستقلال الاقليمي ، او المحافظة عليه ، كانت قد ولت ، فقد تم اخضاع منطقة العلويين عسكريا وادماجها اداريا - ولو ان الامر لم يخل من مناطق او فترات خارجة عن القانون - في اواسط القرن التاسع عشر ، كذلك تعرض الدروز القاطنون في جبلهم المعزول لحملة تآديبية متكررة من جانب القوات التركية ، وتم التوفيق بشكل ما بين طموحات أسرهم السائدة ومراتبهم الدينية والحكومة العادية . حقا ان جبل الدروز كان يتمتع بالاعفاء من الخدمة العسكرية كمكافاة لضبطه البدو ، وان الحكومة المركزية اذعنت طويلا لفشلها في جمع الضرائب من قرى الجبل . لكن تلك الامتيازات ، الممنوحة بتردد متزايد ، لم تكن عائدة الى وضع او مزايا اقلية دينية ، وانما الى عزلة وقوة اراضي الجبل وعناد وتماسك شعبه . وعلى العموم ، كان ممكنا في ١٩١٤ التنبؤ بأن وضع الاقليات الاسلامية يتجه نحو تضائل عزلتها ، وتقدمها نحو الحكم العادي ، والاندماج التام او الاتم في الية وامتيازات الدولة .

اما بالنسبة للاقليات التي لا تنتمي لاي من الاسلام او المسيحية ، فليس لاي منها اهمية بالغة . فاليهود الذين كانوا من سكان المدن ومن الناطقين بالعربية في سوريا ، والذين بلغ عددهم حوالي ٢٠ الف نسمة ، كانوا باستثناء الناحية الدينية ، مستوعبين ضمن السكان العرب ولو مع منحى غربي اكثر ، في التفكير والعادات ، مما لشدى السكان الآخرين . واذ تمتع اليهود بحق الادارة الذاتية لطائفهم بحكم وضعهم كملة ، وكانت لديهم مدارسهم الخاصة التابعة لـ « التحالف الاسرائيلي العالمي » (الايانس) (Alliance Israélite Universelle) ، ولاحساسهم بعدم وجود مشاعر سلبية تجاههم باستثناء المنحى المألوف الاسلامي ( بل المسيحي ) للشعور بتفوق متأصل عليهم ، فان اليهود (١) لم يكونوا متضايقين او مستائين من احوالهم ، وكانوا يدركون على الدوام ان لديهم اصدقاء ذوي نفوذ في الخارج . اما بالنسبة لليزيديين ذوي اللسان الكردي الموزعين في جبل سنجر وبضعة قرى في شمال الجزيرة ، والذين يمتازون بطرقهم الوحشية ودينهم الغامض ، فلا حاجة الى ذكر شيء عنهم هنا ، فهم لم يلعبوا اي دور في التاريخ السوري .

(١) كان يعيش في سناجق القدس ونابلس وعكا تجمعات يهودية صغيرة يقارب عددها ٢٥٠٠٠ شخص . ومنذ الثمانينات ، وبالاخص بعد ١٩٠٠ ، تعززت أعدادهم بحكم هجرة اليهود الادربيين التي أشرفت عليها مولتها هيئات يهودية وطنية او دينية . وقد شكل ذلك عملية تغلغل ضخمة للادريبيين الغرباء في الارض العربية ، ولو انه لم يثر انتباها كبيرا في ذلك الحين في انحاء سوريا الاخرى .

لو ان ذلك كان يصح على الطوائف المسيحية ، اذا فان قصة سوريا الحديثة كانت ستكون أقل توترا وتنازعا . من وجهة النظر السلالية فان المسيحيين ، باستثناء الارمن الاجانب دون لبس (٢) ، بالكاد كانوا يختلفون عن الاغلبية الاسلامية ، هذا الا اذا كان التجمع التماسك للموارنة بمثابة اشارة الى استقلال اثني منسي . أو الا اذا قبلنا فرضية ان الطوائف ، أو بعضا منها ، نجمت عن موجات مختلفة من الهجرة . فالجميع باستثناء الارمن ( بل ومع قسم من الارمن ) كانوا يتكلمون العربية ، وكانوا جميعا من حيث طريقة الحياة والبيئة مستوعبين بقوة ضمن المسلمين . لكن كانت الزراعة أقل انتشارا بينهم كطريقة للعيش . وذلك باستثناء الموارنة ، بينما فاقت حصتهم في الحرف اليدوية الماهرة والاعمال ذات النمط الحديث حصة المسلمين . وكان تفضيلهم سكنى المدن يعود جزئيا الى قابلية تقليدية ، وكذلك الى القدر الأكبر من الامان الذي توفره المدن . وكانت الصورة العامة للاقليات المسيحية في ١٩١٤ تعكس جماعات وثيقة الصلة ببعضها يوحدها الى درجة ما تشابه أوضاعها وتميزها عن الاسلام ، غير أنها منقسمة بالاستقلال الداخلي الذي تغار كل طائفة في الاحتفاظ به ، وبالحصريّة (Exclusiveness) الاجتماعية، وبالفروق العقائدية، وبمراكز التعليم والعبادة المختلفة، وبموافقها المتباينة تجاه الحكومة والأصدقاء الأجانب . وكانت في الاغلب موزعة عبر المدن ( الأكبر حجما في أكثر الأحيان ) . وقد وجدت تجمعات من بعض أو كل هذه الطوائف في المراكز الدينية الممتدة من الاناضول وحتى تخوم مصر . وحتى الموارنة ، الذين امتازوا بأنهم الأكثر تضامنا فيما بينهم ، فانهم لم يشكّلوا اغلبية سوى في منطقة صغيرة من لبنان . وكانت كل من هذه « الامم » - وهي كانت كذلك ، بمعنى ما - الرئيسية تعتبر ملة في الامبراطوريات التركية من الناحية الرسمية ، وتتمتع بالتالي بالوضع الشرعي الذي منحه الحكومة العثمانية منذ عهدها الاولى ، وبليبرالية ملحوظة ، لطوائف « أهل الكتاب » الموزعين محليا بين الاغلبية المسلمة . ذلك الوضع الشرعي لطائفة مستقلة ، الذي يشمل السلطان القضائي في بعض القضايا المدنية وفي كل قضايا الأحوال الشخصية ، والسيطرة التامة على ممتلكاتها ومدارسها وحق الاستماع اليها من جانب السلطان نفسه عبر رؤسائها المعيّنين . وكانت تتمتع بالاعفاء من الخدمة العسكرية ، حتى ١٩٠٩ . وكانت كل منها ممثلة في المجالس الادارية المحلية ، كما كان لها أن تساهم ببضعة موظفين صغار . وفي كل منها كان الكهنوت ذا نفوذ قوي جدا ، وكان هو الذي ينظم ويوحد الطائفة ، ويوفر لها القيادة الدنيوية وكان باستطاعة اعضاء هذه الطوائف ، وهم معروفون جيدا بين أهل المدن الآخرين ، ومحبوون غالبا ، أن يحرزوا مكانة مقبولة في التجارة والشؤون العامة ، وأن يتمثلوا في الدوائر الثقافية بناطقين بارزين ، بل وأن يلعبوا دورا غالبا في التفكير السياسي

(٢) فيما عدا العناصر المهاجرة الى البلاد ( الارمن والشمطوريين ) فان المسيحيين المحليين هم ذلك القسم من أهالي سوريا القرن السابع الذي « تعرب » مع بقية الاهالي غير انه قساوم لاسباب مختلفة التحول لاعتناق دين الاسلام .



لطق السنوات . وفي الواقع فإن المسيحيين السوريين ، مع كل تدمرهم المعقد من الطرق التركية ، كان لديهم حتى ١٩٠٩ على الأقل دواع قليلة للشكوى من ادارة لم تكن متسامحة تجاههم فحسب ، بل وكانت تفضلهم على سواهم على الخصوص . وباستثناء الطائفة المارونية المتضامنة فقد بدا ان المسيحيين المبعثرين وغير ذوي الشأن الكبير، لم يكونوا يستوجبون اهتماما خاصا ( الا اذا ما اصطدمت طموحاتهم الخصوصية يوما بحكومة السلطان ) في الوقت الذي كان ممكنا ان يعاد النظر في علاقتهم بقانون الدين بقانون الاسرة العثماني على نحو تدريجي .

ان الانطباع السائد حول سوريا بوصفها « فسيفساء من الاقليات » يمكن أن يكون مضللا ، وذلك ليس لتجاهله الغلبة الكبيرة للسكان المسلمين السنة فحسب ، بل ولتشديده على نحو غير مطابق للواقع على العناصر التي تفصل الاغلبية عن بقية السكان وتقليله من شأن الارضية المشتركة الواسعة التي يلتقي عليها الجميع . واذا كان قد وجد حيز لسياسات الخصوصية المسيحية ، فقد وجد حيز كذلك للتفكير وفق خطوط سورية تعبير ، دون تجاوز الاعتداد بالنفس والحريات المشروعة للطوائف ، عن الوحدة الجوهرية للبلاد ، والعهود الطويلة من التعايش المألوف ، والاصول السلافية المشتركة ، وتراث العروبة العظيم المشترك .

ولا يرقى الشك الى أن الطوائف المسيحية كانت في ذلك الحين قد سبقت المسلمين موقتا في احرازها طرق الغرب ، ومهاراته ، ومناحيه الفكرية . وكان ذلك عائدا الى التوجيه الذي تعرضت له مصالحتها بحكم دينها اولا ، ثم لاقامتها في المدن الاكثر انفتاحا على التجارة العالمية ، وكذلك تبعا للنموذج الذي قدمه بعض الرواد البارزين ، والاهتمام النشيط بالكنائس الشرقية الذي ابدته حكومات الغرب ، وكنائسه ، والرأي العام فيه ، وتأثير المدارس التي اسسها الغرب ورعاها في سوريا . ومن الواضح ان المسيحيين لم يحتكروا عملية « التغرب » (Westernization) في سوريا المعاصرة ، لان هذا « التغرب » كان قد انتشر كذلك على نطاق واسع وعميق لدى الطبقات العليا والوسطى من المجتمع الاسلامي ، ولكن ، وبحكم المقاومة الاقل شأنا الناتجة عن التفكير الديني - الاجتماعي التقليدي في صفوف الملل ، فانه تقدم أكثر وبعمق أكبر في صفوف الطوائف المسيحية واليهودية منه في أي مكان آخر .

لقد شارك كل مسيحيي البلاد ، أو غالبيتهم العظمى ، في الظاهرة الملفتة للنظر المتمثلة في الهجرة من سوريا ، وبالاخص من المناطق الساحلية والجبال اللبنانية ، الى بلدان جنوب وشمال أميركا ، وغرب أفريقيا ، ومصر ، وحتى أستراليا . وكانت حوافز هذه الحركة المتواصلة الفقر ، والحرمان من ملكية الارض ، وسيطرة حكم غير تقدمي ، وكره المسيحيين ( بعد ١٩٠٩ ) للتجنيد الالزامي ، وحاجة التجار الموهوبين الى مجالات تجارية أوسع . وحتى ١٩١٤ كان حوالي نصف مليون سوري يعيشون في

الخارج ، ويعينون أقاربهم الباقين في الوطن بمبالغ أنقذت أكثر من عائلة محتاجة في قريتها ، وبنت الكثير من البيوت ذات السطوح القرميدية الحمراء .

لم يكن ثمة أهمية سياسية تذكر للبقية الصغيرة من المسيحيين النسطوريين ( أو الاشوريين ) الموجودة في سوريا ، أو لذلك القسم من الطائفة النسطورية سابقا الذي اعتنق الكاثوليكية ( الرومانية ) المعروف باسم الكلدانيين . وكانت كل من هاتين الطائفتين لا تتجاوز آلافا قليلة ، وكان كل منها جماعة منشقة منفية عن كنيسة اجنبية أكبر حجما . اما الطائفة البروتستانتية الصغيرة جدا ( برسبتيرية ، أو انفليكانية نادرا ) فحانت جميعا نتاج البعثات الاميركية والبريطانية ، ولم تحرز أهمية سوى بحكم البروز الشخصي لعدد من الذين اعتنقوا مذهبها . ويصح ذلك ايضا بالنسبة للمئات القليلة من الكاثوليك ذوي الطقس اللاتيني .

وبدورهم ، لم يحرز الارثوذكس ( أو اليعاقبة ) السوريون القائلون بطبيعة المسيح الواحدة وزنا خطيرا في المجتمع أو في سياسات البلاد ، وكان بطريك الارثوذكس يتخذ ماردين مقرا له بينما توزعت الطائفة الى عدة مئات يعيشون في بيروت ، وحماه ، والبقاع ، وبضعة آلاف في حمص ، وشمال الجزيرة ، وحلب . وقد اختلط الارثوذكس ، المتميزون من حيث العقيدة أو التنظيم الطائفي ، مع جيرانهم بسهولة . وكان باستطاعتهم أن يفاخروا بناطقين بارزين بلسانهم . اما نظراؤهم الكاثوليك - أي ذلك القسم من الطائفة الذي تحول الى الايمان الكاثوليكي - فكان يقودهم بطريك آخر ، مقيم هو الآخر في ماردين . وقد تمثلوا ببضعة آلاف من المؤمنين في ولايات دمشق وحلب ، وببضعة مئات في أماكن أخرى .

وأما الارمن في سوريا ، وهم طائفة كانت اعدادها تقل كثيرا عما توصلت اليه بسبب ظروف لاحقة ، فانهم لم يعرفوا أكثر من لمحات من ويلات الاضطهاد الذي حدث في تركيا وروع العالم ، وحتى في حقبات الخوف والذعر فانهم لقوا في سوريا المعاملة الحسنة نفسها ، وتمتعوا بالحريات الممنوحة نفسها ، التي كانت لسواهم من مسيحيي البلاد . وقد برز الارمن في الاعمال ، وكانوا مجتهدين على نحو يدعو للاعجاب ، وحرفيين ممتازين ، وأثرياء غالبا ، وكانت تقودهم طبقة عليا رفيعة الثقافة . وحافظ معظم الارمن على استعمال لغتهم الخاصة ، غير أنهم جميعا كانوا يفهمون العربية كذلك . وقامت أكبر مستوطناتهم في حلب ، الى جانب مجموعات اصغر في بيروت ومدن أخرى . وكانت اغلبية الارمن من اعضاء الكنيسة الغريغورية ، أي الكنيسة الوطنية ، ذات التنظيم الاممي الواسع بقيادة بطاركة اقليميين . لكن اقلية واسعة كانت قد تحولت الى الكاثوليكية وشكلت الكنيسة الكاثوليكية الارمنية التي كانت قوتها الرئيسية في ولاية حلب .

وشطرت عملية انفصال جزئي مماثلة الكنيسة الارثوذكسية ( أو ، الروم

الارثوذكس ) ، أقدم الكنائس المستقلة عن روما ، فقد انشقت أقلية كبيرة لتشكّل كنيسة الروم الكاثوليك . وأما الاغلبية التي ظلت على ارثوذكسيتها فانها ، في ظل بطريركها ( العربي ) ، لم تكن قد احتفظت في ١٩١٤ سوى بالنذر اليسير من اليونانية سواء في طقوسها أو ( وباستثناء القدس ) في كهنوتها ، وكانت كنيسة عربية تناصرها روسيا بسخاء لتؤمن معقلا لها في الاراضي المقدسة . وكانت رعيتها الفقيرة العدد موزعة في أنحاء البلاد ، مع تواجد قوي في اللاذقية وقرائها الساحلية ، وفي سوريا الوسطى وحلب ، وفي لبنان الشمالي والوسطى ، وبيروت ، وكانت تحرز قوة أكبر بفضل أفراد وعائلات ذات شأن رفيع ، وبفضل مؤسساتها الحسنة التنظيم . وأما كنيسة الروم الكاثوليك ، أو المالكين ، فقد ضمت أعدادا أقل ولكن مع تشتت مماثل ، ومع تقدم مواز في الثقافة الغربية ، وغنى أكبر ، والعديد من الابناء البارزين . وكان تجمعها الأكبر في دمشق ، الى جانب تجمعات اخرى في قرى جبل لبنان والبقاع ، وحلب ، وبيروت ، وحمص ، وهوران .

وكان الروم الكاثوليك ، من حيث تفكيرهم الاجتماعي والسياسي ، وعلى غرار الكنائس الكاثوليكية الاخرى ، الاقرب لان يشكلوا حلفاء الطائفة المهمة التي سنتناولها: الموارنة . كانت هذه الطائفة القديمة ، التي دخلت الحضيرة الرومانية منذ قرون مع احتفاظها بقدر غير قليل من طرقها القديمة الخاصة ، تسكن في جبل لبنان ، والبقاع ، والمدن الساحلية وحدها تقريبا . وقد اجتمع طبع الموارنة القوي ووعيمهم الذاتي القوي بوصفهم طائفة ، الى سجلهم الحافل بقرون من قتال الوديان وحتى بامبراطورية محلية ، وسيطرة كهنوت ذي سطوة عليهم في ظل بطريركهم المهيب ، ليعطوا الموارنة شيئا من طابع أمة مصغرة . وأدى ذلك كله ، الى جانب ايمان الموارنة القديم العهد وميولهم الى الغرب بقيادة علماء ووطنيين قديرين ، واطافة الى العطف الذي استثارته الامم السابقة على أيدي الدروز والأتراك ، الى منح المنطقة الوسطى من البلاد التي يقطنونها الامتياز الذي لم يسبق له مثيل في تركيا والمتمثل في وضعية حكم ذاتي في ظل السلطان ( الصفحة ٢٨ ) وكان مرجحا ان يشكل الموارنة ، الذين بلغ تعدادهم حوالي ٢٥٠٠٠٠ نسمة والذين تدعّم وضعهم بحكم التاريخ ، والامتياز الراهن ، والتمركز الجغرافي المتقارب ، مشكلة لكل من سيحاول ، منذ ذلك الحين وصاعدا ، أن يسوي أوضاعهم بوصفهم رعايا سوريين .

### ٣ - الحكم التركي

وردت بعض الاشارات فيما سبق الى منحى الاتراك في ادارتهم لسوريا سواء بالنسبة لطوائف الاغلبية والاقليات الاسلامية ، او تجاه « الامم » المسيحية التي كونت قسما صغيرا من السكان . ويبقى أن نستعرض بصورة اعم وقع وأهلية الحكم العثماني المتأخر في هذه المقاطعة العربية ، وأن نقيّم كل ما يمكن أن يورثه هذا الحكم للحكومة التي ستخلفه ، بما في ذلك التدريب على ادارة شؤون الدولة الذي استفاه السوريون الذين شاركوا في الحكم ، أو الذين كانوا متحمسين للحلول محله .

في ١٩١٤ كان قد انقضى ٤٠٠ عام منذ ان شكلت سوريا جزءا من المقاطعات العثمانية ، ودون ريب ، كانت تلك الحقبة الاقل مجدا واثارة للاهتمام في تاريخها كله . فابان الـ ٣٥٠ عاما الاولى ، أي حتى أواسط القرن التاسع عشر ، لم تشهد البلاد اي تقدم مادي تقريبا ، وكانت جماهير شعبيها ، الخاضعة لتنظيم اقطاعي وطبقي قديم العهد ، تنحو الى ركود الاسلام القروسطي اكثر منها الى المراحل السريعة التحول لمجتمع أوروبا المعاصرة . ورغم قسط من التغلغل « الغربي » عبر تجارة المرافىء ، وضغط التجار والمرسلين والقناصل الافرنج ، والتأثيرات المتنامية للمواصلات الحديثة ، الى جانب حقبة من الاحتلال المصري ، ثم أخيرا بعض بؤادر الحداثة الحسنة النية في الجيش والادارة التركية ، فان سوريا تحملت خلال هذه الحقبة الطويلة كلها ، وباستثناء انقطاعات عدة ناتجة عن انتفاضات الحكام المحليين ، قساوة وتبعات - مع قلة من حسنات - الحكم بوصفها مقاطعة نائية تابعة لدولة أجنبية كبرى . كان الباشا يخلف الباشا في حلب ، ودمشق ، وطرابلس ، وصيدا ، وعكا ، وفي العادة كانت مدة الولاية وجيزة ، وعلى العموم كانت الرشوة وسيلة للترقية أو



للبقاء في الولاية ، ونادرا ما شغل السوريون المناصب العليا ، اما النظام الضريبي فكان عرضة للنزوات والتغيير ومفتقدا الى المساواة ، وكان يتم فرض النظام بصورة متقطعة في المناطق الاقرب منالا . وبالنسبة للخدمات العامة فانها نادرا ما وجدت ، كما ان العدالة كانت مفقودة تماما أو متعذرة . غير ان هذا النظام ، الذي شكل الخلفية المعتادة وغير المرفوضة لحياة الجماهير الاسلامية - التي لم يكن يسهل عليها بالفعل ان تتخيل شكلا آخر للدولة أو للمجتمع - كان موافقا الى حد كاف لمصالح الطبقات العليا والعليا - المتوسطة في الطائفة السنية الاسلامية على الاقل . وكانت تدعمه الزمرة القوية المكونة من موظفيه ، وكان يُنتقد همسا من جانب الاقليات ، كما انه كان على العموم مقبولا من الاجانب الذي انقذتهم امتيازاتهم (١) من بعض أسوأ سماته .

ومقابل تلك القرون المبكرة فإن الحكومة التركية في اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مثلت نموذجا متوسطا بين المفاهيم البدائية والمظالم الفاضحة للعصر المبكر ، والنمط الحديث من الحكومة الذي كان رجال الدولة الاوروبيون - بل وضغط الضرورات العالمية ، بالفعل - يفرضونه على الامبراطورية العثمانية . وهكذا فرض على السوريين الذين كانت شرائحهم العليا تصبح بسرعة أكثر تنبها للافكار الغربية شكل من الحكومة الخاضعة للرقابة والمقسمة الى دوائر في الوقت نفسه . ومع القليل من الادعاءات التي تطف صورة الحكم الاجنبي والسلطوي ، فان البلاد قسمت في النهاية في ظل « نظام الولايات » الى وحدات ادارية منتظمة : الولاية تحت واليها الذي تعيينه استنبول ، والسنجق الخاضع لتصرف تركي عادة ( وسوري في بعض الاحيان ) ، والقضاء الذي يحكمه قائمقام محلي غالبا ، والناحية الخاضعة لمدير محلي . واتت الى الوجود المقاطعات والمناطق المألوفة (٢) التي ما زالت قائمة بالفعل حتى الآن .

(١) كانت الامتيازات التي أنعم بها السلاطين الاتراك المتعاقبون على الحكومات الاجنبية عبارة عن امتياز للمسيحيين غير الاتراك لان يحاكموا امام قوانينهم الخاصة ابان عيشهم في الاراضي التركية . وقد منح أول امتياز للفرنسيين ، في ١٥٣٦ . واتبعت الامتيازات اللاحقة النمط نفسه ، وكان السلاطين يجددون العمل بها بصورة عادية . وقد جسدت الامتيازات الفرنسية وتكرر التعبير عنها عدة مرات ، كما أعطيت امتيازات مماثلة للبريطانيين في ١٥٨٣ ، ثم لهولندا في ١٦١٣ ، وللمنسا في ١٧١٨ ، ولروسيا في ١٧٨٤ ، ومن ثم لكل الامم الكبرى الاخرى تقريبا . ( بما فيها الولايات المتحدة ) في القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر . ونتيجة لذلك فان كل المستوطنات الاجنبية في تركيا أصبحت ، نوعا ما ، « دولة ضمن الدولة » .

(٢) انظر الملحق (١) - ١ - حيث يوجد جدول يتضمن الوحدات الادارية التي كانت قائمة في

ومع هذه التقسيمات ومع نصف قرن من التقدم المتقطع والمرتبك في « اصلاح » متردد ، وسيء التصور والتطبيق في أغلب الاحيان ، أتست كل الظواهر المألوفة للحكومة العثمانية في حقبته الاخيرة .

وسط كل الانتقاد الذي استثارته جهود عبد الحميد « والاتراك الشبان » في الحكومة فأنه ينبغي تذكر ان النظام الاحداث عهدا ، الذي لم يكن مرفوضا من الاكثرية الكبرى من رعاياه ، والذي لم يكن سهلا استبداله ، كان يتمتع ، على غرار سلفه ، بمزايا ذات أهمية بالغة . وكان أول هذه المزايا الهيبة الشاملة تقريبا للسلطان - الخليفة والشرعية الاسلامية المتضمنة في حكومته ، والاستمرارية التي تمتعت بها طوال اربعة قرون . وتأتي في المرتبة الثانية المعرفة العميقة بالنفسية والظروف المحلية ، التي لم يدانها أي خلف اجنبي على الاقل . وثالثا ، كانت تتم ممارسة مقدار كبير (وان لم يلق تقديرا كافيا ) من المهارة في الادارة اليومية عبر مرونة واسعة ، ووسائل فورية منافية للقانون او النظام ، وقبول بالمعايير الادنى . وكان ثمة سلاح ثمين بالنسبة لحكومة قليلة الطموح الى هذا الحد هو امتلاكها لـ «ينبوع الشرف » الوحيد - : Fountain of honour Gifts الهدايا ، الامتيازات ، والتعيينات التي كان ممكنا بواسطتها شراء قدر من النية الحسنة والطاعة . والى ذلك ، احتكارها المائل للسلطة العسكرية .

تلك كانت الميزات التي اتاحت للحكم التركي ان يستمر من غير ان يتعرض وجوده لخطر جدي يوما رغم ضعفه المقيم ووسائله القاصرة ، وموظفيه السيئي التدريب والاجور ، والصعوبات التي خلقها له المغرضون والنقاد الاوروبيون ، والحروب والانفصالات المتواصلة التي كانت باستمرار تستأثر باهتمام الامبراطورية وتستهلك مواردها، والاعمال الكثيرة غير الحكيمة التي ارتكبتها الزمرة الحاكمة وانه لمن المهش فاعلا ، رغم ذلك كله ، ان سوريا كانت تعتبر وذلك الى حد بعيد بفضل العنصر الاجنبي القوي في حياتها الثقافية ، والتطور المادي الحاصل ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ - الاكثر تقدما من بين المقاطعات العثمانية كلها . ومع ان النقد الذي كانت الانتلجنسيا توجهه الى الادارة التركية كان يغدو اكثر جرأة مع الوقت ، فان النظام كان يستطیع على العموم ان يشير الى التحسن الكبير والمتواصل الذي كان ملموسا حتى في ظل اوتوقراطية عبد الحميد نفسها . وبالفعل ، كان باستطاعة هذا الاخير ان يزعم انه منحاز لسوريا علنا ، فقد احاط السلطان عبد الحميد الثاني نفسه بحرس عربي (اغلبه من السوريين) وجعل السوريين يحتلون وظائف رفيعة ، وبنى سكة حديد الحجاز ، واسكن اللاجئين الشركس على الاطراف الشرقية ، وزاد حاميات الجيش ، وادرك أهمية الطريق البري الى مصر عبر سوريا بعد انشاء قناة السويس في ١٨٦٩ ، وسمح للاجانب بمد خطوط السكك الحديدية .

غير ان صورة البلاد في الفترة التركية المتأخرة تظل كثيبة وغير خلاقة بما فيه الكفاية . والتشريع المفروض عليها كان ، بغض النظر عن النية الحسنة الكامنة وراءه .

غير ملائم غالبا أو بالكاد قابلا للتطبيق ، وفي أكثر الاحيان كان يتم تجاهله . أمـ  
المجالس الادارية في المقاطعات والبلديات فكانت في أفضل الاحوال تمثل طبقة عليـ  
صغيرة الحجم فحسب ، وكانت تشكل عبر عملية تعيين مفضوح من قبل السلطة  
وكان الموظفون الكبار من الاتراك وحدهم . ورغم وجود العديد من الموظفين الاكفا  
والشرفاء فان مقاييس الادارة كانت منخفضة ، والفساد شاملا ، والتأخيرات لاحد لها  
والفوضى عامة .

وان كان حقا ان الجيش (٣) عرف التحديث قبل أي فرع من الادارة المدنية ،  
واذا كان هذا الجيش يملك ، بفضل المزايا العسكرية التركية الرفيعة ، قيمة قتالية  
وكبيرة فانه ، في سوريا ، كان سيء التجهيز ، ومدني الاجر ، وعرضة لمعاملة سيئة .  
وأما نقلياته وتموينه فكانا يُبتدعان بأشكال بدائية حسب الظروف ، وكانت دوائره  
الخاصة بدائية ، كما ان ضباطه كانوا يتدرجون من الضباط الممتازين الى آخرين ذوي  
مستوى يبعث على الرثاء . أما القوات الموجودة في سوريا ، وزهاء أربعة اخماسها  
سورية من حيث السلالة ، فكانت تجند وفق التجنيد الالزامي من المسلمين ( ومن  
المسيحيين بعد ١٩٠٩ ) وكانت غالبا تكره فترة تجنيدها .

في العادة كان يتم حفظ القانون والنظام على نحو مقبول ، لكن الاعمال العنيفة  
المهزة بالامن ظلت غير قليلة ، وكانت تستدعي حملات تأديبية سنوية . كانت هذه  
الحملات ، التي لم تصادف النجاح دائما ، تتسم بالقسوة البالغة تجاه الذين يخلون  
بالهدوء أو الذين يمتنعون عن دفع الضرائب من قبائل الحدود الشرقية ، أو من نصيري  
الداخل ، أو من الدروز العنيدون في جبلهم . لكن التمردات الطويلة الامد ، او نظام  
« اسياذ الوادي » الذي عرفته القرون السابقة ، لم تعد واردة اطلاقا . وكان الدرك ،  
الذين يشكلون قوة فعالة رغم العديد من النواقص ، موزعين بكثرة على الطرقات وفي  
مراكز المدن الصغيرة . واستطاعوا وحدهم أن يجعلوا من الحكومة الموجودة حتى في  
الاماكن النائية حقيقة واقعة .

أما لجهة تطبيق مجموعات القوانين التي كان جرى تحديث قسم منها بينما ظل  
تسم كبير متأخرا عن العصر ومشوشا ، فان المحاكم (٤) - باستثناء المختلطة او محاكم

(٣) وفق النظام السائد آنذاك كانت دمشق مقر أركان الجيش الخامس .

(٤) انشئت المحاكم « النظامية » في كل أنحاء سوريا في ١٨٧٩ .

الامتيازات (٥) - كانت ذات نوعين . فقضايا الاحوال الشخصية ، ومجمل المسائل (٦) التي يشملها الشرع ( في القانون والتطبيق الاسلامي ) او قوانين الطوائف المسيحية او اليهودية كانت تخضع لمحاكم الشريعة ، التي يراسها القضاة او . ومع حق الاستنساب الكامل (٧) ، رؤساء مجالس الطوائف المسيحية ، التي كانت الدائرة التنفيذية التركية مستعدة لتطبيق القرارات الصادرة عنها عندما تدعو الحاجة . اما القضايا العادية المدنية او التجارية او الجنائية فكانت ضمن صلاحية المحاكم النظامية ( محاكم الصلح ، والمحاكم الابتدائية . ومحاكم الاستئناف ) وكانت تخضع لقوانين مرتكزة في العادة الى النماذج الفرنسية ولو انها تعرضت للتشويش والتعديل فيما بعد بواسطة سلسلة معقدة من التشريعات اللاحقة . ومع انه كان بالاسم شاملا ، فان هذا النظام كان في الواقع غير ملائم من حيث قاعدته القانونية المتناقضة ، وفي تشويشه وتأخيرات من الناحية الاجرائية ، وفي استخدامه لموظفين غير أكفاء اطلاقا من حيث القدرة على التوجيه وكذلك ، غالبا جدا ، من حيث الاخلاق . اما التنفيذ فكان عرضة للنزوات وغير مؤكد . وكانت السجون قذرة جدا ومحكومة بسوء ادارة بالغ .

اما ادارة الاوقاف الاسلامية - وهي عبارة عن تقدمات دينية او ارث ورع - التي كانت تستوعب ، بفئاتها المختلفة (٨) ، درجات متنوعة من الاشراف الرسمي ، فكان يقوم بها قانونيون مسلمون في ظل قواعد بالغة الصرامة . لكن تلك القواعد لم تكن معدة على نحو يخدم الاغراض الاجتماعية الحديثة ، وكانت تطبق مع قدر قليل من الليبرالية .

(٥) كانت محاكم الامتيازات تشمل المحاكم المختلطة ومحاكم القناصل . وكانت المختلطة عبارة عن محاكم تركية تنظر في الدعاوى التجارية او المدنية الاخرى العالقة بين مواطن تركي وآخر اجنبي . اما محاكم القناصل فكانت تنظر في كل الدعاوى - المدنية او التجارية . او الجنائية- التي تتعلق باثنين من الاجانب . وكانت تستقي سلطتها من الدولة الاجنبية التي يمثلها القنصل .

(٦) مسائل الزواج ، والطلاق ، والبطلان ، ونفقة الزوجة المطلقة ، والتبني ، والوصاية ، والوراثة ، والمسائل المتعلقة بها .

(٧) كانت صلاحيات « محاكم الطوائف » التابعة للملح المسيحية واليهودية ، والتي يراسها البطارقة او الاساقفة من المحاكميون متفاوتا قليلا بحسب الامتيازات الممنوحة للملح . ولكن هذه الصلاحيات لم تكن تشمل في العادة مسائل الوراثة التي ظلت وقتا على محاكم الشرع .

(٨) كانت « مديرية الاوقاف » تتولى ادارة الاوقاف « المضبوطة » ، اما الاوقاف « الملحقة » فكان يديرها وصي باشراف مديرية الاوقاف . وكانت السلطات الحالية تشرف على ما يسمى الاوقاف « المدورة » . من جهة اخرى كانت الاوقاف « المستثناة » تدار من قبيل وصي لا يخضع لاشراف الدولة .



ونتيجة ذلك مثلت الاوقاف في سوريا صورة مؤسفة لمتلكات ومؤسسات مهملة ،  
وأموال مهدورة ، وسجلات بالية أو مضللة ( اذا أمكن اعتبارها سجلات ) ، وجمهرة  
من الموظفين الطفيليين .

كان النظام المالي ، في آن معا ، بسيطا وغير ملائم الى درجة تدعو لليأس ، الى  
جانب مداخيل الجمارك ، المستوفاة بصورة منتظمة على أساس القيمة الواردة في  
الفواتير وفق نسب (٩) كان من الضروري لتعديلها الحصول على موافقة الدول الدائنة ،  
فان الموارد الرئيسية للدخل كانت العشور (١٠) التقليدية على قيمة المحاصيل الزراعية ،  
التي كانت تجبى نقدا « بالالتزام » Tax-farming في المناطق التي يمكن الوصول  
اليها ، والضريبة على الابنية وسواها من العقارات ( غير المبنية ) ، والضريبة على  
الحيوانات ، المستندة الى ما يشبه التعداد السنوي . اما موارد الدخل الاقل شأنها  
- الضريبة على المهن أو ( في أحيان معينة ) ضريبة الدخل ، والضرائب على الطرق  
والعربات ، وعدد من « الرسوم على النسب » - فكانت تغل القليل ، غير انها كانت  
مثار تدمير بالغ . وكانت مداخيل معينة قد خصصت ، منذ مدة طويلة ، لصالح الدين  
العثماني العام ، وهو عبارة عن شركة احتكارية محاصة (١١) كان لديها جهازها  
الاداري الخاص للجباية ، وهذه المداخيل هي الضرائب على الكحول ، والتبغ (١٢) ،  
والحديد ، والملح ، والجلود ، مع رسم طابع ورسوم ترخيص متنوعة وعائدات ٢ بالمئة  
من رسوم الجمارك . وفي مجال جباية الضرائب بأسره ، سواء للخزينة التركية أو  
لدائنها الاوروبيين ، فان عدم الكفاءة والفساد كانا صارخين ، مع ذلك كله فان النظام  
استمر يعمل ، وكان عميق الجذور ، وقد ثبت فيما بعد أن استبداله أمر صعب . وكان  
يتم تثبيت العملة ، رغم التزوير الواسع النطاق ، وباستخدام القطع الذهبية واصدرت

(٩) كانت تستوفى على أساس ٨ بالمئة حتى ١٩٠٨ . ثم بمعدل ١١ بالمئة حتى ١٩١٤ . وفي  
١٩١٤ تم رفع المعدل (دون مصادقة الدول الكبرى) الى ١٥ بالمئة ، والى ٢٠ بالمئة في العام  
التالي .

(١٠) لم تكن العشور تجبى في جبل لبنان .

(١١) كانت شركة الدين العثماني العام تدار من قبل مجلس ادارة مكون من سبعة أعضاء يمثلون  
البلدان والبنوك المعنية ، وكانت الحصة الفرنسية الاصلية (في ١٨٨١) ٤٠ بالمئة ، والحصة  
البريطانية ٢٨ بالمئة .

(«Régie co-intéressé des Tabacs»)

(١٢) أعطي احتكار التبغ في ١٨٨٣ الى

التي كانت تدفع مبلغا سنويا للدين العثماني العام . وقد جددت الاتفاقية رسمتها اليوسفة

٢٠ سنة ، في ١٩١٢ ، ولدة ١٥ سنة اخرى .

مناسبة من الفضة والنحاس . أما النقود الورقية ، التي كان البنك الامبراطوري العثماني صاحب الحق الوحيد في اصدارها . فلم تعرف تقريبا في سوريا قبل ١٩١٤ .

لما كانت المشاريع التبشيرية متطورة بهذه الصورة الواسعة ، فانه كان عبثا توقع انجازات كبيرة من دولة مفقرة في حقول خدمات الصحة العامة أو التعليم . ان هذه الخدمات لم تبذل ، في الواقع ، أي جهد لتلبية الحد الأدنى من احتياجات سوريا العثمانية . وكان جهد الدولة التعليمي محصورا في قلة من المدارس الابتدائية في المدن الكبرى ، يقصدها بشكل رئيسي الاولاد المسلمون الفقراء . وقلة ضئيلة من معاهد تدريب المعلمين ، ومدارس ثانوية أو « ليسيات » . وكلية طب في دمشق . وكان التعليم في المدارس الثانوية والكلية يتم باللغة التركية . وكان يتم تعليم الفرنسية كلغة أجنبية . وكان المعلمون . من كل المستويات ، سيئي التدريب وقليلي الكفاءة ، وكان يخصص ما يقل عن ٢ بالمئة من مداخل الولاية للتعليم الرسمي . اما القانون التركي الصادر في ١٩١٢ ، والذي جعل التعليم الابتدائي الزاميا ، فكان يجري تجاهله في الواقع - على غرار بنوده الاخرى . وبالنسبة للمواقع والابنية القديمة المهمة ، التي كانت تتمتع بحماية القانون اسميا . فانها كانت في الواقع معرضة للتخريب والسرقة غير القانونية، ولم ينشأ أي متحف عام كدليل على الاهتمام المتنور بالآثار .

أما المستشفيات الحكومية - الصغيرة ، والقدرة ، والسينة التجهيز - فقد انحصرت في المدن الكبرى . هذا الى جانب قلة من المستوصفات ذات التجهيز الرديء في اماكن أخرى . وقامت خدمات الحجر الصحي ، التي نتجت أهميتها عن وضع سوريا كمركز تجاري ، على مجلس ذي تكوين دولي ، وكان المجلس يضم أطباء أجانب وأتراك ، وكانت لديه أجهزة ادارية بدائية ، ولو انها كقوة نوعا ما ، في المراكز الرئيسية .

لم تقم الحكومة بأي عمل لمساعدة انتاج البلاد الرئيسي ، أي الزراعة - سواء أكان هذا العمل مسحا تفصيليا للارض ، أو تعليما متخصصا ، أو أعمال ري ، أو نظام ضرائب حذرا ، أو ( باستثناء البنك الزراعي غير الفعال ) توفير القروض ، أو بناء الطرق ، وكانت هذه كلها متساوية في أهميتها . وحتى سجل الارض ، أو دائرة « الطابو » ، فانها لم تكن تملك خرائط مسح مقبولة . ولم تفعل الدولة شيئا للمساعدة في استغلال الموارد الطبيعية أو المعدنية . وظلت امكانات توليد الطاقة من الماء مهملة، بينما سارت الغابات سيرا حثيثا في طريق التدمير البطيء . أما لجهة تخطيط المدن فقد كان ، رغم بعض المفاخر المحلية ، متفقا الى الاموال الضسرسورية ، ومقتصرا على

المقاييس التقليدية ولم تسعفه أية خطط ذات شأن (١٢) لتصريف المياه ، وتحسسين الشوارع ، والصيانة العامة . وكانت خدمات النور والماء والتراموايات ، حيث وجدت ، من عمل الشركات الاجنبية . كذلك كانت كل أعمال تطوير الطرق ، والسكك الحديدية ، والمرافىء تقريبا من أعمال المشاريع الاوروبيه ( الفرنسية ، في الواقع ) ، مع استثناء بعض الطرق العسكرية وبعض المسالك التي كانت تظل سالكة بفضل العمل المجاني الذي كان يجبى من القرويين في صورة ضريبة طريق (١٤) تدفع عينا . وكانت التلغرافات (١٥) وحدها من المشاريع التي تتولاها الحكومة ، لكن البلاد لم تعرف نظاما للتلفونات يستفيد منه مشتركون خصوصيون . وقد وجدت خدمات بريدية ، بطيئة وغير مضمونة ، لتأمين الحاجات الداخلية ، بينما كانت مكاتب البريد الفرنسية والنمساوية والبريطانية والالمانية والروسية تتولى البريد المرسل الى الخارج .

كان متوقعا أن تعمل الثورة التركية ( ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ) التي قضت على نظام عبد الحميد وافتتحت نظام رجال تجديديين ذوي تصميم ، على تغيير الادارة العثمانية والحياة العامة الى درجة لا تقل ، بل وتزيد ، عما حققته « الاصلاحات » التي حدثت قبل ذلك بسبعين عاما . وفي الواقع كانت آثارها كبيرة ، سوى انها لم تنفع الجمهور السوري الا قليلا . واشتملت هذه التغييرات فعلا على اختفاء بعض أسوأ سمات الحكم الحميدي : الجواسيس ، ونشر الفضائح والاشاعات ، وأسوأ أنواع محاباة الاقارب في الوظائف ، والتوقيف غير القانوني ، والاعمال التعسفية من قبل هيئات مكتومة ، كذلك فان الثورة ولدت ، بمنحها الحديث تجاه الادارة ، آمالا كبيرة بين ذوي التفكير السياسي وأعطت مؤسساتها البرلمانية في استانبول ، وانتخاب النواب في سوريا ، والمجالس المحلية ، التي تم اصلاحها جزئيا ، في كل ولاية وسنجق ، أملا في قيام نظام يقل عن سابقه من حيث سلطويته الصفيقة ، وتسمع فيه الأصوات الشعبية ، وتبحث فيه الشكاوى وتكشف الفضائح . وقد تولى عدد من المفتشين الطواف في المقاطعات ، وأعادوا النظر في كادرات الموظفين ، وطردهوا الاسوأ بينهم . ونمت التوجهات الصادرة عن العاصمة عن مقدار من الوعي لما يتوجب على أية حكومة حديثة ، وبدت بالفعل بعض الدلائل المحسوسة للتحسن . وكان مؤكدا ان يبدي النظام الجديد تسامحا أقل تجاه الامتيازات البالية ، والاضطرابات المحلية ، وتجاه المناطق التي لم يكن فيها ، من الناحية العملية ، أية حكومة على الاطلاق ، وتسامحا أقل ، كذلك ،

(١٢) بعض المواقع التي تم انشاؤها في حلب وانطاكية وحمص وبيروت ودمشق كانت مستثناة من

هذا القانون .

(١٤) تبعا للقانون التركي كان على الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة ان يقدموا ،

وكحد أقصى ، ٣٠ يوم عمل كل ٥ سنوات . وكان ممكنا دفع هذه الضريبة اما نقدا أو عن

طريق عمل السخرة .

(١٥) كانت البرقيات الموجهة الى الخارج ترسل عبر خط بري الى استانبول أو مصر . وكان هنالك

كابل بحري يربط ما بين اللاذقية وقبرص .

لشواذات غير مقبولة مثل المركز المستقل للبنان . والموقع ذي الافضلية للاجانسب بامتيازاتهم ، وبعثاتهم التي لا يجوز التعرض لها . ومشاريعهم الصناعية الاحتكارية . وموقعهم الشامل كمقرضين للمال . وسوف نتكلم فيما بعد عن السياسة « التركية » المميزة لـ « لجنة الاتحاد والترقي » ، التي سيطرت على الحكم . وكذلك على الطابع المباشر لصدامها مع الآمال العربية في اللامركزية أو الحكم المحلي ( الصفحة ٢٥ ) وبمعزل عن ذلك . ومع كل الوطنية المتحمسة للعديد من أبطالهم ، فان اقالة الاتراك الشبان لعبد الحميد . ولا مبالاتهم العلنية تجاد الايمان والتراث ، لم يكن ممكنا سوى أن تصدم الجماهير المسلمة والعديد من قادتها الطبيعيين الاكبر سنا ، وأن تنحو ، مؤقتا على الاقل . الى تقليص كل من الاستقرار الاجتماعي والحكومي . وبالنسبة لسوريا فالمؤكد ان النظام الجديد ( جزئيا بحكم اهتماماته في أماكن أخرى من الامبراطورية ) قام بمساهمات ادارية أو اجتماعية ضئيلة الى حد مخيب للآمال ، وان التأييد الشعبي الذي احرزته ، والذي كان محدودا في الاصل . لم يستمر سوى بضعة اشهر . لقد كان المجتمع السوري قلقا ومتربعا . واستمرت الحملات التأديبية في أنحاء البلاد القصية وفق الخطط المعتادة . ولم تفعل الشجارات التي كانت ترافق الانتخابات سوى زيادة الاضطراب ، وهذا في وقت لم تحصل فيه اصلاحات ادارية كبرى أو تقويم للمظالم وانما مجرد تحسن محدود في الخدمات العامة . ان الحكومة العثمانية المتجددة التي كانت تقودها « اللجنة » لم تكن حتى ١٩١٤ قد فعلت الكثير لكي تسهل مهمة أولئك الذين جعلهم القدر يخلفونها . أكثر من ذلك فان الشعب السوري بكل مستوياته ، وبما فيه النخبة ذات العقلية الحديثة التي كان محتما أن يأتي من صفوفها أي رجل دولة أو اداري محلي . لم تكن معتادة عبر القرون الماضية سوى على مستويات الادارة الدنيا أو الادنى . وبينما كان هذا الشعب أكثر من كفو ، بالنسبة لفنون الانتقاد الهدام ، فانه افتقد أية مبادرة بالنسبة للحكم البناء .

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ٤ -- جبل لبنان

إذا كانت التبعية المباشرة لكل من سنجقي دير الزور والقدس لاستانبول نتيجة ضرورات قفر قبلي في الحالة الاولى ، وللنزاعات العنيفة بين الدول الكبرى المسيحية بالنسبة للقدس ، فان الظاهرة الغربية المتمثلة في الوضعية المنفصلة لجبل لبنان في أواخر القرن التاسع عشر كانت ذات اصول اخرى ، وآثار اخرى كذلك .

ان الظروف التي أدت الى التدخل الاوروبي في منطقة الساحل السوري في ١٨٦٠ والى اقامة السنجق المستقل لم تكن تعود الى أكثر من عقدين أو ثلاثة قبل تلك الحادثة . فطوال اجيال عديدة قبل ذلك كانت الطوائف المختلطة التي تقطن الجزء الاساسي من جبل لبنان : الموارنة الاشداء والمتضامنين والمتمسكين بكاثوليكيتهم ، والمعروفين باحترامهم للكهنة ، والدروز الاقوياء ، وشبه السريين ، والمنقسمين وفق خطوط اقطاعية (ودينية كذلك) ، الى جانب قرى مبعثرة تقطنها طوائف مسيحية اخرى - كانت تتعايش معا ضمن مودة متسامحة . وكانت هذه الطوائف قد شهدت صعود وسقوط السلالات الحاكمة في كل منها ، وتعاملت كجيران مقربين ومقبولين ، وكان افرادها ملاكين عقاريين أو فلاحين مستأجرين للارض أو عمالا في اراض تخص اية طائفة ، وحافظوا ، ضمن اطار المصالح والبيئة واللغة والمعيشة المشتركة على تكافل نادرا ما اعترضته المتاعب . لكن هذا النظام الذي ربما غدا معرضا للخطر باستمرار بعد أول عملية تغلغل لتأثيرات مقلقة من الخارج ، اظهر في الربع الثاني من القرن التاسع عشر عوارض فساد واضحة . وقد نجمت تلك العوارض عن التحولات المهمة في المجتمع الماروني ، واندثار قيادته الاقطاعية القديمة ، وعن التشويش العميق الذي أحدثته عشر سنوات من الاحتلال المصري ، الى جانب الغيرة العثمانية المتنامية تجاه « التدخل » الاجنبي المشبوه وهكذا برزت ضمن صفوف الجبليين احزاب كان محتما أن تتطابق مع التقسيمات الطائفية ، فالنفوذ القنصلي والتبشيري الفرنسي وترزعم كهنوت بسالغ السطوة اثارا طموحات جديدة بين الموارنة . وردا على ذلك برز وعي ذاتي درزي



مضاعف الى المعلن - وذلك مع الدعم التركي الاكيد ، او حتى الاثارة الفعلية من جانب تركيا ، ضد الذين يتمتعون بالحماية الاجنبية . وهكذا اصبح السلام التقليدي القائم بين طوائف الجبل معرضا للخطر ، ثم انهيار ، وتحول في النهاية الى دسائس وعنف . وكانت ذروة الصراع واراقة الدماء في سنة ١٨٦٠ ، وتبع ذلك المذبحة التي تعرض لها المسيحيون في دمشق ، ونزول قوة فرنسية (ولكنها مخولة دوليا) في بيروت . وبعد اسابيع من المشاورات فيما بين الدول الكبرى وبين اوروبا والاتراك ، ضغط اثناءها الفرنسيون لصالح سياسة احتلال قوية ، تم التوصل الى اتفاق على ان يقيم ، بكفالة الدول الخمس الكبرى وموافقة الاتراك ، نظام في جبل لبنان هدفه المعان حماية الموارد من اذى جيرانهم الدروز والباشوات الاتراك . وقد اتخذ هذا النظام الخاص الذي وضعت مسودته في ١٨٦١ شكله النهائي في ايلول ١٨٦٤ ، واستمر قائما حتى ١٩١٥ . وكانت المساحة (١) المشمولة ضمن هذا النظام صغيرة . فقد انحصرت دون موانئ طرابلس وصيدا وصور الرئيسية ، ودون سهل البقاع الداخلي كذلك . واثار ضيقها ، المتعارض مع الفتوحات التاريخية (رغم انها كانت سريعة الزوال) للامراء اللبنانيين تدمر عدد من المتكلمين الموارد الطموحين ، في بعض الاحيان . وكان سهل البقاع مرغوبا بشكل خاص ، واما صيدا فقد ذكر انها طلبت بنفسها ادخالها ضمن نظام الجبل . لكن مثل هذه الاضافات لقيت الرفض جميعا ، وكان الكثيرون من اهالي جبل لبنان معارضين لاية عملية ضم كان محتما ان يرفضها السلطان ووزراؤه بقوة .

كانت حكومة الجبل غير الخاضعة للسناجق المجاورة ممثلة ، حسب نظامها الاساسي في حاكم مسيحي (٢) يعينه الباب العالي - ولو انه كان في الواقع من اختيار الدول الكبرى . وكان هذا الحاكم يرقى دائما الى رتبة مشير ، وكان يحكم بمعاونة مجلس صغير منتخب (٣) ، كما ان قائمقامي الاقضية السبعة كانوا يأتون عن طريق الانتخاب . لكن هذه المجالس كانت في الواقع ذات شأن ضئيل ، بينما كان المتصرف يتمتع بالسلطة الكلية . وكان المقر الرسمي للمتصرف في دير القمر ، لكنه كان يقيم في بيروت احيانا كثيرة .

وبعد ١٨٧٩ اقيمت المحاكم في جبل لبنان على غرار النموذج العثماني وكانت تخضع للقوانين العثمانية ، لكن الدعاوى التجارية ظلت محصورة ، حتى ١٩١٣ ، في

- (١) كانت مساحة السنجق ١٦٠٠ ميل مربع ، لكن حدوده لم تكن مخططة بدقة .
- (٢) كان هؤلاء الحكام ( المتصرفون - العرب ) ، وبينهم اربعة اصولهم اوروبية لكنهم تبناوا الجنسية التركية وعملوا ضمن جهاز تركيا الحكومي ، ينتمون الى الفروع اللاتينية ، والارمنية الكاثوليكية ، او اليونانية الكاثوليكية من الكنيسة الكاثوليكية .
- (٣) بواسطة عملية اقتراع على مرحلتين في القرى بحيث يصار الى تمثيل طوائف الموارد ، والدروز ، والارثوذكس ، والروم الكاثوليك ، والسنة والمتاولة بالتتابع بالعدد التالي من الاعضاء : ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ١ ، ١ .

محاكم بيروت . وأما قوة الدرك ، التي كان يقودها ضابط مارونسي فكانت تتشكل من ابناء السنجق ، حيث لم يكن يسبح بتواجد أي جندي تركي ، ولم يكن مطلوباً الخدمة الاجبارية في الجيوش العثمانية . وقد اقيم حاجز جمركي بين جبل لبنان وبقية اجزاء سوريا ، وتقرر أن ترسل رسوم الجمارك ، اذا ما فاضت عن الحاجات المحلية ، الى استانبول التي كانت خزينتها ملزمة نظرياً أن تسد أي نقص ينجم عن زيادة متطلبات الانفاق على المداخل . وكانت الترتيبات المالية الاخرى بسيطة : فكانت تجبى ضريبة على المباني وبعض الرسوم الاخرى ، لكن لم يكن هنالك ضريبة على المحاصيل أو عشور . واذ كانت المدارس والمستوصفات من شأن الطوائف المحلية والارساليات الاجنبية ، فان الحكومة لم تنشئ سوى حفنة من المدارس في القرى ، ومع ذلك فان جبل لبنان المستقل الذي تميز بأن الطرقات شقت فيه في وقت مبكر وكذلك بقراه العامرة تفوق الى حد بعيد على المقاطعات السورية الاخرى .

لقد جرى تعديل النظام الاساسي الصادر في ١٨٦٤ مرة واحدة في ١٩١٢ وذلك حينما وافق الباب العالي على طلبات معينة تقدم بها اهالي جبل لبنان وتم توقيع بروتوكول جديد . وأثر ذلك تم تعديل اجراءات الانتخابات المحلية ، واتسعت صلاحيات المحاكم في جبل لبنان لتشمل الدعاوى التجارية ، كما تعرضت سلطة المتصرف لبعض التقييد ، واصبحت قوة الدرك اكبر حجماً . ومنح الباب العالي كذلك اذناً باستخدام قريتين ساحليتين اضافيتين كمرافئ تستقبل السفن البخارية ، والزمتم حكومة الجبل بالتقيد بميزانية سنوية معلنة ، كما تمت الموافقة على اجراء تعديلات مالية معينة . ان التلبية غير الكاملة لهذه المطالب زادت من حدة المشاعر السلبية المزمته بين جبل لبنان والحكومة المركزية في السنوات السابقة مباشرة لسنة ١٩١٤ ، وبالطبع لم تتحسن الامور بعد ان رفضت استانبول تقديم الاموال اللازمة لزيادة اجور الدرك (الذين لجأوا الى الاضراب) أو بعد أن رفض أهل جبل لبنان الاشتراك في انتخابات مجلس المبعوثين الامبراطوري . وكانت الكثير من شكاوى أهل جبل لبنان تتلخص في ان الحكومة التركية تواظب على تجاهل التزاماتها المترتبة في ظل القانون الاساسي لعام ١٨٦٤ ، وانها تتعدى على الحكم الذاتي المقدس للجبل . ومن جهة أخرى ، فانه يصعب تصور ان شوقينية المشبان الاثراك كانت ستتقبل طويلاً الشذوذ المهين المتمثل في تلك الموضعية .

مع ان نظام الجبل منسج طوال الفترة من ١٨٦٤ الى ١٩١٥ تكرر احوال سنة ١٨٦٠ ، وأمن نصف قرن من الهدوء ، فان الحالة لم تخل من نقائص لم يكن الزمن الى جانب التخفيف منها . فقد اقيم ذلك النظام ليخدم مصلحة طائفة سورية واحدة هي الطائفة المارونية ذات الانتماء الكاثوليكي والمتمتعاً بالحماية الفرنسية . وذلك بحذ ذاته كان سبباً أكيداً لعدم رضى جمهرة السوريين المسلمين وسواهم من السوريين غير الموارنة . وكانت سلطة الكهنوت بين الموارنة ، التي حلت في القرن التاسع عشر ، والى حد كبير ، محل سلطة الزعماء الاقطاعيين القدماء ، غير ملجومة وذلك ، اذا نظرنا الى الطائفة كمجموعة مواطنين ، ينبغي أن يعتبر شيئاً غير حسن . ولم يقد يوماً توازن

مناسب بين الحكومات المحلية والحكم المركزي ، وساد الشك والنفور المتبادل طوال الوقت . وفي عالم الجبل الضيق نفسه فانه لم يكن ثمة حد للدسائس والصراعات من أجل المناصب ، ولا لتقرب الاطراف المتصارعة من المسؤولين الاتراك والمقناصل الاجانب في بيروت . وكانت البلاد أضيق ، وأقل خصوبة ، وأكثر عزلة من أن تفتح مجالاً رحباً أمام العديد من الشبان الطموحين المولودين في وديانها ، وشجع ذلك الهجرة المسيحية ، بينما أخذ الدرّوز يرحلون بالآلوف الى معقلهم في حوران . لكن الاخطر من ذلك كله التشجيع الضمني للانفصالية الطائفية بحكم الامتيازات القوية للموارنة ، الامر الذي كان من شأنه ، اذا لقي التشجيع الكافي أن يعرقل كلياً الحكم المتوازن والمتساوي للبلاد . ان اقامة جبل لبنان ذي الحكم الذاتي بواسطة التدخل الاجنبي المسلح ، وعلى اساس تجاوز سيادة السلطان وخدمة مصالح طائفة واحدة ، كان مدفوعاً بالرغبة الحسنة في انقاذ الارواح المسيحية ، لكنه كان رجعيّاً من وجهة نظر الحكم القومي الحديث ، وهو لم يكن اطلاقاً ثمرة نضالات تحريرية من جانب الموارنة أنفسهم ، كما ان تبريره الوحيد كان عجز أو مساوئء الحكام القائمين . وفي ظل اية حكومة سورية أفضل شأننا ، وقادرة على حماية رعاياها من الفظائع ، فانه كان هنالك كل الاسباب لاعادة النظر في استمرار هذا النظام .

## ه - حقل السياسة

تضمنت الصفحات السابقة خطوطا عامة للعناصر المكونة للجمهور السوري ، ولتراتبه ، في ١٩١٤ ، وكذلك للحكم الذي كان يعيش في ظله . لذا فمن الضروري الآن ومن أجل تقييم سليم للمهمة التي تولاهما الفرنسيون في ١٩٢٠ ، المضي للنظر في التيارات السياسية المعاصرة التي يمكن استشفافها في صفوف جزء من الطبقة العليا (وهي الطبقة الحاكمة ، بالقوة) : وفي اقتصاديات البلاد : وموقع ومطامح الدول الكبرى الاجنبية التي شكلت سوريا اغراء لمصالحها .

اذا كانت تأثيرات «التفريب» في المجتمع السوري قد أفرزت ، حتى ١٩١٤ ، ليس التقدم الاجتماعي وبعض التقدم الاداري فحسب ، بل وحركة سياسية مثيرة للاهتمام كذلك ، فان هذه الاخيرة ينبغي أن تكون أقل أهمية مما لو قامت ضمن جمهور موحد أو ضمن جمهور أكثر تقدما . ولكن : مع جود اغلبية اسلامية واسعة تعتبر السلطان - الخليفة وحكمه ، رغم كل نقائصه ، محتما وفوق التساؤلات ، وجمهرة من السكان لا تعني الحكومة بالنسبة لها سوى جباية الضرائب ، والتجنيد القسري ، والمقتضيات المظالمة ، فقد كان مستحيلا ، والى أن تلعب سنوات اخرى من «التنوير» دورها ، أن تكون الجمهرة العظمى من السوريين سوى لامبالية سياسيا . وبغض النظر عما يمكن أن يزعمه الناطقون الغيورون باسمها فانه لم يكن بين الجماهير السورية قبل الحرب العالمية الاولى أي أثر لعمل أو مطمح سياسي جماعي ، وكان من شأن المستقبل وحده أن يبين مدى سرعة تقبل هذا الجمهور المتأخر للتحريض السياسي من جانب «المتنورين»

وحتى خارج صفوف الجماهير العادية فإن المرء لم يكن ليجد حتى بين معظم أعضاء الطبقة المتعلمة الصغيرة الحجم أكثر من انتقاد شبه مدعن للنظام القائم . وقد عمل الكثير من «المتقنين» في الادارة العثمانية نفسها ، وكانوا يرتفعون أو ينحدرون مع البيروقراطية التركية الضخمة والتي لم يعرف عنها عدم الولاء ، وكان العديد منهم غير متدمرين من نظام سهل ذي مقاييس متدنية . وكان بعضهم متعلقا بصدق بالسلطان أو بالامبراطورية أو بالجيش ، أو بها جميعا ، واعتقد بعضهم ، ممن لم تمسهم البوارد الاولى للقومية العربية ، ان وجهة التقدم الصحيح تكمن في الاقتصاد وليس في السياسة . وكان المتقدمون في السن ، والاقوياء بحكم النفوذ العائلي . غير متعاطفين

مع الشبان المستائين ذوي المفاهيم الاجنبية والمطالب المزعجة ، وبالإضافة فان اعدادا من الاقليات المسيحية المتقدمة نسبيا كانت تستطيع أن تجد كل المخارج التي تحتاجها ضمن طوائفها . وكان البعض يأمل على نحو غامض حتى في تدخل اجنبي غربي بدلا من التفكير في صراع خطر ومشكوك في نتائجه لتحسين الوضع السياسي .

ولكن حتى لو ان قلة ضئيلة من الجماهير السورية وقلة ضئيلة من الطبقات العليا كانت تشارك في السياسة فيما قبل الحرب - وبالتالي ، حتى مع انه لم يكن ممكنا الزعم بوجود حركة قومية - فان الكثير من التطورات حدثت في هذا المجال منذ منتصف القرن التاسع عشر . فقد خلقت التأثيرات الحديثة بدايات روح نقدية وبدايات معرفة متنامية بالعالم أثرت حتى في الجماهير المتأخرة . واستمر الموقع الجغرافي لسوريا في تعريضها لوفرة من العلاقات الاجنبية . من جهة أخرى ظل التراث العربي والاحساس بالوحدة القديمة والتي ما تزال معترفا بها نقطة استقطاب بالقوة ، بل وفي الواقع أحيانا . ان مسار التاريخ ، وزيادة وتيرة التحول ، وتبلور المفاهيم السياسية في أوروبا وسيادة القومية ضمن هذه المفاهيم ، والنضالات الناجحة لامم البلقان للخلص من الامبراطورية العثمانية - ان كل هذه الاشياء لم تكن لتعمر من غير أن يلاحظها المشرق . ومن مناطق أخرى توفرت المعلومات حول القومية المناضلة في مصر أو الهند أو ايران . واخيرا ، فانه كان لا بد من اعتبار نظام الحكم الاجنبي القائم في سوريا ، والذي لا مفر امام اية حركة سياسية سوى أن تتوجه ضده ، أكثر فأكثر تأخرا عن مجازاة الزمن . وقد كان هنالك الكثير من أسباب الشكوى ، والكثير من المساوىء التي تتطلب المعالجة ، والكثير من الاصلاحات التي تدعو للمطالبة .

كان محتما في نهاية الامر أن تبرز في هذه المقاطعة التي ظلت زمنا طويلا مقاطعة تركية طبقة سياسية محترفة . فقد استطاعت السنوات الطويلة من الاتصال بالغرب ومن الجهد التعليمي الغربي أن تخلق في العقود الاخيرة من القرن طبقة قادرة على توفير قيادة مختلفة ، وذات اهداف مختلفة كثيرا عن المباشوات الاتراك أو الموظفين الذين اكتسبوا مراسهم في ظل الاتراك أو موظفي المدرسة الاسلامية القديمة . وكان لا بد لهذه الطبقة من أن تمارس رد فعل ضد نظام الخضوع والاستكانة القديم ، فقد تعلمت أن تشعر بالكبت الذي يولده الضعف ، وبالحاجة الى تأكيد الذات في حقول جديدة وأكثر اتساعا . وكانت سرعة بديهتهم وتأثرهم الفوري ، وقدراتهم الخطابية الرائعة من المزايا الضرورية للسياسيين . ولم تكن ظروف حياتهم لتوفر لهم ، وهذا باستثناء ضباط الجيش وقلة من الموظفين ، منافذ لطاقتهم في نشاطات اخرى كالرياضة ، أو الفنون ، أو الصناعة . ولم يكن باستطاعة الجميع أن يصيروا كتابا أو محامين أو رجال أعمال ناجحين ، ولذا فانه كان محتما ان يكون الحقل الواسع أمام النشيطين والمتقدمين منهم هو حقل السياسة : وليس السياسة المحافظة بالطبع .

في كل مراحل الحركة القومية العربية الناشئة يمكن رؤية مزيج من العناصر والغايات المشتركة بين اعضاء الحركة الذين كان لا بد لهم فيما بعد من الظهور وكانهم

يمثلون مطامح مختلفة تماما . فقد صاغوا برامج دون أن يعوا كثيرا ما يترتب عليهم ، ومن غير أن يتوقعوا ، غالبا ، تحققها . لكن كل مرحلة كانت تترك ، بصورة غير منظورة أحيانا ، تركة ما للمرحلة التالية . وهكذا فإن حقبة الحكم المصري ، رغم فشلها لجهة تحقيق الامبراطورية التي تخيلها ابراهيم باشا ، اعادت تكييف بعض العقول القادرة على الملاحظة . وبدورها فإن فترة حكم مدحت باشا الذي دعا الى اللامركزية والى المساواة التامة بين العناصر غير التركية كانت قادرة على الايحاء . وما هو اكثر اهمية بسبب اتصاله بينابيع اعمق من الفكر والشعور ، فان انبعاث اللغة الادبية العربية ، والتاريخ العربي ، والثقافة العربية منذ اواسط القرن التاسع عشر ، الذي تم على يد علماء عرب مسيحيين بارزين ، قد ساهم بقوة في بروز العروبة الحديثة بوصفها محورا للولاء . وقد استمر هذا العمل ، وترددت اصداؤه ، وتكرر في دمشق وحلب وحمص ونابلس والقدس . ومع ان محتواه السياسي كان ما يزال قليلا ، ومع ان الاصوات السياسية التي ارتفعت اصطدمت بأذان لا مبالية ، فان هذا العمل مهد التربة لمحصل سياسي لاحق واستطاع بخلفه لشعور قومي منتشر أن يؤثر في المثقفين المسلمين بمقدار تأثيره في المثقفين المسيحيين . وفي سنة ١٨٩٠ كان بإمكان المسافرين في كل الولايات العربية ، وفي سوريا بشكل خاص ، أن يجدوا دلائل على وعي ذاتي عربي .

أحرزت الحركة تقدما بطيئا إبان حكم السلطان عبد الحميد الطويل ، الذي استمال الكثيرين باستخدامه البارع للمظاهر العربية ، والذي استطاع بفضل جواسيسه القديرين أن يمنع أية معارضة معلنة ضد النظام . وكانت تلك الفترة التي انتقل فيها الاشمئزاز من العضوية المذعنة والفاقذة لاية هوية في امبراطورية اجنبية ، وبصورة غير واعية ، من الحقل العاطفي والادبي البحت الى حقل السياسة ، وكذلك الفترة التي برز فيها أول انقسام رئيسي بين العناصر المختلفة ضمن الحركة . وكان مصدر الوحي للكتلة الرئيسية ، والتي صارت فيما بعد الحركة القومية - والمؤلفة من عدة عناصر - مزيجا غير متناسق من العروبة (سواء ذات السمة الاسلامية ، أو التي تفتقد مثل هذه السمة) والاحساس بالوطن السوري الذي كان يبدو حائزا على قدر ما من الاستقلال . أما الكتلة الاصغر ، والتمركزة في المنطقة الساحلية وفي وسط الموارنة المتضامنين والكاثوليك والانفصاليين بطبيعتهم ، فلم تكن تتطلع الى أبعد من محيطها الخاص ، وجيرانها المباشرين . وقد افتخرت باتصالها بفرنسا ، وأدارت ظهرها (رغم انها تتحدث باللغة العربية) الى الداخل ذي الوعي الاسلامي والعربي ، وأخذت تحلم بمستقبل يتم فيه احراز الامان من الضغوط التركية بواسطة تدخل اجنبي (فرنسي بالضرورة) . كان الناطقون بلسان المجموعتين يجدون ارضية مشتركة واسعة في سخطهم ضد الاتراك وفي ثقافتهم الدنيوية المشتركة ، ولم تبرز الانفصالية الاضيق لجبل لبنان ، ولو انها تبلورت ضمن السنجق المستقل ، خارج جبلها الخاص . وبالإضافة فقد وجد محرضون كاثوليك كانوا يفضلون المفهوم الأوسع ويعيشون ضمن الاجواء المحدودة حتى ذلك الحين للقومية العربية . لكن تضارب الاهداف كان موجودا ، وكان المستقبل كفيلا بأن يبين مدى جديته .



في هذه الاثناء فان قيمة الحقبة الحميدية كانت تكمن في ذلك الاختمار المدافع الى السياسة الناشط ضمن صفوف المجتمع المدني المتعلم : وكانت قوة الحركة (التي ما كانت تستحق هذه التسمية بعد) تكمن في تساؤلاتها ، وفي المسخط الذي تثيره في احاديثها الخاصة ، وفي افكارها نصف المتبلورة حول المستقبل التي كان يسهم فيها العمل المواظب للمدارس الاوروبية في سوريا ، والصحافة العالمية ، والزوار الاجانب ، وكتابات الصحفيين العرب . وقد شكل المهاجرون السوريون في الاميركتين وفي باريس نواديهم ولجانهم الخاصة حيث كان باستطاعة المشاعر الوطنية ، سواء العربية او السورية ، أن تعبر عن نفسها بقوة ، وفي أمان . وقد اثارت «جامعة الوطن العربي» التي أسسها نجيب عازوري في باريس ، في ١٩٠٤ ، بعض الاهتمام الاوروبي ، كذلك فان «المنتدى العربي» ، ذو المحتوى السياسي ، الذي تأسس في استانبول قبل ثورة ١٩٠٨ مباشرة ، ضم في فرعه في دمشق خاصة اعضاء قدر لهم أن يكونوا فيما بعد قادة سياسيين (١) في بلادهم .

كانت تطورات السنوات التالية للثورة التركية سريعة وحاسمة ، حتى ولو انها ظلت محصورة في طبقة اجتماعية صغيرة . وحتى مع أن القيادة انتقلت لبعض الوقت الى مراكز خارج سوريا فان احدا لم يتتبع الاحداث بمثل حدة متابعة المسلمين والمسيحيين السوريين لها الذين كانوا ممثلين تماما في كسل زمرة في استانبول ، أو القاهرة ، أو باريس .

تأسست في باريس ، في ايلول ١٩٠٨ ، اخوية عثمانية - عربية لم تعش طويلا تضمن برنامجها المساواة بين العناصر ، واستخدام اللغة العربية في الادارة ، وقدموا اكبر من التمثيل للعرب (٢) . وفي ١٩٠٩ تأسس منتدى آخر باسم «المنتدى العربي» وكانت له فروع في المدن السورية ، وكان هذا المنتدى أدبيا في الظاهر ، غير انه كان سياسيا ، الى حد ما . لكن أيضا من هذين المنتدىين لم يبق على قيد الوجود بعد ان تبين ان تحقيق شعار «المساواة للجميع» يعني من وجهة نظر الاتراك الشبان المساواة بين الجميع بوصفهم رعايا عثمانيين ، ومن غير أي اعتبار للتمايز العنصري أو الثقافي العربي ، وقد تحطمت الآمال بحكم محلي عربي في الولايات السورية نتيجة المركزية الصارمة التي شكلت نظرية «لجنة الاتحاد والترقي» الوحيدة للحكم ، ونتيجة غير هؤلاء الصريحة من العروبة . وفي استانبول كذلك ولدت «الجمعية القحطانية» ذات

(١) كان من هؤلاء مظهر آل رسلان ، وشكري الجندي ، وجميل مردم بك ، وزكي الخطيب ، ولطفي

الحفار ، ورفيق العظم .

(٢) كان للاتراك الذين يشكلون ٥/٢ من رعايا الامبراطورية فيها، مقابل العرب الذين يشكلون ٥/٣

أكثر من ضعف عدد النواب العرب في « مجلس المبعوثان » و ٣٧ شيخا ( مقابل ٣ من

العرب ) في « مجلس الاعيان » .

الاعضاء المختارين والبرنامج الطموح . وقد نظر مؤسسو هذه الجمعية الى الولايات العربية على انها تمثل نصف المملكة ذات التاجين التي يحكمها السلطان . ولم تحش «الجمعية القحطانية» بهذا الاسم اكثر من سنة ، غير انها ولدت مجددا في السر وبين ضباط الجيش من العرب في ١٩١٣ . وذلك تحت اسم «العهد» . وقد تبنت «العهد» خطة كاملة للاستقلال العربي واتحدت على هذا الاساس مع «جمعية الفتاة» في دمشق ، في اواخر ١٩١٤ .

واكتسبت الحركة موطنها قدم صلبا في القاهرة حيث كانت انتلجنسيا صغيرة الحجم تتابع الاتجاه العربي باهتمام حاد ، وذلك رغم ولائها لمصر بحد ذاتها . وقد تأسس في القاهرة ، في اواخر ١٩١٢ ، «حزب اللامركزية الادارية العثمانية» ، وضم بين صفوفه عددا من السوريين البارزين (٣) وكان برنامجه ينص على حكم ذاتي حقيقي للولايات العربية .

وفي باريس عاش المقيمون السوريون واللبنانيون منذ ١٩٠٨ وصاعدا حياة حافلة بالجمعيات ، والاجتماعات ، والمطبوعات ، كانت تعكس ، من جهة ، تبلور حركة ذات قناعة لبنانية ( للتمييز عن القناعات « السورية » ) ، ومن جهة اخرى الاحباط السريع للامال الاولى حول تحررية الثورة التركية وما نتج عن ذلك في النهاية من طموح الى نظام مختلف كليا في المقاطعات العربية . اما «العصبة العثمانية» (٤) التي تأسست في فرنسا في ١٩٠٨ لدعم النظام الجديد فلم تعش طويلا بعد ان كشف الاتراك الشبان بسرعة نواياهم الحقيقية ، وفي حزيران من سنة ١٩١٠ نشر احد المهاجرين البارزين ، شكري غانم ، في باريس المطالب العربية الكاملة التي تضمنت تمثيلا اكبر ، وسلطة اكبر ، ومزيادا من التعيينات في المراكز العليا ، واستخدام اللغة العربية بصورة رسمية . وبعد سنة ، وفي باريس كذلك ، شكل سبعة مسلمون (٥) من سوريين وبصورة بالغة

(٢) رفيق وصفي العظم من دمشق ، ورشيد رضا من طرابلس ، واسكندر عمون (مسيحي لبناني) ، وفؤاد الخطيب (مسلم لبناني) ، ونايف تلو (مسلم من دمشق) وثلاثة مسلمين من سنجق القدس .

(٤) ضمت العصبة بشكل رئيسي مسيحيين لبنانيين : جورج سمنه (الذي أرخ تلك الاحداث) ، والفرد سرسق ، ونجيب طراد ، وشكري غانم .

(٥) هم : جميل مردم بك من دمشق ، ورستم حيدر (من متاوله بعلبك) ، وعوني عبد الهادي من جنين ، ورفيق التميمي من نابلس ، وتوفيق الناطور ومحمد المحمصاني وعبد الغني العريسي

وثلاثتهم من بيروت .

السرية « جمعية العربية الفتاة » (٦) ، وقد استمرت هذه الجماعة ، التي انتقلت في ١٩١٢ الى بيروت ثم بعد ذلك الى دمشق ، حتى الوقت الذي بدا فيه ( في ١٩١٨ - ١٩٢٠ ) ان اهدافها كانت على وشك التحقيق . وكانت هذه الجمعية تهدف الى الاستقلال العربي التام .

وتبين برامج هذه الجمعيات ومصائرها ان التقدم كان يطرد سنة بعد اخرى من المطالب الاقل الى المطالب الاكبر : من حد ادنى يتمثل في حكومة تراعي حقوق العرب ، مروراً باللامركزية ، والى الانفصال التام عن الامبراطورية في النهاية . وفي الوقت نفسه فان كيفية مثل هذا الانفصال ، والنظام الذي سيعقبه ظلاً غامضين نسبياً . ومن غرف المؤتمرات كانت تتدفق أفكار نصف جاهزة لصالح امبراطورية عربية مستقلة ، أو جمهورية أو مملكة سورية ، أو دولة لبنانية ، أو اتحاد للمقاطعات العربية ، وسواها من الاحتمالات التي كان يتم تصورها بخفة ، والتي كانت تبدو غير قابلة للتحقق ظاهرياً . وكانت بعض الكتابات السياسية ، وخاصة كتابات عبد الرحمن الكواكبي ( ١٨٤٩ - ١٩٠٢ ) تلهم الحركة أو تقويها . ومن الجانب التركي فانه يمكن القول ان توفير شكل من أشكال الحكم الذاتي القادر ( ولو مؤقتاً ) على ارضاء هذه الاقلية الصغيرة من الرعايا العرب المتذمرين كان ممكناً ان يحصل في اي وقت - وأن يحافظ عليه باخلاص - وذلك من دون أية خسارة ، بل ومع منفعة كبرى ، للامبراطورية . ومع ذلك فان السياسة التركية ظلت متصلبة ، وعديمة الحساسية ، وبعيدة عن الحكمة .

تجسدت احدى الفرص الاخيرة للتفاهم حينما دعا الوالي نفسه ، في اواخر ١٩١٢ ، مجموعة من المصلحين المعروفين في بيروت لتقديم اقتراحاتهم المدروسة . وقد جاء في هذه الاقتراحات مطالب تتضمن استخدام اللغة العربية رسمياً ، واعطاء السوريين مناصب أكثر وأفضل ، وادارة هيئات محلية منتخبة لعهد من الدوائر ، والخدمة العسكرية وفق اسس اقليمية ، وقدر من السلطة المالية المحلية ، وتعيين مستشارين اجانب . وقام أصحاب هذه الاقتراحات بنشرها في شباط ١٩١٢ . لكن الانتصار النهائي لـ « لجنة الاتحاد والترقي » في استانبول على خصومها الليبراليين وضع حد لاي أمل في امكان قبول مثل هذه الاقتراحات ، وبدلاً من ذلك ، فقد حلت « لجنة الاصلاح » ، ورفضت النداءات التي رفعتها الى استانبول ، وأودع ستة من المصلحين في السجون لمدة أسابيع عدة . ولم يتضمن قانون الولاية المعدل الذي تم اصداره في ايار كاجراء ترضية أكثر من محاولة باعثة على السخرية لتبيان أن المطالب تحققت .

كانت آخر محاولة للعناصر الاصلاحية العربية ، والسورية أساساً ، نفسها، هي عقد مؤتمر في باريس في حزيران ١٩١٢ بدعوة من « حزب العربية الفتاة » . وحضر

المؤتمر اربعة وعشرون مندوبا ، كلهم سوريون باستثناء اربعة . واستطاع المؤتمر ان يحوز على اعتراف واسع من جانب الصحافة والجمهور في فرنسا . وكانت المقررات معتدلة . فلم يقترح اي منها الانفصال عن الامبراطورية . بل انها كررت ، في الواقع ، مطالب بيروت حول الحقوق العربية في الحقلين الدستوري والاداري . وقام واضعو المقررات بايصالها الى الدول الكبرى في أوروبا ، مع انه لم يكن بإمكانها التدخل في قضية تركية بحثة . وفيما بعد وافقت استانبول على النظر في الاقتراحات ، واستقبلت ثلاثة من المندوبين العرب في العاصمة . ولكن نشر في أواسط آب مرسوم لم يتضمن ، رغم كل شيء ، سوى قدر ضئيل من المطالب . وكان المرسوم مخيبا بصورة عميقة لرجال اللجنة العربية المترقبين الذين ، فيما بدا ، كان محتما أن يباثوا من الحصول على تنازلات تحقق الى درجة مقبولة الحكم الذاتي المرغوب ضمن الامبراطورية . وحتى لو انه كانت هنالك حركة سياسية منتشرة على نطاق واسع بين الاهالي (والامر لم يكن كذلك) ، فان رعايا السلطان من العرب لم يكونوا يملكون القوة ، أو أية اسلحة فعالة باستثناء المقاومة السلبية - هذا اضافة الى انهم ، au fond (\*) ، (ضمنيا) كانوا بعيدين عن توحيد نظرتهم للاهداف التي يأملون في التوصل اليها .

نظرا الى ما كان المستقبل يخبئه لسوريا ضمن ما لا يزيد عن اثنتي عشرة سنة - مطالبتها المعلنة بالاستقلال التام والانتداب الاجنبي الذي فرض عليها - فمن الصواب في هذه المرحلة التاكيد على ثلاث سمات للمشهد السياسي في تلك الفترة ، وهي سمات متضمنة في ما ذكرناه سابقا . أولا ، كان النشاط السياسي الوحيد المتاح للانتلجنسيا في هذه المرحلة هو **المطالبة** : أي ، الاجتماع ، والكلام والكتابة ، دعما للمطالب . ولم يكن هذا النشاط ، الذي يمارس على نحو عاطفي ضد عدو مشترك ، ليستدعي ايا من التقييدات ، والمساومات والمسؤوليات المترتبة في النشاط السياسي العادي ، ولا كان ليتضمن ، بالاحرى ، أي ادراك للتعقيدات الادارية . وكان ، في الواقع ، أسوأ تأهيل ممكن لحكم مجتمع صعب وغير متجانس .

وثانيا ، الى أي مدى كان الانطباع الذي تولد لدى الدول الاجنبية ايجابيا او مهما نتيجة هذه المطالبة من جانب السوريين (أو العرب عموما) بالحكم الذاتي . على العموم ، فان مثل هذا المطلب كان لا بد أن يلقي دعم كل الاوساط الليبرالية في أوروبا التي لم يعد لها كثرة من الاوهام حول الحكم التركي . لكن قلة من قراء الصحف ، وقلة من الحكومات ، كانوا يميلون الى تقدير الامكانيات العربية تقديرا مرتفعا . وقد شعر بعض المراقبين ، بل ان بعضهم تنبأ بجرأة بأن الحالة الاخيرة للمقاطعات العربية قد تكون ، وهي متمتعة بالحكم الذاتي ، أسوأ منها فيما سبق . أكثر من ذلك ، فان أية

(\*) في التحليل الاخير - المغرب .

حركة عربية قوية لا بد أن تحمل عواقب قد تكون محرّجة بالنسبة للدول الكبرى في أوروبا ، وإذا ما قدمت أي من هذه الدول التشجيع للحركة فإنها ستواجه بشكوك الدول الأخرى ، كما أن موقف أية أمة منها لا بد أن يؤثر في موقفها من تركيا ومن رعاياها المسلمين أنفسهم .

ولكن ، ثالثاً ، لا يمكن أن يتطرق الشك إلى حقيقة وزخم المطالبة بالحكم الذاتي العربي ، وإلى نكاه وعناد أصحاب هذه المطالبة . إن أولئك السوريين ، فيما بدا ، ربما كانت لهم القدرة ، وبالتأكيد الإرادة ، وكانوا يسعون أيضاً إلى الفرصة المناسبة ، ليحكموا بلادهم . وبغض النظر عن تأخر الجمهور الغالب ، وبمعزل عن أية « حقوق » قد يزعمها الأجانب لأنفسهم ، فإن طبقة حاكمة محلية طموحة ، ووليدة اختيار ذاتي ، قد وجدت فعلاً ، ولن يكون سهلاً الحلول محلها .

## ٦ - وسائل العيش

كان موقع سوريا ومناخها المميزان ، وماضيها التاريخي ، يجعلان فقرها الواقعي أكثر ما يكون مدعاة للاستغراب والدهشة، لكن مستوى الحياة المادية بين جماهير البلاد كان في الواقع منخفضا وفق كل المقاييس . ورغم المساحات الواسعة من الارض والسكان النشيطين ، ورغم وجود طبقة تجارية نصف « متأورية » ( نسبة الى أوروبا ) وتوفر تسهيلات للتجارة - سكك الحديد ، النقل البحري ، البنوك ، الوكلاء الاجانب ، فنون التجارة الحديثة - أفضل منها في أي مكان آخر من تركيا الآسيوية فان الجماهير في المدينة والريف على حد سواء كانت في مستوى العيش الأدنى ، بينما كانت الطبقة رثة وضعيفة ، وفي حين لم تكن الطبقات العليا ، المالكة للارض أو التجارية ، ثرية ( مع استثناءات نادرة ) سوى بالمقارنة مع العوز السائد في المجتمع .

ومع الاقرار بهذا الوضع فان المهاجرين السوريين ( واللبنانيين خاصة ) في العالم الجديد وأصحاب الامنيات الحسنة في فرنسا كانوا يعتقدون ان ذلك أمر قابل للتغيير . فامكانات الثروة موجودة ، وباستطاعة البلاد أن تصل الى رخاء مثمر اذا ما تمت الاستفادة ، في ظل حكم أكثر ادراكا ، من موقعها المركزي بالنسبة للطرق العالمية ، ومواصلاتها الحسنة ، ومناخها الملائم ، ومياه الانهار الوفيرة وتربثها الخصبة ، ومن وفرة المنتجات الزراعية كالحديد والزيتون والغابات ، والسلك ، والاسفنج ، والمعادن ، والمواشي ، والصناعة السياحية - وكذلك من المهارة التجارية البارزة لدى أهل البلاد . وقد لعبت مثل هذه الرؤى الحسنة دورا ما في سياسة فرنسا ، كما وانها ستلعب مثل هذا الدور ، مرة أخرى ، في سياسة القومية السورية .

ان مركز سوريا على الطرق التي تصل أوروبا بآسيا ينبغي ان يوفر دائماً الامكانية ، استنادا الى منطقة تجارية جيدة التنظيم لتوزيع السلع ، لاعالة طبقة من التجار والوسطاء العاملين في مجالات الادارة والخدمات وربما التمويل ، ولخلق مصدر قومي للدخل ناتج عن تقديم هذه الخدمات . وبمعزل عن هذا الجانب فان الحياة التجارية في سوريا تشكلت أساسا من توزيع المواد الغذائية التي يصدرها اقتصادها في



المناطق الخصبة . وعن استيراد (١) سلع مصنعة وبعض المواد الخام (٢) ، بالجمله ، من أوروبا (٣) ، ومن توزيع هذه الواردات في أنحاء البلاد . وكانت مراكز الاستيراد والترانزيت الكبرى هي بيروت ، وحلب ، وحيفا .

ان صادرات البلاد لم تصل في أي وقت الى مستوى الواردات ، من حيث القيمة . وكان أمرا مألوفا ان يعاني الميزان التجاري المظاهر من العجز . ففي سنة ١٩١٠ ، وهي سنة نموذجية ، كانت قيمة الواردات ١٧٠ مليون فرنك ، بينما لم تزد قيمة الصادرات على ٨٥ مليون فرنك . وفي العادة كانت الصادرات عبارة عن فوائض قليلة مسن المنتوجات الطبيعية . وفي السنوات الحسنة كانت تتوفر كمية متوسطة من الحبوب للتصدير ، اضافة الى بضائع برسم البيع من البذور التي يستخرج منها الزيت ، وجلود الاغنام ، والاسفنج ، والاصواف ، والثمار المجففة ، والبرتقال ، والليمون الحامض ، والجوز ، والسوس ، والحديد الخام . ومن المنتجات المصنعة كان الاهم هو الحديد ، وزيت الزيتون ، والتبغ والخمور ، والانسجة المحلية . وكانت التجارة الخارجية تدار وتمول ، في أكثر الاحيان ، من قبل الشركات الأوروبية والتجار المحليين الذين يتعاملون معها . وكانت التبعية لرأس المال الاجنبي كاملة كما هي الحال في أي مكان آخر من تركيا . وكانت التأمينات جميعا أجنبية . على انها تنفذ عبر وكالات محلية . وأما التسهيلات المصرفية فكان يوفرها « البنك الامبراطوري العثماني » ( الانجلو - فرنسي ) ، و « بنك سالونيك » التركي اسميا ، ثم ، في ١٩١٣ ، « الكريدي ليونيه » ، اضافة الى وكالات تابعة لبنوك أوروبية أخرى أو للعديد من البنوك المحلية الصغيرة . وقد وجدت غرف للتجارة في المدن الثلاث الكبرى ، سوى انها كانت قليلة الاثر . ولم تكن المنظمات النقابية معروفة بعد . هذا رغم انه كان يحدث ان يتضامن حرقبو الاسواق فيما بينهم .

كان نظام المواصلات أكثر تقدما بكثير من المستويات التركية - الآسيوية . وكان باستطاعة العربات التي تسير على دواليب ( اضافة الى نصف دزينة من السيارات ) أن تتحرك في معظم الطرق البدائية غير الممهدة ، وكذلك فوق الطرق الرئيسية الافضل حالا في جبل لبنان والمدن ، هذا مع أن مناطق واسعة ظلت متعذرة . وقد أنشأت

- (١) كانت الواردات الرئيسية في تلك الفترة هي السكر ، والرز ، والبن ، والشاي ، وبعض انواع الطحين ، والبتروول ، والاسمنت والآجر ، والآلات ، والخردوات ، والخزف ، والزجاج ، والورق ، وكذلك ، بالدرجة الاولى ، الانسجة والملبوسات .
- (٢) خاصة الخشب ، والحديد ، ومعادن أخرى .
- (٣) كانت بريطانيا العظمى المصدر الاول ، وتليها فرنسا ، والنمسا ، هنغاريا ، وايطاليا ، وألمانيا ، وروسيا .

الطريقين الرئيسيين والاكثر استخداما - طريق بيروت - دمشق وطريق بيروت - صور - شركات فرنسية . لكن أيا من انهار البلاد ليس صالحا للملاحة . وعلى عكس نظام البريد والبرق البالغ الرداءة ( راجع الصفحة ٢٥ ) ، فان الموانئ وخدمات الشحن في البلاد كانت تكفي الحاجات الراهنة . وكان مرفأ بيروت (٤) يحتل المرتبة الثالثة في الامبراطورية التركية . وكان مجهزة بسور بحري ، وبمنارات وعنابر ، وكان مرفأ بيروت يوفر حاجات سوريا الوسطى كلها ، رغم ان تقدم ميناء حيفا بعد ١٩٠٦ بدا وكأنه يهدد مكانته . وحسب الاتفاقية التركية - الفرنسية المبرمة في ١٩٠٣ فانه كان مقررا أن تحول فرنسا مرفأ حيفا ويافا وطرابلس الى مرفأ حديثة ، وكانت هذه المرفأ قبل ذلك تعرف حركة مواصلات جيدة . وأما مرفأ الاسكندرون ، الذي أعطي في الاصل ، بامتياز ، الى مشروعات فرنسية فكان قيد التطوير من قبل الالمان في ١٩١١ - ١٤ كجزء من مشروع سكة حديد بغداد . وكانت موانئ السويداء ، واللاذقية ، وصيدا ويافا تستقبل سفينة بخارية بين الفينة والاخرى . وأما المدن الساحلية الاخرى (٥) ذات الشواطئ الصالحة لرسر السفن فكانت لا تتعاطى ، مع استثناءات نادرة ، سوى في مهن الملاحة المحلية . وكانت المرفأ والمياه الساحلية تستخدم من قبل خدمات منتظمة (٦) تابعة للخطوط الفرنسية ، والنمساوية ، والبريطانية ، والاطالية ، والروسية ، وكذلك في رحلات أخرى موسمية لشحن محاصيل أو حمولات خاصة ، أو لنقل الحجاج . وكانت الانوار الساحلية تدار بواسطة « ادارة المنائر » Administration des Phares الفرنسية ذات الامتياز .

كان نظام السكك الحديدية ، اذا أخذنا بالمقاييس السائدة في مقاطعة تركية ، كاملا بشكل غير عادي . وباستثناء سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد ، فانه كان بأسره ذا تمويل وادارة فرنسية . وبعد خط حيفا - القدس الرائد الذي انتهى العمل فيه في ١٨٩٢ ، فان الخط الضيق (٧) بين بيروت - رفاق - دمشق - المزيريب أصبح جاهزا في ١٨٩٥ ، وكانت تديره « الريجي جنرال » بالوكالة عن « سكة حديد دمشق ، حماه

(٤) أعطي امتياز بناء وتشغيل ميناء بيروت الى « شركة مرفأ بيروت ، الفرنسية ، في ١٨٨٨ ، وفي ١٩٠٣ جرى تكليف « الادارة العامة لسكك الحديد ، بادارة وتشغيل المرفأ .

(٥) بانياس ، طرطوس ، جبيل ، جونية ، النبي يونس ، صور ، وقيصرية .

(٦) كانت هذه الخطوط هي : المساجيري ماريتم ( الفرنسية ) ، ولويد ( النمساوية ) ، وخط البريد الخديوي ( البريطانية ) ، وشركتين ايطاليتين ، وشركة الملاحة البخارية والتجارة ( الروسية ) ، ورحلات غير منتظمة لخطين بريطانيين آخرين . ولسفن بخارية من رومانيا ، وألمانيا ، وتركيا ، وبلغاريا .

(٧) يبلغ عرض الخط الضيق ١٠٥ سم ، أما الخط العادي أو العريض فيبلغ ١٥٤٣ سم .

وإمتداداتها **Chemin de Fer de Damas, Hama et Prolongements** التي هي عبارة عن مشروع تركي اسميا . وفرنسي في الواقع . وقد وجدت سكة حديد خفيفة تملكها شركة فرنسية **Société de tramways Libanais** بين بيروت والمعاملتين . وكان مقررا تطويل الخط فيما بعد . كانت الخطوط العريضة تابعة لنظام سكة حديد دمشق . حماه . وإمتداداتها **D. H. P.** . وقد افتتح خط رياق - حمص - حماه في ١٩٠٢ وخط حماه - حلب في ١٩٠٦ . وخط حمص - طرابلس في ١٩١١ . وقيل وقت قصير من اندلاع الحرب مهدت اتفاقات فرنسية - تركية وفرنسية - المانية الطريق أمام مشاريع فرنسية جديدة . وكان متصورا انشاء خطوط تمتد شرقا حتى الفرات وجنوبا الى البند . وشرقاً من العقولة . وكانت الاجزاء السورية من سكة حديد بغداد (٨) . التي أثار تشييدها قبل فترة قريبة اهتماما كبيرا من جانب المراقبين السوريين ، كقيلولة بتعديل الكثير من المواصلات في شمال سوريا . وهذه الاجزاء هي اصلاحية - مسلمية - حلب . ومسلمية - جرابلس ، ثم ( في ١٩١٤ ) الاسكندرية - فنة طبرق . وافتتحت اجزاء من سكة حديد الحجاز (٩) ( انظر الصفحة ٢٠ ) للمواصلات في تواريخ تتراوح بين ١٩٠٢ و ١٩٠٨ . وكانت تمتد جنوبا من دمشق وعبر درعا . ومعان ، ومدورة الى المدينة ، كما ان الخطوط المتصلة بها في سوريا الجنوبية ، أو فلسطين كانت ذات أهمية بإفتتاحها طرقا جديدة من الداخل الى المتوسط .

كانت صناعات البلاد قبل الحرب العالمية الاولى هريلسة ، ولكن ليس عديمة الأهمية . وكانت الصناعات الابرز والمتمثلة في السياحة ومواصلات الحج والاصطياف **Estivage** (\*) متطورة جدا في سوريا الجنوبية . ونشطة كذلك في المناطق الوسطى المتميزة بجمالها الرائع وبكثرة ما فيها من اشياء مثيرة . وفي الاتجاه نفسه فان المواصلات المتطورة والفنادق شبه الاوروبية كانت عنصرا مساعدا . الى جانب الدعاية المفعمة بالحنين الى الوطن التي كان يبثها السوريون الناجحون في المهاجر الذين شكلت الاموال التي كانوا يرسلونها الى بلادهم مصدرا قوميا مهما للدخل . لكن ندرة المواد الخام النافعة ، وافتقاد التراث الصناعي ، وضعف القوة الشرائية المحلية ، وتعدر المنافسة في الاسواق الاجنبية - هذه العوامل جميعا كانت تقصر الصناعيين

.....

(٨) في صيف ١٩١٤ كانت أنفاق جبال طوروس وأمانوس غير مكتملة ، وكذلك بالنسبة للجسر المقام على الفرات في جرابلس . كما ان الخط الذي يمتد الى شرق الفرات كان في مراحل البناء الاولى .

(٩) كان هذا المشروع ، الذي هو عبارة عن مشروع سياسي للسلطان عبد الحميد ، وفقا اسلاميا سنيا .

السوريين في دور ثانوي . وكانت الاوى بين هذه الصناعات غزل وحياكة الحرير (١٠) ، التي كانت غير ممكنة غالبا ، وكانت تمول بشكل رئيسي من شركات فرنسية في ليون ومرسيليا . لكن هذه الصناعة بدت في ١٩١٤ ، وعلى غرار الصناعات الاخرى ، كانها تجاوزت أيامها الطيبة بسبب المنافسة من جانب المنتجات المستوردة . ويصح الامر نفسه بالنسبة للقطن الذي كان يحاك في البيوت وبالنسبة لصناعة العباءات الصوفية التي كانت تعتمد على الخيوط المستوردة والتي كانت توفر الملابس للولايات القريبة ولمصر ، وكذلك بالنسبة للعباءات المحبوكة بالصنارة ، واشغال المخزات والتطريز . وكان ثمة مصنع للاسمنت في حلب ، ومصنعان اخران في سوريا . وفي اماكن عديدة كان يتم احراق القرميد والكلس ، كما كانت تنتج في بيروت ومدن اخرى مفروشات مصنوعة على الطراز الحديث واشغال خشبية . وقد استمرت اعمال الحفر والتطعيم في دمشق ولكن على نطاق اضيق . وحافظت الصناعات الصغيرة التي تنتج الفخاريات ، والسلال ، والزجاج ، والحبال والاسلاك ، والبسط ، وخيام الشعر ، والسروج والاشغال الجلدية ، والحلويات و « الاقمشة الشرقية » على وجودها . وقام في بيروت مشروع لصناعة الورق ، لكنه فشل ، وانشىء مصنع كيمياوي صغير قرب المدينة نفسها . وكان يتم استخراج الزيت من الازهار لرائحته ، وكذلك زيت السمسم للطعام . وكان تصنيع السجائر من التبغ المحلي - وهو احتكار لادارة الحصر يتم في مصانع نصف حديثة في دمشق وحلب ، وقد وجدت بضعة مشاغل صغيرة للتبغ في جبل لبنان خارج سيطرة الريجي . وكانت تصنع خمور ذات نوعية جيدة للتصدير ، حسب وصفات فرنسية . وكذلك العرق للاستهلاك المحلي . وقد وجدت مطاحن الحبوب التي تعمل بقوة الماء بشكل رئيسي ، في كل مكان ، كما اقيمت مطحنة حديثة قرب بيروت . وكان استخراج زيت الزيتون - بطرق حديثة ، جزئيا - الى جانب صناعة الحديد اكثر النشاطات الصناعية أهمية . وكانت هذه الصناعة تمون مصانع الصابون الصغيرة التي توفر حاجات السوق المحلي .

كانت قلة فحسب من هذه الصناعات المتنوعة والمتواضعة تستخدم الطاقة الالية ، او تحتل مشاغل تزيد على غرفة واحدة . اما بالنسبة للاستثناءات النادرة - بعض « مصانع » الغزل والحياكة ، ومعمل كيمياوي ، ومصنع اسمنت ، وحفنة من معاصر الزيت ، ومطاحن للحبوب ومضخات للري - فانه كان يتم توفير الطاقة بواسطة محركات تعمل بقوة الزيت . وكانت الطاقة اللازمة للخدمات العامة تأتي من مركز للطاقة في دمشق ، واخر في بيروت كما انه كان لكل فندق حديث مولده الخاص . وقد حصل مشروع فرنسي على امتياز للتراوماوي ولتوفير الطاقة في بيروت ، في ١٩٠٦ ، وحافظ

(١٠) لكن كميات كبيرة من حرير جبل لبنان وبلاد العلويين كان يصدر على شكل شرافق وحرير خام ، الى فرنسا على الاخص .

المشروع على تلاته خطوط للترامواي حتى ١٩١٤ ، وكانت شركة اخرى ، فرنسية كذلك ، قد اقامت حتى قبل ذلك بعض الانارة بواسطة الغاز والكهرباء . وفي دمشق ، حصلت الشركة الفرنسية للترامواي والنور الكهربائي ، على امتياز في ١٩٠٢ . ولم تكن أية مدينة أخرى تضاهى بالكهرباء قبل الحرب العالمية الاولى .

وكانت الثروة المعدنية شحيحة جدا رغم التأكدات المتفائلة أو التنبؤات المعاكسة . وقد قامت اشغال اسفلت في حاصبيا ، على منحدرات حرمون ، ووجدت آثار في جزيين ، وقلب اللاذقية ، وفي منطقة البحر الميت . ووجد الليجيت ( نوع من الفحم الحجري - المغرب) في جبل لبنان ، لكنه لم يستغل أبدا ، تقريبا . وقد اجتذبت دلائل على وجود البترول اهتمام شركات بريطانية وأميركية : وجرى بعض التنقيب ولكن لم يعثر على رواسب . وكان «الدين العام العثماني» يشرف على صناعة الملح ، وخاصة في بحيرة جابول شرق حلب . وكانت هنالك مناجم الكروم قرب اللاذقية . لكنها امست مهجورة بعد مدة . وفي ١٩١١ منح امتياز لاستخراج الفوسفات الى شركة تركية - ايطالية . ولكن لم يتم أي عمل ميداني . وقد وجدت أحجار البناء الجيدة على نطاق واسع ، وكذلك الرخام ذو النوعية المتدنية . وكانت صخور الباسالت الموجودة في حوران تحول الى أحجار للمطاحن ، كما كانت تتم صناعة الانية من الطين الطري . وقد أكدت مصادر موثوقة وجود الحديد ، لكنه لم يستخرج ، وعلى أضيق نطاق ، سوى في كسروان في البقاع . و اشار المتفائلون أو السذج الى وجود النحاس ، والرصاص ، والنيكل ، والانتيمون ، ولكن لم يجد الكشف عن أية رواسب ذات قيمة تجارية من هذه المعادن .

إذا كانت الموارد المعدنية باعثة على السخرية الى هذه الدرجة فان الموارد الطبيعية الأخرى لم تكن لتوفر الكثير من التعويض . لقد كانت بحيرات وانهار البلاد غنية بأنواع السمك ، لكن ذلك لم يكن له أكثر من قيمة محلية في غياب النقل المتخصص . وكان صيد اسماك البوري والسردين وغيرهما في البحر بدائيا من حيث طرقه ، هذا رغم انه مورد قابل للتطوير . وقد انحدرت صناعة صيد الاسفنج التي كانت تفتقر الى الطرق الحديثة ، في وقت لاحق . اما صناعة الصباغ الارجواني ، التي اشتهرت في العصور القديمة فانها لم تعد موجودة . وعلى اليابسة فان الغابات القديمة التي راجت شهرتها في انحاء العالم زالت كليا تقريبا بفعل الاهمال ، والنيران ، والماعز ، وقطع الاشجار دون حساب ، وكانت الحكومة تؤجر الجزء الضئيل الباقي للملزمين يتولون قطع المزيد من الاشجار لتحقيق ارباح فورية ، وهذا بينما كانت البلاد مضطرة الى استيراد الاخشاب اللازمة للبناء والصناعة . وكانت احدى الشركات الاميركية تجمع عروق السوس من البلاد وقد استخدمت اعشاب برية متنوعة ، اضافة الى القصب والانسجة في صناعة الاكواخ ولم تكن منتوجات القطعان التي يرعاها البدو او الحيوانات الداجنة التي يعني بها الفلاحون - وبر الجمال ، والصوف ، والجلود المدبوغة وغير المدبوغة ، والدجاج والبيض ، والجبن ، والسمن - لتساهم كثيرا في الصادرات ، ولم يبذل اي جهد لتحسين الانواع ، او المنتوجات ، او عمليات التصنيع . وكانت العناية بالحيوانات

الداجنة تتم كليا وفق الاسس التقليدية ، وكسائت الحيوانات ، القطعان ، والماعز ،  
 والمواشي ، صغيرة في الحجم ومن حيث الانتاجية . اما الجلود التي كانت تدبغ  
 بشكل بدائي فكانت ذات نوعية رديئة ، كما كان الصوف المحلي اكثر خشونة من ان  
 يصلح لشيء سوى صناعة السجاد . ولم تكن صناعة مزارع الالبان معروفة على  
 الاطلاق .

كانت الزراعة ، وهي الاعظم بين الموارد والمهن في سوريا ، توفر اسباب  
 العيش لثلثي الشعب ، او ربما لثلاثة ارباعه . وكانت هذه الزراعة تشمل مجموعة  
 متنوعة واسعة من انواع الحراثات ، والطرق ، والشروط ، والبيئات ، وبدا أنها  
 توفر امكانية معقولة للمستقبل - ولو انها لم تكن تعد بثروة فورية عظيمة . وفي  
 الواقع فان الفلاحين كانوا ، على طريقتهم ، ارباب زراعة ماهرين وغير هيايين .  
 واذ نعموا بميزات عظيمة بالمقارنة مع الجزيرة العربية القاحلة فانهم طوروا فنونا  
 للزراعة بدا لقرون عديده انها تتلائم مع حقولهم وحاجاتهم . وكانت السهول الساحلية  
 معتدلة المناخ ومروية ومحروثة بكثافة ، في حين كانت اجيال متعاقبة من القرويين قد  
 قسمت الاراضي الجبلية الى جلول . وكانت الوديان الداخلية خصبة وملائمة في  
 حين تمت زراعة السهوب الاقرب الى الحد الاقصى الذي يسمح به حزام المطر ، واما  
 الواحات فكانت مليئة بالبساتين . وقد سمحت زراعة الزيتون والتسوت بنشوء  
 صناعتي الصابون والحريز اللتين كان يصدر بعض انتاجهما ، وكانت كلا هاتين  
 الزراعتين قابلة للتوسع . وكانت زراعة التبغ الجبلية ، بما فيها صنف « اللاذقية »  
 الشهير ، خاضعة لاشراف سلطات الريجي ، ولكن هذه الزراعة كانت ، من غير  
 شك ، قابلة للتوسع اذا ما توفرت ادارة اكثر مرونة ، واصناف جديدة ، وعمليات  
 تصنيع افضل . وفي هذه الفترة بدأت زراعة القطن ذي التيلة القصيرة للمرة الاولى ،  
 كما وأدخلت زراعات النخيل وقصب السكر والموز . وكان القنب والكتان يكفيان  
 صناعة الحبال المحلية . وشملت زراعة الخضار كل الانواع ، كما وان الفواكه  
 المنوعة التي زرعت في الشريط الساحلي وفي واحات الداخل كانت ذات نوعية  
 ممتازة . وكانت زراعات البقول مهمة سواء للطعام أو للعلف . وحيثما أمكن كانت  
 تتم زراعة الارز ، لكن الذرة والدخان كانا اكثر انتشارا . ومع ذلك كله فان الحبوب  
 الربيعية المحتاجة الى المطر ، كالقمح والشعير ، التي كانت تزرع في الوديان وفي  
 السهول الداخلية ( وخاصة سهول حلب - حماه ، وسهل حوران ) فاقت كل المحاصيل  
 الاخرى سواء بحجمها او بقيمتها ووفرت الحاجات الاساسية للبلاد الى جانب مقدار  
 صغير ، في معظم السنوات ، للتصدير .

لكن هذا العرض الايجابي لم يتطرق حتى الان الى العوامل الثابتة في الزراعة  
 السورية التي كانت تمنعها ، رغم تنوعها الرائع ، من رفع مستوى السكان الى ما  
 فوق مستوى العوز : العوامل التي تعرضت للتجاهل عموما قبل ١٩١٤ ، والتي لم  
 تستطع السنوات اللاحقة من السيطرة الاوروبية ان تتغلب عليها . فالزراعات

الشهيرة التي اختلفت بها المنطقة الجبلية والسهول المعرضة للمطر ( الزيتون ، القوت ، العنب ، التبغ ، واشجار الفواكه ) لم تكن قابلة للتطوير الا ضمن الحدود التي يتيحها صغر مساحة المنطقة الملائمة ، والنسبة المرتفعة من الاحجار والصخور الموجودة فيها ، وكذلك كثافة السكان الفائضة في بعض المقاطعات التي كان لا بد لها من التعرض للعوز - والتي كانت قد بدأت تتجه الى الهجرة . من جهة اخرى ، فان نوعية المنتوجات المحلية ، ربما ، باستثناء الحديد الخام ، لم تكن رفيعة بحيث تضمن مكانا مؤكدا في الاسواق الاجنبية . وبالإضافة فان النتائج ، سواء من الغرسة الواحدة او من الوحدة الارضية ، كان اقل كثيرا من المعدل العالمي المقبول .

ثمة اشياء اضافية ينبغي ذكرها فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية الرئيسية ، وخاصة الحبوب الربيعية . ان هذه المحاصيل بحاجة لكي تنمو اما الى المطر او الى الري بواسطة أنظمة تزيد كثيرا من كلفة الانتاج الى جانب انها محددة بمياه الانهار المتوفرة وبالرساميل الموجودة . وكان اللجوء الى أنظمة الري قليلا مثل ١٩١٤ (١١) ، بسبب النقص في الرساميل ، والامان ، او النقص في روح الاستثمار ، وهكذا ظلت غالبية أراضي الحبوب السورية تسقى بواسطة المطر ، وهذا ما جعل الحد الاقصى من الاراضي الصالحة لزراعة الحبوب لا يتجاوز ثلث البلاد اذا ما اعتبر ان الاراضي « الصالحة للزراعة » هي تلك القابلة للانتاج للاقتصاد في سنة من الماطر الاستثنائي ، او سدس البلاد اذا ما اعتبر ، حسب مقاييس واقعية ، ان الاراضي القابلة للزراعة هي تلك المؤهلة في العادة لانتاج الحبوب ، وهي منطقة تقارب مساحتها الاجمالية ٨-٩ مليون وأكثر ، ويبلغ معدل المطر السنوي فيها ٨ - ١٠ انشات . لكن هذه المساحة القسوى تفتقر عن ال ٢١/٢ - ٢١/٣ مليون أكر التي كانت تجري زراعتها فعليا قبل الحرب العالمية الاولى (١٢) ، بل ان هذه الارقام تشمل المنطقة التي كانت تترك دون زراعة فسي كل سنة ، ومساحتها حوالي نصف المجموع . وهكذا ، وبحكم نقص الامطار وحده في كل سوريا عدا بقعة محدودة منها فان سوريا لم تكن تستطيع ان توفر مناطق شاسعة لزراعة الحبوب في غياب الري ، وليس باستطاعة المطر وحده ، بسبب موسميته وعدم انتظامه ، ان يوفر ما يزيد على انتاج محاصيل من الحبوب الربيعية .

الى جانب هذه المحدودية فان الزراعة السورية اظهرت سمات اخرى غير مشجعة . ففي المنطقة الواسعة القريبة من الصحراء لم يكن المزارعون يأمنون شر

(١١) كانت هنالك مناطق محدودة يتوفر فيها ري غزير في دمشق ، والبسقال ، وعلى ضفاف العاصي . كذلك قامت مشاريع ري عبر دواليب الماء في حماة ( النواعير ) ، وبضعة مضخات آلية ، ورافعات للماء . ولم يكن في البلاد اشغال ري ضخمة .

(١٢) بلغت مساحة هذه المنطقة حوالي ٤ مليون بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، و ٧ مليون ، أو أكثر ، في ١٩٥٥ .



غزوات البدو . وكانت الضرائب باهظة ومحكومة بالنزوات . وكانت الانتاجية ادى منها في اي بلد مماثل . وكان استخدام الارض يتم بطريقة تؤدي لتناقض انتاجيتها ، وكانت المحاصيل من انواع متعددة او متدنية مما ادى الى انخفاض اسعارها ، هذا عدا ان وسائل الزراعة كانت بدائية وغير متطورة والتحسينات بواسطة المشروعات الكبرى معدومة . وكان النظام السائد بالنسبة لايجار الارض ( في ما عدا المناطق الكثيفة السكان التي تسودها الملكيات الصغيرة ) يتعارض مع اعمال التحسين ويجعل الفلاح معوزا بصورة دائمة . وكانت المشاركة في المحاصيل مع الملاكين الغائبين الذين يقطنون المدن (١٢) هي القاعدة السائدة في معظم اراضي الدخل ، الامر الذي كان يجعل الفلاح مديونا باستمرار وغير مطمئن الى حيازته . حقا انه وجد ملاكون كانوا يرعون شؤون فلاحهم ، او يساهمون في الزراعة بواسطة الاشغال او القروض او المعرفة الاختصاصية ، لكن هؤلاء كانوا قلة ضئيلة . ولم تكن الاحوال افضل في الاراضي التي تملكها جماعيا تجمعات بأسرها ، والتي كانت بعيدة عن التحسين بسبب اعادة توزيع الحصص في كل سنة ، او حتى في اقطاعات الدولة التي كانت ادارتها افضل ، والتي ظلت ، حتى ١٩٠٩ ، ملكا شخصيا للمسلطان .

لقد قلنا ما فيه الكفاية لتبيان الخطل فيما كان يتنبأ به البعض من ان سوريا يمكن ان تتحول بسرعة او بسهولة الى جنة اقتصادية . حقا ان الحكم الراغب في الإصلاح - على غرار الحكم الذي كان المقدر يدخره لسوريا بعد ١٩١٨ - قد يجد امكانات عديدة للتطوير : في الزراعة ، وتربية المواشي ، وصيد الاسماك والاسفنج ، والصناعة ، والمواصلات ، وفي استغلال المعادن ربما . لكن مثل هذا الحكم سيكون مضطرا الى الازدعان للظروف غير الملائمة والثابتة في البلاد : غير الملائمة للزراعة وللصناعة ولآية زيادة سريعة في المستقبل المنظور لثروة البلاد . ولن يستطيع مثل هذا الحكم ان ينتج المطر ، او المعادن او المواد الخام الصناعية التي لم تمن بهما الطبيعة ، كما لن يكون باستطاعته ان يتحكم بسياسات البلدان الاخرى ، او بالمناخات الاقتصادية في العالم . ولن يتوصل بسهولة ، وفي بلد مجزأ ومقآخر ، سواء الى مناخ من الانسجام الاجتماعي او الى رغبة فعلية عامة في التقدم الاقتصادي وفق اسس غير تقليدية . وسيجد مثل هذا الحكم ان سرعة التقدم بطيئة الى حد يدعو لليأس ، وانها معاقبة بسبب الجهل ، والروح المحافظة ، والمصالح الراسخة . بل ان افضل الجهود التي يبذلها قد لا تجد مكافأتها لدى الذين يستفيدون منها .

(١٢) كان هؤلاء يملكون حيازات وراثية ، غير ممسوحة في الغالب ، اعطتهم اياها الحكومة بموجب « نظام التابو » . وكانت الملكيات تشمل قرى بكاملها بما فيها الاراضي التابعة لها ، ولم يكن للفلاحين في القرى أية وضعية قانونية أو حقوق تجاه أصحاب « التابو » ، وكانوا يحصلون على حصة من المحصول تتراوح بين ٦٠ و ٤٠ بالمئة .

## ٧ - الأجناب

اشرنا في الصفحات السابقة الى ان اختراق التأثيرات الاجنبية لبلدان الشرق الاوسط قد اثر في الحكم التركي في سوريا ، وفي النشاط التجاري ، والحياة الاجتماعية والفكرية ، وفي الحركة السياسية المحلية . ولكن ، لما كان الاهتمام العميق لاحدى الدول الاوروبية الكبرى في منطقة الشرق سرعان ما سوف يؤدي الى توليها لمسؤوليات ثقيلة فانه يعيننا بالاضافة ان نتفحص طبيعة هذا الاهتمام . ان الصفحات التالية سوف تعالج اولا الدور الذي لعبته في سوريا ، حتى ١٩١٤ ، الدول الاجنبية الاخرى ، ومن ثم ستنتهي الى الدور الذي لعبته الجمهورية الفرنسية .

في الحقيقة فان سوريا القرن التاسع عشر واول القرن العشرين احرزت حيزا من الاهتمام من قبل كل الامم الاوروبية . وبمغزل عن دورها في التاريخ ، وعلم الآثار ، والدين ، فان قلة من الحكومات كانت تستطيع تجاهل مختلف الوجة الحديثة للشؤون التركية - الآسيوية - المجازر الارمنية ، ثورات القصور ، الاصلاحات الملننة ، وسكة حديد بغداد - او عدم التفكير في احتمال انهيار الامبراطورية العثمانية ( او اعادة انبعاثها ) في المستقبل ، او الاكتفاء بمراقبة تحركات بعضها البعض واختراقاتها في ذلك المجال .

كانت العديد من الامم المهتمة باوضاع سوريا في ذلك الحين بعيدة عن ان يكون لها دور ذو مغزى في الشؤون السورية . وكانت تلك حال اسبانيا التي تمثلت بوجود قنصلي ضئيل وبمجموعات مبعثرة من الرهبان الفرانسييسكان والكبوشيين ، وكذلك حال السكندنافية التي كان لكل منها قنصل ، او نائب قنصل ، ونزر يسير من التجارة . وبالإضافة ، كان للدانمارك بعثة في دمشق وبعض المدارس في داخل البلاد . وساهم اليونانيون ببعض اسر البحارة واصحاب المحلات والحرفيين ، في حين كانت حكومتهم ترقب مصائر التجمعات الارثوذكسية المحلية التي كان كبار كهنتها ، حتى فترة قريبة ، من الجنسية اليونانية . وانشأت هولندا وبلجيكا هيئات قنصلية صغيرة ، وكان لكل منهما حصّة في التجارة والنقل البحري . والى جانب ذلك كان للبلجيكين بعض الرعايا بين الجمعيات Catholic Orders الكاثوليكية .

وحصة في التجارة والنقل البحري ، اضافة الى حصة في النشاطات الاولى في مجال بناء خطوط السكك الحديدية . كذلك كان للنمسا - هنغاريا حصة في التجارة والنقل البحري ، والفنادق ، وفي بعض التجمعات الدينية .

كان باستطاعة الايطاليين ان يستعيدوا الماضي الذي كانت فيه تجارة بيزا ، وامالفي ، وجنوا والبندقية هي المهيمنة في الشرق ، وكانت فيه المجتمعات الايطالية الاكثر تقدما بين الاوروبيين ، وكانت فيه لغتهم هي لغة القسم الافضل المتقرب - نسبة الى الغرب - من المجتمع ، ولغة التجارة . ومع ان تلك الايام انقضت فانه كان للايطاليين ، في ١٩١٤ ، مساهمة مهمة وربما قابلة للنمو . وكانت اساطيلهم البحرية وتجارتهم ( في سلع منافسة مباشرة للسلع الفرنسية ) تحتلان مكانة بارزة بين الامم الاوروبية . وقد منح الايطاليون اوسمة للاعيان السوريين ، وكانت الاموال الآتية من روما توزع فيما توزع بينهم على نحو حكيم ، ومنذ ١٨٨٠ فان السياسة الايطالية صارت تعتبر المتوسط الشرقي حقلا محتملا للاستعمار . ولم ينعكس عداء ايطاليا للكهنوت في نشاطاتها في الشرق حيث أنشأت الجمعيات التبشيرية الفنية ، بل والحكومة نفسها ، بعثات كاثوليكية ومدارس تابعة للجمعيات المختلفة . ومن وجهة نظر وطني سوري فان ايطاليا كان يمكن ان تعتبر بلدا رائعا .

وبالنسبة للولايات المتحدة فان العكس كان أكثر صحة . فاهتمامها التجاري في البلاد كان محصورا في شركة واحدة لتصدير عرق السوس ، وكان تمثيلها القنصلي صغيرا وحوافزها السياسية معدومة . لكن الاهتمام الخيري للبروتستانتية الاميركية كان اهتماما مخلصا . وقد تجسد هذا الاهتمام في «المستوطنة» التي اقامتها في القدس ، وفي المشاريع التي انشأتها الهيئات التبشيرية المهمة في أماكن اخرى واقامت هذه الهيئات التبشيرية ، التي اقسمت « مناطق النفوذ » حيا مع البريطانيين ، في مدن عدة ، وابتداء من ١٨٤٥ مراكز ومدارس تبشيرية ، ومعهدا لاهوتيا ، ومستوصفات وميامم ، ومطبعة ، وكنائس شكلت تدريجيا تجمعات بروتستانتية صغيرة ، وكذلك ، وبالدرجة الاولى ، الكلية البروتستانتية السورية . وقد انتقلت هذه الكلية ( التي تأسست في ١٨٤٦ ) بعد عشرين سنة من تأسيسها من عبيه الى بيروت حيث استطاعت بفضل الادارة الحكيمة لرؤسائها اللامعين ان تبني مركزا تعليميا بارزا في البلاد ، بل وفي الشرق الاوسط بأسره . واذا كانت اكثرية الطلاب مسيحيين ، معظمهم من الارثوذكس . فان التأثير النغريبي ( نسبة الى الغرب ) للكلية لم ينحصر في هؤلاء الطلاب ، فقد كان تأثيرها عبر المئات من الخريجين ، كبيرا ومتواصلا في الاوساط العليا من كل الطوائف السورية ، بما فيها المسلمين .

كان الجهد التبشيري البريطاني الذي ابتدأت طلائعه منذ ١٨٤٠ سابقا للجهد التبشيري الاميركي ، غير أنه كان أصغر حجما ومحصورا في منطقة محددة . وضمن هذه المنطقة كانت تعمل بعثات انكليزية واسكتلندية وايرلندية تابعة لمختلف الجمعيات في

ادارة حوالي ثلاثين مدرسة ( بما فيها مدارس للبنات ) ومستشفى ، وقد تشكلت حول الكنائس الانجليزية في بيروت ودمشق تجمعات محلية انفليكانية وبرسيبتارية . كانت حصة بريطانيا في النقل البحري والواردات اعظم من حصة أي امة اخرى ، وكانست طرائقها وبضائعها موضع الاعجاب ومركزها مرموقا ولكن لم تبتذل جهود ذات شأن من اجل البروز الاجتماعي او الثقافي . وقد نظرت السياسة البريطانية العليا الى سوريا بوصفها محطة على الطريق البري باتجاه الشرق ، وكقطة يمكن ان يقوم فوقها اي تهديد محتمل لمصر . وكانت الخطط المتعلقة بمد خط للسكة الحديدية شرقا عبر الصحراء موضع نقاشات الكتاب البريطانيين احيانا ، وفي بعض المرات كان المشروع يلقي دعم الاوساط الرسمية ، كذلك أظهر ممثلو بريطانيا في مصر بعض الاهتمام بسكان سوريا . ان بريطانيا العظمى قد اتخذت على الدوام موقفا أكثر مثابرة (١) ، في تأييده للامبراطورية العثمانية ، من الموقف الفرنسي - ومع ذلك فانها كانت حريصة على أن تكون علاقاتها حسنة مع أية دولة عربية قد تنشأ يوما وتخلف العثمانيين . لقد كانت سوريا منطقة مركزية بالنسبة للعروبة والاسلام ولذا فلم يكن ممكنا تجاهلها من جانب امبراطورية لديها كل هذا القدر من الصلات والمصالح العربية والاسلامية . لكن سوريا لم تكن يوما منطقة تسود فيها المصالح البريطانية ، او ترغب هذه المصالح في الهيمنة عليها .

كانت روسيا في ١٩١٤ عنصرا اقل أهمية في الشؤون السورية مما قد يتوقع المرء نظرا لسجل روسيا الحافل في التوسع على حساب تركيا . وقد عاشت اعداد قليلة من الروس في سوريا، ولم يكن أي من اهل البلاد يتكلم لغتهم، بينما قامت تجارتهم الصغيرة مع سوريا على تصدير المنتجات البترولية اليها . وكان أكثر ما يشغل المثليين القنصليين لروسيا الرحلات السنوية للحجاج الى الاماكن المقدسة، التي تتميز بالابهة وتعكس مقدار الاهتمام الروسي بالتجمعات الارثوذكسية ، وكان الشعور نفسه هو الذي حفز روسيا الى تقديم مساعدة مالية لمدارس الصبيان والبنات ، وللمعاهد ، في أنحاء الولايات . وفي الواقع فان القسم الاعظم من هذه المبالغ والجهود كان ينفق في سنجق فلسطين ، أكثر منه في سوريا الوسطى . فقد ظل الاهتمام الروسي بسنجق فلسطين قويا بصورة خاصة بحكم الرابطة المألوفة المتمثلة في أسباب سياسية - دينية محورها الاماكن المقدسة .

كان موقع ألمانيا مختلفة تماما . فلم يكن لهذه الامة من علاقات تقليدية مع سورية، ولم تتقرب من أية طائفة فيها ، ولم يكن لديها رعايا مسلمون ، اضافة الى أنها كانت طرفا مستجدا في العالم الشرقي . لكن التقاليد الامبريالية التي تبلورت في وقت متأخر

(١) مع انحرافات تمثلت في خطب غلادستون ضد الاتراك ، وفي العطف البريطاني على المسيحيين في بلدان البلقان .

من القرن التاسع عشر ، والرغبة في التوسع وفي المتاجرة مع كل الامصار والطموح الجموح للامبراطور الالمانى - ان كل ذلك جعل العلم الالمانى يرفرف في الموانىء السورية في أوائل القرن العشرين ، ووراءه المسافرون من اجل التجارة ، والبركالات المصرفية ، ووكالات التأمين ، والفنادق . وكان المركز المتفوق الذي أحرزه الالمان لدى الباب العالي ( والذي انقطع موقتا في الفترة ١٩٠٨ - ١٠ ) ثابتا بين ١٩١١ و ١٩١٤ ، وامتد ليشمل الجيش ومشاريع تجارية موزعة في كل انحاء الامبراطورية . وقد أثر اكثر هذه المشاريع شهرة ، وهو سكة حديد بغداد ، تأثيرا عميقا في سوريا الشمالية . ولما كان مقصودا من هذه المشاريع ان تشكل جزءا من امبراطورية اقتصادية ألمانية في آسيا الوسطى ، فقد نتج عنها في الوقت نفسه زيادة سريعة في عدد المقيمين الالمان . ونشطت في البلاد بعثات دينية كاثوليكية وبروتستانتية ألمانية ، ومدارس تابعة لهذه البعثات . ان التغلغل الالمانى النشط في الشؤون التركية - الآسيوية ، والشؤون السورية خاصة ، وطوال ربع قرن ، كان علامة ذات مغزى واضح .

كان موقع فرنسا في البلاد عشية حرب ١٩١٤-١٩١٨ ثمرة عدة قرون من الديبلوماسية والجهود ، وكان هذا الموقع ، وسواء للافضل او للأسوأ ، يفوق كثيرا مواقع كل الدول الكبرى الاخرى . وقد تميز بمجموعة ضخمة من المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية الفرنسية ، وباستخدام اللغة الفرنسية على نطاق واسع ، وبالتأثير الاجتماعى والثقافى الذي أحرزته فرنسا في أوساط واسعة من السكان . وكان هذا الموقع يعتبر في فرنسا نفسها بمثابة تبرير للاهتمام الحاد والتقليدى بسوريا ، وللطموح الى لعب دور اذا ومتى سمحت الظروف بذلك .

ان تتبع المداخل الطويلة التي تأسس وتعزز عبرها النفوذ الفرنسى في تركيا ليس مجاله هنا . لقد انبثق هذا النفوذ ، جزئيا ، عن الموقع البارز لفرنسا بوصفها الممثل الاول للغرب ، وللمسيحيين في مواجهة الاسلام ، وجزئيا ، عن حاجتها الى حليف شرقي - حليف أعظم كثيرا في القرن السادس عشر منه في القرن التاسع عشر - ضد خصومها الاوروبيين ، وهذا الى جانب رغبة فرنسا في التوسع في الشرق ، وأبعد منه ، لاسباب عامة تتصل بالنفوذ والتجارة . وازضافة الى الامتيازات التي كانت أول دولة كبرى حصلت عليها ( راجع الصفحة ١٨ ) ، والتي أمنت دخولها تجاريا ، وفي وقت مبكر ، الى الاناضول وسوريا ، فانها احرزت في القرن السابع عشر الدور الفخري المتمثل بكونها « حامية الكاثوليكية اللاتينية » . وقد اتسع هذا الامتياز الغالى بسهولة ، رغم انه تعرض لتحديات الدول الكاثوليكية الاخرى ورغم ان روسيا سرعان ما قلده باسم الارثوذكس ، ليشمل ، ولو بصورة غير رسمية ، الحق الحصري في حماية الطوائف المحلية التي تنتمي الى الكاثوليكية الرومانية - او على الاقل الحق المعترف به في التحدث باسمها - التي أحرزت فرنسا لديها ( وبالاخص مع الموارنة المفضلين دائما ) مركزا مقربا جدا . وفي الواقع فان اعجاب مثل هذه الطوائف كان عائدا لاربعة اسباب . ففرنسا كانت زعيمة الكاثوليكية ، وكان الكهنوت المحلى بمثابة عملاءها

المخلصين ، ولم تتأثر هذه العلاقة بالملايين الذي وسم العهد الثوري الفرنسي وبالصعود القوي للعداء للكهنوت في فرنسا نفسها بعد قرن من ذلك ( والذي تم اخفاؤه (٢) ، الى حد كبير ، عن التجمعات التابعة لروما ) ، وبفصل الكنيسة عن الدولة في ١٩٠٦ . وهي كانت ، ثانيا ، موضع استقطابنا بوصفها دولة عظمى ، وقد ظل مركزها هذا قائما رغم الضربات التي مرت عليها في الحروب النابوليونية وفي ١٨٧٠ . وثالثا فانها كانت مقبولة بوصفها حاملة « رسالة تمدينية » - وتلك كنت حجة فرنسا المفضلة ، وغير البعيدة عن الشرعية ، عبر القرون - وكان واضحا ان جهودها المثمرة في حقل التعليم تدعم حجتها هذه . وأخيرا ، فان فرنسا هي التي قامت بمعظم اشغال التنمية التي تمت في سوريا ، وكان معروفا عنها انها تخطط للمزيد من التنمية ، وكانت هي التي انزلت جيشا على ساحل لبنان في ١٨٦٠ ، والتي قد تضطرها الظروف يوما ( وهي ترغب قطما في ذلك ) لانزال جيش آخر . وفي هذه الاثناء فان أوثق بنسود الصداقة والمصاينة والتعارف على كل صعيد كانت تشد الفرنسيين الى الكاثوليكية السورية ، وكانت مظاهر الاحتلال الثقافي الفرنسي منتشرة في كل مكان .

بالنسبة للحكومة التركية كان الموقف الفرنسي طوال قرون هو موقف النصير الصلب ، ولو انه وجدت فترات من عدم الثبات ، واذا كان مركز فرنسا في المجالس التركية ، في ١٩١٤ ، قد تدهور ليصبح اقل شأننا من مركز المانيا او بريطانيا او روسيا ، فان ذلك لم يعكس نفسه في العلاقات الفرنسية - السورية . وظل النشاط الفرنسي في الحياة الاقتصادية للبلاد اعظم من ان يوازيه نشاط اية دولة كبرى سواها . وقد أخذت فرنسا ما يزيد على حصتها من القروض التركية ، ووفرت الخبراء للعديد من المراكز ، وسيطرت على البنك الامبراطوري العثماني ، وتولت ادارة « الدين العام » وادارة حصر التبغ . وكانت الرساميل والمشروعات الفرنسية هي التي انشأت واستغلت خطوط سكك الحديد الرئيسية في البلاد ، والطرق الاولى التي شقت فيها . وقامت فرنسا بالعديد من المشروعات البلدية في مجالات الترامواي والغاز والكهرباء ، وباشغال تطوير المرفأء والمنارات الساحلية . وكانت الملاحاة الفرنسية في المرفأء تزيد على الملاحاة البريطانية ، كما كانت فرنسا المشتري الاول للصادرات السورية ، والمورد الثاني لسوريا ، وبعد بريطانيا مباشرة . وقد انتشر رأس المال الفرنسي في حقول التربيئة والغزل والحياكة والتسويق من صناعة الحرير ، واقام مصانع للمنتجات الكيماوية والعلطور وتملك او تساهم في مشروعات صغيرة في العديد من المدن ، كما هيمن على بعض فروع تجارة الوارد . وكانت الصناعة السياحية المتنامية فرنسية بالدرجة الاولى - ان بالنسبة لطابعها ، او من حيث لغتها .

(٢) ان عبارة غابيتا الشهيرة حول ان « العداء للكهنوت ليس بضاعة للنصير » كانت تجسد في الاستقامة او الورع الظاهر للفرنسيين في سوريا ، سواء اكانوا من رجال الدين ام من العلمانيين ، وقد اشار قنصل فرنسي الى ان ذهابه الى القديس في بلاده يجد عليه عواقب وخيمة ، بينما تكمن العواقب الوحيدة في عدم ذهابه الى القديس في سوريا .

لقد عم النفوذ الثقافي الفرنسي عبر تداول الكتب والصحف الفرنسية ، وتبادل الزيارات ، وعبر التعامل الاجتماعي والاقتصادي المتواصل لاجيال عدة ، وكذلك ، الى درجة كبيرة ، بواسطة المعونة التي وفرها المال والاهتمام والاشخاص الفرنسيون لمدارس الطوائف الكاثوليكية . ولكن المساهمة المباشرة للجمعيات الدينية الفرنسية كانت بارزة ان لجهة دورها في تكوين الطبقة المسيحية المثقفة في البلاد ، وكمناصر منشط لكل انواع الجهد الثقافي . وكان لليسوعيين الذين رسخت اقدامهم في سوريا منذ القرن السابع عشر مدارس هامة ، ومعهد لاهوت ، وجامعة القديس يوسف الشهيرة في بيروت . وقد تأسست هذه الجامعة في ١٨٧٥ ، وكانت في البداية عبارة عن مدرسة ثانوية وكلية لاهوت ، ثم اضيفت كليات للطب والصيدلة وطب الاسنان والتوليد ، وكلية شرقيّة ، ومن ثم ، في ١٩١٢ ، مدرستا القانون والهندسة . وكانت الجامعة تدير المطبعة الكاثوليكية المهمة ، وتملك مرصدا .

واقام الفرانسيסקان اثنتي عشر محطة للارساليات في سوريا الشمالية والوسطى ، وكانت اغلبية رهبانهم من الجنسية الفرنسية . وكان للعازاريين خمسة ارساليات كبرى في البلاد ، بما فيها معهد عينطورة الشهير في جبل لبنان ومعهدا مهما في دمشق . وكان للكرمليون منازل في طرابلس وفي البشارة اضافة الى دير في حيفا . وكان للكبوشيين ( وهم ايطاليون جزئيا ) تمثيلهم في بيروت واماكن اخرى . وانشا الاخوة الريميون وجمعية التعليم المسيحي مدارس في مدن عدة . وتمثل الدومينيكان ، والاباء البيض ، والبندكتيين ، واللاترابيون Trappists ، والساليزيوما وكهنسة صهيون ، و Priests of Zion وسواهم في القدس وفي انحاء اخرى من السنجق . وكان تعليم الفتيات ، بما له من قدرة هائلة على نشر النفوذ الفرنسي ، في ايدي الاخويات الكاثوليكية ، والفرنسية بمعظمها ، المنتشرة في البلاد . وقد تشكلت هذه الاخويات من الاخوات الفرانسيسكانيات ، وسيدة الناصرة ، وبنات المحبة ، واخوات القديس يوسف ، وسيدة الالام ، والعائلة المقدسة ، والقديس فنسنت دو بول ، والبيزانسون ، وغيرهم ، وكانت هذه الاخويات تمارس التعليم في اكثر من عشر مدارس حسنة التنظيم ، كما انها انشأت مؤسسات اخرى للاحسان الى جانب المياتم والمستوصفات والمشاغل .

واضافة الى عمل هذه المشروعات الدينية التي كانت احيانا تتلقى مساعدة سنوية من باريس ، فانه ينبغي ذكر البعثة العلمانية التي تلفت النظر بالمدارس غير الكاثوليكية التي اقامتها لتعليم الصبيان والبنات ، ومؤسسات التحالف الاسرائيلي العالمي ( الاليانس Alliance Israélite Universelle التي كانت تستخدم معلمين فرنسيين في عملها بين اليهود السوريين . ويقال انه من بين ٩٠ الفا من الاولاد كانوا يتلقون العلم في المدارس ( وذلك فيما عدا مدارس الجوامع البدائية ) في سوريا في ١٩١٤ ، فان ما لا يقل عن ٥٠ الف تلميذ كانوا يتلقون العلم في مدارس ومعاهد ارسالية فرنسية أو



تتلقى دعما فرنسيا . ومع استثناءات قليلة ولكن مهمة (٣) فان الرعاية الطبية والاستشفاء للجمهور ( بما فيه المسلمون ) كان يقوم أساسا على المستشفيات والمستوصفات التي أقامتها الجمعيات الخيرية الفرنسية أو الكاثوليكية ، والتي كانت تحصل على مساعدات من الحكومة الفرنسية .

كان موقف الجمهور السوري من الجهد الفرنسي المتعدد والقيم ثقافيا متنوعا . بالنسبة للموارنة والروم الكاثوليك Greek Catholics فان فرنسا كانت ، دون سواها ، الصديق والمدن والحامي ، وكان الحصول على الجنسية الفرنسية حلما مفضلا ، والتدخل الفرنسي وسيلة معقولة للتحرر من الحكم التركي . وبالنسبة للكاثوليك الآخرين فانها كانت - رغم أنها كريمة ومألوفة - أقل اغراء بسبب المنازعات فيما بين الطوائف ، ولكنها ظلت مهيبة ومهيمنة حتى بالنسبة لهؤلاء . ومن وجهة نظر المسيحيين غير الكاثوليك وخاصة الطائفة الارثوذكسية الكبيرة والارمن الغريغوريين ، فان فرنسا كانت بالاحرى النصير القديم للموارنة : الذين هم خصومهم العقائديين ومنافسهم الاجتماعيون . وكانت فرنسا اكثر شبة بنظر الدروز بوصفها النصير الاكبر للموارنة . وكانت الاغلبية الاسلامية السنية تخشى فرنسا اكثر من خشيتها من أية دولة كبرى اخرى بسبب ما عرف عنها من نصرة للمسيحيين ، وبحكم الشبهات المتعلقة بمطامحها الى التدخل ، وفي الحقيقة فان الخوف من التدخل الاجنبي ، بما يفترضه ذلك من تبديل في الاسياد - من مسلمين الى مسيحيين - كان عنصرا مهما ، ولو انه ليس صريحا ، في حركة الحكم المحلي في ذلك الحين . ومع أن اعدادا من غير الكاثوليك ، بل ومن المسلمين ، كانت تؤم المعاهد الفرنسية ، ومع ان اللغة الفرنسية كانت تستخدم على نطاق واسع بين الانتلجنسيا المسلمة والمسيحية على السواء - مع ذلك ، فان هذه العلامات الظاهرة للنفوذ الفرنسي خارج صفوف الكاثوليك كانت خادعة الى حد كبير . وهي لم تكن ترمز في الواقع الى التعلق بفرنسا (٤) ، رغم أن الحكومة والجمهور في فرنسا اعتبرها كذلك . لقد كان السبب الاكبر ، والابعد عن الادراك ، لضعف مركز فرنسا التقليدي في سوريا هو أن جذورها الحيوية كانت تضرب في طوائف الاقليات فحسب ، او في جزء منها .

ان هذه الحقيقة التي أدركها الاكثر اطلاعا من الواقعيين الفرنسيين كانت تخفي

(٣) خاصة المستشفيات والمستوصفات الاميركية والدانماركية والبريطانية ( الاسكتلندية ) ، وتلك الاقل شأنا والتابعة للطوائف المسيحية المحلية ، وبضعة مستشفيات خاصة ، الى جانب مستشفياتين او ثلاثة تابعين للحكومة التركية . وبالإضافة كان عدد من الاطباء الاوروبيين والمشرقيين يملكون عيادات خاصة .

(٤) ان الانتلجنسيا الهندية فيما بعد العقد الثاني من القرن العشرين توفر نموذجا مشابها الى حد ما : فقد تلقت هذه الانتلجنسيا علومها في انكلترا وكانت تكن تقديرا عظيما للثقافة

الانكليزية ، ورغم ذلك فانها كانت معادية للبريطانيين بقوة في مجال السياسة .

عن الرأي العام والحكومة في فرنسا . وبالنسبة للكاثوليك الفرنسيين فان الانجازات الفرنسية في سوريا كانت شيئا لا مثيل له . ان « الايمان والعلم » قد كسبا المشرق ، لقد ربحا اراض كانت فيها فرنسا معروفة ومهابة وصاحبة خدمات طوال قرون . وينبغي لـ « الرسالة التمديدية » ، التي كان يزعم انها بعيدة عن المصالح والكسب ، أن تستمر وأن تسود . والى أصوات الدين والتراث التي اغرقت بسهولة أصوات الجناح اليساري والمعادين للكهنوت . فقد أضيفت حسابات رجال الاعمال الذين صاروا يحلمون بالتجارة والثروات الاستعمارية ، والاستراتيجيين الذين قدروا موقع سوريا بالنسبة للطرق الحيوية ، ودعاة الاستعمار الذين أرادوا نشر العلم المثلث الالوان في شرق المتوسط كما في غربه ، والذين زعموا ان المدن العربية في الشرق ذات أهمية عظمى كمراكز للنفوذ الاسلامي ، ورجال الدولة الذين تنبأوا بانها « الرجل المريض » العثماني ، والذين سيلحون فيما بعد ، رغم بعدهم عن المطامح الاقليمية را هنا ، للحصول على حصتهم من ممتلكاته .

ان سوريا ، بتعبير لامارتين ، كانت « مستعمرة فرنسية رائعة - تنتظر فرنسا » ! ان أية بلاد أجنبية أخرى لم تحرز مثل هذه المكانة في الخيال الفرنسي : فسوريا كانت لهم حتى قبل أن يحتلوها ! وفي كانون الاول ١٩١٢ شدد رئيس الوزراء الفرنسي في مجلس النواب على « حقوق » فرنسا في سوريا ، وأكد ان بريطانيا العظمى ، باعترافها ، لم يكن لديها أية ادعاءات مماثلة . وقد تطلعت الدوائر والجمعيات المتحمسة في فرنسا الى اقامة قاعدة بحرية في بيروت منذ وقت مبكر . وأعلن سلطان المغرب ابان زيارته لسوريا ان الاحتلال الفرنسي محتم وانه لم يعد بعيدا . وعبرت اعداد متزايدة من الفرنسيين البارزين ، باستثناء الحكومة الفرنسية نفسها ، عن آراء متشابهة ، وكان موريس باريس مفوها بين هؤلاء .

ولم تكن الجمهورية الفرنسية نفسها في مزاج بعيد عن التوسع . فالانبعثات الداخلي والتحالفات الخارجية سمحا لها باستعادة القوة والكبرياء والمطامح التي فقدتها منذ كارثة ١٨٧٠ . واستنادا الى ادعائها انها تملك مواهب خاصة لترقيّة الشعوب المتأخرة فان فرنسا في القرن التاسع عشر ضمت الى امبراطوريتها الجديدة مقاطعة بعد أخرى في آسيا وأفريقيا . وأعقب فتحها للجزائر في ١٨٣٠ الاستيلاء على تونس ( بموجب معاهدة ) في ١٨٨١ ، ثم على المغرب حيث بدأت سيطرتها الفعلية في ١٩١١ . أما البنية المعقدة للهند الصينية الفرنسية فقد نشأت بصورة تدريجية في النصف الثاني من القرن ، بينما تحول الساحل الصومالي الى مستعمرة في الثمانينات ، وبعد عشر سنوات تحولت مدغشقر من محمية الى مستعمرة ، وفي الفترة نفسها توحدت أجزاء واسعة من افريقيا الغربية والوسطى في ظل حاكم عام فرنسي . « ومن يدري ؟ » : فلا شك في ان سوريا ( او « فرنسا الشرق » ) ستحتل مكانها الى جانب كل هذه المستعمرات في الوقت المناسب .

ABU ABDO ALBAGL

ABU ABDO ALBAGL

الفصل الثايف

الحرب والنصر

---

ABU ABDO ALBAGL

## ١ - الاتراك والعرب

في مطلع صيف ١٩١٤ كان جريا بالولايات السورية ان توفر لاي نبي يراقب الاوضاع اساسا للكثير من التنبؤات الخاطئة . فقد كانت البلاد ، سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية ، ليس اقل بل بالاحرى اكثر استقرارا من المعتاد . ولم يكن في الجو ما يشير الى احتمال اضطراب العلاقات العادية بين الطوائف المختلفة . فسيطرة الاغلبية السنية كانت مضمونة تماما ، في حين لم تتعرض امتيازات الاقليات لتهديد صريح ، والى جانب ان الصهيونية بالكاد كانت قد بدأت تستلفت الانتباه . واما بالنسبة للحكومة التركية التي رأت السلام يعم اوربا وادركت الحاجة الملحة الى الاصلاح الداخلي ، فانه كان مرجحا ان تفعل ما في وسعها لتحقيق بعض التغييرات الادارية ومن اجل تحسين الخدمات العامة . كذلك بدا ان تركيا ستكون اقل تسامحا تجاه المناطق الدرزية والعلوية والبدوية غير المستقرة او العاصية ، وانها ستخطو الى الامام باتجاه ارضاء العناصر السورية القليلة ، والعنيدة ، المصرّة على تحقيق نوع من الحكم الذاتي العربي عن طريق اجراءات مناسبة ومعتدلة . واذما ما نجحت تركيا في شق وحدة اصحاب المطالب هؤلاء ، او اذا ما استمرت الدول الاجنبية في سياسة الامتناع عن التدخل ، فان شيئا لن يقف امام اتجاه الولايات السورية نحو تقدم متسارع . وفي اجواء من الادارة الافضل والتذمرات الاقل فانه قد يصبح ممكنا انهاء الامتيازات اللبنانية التي فات زمنها ، بل والامتيازات الاجنبية نفسها . وفي هذه الاثناء فان النفوذ الالماني في سوريا سوف يتزايد مع افتتاح سكة حديد بغداد ، ونظرا لتغلغل المانيا الاقتصادية وهيمنتها الشاملة في المجالس التركية . بالمقابل ، فانه لم يكن متوقعا ان ينشط البريطانيون او الروس كثيرا في سوريا ، مع انه قد يطرأ تقدم بالنسبة لخط السكة البريطانية الذي يصل الى العراق عبر الصحراء ، ولجهة صداقات بريطانيا مع الحكام العرب : الامر الذي سيثير شكوك فرنسا بمقدار مماثل . واما عن الفرنسيين ، الذين يعتبرون اكثر الاجانب ادعاء ونشاطا في سوريا ، فانهم سيمضون دون ريب في مشروعات السكك الحديدية وتطوير المرافئ ، وسيقرضون المزيد من الاموال للمخزينة التركية ، وسيلعبون دورا غير متناقض بالتاكيد في المشروعات المحلية ، وقد يستفيدون من

الامتياز الجديد ، الممنوح لهم في ١٩١٤ . والذي صارت ارسالياتهم بموجبه متمتعة بالحصانة ومعفية من الضرائب .

كان اندلاع الحرب الاوروبية في الاسبوع الاول من شهر آب سنة ١٩١٤ ، وبغض النظر عن مدى فهم الجماهير السورية له ، مؤشرا ادركت الطبقة المثقفة والمسؤولون الاترك انه يرمز الى احداث لا سبيل الى المتحسب لها مسبقا . وكان تورط تركيا في وقت مبكر مؤكدا بحكم انضوائها تحت قيادة المانيا ، ولم تؤد حالة الحرب العلنة بينها وبين الحلفاء ( فرنسا ، روسيا ، وبريطانيا ) منذ ٢٩ تشرين الاول سوى الى تأكيد ذلك صراحة ، وتسريع الاتجاهات والاحداث الرئيسية مسبقا بالنسبة للمراقبين في سوريا . وقد اتخذت البلاد ، كمقاطعة تركية ومتوسطة ، دورها كعنصر مباشر في الاستراتيجية . ووصل الى سوريا اعداد من الضباط الالمان (١) اتخذوا مواقعهم في الجيش الرابع ، الذي تشكل من خمس فرق ( توسعت لتصبح ست فرق فيما بعد ) ، والذي تمت تعيئته وحشدته حتى قبل اعلان الحرب (٢) . وكانت تحركات القوات ، وتجميع المؤن ، ومنح الهدايا لرؤساء القبائل الاقوياء ، والاشغال الدؤوبة لتحسين الطرق وخطوط المسكك الحديدية ، بعضا من علامات تلك الازمنة . وتبع ذلك كله فرض النظام الحربي الكامل على سوريا ابتداء من تشرين الثاني ١٩١٤ . وكان على رأس هذا النظام ، ووسط هيئة اركان تركية - المانية مشتركة ، القائد العام للجيش الرابع والديكتاتور الفعلي على سوريا حتى كانون الثاني ١٩١٨ احمد جمال باشا الرديء السمعة (٣) والذي كان وزيرا للبحرية واحد لقوى ثلاثة اعضاء (٤) في « لجنة الانحاد والترقي » .

ان سجل النجوش التركية (٥) في سوريا ، ابان هذه الحرب ، غير مجيد ، لكن

(١) كان استخدام الضباط الالمان في مجالات ( القيادة ، المخبرات ، الدعاية ، التموين ، الخ ) أحد ميزات الجيش التركي في الفترة ١٩١٤-١٩١٨ . وقد تولى المارشال فالكنهاين القيادة بنفسه ( أواسط ١٩١٧ حتى آذار ١٩١٨ ) ثم خلفه ليمان فون ساندرس ابتداء من آذار ١٩١٨ .

(٢) بدأت قيادة الجيش الرابع تتلقى أوامر بهذا المعنى ابتداء من أوائل آب .

(٣) كان جمال ، ذو المشاعر المعادية للالمان ، يعتبر ميالا بصورة معتدلة للفرنسيين . وكان مسلما متدينا ، وشخصية جذابة ومحبوبة اجتماعيا ، وسياسيا بارعا ، وقائدا عسكريا متوسطا ، واداريا كفؤا . وقد أرخ للاحداث من وجهة نظره ( انظر لائحة المراجع : جمال باشا ) .

(٤) الى جانب أنور باشا وطلعت باشا .

(٥) في فترة لاحقة تم تعزيز الجيش الرابع بواسطة الجيشين السابع والثامن .



هذه الجيوش ظلت قيد البقاء ( وذلك ماقد تعجز عنه معظم الجيوش الاخرى في ظروف مشابهة ) واستطاعت احيانا ان تقاتل على نحو مشرف رغم النقص في كل انواع المؤن ، وحالات الفرار المتواصلة ، والتغييرات في القيادة ، والاجور الضئيلة ، والمعاملة القاسية . وكانت العلاقات التركية - الالمانية باردة او متريدية ، ولم يفد اعلان الجهاد ( اي الحرب المقدسة ضد المسيحيين ) في تشرين الثاني ١٩١٤ سواء في رفع معنويات القوات او الجمهور ، ولم يأبه كثيرون للاعلان رغم الاستعراضات والاحتفالات والدعاية الوافرة . وقد انتهت محاولة قام بها جمال باشا لاحتلال قناة السويس الى الفشل . ولم تحرز المحاولة الثانية التي جرت بقيادة الالمان نجاحا اكبر . وزادت عمليات توسيع الشوارع وهدم الابنية في المدن السورية ، لاسباب عسكرية ، من تدهور شعبية القوات التركية والحكومة التركية . وكانت مصادرة المؤن من الجمهور مصدر ضيق مستمر ، ولم يخل الامر من حدوث حوادث نهب ، كما ان تدمير اشجار التوت وسواها من الأشجار بحكم استخدامها للوقود شكل ضربة قاصمة للصناعات القروية . وقد نزع قصبان سكة الحديد في الاقسام الواقعة بين طرابلس وحمص ، وبين دمشق ومزيريب بسبب الحاجة اليها في اماكن اخرى ، كما ان حالة القاطرات والحافلات على الخطوط التي لم يتوقف استخدامها تدهورت الى ادنى حد ممكن .

واذا استتب الامن في الداخل بواسطة السيطرة العسكرية المنتشرة في كل الانحاء ، فان الادارة المدنية استمرت في عملها المعتاد ، وفي الواقع فان عوامل متداخلة من الخوف والرجاء دفعت الحكام الى بعض التحسينات في حلب وبيروت واماكن اخرى ، بالنسبة للخدمات المحلية والمركزية ( بما فيها التعليم ) . وقد حتم اغلاق المؤسسات الاجنبية افتتاح المزيد من المدارس الحكومية . ووقع عدد من كبار الموظفين تحت الشبهة ليس فقط بتهمة الفساد العادي ، بل ولارسالهم ثرواتهم الى الخارج ، وكالعادة ، كانت نوعية هؤلاء ، وانواع سلوكهم ، متفاوتة . وقد تم الغاء الحكم الذاتي لجبل لبنان في تشرين الاول ١٩١٥ ، واصبح محكوما كسنجق عادي ، وكان قد جرى نقض الامتيازات الممنوحة للاجانب منذ تشرين الثاني ١٩١٤ . وفي ١٩١٧ اصدرت الحكومة التركية قانونا يلغي السلطات القضائية لرؤساء الملل ، مما حرم هؤلاء من مركزهم المتميز القديم العهد . وكان اثر انخفاض قيمة العملة الذي نتج عن اصدار كميات كبيرة من الاوراق النقدية غير المقبولة وعديمة القيمة بالتالي ، مدمرا بالنسبة للاقتصاد المحلي .

وبالنسبة للسكان المدنيين فان الاحوال ظلت مقبولة في مناطق الداخل ، وخاصة في مناطق زراعة الحبوب . وكانت المحاصيل متوسطة ، فيما عدا سنة ١٩١٥ حينما امت البلاد موجات من الجراد كانت اسوأ ما عرفته في تاريخها . ومع ان الالف الفارين من الجندية التجأوا الى كنف القبائل ، في حين كان التجنيد القسري صارما

في اسن ( رعم انه لم يكن ، بالاجمال ، قابلا للتطبيق في المناطق البعيدة ) (٦) ، فان الجماهير التي اعتادت ادنى مستويات العيش لم تصل الى تناقض يفوت المعتاد مع حكامها .

اما في جبل لبنان ومناطق الساحل فكان الوضع مختلفا . فمئذ الساعات الاولى للحرب انقطع وصول السفن واصبحت البضائع المستوردة نادرة ، ومن ثم متعذرة كليا . وكانت العزلة عن العالم الخارجي شبه تامة . وقد انخفضت المساعدات المالية المرسله من الخارج والبالغة الاهمية بالنسبة لاقتصاد جبل لبنان الى مستوى متدن ، وكانت المبالغ الضئيلة التي تصل الى البلاد توزع سرا بواسطة ماتبقى من المقيمين الاجانب (٧) . وقد اخضع الرجال في السهل الساحلي والمدن للخدمة الاجبارية واقتيدوا الى مناطق بعيدة . وكانت الشائعات حول نزول قوات الحلفاء ، وهو سبيل مرجو للخلاص ، تؤدي دائما الى خيبة الامل ، كما شكلت التقييدات المفروضة على حرية الحركة « واطفاء الانوار » في الليل بدعا بغیضة . لكن تلك كلها ما كانت سوى متاعب صغيرة بالمقارنة مع النقص في الطعام اولا ، ومن ثم المجاعة التامة التي اعقبت السنة الاولى للحرب . وقد حرم اهل الساحل والجبل الذين يعتمدون على مناطق الداخل للحصول على المواد الغذائية ، من كل المؤن الضرورية تقريبا بسبب عمليات الادخار التي لجأ اليها الفلاحون والتجار ، والحصار الذي فرضه الحلفاء على ساحل البلاد ، وندرة قطارات الشحن ، ومصادرة حيوانات الحمل ، وبسبب السياسة الحكومية التي عكست تزايد الشعور التركي المعادي للمسيحيين وتزايد الشكوك حول ولائهم . واذا كانت التأكيدات حول « الابداء المقصودة » التي ادلى بها ناطقون لبنانيون وبعض الكتاب فيما بعد مبالغا فيها (٨) ، فمن المؤكد ان المساوء التركية الى جانب حاجات الاتراك العسكرية ( وعدم الكفاءة التي اتسموا بها ) كانت ملومة الى حد كبير عن المأساة المديدة التي كلفت الجبل خمس سكانه تقريبا ، والتي ذهب ضحيتها ايضا نسبة كبرى ( وان كانت تقل عنها في الجبل ) من سكان بيروت ومدن الساحل الاخرى . وقد عمت الامراض بين الناجين الذين ضعفت اجسادهم ، في الوقت الذي تعذر الحصول على اية ادوية ، وهكذا مات المئات في الشوارع ، وحل الخراب في القرى المهجورة ، ولم تعد المقابر تتسع للموتى .

(٦) لم يطبق التجنيد في جبل لبنان حتى بعد اعتباره سنجقا عاديا .

(٧) اظهر المرسلون الاميريكيون براعة كبيرة وتكرسا كبيرا لهذا العمل .

(٨) فيما بعد نفى الوطنيون السوريون أن تكون المنطقة الساحلية ( والمسيحيون بالاخصر ) قد عانت أكثر مما عانتها مناطق الداخل . ويتكلم شكيب ارسلان ( في تقديمه لكتاب ادمون

رباط : Legend of Lebanese Famine عن « أسطورة المجاعة اللبنانية » .

اعقب اعلان الحرب اغلاق معظم القنصليات الاجنبية واتخاذ خطوات من اجل ابعاد رعايا العدو عن البلاد ، ولفرض رقابة صارمة على من تبقى منهم . وقد وضع اقلية الرعايا الفرنسيين والبريطانيين والروس في السجون : في دمشق ، وفي أماكن اخرى من بلاد الاناضول القصية ، وبالمقابل فانه سمح لبعضهم بالسفر الى اوروبا ، بينما اتيح لعدد من المتقدمين في السن ان يتابعوا عملهم الخيري . وقد اغلقت المدارس الاجنبية ، فيما عدا المدارس الالمانية والاميركية ، وصودرت مبانيها . وكان مصير الاجانب الذين احتفظوا بحريتهم مؤقتا ، وكذلك نشاطات قناصل الدول المحايدة ، مرهونا بالامزجة المتغيرة للموظفين الاتراك ، الى جانب براعتهم الذاتية . واستمرت المشروعات التبشيرية الاميركية في العمل لان الولايات المتحدة لم تدخل الحرب ضد تركيا ، ولم تقطع العلاقات الدبلوماسية معها الا في نيسان ١٩١٧ ، وتمكن الصليب الاحمر الاميركي ولجنة الاغاثة الارمنية السورية من ان تفعلوا الكثير للجمهور المضطهد والجائع . ورغم انهم كانوا يواجهون بالارتياب من قبل الاتراك ، وبقليل من التعاطف من المسيحيين الكاثوليك ، فان جهودهم انقذت آلاف الارواح في كل طائفة محلية - بما فيها المسلمين - ولم تكن محددة سوى بكميات المؤن التي امكن الحصول عليها من الخارج .

كان العالم السياسي الصغير والسري للمدن السورية مليئاً بالتكهنات في الاسابيع الاخيرة من سنة ١٩١٤ . واخذ اهالي جبل لبنان (٩) يناقشون وضعهم المقبل - وحدودهم المقبلة - في حالة حدوث تغييرات شاملة ، وكانوا ، في هذا الصدد ، على اتصال بالجاليات اللبنانية الكبيرة في الخارج . وفي الداخل اعتقد اعضاء « جمعية العربية الفتاة » و« العهد » ، وكان مركز الجمعيتين في دمشق ، ان ساعة التحرر العربي باتت قريبة ، وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف فانهم وجهوا في كانون الثاني من سنة ١٩١٥ رسالة استفسار الى شريف مكة (١٠) بوصفه يملك دون اي شخص آخر - السلطة اللازمة لقيادة ثورة عربية تدعمها انكلترا ، وتؤدي الى تحقيق الاستقلال العربي . ان الاوساط السورية التي باتت تناقش مسألة العروبة السياسية بأصوات منخفضة ولكن لجوجة ، والتي لم تكن تشعر بأكثر من ولاء فاتر للمجهود الحربي التركي اخذت تتسع في الشهور اللاحقة . وكما في الوسط

(٩) تقدم عدد من الموارنة والمالكين بطلبات الى القنصلية الفرنسية في بيروت للسماح لهم بالالتحاق بالجيش الفرنسي . لكن طلبهم لقي الرفض بالضرورة لانهم من الرعايا الاتراك .

(١٠) تم تعيين الحسين بن علي من قبل « لجنة الاتحاد والترقي » في مكة ، في ١٩٠٩ ، وبعد عدة سنوات من النفي الى استانبول . وكان لسلطته الدينية شان عظيم في العالم الاسلامي . وكان حسين نفسه ورعا ، وحذرا ، وداهية الى حد ما ، وحسن النية على العموم ، غير أنه

كان ، بالمقابل ، مستبدا وعنيدا وغير واقعي .

الداخلي السري ، كذلك فان رغبة قطاعات متزايدة الاتساع من الطبقات العليا والوسطى المسلمة ( والمسيحية احيانا ) في الانفصال عن الامبراطورية التركية لم تكن معاقبة بسبب افتقار الحماس العربي وانما بعاملين آخرين : فمن جهة كان هنالك قدر من الاعتبار المتبقي للخليفة ، ومن جهة اخرى ، كانت هنالك الخشية من تدخل اوروبي - وبالتالي فرنسي - في سوريا في حالة انهيار تركيا . وادت زيارتان قام بها الامير فيصل (١١) ، الابن الثاني للشريف ، الى سوريا ، واستغرقتا شهرا واحدا ، الى تعريفه بصورة فعلية بمشاعر العالم السياسي السوري ، كما نجحتا في اقامة ارتباط ذي مغزى بين الحركة الاستقلالية الحادة ( ولكن العاجزة ) في سوريا والسياسات والاحداث الموشىكة البروز في الحجاز ( انظر الصفحة ٧٠ ) .  
وابان زيارته الثانية ( ايار - حزيران ١٩١٥ ) اخذ الامير معه الى والده سرا ورقة عرفت فيما بعد باسم « ميثاق دمشق » تتضمن البنود (١٢) التي رأى السوريون انه يمكن على اساسها التوصل الى اتفاق انجلو - عربي لتأمين استقلال الاراضي العربية .

كانت سياسة جمال الاولى في حكمه لسوريا سياسة استمالة وسياسة تعهد لمشاعر الولاء للخليفة ولقضيته المقدسة . ولكنه بعد فشله عند قنـاة السويس . ونظرا للطابع العربي الغالب لمعظم الوحدات العسكرية التي يقودها ، شعر ان الوقت قد حان لاستبدال سياسة اللين بسياسة « قوية » . وقد أمن استبدال العديد من الوحدات العربية بأخرى تركية ، مما ادى الى بعثرة الضباط التابعين لـ«العهد» المنهكين في التآمر . ومع انه كان يجهل اسرار هذه الجمعية واسرار جمعية العربية الفتاة فان عملاءه اكتشفوا في القنصليتين الفرنسيتين في بيروت ودمشق اوراقا (١٢) تدين عددا من الموظفين البارزين . وبعد اعدام كاهن ماروني صدرت اوامر باجراء سلسلة من الاعتقالات وانعقدت في بلدة عاليه في جبل لبنان ، في تموز ١٩١٥ ،

(١١) ولد الامير فيصل في الطائف في ١٨٨٢ وتلقى علومه على ايدي مربين عرب واتسرك ورافق والده الى استانبول في ١٨٩١ وعاش فيها الى حين تعيين الشريف حسين في مكة . وقد اطلع فيصل على جوانب العمل العسكري والسياسي في غرب شبه الجزيرة العربية ، وانتخب في ١٩١٢ الى مجلس النواب التركي .

(١٢) يورد انطونيوس ( الصفحة ١٤٢ من النص العرب النص الكامل للميثاق . ويتضمن هذا الميثاق البنود التالية : « اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية ، الغاء الامتيازات الاستثنائية التي منحت للاجانب بموجب الامتيازات الاجنبية ، وعقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا والدولة العربية ، وتقديم بريطانيا وتفضيلها على غيرها في المشروعات الاقتصادية .  
(١٣) أغفل القنصل العام الفرنسي ( فـ جورج بيكو ) أن يتلف تلك الاوراق الخطرة قبل رحيله ، ويشير فاير - لوس ( في كتاب Devil au Levant p. 32 ) الى «لائحة منسية في القنصلية»

محكمة عرفية اصدرت احكاما ، اثر محاكمات بعيدة عن العدالة ، باعدام ٥٨ مواطنا بارزين في سوريا ادينوا بتهمة القيام باعمال خيانية او بكتابات ضد الدولة : اي لصلتهم بالقومية العربية غير الموالية لتركيا ، او لصلاتهم بغير المشروع مع الفرنسيين . لكن ٤٥ شخصا من هؤلاء كانوا خارج البلاد او انهم استطاعوا تجنب اعتقالهم ، وارجىء تنفيذ الحكم بأثنين ، في حين جرى اعدام الـ ١١ الآخرين جميعهم مسلمون باستثناء واحد فقط علنا في بيروت في ٢١ آب . واعقب هذه الخطوات ابان الاشهر التالية اتباع سياسة قمعية جديدة ابعد بموجبها مئات الاشخاص عن بيوتهم واحتجزوا في اماكن قصرية لم يرجعوا منها ، ثم اعقب ذلك اعتقالات جديدة ، في اوائل ١٩١٦ ، بتهمة « التآمر ضد الدولة » . وبعد محاكمة مطولة ووحشية في بلدة عالية تم علنا في اوائل ايار اعدام ٢٢ آخرين من الاشخاص المتعلمين والمثقفين في البلاد . وكان سبعة عشر شخصا من هؤلاء مسلمين ، والباقيون من المسيحيين . وفي الحقيقة كان العديد من هؤلاء ، وربما اغلبهم ، ابرياء من اية تهمة قد تبرر مثل هذا الحكم ، بل وزعم ان بعضهم لم يكن يتعاطى السياسة اطلاقا . وقد مات اولئك الضحايا ، الذين لم يفقدوا رباطة جأشهم بمواجهة الموت ، من غير ان يكشفوا اية معلومات عن الجمعيات السرية التي انتمى بعضهم اليها . وقد حاول الامير فيصل الذي كان حينئذ في دمشق بوصفه ، رسميا ، مبعوث والده الى جمال باشا - وكان في الواقع يعمل سرا على تنسيق خطته مع الوطنيين السوريين - فافسعه الامر ان يحمل جمال على اظهار الرأفة ، ولكن عبثا . وكانت النتيجة ان المجتمع السوري تعرض لضربة مؤلمة شكلت ، في الوقت نفسه ، حافظا هائلا لمشاريع التحرر التي كان يعدها السياسيون السوريون .

في البداية تم اخفاء خبر اندلاع الثورة في الحجاز ، في حزيران ١٩١٦ ، عن الجمهور السوري الذي كان محاطا بالدعايات حول التضامن الاسلامي . وبعد ذلك كشف الاتراك النبأ ، ولكنهم لجأوا الى تشويه الثورة والتقليل من شأنها والى شن هجمات مسمومة ضد زعيمها . وكانت المرحلة التالية هي لجوء جمال باشا الى مزيد من الاعتقالات لسوريين بارزين (١٤) . وقد جلد بعض هؤلاء بالسياط في حين تعرض الآخرون لانواع اخرى من المعاملة السيئة، ولم ينج هؤلاء من الموت، ولم يطلق سراحهم الا بعد ورود رسالة الى جمال من الامير فيصل هدد فيها بالانتقام الفوري من الاتراك وقد استمر الباشا في ثورته على خيانة شريف مكة وواصل حكمه المشيع بالحدود الغاضب على البلاد حتى نقله من سوريا في كانون الثاني ١٩١٨ . وقد خلفه في قيادة الجيش الرابع محمد جمال باشا .

(١٤) كان بين المعتقلين شكري باشا الايوبي ، وعبد الحميد باشا القلطي ، وزكي العظمة ، وفارس الخوري وشكري القوتلي .

وأكملت زيارة أخرى قام بها الامير فيصل (١٥) سرا لاصدقائه في دمشق ، في ايار ١٩١٧ . عملية توحيد التصور بين الجيش العربي (١٦) الذي كان حينئذ يقوم بعمليات عسكرية في الحجاز وما تبقى من زعماء الحركة الوطنية السورية . وقد اكد هؤلاء ولاءهم للامير . واكدوا ان ظهوره كمخلص في سوريا سيكون بمثابة بشير بتحرير البلاد . وفي هذه الاثناء فان عدد الفارين من الجيش التركي تضاعف مجدداً وأمكن الوصول الى اتفاق مع زعماء القبائل التي تقطن منطقة الحدود الصحراوية ، كما وان اوساط متزايدة الاتساع في المدن السورية اصبحت مطلعة على الاحداث الوشيكة الوقوع . وفي بعض الاوساط - وهي اوساط سنوية غالباً - كانت المخاوف القديمة من احتمال تدخل فرنسي منتشرة على نطاق واسع ، وفي الواقع . فإن فيصل نفسه كان لديه مثل هذه المخاوف ، بل قد يكون اوحى بها احيانا .

(١٥) رافقه في هذه الزيارة أحد ضباط أركانه . المجاور ت . اي . لورنس وهو عالم آثار شاب صعب المراس وفردى سوى أنه لامع وشجاع الى جانب نزوعه لاقامة صلات مع العرب وعمليات الصحراء . وقد أقام الامير اثناء هذه الزيارة في قرية قرب دمشق مع عائلة البكري واجتمع مع رضا باشا الركابي ، القائد التركي للمدينة .

(١٦) تشكل الجيش . مع استثناء القوة البريطانية الصغيرة وأخرى فرنسية أصغر حجماً ، من أفواج عربية يقودها ضباط عراقيون وسوريون . الى جانب قوات قبلية متنوعة . وقد تولى البريطانيون خدمات التموين ووظائف الاركاب .

## ٢ — الوجود

إذا كانت عدد من العناصر الحيوية في السياسات السورية المقبلة قد أخذت تتشكل إبان الحرب في تلك البلاد نفسها ، ونخص من بينها عناصر مثل القومية العربية التي حافظت على مكانتها منذ ذلك الحين ، فإن عناصر أخرى ذات شأن كانت إبان السنوات نفسها قد بدأت تبرز إلى العلن في مستشاريات أوروبا ، وفي صحارى شبه الجزيرة العربية . وقد كان لهذه القوى المتحالفة جزئياً ، والمتعارضة في الوقت نفسه مع قوى القومية العربية أن تورط صانعيها الرئيسيين ، فرنسا وبريطانيا ، في خلاف جدي ، وأن تؤدي بالعرب إلى آمال كبيرة سرعان ما تبعثها خيبة أمل قاسية .

كان الشعور السائد في فرنسا في الأسابيع التي تلت اندلاع الحرب أن ساعة تحقيق آمالها ومشاريعها في سوريا باتت في متناول اليد ، وذلك رغم أن احداً تقريباً لم يكن يتصور إمكانية القيام بمجهود عسكري فرنسي رئيسي في تلك المنطقة ، وبالنسبة للاستعماريين والمبشرين المغالين . ولبعض الأوساط الحكومية أو القريبة من الحكومة فإن كيليكية نفسها بل وولاية الموصل (١) — وليس سوريا وحدها — كانت جزءاً من التركة التي ينبغي أن ترثها فرنسا . وقد أصرت فرنسا منذ البداية على التحقيق الكامل لـ « حقوقها » في الشرق . وكان طبيعياً في هذه الحال أن لا يلقي اقتراح تقدم به أحد المتعاطفين المتحمسين للعرب ويدعو إلى إعلان امبراطورية عربية مستقلة تحت إشراف الحلفاء من يصغي إليه ، كذلك كان طبيعياً أن تتحرك « فرقة الشرق البحرية » الفرنسية إلى مياه المتوسط الشرقي (٢) وأن تمكث هنالك طوال الحرب . وأن تساعد مدافع السفن الحربية الفرنسية في صد قوات جمال باشا عن قناة السويس . والسوى جانب ذلك

- (١) كانت العناصر المسيحية في الموصل ولوقت طويل ضمن المحيط الثقافي الفرنسي المزعوم . وقد اعتبرت الطائفة الكلدانية ، وهي من الاقليات ذات الأهمية ، « تابعاً مخلصاً لفرنسا » ، والغريب أن الرأي العام الفرنسي لجأ إلى تضخيم حجمها إلى حد تصويرها كأغلبية فعلية في الولاية .
- (٢) رابطة هذه القوة في جزيرة ارواد أو قبالة ساحلها في الغالب . ولذا فإن الجزيرة تحولت

إلى موقع مهم للمعلومات .



فقد تم قبول سوريين كثيرين في «الفيلق الاجنبي» ثم في وحدات اخرى ، فسي حين اتخذت منذ بداية الحرب خطوات لتدريب سرايا مشاة مكونة من عناصر شرق اوسطية في قبرص وبورسعيد ، وفي اوئل ١٩١٨ ظهرت هذه القوة الجديدة على مسرح القتال وعرفت باسم « فيلق الشرق » Legion d'Orient . ولقي اقتراح تقدم به البريطانيون للقيام بإنزال حليف في الاسكندرون معاملة مليئة بالارتياح من جانب الفرنسيين الذين وافقوا عليه على اساس مشاركتهم وتوليهم القيادة ، وكان تخوف الفرنسيين من ان يحل البريطانيون ، الذين يملكون قوات في المنطقة وحرية اكبر للمناورة الاستراتيجية (٣) ، محلهم الى حد ما واضحا منذ البداية . وبالمقابل فان الفرنسيين شعروا بالارتياح لمقدرات وحماس اللجان السورية واللبنانية فسي أميركا اللاتينية والشمالية وغرب افريقيا ، واوستراليا ومصر - وكذلك ، بالدرجة الاولى ، اللجان الموجودة في باريس (٤) ، والتي كانت وثيقة الصلة بالكي دورسيه ( وزارة الخارجية الفرنسية - المغرب ) طوال فترة الحرب .

كشفت مداولات مبكرة جرت بين فرنسا وبريطانيا وروسيا ان هذه الاخيرة ترفض دعم المطامع الفرنسية الداعية الى سيطرة الكاثوليك وحدهم على الاماكن المقدسة وانها ، بدعاواها الارثوذكسية ، لن تقبل احتكارا بروتستانتيا بديلا . لكن دعاوى روسية الحقيقية كانت تكمن في مكان اخر ، وكانت هذه الدعاوى مشمولة بـ « اتفاقية القسطنطينية » المثلثة الاطراف ، والمبرمة في ١٨ آذار ١٩١٥ ، تماما كما ان الدعاوى الايطالية وجدت ما يرضيها في « معاهدة لندن » ، في ٢٥ نيسان . اما في اوساط الحكومة البريطانية فان ولاية كتشنز في القاهرة ، وميوله العربية ، وبعض محاولات الاتصال (٥) به من جانب شريف مكة في وقت مبكر من سنة ١٩١٤ ، زادت كلها من الاهتمام بإمكانية قيام حركة مضادة للاتراك في شبه الجزيرة العربية ، واطهر الهجوم على قناة السويس ان القفار الصحراوية وحدها لا تشكل دفاعا كافيا . وبالإضافة، فقد تزايد في بريطانيا الشعور بأن السيطرة على فلسطين هي شأن بريطاني

- (٢) ذلك لان بريطانيا كانت تملك قاعدة وقوات عسكرية في الشرق الاوسط ( في مصر ) ، ولان فرنسا تعرضت للغزو الالمانى ، بينما لم تتعرض بريطانيا الى غزو مماثل .
- (٤) في ١٩١٧ تشكلت في باريس « اللجنة المركزية السورية » ، وكان جميع أعضائها تقريباً كاثوليك ومن جبل لبنان ، من أجل توحيد نشاطات لجان « الغتريين » في انحاء العالم . ومع ان اللجنة تكونت من عناصر لم تكن منسجمة على الدوام فانها كانت بالطبع مؤيدة للفرنسيين في مشاعرها وبرنامجها ، ومعادية للدعاوى العربية .
- (٥) اتخذت شكل محادثات سعى اليها الامير عبدالله ( الابن الثاني للشريف ) مع اللورد كتشنز ورونالد ستورز في القاهرة ، في ١٩٥٩ . وكان موقف كتشنز من محاولات الاتصال هذه غير مشجع ، فقد استمع الى عبدالله ، لكنه لم يستطع أن يعد بشيء .

بالتحديد . والى جانب ذلك فإن التوسيع الحاصل في المفاهيم الاستراتيجية ، وذلك امر طبيعي في حرب عالمية ، بعث الاهتمام مجددا في خط سكة الحديد ابيريونديني من البحر المتوسط الى الخليج العربي ، وخاصة بعد ان غزت قوات بريطانية - مصرية العراق . ثم ان الوعد التركي الاخير ، في حزيران ١٩١٤ ، بإعطاء امتيازات لخطي يشمل ولايتي الموصل وبغداد الى شركة بريطانية - ألمانية ، قد يرتب يوما متطلبات من خط للانابيب عبر الصحراء ومحطة نهائية على المتوسط . وقد استخلصت لجنة رزارية في « وايت هول » (الحكومة البريطانية - المغرب ) ، في سنة ١٩١٥ ، انه لا بد من تدويل فلسطين : ودون ريب ، فإن ضغط الناطقين الصهيونيين على الوزراء البريطانيين شكل عنصرا مهما نحو اتخاذ هذا القرار .

في خريف سنة ١٩١٥ برزت عناصر جديدة بقوة على المسرح العربي . فقد أدى اندلاع الحرب العالمية ودخول تركيا هذه الحرب الى اعطاء العلاقات الانجليزية المصرية أهمية مستجدة . ولقد أصبح بوسع الشريف ان يرى امكانيات جديدة للاستقلال بل ولبناء امبراطورية عظيمة ، كما انه صار بوسع بريطانيا ان تجد قيمة عربية لتأثير وحليف عربي . وقد اصبح الجانبان اقرب الى بعض نتيجة الاتصالات الجديدة التي تمت في القاهرة في الاسابيع الاخيرة من ١٩١٤ ، وأعلن المفوض السامي البريطاني (٦) طبقا لتعليمات وايت هول ، في اوائل ١٩١٥ ان بلاده سوف تعترف ، بعد قلب الاتراك ، بالاستقلال التام لشبه الجزيرة العربية ، وكذلك بالخلافة العربية اذا ما جرى اعلانها وفي هذه الاثناء فان الشريف حسين كان على اتصال سري مع دمشق ( راجع الصفحة ٦٥ ) ، وقد أصبح الامير فيصل ، باسم والده ، عضوا محلفا في الجمعيات السرية السورية ، ونقل «ميثاق دمشق» الى مكة ، وكان موقف الشريف المتسردد او السليبي من الجهاد المقدس بمثابة اشارة ظاهرة الى مشاعره .

ابتدأت المراسلات (٧) بين الشريف حسين بن علي في مكة والسير هنري ماركهاون في القاهرة بالرسالة المؤرخة في ١٤ تموز ١٩١٥ التي حملها الامير عبد الله الى ستورز . واستمر تبادل الرسائل حتى نهاية كانون الثاني ١٩١٦ . وقد عرض الشريف حسين ، وكرر عرض المطالب العربية التي كان ينبغي على بريطانيا ان تكفلها لهم ، بوصفها حليفهم ، مقابل الثورة المسلحة على الفور ضد الاتراك . وكانت تلك المطالب هي بنود ميثاق دمشق نفسها من دون تعديل او تحوير : استقلال البلاد العربية ، والاعتراف بالخلافة العربية . اما المفوض السامي البريطاني الذي كان في البداية

(٦) حل السير هنري ماركهاون محل اللورد كاتشر في ١٩١٤ ، ثم خلفه السير ريجينالد وينيت

في وقت مبكر من ١٩١٧ .

(٧) مراسلات حسين - مكاهاون منشورة بالعربية في كتاب جورج انطونيوس « يقظة العرب » :

مترددا في اعطاء وعود صريحة فقد اقترب اكثر في رسالته الثانية المؤرخة في ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ من المسألة البالغة الاهمية المتعلقة بمساحة الاراضي العربية التي اقترح ان تنال استقلالها . وقد وافق على الحدود التي اقترحها حسين ولكن مع استثناءات مهمة . وكانت المناطق المستثناة ( وبالتالي ، التي لم تعطى وعود بصدد استقلالها ) هي مقاطعتي الاسكندرون ومرسين وأجزاء من سوريا تقع الى غرب مقاطعات دمشق وحمص وحماء وحلب .

وقد استثنيت (٨) على اساس فرضية انها «ليست عربية محضة» ولان بريطانيا ليست حرة في اعطاء العهود بصدد هذه المناطق « بدون ان تمس مصالح حليفاتها فرنسا » وقد وافق الشريف على استثناء ولاية أضنة (٩) ( التي تضم مرسين ) ، ولكنه لم يوافق على استثناء الاسكندرون (التي تقع في ولاية حلب ) او أي جزء اخر من سوريا . والواقع انه لم يتم التوصل الى اتفاق في هذه المراسلات بصدد الحقوق العربية في السواحل السورية وسلسلة الجبال الساحلية . ثم يتخل الشريف عن شيء من مطالبه في حين رفض ماكماهون ان يعامل تلك المناطق وكأنها مشمولة بالاتفاق . وكان الحل الوحيد هو ان يتمسك كل طرف بموقفه على ان يؤجل البحث الى ما بعد انتهاء الحرب وهذا ما حصل فعلا ، وهكذا وعلى أساس اتفاقية تشمل ما تبقى من العالم العربي في اسيا - اتفاقية تنص على اعتراف بريطانيا بشكل محدد بالاستقلال العربي - فإن الشريف كان مستعدا من كل قلبه ان يرمي ثقله الى جانب الحلفاء ، وان يشعل ثورته المسلحة ضد الاتراك . وقد اتخذ الشريف لقب ملك (١٠) في ١٦ تشرين الاول ١٩١٦ . انتهت الصياغات التي كانت سيئة الصياغة على نحو استثنائي ، في كانون

(٨) أدخل استثناء آخر يتعلق بولايتي بغداد والبصرة حيث كانت هناك حاجة ( كما قال المفوض السامي ) ، وبسبب المصالح البريطانية الصريحة ، الى نظام خاص ، وقد وافق الشريف ، بعبارة غامضة ، على هذا الاستثناء . أما سناجق القدس ونابلس وعكا فانها لم تستثن ، ولم يرد ذكرها بالمقابل ، في المراسلات ، ولذا فان العرب أصروا دائما على ان هذا القسم من سوريا الجنوبية كان مشمولا في وعد الاستقلال . وان هذه الدعوى غير قابلة للنقض فعلا اذا ما استندنا الى بنود النص ، ومع ذلك فمن المؤكد ان ماكماهون كان سيجيب بالنفي فيما لو سئل في ذلك الحين عما اذا كان في نيته ان يسلم فلسطين ( بوضعها الدولي الفريد وبما تحرزه من اهتمام قوي من جانب غير العرب وغير المسلمين ) الى كيان عربي مستقل استقلالاً غير مقيد . والواقع ان ماكماهون اعلن ، في ١٩٣٩ ، انه لم يقصد ادخالها . وربما كان الشريف مستعدا للموافقة في ١٩١٥ ، على نظام خاص لتلك المنطقة من سوريا ، ولو انه ما كان ليوافق ابدا على نظام يهدد السيادة العربية فيها .

(٩) كانت ولاية أضنة تقريبا غير عربية ، والغيورون الذين يفتقدون الى أي روح نقدية

كانوا وحدهم قادرين على الادعاء انها « جزء من سوريا » .

(١٠) أعلن حسين نفسه « ملك البلاد العربية » ، لكن الحلفاء اعترفوا به ملكا على الحجاز وحده .

Scanned by: Jamal Marmal

الثاني ١٩١٦ . وقد ظل الشريف على اتصال بالبريطانيين حول مساس اسمويس والتسليح وتوافق التوقيت ، وحث على القيام بغزو حليف لسوريا فسي الوقت نفسه الذي سيعلن فيه ثورته في الحجاز ، واطلع حاشيته وزعماء القبائل الرئيسيين فسي الحجاز على السر بصورة حذرة . وقد تم اعلان الثورة فور عودة الامير فيصل الى مكة بعد ان شعر بالاعياء من الاعمال الوحشية التي ارتكبتها الاتراك ، وذلك في ٥ حزيران ١٩١٦ . وقد استولت القوات العربية على مكة ، وابتدأ عهد جديد في السياسات العربية .

لم تكن الالتزامات البريطانية تجاه الشريف ، التي كانت لها تلك النتيجة ، موضوع بحث يوما بعد يوم مع الفرنسيين ، ولكن بما ان هذه الالتزامات كانت ترتب توجيه ضربة مهمة الى العدو المشترك ، ولان المفاوضات البريطانية حافظ بدقة على مركز فرنسا ( كائنا ما كان هذا المركز ) في سوريا الغربية ، فقد تم كشف طبيعة هذه الالتزامات لاحد ممثلي فرنسا (١١) في لندن في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وذلك حتى قبل ان تكتمل مراسلات الشريف - ماكماهون (١٢) . وقد وافق المسيو جورج بيكو ، باسم فرنسا ، وبشكل محدد على مشروع حكومة عربية تشمل دمشق وحمص وحلب .

لكن الالتزامات الجديدة نحو العرب اثارت او احييت ، في نظر الفرنسيين على الاقل ، مسائل اوسع تتعلق بمستقبل بلاد الشرق - وهي مسائل لم تعد صياغتها وحلها لتنتظر اكثر من ذلك . ففلسطين الخاضعة لنظام دولي ، والوعود المعطاة للشريف حسين ، كانا كلاهما يشكلان تعديا على الدعاوى الفرنسية الاحتكارية في سوريا الوسطى والشمالية (١٣) . واذا لم يكن قد تم حسم شيء فيما يتعلق بكليكية او الاناضول او شمال العراق فقد بدا لوزراء الخارجية ان الوقت ملائم تماما للمسعي الى الاتفاق بالنسبة لهذه المنطقة الحساسة والمهمة ، ومن اجل وضع برنامج يرضي دعاوى او «حقوق» الدول الكبرى في هذه الاراضي التي ستؤولي

(١١) هو السيد جورج بيكو ، القنصل العام السابق ، والذي يعتبر الان مرجعا حول الشؤون السورية . ويصفه احد مواطنيه بأنه « ديك حقيقي من بلاد الغال ، يبرز في كل المناسبات امتيازاته بوصفه نصف عاجل » . وكانت محادثاته في هذه المناسبة مع السر آرثر نيكولسون .

(١٢) ان الرواية التي تتردد دائما في الكتابات السجالية والدعائية الفرنسية بأن فرنسا « لم تطع » أو انها « اطلعت في خطوط عريضة » «Told only in outline» على التزامات ماكماهون لا أساس لها من الصحة . كذلك فان انطونيوس (صفحة ٢٤٩ من النص المعرب ) مخطئ . ( انظر (Poincaré; vii. 206) )

(١٣) ود وورد ويظهر في « وثائق حول السياسة البريطانية الخارجية ، ١٩١٩-١٩٢٩ - المسلسلات

الاولى - مجلد ٤ - رقم ٢٢٤ - صفحة ٤٨١ .

جيوستها فصلها عن تركيا المهزومة ، وذلك من غير ان يتعارض مع وجود نظام عربي مستقل فوق معظم هذه البلاد .

جرت المفاوضات حول هذه المسائل في لندن ثم في بطرسبورغ وفي لندن من جديد في الفترة بين شباط وايار ١٩١٦ . وقد اعطيت سلطة المفاوضات ووضع مسودة الاتفاق ، وذلك ضمن حدود معينة ، الى بيكو باسم بريطانيا (١٤) . ووقع الطرفان الاتفاقية الناجمة عن المفاوضات والتي عرفت ( مع ان التسمية قد تتضمن الظلم لو اصفيتها ) باسم اتفاقية سايكس - بيكو في ١٦ ايار ١٩١٦ ، بعد ان اتفقت الحكومتان فيما بينهما على مضمون البنود الانجلو - روسية والفرنسية - الروسية من الاتفاقية . جرى التصديق على الاتفاق من قبل السر ادوارد غراي ومسيو بول كامبون في ٩ و ١٦ ايار .

ان الاتفاقية ، في الجزء الذي يتصل بهذا الكتاب ، تغطي الهلال الخصيب وجزءا من الاناضول وقد اعطي الفرنسيون في المنطقة «المستثناة» من ساحل سوريا وفي منطقة واسعة من كيليكية واسيا الصغرى **Asia Minor** ( اي حرية تامة - المعرب ) لاقامة « اية ادارة او سيطرة مباشرة او غير مباشرة يرتأونها . . بعد الاتفاق مع الدولة العربية او مع اتحاد الدول العربية » وينطبق الامر نفسه على موقع بريطانيا في البصرة (١٥) وفي معظم ولاية بغداد في العراق . اما فلسطين التي اشير اليها باللون البنّي (١٦) على الخريطة فقد تقرر ان تخضع لادارة دولية يخضع شكلها لموافقة روسيا «بعد اتفاقية لاحقة مع الحلفاء الاخرين ومع ممثلي شريف مكة» ، على ان ذلك لا يشمل مينائي حيفا وعكا اللذين تقرر ان يخضعا للسيطرة البريطانية المباشرة . ونصت الاتفاقية على ان تكون الاسكندرون ميناء مفتوحا امام بريطانيا ، على ان تكون حيفا ميناء مفتوحا للفرنسيين ، وذلك اضافة الى حق استخدام سكة الحديد المتصلة بالمرفأين . كما نصت على ان تكون سكة الحديد التي تصل حيفا بالعراق بريفها ، وان يسمح لها بالمرور في الاراضي الخاضعة لفرنسا . اما ما تبقى من الهلال الخصيب وشمال الجزيرة العربية فقد تقرر « الاعتراف بها ودعمها بوصفها دولة عربية مستقلة او اتحاد للدول العربية تحت سيادة رئيس عربي » ، على

(١٤) كان ضابطا سابقا شابا يمتاز بدراسته الواسعة في وقت سابق لتركيا الآسيوية . ولم يكن سايكس مستشرقا ، وعرف بأنه دبلوماسي مرح وغير محترف ، لكن نزاهته ، وجاذبيته ونواياه المتأززة لم تستطع ان تعوضه عدم دقة أحكامه .

(١٥) بما فيها الكويت وجزء من ساحل الخليج العربي .

(١٦) المنطقة الخاضعة للحكم الفرنسي المباشر اشير اليها باللون الأزرق ، وأشير بالاحمر للمنطقة الخاضعة لبريطانيا .

ان يخضع الجزء الشمالي (١٧) لحق فرنسا في الافضلية في المشروعات والقروض المحلية وفي توفير الخبراء والموظفين ، وان يخضع النصف الجنوبي (١٨) لامتياز بريطاني مماثل . وتقرر ان تشكل المناطق جميعا ، وباستثناء المنطقة المشار اليها باللون البني ، اتحاداً جمركياً تظل التعرفة التركية المعمول بها سارية فيه لمدة عشرين سنة . ولا يحق لاي من فرنسا او بريطانيا ان تتنازل عن حقوقها في اي جزء من المنطقة لصالح دولة ثالثة ، « عدا الدولة العربية او اتحاد الدول العربية » ، من غير موافقة الطرف الاخر .

ان اتفاقية سايكس - بيكو التي زعمت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى انها قدمت بموجبها تضحيات كبيرة ، لم تطبق بشكل كامل ، ولكن لا مفر من التعليق على هذه الاتفاقية طالما ان فرنسا اعتبرت قائمة ، وضامنة لحقوقها جزئياً ، بعد ١٩١٨ ، وطالما انها تعرضت لهجوم عنيف من الرأي العام العربي . ان الجانب الحسن في الاتفاقية هو انه امكن ، في ظل بنودها ، تحقيق اتفاق بين الحلفاء في مسألة كان الفرنسيون شديدي الحساسية والارتياح بصددها ، وذلك في وقت كان يمكن للخلافات بين الحلفاء ان تكون مميتة ، وفي الوقت نفسه فانه تم تحديد دعاوى كلتا الدولتين بوضوح ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت هذه الدعاوى عادلة ام لا . اكثر من ذلك فان الاتفاقية سعت الى ادراج الالتزامات المعطاة حديثاً لشريف مكة ، الى درجة واسعة وان لم يكن بصورة كاملة : فقد اتفق على ضرورة السعي للحصول على موافقة المحددة بصدد الانظمة التي ستقام في المناطق الزرقاء والحمراء والبنية (١٩) ، في حين تخضع المناطق الباقية للحكم العربي المباشر . من جهة اخرى فان نقاد اتفاقية سايكس - بيكو اكدوا على تجاهل امانى الشعوب العربية التي وضعت اعتباراً لارائها او مظامحها ، وهم يشيرون الى التعارض في الروح ، اكثر حتى مما في النص ، مع تعهدات ماكماهون . ويقول هؤلاء ان الاستقلال العربي يبدو في الواقع شراً لا مفر امام الدول الكبرى من ان تتقبله ( ورغم التناقض الواضح في ان الاستقلال اعطي للمناطق الاكثر تأخراً وليس للاكثر تقدماً ) وذلك بعد ان اختارت فرنسا وبريطانيا المناطق التي ترغبانها لانفسهما . ويقولون ان الاتفاقية قللت الى حد خطير من اهمية القوى الفعلية او الكامنة للقومية العربية ، وانه لم يؤخذ بعين الاعتبار حس الوحدة العربي الذي كان يربط دمشق بمكة وبغداد والقدس . وفي

- (١٧) الموصل ومقاطعتها ( باستثناء كركوك ) ، والجزيرة الشمالية ، وسوريا الشرقية .  
 (١٨) شمال وسط العراق ، مع كركوك ، والجزيرة الوسطى ، والعراق الغربي ، وما يعترف اليوم بمملكة الاردن وجنوب اسرائيل .  
 (١٩) تبعاً للسياسات اللاحق للامور فانهم لم يسعوا ، طبعا ، للحصول على موافقة الشريف .

الواقع فانه كان للاتفاقية نواقص صارخة ، ليس فقط اخلاقيا بل ومن الناحية العملية ، فقد كانت غير قابلة للتحقيق منذ البداية ، وخلقّت مناطق متجانسة وتقييدات غير قابلة للتطبيق ، اضافة الى انها تجاهلت الوقائع الجغرافية والسياسية والنفسية . وقد اخفيت الاتفاقية عن الشريف (٢٠) الى ان علم بها من المصادر الروسية في تشرين الثاني ١٩١٧ ، وبعد ذلك فان ناطقا بريطانيا شرحها له في حشد ادنى من الصراحة .

وسواء قبلوا التغييرات الواردة في الاتفاقية جديا ام لا ، فان احتمال اقامة حكومة عربية في داخل سوريا ما كان يشكل سوى ضربة لطامح الفرنسيين ، والامر نفسه بالنسبة للتدويل المقترح ، بدلا من الهيمنة الفرنسية والكاثوليكية ، فيما يتعلق بالاماكن المقدسة . لكن الوضع في هذه المنطقة الاخيرة كان في سبيله ، منذ ما قبل انتهاء الحرب ، الى تعديل اضافي ، وقد صار فصل سوريا الجنوبية عن بقية سوريا امرا لا سبيل الى اصلاحه بسبب ادخال عنصر جديد الى فلسطين هو الصهيونية المعترف بها والاحذة في التقدم . ان الخلفية المباشرة لقضية « اعلان بلفور » كانت الضغط على الوزارة البريطانية من جانب اليهود البريطانيين والاميركيين (٢١) لضمان وطن قومي لهم في وقت بدا فيه ذلك ممكنا (٢٢) ، لكن من الواضح ان اعتبارات اخرى عدا العطف على العنصر اليهودي المشتت ( مع ان ذلك ايضا كان اعتبارا حقيقيا وفعالا ) او الرغبة في كسب التأييد اليهودي في أسوأ ايام الحرب ، كانت تكمن خلف هذه المبادرة . والواقع ان الاعلان حصل على الموافقة المسبقة ليس فقط للاميركيين بل وللحكومة الفرنسية (٢٣) بعد محادثات بين زعماء الصهيونية والكاي دورسيه ، لكن تعزيز الموقع البريطاني في فلسطين عن طريق وطن قومي يهودي ( بغض النظر عما يعني هذا التعبير ) ترعاه بريطانيا ، كان بالتأكيد حافزا بريطانيا اساسيا: وقد صمم هذا الموقع لضمان الدفاع عن مصر والشرق ، ولكي يشمل مشاريع سكة الحديد وانابيب النفط ، وربما ليشكل رأس جسر الى العالم العربي . وما حدث هو ان اللورد بلفور ، وزير الخارجية ، وجه رسالة الى اللورد روتشيلد في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ تنص على ان حكومته « تنظر بعطف الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وانها سوف تستخدم افضل مساعيها لتسهيل انشائه» شريطة ان لا يعمل شيء « يسيء الى الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية

(٢٠) وعن الايطاليين كذلك .

(٢١) قدم اليهود الالمان عروضاً مماثلة للحكومة الالمانية في ١٩١٦-١٧ .

(٢٢) في وقت مبكر من الحرب كان الروس معادين للصهيونية كذلك كان اسكويث الذي ظل رئيسا

للوزراء حتى ١٩١٦ معارضا لها . لكن لويد جورج ، وكذلك بلفور ، كانا يؤيدانها بقوة .

(٢٣) وهذا ما نتجاهله الكتاب الفرنسيون غالبا .

الموجودة» . وفيما بعد عبر الفرنسيون عن مواقفهم الصريحة في رسالة وجهها وزير الخارجية الفرنسي الى صهيوني بارز في ١٤ شباط ١٩١٨ (٢٤).

ان لاعلان بلنور اهمية عميقة في التاريخ السوري . فقد ادى ، وعلى مراحل ، الى سيطرة بريطانيا على فلسطين من ١٩١٨ الى ١٩٤٧ ، والى تجزئة سوريا ، ومن ثم الى فقدان الطابع العربي لفلسطين بعد ان دام الف سنة ، والى خروج سكانها العرب . ان تقييم هذه الوثيقة ، والحكم على السياسة التي اوجت بها ( التي كانت بعيدة جدا عن الدراسة والاستطلاع الجديين في ذلك الحين ) ليس مجالهما هنا . ويكفي القول انه لم يكن هنالك ادراك كبير للغلبة الساحقة ( اكثر من ٩٠ بالمئة ) للسكان العرب في فلسطين الذين صرف النظر عنهم باستخفاف تحت تعبير «الطوائف غير اليهودية» ، وانه ثم تبني نظرة متفائلة الى حد ساذج تفترض امكانية خلق الوطن القومي من غير التسبب في اساءات خطيرة للحقوق العربية . ولم يتوقع واضعو الوطن القومي من غير التسبب في اساءات خطيرة للحقوق العربية . ولم يتوقع واضعو الاعلان سوى قلة من النتائج الحتمية له ، بما في ذلك اثره الدائم والكارتي على الرأي العام العربي والمواقف العربية في كل انحاء الشرق الاوسط . وفي واقع الامر فان الاعلان لم يكن له سوى اثر بسيط في مجرى الحرب في حين انه ترك اثرا مباشرا وسبب احراجا دائما لبريطانيا العظمى ليس في معاملاتها مع العرب فحسب ، بل وفي علاقتها مع الفرنسيين . وحتى الاحتمال المتبقي في ان تنفيذ الاعلان قد يتقيد بأسس تتفق مع الظروف الراهنة الواقعية في فلسطين فانه لم يتحقق : فقد كانت الضغوط اليهودية على الحكومات البريطانية المتعاقبة كافية لاستبعاد الاقرار المناسب بالحقوق العربية . وفي هذه الاثناء فان الاعلان تسبب ، منذ ١٩١٧ وصاعدا ، في خيبة امل العرب تجاه الوعود البريطانية وتجاه النزاهة الغربية عامة . وقد خلق الاعلان عنصرا دائما من العداوة المريرة للصهيونية في السياسات العربية ، ونقطة استقطاب ضد الدول الكبرى التي سمحت بدخول تلك الحركة ( هذا فيما عدا القرى اليهودية المهمة ، ولكن المحدودة ، التي كانت موجودة في فلسطين قبل ١٩١٤ ) الى البلاد العربية . وسبب الاعلان استياء سوريا مريرا ، منذ ١٩٤٧ ، بسبب حصة سوريا في المأساة الكاملة لفلسطين العربية .

في هذه الاثناء فان الثورة العربية التي كان عتادها الحربي ، وضباطها ، وقيادتها الاستراتيجية ، بريطانية ، كانت تلعب منذ ١٩١٦ وصاعدا دورها في الحرب ضد تركيا عن طريق اضعاف او توزيع القوات التركية ، وتدمير مواصلاتها ، وبواسطة الاثر الذي تركته عملياتها وروحيتها لدى سكان سوريا . وضمن صفوف

(٢٤) وهذا الشيء غالبا ما تجامله الكتاب الفرنسيون



القوات العربية التي كان يقودها الامير فيصل بمعاونة هيئة اركان عربية وبريطانية ، فان الضباط العراقيين والسوريين كانوا يعتبرون انفسهم رأس الرمح لاستقلال عربي منظور وحيوي يشكل تحرير سوريا الهدف الاول في السياق الى تحقيقه . ان مساهمة القوات العربية في الحملة الفلسطينية - السورية قد تعرضت لتقييمات متفاوتة كثيرا . وفي حين بالغ بعض الكتاب الفرنسيون (٢٥) والكاثوليك في الحط من قدرها فان دورها ربما تعرض للمبالغة من جانب كتاب بريطانيين ومعظم الرأي العام العربي . لقد كان دور الثورة العربية كبيرا وفقا لكل المقاييس (٢٦) ، وكانت هذه الثورة فعالة في خلق شعور بالفخر لدى العرب وفي تشجيع ظهور مطالب فورية . وقد اصبحت قوات الامير جزءا عضويا من قوات الحملة المصرية بعد تموز ١٩١٧ . والحقت بالجيش الشريفى لاسباب طبيعية تتعلق برفع العلم كتيبة فرنسية صغيرة ، واقامت في جدة الى جانب البعثة البريطانية بعثة عسكرية فرنسية يرئسها الكولونيل بريموند ، كما وفر الفرنسيون بعض الاعتدة للجيش . والى جانب القوة البريطانية الرئيسية التي تحركت من مصر لغزو فلسطين فقد اضيفت « الكتيبة الفلسطينية - السورية الفرنسية » التي توازي قوتها لواء واحدا . وكانت هذه القوات ، رغم انها Faisant Petite Figure (=رغم انها تبدو هزيلة - المعرب ) ازاء الفرق الضخمة التي كان يقودها اللبني ، ذات نوعية جيدة ولعبت دورا حسنا (٢٧) . وقد انتدب جورج بيكو ، الذي زار القاهرة وجدة في ١٩١٧ للتأكيد على المصالح الفرنسية ، لتمثيل الحكومة الفرنسية (٢٨) لدى القيادة البريطانية فيما كانت الجيوش تدخل فلسطين ، وكان وجوده الى جانب اللبني من أجل دعم دعاوى بلاده . لكن القائد العام رفض في أي حال اقتراحا تقدم به لاقامة ادارة مدنية نصف فرنسية في فلسطين .

- (٢٥) مثلا : غونتو - بيرن Gontaut-Biron أو لامنس Lammens ، الذي يشدد على « قلة الحركة وعدم الكفاءة العسكرية لدى فيصل والبدو » .
- (٢٦) اعتبر كل من اللورد وكاتب سيرته اللورد ويفل ان الجهد العربي كان قيما جدا . ويتكلم اللبني ( في برقية مؤرخة في ٢٨ حزيران ١٩١٩ ) ، عن الامير فيصل بوصفه « قائدا باسلا وماهرا » ويقول انه « تعاون دائما من كل قلبه » .
- (٢٧) وخاصة في طولكرم ونابلس في ١٩-٢١ ايلول ١٩١٨ .
- (٢٨) عين بيكو مفوضا ساميا باسم فرنسا في الشرق ابتداء من نيسان ١٩١٧ .

### ٣ - دخول سوريا

قدمنا فيما سبق فكرة عن الاوضاع في سوريا ابان الحرب ، وكانت فترة الحرب فترة بؤس فظيع في جزء من تلك البلاد ، واضطراب وترقب فيها جميعا . واذا كان في البلاد عنصر محافظ كان سيفرحه ان يرى السلطان منتصرا والاجانب خاسرين فان اغلبية الطبقات « المتطورة » ، سواء التي تنتظر الاستقلال العربي او (على غرار الاوساط المارونية) تدخل فرنسا ، كانت تتطلع بفارغ الصبر الى انتصار الحلفاء الذي سيأتي معه بالخلاص ، رغم انها لا تملك القيام بشيء لتقريب الخلاص .

وكان اليوم الموعد يقترب من غير هوادة : عبر الاضعاف التدريجي لتركيا ، وبالاخص مع الزحف البطيء لقوات الجنرال اللنبي من الجنوب . لقد عرضت قصة حملة فلسطين في ١٩١٦ - ١٨ في كتابات عديدة ، وليس هنا مجالها . بعد فشل الهجمات التركية على قناة السويس بدا للوزارة البريطانية ان حشد قوات كبيرة في مصر يشكل احتياطا استراتيجيا ضروريا ، خاصة وان انسحاب بريطانيا من غاليلوي يتيح لتركيا زج فرق جديدة في المعركة . وتحت قيادة السرا . موراي ، القائد العام في مصر ، وفي ظل وزارة بريطانية يرئسها لويد جورج تسعى لتحقيق الانتصار في ساحات القتال في الشرق ، فان الجيش البريطاني انتقل من الدفاع الى الهجوم في اواخر ١٩١٥ . وتقرر غزو فلسطين وتقدم الجيش البريطاني عبر صحراء سيناء وتم انتزاع العريش من الاتراك في ٢١ كانون الاول ١٩١٦ . كان قرار التقدم مبنيا على الرغبة في الهاء العدو ، وفي ضرب معنويات القوات التركية التي تضم في صفوفها نسبة كبيرة من العرب ، والاستيلاء على القدس ذات المغزى المعنوي الهائل . في كانون الثاني ١٩١٧ استولت القوات البريطانية على رفح ، وفي اذار كانت في طريقها الى غزة ، لكن الهزيمتين اللتين لحقتا بالجيش في نيسان وايار ادتا الى توقف الجيش ، والى استبدال الجنرال موراي بالسرا ايموند اللنبي . وقد وضعت قوات الامير فيصل العربية تحت قيادة اللنبي لاستخدامه كجناح ايمن متحرك

او كقوات حماية متقدمة . وتابع اللنبي الزحف في تشرين الاول ١٩١٧ ، فاحتل بئر سبع في اواخر ذلك الشهر ، ودخل القدس في ٩ كانون الاول . ورغم الاوامر التي اعطيت له بارسال بعض القوات الى اوروبا حيث كانت الحرب في مرحلتها الحاسمة فان اللنبي شن حملتين الى سنجق معان لكي يعزل بصورة كاملة ، وبمساعدة القوات العربية ، القوات التركية المرابطة الى الجنوب . وقد فشلت الحملتان ، لكن التدمير المتواصل لسكة الحديد والغارات التي شنتها قوات فيصل نصف النظامية ونصف القبلية (١) سببت مضايقة كبيرة للاتراك .

ابان ١٩١٨ اخذت القوات التركية ، رغم كل جهود ليمان فون ساندرس وهيئة اركانها الالمانية وجهود الكثير من الضباط الاتراك القديرين والمخلصين في كل المستويات ، في التفكك ببطء بسبب المعنويات المنخفضة ، والفرار المتواصل ، والمرض ، والنقص في المؤن ووسائل النقل ، وندرة التعزيزات التي ارسلتها القيادة العليا غير المهتمة كثيرا بالجبهة السورية . وبالعكس كان البريطانيون مجهزين تجهيزا حسنا وعلى رأسهم قيادة كفة ، وكانت تصلهم تعزيزات وفيرة من الهند ، كما إنهم امتلكوا تفوقا جويا تاما - وسعرفة تامة بما يجري خلف الخطوط التركية . كانت خطط اللنبي ترمي الى خوض معركة ابادة نهائية . وكانت المرحلة الاولى من الخطة هي قطع مواصلات الاتراك التي تمتد من دمشق جنوبا ، عن طريق الاستيلاء على درعا ، وقد اوكل هذه المهمة الى العرب . اما الخطوة التالية فكانت هجوما كبيرا يشنه ١٥٠٠٠ من خيالة اللنبي بهدف تطويق كل قوات العدو ، وعزلها عمليا . وقد ابتدأت هذه العملية في ١٩ ايلول ، وكانت ناجحة الى اقصى حد . فقد كان الاختراق تاما . وتم دخول الناصرة واجتياح وادي العفولة - بيسان ، وفي معركة مجيدو اللاحقة تم تدمير او أسر كل القوات التركية الموجودة غرب الاردن ، في حين تعرضت القوات التركية في معان وعمان في شرق الاردن ، وكانت في حالة تراجع شامل ، الى عملية مطاردة وتشتيت ناجحة انجدها القوات العربية ولواء من الخيالة البريطانية . واحتل الاسطول البريطاني حيفا فصار باستطاعة سكة الحديد ان تنقل المؤن الى الداخل . وفي ٢٥ ايلول احتلت القوات البريطانية عمسان ، واحتلت قوات فيصل العربية درعا في اليوم نفسه ، كما استولى رجال القبائل الجذلون على ازرع وغزالة

(١) يستند الاب لامنس «se tourna de nouveau du côté des Turcs» Father Lammens

المعروف بتحيزه القوي ضد العرب الى رواية نقلها جمال باشا الى ليمان فون ساندرس وفحواها ان فيصل الذي خيب مجرى الاحداث آماله «التقت مجددا صوب الاتراك» وعرض أن يحل محل الجيش الرابع التركي في مواجهة البريطانيين ، وذلك بشرط ان تضمن له الحكومة التركية تشكيل دولة عربية . ان فكرة ان فيصل قد يفكر في التخلي ، بخيانسة صفيقة ، عن الجانب الخاسر ظاهريا والانحياز للجانب المنتصر ، وانه سيجد معه قواته التي جهزتها بريطانيا والتي يقودها ضباط بريطانيون فكرة بعيدة عن التصديق .

وأسروا الجنود الاتراك . وواصلت هذه القوات جميعا زحفها ضد عدوها الذي يلفظ انفاسه باتجاه الشمال . وفي مساء ٣٠ ايلول وصل احد كبار ممثلي الشريف (الامير ناصر) برفقة حرس بدوي الى مشارف دمشق . ودخلت القوات العربية التي يقودها الضابط العراقي نوري السعيد مدينة دمشق في وقت مبكر من يوم ١ تشرين الاول وتبعتها بعد ساعات قليلة القوات البريطانية (٢) التي استقبلت بمظاهر الابتهاج .

كان الزعماء البارزون في المدينة المحتلة منقسمين الى فئتين ، كانت الفئة الاصغر والاقل تمثيلا تتبع الشقيقين الاميرين عبد القادر ومحمد سعيد من أسرة الجزائري (٤) ، وكانت على صلة وثيقة بالقائد التركي قبل مغادرته دمشق ، اما الفئة الاخرى فكانت لجنة انصار فيصل التي ظلت في انعقاد شبه دائم وكانت تنتظر وصوله لاعلانه زعيما لها . وحينما وصل الامير ناصر والكولونيل لورنس في صباح ١ تشرين الاول فانهما وجدا ان الاخوين الجزائريين قد أعلنوا استيلاءهما على السلطة وشكلا حكومة برئاستهما ، وكانت تلك دعوى غير مقبولة من الشريفين وبغيضة لدى القوات العربية التي كانت ما تزال تتدفق على المدينة وتتسلم مهمات الشرطة من القوات البريطانية . وبعد نقاش غاضب طلب الى الجزائريين ان يتنحيا جانبا ، وأوكل لورنس باسم فيصل مهمة الحكم المباشر ( تنفيذاً لترتيبات قديمة العهد ) الى رضا باشا الركابي (٥) الذي كان على صلة سابقة بالقوات البريطانية ، وتولى الحكم بالنيابة عنه ، وليوم واحد ، شكري باشا الايوبي . ووسط الاحتجاجات العنيفة من جانب الاخوين الجزائريين أعلن حل « الحكومة المدنية » التي اقامها وانشئت حكومة عسكرية تستقي سلطتها من الجيش . ورفع العلم العربي (٦) فوق دمشق في جو مفعم بالحماس ، وأعقب ذلك يومان من التنظيم المكثف للخدمات العامة - الشرطة ، ائارة الشوارع ، التموين بالمياه ، اعمال الاغاثة - واوكلت مهمات الاشراف على كل

(٢) من فرقة الخيالة الخفيفة الاوسترالية الثالثة . وقد قبلت هذه القوات ووحدات اخرى استسلام الجنود الاتراك في دمشق والقرى المحيطة بها . ولا يعتقد الكاتب ان هنالك اسبابا فعلية للرواية القائلة انه قد تم تأخير دخول القوات البريطانية الى دمشق عمدا لاعطاء الامير شرف دخولها أولا .

(٤) المتحدران من أسرة عبد القادر ، الوطني الجزائري الذي نفاه الفرنسيون الى دمشق في ١٨٥٦ .

(٥) راجع الصفحة ٦٦ . كان الركابي ضابطا تركيا كبيرا (ولكنه سوري لجهة عائلته ومشاعره) انتمى منذ البداية الى عضوية الحركة التي كانت تتطلع للتحريير بقيادة الامير فيصل . وكان في الوقت نفسه قائدا للقوات التركية في دمشق .

(٦) في الواقع انه تم رفع العلم العربي ( الوانه : أسود ، أبيض ، وأخضر ، وأحمر ) منذ ٣٠ ايلول .

فرع الى الاعيان او الموظفين الكبار المتوفرين . وتسلم رضا باشا الركابي منصب الحاكم العسكري . وفي الليلة الاولى للاحتلال وصباح اليوم التالي تم قمع تمرد مفاجيء ومتعصب قام به الشقيقان الجزائريان ، وكان ثمن المحاولة مقتل الامير عيد القادر واعتقال الامير سعيد مؤقتا . وقد ارسل شكري باشا الايوبي في مهمة الى بيروت وجبل لبنان اللذين لم يكن قد تم احتلالهما بعد . وفي الوقت نفسه استمر تدفق القوات الشريفة والبريطانية الى دمشق (٧) . وفي ٢ تشرين الاول حضر القائد العام شخصيا وصادق على الترتيبات المتخذة لاقامة ادارة مدنية للداخل السري برئاسة الركابي ، وهنا ، وللمرة الاولى ، التقى مع الامير فيصل الذي تأخر دخوله الى دمشق ( لغيايه في مكان بعيد عن دمشق ) والذي حيايه شعب دمشق وهو يعدو بفرسه ، بعاطفة سيذكرها الناس طويلا .

ولما كانت مشاكل واحة دمشق قد حلت مؤقتا ، وتم تنصيب الامير والباشا ومعهما ضباط ارتباط بريطانيون وفرنسيون ، وذلك الى جانب قبول استسلام الوف آخرين من الجنود الاتراك ، فقد اصبحت المهمة الباقية امام اللنبي هي ان يستكمل بسرعة احتلال سوريا الوسطى والشمالية . وقد بدأت القوات البريطانية والى جانبها ، واحيانا امامها ، القوات العربية (٨) هذا الزحف من دمشق الى الشمال في وقت مبكر من تشرين الاول ، وذلك وسط صعوبات كبرى في التموين ، اضافة الى الارهاق والامراض . واحتلت قوات فيصل حمص من غير مقاومة في ١١ تشرين الاول ، ثم حماه في ١٧ منه . اما حلب فان المدافع عنها لم يكن سوى مصطفى كمال باشا (٩) ، الذي سيصبح ديكتاتورا على تركيا المتجددة . لكن الهجمات العربية - البريطانية المشتركة اخضعت المدينة في ٢٥ و ٢٦ تشرين الاول وصعدت هجوما مضادا . وتم الوصول الى محطة مسلمية للسكة الحديدية التي تتوسط عدة خطوط، واحتلالها ، في ٢٩ تشرين الاول . وابان الاسابيع الاربعة نفسها كانت القوات البريطانية تتقدم شمالا من حيفا . وقد استولت هذه القوات على عكا ، وصور ، وصيدا من غير ان تواجه اية مقاومة . وفي ٨ تشرين الاول دخلت بيروت قوات الفيلق البريطاني الواحد والعشرين ، ومعها معظم الكتيبة الفرنسية لفلسطين وسوريا

(٧) الى جانب الكتيبة الفرنسية الصغيرة ( راجع الصفحة ٧٧ ) التي كان يقودها الكابتن بيزاني .

ويقول لورنس عنه « هذا الجندي الجيد الذي اذهله الصخب السياسي » .

(٨) ارتفع عدد قوات الامير في الايام الاولى لوجودها في سوريا بتجنيد العرب الذين كانوا

جنودا في الجيش التركي . وبالمقابل فانها تخلت بعد فترة وجيزة عن قواتها الاحتياطية القبلية .

(٩) عرف فيما بعد باسم كمال اتاتورك . كان قائدا للجيش السابع ، وتسلم القيادة على بقايا

الجيش الرابع والسابع والثامن من ايمان فون ساينريس في ١ تشرين الثاني .

French Détachement Français de Palestine-Syrie (١٠) وكانت السفن الفرنسية قد أنزلت بعض القوات في اليوم السابق ( ١ ) ، ثم أخذت الوحدات تتدفق الى المدينة من الشرق والجنوب . ووصلت القوات البريطانية الى طرابلس قبل اعلان الهدنة مباشرة .

تم التوقيع على اتفاقية الهدنة التي نصت بنودها (١٢) على الاستسلام التركي الكامل في جزيرة مودروس في ٣٠ تشرين الاول ، وتولى التوقيع مبعوث واحد عن الحلفاء مطلق الصلاحيات هو الاميرال السر س . كالثروب ، وذلك بعد ان رفض لويد جورج المشاركة الفرنسية التي طالب بها كليمنصو وبيشون بغضب . واعقب الهدنة التي وضعت حدا للمقاومة التركية المسلحة الاحتلال التدريجي لما تبقى من مدن سوريا الشمالية . ثم اعاد تجميع قوات اللنبي في حاميات ثابتة تمهيدا لانقاص عددها بسرعة . (١٣) .

ان البلاد التي تم احتلالها على هذا النحو ، والتي عودت نفسها بمشاعر مختلطة على رؤية الحاميات الاجنبية وتنقلات القوات الاجنبية ، وعلى الانقلابات الفكرية والاقتصادية الهائلة التي جاءت مع هذه القوات ، اظهرت منذ الساعة الاولى للاحتلال انها سوف تتمخض عن الكثير من المشاكل .

كان اول عمل سياسي للبريطانيين في بيروت هو ابطال المبادرة المفعمة بالامل التي قامت بها سلطات دمشق الجديدة ، فقد ارسلت هذه السلطات ، على الفور، ومن غير الحصول على تصريح من اي كان ( الا اذا كان لورنس صرح بذلك ) شكري باشا الايوبي ( راجع الصفحة ٨١ ) ومعه قوة رمزية لتولي السلطة العربية في

- (١٠) يشير أمر المعركة الذي أصدره اللنبي في ١ أيلول ١٩١٨ الى أن هذه الكتيبة الفرنسية كانت ملحقة بالفرقة الرابعة والخمسين East Anglian وكان يقودها الكولونيل ب . دوبيبا باب .
- (١١) كان هنالك سفن بريطانية الى جانب السفن الفرنسية ، لكنها لم تنزل اية قوات .
- (١٢) اشتملت بنود الهدنة على تسريح كل القوات التركية ، باستثناء القوات الضرورية لحفظ النظام ، وعلى ان يقرر الحلفاء وضعية القوات المتبقية . كذلك نصت الهدنة على أن يحتل الحلفاء كل النقاط الاستراتيجية التي يختارونها ، وأن تنسحب القوات التركية من شمال غرب ايران ومما وراء القوقاز . وكان ضمن الشروط كذلك ان تستسلم كل الحاميات التركية الموجودة في شبه الجزيرة العربية ، وسوريا والعراق . وأن تنسحب القوات الموجودة في كيليكية الا اذا كان وجودها ضروريا لحفظ النظام .
- (١٣) قبل نهاية ١٩١٨ كانت قد انسحبت من سوريا الفيلق الـ ٢١ والفرق ١٠ ، و ٥٣ ، و ٥٤ ، و ٦٠ ، و ٧٥ . وقد شعرت بريطانيا بالحاجة الماسة الى زيادة القوات في مصر منذ آذار ١٩١٩ ، حينما اضطرت الاحوال هنالك اضطرابا خطيرا .

بيروت ، او بالاحرى ، لكي يدعم باسم الامير فيصل الحكومة العربية التي كان عمر بك الداوق (١٤) قد اعلنها في ١ تشرين الاول ، بعد ان تسلم السلطات من الوالي التركي اسماعيل حقي بك قبل مغادرته البلاد . وقد جمع الايوبي عددا من الاعيان المسلمين والمسيحيين ونشر العلم الشريفي في ٤ تشرين الاول ، وذلك لاستقبال القوات البريطانية المتوقع قدومها بتكريس Fait Accompli \* . لكن وضعية مدينة وولاية بيروت ما كان ممكنا اعتبارها ، وعلى غرار دمشق وحلب ، سوى اراضي العدو المحتلة ، وقد بدا للقائد العام ان العديد من الاعتبارات القانونية ، والعملية ، والدولية ، تمنع اقامة سلطة سورية او عربية في المنطقة الساحلية من سوريا . وهكذا تم انزال العلم واعتزل الايوبي وحاشيته بأوامر من اللنبي المذي لم يسمح سوى بالابقاء على قرار كان قد اتخذه الايوبي باحياء مجلس سنجق جبل لبنان (١٥) وقد عين القائد العام اكبر الضباط الفرنسيين الموجودين ، الكولونيل دو بياباب ، حاكما عسكريا لبيروت ، ولم يعر اهتماما بالعرائض العنيفة اللهجة والمعادية للفرنسيين التي قدمتها عدة قطاعات من السكان بعد تعيين الضباط الفرنسيين ، وظهورهم ، كاداريين ، ورافق وصول الضباط الفرنسيين الى صور وصيدا واماكن اخرى لتولي مناصب الحكام العسكريين او قادة المدن اضطرابات صغيرة اثارها العناصر القومية العربية . لكن هذه الاضطرابات قمعت بسرعة .

كانت السلطة في البلاد في هذه المرحلة وفقا على القائد العام لجيش الاحتلال، استنادا الى القانون الدولي او الى المنطق السليم . وكان موضوع تسليمه هذه السلطة الى ادارة شبه مدنية ضمن المواضيع التي اشتملت عليها مشاورات وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا في ١٩ ايلول في لندن . وكانت نتائج اجتماع لندن متضمنة في التعليمات التي اصدرها رئيس اركان قوات اللنبي في ٢٤ تشرين الاول ، والتي اقيمت بموجبها ثلاث « ادارات لاراضي العدو المحتلة » في سوريا : وقد عكست هذه الادارات ، الى اقصى حد ممكن ، الالتزامات المعطاة سابقا للعرب وكذلك الالتزامات الواردة في اتفاقية سايكس - بيكو . وتقدر ان لا تكون هذه الادارات بريطانية او فرنسية او عربية ، بل ان تستقي سلطتها من القائد العام وحده بوصفه كذلك ، وعلى

(١٤) يبدو ان مبادرة عمر بك كانت بناء على اقتراح من الامير سعيد الجزائري ( في دمشق )

في ٣٠ ايلول ، ولم يقبل البطريرك الماروني اقتراحا مماثلا منه .

(\*) امر واقع - المغرب .

(١٥) قام الايوبي بزيارة لبييدا ، ودعا الى اجتماع للمجلس القديم حيث رفع العلم العربي وعين

حبيب باشا السعد حاكما لجبل لبنان باسم الملك حسين . وقد شكّل هذا العمل صدمة

كبيرة للزاي العام الماروني

ان لا تؤثر جنسية الحاكم الاداري المحلي ، بأي شكل من الاشكال . في قرارات مؤتمر الصلح الذي سيعقد فيما بعد . وجاء في التعليمات كذلك ان على القواد العسكريين ، بما فيهم الامير فيصل نفسه . ان يلتزموا بدورهم العسكري وحده . وقد اشتملت « ادارة اراضي العدو المحتلة » الجنوبية . برئاسة حاكم اداري بريطاني . على سناجق عكا ، ونابلس . والقدس : اي على فلسطين ( المنطقة ذات اللون البني في اتفاقية سايكس - بيكو ) التي لن يتناولها هذا الكتاب من الآن فصاعداً (١٦) وضمنت الادارة الشمالية الشريط الساحلي والسلسلة الجبلية في منطقة تمتد من منتصف المسافة بين صور وعكا الى الاسكندرون . الداخلة في نطاق هذه الادارة . وقد عين مسؤول اداري فرنسي لهذه المنطقة ( الكولونيل دوبيباب ) وتولى مهماته فوراً ، في حين ظل المسيو جورج بيكو (١٧) مفوضاً سامياً . وضمنت « ادارة اراضي العدو المحتلة » ( O. E. T. A. ) الشرقية ما تبقى من سوريا الشمالية والمنطقة الواقعة الى شرق الادارة الجنوبية ، وبالتالي فانها ضمت شرق الاردن وكذلك سهل البقاع - الامر الذي اثار استنكار الفرنسيين الذين اعتبروا البقاع جزءاً من المنطقة الزرقاء . وفي هذه الادارة كان رضاباشا الركابي هو الاداري الاول والمسؤول ظاهرياً امام القائد العام بعد ان طلب منه لضمان ذلك ان يبقى الى جانبه ضابط ارتباط بريطاني واخر فرنسي . لكن العرب الذين مثلت هذه الاجراءات بالنسبة اليهم مثار خيبة امل ودهشة عنيفين لم يكونوا تلامذة نجباء للبروتوكول الدولي ، وفي نظرهم كانت هذه الادارة ادارة عربية في بلد عربي (١٨) . وفي وجود امير عربي حصل على وعد محدد ولم

(١٦) جرى تعيين الحدود الشمالية للمنطقة البنية . بشكل غير دقيق . بعد نقاشات فرنسية - بريطانية وبعد التشاور مع روسيا . لكن هذه الحدود لم تلق قبول انصهيين حينما علموا بها في اواخر ١٩١٧ . وفي حين طالب الفرنسيون بمنطقة صغد التي لم تشملها الادارة الشمالية ( الغربية . فيما بعد ) التي تولوها . فان اليهود طالبوا بمنطقة واسعة من جنوب لبنان . ويكل نهر الليطاني والبقاع الجنوبي . وحرمون ( ومنابع الاردن وحرران وشرق الاردن . ان تعابير اعلان بلفور لم تتضمن معياراً قابلاً للتطبيق تتجدد بموجبه حدود « فلسطين » . ولذا كان طبيعياً ان يطالب اليهود بكل ما يستطيعون الحصول عليه . في الوقت نفسه فان المطالبة الفرنسية بضم اراض تشمل مستوطنات يهودية في فلسطين ، كانت في غير محلها .

(١٧) قام السيد كولوندر بمهمات بيكو اثناء غيابه . وكان اول من احتج على انشاء الحكومة « التشريعية » في بيروت .

(١٨) اصدر الامير فيصل في ٦ تشرين الاول مرسوماً أسس بموجبه مجلساً للدولة له سلطات تشريعية وادارية بالنسبة لكل المسائل ، وكان المجلس يضم من خمسة الى خمسة عشر عضواً برئاسة الاداري الاول ( او رئيس الوزراء ، في نظر السوريين ) . وكان الاعلان الذي اكد على الطابع العربي للحكومة الجديدة دقيقاً بالنسبة لمسألة « الاستقلال الكامل »

وسلطة الملك حسين .



يمض عليه كثير وقت بالاستقلال التام وليس بأي شيء اقل . وكان الامير فيصل ووزرائه العراقيون والسوريون يعتبرون انفسهم ، ويتصرفون ، كحكام لبلاد ينبغي ان تضم سوريا كلها غير الجزأة . وقد شعروا بحد ادنى ومؤقت فحسب من الالتزام تجاه قائد عسكري اجنبي موجود خارج البلاد ، وبالفعل فانه غدا من غير الواقعي مع مضي الاسابيع اعتبار الادارة العربية كمجرد ادارة عادية لاراضي العدو المحتلة . هذا وقد غادر لورنس دمشق والمسرح العربي كله بعد تأسيس حكومة فيصل مباشرة.

كان لدى الجانبين الفرنسي والبريطاني احساس ما بالمشاكل الوشيكة البروز في المشاورات التي اجريها في ١٩ ايلول ، وخاصة لجهة خيبة الامل التي ستثيرها ادارات اراضي العدو المحتلة لدى السياسيين العرب المتحمسين . وبالفعل فان الامير نفسه اعترض لدى القائد العام للقوات الحليفة على تقسيم سوريا الى ثلاثة قطاعات . وكان ذلك ، الى جانب ظهور الفرنسيين ( الذي لقي ترحيبا بالغيا من اصدقائهم والمتمعين بحمايتهم ) في السلطة في بيروت ، والدلائل العامة التي تشير الى ان الاستقلال العربي ليس ، بأي حال ، امرا ناجزا ومصدر عوارض تدمر فورية . وهكذا صدر اعلان فرنسي - بريطاني في ١١ تشرين الثاني (١٩) كان مقصودا منه طمأنة أصحاب الشكوك والتأكيد على السياسة الحليفة بشكل جدير بالثقة . وقد استخدم الاعلان تعابير لا لبس فيها ولا غموض ، فوعد الشعوب التي اضطهدتها الاتراك طويلا « بالاستقلال التام والنهائي » ، ووعد بـ « اقامة حكومات وادارات وطنية تستقي سلطتها من الممارسة الحرة لمبادرة واختيار الاهالي المحليين » في سوريا وما بين النهرين ، وكان ضمن الوعود ان « الهم الوحيد ( للحلفاء ) هو توفير الدعم والعون الفعال الذي قد يكون مطلوبا لتسهيل عمل « الحكومات » التي يختارها هؤلاء الاهالي حسب ارادتهم الحرة » .

كان الاثر المباشر لهذه الكلمات الجميلة مسكنا ، وكانت الخطوة التالية هي رؤية نمط العمل الذي سيتبعه الحلفاء الذين كانت مفاهيمهم حول الوضع القائم كما سنرى فيما بعد ، متفاوتة الى حد واسع .

(١٩) راجع النص في جورج انطونيوس : يقظة العرب ، الملحق «ه» الصفحة ٥٨٩ - ٥٩١ .  
( هذا مع الاشارة الى ان الاعلان مؤرخ في ٧ تشرين الثاني حسب انطونيوس - العرب ) .

الفصل الثالث  
الفرنسيون والامير

ABU ABDO ALBAGL

---

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ١ - عناصر التسوية

ربما افترض مراقب ساذج ان التوصل الى تسوية مقبولة لاوضاع سوريا لن يواجه الكثير من الصعوبات . فالبلاد ، رغم انها لا تملك ثروات عظيمة ، ومع انها منهكة ، بسبب الازهاق الناتج عن الحرب . غير انها قابلة للحياة والنمو . وهي معروفة جيدا وتحظى بالعطف ، من قبل الامم الاعظم ، والمنتصرة ، في العالم . وبالإضافة ، فان سوريا لم ترث ديونا باهظة ، او مصالح متضاربة ، او مشاعر عدائية من اي طرف كما ان شعبها ذكي وتقدمي ومراظب ، وهو يمتلك مزايا جذابة للغاية ، واذا كانت الجماهير امية غالبا ومتأخرة لجهة المفاهيم السياسية ، غير انها تملك طبقة قادرة على القيادة . ومع ذلك فانه كان مقدرا ان تظهر الاشهر الاثنتان والعشرون التي تلت الهدنة الى أي حد كانت مشاكل سوريا معقدة في الواقع ، ومدى استتالة ومداراة النقاشات الهادفة الى تقرير مستقبلها ، وذلك في حين كان مقدرا ان تثبت السنوات العشرون اللاحقة مدى الفشل ، بمعايير سياسية ، الذي لقيه الحل الذي تم فرضه في النهاية .

بمعزل عن البلاد واهلها فما هي العناصر التي كانت بالضرورة ، في اواخر ١٩١٨ ، عناصر متحركة بالوضع ؟ كان اول هذه العناصر واقع الاحتلال العسكري البريطاني ، وهو احتلال مقيد بالعرف الدولي طالما انه يقوم فوق ارض تعود السيادة فيها الى السلطان الى حين تخليه عنها . وهكذا فان على القائد العام لقوات الاحتلال ان يؤمن النظام والخدمات العامة ، وان يمتنع فيما عدا ذلك عن ادخال اية تغييرات اساسية في النظام السابق . والى جانب هذه التغييرات الضمنية كان ثمة عنصر آخر غير مألوف هو ( كما بينت الحكومة البريطانية بوضوح تام منذ اللحظة الاولى ) ان دولة الاحتلال لاتتوي اطلاقا الاستمرار في احتلال البلاد . وفي هذه الاثناء فان النفوذ البريطاني كان عظيما بفضل الانتصار الساحق القريب العهد وبسبب وجود جيش كبير موزع في كل انحاء البلاد كانت تبدو القوات الفرنسية والعربية بأزائه قليلة الشأن . اما العنصر الرئيسي الثاني فاننا سنذكره باختصار هنا ، طالما ان الصفحات السابقة اتاحت للقارئ ان يلمس وزنه . كان هذا العنصر هو صوت فرنسا الذي يلح على كل المستويات في تأكيد « حقوقها » التقليدية في سوريا . وكان مقدرا لهذا

العنصر ان يصطدم على نحو مأساوي مع القوة الثالثة التي سنتحدث عنها : القومية العربية او السورية . وقد وجدت هذه القومية ناطقين باسمها في صفوف الباقين على قيد الحياة من اعضاء الحركة القومية السابقة للحرب الذين منحهم الاضطهاد التركي الوحشي ، والاتصال بالحجاز والعراق ابان الحرب ، وواقع الانتصار على الاتراك ، اضافة الى ظهور امير عربي في وسطهم ، قوة هائلة وتشجيعا كبيرا . حقا ان اغلبية السكان الريفيين والكثير من سكان المدن كانوا في العادة لا مباليين وسليبين ، وحقا ان المثل الاعلى في جيوب واسعة كان غياب اي حكم وليس الحكومة العربية ، وان الولاءات الضيقة والطائفية كان يمكن ان تعلق على الولاءات القومية حتى لدى الذين يملكون وعيا سياسيا ، وان مشاعر الولاء للاتراك كانت ما تزال ذات وزن لدى عدد غير قليل من الاسر السننية ، وبالنسبة للموظفين السابقين والملفئات المحافظة بطبيعتها والفئات التي لا تتق بأنصار العروبة الشبان الذين اختاروا انفسهم بأنفسهم . أكثر من ذلك ، فان اكثر القوميين العرب حماسا ، كان يمكن ان ينقسموا بسبب الولاءات الشخصية ، واختلاف الافكار حول التوتيرة والاولوية ، او فيما يتعلق بالزعامة التي يفضلونها . وهكذا فان الامير القادم الى البلاد لم يحرز ، رغم ميزاته العظيمة كقائد قبولا شاملا . وحتى النهاية كانت هنالك اوساط تجد في اسرته ( التي تمردت على الخليفة ) ، او في أصله غير السوري ، او في صلابته البدوية ، او في صداقته الحميمة مع الاوروبيين ، او في طريقة حكمه الهادئة وغير المتعصبة ، عناصر تتعارض مع القبول به . ولكن : ورغم ذلك كله ، فان القومية السورية كانت قد قطعت اشواطا كبيرة منذ ١٩١٤ بحيث صارت تحرز تأييدا شعبيا عاما . وبغض النظر عما اذا كانت اهداف هذه القومية محصورة في الامة السورية وحدها ، وعن الشكل الدستوري ( دولة واحدة ام اتحادية ، وملكية ام جمهورية ) الذي قد يفضله الناطقون العديدون باسمها ، وبمعزل عن الحوافز والمثل او الطموحات التي يحملها كل فرد من دعاة القومية - فانه لم يكن صعبا على القوميين ، في هذا الوقت ، ان يقودوا الجميع خلفهم . ان الاشهر والسنوات اللاحقة كفيلا بأن تبين ما كان العميان عمدا وجاهلهم لا يرونه وهو ان تلك الحركة هي اقوى قوة سياسية على الاطلاق في البلاد وانها ستنادي ، رغم كل التنوعات ، بتوحيد كل سوريا وباستقلالها التام . في هذه الاثناء ، كانت الرغبة المباشرة الحقيقية للحركة القومية هي ان تؤكد على قوتها ووجودها الواقعي امام العالم الخارجي .

اما العنصر الرابع الذي سنتعرض له فانه اصغر نطاقا من القومية السورية ولو ان الدعوة له لم تكن اقل قوة . لقد ارتكزت انفصالية الكاثوليك في جبل لبنان الى ثلاثة اسس : الاول ، هو شرعيتها التاريخية منذ ١٨٦١ ، وثانيا ، تخوفها من السيطرة الاسلامية او ، بصورة اكثر عمومية ، عدم مشاركتها ( باستثناء اللغة ) في التراث الاسلامي ، واحساسها بالانتماء الى اوروبا بالدرجة الاولى ، وثالثا ، ميلها القوي الى فرنسا وكان الناطقون بلسان جبل لبنان الذين يتجاهلون النسبة الواسعة من الاهالي غير الكاثوليك او غير المسيحيين في المنطقة التي يتكلمون باسمها ، او

يعرضون لآوضاعها بصورة غير صحيحة ، يتراوحن في مطالبهم من مجرد الإبقاء على السنجق المستقل القديم الى اقامة لبنان كبير ، ومن الارتباط الوثيق ببقية سوريا الى الانفصال التام عنها ، لكنهم جميعا كانوا يؤكدون على تميز طائفتهم عن الاغلبية المسلمة ، وكانوا في وضع يجعلهم مسموعين جيدا في اوروبا كما في بيروت ، كما انهم جميعهم تقريبا طالبوا بالحماية الفرنسية .

اذا كان صانعو الصلح مدركين لهذه العناصر في المسرح السوري فان عددا من العناصر البالغة القوة خارج البلاد لم تكن تقل عنها فعالية ، وتبين مثل هذه العناصر ان رجال السياسة الذين اجتمعوا في فرساي وسان ريمو وسيفرس لم يكونوا يملكون Carte Blanche (= حرية مطلقة - المعرب) لصياغة المعاهدات . لقد اكتسب مفهوم حق الشعوب المحررة في تقرير مصيرها بنفسها منذ ان وصفه الرئيس ويلسون في وقت مبكر من ١٩١٨ مكانة بارزة في الوزارات الاوروبية بوصفه المحك الرسمي للتسويات الوشيكية ، وكان باستطاعة السوريين ، على غرار الشعوب الاخرى ، ان يحتكموا الى هذا المبدأ المعترف به . وقد اعلنت الامم المنتصرة تخليها عن « الاستيلاء على الاراضي » ، وغدا الاستعمار ، حتى في صفته الحديثة الاكثر تنورا ، امرا غير مقبول ، وفي مكان الاستعمار فانه تقرر ان تمارس السيطرة على البلدان التابعة بواسطة نظام الانتداب الآخذ في التبلور ، وفي ظل هذا النظام فان الدولة المنتدبة ، التي يختارها الشعب الذي سيخضع للانتداب ، لا تملك اية سيادة ولا تسعى وراء امتيازات اتانية ، كما ان عليها ان تتبع سياسة « الباب المفتوح » وان تساعد ، بدلا من ان تستغل ، الشعب الذي وضعته عصابة الامم في عهدها (١) . وفي الواقع فان الحالة السورية كانت مشمولة بالتحديد في البنود التي ادخلت في ميثاق عصابة الامم . وبالتالي في معاهدة فرساي : البنود التي تتبجح « الاعتراف موقتا ( بوجودها كأمة مستقلة شريطة ان تتلقى النصح الاداري والمساعدة من دولة منتدبة » وذلك حتى الوقت الذي تصبح فيه سوريا والمجتمعات الاخرى التي كانت في الماضي جزءا من الامبراطورية التركية « قادرة على ان تقف بمفردها ، على ان تكون امانى هذه المجتمعات الاعتبار الاول الذي يحدد اختيار الدولة المنتدبة » . ويبقى ان نرى الى اي حد كانت هذه البنود منسجمة مع الاستقلال العربي او مع اتفاقية سايكس - بيكو ، والى اي حد ستقيد بها الدول الكبرى التي صاغتها وصادقت عليها .

(١) كان ابرز الذين وضعوا نظام الانتداب الجنرال سمطس والرئيس ويلسون ، وقصد وافق ممثلو الحلفاء الرئيسيون في فرساي ، في الاسابيع الاولى لمؤتمر الصلح ، على هذا النظام بوصفه ينطبق على الاراضي التي تم فصلها عن تركيا . وادخلت المبادئ المتضمنة في هذا النظام ( بواسطة لجنة تم تعيينها يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩١٩ ) ضمن ميثاق عصابة الامم ( المادة ٢٢ ) . انظر الملحق (ج) .

كانت الامم الصانعة للصلح متفاوتة من حيث قوة مصالحها في سوريا . فقد اختلفت روسيا من المسرح الدولي ، في حين كانت المانيا والنمسا - هنغاريا مهزومتين وعاجزتين . ولم تكن ايطاليا غير مكترثة بالموضوع . ولكنها لم تجد ما يدفعها للتعنت حول مصير سوريا في المرحلة طالما انها كانت ستحصل على غنائم الحرب الخاصة بها من بلدان اخرى في تركيا الاسيوية . ولم يكن للولايات المتحدة من مطمح سوى ان تواصل عملها التعليمي والانساني ، ولم تكن وزارة الخارجية الاميركية ترغب سواء في الحصول على الاراضي او على السلطة السياسية ، فالاشاعات التي راجت في الاوساط الفرنسية والسورية والقائلة ان اميركا تقبل بانتداب شرق اوسطي - او حتى انها تسعى لمثل هذا الانتداب - لا اساس لها من الصحة . وفي الوقت نفسه فان المراقبين الاميركيين في البلاد ( وبالتحديد ، الوسط المحيط بالدكتور هوارد بلس في بيروت ) كانوا مرهفي الملاحظة لان الدارسين المتجددين للرأي العام السوري ، والاراء الاميركية ، المتعاطفة عموما مع افكار ويلسون ، كانوا يشكلون بالضرورة احد عناصر طاولات المؤتمر في اوربا .

اما بريطانيا العظمى ، ورغم الشكوك المتأصلة للفرنسيين - ورغم الـ Obiter Dicta (الاراء العرضية غير الملزمة ، المعرب ) لبعض الانكليز غير المخولين (٢) ، والعروض المشكوك فيها من قبل سوريين غير مخولين كذلك - فلم تكن ترغب فيما يتعلق بسوريا كلها ، باستثناء فلسطين ، سوى ان تتركها لطرائقها الخاصة . وكانت مهتمة ببناء موقع لها في تلك المقاطعة السورية الجنوبية لانها جارة مصر ، وكبوابة الى الغرب ، وفيما عدا ذلك فان بريطانيا لم تكن تهتم ببقية سوريا سوى لجهة مسؤوليتها الناتجة عن الحرب في الحفاظ على النظام لفترة قصيرة والى حين ابرام الصلح مع تركيا وقد كانت المدة الطويلة (٣) التي استغرقتها عملية ابرام الصلح مصدر ارباك جدي لكل الاطراف المعنية بالشرق . وهكذا كان باستطاعة لويد جورج ان يؤكد لكليمنصو بقوة . كما طمأن غراي بوانكاريه في ١٩١٢ ، ان بريطانيا العظمى لا تملك بعد تشريعين الثاني ١٩١٨ اية مطامح في بيروت او دمشق او حلب ، وان لديها ، على الاقل منذ اواسط ١٩١٩ كل الاعتراضات الممكنة على تحملها نفقات اضافية او قبولها التزامات جديدة . لكن بريطانيا ظلت - وهنا يكمن عنصر رئيسي في ديبلوماسيتها المرتبكة فيما بعد الحرب - ملتزمة بأن تحترم وعدها

(٢) مثلا : ت . اي . مورنس الناشر على ذم الفرنسيين والذي ابدى في بعض الاحيان آراء استعمارية ساذجة .

(٣) لان تأسيس أية ادارة فرنسية في سوريا الساحلية كان يجب أن يتم « بعد الاتفاق مع الدولة او اتحاد الدول العربية » في حين اقتصر حقوق فرنسا في الداخل السوري على الافضلية في توفير القروض والمستشارين ، الخ . . . للدولة العربية المستقلة .

للشريف حسين في ١٩١٦ بصدد الاستقلال العربي في مناطق محددة ، ولم يكن موضع نقاش اطلاقا ان هذه المناطق كانت تشمل سوريا الداخلية بأسرها .

كان من المؤكد ان هذا التعهد سيصطدم جديا بالمطامح الفرنسية التقليدية في سوريا ، وقد افصح عن ذلك الناطقون الفرنسيون ابان الحرب ، ثم بعد اعلان الهدنة بالاخص . وقد وافق رجال الدولة والدعاسة الفرنسيون ، بعد تردد ، على مبدأ ويلسون القائل بالحق في تقرير المصير ، في حين رفضه بعضهم بوصفه شيئا لا حاجة له ، وغير محسوب النتائج ، وخطرا ، وغير متوافق مع الـ Mission Civilisatrice ( « رسالة التمدين » - المعرب ) الفرنسية في بلاد كانوا قادرين على رؤية تأخرها وحاجاتها اكثر من قدرتهم على التعرف الى مطامحهم الذاتية . وقد اعتبر الفرنسيون انهم غير معنيين بالوعد الذي قطعه ماكماهون بشأن الاستقلال العربي ، فهو لم يكن وعدا فرنسيا ، ولا بد من تقليص اثره الجزئي كأحد العناصر المقدرة (٤) في اتفاقية سايكس - بيكو ( التي زعموا انها تضمنت توضيحات فرنسية باهظة ) الى ادنى حد ممكن . اما الاستقلال العربي الذي وسم بأنه مناورة بريطانية على حساب فرنسا ، فانه لا يستجيب لاية ضرورة ثم انه سيحدث بالتأكيد صدى خطرا في شمال افريقيا ، والقومية العربية نفسها لا تعدى كونها تحريضا تقوم به حفنة من المتهورين الاجانب . وستبين الصفحات التالية من هذا الكتاب ان استخفاف الفرنسيين بالقومية العربية كقوة سياسية كان حقيقة فعلية ، تماما على غرار مبالغتهم في تصور ان ثلاثة ارباع اهل البلاد يرحبون بوجودهم . والى هذه الاخطاء ، الناتجة عن عمى ليس سببه الجهل بالمواقف وانما بالاحرى « التفكير الحالم » ، ينبغي ان يعزى القسم الاكبر من خيبة الامل التي واجهتها فرنسا في السنوات التالية .

في هذه الاثناء فان المطلب الفعلي لفرنسا ، وقد اعلنته تكرارا منذ تشرين الثاني ١٩١٨ ، كان اطلاق يدها في سوريا كلها : سوريا التي تشمل ليس فلسطين وحدها ، وانما شمال العراق (٥) ، وكيليكيا ، ومنطقة واسعة من آسيا الصغرى . وايضا : اطلاق يدها ، مع الحد الادنى من التقييدات لاي سبب او من اي طرف ، للمتمتع بكل «حقوقها» التقليدية . وكانت هذه الامتيازات مستندة ، كما على الدوام ، الى امتيازاتها القديمة ، وحمايتها للكاثوليك ، ونشاطها التعليمي والخيري ، ومجهودها الاقتصادي في البلاد ، وكذلك الى مشاعر التعلق التي كانت تعتقد ان

(٤) وضعت معاهدة صلح بين الحلفاء وتركيا في سان ريمو ( نيسان ، ١٩٢٠ ) ، ووضعتها الحكومة التركية المعترف بها في سيفرس في ١٠ اب ، ثم ما لبثت حكومة انقره ان رفضتها بعد بضعة اسابيع . ولم توقع معاهدة الصلح النهائية حتى ٢٤ تموز ١٩٢٢ ( انظر ١٢٤ ) .  
لقد استغرق ابرام الصلح مع تركيا مدة تزيد عن مدة الحرب نفسها بتسعة اشهر .  
(٥) كان قسم من ولاية الموصل ضمن القطاع (١) حسب اتفاقية سايكس - بيكو .



السوريين يكونونها تجاهها . وكانت فرنسا على يقين ان الطريقة الافضل ، او الوحيدة ، لاحراز الاهداف الاخرى غير الثقافية - النفوذ ، المصلحة الاستراتيجية ، الفرص التجارية - التي تسعى اليها هي باستكمال الحق المعنوي الذي تتمتع به بحق سياسي « من الطبيعي ان يترافق معه » (٦) ، ويتمثل في السيطرة الادارية الفعلية . ان الرغبة في مواصلة العمل الثقافي في ظروف ملائمة لم تكن في الواقع موضع اعتراض ، ولم يكن هنالك سبب لاستبعاد المصالح الاخرى ، لو انها استندت الى الموافقة الطوعية لسلطات البلاد نفسها ، والى جانب ذلك فان التأكيد على «الحقوق» السياسية كان سيبدو منطقاً أكثر لو كان مقبولاً من اغلبية السكان . لكن «الحقوق» الفرنسية لم تكن مقبولة من اهل البلاد ، وكان الضعف المعنوي والمنطقي لموقف فرنسا ينبع من انها اسندت مطالباتها بالهيمنة السياسية الى خدمات ماضية - قدمتها بمحض ارادتها - ذات طبيعة مختلفة تماماً وغير سياسية ( خدمات اصرت دائماً على انها « ذات طبيعة غير انانية اطلاقاً ) وذلك في حين كانت تقلل من شأن مبدأ الحق في تقرير المصير ، او تتجاهله فعليا . ان الفصل الحالي سيبين مدى المثابرة التي اظهرتها فرنسا في مطالباتها هذه . لكن ينبغي ان ندرك ، بالمقابل ، انه كان يمكن خلف هذا الاصلاح اعتقاد مخلص بأن فرنسا مقدمة على مساهمة عظيمة وانسانية في هذا الحقل .

لم تستطع نقاط الضعف الكامنة في مركز فرنسا في سوريا ان تقلل من حماسة الحكومة واربعة اخماس الشعب الفرنسي ، بمن فيهم ممثلو فرنسا في سوريا ، لهذا المركز . وقد ادت عدة عوامل مجتمعة : الاجهاد الطويل لفترة الحرب ، والمرارة الناتجة عن رؤية الآخرين ( اي البريطانيين ) يتقدمون بفضل انتصارهم العسكري الى منطقة كانت حكراً على فرنسا ، والاحساس بالهوان غير المستحق وبالضعف المادي امام اعيان السوريين الدقيقة الملاحظة ، والاستعداد الذاتي السنزق لتصديق أسوأ الاحتمالات بالنسبة لنوايا الحلفاء الذين كانوا في الوقت نفسه خصوصاً لفترات طويلة ، والذين كانوا يرتكبون اساءة بالغة ضد فرنسا لتباين وجهات نظرها بالنسبة لسياسات الشرق الاوسط ، والتقييمات الخاطئة للقوى السياسية الفاعلة في الشرق - ادت هذه العوامل كلها ليس الى موقف من العروبة اثبتت الايام انه ادى الى كارثة ، بل والى ذلك الانتشار الغريب للعداء المرير للانكليز في القطاع الغربي من

(٦) للاطلاع على تحليل مختلف تماماً « النظرة الغيبية » الفرنسية بالنسبة للشرق انظر ادمون رباط L'Evolution politique الذي يقتطف من الاميرال كاستكس Admiral Castex (Theories strategiques) قوله : « نظرة غيبية مصنوعة من عناصر متعددة : ذكريات تاريخية لا تتلاءم مع الوضع الراهن ، ونزعة عاطفية لا صلة لها بالواقع ، وكليشيات موروثه عن الاجيال السالفة . وأخيراً نوع من السنوبية » .

أراضي العدو المحتلة الذي كان احد السمات المحزنة للاشهر العشرين التالية . ومن الاتهامات المعادية للبريطانيين التي انتشرت في باريس وبيروت على السواء ( واغلب الذين وزعوا هذه الاتهامات ، وليس كلهم ، فرنسيون ) ان بريطانيا « التي كانت أقل انهماكا من فرنسا ابان الحرب » سجلت لنفسها انتصارات قوامها المدسائس والمؤامرات ، وانها خلقت لاسباب خبيثة قومية عربية معادية لفرنسا ، وانها كانت تستخدم « بدويا وجماعة لصوص تابعين له » كأداة لها في سوريا ، وانها مؤيدة للبروتستانت ومعادية للكاتوليك ، وانها لم تقدر الحقوق المقدسة ( والبعيدة كليا عن المصلحة الانانية ) لفرنسا حق قدرها ، وانها لم توفر مناسبة للاحاق المهانة بالفرنسيين ، وذلك نواياها الواضحة في الحلول محلهم . وكانت هذه الاتهامات تكتسب طابعا عاطفيا بسبب الفروقات العميقة في الطبيعة القومية للامتين، والنزاعات القديمة العهد ، وبحكم سوء التفاهم السائد فيما بينهما .

تلك كانت ، استنادا الى وجهات النظر المتعارضة للعرب والاوروبيين ، وفي الظروف المكانية والزمانية الصعبة ، العناصر الفاعلة ، والقادرة على تفسير الاحداث التي سنتطرق اليها .

## ٢ - القطاع الساحلي ، ١٩١٩

ان الاحتلال العسكري الكامل للقطاع الساحلي ، او الفرنسي ، لم يتحقق في يوم واحد . ولم يكن التأخير ناتجا عن مراوغة الاتراك في سحب قواتهم ، حيث انهم سعوا الى البقاء في المدن الشمالية متخفين في زي رجال الدرك ، فحسب ، بل وبسبب حالة المواصلات البائسة ، وعناد قوات « التحرير » العربية . التي دخلت انطاكية وحاريم قبل وصول المفارز الفرنسية ولم تتخل عنها الا بعد الاوامر الصارمة التي أصدرها الجنرال اللنبي . وقد استكملت عملية الاستيلاء على القطاع بعد احتلال الاسكندرون وانطاكية في الايام الاخيرة من سنة ١٩١٨ . ولكن رغم انه كان ممكنا رؤية وحدات عسكرية بريطانية قوية وأخرى فرنسية متزايدة ببطء في كل مكان ، فان منطقة جبل النصيريين ظلت مغلقة ، وظل جنوب لبنان منطقة غير آمنة ، وكانت المناطق الخاضعة للادارة العربية في الشرق بمثابة جيران غير مريحين ، في حين كانت اصداء حالة الاضطراب التي تعم كيليكيا تتردد في أقصى شمال القطاع . وفي كيليكيا نفسها التي اصبحت القطاع الشمالي Zone N. (١) في كانون الثاني ١٩١٨ ، فان القوات الارمنية التي أرسلها الفرنسيون في البدء كانت عبارة عن اخفاق محزن ، بسبب عدم انضباطها وبحكم الاستياء الغاضب الذي أثارته ، ولذا فانه كان ضروريا استبدالها بقوات بريطانية . وقد أكمل الجيش التركي انسحابه الى غرب بوزنتي قبل ٢٦ كانون الاول ، ولكن الكولونيل بريموند الذي عين رئيسا للادارة ، وكان معه مجموعة صغيرة من المساعدين ، لم يكن يستطيع ان يفعل الكثير بالنسبة للسيطرة على المقاطعة بسبب التمرد غير القانوني من جانب الفلاحين الاتراك ، والقوات « غير النظامية » التي شكلت على عجل ، الى جانب القوات التركية النظامية التي كان عددها يتزايد مع اطراد عام ١٩١٩ . وقد كان ضروريا استخدام موظفين اداريين اتراك وتحمل جهاز اداري سيء أو معدوم الوجود الى حد كبير ، والتركيز على تأمين المواصلات ، ولكن هذه المهمة المحدودة نفسها كانت تستدعي تعزيزات عسكرية من القوات الفرنسية التي كان ثمة حاجة ملحة لوجودها في أماكن أخرى . في هذه الاثناء ، والى شرق كيليكيا ، فان

(١) كان القطاع يتشكل من ولاية ارضنة ، فيما عدا قضاء ساليفكا qadha of Salefka

وكانت العلاقات الانجلو - فرنسية تعتبر ودية في كيليكيا .

القائد العام اضطر منذ الايام الاولى لسنة ١٩١٩ لان يحتل المدن الرئيسية (٢) في منطقة واسعة من وسط جنوب الاناضول ، وذلك لتأمين الحد الأدنى من السيطرة على الوضع ولتجنب حصول مجازر وشيكة . لكن هذه المنطقة لم تكن ضمن « ادارة أراضي العدو المحتلة » ، ولذا فان الادارة التركية استمرت فيها .

في القطاع الساحلي (٣) من سوريا ، الذي كان منذ أواسط تشرين الاول ١٩١٨ مسرحا لمجهود فرنسي مرهق وقاس ، فان المهمة الأكثر الحاحا أمام الفرنسيين كانت التخفيف من الجوع والبؤس بين الاهالي الذين أوصلتهم الحرب وسوء الحكم الى حالة كئيبة تنذر بكارثة . وكانت الارساليات التي تتبع دولا في حالة حرب مع تركيا قد منعت في السنة الاخيرة للحرب من مواصلة عملها في المدن والقرى المصابة ، بل والمقفرة أحيانا كثيرة بسبب الجوع والأمراض ونقطة من جورج انطونيوس :

« كانت آثار هذه النكبات واضحة للعيان حينما دخلت القوات البريطانية مدينة بيروت ، ومما يذكر لهم بالخير مبادرتهم وفعاليتهم في توزيع الطعام والكساء من مخازن مؤنهم ، وكان بحارة المدمرات الحربية الفرنسية ٠٠٠ مثل البريطانيين في الاسراع بمد يد المعونة . ومما يستحق ثناء أكبر تلك الجهود التي بذلت في الاشهر التالية لتهيئة الضروريات على نطاق واسع وتقديمها الى أفراد الشعب المعدمين في المناطق الداخلية، وكان الذي قام بذلك منظمات الاسعاف الفرنسية والبريطانية والأمريكية التي انبثقت حينئذ وأخذت تتنافس فيما بينها تنافسا انسانيا شريفا (٤) .

وشكل القائد العام في مقر قيادته مديرية مهمتها القيام بأعمال الاغاثة وتنسيق كل الجهود العامة والخاصة . ومن جهتها أنشأت السلطات الفرنسية في ادارة أراضي العدو المحتلة ، بالاستناد الى موظفيها والى الآباء اليسوعيين وسواهم من الارساليين الذين سارعوا لاحتلال أماكنهم السابقة ، مشاريع لتأمين الطعام للمحتاجين وذلك على أساس السعر العادي ، أو نصف السعر ، أو التوزيع المجاني . وفي الجبل كان

(٢) وصلت القوات البريطانية الى عينتاب وكيليس واتخذت مواقع فيها في ٢٤ كانون الاول، أما بيريجيك ومرعش فقد احتلتها في شباط ، ثم احتلت اورنا في آذار ١٩١٩ .

(٣) تشكل القطاع الغربي Zone w من ولاية بيروت القديمة ، باستثناء سنجقي نابلس وعكا ، ومن سنجق جبل لبنان ، وقضاء الاسكندرون ، وانطاكية وحارم وبيلان ( وقد ادمجت هذه الاقضية الاربعة لتشكيل سنجق الاسكندرون ) ، وقضاء جسر الشاغور ( الذي يقع تحت اللاذقية ) . اما بالنسبة لقضاء راشيا وقضاء بعلبك ، في البقاع ، فانهما كانا يعاملان كجزء من القطاع الشرقي ، مع ان الفرنسيين طالبوا باعتبارهما جزءا من المنطقة الزرقاء .

(٤) جورج انطونيوس ، بقفلة العرب ، الصفحة ٣٤٥ - ٤٦ من الترجمة العربية .

باستطاعة الفرنسيين أن يستفيدوا من الجهاز القائم في ظل مجلس السنجق (٥) ، في حين كان تحركهم يستند الى رؤساء الطوائف في الانحاء الأخرى . وقد وجدت بعض كميات الطعام في مخازن للحبوب يملكها مدخرون محليون ، في حين استوردت كميات أكبر كثيرا من برز سعيد ، ومرسين ، ومن الداخل السوري . وأقيمت مخازن للتوزيع ، كما أنشئت مطابخ لتوزيع الحساء في المناطق الأسوأ حالا . والى جانب توزيع الاعاشات فقد أسست ، تحت اشراف الارسانليات ، مياتم لرعاية أئوف الاطفال الذين تخلى عنهم أهلهم (٦) . وتطلبت العناية بهؤلاء مصادرة البيوت وشراء الملابس والاثاث او صنعها على نحو مرتجل . كذلك لجأت السلطات الى تجميع النساء المتشردات أو المعوزات والى العناية بهن . وأقيمت المستوصفات ومؤسسات الاعانة الاجتماعية على عجل . وتم تنظيم اعمال التنظيف واحراق النفايات ، وتصريف المياه والاصلاح . والى جانب هذه الخطوات التي استحال انهاؤها قبل شتاء ١٩٢٠-٢١ ، فقد كان يجري في جميع الانحاء ( بما فيها مدن الداخل ومضارب القبائل البدوية ) تجميع أئوف اللاجئين الارمن الذين لجأوا منذ ١٩١٥ الى الفرار من المذابح في اسيا الصغرى . وكان يتم التفتيش عن هؤلاء ، او انهم كانوا يتقدمون الى السلطات بأنفسهم ، وقد اقيمت مخيمات لاعادة تأهيلهم وأنشئت لهم المشاغل ، وأسس عدد من المياتم في ١٥٠ مدرسة خاصة ، ترعاها هيئات مختلفة ، باشرت عملها ، وكانت اغلب هذه « الكتبية الفرنسية لفلستين وسوريا » . وكان الهدف ، فيما يتعلق بأغلبية اللاجئين ، هو اعادة التأهيل ، وليس الاستيعاب ، او بالاحرى ، حشدهم في كيليكية ، حيث ان تجنيد بضع مئات من الرجال القادرين في الكتائب الارمنية التي كانت تضمها قد يصبح ممكنا في المستقبل ( وللمرة الثانية في التاريخ ) انشاء وطن لهذه الامة القديمة . ولهذا السبب فان السفن الفرنسية والبريطانية نقلت ٨٠٠٠ ارمني من الذين أعيد تأهيلهم الى مرسين ، ولكن العدد الأكبر ظل في سوريا وأخذ يتأقلم مع البلاد تدريجيا .

كان تأسيس خدمات صحية هو الهدف الاول لادارة أراضي العدو المحتلة وللارسانليات التي استعادت نشاطها . وقد اقيمت المستشفيات في ابنية تملكها الادارة والارسانليات أو في ابنية مصادرة حالما توفرت المعدات الطبية اللازمة ، وافتتحت صفوف لدروس التمريض في حين أرسل الاطباء الى كل الاقضية . وقد اتخذت اجراءات

(٥) سارعت حكومة جبل لبنان ومجلسه ، برئاسة حبيب باشا السعد ، الى اعلان الولاء لفرنسا بعد ان كانت قد أعلنت ولاءها للحكومة العربية ، وحيث كولوندر وبيباباب بحماس فائق .

(٦) أسس الفرنسيون ، او اعادوا تأسيسه ، ستة عشر مياتما كانت تضم ١٢٠٠٠ طفل في الفترة ١٩١٨ - ١٩ ، وفي اواسط ١٩٢٢ كان ٤٠٠٠ من هؤلاء لا يزالون ، في المياتم . وقد لعبت الراهبات الفرنسيات في بيروت ، وصيدا ، وحامنا ، والبترون ، وغزير ، والدامور ، وبحر صاف ، دورا رئيسيا في هذا المجال .

للحجر الصحي والتطهير بحيث أمكن تجنب انتشار الأوبئة ، وكانت هذه الاجراءات أساسا للخدمات الصحية التي أقيمت فيما بعد . وآل فتح المدارس الحكومية او اعادة فتحها - وكان يدرس فيها على الاغلب الاولاد المسلمون الفقراء - الى الادارة والى مجالس المدن ، وحتى ١٩١٩ كان قد تم انشاء بضع عشرات منها في القطاع . أما المدارس الخاصة ( والاكثر عددا ) فكانت من شؤون الطوائف المسيحية التي تملكها ، وكذلك الارساليات الاجنبية . وبمبادرة من السيد جورج بيكو عقب مؤتمر ضم كل المعنيين لتقدير الاولويات في مجال التموين والمعدات . وسارع الارساليون الذين عادوا الى البلاد من فرنسا أو آسيا الصغرى أو أميركا الى احتلال أبنيتهم مجددا ( الا اذا كانت صودرت لاغراض اخرى ) وتدفق الطلاب ليمأوا الصفوف التي لم ينتظم العمل فيها بسرعة بسبب البطء في وصول الاساتذة والمعدات والكتب . وفي آذار ١٩١٩ كانت مدرسة خاصة ترعاها هيئات مختلفة قد باشرت عملها وكانت أغلب هذه المدارس خاضعة للنفوذ الفرنسي . ووصل العدد الى ١٠٠٠ مدرسة بعد ذلك بسنة ، ثم الى ١٤٠ في أواسط ١٩٢٠ . كذلك استعادت جامعة القديس يوسف اليسوعية الفرنسية والكلية البروتستانتية السورية ( الاميركية ) نشاطهما بصعوبة . وفي ١٩١٩ أنشئت دائرة للأثار .

في حين كانت هذه الوسائل تتيح للمدن والارياف أن تستعيد ما يشبه أوضاعها السابقة فان الادارة الفرنسية كانت تسعى الى تنظيم أوضاعها الخاصة . فقد تم تعزيز القوات العسكرية التي نقص عددها بسبب ما أرسل منها الى كيليكية بواسطة نجدات وصلت من فرنسا ، لكن هذه النجدات كانت صغيرة الحجم وغير كفؤة الى حد أثار حزن المدنيين الفرنسيين في بيروت الذين كانوا يشعرون بالمرارة بسبب الهيمنة البريطانية الواضحة للعيان . وقد أصبح اسم هذه القوات ابتداء من كانون الثاني ١٩١٩ « قوات الشرق الفرنسية » . وأساء عدم انضباط الوحدات الارمنية ، التي عرفت بالتمرد والفرار واللصوصية ، الى سمعتها ، كما دفع القيادة الفرنسية الى ادانة اعمالها . وبالمثل ، فان الادارة المدنية كانت تكافح للتغلب على نواقصها الخطيرة . وكانت هذه الادارة سيئة التجهيز ومكونة من موظفين فرنسيين استدعوا من فرنسا أو من العسكريين الفرنسيين الموجودين في البلاد ، وكانوا غالبا ، وفي نظر الفرنسيين المسؤولين ، ذوي نوعية لا مبالية . وفي هذه الاشهر الاولى لم يكن ممكنا تأمين أكثر من نصف عدد الموظفين المطلوب . وكان الاداريون المجربون نادرين ، والاختصاصيون أندر . وكانت وسائل النقل في حالة سيئة ، والسواد الاساسية من كل الانواع غير متوفرة . وقد أبدت الادارات المدنية تدمرها من السلوك الاخرق للقواد العسكريين الفرنسيين والبريطانيين على السواء ، وكذلك من انتشار مشاعر العداء لفرنسا في القطاع التي كانت تعزى الى الدعاية البريطانية والعربية . وبالإضافة فقد أبدت هذه الادارة استياءها من رفض البريطانيين اعطاءها حرية التشريع او الاصلاح التي شعرت انه لا بد منها . وكانت القوانين الصادرة . ذات الطبيعة المحدودة في ظل حكومة عسكرية ، معنية بالشؤون المباشرة ، وكان بينها مثلا قرار تأجيل دفع الديون المستحقة

الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وقرار آخر يحدد الزيادات المشروعة على ايجارات البيوت . وفي الوقت نفسه كان المسيو جورج بيكو يثابر على ارسال البرقيات المريرة الى الكاي دورسيه التي يزعم فيها ان ضباط المخابرات البريطانيين يقومون بنشاطات معادية للفرنسيين ، وفي الواقع فان سلوك هؤلاء كان اكثر ميلا للعرب منه الى فرنسا .

استنادا الى الدعم الفعال للقائد العام (٧) والخدمات التي بحوزته ، فان رئيس الادارة في القطاع الغربي استطاع بمساعدة هيئة أركان مكونة من أربعة مستشارين اختصاصيين أن ينشئ تدريجيا جهازا اداريا . وقد تم تعيين « اداريين » فرنسيين في مدينة بيروت وسنجق جبل لبنان ، في حين أرسل حكام عسكريون الى السناجق النائية . وقد عين على رأس الاقضية قائمقامون لبنانيون ( يعملون باشراف موظفين فرنسيين ) حينما أمكن ، أو ضباط فرنسيون . وتم احياء المجالس الادارية للانحاء ، وأتيح لها أن تمارس معظم وظائفها القديمة . وبالنسبة لبقية انحاء البلاد فان النظام المتبع كان السيطرة الفرنسية المباشرة ، وذلك رغم المحافظة على بعض الاشكال والمصطلحات الموروثة من الادارة التركية . وقد تجاهلت السلطات القانون التركي الصادر في ١٩١٧ والقاضي بحرمان رؤساء الطوائف المسيحية من سلطاتهم ، واعيدت الامتيازات القديمة للملل الدينية .

في مجال القضاء كان باستطاعة محاكم الشرع وهيئات الكهنوت أن تواصل عملها ، أو أن تستأنف الاعمال التي توقفت سابقا . وفي الاسابيع الاولى كانت كل الدعاوى ، باستثناء تلك المتعلقة بالاحوال الشخصية ، تعرض امام المحاكم العسكرية ، واستمر الحال على هذا النحو حتى أوائل ١٩١٩ حينما أمكن للمحاكم المدنية أن تستأنف عملها بعد اعادة نظر دقيقة متأنية في الجهاز القضائي التركي . وقد أعلن العفو عن الجرائم القديمة . وانشئت نقابة للمحاميين اللبنانيين ، وتم تنظيم نظام للسجلات القضائية ، واقامت محكمة تجارية في بيروت ، وثلاث محاكم استئناف في بعثا والاسكندرون ، وافتتحت محكمة للتمييز . واكتشف ان املاك الاوقاف وسجلاتها في اسوأ حالة من التآكل . وفي مجال الادارة المالية جرت محاولات محددة في البداية لجباية الضرائب ، ولكن سرعان ما ادخل نظام الموازنة التقليدي على اساس المناطق المنفصلة (٨) وعلى غرار القطاعات الاخرى فان بريطانيا كانت تتولى سد النقص المحتم في الموازنة (٩) واذا كانت العملة التركية قد أصبحت عديمة القيمة فقد تم استبدالها مؤقتاً بالعملة

- (٧) قامت سياسة الجنرال اللنبي على الحد الأدنى من التدخل في شؤون القطاعات الادارية ، سواء الجنوبية ، او الغربية او الشرقية .
- (٨) ميزانيات منفصلة لكل من جبل لبنان ، وولاية بيروت ، وسنجق الاسكندرون .
- (٩) بالطبع فان فرنسا نفسها كانت تنفق على قوات الشرق الفرنسية .

المصرية (١٠) وذلك الى حين اصدار عملة سورية لبنانية في بدايات سنة ١٩٢٠. وأعدت البنوك الفرنسية التي كانت تأسست قبل ١٩١٤ فتح أبوابها ، وتبعها « بنكو دي روما » و « البنك الانجليزي - المصري » ، لكن نهوض الحياة الاقتصادية مجددا كان بطيئا . وكانت التجارة الخارجية العادية مستحيلة والنقل البحري المدني ضئيلا ، في حين ظلت الموانئ السورية خاضعة لإدارة ، بل ولاحتكار ، الجيش . وكانت الصناعة بليدة ، والتجارة الداخلية ضئيلة الحجم . ومع ذلك فان اشغال الاغاثة التي نظمتها ادارة القطاع ، والاموال التي أنفقتها قوات الاحتلال نفخت قدرا من الحياة في الاقتصاد . وقد أعطيت بعض القروض للمزارعين ، وبعثت صناعة الحديد مجددا ، وتم وضع خطة لاستنهاضها في المدى الطويل ، وقد كان باستطاعة بعثة اقتصادية أرسلتها غرفتنا التجارية في ليون ومرسيليا (١١) أن تشعر أن المستقبل يدعو للثقة . وكانت اشغال الطرق تجري تحت اشراف الفرنسيين ، وبخاصة الطرق الساحلية . وفي بيروت أحرز بعض التقدم في مجال النظافة وإعادة التأهيل ، وانشئت مصارف للمياه ، وتم استكمال الشوارع التركية الجديدة التي كان العمل فيها قد توقف . اما خطوط السكة الحديدية، التي كان معظمها في القطاع الشرقي الخاضع للسيطرة العربية ، فانها ظلت بعيدة عن متناول المهندسين الفرنسيين المتلهفين ، لكن هؤلاء بدأوا ، بالمقابل ، في اصلاح خط طرابلس - حمص . وقد استؤنفت الخدمات البريدية قبل نهاية سنة ١٩١٨ . واستمرت الجهود طوال ١٩١٩-٢٠ لاعادة تأهيل مرفأ بيروت الذي أصابه الشلل بسبب السفن التركية الغارقة زمن الحرب ، وكانت حالة ميناء طرابلس الصغير مشابهة . وأوكل العمل في بناء مرفأ الاسكندرون الى شركة فرنسية ، حلت محل الشركة الالمانية السابقة .

على العموم أمكن الحفاظ على قدر معقول من النظام . وحتى نهاية ١٩١٩ كانت في البلاد قوات عسكرية كبيرة في حين عانى السكان من انخفاض الحيوية ، وقنع أغلبهم بمراقبة الاحداث . وقد تم انتقاء مجموعة من أفراد البوليس والدرك التركي السابق ، وافتتحت مدرسة للتدريب . ولم يتوسع الصدام الارمني - المسلم العنيف الذي حصل في تشرين الثاني ١٩١٨ في بيروت ، في حين سحقت أعمال قطع الطرق بسهولة ، وكانت حوادث الحدود مع المخافر « الشرفية » ذات أهمية سياسية بالدرجة الاولى وذلك حتى حينما كانت الصدامات المحلية عنيفة . لكن الاضطرابات في جبال العلويين استغرقت وقتا طويلا ، والواقع ان هذه المناطق المرتفعة كانت خارج نطاق السيطرة الفرنسية كلها ، وكانت الهجمات على المخافر والمقارن الفرنسية في الساحل ، التي نظمها في اغلب

- .....
- (١٠) كان ذلك مصدر ازعاج للفرنسيين الذين رغبوا في ادخال عملتهم الخاصة ، وعدا الخسارة المعنوية فقد كان استخدام الفرنكات الفرنسية ( التي انخفضت قيمتها بسرعة بعد ١٩١٨ ) لشراء الجنيهات المصرية باهظ الكلفة وغير ملائم .
- (١١) ارسلت البعثة بعد « المؤتمر الفرنسي حول سوريا » ، Congrès français de la Syrie الذي انعقد في مارسيليا في كانون الثاني ١٩١٩ .



الاحيان الشيخ صالح العلي ( وهو زعيم علوي قيل انه على اتصال وثيق مع دمشق )  
كثيرة جدا (١٢) ، ولم تكن تلقى أي عقاب .

ابان المرحلة الاولى بأسرها من الادارة الفرنسية كانت غلبة الحاميات البريطانية  
وخضوع الادارة الذي لا مفر منه ، في القطاع الغربي ، لقائد عام بريطاني مثار استياء  
- وليس في ذلك ما يدعو للدهشة - الكبرياء والدعاوى الفرنسية . وكانت العلاقات  
الشخصية الانجلو - فرنسية ودية غالبا ، وان وجدت بضع حالات معاكسة . فقد قبل  
بعض الضباط الفرنسيين على نحو فلسفي الخيبات اللازمة لمرحلة انتقالية ، في حين لم  
يقبلها البعض الآخر . وبالنسبة لهؤلاء الاخيرين فانه لم يكن صعبا اكتشاف نماذج من  
« التدخل » البريطاني . فالقيود التي كان القائد العام يرى انه لا بد من فرضها كانت  
تشمل المبادرات الفرنسية ، وتثير الاستياء ، وكانت معظم وسائل النقل ، بما فيها سكة  
الحديد التي تملكها فرنسا ، ما تزال مقتصرة كليا تقريبا على الحاجات العسكرية ، ولم  
يكن ممكنا في البداية ان يوضع مرفأ بيروت ، الذي شيده الفرنسيون ، تحت تصرفهم .  
والى جانب ذلك فقد قوبل افتتاح البنك البريطاني والاستخدام الموقت للعملة المصرية  
بالاستياء . وقيل الفرنسيون بتردد المساهمة البريطانية والاميركية في أعمال الاغاثة  
واعادة التأهيل ، ولجأ بعضهم أحيانا الى الحط من شأنها بصورة نير مشرفة (١٣) .

لكن الاكثر خطورة من ذلك كله كان تباين وجهات النظر بالنسبة للمسألة العربية،  
الذي كان بمثابة انعكاس لهوة مماثلة عبرت عن نفسها في الاجتماعات الأوروبية .  
فالاحتلال العربي للداخل السوري الذي بدأ للبريطانيين الحد الأدنى الذي ينسجم مع  
تعهدات ماكماهون كان بالنسبة للفرنسيين غير ضروري ، واستفزازي ، وموقتا حسب  
ما كانوا يأملون . وقد رأوا انفسهم محرومين من أوسع المناطق في « فرنسا الشرق » ،  
واستبعدت حامياتهم حتى من البقاع ! وكان ضباط الاتصال التابعين لهم يعاملون ، كما  
عبروا بانفسهم ، وكأنهم لا يمثلون أية سلطة . وبدا لهم انه يمكن للبريطانيين ان يعتقلوا  
حتى أفضل أصدقائهم ، الامير سعيد الجزائري نفسه . ورأوا انفسهم ملزمين بتكريم

(١٢) تم انقاذ مركز بابنا ، الواقع على مسافة عشرين ميلا من اللاذقية من قبل القوات الفرنسية  
وذلك بعد تعرضه لهجمات عنيفة وحصار لم يدم طويلا ، في نيسان ١٩١٩ ، وفي مريب  
المجاورة لطرطوس استطاع رتل فرنسي بصعوبة بالغة ان يصد هجوما عنيفا شنه القرويون  
المسلحون . وفي اب احرزت المشاورات بين بعثة انجلو - فرنسية وجماعة من اعيان  
العلويين هدنة قصيرة الاجل . ولكن قبائل الدندشلي ما لبثت ان هاجمت تل كلخ في كانون  
الاول ، وصدت رتلا كان قد جاء لاغاثة القوات الفرنسية ثم تراجعت امام رتل ثان ، واتبع

الفرنسيون ذلك بحملة تأديبية .

(١٣) غونو - بيرن . Gontaut-Biron

الامير فيصل لدى مروره في بيروت (١٤) ، وكانوا مضطرين أن يشهدوا بانزعاج حماس المسلمين في قطاعهم لقضيته . ولم يكن باستطاعة الفرنسيين ان يمنعوا الحماسة القومية العربية من اظهار نفسها حتى في جبل لبنان ومجلسه ، وذلك في حين تحدى المندوبون المسلمون عن القطاع الحظر وعرضوا أنفسهم للاعتقال وشقوا طريقتهم الى دمشق . وابتان زيارة المسيو بيكو لدمشق في بدايات ١٩١٩ كان الاقتراق الجوهرى بين المفاهيم العربية والفرنسية حول المستقبل السوري واضحا - الامر الذي عبر عن نفسه دائما وفي كل المستويات . لكن الفرنسيين ، وعلى غرار البريطانيين انفسهم ، كانوا في تلك الاثناء ، وحتى ربيع ١٩٢٠ ، يقدمون عوناماليا للادارة الشريفة التي لم تتوقف ، عبر دعايتها وتحريضها ، وبواسطة المضايقات الصغيرة وحوادث الحدود ، عن استثارة انزعاج الفرنسيين وفضعهم . وفي ذلك كله كان المسيو بيكو ومساعدوه يرون ايدي البريطانيين - المؤيدين الصريحين للمطامح العربية - المتواطئة مع عملاء فيصسل والمصممة على احراج ( وفي النهاية ، الحلول محل ) الاحتلال الفرنسي . وكانت تلك الشكوك التي اثارت عداء مريرا لبريطانيا من غير اساس اطلاقا باستثناء ان التعاطف البريطاني مع القضية العربية كان تعاطفا مخلصا ، وان التقييم البريطاني لـ «الحقوق» الفرنسية في سوريا كان أدنى كثيرا من تقييم الفرنسيين لها . أما لجهة التآمر العملي ضد فرنسا فلم يكن هنالك احتمال فعلي ، أو حافز ، هذا اضافة الى ان التأييد البريطاني لفيصل لم يكن بعيدا عن الاعتدال ، أو تأييدا اعمى .

بدا مرجحا ان القرار الذي اتخذ في أوروبا في أيلول ١٩١٩ (أنظر الصفحة ١٦٦) والذي ينص على استبدال القوات البريطانية بأخرى فرنسية في القطاع الغربي وقوات عربية في القطاع الشرقي ، الى جانب استبدال القائد العام البريطاني بأخر فرنسي في بيروت سوف يزيل الكثير من دواعي الانزعاج . ومع ان الإداريين الفنيين اعتبروا القرار متأخرا كثيرا ، وأقل شمولا من ان يشكل علاجا ناجعا ، فانهم قابلوه بارتياح . وقد تم تعزيز قوات الشرق الفرنسية التي كان ثمة حاجة ملحة لخدماتها في كيليكية ، تعزيزا كبيرا ، في حين تجمعت القوات البريطانية استعدادا للانسحاب . وفي أواخر ١٩١٩ كان البريطانيون قد تجردوا عن كل سلطاتهم العسكرية والمدنية في سوريا ، وأخلوا المسرح للفرنسيين ، وللعرب . وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩١٩ وصل الى بيروت عن طريق البحر الجنرال غورو ، الذي كان شخصا رائعا ، وعسكريا بارزا وشجاعا ، وكاثوليكيًا ورعا ، وتسلم منصبه المفوض السامي والقائد العام للقوات . وقد أعطت

(١٤) قام الامير فيصل بزيارة لبيروت ، اثر جولة في سوريا الشمالية ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وقد استقبل بحماس عظيم من جانب المسلمين وبعض العناصر المسيحية ، وبيروية من قبل الفرنسيين والموارنة . وغادر بيروت الى أوروبا بعد خمسة ايام .

سمعته القوية ، وانحيازه المتطرف للمسيحيين (١٥) ، وتأكيداته منذ وصوله بأنه سيتم الحفاظ على الحقوق الفرنسية في سوريا ثقة بالنفس فورية للعناصر الكاثوليكية ، وأوضحت لكل المسلمين والمتعاطفين مع القومية العربية ان ساعة الحسم لم تعد بعيدة . وكان مع الجنرال ، بصفة سكرتير عام ، عالم وداعية وكاتب سياسي له بعض المكانة هو المسيو روبري دو كيه ، النصير المتحمس لكل الدعاوى الفرنسية والمعادي لاعمال الخرق البريطانية المزعومة وللمطالب العربية (١٦) .

كان لا بد للنشاط السياسي في القطاع الفرنسي ، في هذه الحقبة ، من ان يتخذ احد شكلين : الاول هو ارسال بعثات الى باريس للتأكيد على وجهات نظر من تمثلهم البعثات امام اعضاء مؤتمر السلام او المجلس الاعلى ، وأما الشكل الثاني فكان التعبير عن الآراء عن طريق الاجتماعات ، والتفويضات ، والتحرير في البلاد نفسها . من جهة أخرى استمرت العديسد من اللجان السورية واللبنانية في بلدان نصفي الكرة الغربي والشرقي في الابق الى باريس او لندن بوجهات نظر تصور احلام وذكريات هؤلاء المنفيين الذين طال اغترابهم وكانها الحقائق الملتهبة للمطامح السورية . وفي أقصى الشمال فان أهالي الأناضول كانوا يملون بأغليبتهم الساحقة ، ورغم ضغوط الاقليات المسيحية والضغط التركي من وراء الحدود ، في ضمهم بسرعة الى الدولة العربية . أما سنجق اللاذقية ( او ذلك الجزء الخاضع للسيطرة الفرنسية منه ) فكان بعيدا بصورة متساوية عن المطامح الشريفة ، او القومية السورية ، او اللبنانية ، وذلك رغم انه كان لا بد للاغلبية السنية فيه أن تنحاز الى دمشق في النهاية . وكان سنجق طرابلس ، وأغلب اهله من المسلمين ، ذا طبيعة مماثلة . وكانت مدينة بيروت منقسمة بين مشاعر الاغلبية المسيحية ومشاعر الاقلية المسلمة ، هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان المسيحيين فيها كانوا أبعد ما يكون عن التجانس . ولم يكن باستطاعة سنجق بيروت ، بأغليبتة المسلمة والدرزية ، ولو ان فيه عناصر مسيحية ذات وزن ، ان يتكلم بصوت واحد ، ويصح الامر نفسه بالنسبة للبقاع بأهاليه المسيحيين والمتاولفة والمتعددي الديانات . وأما جبل لبنان نفسه ، وهو معقل الموارنة والطوائف المسيحية الاخرى القريبة منهم ، فكان منقسما وفق خطوط مختلفة : فبالنسبة لبعض ، وربما لاغلبية ، أهالي السنجق المستقل القديم فان الابقاء على الامتيازات القديمة كان جل المطلوب ، ذلك في حين مثلت فكرة لبنان أكبر ، اي أكثر مساحة وقدرة على الحياة ، بالنسبة للبعض الآخر فكرة قديمة العهد وحائزة لبعض عناصر التبرير التاريخي

(١٥) يتحدث المسيو غابرييل بيو M. Gabriel Puaux ( المفوض السامي في ١٩٢٩ - ٤٠ )

في كتاب ( Deux années au Levant p. 29 ) عن « الجنرال غورو ذي النظرات الحادة

التي لا تعرف الغش او حتى ابسط الحذر » . ايضا ، Fabre Luce, Devilau Levant p. 69

نظراته الزرقاء الحنونة تجعلنا نقرأ فيها طهارته وننسى . . . حدود ذكائه انه رجل بسيط .

(١٦) ظل في هذا المنصب حتى نهاية ١٩٢٣ ، واصبح منذ ذلك الحين ناطقا فرنسيا مسموعا ،

وخامسة في جنيف ، حول الشؤون السورية .

المستندة الى الفتوحات الماضية ( ولكن ، السريعة الزوال دائما ) لامراء جبل لبنان •  
لكن ، وفي كلا الحالين ، فانه كان ثمة افتراض ضمني بقيام نوع من السيطرة الفرنسية  
التي تتراوح من الادارة المباشرة الى مجرد الرقابة • وبالنسبة لمسيحيين آخرين فان  
سوريا فيدرالية ، يكون لبنان ضمنها متميزا او متمتعا بالحكم الذاتي ، كانت الامنية  
المرغوبة : وذلك مع ، أو بدون ، « مركز خاص » لفرنسا كمرشد ومساعد • أما بالنسبة  
للاكثرية الساحقة من الرأي العام المسلم السني ، ولاغلبية المتأولة والدروز . فان دولة  
سورية واحدة وحررة ومستقلة كانت الحل الوحيد المقبول ، وقد ظل الرأي العام المسلم  
الارثونكسي متصلبا في تمسكه بهذا الموقف ابان الجيل التالي كله • ولكن بغض النظر  
عن الحجج التي كان يمكن ان تطرح دعما لوجهات النظر هذه أو تلك ، سواء في البلاد  
وأمام أي مدني أو ضابط عسكري أو زائر راغب في الاستماع ، أم في باريس وفرساي  
وعلى لسان وفود متعاقبة ، فانه لم يكن هنالك من مجال للشك حول السياسة التي  
يتمسك فيها غورو ، وفرنسا من ورائه ، بقوة : سياسة السيطرة الفرنسية او المحمية  
الفرنسية ، بغض النظر عن التمويه أو الاسم ، في سوريا كلها • وذلك ، مع أي  
ménagements ( اي مراعاة - المعرب ) للدعاوى العراقية او للعراقيل البريطانية قد  
تكون لازمة ، هو ما ترتب على المفوض السامي ان يؤمن تحقيقه •

بعد هذا العرض بات ضروريا الالتفات الى الحكومة العربية في سوريا الداخلية  
التي ثبت ، رغم تأسيسها الظافر ودوامها الموعود ، ان النجوم في مساراتها مناوئة لها  
بصورة تتعذر مقاومتها ، ومن ثم الى نقاشات ومساومات صانعي الصلح في أوروبا •

### ٣ - جدال وتحقيق : فرساي - دمشق

بمعزل عن الصعوبات السياسية الهائلة التي لم تلق ادراكا كافيا في البدء ثم أصبحت غير قابلة للمعالجة في النهاية ، التي واجهته لدى تسلمه السلطة في سوريا ، فان الامير فيصل وكبير اداريينه علي رضا الركابي ، والمجموعة التابعة له من الضباط المواليين وجموع السوريين الذين رحبوا به ، واجهوا معضلات ادارية ضخمة . فالبلاد ، وان كان اثر المجاعة فيها أقل منه في جبل لبنان ، كانت مفقرة وسيئة التنظيم . وقد تحطمت آلية الحكومة كلها فيها ، وغدا حبل الامن مضطربا ، وتجارقتها راكدة ، وعملتها لا قيمة لها . ومع ان الجيش البريطاني قدم بعض المساعدات من المؤن الموجودة في المخازن العسكرية ، وساعد في منع القلاقل الواسعة النطاق فان مهمة ممارسة الحكم ، انطلاقا من هذه البدايات ، في بلد واسع وصعب ومنقسم الرأي ، وذلك من غير الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين الاجانب الذين أتبع للحكومات العربية اللاحقة الاستعانة بهم ، آلت الى الاشخاص غير المجربين المحيطين بالامير .

ان حالات التشويش والتأخير والعجز بل واعمال التمرد التي ميزت الاسباب الاولى من الحكم العربي لم تكن نموذجية لجهة نوايا سلطات الحكم الجديد . ان الاعلان الاول الصادر عن فيصل بموافقة اللنبي في ٦ تشرين الاول ( راجع الصفحة ٨٤ الهامش ٣ ) ، في حين تجاهل خضوع ادارة اراضي العدو لقائدها العام (البريطاني في هذه الحالة ) ، وعاملها باعتبارها حكومة وطنية انشأها الامير باسم الملك حسين ، فانه شدد مع ذلك على ان العرب ينبغي ان يبينوا بافعالهم انهم اهل للاستقلال . بالاضافة ، فقد ادرك الامير والاركان المحيطون به انه بغض النظر عن الصلة الدستورية التي سترتبط البلاد بمملكة الحجاز ( وكانت المفاهيم متباينة في هذا المجال ) فانه لم يكن ممكنا اطلاقا اقامة حكومة ذات سمات حجازية صارخة في سوريا (١) ، ولكي تكون

(١) راجع ما يقوله لورنس في اعمدة الحكمة السبعة : « الثوار ، والثوار الناجحون خصوصا هم بالضرورة رعايا سيتون وحكام اسوأ . وسيكون الواجب المؤسف الملقى على عاتق فيصل هو التخلص من اصدقائه زمن الحرب » .

مقبولة وفعالة فلا بد ان تتشكل الحكومة من السوريين اساسا وبمساعدة العراقيين (٢) الموجودين في بطانته وقله من السوريين - المصريين . اكثر من ذلك فأن مركز فيصل كان اقرب الى مركز امير عربي ذي مكانة دولية منه الى مركز حجازي زائر ، وكان انصاره الشخصيون ، وهم كثر منذ البداية ، يتزايدون بسرعة تحت تأثير نجاحاته ، وشخصيته والقناعة الواضحة بأن لا غنى عنه . وهكذا فان الادارة كانت منذ البداية سورية ، وقد ظلت تسمى « شريفية » بحكم العادة ، والجهل ، ومن قبل نقاده للمتشهير . ( كان التشويه المستمر لسمعة الامير - الشاب ، والحسن الطلعة ، والذكى ، والساحر اجتماعيا ، وذو النوايا الحسنة جدا - احد مسلمات الدعاية التي يقوم بها مسيحيو الساحل والمغربون اللبنانيون - اضافة الى الفرنسيين ) (٣) . لقد كان هدف الادارة منذ اليوم الاول ، ومن غير الالتفات الى اصول البروتوكول او جدالات رجال الدولة الاوروبيين ، هو تكريس وجود دولة عربية في سوريا .

تم تعيين الحكام ، كل حسب درجته ، في كل الوحدات الادارية . وفي المناطق النائية تم تعيين مرشح محلي مناسب ( سليم الاطرش في جبل الدروز ، مثلا ) حاكما . وقد استمر العمل بالقوانين والممارسات التركية حتما ، هذا مع ان السلطات العسكرية والمدنية لم تعد منفصلة كما في السابق وافتتحت المحاكم الشرعية من غير تغيير في المناصب السابقة غالبا . واستؤنف عمل البلديات ، برؤسائها ومستشاريها المنتخبين ، في كل المناطق تقريبا . كذلك تمت اعادة تشكيل المجالس الادارية للاقضية او السناجق المحلية . وبدأت جباية المداخل الحكومية استنادا الى القانون التركي السابق . وفي العاصمة كان كبير الاداريين الذي يملك صلاحيات رئيس الوزراء في الواقع يتراأس مجلس مديرين (٤) ، يتولى كل

(٢) كان عدد الضباط العراقيين في الجيش التركي عموما ، وفي القوات الحجازية في ١٩١٦ - ١٨ خاصة ، مرتفعا . وكان من بين هؤلاء رجال ذوو نوعيات ممتازة : جعفر العسكري ، ونوري السعيد ، وياسين الهاشمي ، وجميل المدفعي اصبخوا جميعا رؤساء وزارات في العراق ، اضافة الى ما لا يقل عن ١٥٠ ضابطا مخلصا مثل رؤوف الكبيسي ، ومولود المخلص ، ورشيد الكوجا ، والكثير ممن اصبخوا وزراء او متصرفين فيما بعد .

(٣) ان التقييمات التي اعطاها الفرنسيون القلائل نسبيا الذين اجتمعوا الى الامير مختلفة تماما . مثلا فان مدام جورج - غوليه (Mme. Georges-Gaulis, «La Question Arabe») تقول عنه : « انه يمتلك شخصية قوية وطبعاً معيذا . انه ذكي ومرهف ، ويستوعب الامور الى اقصى درجة ، ويخلو من الغرور ، ويعمل بزخم » . ثم تقول : لا يمكن تجاهل قدرته على الاقتناع ، وحسه القيادي ، ولباقته ورهافته . » وقد اتضحت هذه الصفات للبريطانيين في العراق ، في ١٩٢١ - ٢٣ .

(٤) دوائر الداخلية ، والمالية ، والعدل ، والحرب ، والصحة ، والامن ، والمعارف ، والمخابرات ،

والاشغال العامة ، والزراعة ، والقبائل .

منهم دائرة رئيسية ، وكان المجلس يصدر ، بعد موافقة الامير ، مراسيم تتمتع بقوة القانون ، ويصدق على ميزانية الدولة . وجاءت اللائحة المدنية التي اصدرها الامير بليغة في التعبير عن الفرق الكبير بين ادارته وارثونكسية ادارة اراضي العدو المحتلة . وفي كل الاحوال فان السياسة الوحيدة التي كان بإمكان النبي اتباعها هي ان يترك القطاع الشرقي يدير شؤونه بنفسه الى حين ورود توجيهات من لندن او فرساي . وفي هذه الاثناء فان الادارة ، التي كان نقصها لجهة الاشخاص والفعالية خطيرا وعماما ، والتي لم تكن تأمل في هذه المرحلة في ان تتجاوز ( بل ان تماثل ) المقاييس التركية المذمومة ، كانت تتمتع باعانات مالية من فرنسا وبريطانيا . ان مركز الامير كعاهل فعلي قد اثار استياء معظم الطوائف الكاثوليكية المبعثرة ، واستقبل ببرود من جانب بعض الاوساط في شمال سوريا وجبل الدروز (٥) ، ورغم ذلك فان الرأي العام المؤيد للامير كان اوسع مما تيسر لاي حاكم لسوريا منذ القرون الوسطى . وبالنسبة لمؤيديه كان فيصل بمثابة تنويع للحرية والفخار العربيين ، وكان التعلق الذي يحرزه من جانبهم يمتاز بأنه تعلق وطني ، واجتماعي وديني - بحكم نسبه العائلي - في آن واحد . وكان « المنتدى العربي » الذي تأسس في دمشق بعد الاحتلال بفترة وجيزة هو الاداة السياسية لهذه المشاعر ، وقد توصل بسرعة الى ان يهيمن على الحياة العامة ، وكانت لهجة المنتدى وطنية عنيفة وتوجهت دعايته بالدرجة الاولى ضد فرنسا التي ساد الشعور - والتي تصريحاتها نفسها توحى - بأنها الدولة الكبرى الاستعمارية الاكثر خطورة . وظهر تأسيس اكااديمية عربية في دمشق ، في مطلع ١٩١٩ ، أدراك حكومة فيصل للتراث الثقافي العظيم الذي يكمن خلف الحركة القومية .

ما ان بدأت عجلات الحكم تدور حتى اخذت التجارة والحياة العادية في الانتعاش مجددا . وقد ذابت العناصر البدوية في قوات فيصل بسرعة - ولكن بعد حدوث هفوات مؤسفة في السلوك في المناطق الاهلة البالغة الاغراء - وصارت جماعات الشارين من القبائل تحتشد من جديد في الاسواق . وكانت الحاميات البريطانية والهندية الموزعة فيما بين شمال حلب ومعان تنتظر استبدالها بفارغ الصبر ، واستبدلت فعلا في تشرين الاول - تشرين الثاني ١٩١٩ . ولكن هذه القوات كانت تنفق بسخاء قبل رحيلها . وللمرة الاولى منذ خمس سنوات فقد صار بوسع البضائع الاجنبية ان تدخل البلاد ، وان توزع في كل القرى . وتم تشغيل سكة حديد دمشق - حماه وامتداداتها بطريقة ما ، في حين كلف بادارة خط الحجاز مدير عام مسلم . وساد الامن في المدن باستثناء الشجارات المعزولة مع الارمن المكروهين ، على غرار ما حدث في حلب في شباط ١٩١٩ ، واذعنت القبائل المستوطنة الى الهدوء ، ونادرا ما اضطرب الامن في الطرق . واعيد افتتاح حفنة من المدارس الحكومية والبلدية ، في حين سارعت مدارس الطوائف المسيحية والارسلالات الاجنبية الى اعادة فتح ابوابها .

(٥) قدم عدد من زعماء الدروز عروضاً للفرنسيين كاجراء احتياطي ، وقد حصل المسيو بيكر

في ١٩١٩ على مضبطة من عدد منهم يعربون فيها عن ولائهم .

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL



القطاع «أ» ، وقد أعلنت هذه الدعوى ، التي قيل انها تستند الى « التاريخ ، والاتفاقات ، والعقود ، ومطامح الشعب » ، مرة اخرى على لسان المسيو بيشون ، وزير الشؤون الخارجية ، في ٢٩ كانون الاول ١٩١٨ .

أما فيصل الذي كان قد افصح عن وجهة نظره قبل ذلك في جريدة « الازمنة » ، Le Temps ، فقد عاد الى فرنسا في الاسبوع الثاني من شهر كانون الثاني ١٩١٩ وقدم مذكرة الى مؤتمر الصلح الذي كانت جلساته افتتحت في اوائل السنة الجديدة . وطالب فيصل في مذكرته ، التي قدمها بوصفه ممثلا للملك حسين ( الذي اعطي وعد ماکماهون له ) بان يُعترف بالسكان الناطقين بالعربية الذين يعيشون جنوب خط الاسكندرون- دياربكر ، وبضمانة عصبية الامم ، شعوبيا مستقلة ذات سيادة ، وذلك ضمن حدود يتم تعيينها فيما بعد على اساس الحق في تقرير المصير . واعقب هذه الخلاصة المكتوبة التي تستند حصرا الى مبادئ الرئيس ويلسون (١) ، ظهوره شخصيا ، رغم معارضة فرنسا في البداية ، كأحد مندوبين عن مملكة الحجاز (١٠) الى مؤتمر الصلح . وقد أسهب في المؤتمر ، وكان لورنس برفقته ، في شرح مطالبته بحق العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وبالالتزام بالوعد الذي قطعه ماکماهون ، وبتنفيذ الاعلان الانجلو- فرنسي ، الصريح والقاطع ، الصادر في ١١ تشرين الاول ١٩١٨ . وأعرب فيصل عن استعداده لاستثناء عدن ، على اساس انها ملكية بريطانية معترف بها ، وأقر كذلك بان فلسطين قد تتطلب نظاما خاصا ، وان العراق سوف « يقبل مساعدة » بريطانيا العظمى ، وان جبل لبنان سوف يقبل مساعدة مماثلة من فرنسا . أما بالنسبة للاجزاء الباقية فان مطلب الامير كان الاستقلال ، وقد وصلت باريس برقية صادرة عن اجتماع جماهيري لانصاره تؤكد صفته التمثيلية الاصلية . ولقي اقتراح فيصل ان يلجا مؤتمر الصلح لوسائل رسمية لاستطلاع آرائ الاهالي المعنيين قبولا حسنا جدا لدى الوفد الاميركي ، واثار مشاورات لاحقة بين الدول الكبرى وافق الجميع في ٢٥ آذار على اقتراح الرئيس ويلسون بأن تقوم لجنة فرنسية - بريطانية - ايطالية - اميركية مشتركة بزيارة للشرق الاوسط تقدم بعدها تقريرا عن رغبات الرأي العام . وكانت غبطة الامير ، الذي كان واثقا تماما من ان نتائج زيارة اللجنة ستكون المصادقة على شبه الاجماع العربي ، بالغة . والى جانب شعبه نفسه ، فان فيصل كان قد أصبح مدركا للدعم الاميركي - وكان الدكتور بلس (١١) من الكلية البروتستانتية السورية ، الذي يتمتع باحترام بالغ ، مستشارا رئيسيا للرئيس ويلسون - وفق خطوط مضادة للمطالب الفرنسية ، وكان مدركا كذلك لحسن النية الصادقة ، على الاقل ، من جانب البريطانيين ، كما عبر عنها

(٩) كما افصح عنها في خطاب ماونت فيرنون في ٤ تموز ١٩١٨ ، وكررها في خطاب لاحقة .

(١٠) كان ذلك هو مقدار التمثيل الذي تستحقه دولة محاربة ( صغيرة ) ، اما سوريا نفسها ( التي

كانت مقاطعة تركية ) فلم تكن تملك هذا الحق .

(١١) كانت الدعاية الفرنسية ضد بلس بوصفه « داعية اميركي » مخطئة على نحو استثنائي .

بصراحة لويد جورج الذي أكد لكليمنصو تكرارا ان كلمة بريطانيا سبق واعطيت وان وعودها للعرب ينبغي ان يحافظ عليها . وبالإضافة ، فقد بدا ان الامير يمكن ان يعتمد على بعض التعاون الصهيوني ، ولما كان فيصل يسعى لايجاد الحلفاء حينما وجدوا فانه وقع بالاحرف الاولى في ٣ كانون الثاني ١٩١٩ على اتفاقية (١٢) مع الدكتور وايزمن اعرب فيها هذا الاخير ، مقابل التسامح العربي ، عن ترحيبه بدولة عربية جارة لفلسطين .

مقابل هذا كله كانت المطالب الفرنسية ، حتى ذلك الحين ، غير قابلة للتزحزح ، وقد استطاع الفرنسيون ان يستعينوا ، من اجل نصرتهم في المؤتمر ، بالناطقين بلسان اللجنة السورية المركزية (١٣) . وكانت هذه اللجنة ، التي زعمت انها تتحدث باسم سوريا كلها الى جانب العشرات من اللجان السورية في انحاء العالم ، مكونة من مسيحيين من جبل لبنان بشكل اساسي ، وكان اقتراحها انشاء دولة سورية ، ذات حدود واسعة ، تحت انتداب فرنسي . وقد ظلت اللجنة السورية المركزية التي انقلبت سياستها بعد ذلك بسنة الى سياسة انفصالية لبنانية ناشطة في باريس حيث كان لآرائها وزن كبير رغم التاكيدات المعاكسة تماما للآراء الفرنسية ( الاقلية ) التي كانت اكثر ادراكا للرأي العام السوري الفعلي ، او التي كانت ترحب بالتخلي عن المشروع السوري كله . ووصل الى فرساي ، برعاية فرنسا ، وقد (١٤) يمثل مجلس جبل لبنان الذي أعيد احيائه ومعه برنامج لاستقلال لبنان كبير في ظل الحماية الفرنسية ، وجاء لدعم هذا الوفد ، الذي ابدى احتقاره لمزاعم فيصل وتأخره البدوي ، بعد أسابيع ، وقد ثاب ممثل موارنة جبل لبنان ( تم نقله على متن سفينة حربية فرنسية ) ويرثسه البطريرك الماروني . وطالب هذا الاخير ، وهو البطريرك ايليا بطرس الحويك الذي كان مهيمنا على طائفته ومبجلا في فرنسا بوصفه صديقا قويا ، بدولة لبنانية ضمن « حدودها التاريخية والطبيعية » ، وكان باستطاعته ان يعرب عن الارتياح ، بعد محادثاته مع كليمنصو وبيشون ، الى انه حصل على وعد بأن رغباته ستلبى . وقد عاد الوفد الذي يرثسه البطريرك الى جبل لبنان في تشرين الاول ١٩١٩ ، وفي مطلع شباط ١٩٢٠ ارسل وفد ماروني ثان برئاسة المطران عبدالله خوري كانت مهمته مواصلة الضغط للتأثير في الكاي دورسيه . ومن حسن الحظ ان وفدا كلدانيا من مقاطعة الموصل كان قد طالب للكلدانيين بدولة كبيرة تشمل شمال العراق وشمال ولاية الجزيرة لم يكن له اثر لدى صانعي الصلح .

(١٢) كانت هذه الاتفاقية ( راجع انطونيوس : يقظة العرب ، الملحق (و) ، الصفحة ٥٩٢-٥٩٥ من

الترجمة العربية ) مشروطة على نحو قاطع بحصول العرب فعليا على الاستقلال ، وعلى ذلك فانها لم تصبح سارية المفعول ابدا .

(١٣) كان المتحدث الرئيسي باسم اللجنة هو شكري غانم ، الذي كان قد مضى على غيابه عن سوريا خمسة وثلاثون عاما .

(١٤) ضم الوفد عضوين مارونيين ( داوود عمود واميل اده ) ومندوزيا واحدا لكل من السروم

الارثونكس ، والدروز ، والجمعيات الاسلامية .

لم يكن مرجحا ان يؤدي قرار الدول الاربعة الكبرى ارسال لجنة تحقيق الى البلاد المعنية الى تعيين الطريق لايجاد حل واضح ومحدد ، طالما انه كان مؤكدا ان الجميع سيتمسكون بمواقفهم المعلنة بغض النظر عن حكم اللجنة ، ولكن القرار كان افضل ما باستطاعة مؤتمر الصلح ان يفعله ، قبل ان يضع المسألة كلها على الرف لمدة ستة اشهر . ولم تجر محاولات لاحراز تقدم طوال صيف ١٩١٩ ، وذلك رغم ان التأخير كان كفيلا بزيادة تدهور الوضع . لكن الاميركيين على الاقل لم يتأخروا في تسمية مندوبيهم الى اللجنة : الدكتور هـ . س . كنج ، والسيد تشارلز كراين ، وعين البريطانيون من جانبهم السر هنري ماكماهون والدكتور دايفد هوغارت . لكن الفرنسيين الذين لم يعجبهم المشروع كله لاسباب واضحة قرروا في اواخر شهر ايار ان يقاطعوا اللجنة ، وما لبث البريطانيون الذين اعدوا النظر في الموضوع (١٥) ان نسجوا على منوالهم فسي عدم التعاون . ولم يكن للايطاليين ما يمكن ان يكسبوه من عمل اللجنة ، فانسحبوا بدورهم . وهكذا قدر للجنة ، التي وصلت الى الشرق في ١٠ حزيران ، ان تتشكل من اعضاء اميركيين فحسب (١٦) .

عاد الامير فيصل الى بيروت في اواخر ١٩١٩ . وقد استقبل بحماس ، وتحدث بصراحة ، وبغض النظر عن شكوكه الذاتية ، عن الاستقلال المقبل . واستطاع فيصل ان يحافظ على لهجته اللائقة بالنسبة للفرنسيين ، وذلك حتى بعد ان كرست محادثاته مع بيكو من جديد الهوة الواسعة بين المفاهيم الفرنسية والعربية التي فشلت مفاوضاته مع كليمنصو وبيشون في تقليصها : وكان ذلك واقعا لم يجد فيصل بدا من التاكيد عليه اثناء حديثه ، في ١٢ ايار ، مع الجنرال كلايتون والكولونيل كورنواليس في دمشق . وفي دمشق وجد فيصل ان الحكومة أصبحت في وضع مستقر ، وان دوائرها تعمل بانتظام ، وان ادارات المقاطعات هي الى حد كبير نسخة مطابقة للادارة التركية (ولكن باستثناء اللغة والموظفين الاجانب ) ، وان الخدمات العامة تحرز تقدما ولو متواضعا . وقد اتجهت افكاره فورا ، وكذلك افكار انصاره المدركين سياسيا - خاصة « حزب الاستقلال العربي » الذي تأسس حديثا ، والذي كان خلفا « للفتاة » و « حزب الوحدة السورية » - الى الحاجة المزدوجة لتوفير اساس دستوري للنظام ( كان هنالك تجاهل شامل لوضعية النظام الاسمية بوصفه مجرد ادارة اراضي العدو المحتلة ) ولتنظيم البلاد استعدادا لقدم لجنة التحقيق . وكان ضمن الاجراءات في هذا السياق تشكيل جمعية تمثيلية على الفور ، وقد صدرت الاوامر الى كل المناطق ، بما فيها

(١٥) تأثر البريطانيون كذلك بشكوكهم حول رغبة اللجنة في زيارة العراق ( الامر الذي كان طبيعيا جدا ان يصر عليه الفرنسيون ) وكذلك بقدر ما من الضغط الصهيوني ، لانه كان معروفا ان

العداء الشعبي للصهيونية في فلسطين يتنامى بسرعة .

(١٦) كانت التسمية الرسمية هي « القسم الاميركي من اللجنة الدولية حول الانتدابات في تركيا » .

وكان برفقة عضوي اللجنة هيئة استشارية وسكرتارية .

القطاعين الغربي والجنوبي ، لتنظيم الانتخابات وارسال مندوبين عنها الى دمشق ، وقد طلب القائد العام ، الذي شعر بالفزع بسبب الوضع الفرنسي - السوري ، ان لا تتناول الجمعية بعد انتخابها سوى القضايا المتعلقة بتقديم الادلة للجنة ، وان لا يحضرها أي مندوب من الجنوب أو الغرب ، ولكن تعليماته لقيت التجاهل ، كما كان متوقعا في اي حال . وفي سياق انتخابات النواب بدا أن هناك التزاما بالاجراءات الانتخابية التركية ، ولو ان ذلك لم يكن مطلقا لاسباب عملية . ودون شك فان المندوبين ، الذين كان بينهم عدد من المسيحيين يفوق ما يستحقه المسيحيون على أساس وزنهم العددي ، كانوا يمثلون فعليا الاغلبية العظمى من السوريين ، فقد تم انتخابهم من كل مناطق القطاع الشرقي في حين أتى عدد أقل ، وتتوفر فيه الاهلية للكلام باسم الاكثرية ، من فلسطين ومن القطاع الساحلي . وقد اجتمع المؤتمر الوطني ، كما سمي نفسه ، في ٢٠ حزيران ١٩١٩ ، وأعلن نفسه ممثلا شرعيا لكل سوريا ، وفي ٢ تموز أصدر المؤتمر مقررات لم تحد القومية السورية الارثوذكسية عن جوهرها اطلاقا في يوم من الايام . وقد رفضت المقررات اتفاقية سايكس - بيكو ووعده بلفور على حد سواء ، وطالبت بوضعية مستقلة لسوريا - فلسطين متحدة ، تحت حكم فيصل . وبعد ان ردت تهمة عدم النضج فان المقررات أعلنت رفض كل سيطرة سياسية من جانب القوى الاجنبية ، غير انها أعلنت الاستعداد لقبول قدر من المساعدة الاميركية ( أو ربما البريطانية ) - ولكن ليس المساعدة الفرنسية تحت كل الظروف . وقد نشرت هذه المقررات ، التي قوبلت بالرفض الغاضب من جانب الكاثوليك في جبل لبنان (واللجنة السورية في باريس) ، في كل أنحاء البلاد واستقبلت بحماس فائق . اما بالنسبة للمراقبين البريطانيين ، فان المقررات ، ومعها القوة السياسية الحقيقية ، وان كانت غير منظمة تنظيما جيدا ، التي مثلتها لم يكونا أمرا مفاجئا ، وكان معروفا من قبل ، وبغض النظر عما يرغب المرء ، ان تلك المقررات كانت تمثل آراء العناصر السياسية الاقوى في سوريا . بالمقابل فقد أدان الفرنسيون ، في بيروت وباريس على السواء ، المقررات بوصفها الكلام المنمق الطنان لاقلية اختارت نفسها بنفسها .

اختتمت لجنة كنج - كراين تحقيقاتها في فلسطين (١٧) في الاسبوع الرابع من حزيران ، وقضت بعد ذلك اربعة أسابيع في القطاعين الغربي والشرقي من سوريا . وبوصفهما يتمتعان بالنزاهة والحس السليم ، وبحكم تمثيلهما لامة لا تملك أية اطماع على الاطلاق في الشرق (١٨) ، فانهما بذلا جهودا صبورة جدا لاكتشاف حقائق الراي العام في كل طائفة . وقد زارا كل المدن ذات الاهمية ، وتلقيا مئات العرائض ، واستمعا

(١٧) كانت توصية المندوبين النهائية بالنسبة لهذه البلاد لصالح اجراء تقليص كبير للبرنامج الصهيوني الذي اعتبراه غير متوافق مع حقوق الاهالي من العرب ( القسم ج من الجزء الاول من التقرير ، راجع انطونيوس ، الصفحة ٤٤٨ ) .

(١٨) وجدت حالات معزولة اعرب فيها بعض السوريين عن اعتقادهم بامكانية ( بل وطالبوا بقيام )

تكرارا الى آراء كل جماعة . وقد وجدا في القطاع الغربي تأييدا قويا لقبول المساعدة ، أو الحماية ، أو الانتداب الفرنسي . وفي بيروت أعلن المجلس البلدي ( ولو انه كان منتخبا منذ زمن الاتراك ) وبأكثرية اعضائه تأييده لانتداب أميركي أو بريطاني ، اذا كان لا بد من انتداب . وكانت الطائفة المارونية وطائفة الروم الكاثوليك التي جانب فرنسا من غير تردد . أما طائفة الروم الارثوذكس فكانت منقسمة على نفسها ، فقد طالبت كلها بسوريا موحدة ، ولكنها لم تتفق حول هوية المنتدب . وكان الرأي العام الاسلامي . ولو باجماع غير كامل ، معاديا لاي ارتباط مع فرنسا ، وكان كله ، او اغلبيته الساحقة ، وحدويا سوريا . أما الجماعات البروتستانتية الصغيرة فانها طالبت بالحماية الاميركية أو البريطانية . واعلن الناطقون بلسان جبل لبنان تأييدهم للفرنسيين ، وذلك رغم انه وجدت اقلية مؤيدة للوحدة السورية . وفي صيدا ، واللاذقية ، والاسكندرون ، وطرابلس كانت الهوة الاسلامية - المسيحية نفسها - غير الصارمة ، والمظلة بمنافسات حادة وبأهداف بعيدة متباينة محليا - نتيجة معروفة سلفا . وكان الوضع مشابها في البقاع: فالمسيحيون الكاثوليك يحبذون الفرنسيين بشبه اجماع ، في حين بدا المسيحيون الآخرون مترددين ومنقسمين فيما بينهم ، وأما المسلمون السنة فانهم ، مع استثناءات نادرة ، ضد كل الدعاوى الفرنسية ، في حين عبر المسلمون الهراطقة (\*) عن الموقف نفسه ، ولكن وجد بينهم عدد أكبر من أصحاب المواقف المتباينة أو المخالفة .

لم يكن ممكنا ان تكون الحالة مختلفة في القطاع الشرقي . فقد كان المطلب العام في كل مكان هو سوريا موحدة ومشملة على سناجقها الجنوبية القديمة ، واقتصرت المطالبة بانتداب فرنسي أو بعلاقة فعلية مع فرنسا على الاوساط الكاثوليكية الصغيرة والمبعثرة ، وعلى بعض الجماعات من المسيحيين غير الكاثوليك ايضا ، والدروز ، وحفنة من العائلات في حلب والشمال . ولكن هذه الاماني الطائفية والاقلية لم تكن لتؤثر في حكم الاغلبية - اي ثمانية اعشار الطائفة المسلمة السنة السائدة ، وربما سبعة اعشار السكان جميعا - لصالح السياسة التي كان قد رسمها ad hoc المؤتمر السوري .

انتداب اميركي على سوريا ، وبين الفينة والآخرى كان احد الفرنسيين المفعمين مرارة يكتشف اطماعا اميركية مبطنة او ، على الأرجح ، اطماعا لبريطانية تسعى الى تحقيقها من خلف ستار اميركي . ويتهم الكونت ر. دو غونتو - بيرون ، المعروف بشدة عدائه لانكلترا ، البريطانيين بـ ذرشة قرى بأسرها ، من اجل اعطاء احكام مضادة للفرنسيين ، كما انه يتهم اللجنة نفسها بالتركيز على المصالح البروتستانتية .

(\*) وردت هكذا في النص الاصلي - المغرب .

(\*) بالنسبة لهذا الموضوع - المغرب .

زعم بعض المراقبين الفرنسيين (١٩) المعاصرين ، وأثنى على مزاعمهم بعض الكتاب الفرنسيون فيما بعد ، بأن السياق الذي اتبعته تحقيقات لجنة كنج - كراين كان مليئاً بالاطعاء الفادحة ، وان كان لم يثبت بأي شكل من الاشكال خطل مطالبهم (٢٠) . أما بالنسبة للآخرين ، في سوريا وخارجها ، فان النقيض بدا هو الصحيح . فقد كان التقرير النهائي للمندوبين كفيلاً ، في الواقع ، باسقاط المزاعم الفرنسية التي تصر على ان فرنسا منتدب مقبول - وذلك اذا ما كانت امانى الاهالي الذين تمت استشارتهم ستؤخذ بعين الاعتبار . ولكن التقرير لم يحرز اثراً ، بأي حال من الاحوال ، بالنسبة للمقرارات التي تم اتخاذها في أوروبا ، فقد قدمه واضعاه في باريس ، في ٢٨ آب ، ولكن أحداً لم يدرسه (فيما بدا) بل تجاهله تماماً كل رجال الدولة من بين صانعي الصلح المسؤولين . وقد نشر التقرير للمرة الاولى في ١٩٢٢ ، وهو يحبذ اقامة نظام انتداب ، لمدة محدودة ، في سوريا - فلسطين موحدة ، وأن يستمر جبل لبنان القديم في وضعه المستقل ، وذلك على أن تكون البلاد بأسرها تحت حكم عامل دستوري هو الملك فيصل . وينبغي ان يتولى الانتداب ( وقد ذكرت اللجنة ان السوريين يرفضون هذا المفهوم ويستنكرونه ويفضلون عليه « المساعدة » ) ، حسب رأي الاغلبية ، الولايات المتحدة او بريطانيا ، ولكن ليس فرنسا . وأضاف التقرير انه يعتقد ان الانتداب الفرنسي قد يؤدي ، الا اذا انحصر في مقاطعة جبل لبنان من غير توسيع حدودها ، الى صدامات عربية - فرنسية .

ابان ، وبعد ، زيارة اللجنة استمرت الحركة الهادفة الى أشكال معدلة وحديثة في حكومة دمشق ، وصدر قانون اساسي ينص على حد أدنى مؤقت بصورة قاطعة من السيطرة التي يملكها القائد العام . لكن القائد العام اعترض على مجلس الوزراء الجديد ، وأمر بعودة الوزارات الى وضعية المديریات ، وطلب أيضاً ان تؤول السلطات التي منحها القانون الاساسي للامير الى كبير الاداريين ، وان لا يلعب الامير أي دور في الادارة . وتحتم توجيه تحذير اضافي الى الامير بسبب اتساع نطاق المظاهرات العامة في دمشق ، وتزايد حوادث الحدود المتعبة ، والتعليقات غير اللائقة التي عبر عنها مؤيدوه بالنسبة لسياسة الحلفاء . وقد قام ضابط سياسي بريطاني وبرفقته ناطق بلسان المفوضية العليا الفرنسية هو المسيو لافوركاد بزيارة رسمية لفيصل أوضح له فيها أن بريطانيا مصممة على التقدم باتجاه انشاء « الوطن القومي في فلسطين » ، وانها لن تقبل تحت أية ظروف بأن تتولى بنفسها الانتداب على سوريا (٢١) ، ولكنه حذر من ان

(١٩) ربما كانت الامور اختلفت نوعاً ما لولا الانهيار المفاجيء في صحة الرئيس ويلسون ، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٩ .

(٢٠) كانت التوصيات المتعلقة بالعراق ( الذي لم تقم اللجنة بزيارته ) لصالح عراق موحد في ظل انتداب بريطاني .

(٢١) كان للسنوات الثلاثة اللاحقة ان تثبت صحة هذا التاكيد الصادق كلياً ، والذي نقل الى

الامير ( والى الفرنسيين ايضا ) مراراً ، سواء في دمشق وفسى باريس ، ولكنه اثار حيرة

فيصل الذي لم يفهم كيف تتطلى بريطانيا عما كانت قد حرزته لثورتها

بريطانيا سوف تشعر انها ملزمة بقمع « الاضطراب » اذا ما تجاوز السياسيون أو الغوغاء الحدود . ومع ذلك فان مثل هذه التحذيرات لم تجد كثيرا في وقف تسارع الاحداث أو التوتر المتزايد في هذه الحقبة . فقد مضت الشهور المتوالية من غير أن تسوى المسائل المعلقة ، ودون أن تتحقق المطالب العربية ، ولم يكن لسوريا ، التي تم تقسيمها وعزلها عن البحر ، أية وضعية راهنة ، الى جانب أن مستقبلها كان محفوفا بالخطر . وقد مارس سياسيو دمشق ، الذين امتازوا بالقلق والعاطفية وقلة الواقعية ، ضغوطهم باتجاه المزيد من الحزم ، أو باتجاه المواقف العدوانية . وشكلت لجنة للدفاع الوطني في دمشق ، واكتسب تجنيد العناصر في جيش فيصل زخما متزايدا . وقد تلقى ياسين باشا ، رئيس أركان فيصل والمسؤول عن هذه الخطوات - وكذلك ، حسب ما ذكر ، عن خطط تستهدف غزو سوريا الساحلية - أوامر بالتوجه الى القاهرة ، حيث احتجز ، ومع ذلك فإن النشاط العسكري في سوريا لم يتقلص ، واستمر التدريب العسكري الذي يستهدف تشكيل جيش توازي قوته ثلاث فرق .

## ٤ - ملك سوريا

ابان ربيع وصيف ١٩١٩ اقامت القوات البريطانية والفرنسية حاميات غير مستقرة وادارة خاضعة للاشراف الفرنسي في كيليكية ، وقد تعرض هذا الوجود البريطاني - الفرنسي لعداء الاهالي ولناوشات القوات التركية غير النظامية ، والنظامية احيانا . وفي الوقت نفسه كانت الحركة القومية في الاناضول تكتسب قوة متزايدة عكس الحكومة العاجزة في استانبول . وقد انعقدت جمعية قومية ناجحة ومشجعة في اواخر تموز في انقرة ، وفي شهر آب وصلت انباء تفيد ان القوات البريطانية بدأت تنسحب من القوقاز ، وبدأ عدد من الشخصيات البارزة المتعاطفة مع الحركة الكمالية نفر من العاصمة للالتحاق بالحركة الجديدة . ولم يؤد ذلك الى تعزيز الدعاية المستندة الى اسس اسلامية وتركية تقليدية في كيليكية فحسب ، بل وفي سوريا أيضا . وبمعزل عما تبقى من مشاعر الولاء للعثمانيين ، فان العديد من دعاة القومية العربية في سوريا بدأوا يعتبرون انه قد يكون ممكنا الاستفادة من القوة التركية لمواجهة الضغط الاوربي . وقد عزز المؤتمر القومي الذي عقده الكماليون في سيفاس ، في ١٣ أيلول ، هذه الحركة التي اصبحت تشتمل على كل عناصر الانتفاضة القومية الاصلية ، والتي امتازت بقوتها المتولدة من اليأس ، وبقيادتها الرائعة ، وقواتها العسكرية الوفيرة ، وبالتأييد الشعبي الاجماعي لها . وادى ظهور هذه الحركة في ميدان ظن الحلفاء في ١٩١٨ ان مهمة عقد الصلح فيه مع عدو عاجز ستكون امرا سهلا ، الى زيادة تعقيد الصورة في الشرق الاوسط ، والى اضعاف طابع من المرارة على العلاقات الفرنسية البريطانية .

كانت العلاقات الفرنسية - البريطانية قد دأبت على التدهور بصورة متقطعة منذ مدة . فالى جانب متاعب الفرنسيين في سوريا الساحلية ، والزعم المتواصل بان البريطانيين يلعبون دورا في الدعاية « الشريفة » ، فقد اضيف الغضب المتنامي للدعاة الفرنسيين بسبب المراوغات او التأخيرات البريطانية المزعومة في اعطاء فرنسا ما كانوا يطالبون به بحماس ساخط : اعطائها يدا طليقة في سوريا كلها . ولم يكن ممكنا سوى ان تؤخذ العبارات والكتابات المريرة التي صدرت في باريس في ١٩١٩



بعين الاعتبار في لندن ، حيث اعتبر انها تبين في المصاف الاخير الحدود التي لا ينبغي للخلافات الفرنسية - البريطانية ان تتخطاها . وبالإضافة فان رغبة بريطانيا في تقليص نفقات ما بعد الحرب كانت تشمل الشرق ، وقد بدأ تطبيقها في العراق فعلا . وهكذا فان كل شيء كان يشير الى احتمال الاعلان عن بادرة ترضي الفرنسيين موقتا على الاقل ، وتحظى بقبول الرأي العام في انكلترا . وبالفعل فقد تقرر ان يطلب الى الفرنسيين ان يتولوا ، ابتداء من ١ تشرين الثاني ١٩١٩ ، القيادة العسكرية وتجهيز الحاميات العسكرية في سوريا الغربية وكيليكيا ، وذلك من غير المساس بالحدود القائمة بين القطاعات (١) ، ودون التعرض لترتيبات اقامة سلام دائم . وتقرر ، كذلك ، ان تحل القوات العربية محل البريطانية في سوريا الشرقية .

كانت الموافقة الفرنسية على هذا الاقتراح ، الذي قدم في ١٥ ايلول ، فورية . فالواقع ان كليمنصو وحكومته دأبا على الضغط من أجل خطوة من هذا النوع طوال الشهور السابقة . وبدأت وزارة الحربية الفرنسية في ارسال تعزيزات مكونة من قوات فرنسية افريقية الى سوريا وكيليكيا في حين انتشرت وزارة الشؤون الخارجية الجنرال غورو لقيادة هذه القوات وليكون الممثل الاعلى لفرنسا في الشرق (٢) . وقد اغتنم كليمنصو المناسبة لكي يعطي الامة السورية وعدا بانها ستحصل على حكم يقوم على « الحرية والنظام والتقدم وفقا لاماني ومصالح شعبيها » . اما الرأي العام الفرنسي فانه اعتبر الترتيبات الجديدة دفعة مقبولة على الحساب ، ولو انها متأخرة كثيرا ، لكنه لم يعتبرها تسوية شاملة ، خاصة وانه بدأ انها تعطي الامير حرية اكبر لمعارضة احرار فرنسا لـ «حقوقها» في سوريا .

وكان فيصل تلقى دعوة في شهر اب للحضور الى لندن لكي تنقل اليه فحوى القرارات ، ولتلقى المشورة . وقد حضر فعلا في ١٩ ايلول . وحينما اطلع على موقف بريطانيا فانه احتج بقوة ضد بعض البنود التي بدأ انها ذات مغزى بالنسبة للخطط الفرنسية المقبلة ، التي سيكون عاجزا تجاهها . ومرة اخرى الح فيصل على الدعوة الى مؤتمر للدول الثلاث الكبرى لبت المسائل السورية بتا نهائيا وفق الوعود المعطاة زمن الحرب ومبدأ ويلسون . ولكن طلبه رفض ، واتضح ان دفاع بريطانيا عن الاستقلال العربي ( الذي وضع الان ، في سوريا ، تحت رحمة فرنسا بالذات ) قد وصل الى نهايته ، وكان جل ما تأمله وابتهول هو ان لا يكون سلوك فرنسا من الآن فصاعدا متعارضا كثيرا مع وعود ماكماهون واتفاقات سايكس - بيكو ، وان لا تدير فرنسا ظهرها كليا لمبدأ حق تقرير المصير . ومن هذه الزاوية فان اللهجة

(١) بموجب ذلك فانه لم يكن يحق للقوات الفرنسية ان تدخل « المدن الاربعة » لسوريا الداخلية ،

او البقاع او شرق الاردن ( الذي يقع في القطاع «ب» ) .

(٢) وهكذا حل غورو محل جورج بيكو الذي سافر في بعثة الى تركيا .

المريرة التي تضمنتها البرقيات التي وجهها كليمنصو الى لندن لم تكن مشجعة كثيرا ، الامر الذي حدا بالبريطانيين ان ينصحوا الامير بمحاولة التوصل الى افضل شروط ممكنة . وبعد ذلك سافر الامير ، الذي شعر بالصدمة وبالقلق ، الى باريس حيث اجري مباحثات عديدة ، وتبادل المذكرات ، مع الموظفين والجنرالات والوزراء الفرنسيين . ومع تعذر تكوين صورة كاملة عما حدث في هذه المباحثات فأنها أدت الى اتفاقية مؤقتة ( البعض يقول انها مسودة اتفاق او اتفاق مقترح ) يكرس بموجبه الحكم العربي في سوريا الداخلية ، في حين يعترف الامير بجبل لبنان المنفصل والخاضع للانتداب ، ويحصل الدرروز على الحكم الذاتي ضمن سوريا ، ويشكل البقاع قطاعا محايدا ، وبالإضافة فقد اتفق على ان تؤول وظائف التمثيل الدبلوماسي السوري في الخارج الى فرنسا ، وان تكرر افضلية فرنسا لجهة توفير اية «مساعدة» قبلها حكومة الامير . وربما كانت هذه الاتفاقية افضل ما كان لاي من الطرفين ان يرجوه ، ولكنها ما كانت لتنفذ من غير مشاكل الا اذا اظهر الطرفان مقدارا نادرا من ضبط النفس . وقد اثبتت الاحداث ان ذلك لم يكن ممكنا ، ولقيت الاتفاقية ( هذا اذا كانت اتفاقية مبرمة فعلا ) الرفض القاطع في دمشق .

عاد الامير في اواسط كانون الثاني الى بلاده ، والى حكومته التي كانت قد تحررت حتى من الخضوع الاسمي للقيادة البريطانية . وقد امتازت شهور غيبته الاربع ، التي حل مكانه ابانها الامير زيد ، بتوتر سياسي متزايد (٣) ، وبالمزيد من الطموحات غير الواقعية لدى السياسيين ، وبمرارة اعمق ضد الفرنسيين ( وكذلك ضد البريطانيين ، نوعا ما ) ، وبتنامي الصعوبات الاقتصادية ، وزيادة صدامات الحدود . أما بلاد العلويين فكانت خارج السيطرة الفرنسية ، بفضل الاسلحة والدعاية التي قيل ان دمشق مصدرها . وكان فيصل تلقى ابان وجوده في لندن برقية تنبئه بأن الفرنسيين تقدموا شرقا في البقاع بعد وقت قصير من وصول غورو (٤) تشرين الثاني) ، وجرى نقاش حاد حول الموضوع . أما المؤتمر السوري الذي كان ما يزال منعقدا ، فقد امكنت تهدئته بصعوبة بالغة بفضل تأكيدات رضا الركابي (٥) بأن اعمال الخرق هذه ستكون مؤقتة . وقد اكد الامير زيد ، لدى

- (٣) كانت العناصر العراقية في الادارة السورية التي انحصرت كليا تقريبا في الوظائف العسكرية مستاءة بصورة متزايدة منذ ذلك الحين وصاعدا ، وتدهورت علاقاتها مع زملائها من السوريين ، وقد قرر بعض العراقيين البارزين ان يغادروا سوريا حالما تسنح الظروف .
- (٤) نقل الجنرال غورو صراحة الى الجنرال اللنبي نيته في احتلال البقاع ، ولم يحاول اللنبي اقناعه بالعدول عن رأيه . اما وزارة الخارجية البريطانية التي استنجد بها فيصل فقد عبرت عن عجزها الكامل عن التدخل في العمليات الفرنسية .
- (٥) اضطر الركابي الى الاستقالة في ١٤ كانون الاول ، وحل محله لمدة ايام قليلة عبد الحميد

باشا .

اعلانه ان القوات البريطانية سوف تستبدل بقوات فرنسية وعربية ، على الحاجة الى الصبر والانضباط ، ولكن ذلك لم يكن ليتفق مع أساليب المؤتمر السوري الذي استقبل بذعر انباء اتفاقية فيصل - كليمنصو ، واعلن ان اعضاء وحدهم هم الناطقون الحقيقيون بلسان الامة ، وخاطب الدول الكبرى مرة اخرى مطالباً بالاستقلال التام . وادى حل المؤتمر مؤقتاً في ٤ كانون الاول ، بناء على اقتراح الامير فيصل الى بضعة اسابيع من الهدوء النسبي ولكن مشاهد الحاميات البريطانية وهي ترحل (٦) عن البلاد استنهضت الحماسة القومية مجدداً ، وبدت الحاجة الى زيادة القوات الدفاعية . وهكذا بدأ العمل بالتجنيد في اواخر شهر كانون الثاني ، وانشئت لجان للدفاع في المدن الرئيسية .

ادرك فيصل ، الداهية والمعتدل ، والمطلع بصورة وافية على الاحتمالات المشكوك فيها ، وكذلك المستحيلات الصارخة في الوضع القائم ، ان عليه ان يتبنى سياسة « متطرفة » او يعتزل الحكم ، ومع ذلك فانه ناشد انصاره ان يظهروا الصبر والواقعية ، وان يمنحوه الوقت الكافي . ولكنه لم يكن قادراً على اقناعهم بان اتفاهه مع كليمنصو ليس انتقاصاً من استقلال البلاد الذي كانوا ملتزمين به التزاماً وافياً ، ولذا فانه كان مضطراً الى مماشاتهم في مواقفهم المتصلية ، والا فقد كل تأييد . وقد تولى فيصل رئاسة المجلس وازدادت اعضاء جدد اليه . وكان يستقبل كل يوم اعياناً ورؤساء احزاب يضغطون عليه بأرائهم التي يعرف في اعماقه انها غير مجدية وغير واقعية . وقد فرض التجنيد الاجباري على كل الرجال الذين تتراوح اعمارهم بين عشرين واربعين سنة ، رغم القبول الضمني بعدم تطبيق التجنيد في المناطق النائية . واتخذت الترتيبات لدفع معاشات الكتائب غير النظامية . وشكل القرويون ورجال القبائل عصابات للغزو والنهب في القطاع الغربي ، كانت تجمع ما بين السلب والوطنية في آن واحد .

في هذه الاثناء جرى لقاء شخصي ، وتبعه تبادل للرسائل بصورة لائقة بين الامير والجنرال غورو . وقد انسحبت القوات الفرنسية من بعلبك ، حيث جرت صدامات خطيرة في فترة عيد الميلاد في ١٩١٩ ، ولكنها ظلت متواجدة في رياق وفي انحاء اخرى من البقاع . ولكن ، رغم تعهد الامير بان يضبط اتباعه فقد ذكر ان المناصب الرئيسية في الادارة كانت تعطى لاشخاص متحمسين جداً . واستمر القاء الخطب العنيفة ، وفرضت القيود بصورة ماهرة على استخدام الفرنسيين لسكة حديد رياق - حلب ( التي كانت ضرورية لايصال التجهيزات الى كيليكية ) . وقد توقف ارسال المؤن من الداخل الى ساحل البلاد ، واقيم حصار جزئي على القطاع

(٦) اكتملت عملية الانسحاب من كلا القطاعين في اواخر كانون الاول ، وغادرت اخر قوات

الفرنسي . وفي سوريا الشمالية شنت قوات فيصل هجوما ناجحا في حمام ، واعقب ذلك قتال عنيف بينها وبين طابور فرنسي . وجرت محاولة لنسف احد الجسور على نهر الليطاني ، وهوجم جسر آخر قرب طرطوس . وحصلت غارات على طريق عكا - صيدا والقرى المجاورة ، ولم يستتب الامن هناك الا بعد انتقال طابورين فرنسيين الى المنطقة . وقد تكررت اعمال العنف على طريق حمص - طرابلس الرئيسية ، وعلى الطرق الممتدة من الاسكندرون الى الداخل ، وفي مدينة الاسكندرون نفسها . وتعرض الموقع الفرنسي في حاريم للهجوم وظل محاصرا الى ان خفت لنجدته قوات سنغالية . ولم تكن تلك الحالات الوحيدة التي زعم ان قوات وعملاء سوريين مخولين لجأوا فيها الى الاستفزازات العدوانية ، مع ان حكومة دمشق نفت مسؤوليتها حول الهجمات الاخرى . وقد قررت بريطانيا العظمى التي تعرضت قواتها والاراضي التي تحتلها في شمال - غرب العراق لتكتيكات مماثلة في الشهور نفسها من جانب العصابات المسلحة (٧) والدعاية الاتية من حلب ، ان توقف معونتها المالية لدمشق ابتداء من كانون الثاني ١٩٢٠ . واتخذت فرنسا قرارا مماثلا بعد مضي شهر واحد .

بعد انقضاء شتاء ١٩١٩ - ١٩٢٠ الحاصل بالاضطراب وحلول الربيع قام الجنرال غورو بجولة في القطاع الساحلي ودرس مشاكله ، ثم اعلن في شهر اذار ان الادارة المباشرة ستحل محل «الاشراف» الفرنسي - ولكن ذلك كان بمثابة اصلاح لم يؤت نتائج ملموسة . وقد تزايدت القسوات الفرنسية والاداريون الفرنسيون في المدن الساحلية وجبل لبنان ، وبدأت هذه القوات ، رغم العديد من الالتزامات الثقيلة في كيليكيا (٨) ، تواجه احتمال التوسع شرقا في وقت ليس ببعيد . وفي دمشق كانت

(٧) كان يقود هذه العصابات او يوجهها ضباط عراقيون كانوا اعضاء في « العهد » ثم التحقوا بفيصل ، ورجال القبائل الذين يقطنون مناطق الحدود . انظر كتاب : Iraq للمؤلف .

(٨) كان وضع الفرنسيين في كيليكية وجنوب الاناضول ، بعد استبدال الحاميات البريطانية باخرى فرنسية ضعيفة في اواخر ١٩١٩ ، حافلا بالصعوبات . فالحركة القومية التركية كانت في ازجها ، وكان نفوذها طاغيا وقواتها ناشطة في كيليكية وسط اجسواء من كره الاجانب ومن المشاعر ، واعمال النهب ، المعادية للمسيحيين . وقد جرت محاولات ليست ذات شأن لادارة البلاد ، وبالكاد امكنت المحافظة على المواصلات ، وكان الوضع اشبه بحملة منهكة من اجل البقاء الى ان تحسنت الامور موقتا بفضل الهدنة الفرنسية التركية التي جرى التوقيع عليها في ٣٠ ايار ١٩٢٠ . وابتان الاشهر الخمسة الاولى من تلك السنة التي حاولت اثناءها فرقتان فرنسيتان شكلتا على عجل ان تدافعا عن الموقع وعن المواصلات فان الاحداث الابرز للاشتباكات اليايسة والسيئة الحظ غالبا هي (أ) سقوط مرعش بعد فشل المحاولات المستمرة لفك الحصار عنها ، ومن ثم التراجع الى اصلاحية ( ٢١ كانون الثاني الى ١٣

سياسة الامير ان يؤمن استقرار حكمه اولا ، ومن ثم ، واستنادا الى امر واقع ممثل في الدولة السورية ، ان يسافر الى اوربا ومعه تفويض قومي . وكان احياء المؤتمر القومي المنحل بمثابة خطوة اولى ، وقد اتخذت هذه الخطوة في شباط ١٩٢٠ ، والتقى غالبية الاعضاء ومعهم عدد من البدائل غير المنتخبين ، وكذلك من اضيفوا من اجل تعزيز المؤتمر من ممثلين للأحزاب السياسية ، ولجمعية العهد والمنتدى العربي ، ومن المحامين والمشايخ ، ورجال الدين - التقوا سرا في ٢٧ شباط فيما عرف باسم « مؤتمر فلسطين » لمناقشة الموقف والقرارات التي ينبغي اتخاذها . وقد اعلن المجتمعون ان فلسطين جزء من سوريا ، واستنكروا الصهيونية بشدة ، ونقلوا قراراتهم الى عواصم اوربا .

وفي ٦ اذار استمع المؤتمر الوطني المنعقد بكامل اعضائه الى خطاب الافتتاح الذي القاه الامير فيصل . وبعد ان استشهد بأقوال الرئيس ويلسون ، واستعاد وعود ماكماهون والوعود اللاحقة ، ووجه الدير الى الخدمات التي اداها العرب زمن الحرب ، فان الامير فيصل طالب باتخاذ قرار - باسم الشعب السوري - حول النظام الوطني المقبل ، وحول الدستور الذي ينبغي ان يجسد هذا النظام . وتكلم كامل القصاب باسم لجنة الدفاع الوطني فدعا المؤتمر الى اعلان نظام برلماني ، دستوري ، ولا مركزي في سوريا كلها ، والى اختيار فيصل ملكا . واجتمعت لجنة مكونة من تسعة اعضاء لاعداد رد على خطاب الامير ، والواقع انه لم يكن ثمة سوى جواب واحد . فقد كرر المجتمعون في الجلسة التي انعقدت برئاسة هاشم الاتاسي في ٧ شباط الحجج المألوفة حول الوحدة والاستقلال وقرروا ان تشكل فوراً حكومة وطنية لسوريا كلها ( على ان تشمل فلسطين المتحررة من الصهيونية ، وجبل لبنان ، مع ضمان اعطائه وضعية خاصة ) واختاروا الامير فيصل ملكا بالاجماع . وقد تم اعلان فيصل ملكا ، ومبايعته ، في ٨ اذار وسط حماس بالغ . وكان رؤساء الطوائف المسيحية بين ابرز الذين اقساموا اليمين الولاء لفيصل ، في حين عرض الاعضاء المسلمون في مجلس جبل لبنان انفسهم لغضب الفرنسيين ، وخضعوا لاحكام مطولة

شباط ١٩٢٠ ) ، ( ب ) وحصار بوزنتي ، من اذار الى ايار ١٩٢٠ ، الذي اعقبته محاولات باسلة وغير ناجحة لاغاثتها ، ثم اخلاؤها الذي نتج عنه خسارة حامية بأسرها ، ( ج ) وحصار اورفه والهجوم عليها ، ثم الانسحاب النهائي منها بعد دفاع مستميت ( ٩ شباط الى ١١ نيسان ١٩٢٠ ) وبعد ان ثبت استحالة انقاذها ، وقد انتهت هذه الحالة بغدر تركي فجاجع ، ( د ) الحصار الاول والثاني لعينتاب ( ١٦-١١ نيسان ، و ٢٥-١ ايار ) . وقد شكلت هذه وسواها من العمليات الدفاعية ، بما فيها الدفاع عن سكة حديد طوروس - امانوس بواسطة سلسلة من المواقع الثابتة ، عبئا ثقيلًا على قوات الجنرال غورو الهزيلة ، وكانت احد اسباب تأخير تحركه ضد حكومة دمشق

بالمسجن لانهم سارعوا الى دمشق لمبايعته وهكذا صارت سوريا مملكة (٩) ، وتضمنت  
خطب الجمعة في كل المساجد اسم الملك فيصل الاول .

وعلى الفور شكل علي رضا الركابي حكومة (١٠) لتحل محل مجلس المديرين  
الذي انشئ كاجراء مؤقت في ظل الحكم العسكري . وقد اصدرت هذه الحكومة ،  
لاسباب عدة ليس اقلها طمأنة الدولة الكبرى ، برنامجا وزاريا تضمن الى جانب  
الدفاع عن الاستقلال السوري وحفظ النظام ، المساواة الكلية امام القانون ، وحماية  
المصالح الاجنبية ، وان يقدم العون ( اذا دعت الحاجة ) للحلفاء من اجل حفظ  
النظام في الشرق ، والتنمية الاقتصادية . واعرب الملك نفسه في رسالة الى غورو (١١)  
عن الاستعداد لقبول اية مساعدة لا تتعارض مع الاستقلال التام من اي من الامم  
الحليفة . هذا وقد ظلت القوانين التركية سارية المفعول بحكم الضرورة ، ولم  
تحدث تغييرات في عمل الادارة الحكومية والحاكم ، ولكن الحكومة الجديدة قررت  
التمسك بمقاومة العملات الاجنبية ، التي كان الفرنسيون يعملون على ادخالها (١٢)  
الى القطاع الساحلي . وقد شكلت لجنة كانت مهمتها صياغة دستور سوري ، وبعد  
عشرة اسابيع انجزت اللجنة مسودة دستور مصاغة على نمط البنى الديمقراطية  
للدول الاوروبية . وقد تجاهلت هذه المسودة بحذر مسألة حدود سوريا ، ولم  
تتطرق في تعابيرها الى مفهوم العروبة او الى اتحاد الدول العربية .

ومع ذلك كله ، فان شيئا من اقوال وافعال السوريين في دمشق او الملك حسين  
في مكة (١٣) ما كان ليمنع تنفيذ القرارات التي اعتبرتتها فرنسا منذ زمن طويل أمرا

(٩) وفي الوقت نفسه اجتمع عدد من الضباط العراقيين العاملين مسع فيصل واتخذوا قرارا  
باعلان العراق مملكة مستقلة يحكمها الامير عبدالله .

(١٠) تشكلت الحكومة على النحو التالي : - الرئيس : علي رضا الركابي ، رئيس مجلس الدولة :  
علاء الدين الدروبي ، الداخلية : رضا صالح ، الشؤون الخارجية : سعيد الحسيني ، الحربية :  
عبد الحميد القلطي ، التجارة والزراعة : يوسف الحكيم ، العدل : جلال الدين زهدي ،  
المالية : فارس الخوري ، المعارف : ساطع الحصري ( وهو مؤلف كتاب قيم عن هذه الايام  
الحافلة عنوانه « يوم ميسلون » ) .

(١١) ارسل الجنرال ردا لائقا ، ولو انه لم يعرب عن قبوله بالموضع الجديد . ومن شبه المؤكد ان  
الامير كان قد حذره سلفا ( جريدة « الدايلي تلغراف » ١٦ اذار ، ١٩٢٠ ) .

(١٢) كان البنك العثماني الامبراطوري قد أسس في ١٩٢٠ بنكا تابعا له ، بنك سوريا ، اوكل اليه  
المفوض السامي ، في اذار ١٩٢٠ ، الحق الحصري في اصدار العملة : وكانت العملة الجديدة  
هي الليرة السورية - اللبنانية التي تعادل ٢٠ فرنكا بغض النظر عن تقلبات هذا الاخير .  
وقد تأمنت التغطية لعملية الاصدار بواسطة اعتمادات في الصندوق المركزي للضريبة العامة ،  
وبواسطة سندات الدفاع الوطني الفرنسية .

(١٣) ارسل برقية الى لويد جورج تضمنت المواقف نفسها .

لا بد منه ، والتي كانت بريطانيا العظمى قد تخلت عن معارضتها لها . وقد اعتبرت باريس ولندن على السواء ان مقررات المؤتمر السوري وتتويج الملك فيصل امرين غير مقبولين . وعبر سخط مسيحيي جبل لبنان عن نفسه بقوة ، واستنكرت كل الدعاوى الشريفة ، وفي ٢٢ آذار اجتمع ممثلون عن مختلف الطوائف اللبنانية في بعيدا واعلنوا، وسط التشجيع الفرنسي الحار، استقلالهم عن سوريا(١٤) وسواء اعتبر فيصل ملكا ام لا ، فقد تلقى دعوات برقية من لندن للعودة الى اوربا لاجراء بعض المشاورات . وفي هذه الاثناء كان المجلس الاعلى للحلفاء يعقد اجتماعا في سان ريمو في ٢٥ نيسان . وقد قرر الساسة المجتمعون في سان ريمو ان يمنحوا الانتداب على « سوريا ولبنان » الى الجمهورية الفرنسية والانتداب على العراق وفلسطين وشرق الاردن الى البريطانيين . وقد وافقت الدولتان المعنيتان على قبول الانتداب من حيث المبدأ ، واصبح لفرنسا منذ ذلك الحين ، وضمن اطار التفسيرات التي قد تقررها بنفسها لالتزامات الدولة المنتدبة والقيود المفروضة عليها ، حرية تصرف تامة في مجمل سوريا الوسطى والشمالية : الساحل ، والداخل ، والصحراء .

كانت ردة الفعل في دمشق بعد اعلان القرارات المتعلقة بالانتداب، في ٥ ايار(١٥) اقرب الى الاشتمزاز البالغ منها الى الدهشة ، في حين قسوتت القرارات نفسها بالرضى (١٦) من جانب الاوساط المهيمنة في جبل لبنان . ولكن رغم التهديد الذي شكلته القوات الفرنسية الآخذة في الازدياد ، والمواقف التي اتخذها غورو في بيروت والحكومة الفرنسية في باريس . ورغم تصلب اتباع الملك الجديد أنفسهم، فان فيصل نفسه كان قد بذل منذ اواسط آذار كل ما في طاقته من جهود من اجل الحفاظ على علاقات مقبولة مع جيرانه الغربيين . ولكن اقتراحه الاول باقامة تمثيل سوري رسمي في القطاع الساحلي ، ومن ثم اقتراحه الثاني بتسلم «الاشراف» على المناطق الغربية التي يعتبرها جزءا من مملكته ، كان نصيبهما الطبيعي الرفض التام . ان قرارات سان ريمو لم تكن تستبعد بحد ذاتها ، حينما اعلنت ، وجود دولة عربية ما في سوريا الداخلية(١٧) ، ولكن هذه القرارات قوبلت في دمشق ، وتبعها لمقررات المؤتمر السوري

(١٤) في اواسط ايار تلقى وفد لبناني كان موجودا في باريس تأكيدات من ملليران بأن خلق لبنان منفصل كان جزءا من السياسة الفرنسية .

(١٥) علم فيصل بالقرارات بواسطة اللنبي الذي كان موجودا في القاهرة ، في ٢٧ نيسان .

(١٦) كانت ردة فعل اللجنة السورية المركزية في باريس مشابهة . وفي الولايات المتحدة الاميركية

احتجت « العصابة السورية - اللبنانية في اميركا الشمالية » في رسالة الى الرئيس ضد ما

اسمته « ملكية ثيوقراطية عربية اسلامية » .

(١٧) وقد اثبت البريطانيون ذلك بعد مدة وجيزة من خلال طريقة تطبيقهم لانتدابهم على

العراق .

في ٨ أيار ، بالمطالبة بالاستقلال الناجز السيادة ، وبالرفض المطلق لكسل وصاية انتدابية ( رغم الاستعداد لقبول قدر ضئيل من المساعدة من فرنسا بوصفها بلدا « صديقا وحليفا » ) ولفصل فلسطين عن سوريا ، وادت قرارات الانتداب اكثر من اي وقت مضى الى مواقف قاسية ، والى حوادث عنف على الحدود قام بها الوطنيون السوريون . والواقع ان الملك رفض مطالبة العديد من اتباعه بأن يعلن الحرب على فرنسا ، ولكنه لم يستطع ، او ربما لم يرغب ، في منع ضباطه والعصابات غير النظامية من القيام بأعمال الاستفزاز (١٨) . وكان ما تبقى له من الثقة مستندا الى الامل الضمني في التوصل الى تسوية في اوروبا ، ولكنه ادرك بصورة غير وافية ان الاميركيين لم يعودوا مهتمين (١٩) ، وان البريطانيين باتوا يقتصرن على الدعوة الى « Modus Vivendi » ( اي تسوية مؤقتة - المعرب ) مع فرنسا ، وانه كان متعذرا ايجاد حل بالاعتماد على العون التركي ، وذلك رغم بعض العروض من الكماليين . وفي هذه الاثناء ادى الشعور الشعبي العارم الى تغيير وزاري ، وقد استقالت حكومة الركابي ، التي اعتبرت معتدلة جدا ، في ٣ ايار لتخلفها حكومة شكلها هاشم الاتاسي ، الذي جمع ما بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية (٢٠) . وبالنسبة للادارة ، التي كانت تفتقد الى الاموال والتي انصاعت في كل الانحاء للاشارة السياسية السائدة ، فان فعاليتها وسيطرتها على الوضع تدهورت الى الحضيض . وحاول الملك ، بكل ما اوتي من قوة وبراعة ، ان يحافظ على معنويات شعبه .

كان الجنرال غورو ، المنتبه بحدة الى التراث الفرنسي في سوريا والمتاثر بالحماس الذي ابداه ضباطه والرأي العام الفرنسي باتجاه تأكيد هذا التراث ، فاقد الصبر من عدم واقعية وعدم انضباط « الشريفيين » ، ومن اهاناتهم . وكان متيقنا ان سوريا الحقيقة ، رغم الدعاوى والعواطف المتطرفة للسياسيين ، ترغب في فرنسا

(١٨) كانت بعض هذه الاعمال على الاقل ، التي لم تصرح بها الحكومة ، انتقامية او من اجل المكسب ، وكانت ناشطة جدا في اقصى الجنوب ( حدود فلسطين ، وفي البقاع وفي سنجق الاسكندرون .

(١٩) غادر اخر وفد اميركي للصلح باريس في ١١ كانون الاول ١٩١٩ ، وكانت القوى الانعزالية القوية في اميركا تستعد لازاحة خطط الرئيس المثالية . رغم انها لم تتخذ طابعا تدخليا على الاطلاق .

(٢٠) كان الوزراء الآخرون ( وبعضهم استمر في المنصب نفسه ) هم : عبد الرحمن المشهبندر ( الشؤون الخارجية ) ، وفارس الخوري ( المال ) ، ورضا الصلح ( رئيس مجلس الدولة ) وجورج بك رزق الله ( التجارة ) . وجمال الدين زهدي ( العدل ) ، وساطع الحصري ( المعارف ) ويوسف العظمة ( الدفاع ) .



وفيما قد تجلبه معها . لقد حصلت بلاده على الانتداب الذي ارادته، وما كان الجنرال او أي من بطانته قادرا في ايام التوتر وفقدان الصبر هذه ان يتصور اي تفسير للانتداب كفيلا بأن يرضي الفرنسيين والسياسيين العرب في الوقت نفسه . وفي الاسبوع الثاني من تموز كانت الامال في التوصل الى تسوية وفي حسن الجوار قد تبخرت . فقد اتاحت الهدنة مع الاتراك في الاناضول ، التي جرى التوقيع عليها في ٣٠ ايار ، وطالما ظلت سارية المفعول ، للجنرال غورو ان يتكسر لترتيب الوضع في سوريا . وكان واثقا من حصانته تجاه اي تدخل بريطاني او اميركي . وهكذا تجسدت خططه ، وبدأت قواته في التحرك . فقد تخلت بلدتان في البقاع ، هما حاصبيا وراشيا، عن ولائهما لفيصل واستنجدتا بالفرنسيين . وقوبلت رسالة الى غورو من الملك يعلن فيها انه ينوي ، بناء على دعوة سابقة ، التوجه الى اوربوا برود سلم الى مبعوثه نوري السعيد في ٩ تموز في بيروت كان فحواه انه سيتلقى رسالة مهمة عما قريب . والواقع ان هذه الرسالة ، التي سلمت الى الملك في ١٤ تموز ، كانت عبارة عن اذار . وجاء في الاذار ان الانتداب لن يتعارض ، من وجهة النظر الفرنسية ، مع الحكم الذاتي السوري ، وانه سيتضمن المساعدة والتعاون ، وليس الاستعمار ، وان لجنة من الاختصاصيين الفرنسيين ستقوم على الفور بدراسة كيفية تطبيق الانتداب بالتفصيل في سوريا الشرقية . وبعد ذلك عرضت رسالة غورو لسلسلة من الشكاوى ضد اعمال حكومة دمشق ، وتقدمت بمطالب محددة يكون الفرنسيون ، اذا لم تتم الاستجابة لها خلال اربعة ايام ، احرارا من كل القيود السابقة على سلوكهم . وكانت المطالب هي ان يقبل الانتداب ، وان يقلص الجيش العربي ، وان يلغى التجنيد ، وان يتولى الفرنسيون تشغيل سكة حديد ريباق - حلب ، بما في ذلك تركز حاميات عسكرية في المحطات الرئيسية ، وان يتم ادخال العملة الفرنسية الجديدة الى سوريا ، وان يلغى الذين ارتكبوا اساءات بالغة ضد الفرنسيين جزاء جرائمهم .

كانت فحوى رسالة غورو معروفة حتى قبل ان تصل الرسالة الى دمشق في ١٤ تموز . وقد اثارت سخطا عنيفا . ووضح الملك الوضع للقناصل الاوروبيين في دمشق على الفور ، وحثهم على التدخل . وفي الوقت نفسه ابرق فيصل الى عواصم الدول الكبرى والى جنيف . ولكن ذلك كله كان من غير طائل ، ولم يكن ثمة امس للاراء المعتدلة في المؤتمر السوري الذي كان قد تخطى عن كل حس واقعي ، وبخاصة عن الادراك للعجز العسكري السوري التام (٢١) ، ووصل الامر بالمؤتمر الى ان يهاجم ، بحجة التردد او الجبن ، الحكومة والملك ، وان يصر ، رغم كل الوقائع او الاحتمالات ، على حقوقه المطلقة التامة . وادت هذه الخضة التي شهدتها المؤتمر في اجتماعه في ١٩ تموز الى حله بأوامر من الملك . ولكن مظاهرات الغوغاء الغاضبة ،

(٢١) كان ضباط الجيش الكبار (وكلهم عراقيون تقريبا) يدركون ذلك جيدا ، بالطبع .

التي كانت ضد الملك نفسه جزئيا ، خلقت وضعا كريها وخطرا في المدينة ، ولم يكن ممكنا وضع جدلها قبل سقوط عدد كبير من القتلى . وكان فيصل ووزراءه اكثر قدرة على تقييم الوضع فقد ادركوا ان عدم قبول الانذار لن يرتب سوى النهاية الفورية ، وكانوا مائز اللون يأملون في ان ينتصر التروي والتفكير الليبرالي ، رغم كل شيء ، في اوربا . وقد ارسل الملك برقيات شخصية الى غورو في ١٨ و ١٩ تموز تتضمن القبول المبدئي للمطالب الفرنسية ، ومع ان غورو لم يعتبر جواب الملك متجاوزا كليا مع الشروط الفرنسية، فان الجواب امن ارجاء الاحداث ثلاثة ايام . وارسلت الموافقة الرسمية للحكومة السورية ، برقيا ، بعد ظهر يوم ٢٠ تموز ، وصدرت في دمشق اوامر بالتسريح العمومي للقوات .

ولكن البرقية الحاسمة لم تصل في الوقت المناسب بسبب تدمير خطوط البرق من قبل القوات غير النظامية او القرويين ، بالتاكيد . وفي يوم ٢١ افادت التقارير ان القوات الفرنسية ، وعلى عكس التوقعات ، اخذت تتحرك باتجاه سلسلة جبال لبنان الشرقية . وبعد التشاور مع ضابط الارتباط الفرنسي ، الكولونيل كوس ، ارسل الملك وزير معارفه ، ساطع الحصري ، للتوسط مع غورو ، ووجد الحصري غورو، في ساعة مبكرة من ٢٢ تموز في عاليه ، وهو في حالة من الانزعاج (٢٢) ، والعناد والارتياب تجاه كل الاحتجاجات السورية . وبعد الموافقة على تأخير تقدم القوات لمدة يوم واحد فان المفوض السامي اعاد الحصري الى دمشق ومعه لائحة تتضمن عددا من «الضمانات» المطلوبة . وقد توقف الحصري عند مقر الجنرال غويبيه General Goybet، قائد القوات الفرنسية الزاحفة على دمشق وحصل منه على مهلة لمدة اربع وعشرين ساعة اضافية (حتى منتصف ليل ٢٣ تموز) وتابع طريقه بعد ذلك فوصل العاصمة في يوم ٢٢ .

اجتمعت الوزارة في ساعة مبكرة من اليوم التالي وتدارست المطالب الجديدة

(٢٢) ربما كان السبب الاضافي لتصميم الجنرال (والمواقع انه كان قد صمم نهائيا ) على احتلال سوريا من غير تأخير هو العمل الذي اقدم عليه مجلس جبل لبنان قبل ايام قليلة . فقد انعقد المجلس ، او قسم منه ، سرا (اي من غير الاشراف الفرنسي المعتاد ) وقرر المطالبة بالاستقلال التام للسيادة ، او اعلان هذا الاستقلال ، ورفض الوصاية الفرنسية مع التاكيد على التعاون الاخوي مع سوريا . وقد احرز هذا القرار الذي اعتبره الفرنسيون مقيتيا اغلبية اصوات الاعضاء الذين حضروا الاجتماع . ولكن هؤلاء اعتقلوا على يد الفرنسيين ( بعد ان «تسربت» اخبار الاجتماع ) في زحلة فيما كانوا في الطريق للانضمام الى الملك فيصل في دمشق ، ومن ثم ، حسبما كانوا ينوون ، السفر الى اوربا لعرض قضيتهم . وقد ضغط المفوض السامي ، الذي وجه للملك اتهامات غاضبة بأنه دفع رشوات للمستشارين اللبنانيين لكي يبيعوا بلادهم ، على البطريرك الماروني وسواه لكي يرسلوا برقيات ولاء الى باريس ، ونفى المستشارين المعتقلين من البلاد . كذلك اتخذ غورو قرارا فوريا بحل المجلس

التي تضمنتها رسالة الجنرال غورو ، وقد دعت الرسالة ، بصورة غير فظة ، الى القبول الصريح للانتداب ولكل المطالب الفرنسية . لكن التصميم الفرنسي على احتلال دمشق ، وسوريا كلها ، بدا واضحا (٢٣) . وحتى قبل عودة ممثل فيصل من الاجتماع مع القناصل الاجانب ، الذي كان قد دعا اليه على عجل ، فان الشعب ادرك حرجة الموقف وأخذ يستعد ، وسط البليلة الشاملة وتضارب الآراء ، للاستيلاء على الاسلحة المتوفرة ولخوض المعركة بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة . من جهة اخرى فان الكولونيل كوس تلقى في ساعة متأخرة من المساء مذكرة عاجلة من الملك ، ونقلها الى غورو : وقد رفضت المذكرة الموافقة على «الضمانات» التي طلبها غورو مؤخرا وزعمت ان قبولها يؤدي حتما الى حرب أهلية . وأثارت انباء تقدم القوات الفرنسية الاساسية عبر عين الجديدة اندفاع بضعة مئات من الجنود المسرحين ومن المدنيين الذين يقودهم وزير الحربية ، وذلك برغم اوامر الملك الداعية الى الانضباط ، للانضمام الى القوات العربية النظامية الصغيرة (٢٤) التي تحرس ممر ميسلون . وهنا ، في ميسلون ، جابهت القوات الفرنسية ، واغلبها من الجزائريين والسنغاليين اضافة الى بعض الوحدات الفرنسية ، مقاومة مرتفعة المعنويات ولو انها سيئة التنظيم ، ويائسة . واستمرت العملية ، التي شاركت فيها الطائرات والدبابات الفرنسية ، لمدة ست ساعات . وقد عانى الطرفان من الحر والعطش . ولكن الفرنسيين الذين توفرت لهم قيادة افضل ، والذين كانوا اكثر انضباطا وافضل حالا من جهة المعدات اقتحموا (٢٥) الممر وواصلوا السير الى دمشق ، في حين تراجع السوريون وتبعثرت قواهم . وقد دخلوا المدينة من غير ان يلاقوا اية مقاومة ، واحتلت القوات المباني العامة ، وصدرت الاعلانات الاولى ، واقيم نوع من الاتصال مع اولئك الاهالي والزعماء الذين اذعنوا ، في نهاية المطاف ، للامر المحتم (٢٦) .

انسحب الملك ووزراءه من المدينة مساء يوم ٢٥ الى الكسوة ، وهي قرية

(٢٣) ابان اجتماع الوزارة في صبيحة يوم ٢٢ تموز وصلت انباء تفيد ان القوات الفرنسية تقدمت،

متذرة بنقص المياه لديها ، الى خان ميسلون ، وذلك رغم التعهدات المعاكسة التي قدمها سابقا الجنرال غوييه .

(٢٤) يذكر الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ان القوات العربية كانت تعادل فرقة واحدة تقريبا، ولكن

يصعب تصديق مثل هذا التقدير المبالغ فيه . ويذكر حداد رقم ٤٥٠٠ رجل ، بما فيهم رجال

القبائل والمتطوعون . اما الانطباع الذي يكوئه المرء من كتاب الحصري ( يوم ميسلون )

ومن فيصل نفسه فانه يشير الى رقم اقل ( المورنغ بوست ، ٦ ايلول ، ١٩٢٠ ) .

(٢٥) يقول الكتاب الذهبي ان خسائر الفرنسيين بلغت ٢٤ قتيلًا و٣٠ جريحا ، اما الخسائر العربية

فكانت اكبر كثيرا ، وكان بين القتلى يوسف العظمة نفسه .

(٢٦) ادعى الفرنسيون ان استقبالهم في دمشق كان حارا ووديا ، ولكن الروايات العربية اعطت

انطباعا معاكسا .

واقعة على خط الحجاز جنوب دمشق . وقد انتظر هناك ، ثم غامر ، بعد ان شجعته رسالة متفائلة تلقاها من نوري السعيد الذي ظل في المدينة بأسمه ، بتعيين وزارة جديدة كان يهدف بواسطتها الى التوصل ، ورغم كل شيء الى تعاون مقبول مع الفرنسيين . وكان رئيس الوزارة الجديدة هو علاء الدين الدروبي (٢٧) . وقد رجع الملك نفسه الى دمشق لبضعة ساعات ولكنه اضطر ، بعد تبادل عدد من الرسائل مع غورو ، الى الرحيل في ٢٨ تموز على متن القطار الى درعا . وبعد يومين رحل الملك ، تحت الحاح البرقيات التي وجهها اليه الدروبي من دمشق وبسبب التهديدات الفرنسية بقصف درعا ، الى حيفا حيث استقبل بصورة لائقة ، ومن حيفا سافر فيصل الى ايطاليا ليبدأ حياة جديدة . ومع ان رسالة فيصل الاخيرة الى الجنرال غورو كانت حافلة بالاستنكار ، فان كل تصريحاته اللاحقة في اوروبا امتازت بوقارها وبتحفظها . ولكن الخسارة التي منيت بها سوريا افسحت المجال فيما بعد لان يؤدي فيصل خدمات جلى لبلد آخر شقيق لسوريا ، هو العراق .

.....  
(٢٧) كان الاعضاء الاخرون ( وبعضهم من اعضاء الحكومة السابقة ) هم فارس الخوري ، وجلال الدين زهدي ، ويوسف الحكيم ، وجميل الالشي ، وعطا الايوبي ، وعبد الرحمن يوسف ، وبيدع المؤيد .

## ٥ - الفرنسيون يثبتون حكمهم

احتلت القوات الفرنسية دمشق في الوقت نفسه الذي احتلت فيه حلب ، بعد اشتباك قصير مع القوات العربية في مسلمية ، والمدن الرئيسية الأخرى . وقد استقبلت القوات الفرنسية بهدوء ظاهر ، وفي بعض الأماكن بامارات ترحيب لم تكن جميعا غير صادقة . وإذا كانت بعض أقاليم البلاد - المناطق المحيطة بحلب ، وحران ، وتلال النصيريين - ما تزال في حالة هياج واسع ، فإنه لم تظهر علائم مقاومة كفيلة بأن تسبب صعوبات خطيرة للقوات الفرنسية .

كانت الشروط التي فرضها الجنرال غوييه ، وذلك على العناصر المعادية للفرنسيين علنا في دمشق ، أكثر منها على البلاد كلها ، قاسية كما هو متوقع . فقد نزع أسلحة الجيش السوري وحلت وحداته ، في حين كلفت بعض الوحدات ، بعد تعديل أوضاعها ، بمهمات الجندرية ، وسلمت كل المواد الحربية إلى الفرنسيين ، كما فرض على البلاد دفع تعويض قيمته ١٠ ملايين فرنك . وانعقدت المحاكم العسكرية لمحاكمة حوالي ستين شخصا (١) اتهموا بارتكاب جرائم ضد الحياة أو الممتلكات ، ولكن أغلب هؤلاء ، بما فيهم الأربعة وثلاثين شخصا الذين حكموا بالموت ، حوكموا غيابيا لأنهم كانوا قد فروا من البلاد . ومنع استعمال العلم العربي . وقد قبل الفرنسيون الحكومة الجديدة المتعاونة مع الاحتلال التي شكلها فيصل في ٢٦ تموز، وعمد علاء الدين وزملاؤه إلى ممارسة واجباتهم على الفور . ولكن رئيس الوزراء وأحد زملائه، الشيخ عبدالرحمن اليوسف انتزعا من قطارهما وقتلا فيما كانا يقومان بزيارة لمنطقة حران المضطربة بعد ذلك بثلاثة أسابيع . وقد قام الجنرال غورو بزيارته الأولى لدمشق في ٨ تموز ، حيث استقبله ممثلون عن كل الطوائف استقبالا لائقا . وعلى الفور بدأ أركان غورو يبذلون جهودهم لإعادة تنظيم البلاد ، ولجمع الأسلحة ، ولإقامة سيطرة فرنسية شاملة . تشكل العلاقة بين حكومة الملك فيصل والحكومة التي نصبها الدولة المنتدبة إحدى

(١) كان بين المتهمين شخصيات معروفة جيدا : أحمد مريود ، وفؤاد سليم ، وهكري القوتلي ، وسعيد حيدر ، والأمير عادل أرسلان ، واحسان الجابري، ورياض الصلح، وبهجت الشهابي، ونبيه العظمة ، وخالد الحكيم ، وعدد من الضباط الذين خدموا إبسان حملة الصحراء في

المسائل المثيرة في القانون الدستوري . فاذا ما اعتبر ان الملكية السورية لم تتمتع يوما بوضع مستقلة شرعية ، فانها لا يمكن سوى ان تعتبر امتدادا ، أو ربما اغتصابا ، لـ «ادارة أراضي العدو المحتلة» التي أسسها الجنرال اللنبي بوصفه القائد العام في مقاطعة تركية محتلة ، وفي تلك الحال فان الفرنسيين انفسهم كانوا ( لان انتدابهم لم يسر بعد ، ولان تركيا لم تتنازل عن سيادتها) ، في وضع مماثل ابان الاشهر الاولى . ولكن هل يمكن صرف النظر عن ادارة الملك فيصل التي ادعت انها ملكية ذات سيادة ؟ ان أيا من الدول الكبرى الاجنبية لم تعترف بادعائها هذا ، وهي لم تمارس سلطتها في كل البلاد التي ادعتها لنفسها ، ثم ان الانفصال الواقعي لسوريا عن تركيا لا يمكن أن يؤدي الى تغيير مقبول شرعيا في السيادة ما لم يتخل صاحب السيادة السابق عن حقوقه . من جهة اخرى فان التغييرات في السيادة لم تكتسب شرعيتها دائما في التاريخ ، بواسطة المعاهدات أو عبر موافقة الحقوقيين . ثم ان وضعية سوريا كانت ، منذ منتصف آذار ١٩٢٠ ، وضعية ممارسة فعلية للسلطة من قبل نظام يستند الى اشكال الانتخاب ، على الاقل ، والى دعم قوي من جانب الاغلبية الى حد ان احدا داخل البلاد لم يضع هذا الدعم موضع التساؤل . وكان للبلاد دستور ، وأشكال قانونية وادارية مناسبة ، وحدثت فيها سلسلة من الافعال الناتجة عن السيادة التي اكتسبت شرعيتها من تقبلها عمليا ومن الابقاء عليها حتى من قبل الفرنسيين ، فقد ظلت قوانين فيصل وأنظمتها ، وموجودات ادارته والتزاماتها ، تعامل باعتبارها شرعية ، والى حين تغييرها ، من جانب الدولة المنتدبة .

لقد دامت حكومة سوريا ، بوصفها دولة عربية ، قرابة السنتين ، وذلك رغم الظروف المؤسفة التي سادت البلاد في البداية ، ورغم عزلتها الداخلية وتجارتها المعوقة ، وضعفها الاقتصادي ، وافتقارها للمساعدة الفعلية من الخارج - بل ، ورغم سوء نية المصالح الخارجية القوية . واذا كانت هذه الحكومة لم تحرز الاستقرار أو الفعالية الحقيقية ، واذا كانت لم تستطع في ظل الظروف السائدة ان تفعل الكثير لصالح رعاياها ، فانها اظهرت حيوية فائقة ، وتفهما ممتازا للظروف المحلية ، واستعدادا للحكم غير المركزي ، وتسامحا تجاه كل الطوائف من غير ضغينة او تعصب ، والى جانب ذلك فقد كان في خدمة هذه الحكومة اعداد من الضباط العسكريين ومن الاداريين الكفاء . وبالإضافة ، فالحركة القومية العربية التي استندت اليها الدولة والملكية كانت حركة سياسية قوية تحمل الزخم المتراكم طوال جيل كامل وتتمتع بكل الجاذبية القوية للوطنية المعاطفة ، وكانت هذه الحركة ملهمة بروح الازمنة في البلدان الاخرى ، وقد تقوت بفضل شهدائها في زمن الحرب ، وكانت تتمتع بالثقة التامة بقدرتها ، كما انه كان لديها مبررات كافية ، استنادا الى وعود الحلفاء زمن الحرب وبعدها ، لتتوقع ان مطالبتها بالاستقلال لن تواجه معارضة .

لكن مصادر القوة هذه لم تكن كافية . وبمعزل عن المطالبة الفرنسية المتصلبة بسوريا - وهذه المطالبة وحدها كانت كفيلا باحباط الآمال العربية لانها مطالبة أمية قوية بأخرى ضعيفة - فان الحركة القومية في سوريا كانت تعساني ، بحد ذاتها ، من عوامل ضعف خطيرة : والواقع ان عناصر الضعف هذه كانت خلال العقد التالي كله ،

على الاقل ، سببا رئيسيا في المصائب التي حلت بسوريا • فهذه الحركة ، بوصفها حافظا جديا وفعالا ، كانت ما تزال محصورة في طبقة سياسية صغيرة ومن ثم في التأييد الذي تستطيع هذه الطبقة ان تحرزه بصورة جزئية وموقته ، ولم تشمل هذه الحركة - بل ان انصار الملك فيصل نفسه لم يشملوا - كل الطبقات الاسلامية المتعلمة نفسها ، لان جزءا من هؤلاء كانوا لاسباب متنوعة يشعرون بالفتور او بالعداء تجاه القضية التي يعبر عنها ، في حين كان من رأي البعض الآخر انه لا بد من انتداب اجنبي موقت ، بشكل او باخر ، من اجل تقوية البلاد ولصالح تقدمها واغنائها • والى جانب صغر وزنهم الاجتماعي فان الوطنيين السوريين - وهم القاعدة الوحيدة لعرش الملك فيصل ولدولته - كانوا يعانون من معرفتهم غير الكاملة لسياسات ، وقوى ، وطرائق العالم الدولي ، وكانوا يعيشون في منطقة مغلقة وعاطفية من الآمال ، والمبادئ العامة ، والمشاعر الحماسية ، ولم يكن لديهم بحكم الطبع والتدريب ادراك مناسب للتدرج الضروري ، وللمساومات التي لا بد منها ، وللحاجة الى استمالة الاصدقاء والمحافظة عليهم ، وللاعتراف بالسياسة بوصفها حقا ، « فن الممكن » ، الامر الذي يشكل الامل الوحيد للضعيف في ان يحرز الانتصار السياسي • ان ضباط الملك فيصل واعضاء المؤتمر السوري ، والصحفيين ، والخطباء الوطنيين لم يكونوا يملكون فكرة صحيحة عن حجم المصاعب التي كانت تقف بمواجهتهم ، اي انهم لم يدركوا بصورة كافية مدى الطموحات الفرنسية وعدم استعداد البريطانيين (٢) للمضي بعيدا في محاولتهم لجسم تلك الطموحات • ولم يكونوا يملكون ، لمواجهة هذه الصعوبات ، سلاحا اكثر فعالية من الاستفزاز والامانات •

لقد تعرض الفرنسيون انفسهم لانتقادات قوية بسبب غزوم لسوريا الداخلية • فلم يكن لديهم في سوريا الداخلية ( وعلى عكس البريطانيين في العراق ) التزام بحفظ النظام ، او مسؤوليات قائمة ، او حاجة الى الحفاظ على ادارة اسسوها من قبل وكانت سوريا بلدا اعلنوا من قبل التزامهم بتأييد قيام دولة عربية مستقلة فيه ، كما اعلنوا فيه ، وبجدية تامة ، انهم سيخضعون لمبادئ الحق في تقرير المصير الذاتي • وكانت سوريا الداخلية ، الى جانب ذلك كله ، بلدا لا بد لاي نظام اجنبي يفرض عليه بالقوة ، وبغض النظر عن اسم هذا النظام او الدولة التي تقف وراءه ، من ان يواجه بداية بالغة الصعوبة والسوء حينما يحاول ان يستبدل دولة وملكية وطنية • ولذا ، فلا بد ان الاسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية ، ومن ورائها اربعة اخماس الرأي العام الفرنسي ، الى غزو سوريا وفرض سلطتها فيها بقوة السلاح ، كانت اسبابا قوية • وقد كان بين هذه الاسباب عنصر غضب تجاه البريطانيين الذين لم يساعدوا فرنسا ( بل والذين رأوا انهم وقفوا ضدها وحاولوا الحلول محلها ) وتجاه العرب الذين لم يظهروا لفرنسا الاحترام ، وكان بينها استنكار لان توضع « الحقوق المقدسة » لفرنسا

(٢) وبالإضافة ، فان الوطنيين لم يعززوا قضيتهم بإبـداء العداء الصريح تجاه البريطانيين

(راجع الصفحة ١١٨ و ١١٩ ) ، في وقت كان البريطانيين ( وقد ابقوا ذلك في مؤتمر

الصلح ) اصدقاءهم الوحيدين في أوروبا •

موضع التساؤل . وكان هنالك خطأ ، بل وربما خداع للنفس ، في التقدير الفرنسي لأمرين . الأمر الأول هو درجة التأييد التي يملكونها أو التي سوف يحرزونها في سوريا ، حيث ( وكما اظهر المستقبل ) كانوا جد مباليين ، والثاني ، هو قوة الحركة القومية التي قللوا من قيمتها بشكل خطير . لقد كان الفرنسيون يعتقدون ان اغلب السوريين سيلقونهم بالترحاب ، وان امامهم مهمة عظيمة وجديرة في تلك البلاد ، وحقا تاريخيا في ان ينجزوا تلك المهمة حسب الشروط التي يريدونها . وقد اعتقدوا ان حق تقرير المصير لن تكون له قيمة كبيرة بين سكان متأخرين ومتنازعين فيما بينهم ، او ، على الاقل ، ان العمل بهذا المبدأ ينبغي ان يؤجل ، ولصالح الجميع ، لبعض السنين . واذا كانت الدولة العربية هي امنية البلاد فان مثل هذه الدولة ستقوم في الوقت المناسب - ولكنها لن تكون دولة فيصل المفروضة فرضا وغير المرغوبة ، بل دولة اخرى يتم خلقها بالتدريج وفي وقت ما ، وذلك حتى لو لم تشمل هذه الدولة ، ولاسباب ليست فرنسا مسؤولة عنها ، سوريا الجنوبية التي اقتطعتها بريطانيا لصالح الصهيونية . وفي هذه الاثناء فان احدا لا يستطيع تحليل الالتزامات الانتدائية بوضوح اكبر من تحليل المحامين الفرنسيين لها ، تماما كما ان احدا لا يستطيع النظر الي هذه الالتزامات على نحو اسمى من نظرة الجنرالات الكاثوليك البطوليين والسياسيين الفرنسيين الفصحاء لها . اما بالنسبة للمصالح الذاتية او الاستعمار فانه لا مجال للحديث عنهما ، فقد سادت الثقة في ان الزمن سوف يسفر عن ماثرة فرنسية اخرى في مجال الانسانية ، والحضارة ، وفن الحكم .

لكن ثمة سؤالا لا مفر من طرحه هنا : اذا كان باستطاعة البريطانيين ، بعد بضعة اشهر ، ان يدعوا الملك فيصل الى العراق وان يستخدموه - وهذا مع الاقرار بأن طرده المؤلم من سوريا كان قد هذبه في ذلك الحين - كأداة رئيسية في بناء دولة عربية ذات سيادة ، فهل كان مستحيلا على الفرنسيين في صيف ١٩٢٠ ان يصلوا مع مملكتهم السورية الى شروط تؤمن تحقيق مثل هذا الهدف وتعطي الفرنسيين في الوقت نفسه كل الهيمنة الثقافية والامتيازات السياسية التي يريدونها ؟ ان تبني مثل هذه السياسة ، فيما لو كان ممكنا من الناحية العملية ، كان سيشكل الحل الافضل للمشكلة المطروحة . ولكن العمل بهذه السياسة استبعد ، وبالنسبة نفسها ، من قبل العنصرين المتعارضين : انزعاج الفرنسيين ونفاذ صبرهم من جهة ، والتصلب الاستفزازي للعرب من الجهة الاخرى . ان مثل هذه السياسة كانت ستشكل حلا ممكنا لو ان حسن النية والتقدير المتبادل كانا متوفرين . ولكن مثل هذه الصفات كانت مفقودة ، في حين أدت القوى العنيفة والعاطفية غالبا والسائدة ، بالامور الى حصيلة لم يكن ممكنا تجنبها .

كانت سوريا التي انبثقت بعد الحرب مختلفة كثيرا عن سوريا الجغرافية ، او سوريا الاقتصاد الطبيعي ، أو سوريا الدعاوى الوطنية ، فقد تمت تجزئتها وسلخ فلسطين وشرق الاردن عنها . وكانت تلك خسارة لا يتحمل مسؤوليتها الفرنسيون ، بل ان السياسيين العرب ، والسوريين خاصة ، ظلوا يحملون تبعاتها ، ولوقت طويل ، للسياسات غير الحكيمة او الانانية للدول الأوروبية الكبرى : وخاصة ، ولاسباب وجيهة ، بريطانيا . ان الدولة السورية التي تشمل سوريا الجغرافية كانت ستتمتع منذ البداية ،



وفيما لو قامت ، بميزات مهمة ، في حين كانت أوروبا ستنتجو من ملامة اخرى متكررة ،  
وغير بعيدة عن المنطق .

ويبقى السؤال الاشمل : فهل كان ممكنا في عام ١٩١٩ ان تقوم الدولة العربية  
الواحدة التي تصور الملك حسين ، في زمن رسائل مكماهون ، انها ستشمل ( ومع  
استثناءات محدودة ) كل شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب وما بعده ؟ من المؤكد  
انه وجدت في هذه البلاد العربية الواسعة عناصر وحدة مهمة : اللغة المشتركة ،  
والمفاخر والتراث المشترك ، والدين المشترك بالنسبة للاغلبية الساحقة ، والوعي الذاتي  
المشترك لدى الناس بوصفهم مشاركين في ماضٍ مجيد وفي مستقبل منظور . ولكن هل  
كان بين هذه العناصر ، وفي العرب المنتشرين ما بين جبال طوروس وبحر العرب عناصر  
لبناء دولة واحدة ؟ لقد دأب السياسيون العرب على توجيه الاتهام بأن أوروبا الانانية  
وغير المنقهمة قد جزأت العالم العربي الى مجموعة من الدول المنفصلة في حين كان هذا  
العالم العربي يريد ، وكان ذلك من حقه ، ان يقيم امبراطورية واحدة تشمل كل « ابناء  
العرب » . ان لهذا الاتهام تيسر بوضعه سرحا في نزاع سياسي ، فهو يشتمل على  
الكثير من اللاواقعية العاطفية المفضلة لدى كل الدعاء العرب فيما عدا افضلهم . من  
جهة اخرى فانه لا يمكن الزعم ان مصالح الدول الاوروبية الكبرى لم تلعب دورا في  
التجزئة - الى سوريا الصغرى ، وفلسطين ، وشرق الاردن ، او ان حق تقرير المصير  
الذاتي كان وراء هذه التقسيمات ، او ان هذه التجزئة تتوافق مع الوحدات المنطقية او  
الطبيعية في تلك المنطقة . ولكن اذا كان لا بد من مواجهة وقائع سنة ١٩١٩ بموضوعية  
فانه ينبغي القول انه لم يكن منتظرا قيام سلطة عربية قادرة على توحيد البلاد العربية  
المتنوعة والمتباعدة ضمن دولة واحدة . ولم يتوفر حس التلاحم السياسي ( الذي  
يختلف عن التلاحم العاطفي ) ، وكانت الولاءات المحلية والاقليمية اقوى كثيرا من الولاء  
للعروبة الشاملة ، والاتصالات حتى بين مختلف العواصم المحتملة بطيئة ونصف  
مطروقة ، الى جانب ان مقاييس الحكم القديم ومقاييس المجتمع - بل وكل النظرة الى  
الحكم والى الحياة - كانت متباينة الى ابعد الحدود فيما بين المناطق المختلفة ، وانه لم  
يبد اثر لفرد حاكم او لطبقة حاكمة قادرة ، وعلى اساس التقبل العام ، على اقامة ادارات  
اقليمية مقبولة وتوحيدها . والواقع ان هذا التصور المشترك ليس موجودا الا في جنة  
احلام القومية العربية المبكرة ، واذا كانت الدول الكبرى الغربية قد منعت ، وبصورة  
فعالة ، أي محاولة لتحويل هذا الخلم الى واقع مادي ، فانها من غير شك انقذت العرب  
من احراج خطير ومن فشل مؤكد .

الفصل الرابع  
سنوات الانتداب الاولى

ABU ABDO ALBAGL

---

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ١ - الانتداب

لم يتضمن اتفاق الدول الحليفة الرئيسية في ٢٨ نيسان ١٩٢٠ على منح فرنسا « الانتداب على سوريا ولبنان » أية بنود تفصيلية . وكان مفترضا ان تصاغ هذه البنود فيما بعد وعلى النحو الذي يرضي عصبية الامم التي كان لها أن تكرر قرار الانتداب وقد نصت معاهدة سيفرس Sévres الموقعة في ١٠ آب ١٩٢٠ ، في المادتين ٩٤ و٩٥ منها ، على ان المادة ٢٢ من ميثاق العصبة ( راجع الملاحق ) تنطبق على سوريا وعلى المقاطعات التركية السابقة الاخرى، لكن تركيا لم تصدق على هذه المعاهدة اطلاقا . وقد عملت لجنة صياغة على وضع نص الانتداب في لندن معظم الوقت ، في صيف وخريف ١٩٢٠ ، وقدم النص الجاهز الى مجلس عصبة الامم في ٢١ شباط ١٩٢١ : ولكن عملية نقاشه تأجلت بعض الوقت . فالظروف السائدة في الشرقين الاضنى والاوسط كانت ما تزال تتسم بالاضطراب ، اضافة الى ان الولايات المتحدة لم تكن مسرورة بسبب عدم وجود بند محدد ينص على اتباع سياسة «الباب المفتوح» في الاراضي الخاضعة للانتداب . ومع ذلك فأن مجلس العصبة اعرب عن رغبته في ان تتصرف الدول المنتدبة المعنية على اساس ان الانتداب ساري المفعول ابتداء من ١ آذار ١٩٢١ ، وقد فعلت ذلك . وفي اب ١٩٢١ تم طبع مسودات نصوص الانتداب على سوريا ولبنان ، وفلسطين وشرق الاردن ، والعراق ، ولكنها لم تعرض على مجلس العصبة من جديد حتى تموز ١٩٢٢ . وقد اقر النص النهائي الذي لا يفرق كثيرا بين بلد وآخر ، سوى فيما يتعلق بالصهيونية في فلسطين ، في ٢٤ تموز ١٩٢٢ . ولكن تقرر ان تجري مباحثات اضافية بين فرنسا وايطاليا حول حقوق هذه الاجهزة (١) في البلاد قبل ان يصار الى الاعلان في ٢٩ شباط ١٩٢٣ على ان الانتداب اصبح ساري المفعول رسميا . وفي هذه الاثناء فان تركيا كانت قد تخلت عن مجمل حقوقها في سوريا بموجب معاهدة لوزان Treaty of Lausanne الموقعة على ٢٤ تموز (٢) . وانتهت آخر الوساس الاميركية اثر

(١) كان المطلب الايطالي الرئيسي هو تحكيم قضاة اجانب في القضايا المتعلقة بالايطاليين ، وذلك بعد ابطال الامتيازات . وقد جرى التوقيع على المعاهدة الفرنسية - الايطالية في ٢٣

ايلول ١٩٢٣ .

(٢) اصبحت المعاهدة سارية المفعول ابتداء من ٦ اب ، ١٩٢٤ .

محادثات فرنسية - اميركية اضافة نتج عنها ميثاق تم التوقيع عليه في ٤ نيسان ١٩٢٤ وصدق في ١٣ تموز ، يشمل الحقوق الاميركية وسياسة الباب المفتوح . ولما كانت المانيا والنمسا وبلجيكا قد تعهدت بالاعتراف بأي نظام يتم تأسيسه في سوريا ، فان ١٣ تموز ١٩٢٤ كان اليوم الذي زالت من بعده اخر عقبة دبلوماسية امام التطبيق الكامل للانتداب .

كانت وثيقة الانتداب التي نشرت بعد قبولها من جانب مجلس العصبة - وبذلك فان المجلس كلف الدول الحليفة الرئيسية كمصدر لاعطاء الانتدابات - هي « التعريف المحدد ، الذي ارتأته العصبة نفسها للانتداب . وتنص الوثيقة على ان اي خلافات قد تنشأ بين فرنسا واي عضو اخر في العصبة بصدد تفسير النصوص ينبغي ان تعرض امام محكمة العدل الدولية الدائمة ، وان على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريراً سنوياً الى المجلس . وقد ربط هذا البند الاخير ما بين الدولة المنتدبة والهيئة المختصة التي تنص المادة ٢٢ من ميثاق العصبة على وجوب تأسيسها ، والتي اسستها العصبة فعلاً في جنيف بغرض محدد هو الاشراف على البلدان الخاضعة للانتداب ، وهذه الهيئة هي «اللجنة الدائمة للانتدابات» . «اللجنة الدائمة للانتدابات» - انشئت منذ ١٩٢١ ، في اول عهدنا من تسعة اعضاء يختارهم مجلس العصبة من مختلف الامم ( غير المنتدبة في الغالب ) على ان يمارسوا دورهم كأفراد وليس بوصفهم ممثلين لحكومات . وكانت مهمة اللجنة ان تدرس ، وتنتقد التقارير التي تقدم اليها ، وان تستجوب ممثلي الانتداب المعتمدين ، وان تنظر في العرائض التي ترفعها اطراف المعنية الى العصبة . واستناداً الى النوعية الرفيعة لاعضاء اللجنة وللطبيعة الجوهرية لمهمتهم بالنسبة لمفهوم الانتداب فإنه كان يمكن توقع ان هذه المؤسسة ستكون بالغة الاهمية او حتى مؤسسة لاغنى عنها وقد اثبتت ممارسة السنوات العشرين التالية ، وضمن حدود ، صحة هذا التوقع . وقد امتازت اجراءات اللجنة بالصراحة والنية الحسنة والبراعة الملموسة ، ولم تكن لتقبل تقارير الانتداب الرسمية (٢) على انها الكلمة الفصل ، بل كانت تشير الى الثغرات ، وتسجل التناقضات الظاهرة ، وتطرح اسئلة تمحيصية . ولجهة الدولة المنتدبة فانها كانت مضطرة الى ان تنظر الى تعليقات واحكام اللجنة بصورة جدية طالما انها كانت تمثل في الواقع امم العالم الاكثر تقدماً . وبمعزل عن الوتيرة البطيئة لاجتماعاتها التي تتم مرتين في السنة ، فان اللجنة ما كانت قادرة على ان تفعل الكثير للتاثير في الاحداث مباشرة . فلم تكن لديها صلات

(٣) ان التقارير السنوية التي كان المفوض السامي الفرنسي يقدمها الى عصبة الامم هي احدى المصادر الاكثر اهمية التي اعتمدها هذا الكتاب . وهذه التقارير واضحة الى حد يدعو للاعجاب وهي تشمل معظم المعلومات المطلوبة بالنسبة لمختلف المجالات ، سوى انها توفر صورة غير كاملة ووحيدة الجانب ، بالضرورة ، للموضع السياسي .

بالبلدان الخاضعة للانتداب ، ولم تكن قادرة على الوصول الى المعلومات التي ترغب الدولة المنتدبة في حجبها ، واقتصرت صلاحياتها على تقديم الاقتراحات ، والتقارير . من جهة اخرى فلم يكن متوقعا ان تخاطر الدول الاعضاء في العصبة ، التي لا تملك مصالح مباشرة في بلاد خاضعة للانتداب ، باثارة استياء فرنسا عن طريق ابداء انتقادات غير مناسبة . ففرنسا هي البلد الذي يعرف الاوضاع المحلية عن كثب ، وهي من أبرز الدول العظمى ، ثم انها تمارس مهامها بمواظبة كبيرة - ومن حقها ان تتوقع ان لا يتدخل احد في شؤونها (٤) .

تشمل شروط الانتداب (انظر الملاحق) مهمة وضع دستور للبلاد في مهلة ثلاث سنوات ، ومراعاة « حقوق ، ومصالح ، واماني » كل اهالي البلاد ، وتسهيل التطور التقدمي لسوريا ولبنان بوصفهما دولا مستقلة ، وتشجيع الحكم الذاتي المحلي ، بقدر ما تسمح الظروف . وتتضمن كذلك السماح للدولة المنتدبة بالاحتفاظ بقوات تابعة لها في البلاد « من اجل الدفاع عنها » ، واستخدام هذه القوات لموسائل المواصلات الموجودة « في كل الاوقات » ، وانشاء ميليشيا محلية . وبالنسبة للشؤون الخارجية والعلاقات المحلية مع القناصل الاجانب فقد نصت وثيقة الانتداب على انها تؤول الى الفرنسيين . واعتبرت اتفاقيات تبادل الاشخاص المعقودة بين فرنسا ودول اخرى سارية المفعول بالنسبة لسوريا . ولم يكن من حق الدولة المنتدبة ان تتنازل عن اي جزء من البلاد ، وبأية طريقة كانت ، لدولة اجنبية . وتضمنت الشروط كذلك ان ينشأ نظام قضائي شامل يضمن كل الحقوق الاجنبية و « المحلية » ، وان لا تطبق الامتيازات لصالح الاجانب ، وان تواصل المحاكم القنصلية عملها الى حين بدء العمل بالترتيبات الجديدة ، ولكن الشروط نصت على ان حقوق الامتيازات ( وما لم يتم التخلي عنها طوعا ) تصبح سارية من جديد بعد انتهاء الانتداب . اما الاوقاف فانها تدار بصورة تتوافق على نحو صارم مع القانون الديني . وينبغي ضمان حرية الموجدان والعبادة ، وعدم التمييز بين الطوائف . ولجهة التعليم العام فانه ينبغي ان يتم باللغات المحلية ، على ان تحتفظ كل الطوائف بمدارسها الخاصة ، كما ان الطوائف تحتفظ بامتيازاتها القائمة . وجاء في شروط الانتداب ان البعثات الدينية الاجنبية سوف تتمتع بالحرية التامة « شرط ان تقتصر نشاطاتها على حقل الدين » . وفي ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية اعطيت الحرية للدولة المنتدبة لتطوير البلاد ، شرط ان تتجنب الاحتكارات المضرة وان تحافظ على سياسة « الباب المفتوح » بالنسبة لكل اعضاء عصبة الامم . واعطيت الدولة المنتدبة حق جباية الضرائب اللازمة .

(٤) لم تحل هذه الاعتبارات دون الاهتمام الجاد بالاحداث في سوريا من جانب مراقبين ايطاليين مستقلين ، انتجوا قدرا كبيرا من الادبيات التي تنتقد السياسة الفرنسية . بالمقابل فان الكتابات البريطانية كانت اقل ، وان كان البريطانيون مطلعين عموما على التذمر السوري . واما الكتاب الاميركيون فقد ابدوا آراء مماثلسة ، سوى انهم لم يفهموا بالمقدر المطلوب المصاحب الحقيقية جدا التي تواجهها الدولة المنتدبة .

وكان محتما على الدولة المنتدبة أن تلتزم باسم سوريا ولبنان بالمواثيق الدولية و «بالإجراءات ذات المنفعة العامة» بالنسبة لمكافحة الأوبئة . وتضمنت شروط الانتداب كذلك أن يوضع قانون للآثريات ، وأن يجري تطبيقه ، وأن تعتبر الفرنسية والعربية اللغتين الرسميتين .

مع أن الأمر لم يخل من نقاد اعترضوا على بنود معينة فإن النص يبين أن شروط الانتداب قد وضعت بعناية ، وأنها اشتملت على كل الجوانب الجوهرية التي تكفل إقامة علاقة من نوع جديد وغير مألوف . ولكن بدأ واضحا منذ البدء أن الدولة المنتدبة أعطيت سلطات غير محدودة عمليا ، وأن مجمل سياستها سوف تستند إلى المعنى الذي ستعزوه إلى عبارات مهمة معينة مثل «السلطات المحلية» و «أمانى السكان» ، و«بقدر ما تسمح الظروف»، وما إلى ذلك . والواقع أنه كان من الواضح أن المفهوم الانتدابي ، وفق ما تمت صياغته في وثيقة الانتداب ، أصبح يختلف كثيرا عنه لدى صياغته الأولى في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . فهذا البند الأخير يصف سوريا على أنها إحدى البلاد التي «يمكن الاعتراف مؤقتا بوجودها كأهم مستقلة ، شرط اسداء النصح والعون إليها من جانب دولة منتدبة «لبعض الوقت» ، ولكن الانتداب نفسه يفترض ، بالأحرى ، بلدا متأخرا تمارس الدولة المنتدبة فيه ، ولزمن غير محدود ، سيطرة تامة على كل النشاطات وتتولى الوظائف العادية الناتجة عن السيادة . وليس هنالك سوى تلميحات ضئيلة إلى الشراكة بين البلدين ، أو إلى أمة متأخرة تتمتع بالعون المؤقت من جانب أخرى متقدمة . ولا يوجد أي بند يشير إلى أن على «الدولة المنتدبة أن تضمن عدم الاساءة إلى الاحترام الذاتي للأهالي ، وعدم تأخير ممارستهم الكاملة لحقوق السيادة إلى أكثر مما هو ضروري بصورة لا محيد عنها» ، وإلى جانب ذلك فقد تم القفز بوقاحة فوق الرغبة المعلنة في أن تكون الدولة المنتدبة من السكان أنفسهم .

أثار قبول فرنسا مهمة الانتداب اعتراض عدد من النقاد الفرنسيين منذ اللحظات الأولى ؛ فقد اعتقد الكثير من الفرنسيين أن المهمة لن تقابل بعرفان الجميل ، وكان مفهوما على نطاق واسع أن الانتداب الفرنسي سيكون معاكسا لإرادة الشعب السوري واعتبر نقاد آخرون أن الانتداب سيشكل عائقا غير ضروري ، ومهينا ، أمام حرية فرنسا التامة في التصرف ؛ وكانوا يفضلون على ذلك تحويل سوريا إلى محمية أو ضمها مباشرة إلى فرنسا . من جهة أخرى فإن بعض الذين يحملون وجهات نظر مماثلة رأوا أن فرنسا ستحصل على تعويض مناسب بحكم الامتيازات الاستراتيجية أو الاقتصادية التي يتوقع أن تحرزها . ولكن أغلبية الفرنسيين - وذلك على نقيض وجهة النظر العربية التي كان فقواها أن الفرنسيين مدفوعين ، أولا وأخيرا ، بحافز «الامبريالية» - رأوا أن مهمة الانتداب تتفق مع تراث فرنسي سام ومسح الوطنية المتفورة ، وأنها بالأحرى عبارة عن وصاية ورسالة تمديدية . ومع أن الفرنسيين لم يكونوا لا مباليين تجاه المزايا التي يمكن أن تجنيها بلادهم فإنهم في الواقع كانوا

راغبين باخلاص في بذل افضل جهودهم ، وفي التضحية بالارواح والثروات ، وفي مجابهة رفض الاهالي لهم من اجل خلق نظام يحظى بقبول واعجاب العالم في الاراضي الخاضعة للانتداب .

بالنسبة للاغلبية العربية المسلمة في سوريا - لبنان فان الانتداب اتخذ مظهرا مختلفا جدا عن المظهر الذي حاولت البلاغة الفرنسية ان توصي به . والواقع ان الرأي العام العربي لم يكن مناوئا ، قبل عام واحد ، لفكرة قبول العون الاداري او الفني او العسكري او المالي طالما ان هذا العون غير مشروط بأية هيمنة سياسية . ولكن التاريخ الدبلوماسي والعسكري لتلك الفترة ، الذي انتهى بأحتلال فرنسي كامل وقسري ، دفع القادة العرب بالتدرج الى تبني وجهات نظر مختلفة تماما : فقد باتوا يعتقدون ان الانتداب لم يكن سوى ذريعة اعطي الفرنسيون بموجبها ، ووسط تواطؤ الامم الغربية ، Carte blanche (\*) لاقتحام البلاد بالقوة وللتصرف بشؤونها وفق مصالحهم . ولم يقابل رفض الفرنسيين « توحيد » البلاد او منحها الاستقلال التام الفوري بالتهليل بوصفه اجراء حكيما وحسن النية في سياق بناء الدولة ، او مرحلة اولى لا بد منها لمصالح الثقيف السياسي وايفاء يمليه الضمير بالواجب الملقى على المنتدب ، وانما اعتبر بمثابة سياسة تقسيم واستغلال مدفوعة بحوافز المصلحة الذاتية لفرنسا . وبالضرورة فان هذا الموقف المفعم مرارة لم يكن قادرا على تفهم معظم اوجه الموضعية الفرنسية الحقيقية ، وكان ظالما تجاه العوامل المثالية التي وجدت فعليا ضمن السياسة الفرنسية . ومع ذلك فانه كان ، لا محالة ، موقف اعظم قوة سياسية في البلاد . وبالطبع فقد كان هنالك حيز ، بين فئات معينة من الاهالي ، لوجهات نظر متباينة تجاه الانتداب الذي فرض عليها . فقد ساد بين الموارنة ومعظم الطوائف الكاثوليكية الاخرى موقف الرضا والترحيب الايجابي ، في حين اتخذ مسيحيو الطوائف الاخرى مواقف متضاربة . وامتازت اوساط اسلامية محترمة باستعدادها المتفائل لانتظار النتائج ، وكذلك للاستفادة مما لا شك ان باستطاعة الفرنسيين ان يوفروه . ولم يصدر الدروز والنصيريون عموما حكمهم بانتظار ان يتضح مستقبلا موقفهم ضمن النظام الجديد . أما بالنسبة للموقف الوطني فانه كان فوق التساؤلات منذ البداية .

(\*) حرية تصرف غير مقيدة - المغرب



## ٢ - مهمات ومعضلات

كانت الاهداف العامة للانتداب ، ولعظم المهمات السياسية والادارية والاقتصادية والمالية المحددة التي تترتب عليه ، واضحة لدى مطلع الجهد الانتدابي الفرنسي . واذا ما توفر حسن النية والعون النشط من جانب اغلبية الاهالي ، ومن جانب الزعماء السياسيين ذوي الذفوذ المؤثر ولو لم يتسموا بالكفاءة دائما ، فمن المؤكد ان التعاون لصالح تحقيق غايات محددة سيكلف تنفيذ هذه الاهداف . ولكن كل الجهد او التكرس او البراعة التي اظهرتها الدولة المنتدبة ما كانت لتجدي طائلا اذا لم يشعر السوريون ، واذا لم يبينوا ، على ان مصلحتهم تقوم في المشاركة في الجهود العام . ولم تقتصر المعضلة على التوفيق الفوري بين الاهداف الرئيسية للانتداب وتوقيت انجاز هذه الاهداف ؛ بالاحرى فان المعضلة تمثلت في اقامة جو من الصداقة ومن الثقة المتبادلة ، الامر الذي لن يتحقق الا عبر موقف فرنسي يتسم بتعاطف حقيقي مع المطامح السورية ، وبمراعاة حكيمة للـ amour propre (\*) البالغ الحساسية لديهم . فالى اي حد كان ممكنا للمجهود الفرنسي ان يحرز النجاح في هذا المجال ؟

تتعلق معضلتان محددتان اخريان واجهتا الدولة المنتدبة منذ مطلع انتدابها باحتمالات قبول الفرنسيين ، او عدم قبولهم ، لدى ممارستهم للانتداب . وتتصل المعضلة الاولى بالبنية العامة التي ستبنيها فرنسا للبلاد كلها ، في حين تتناول الثانية الوسائل التي سوف تتبناها في حكمها اليومي للبلاد . ولما كانت سلطات الانتداب قد حددت موقفها بالنسبة للمجالين منذ الايام الاولى للاحتلال ، فان باستطاعتنا ان نصف هذا الموقف ها هنا ، مع ان في ذلك شيئا من استباق الامور . ان قضية ممارسة السيطرة لم تطرح اية صعوبات بالنسبة للاداريين الفرنسيين . فقد اعتقد الفرنسيون ، بحكم عدائهم العميق للقومية العربية ولطموحاتها المتعجلة ولخوفهم من

(\*) عزة النفس - المعرب .

ان يكون اي تطور بالغ السرعة موضع حسد العيون الافريقية الشمالية ، ان واجباتهم تتضمن اعطاء السوريين واللبنانيين بصورة حذرة الحد الأدنى ( ولو ان هذا الحد الأدنى سوف يتزايد حتما ) من السلطات ، مع احتفاظهم ( اي الفرنسيين ) بسلطة التقرير بالنسبة لكل التفاصيل في الحياة الدستورية والادارية للبلاد . ووسط كل تأكيدات دعائهم على الحاجة الى تثقيف وتوجيه « ومساعدة » الامة الاضعف ، فقد ساد الشعور ان للدولة المنتدبة الحق الصريح ، وبالاحرى واجب الاحتفاظ في جميع المجالات بسلطة الاشراف على كل المبادرات المحلية ، وضبطها او حتى منعها اذا ما دعت الحاجة (١) . وقد بينت الاشهر المنصرمة بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ في القطاع الغربي وعلى غرار ما ستؤكد المرحلة الجديدة ان المفهوم الفرنسي للادارة السورية ينزع الى الكمال رغم استعداده لاخذ الأذواق والاساليب المحلية بقدر من الاعتبار ، واعتادوا فيما بعد ان يقدموا الكفاءة الانارية على التقبل السياسي ، وبالتالي ان يتجاهلوا او يستنذوا ، في هذا السياق ، الشاعر الشعبية التي اعتبروها غير ذات شأن او اعتبروها حقائق . وقد فضلوا الحكم السليم المدقق على الحكم الذاتي الاقل كفاءة . وبأشر الفرنسيون واجباتهم الانتدابية وهم مستعدون لخدمة سوريا ، على النحو الذي يروونه هم باخلاص وقرة . ولكن وفق شروطهم وحدها . وفيما بين هذه الشروط وتلك التي كان بوسعها ان تحرز حسن النية والتعاون من جانب السوريين وجدت هوة شاسعة لم تستطع عشرون من السنوات المليئة بالمصاعب ان تردمها .

تجنب الفرنسيون منذ البداية ، ورغم الاجهاد الذي انزلته الحرب بهم ، مصدر انتقاد محتمل ، فلم يكن بوسع أي ناقد أن يتقدم من أنهم فشلوا ، بسبب سوء الادارة او الاهمال ، في توفير الية متقنة وباهظة التكاليف من التمثيل والسيطرة الفرنسية على سوريا . وقد احرزت هذه الالية ، التي كانت بعد جينية في اواسط ١٩٢٠ ، ابان الاشهر اللاحقة الشكل الذي احتفظت به طوال عشرين عاما كان خلالها الوجود الكلي لجهاز الموظفين الفرنسيين والسيطرة العامة لهذا الجهاز ، السمة البارزة للحياة العامة . وفي قمة هذا الجهاز كان يقف المفوض السامي المسؤول (٢) امام وزارة الخارجية الفرنسية عن ادارة الانتداب . وكان المفوض السامي يمثل الدول السورية واللبنانية لجهة مجمل علاقاتها الخارجية ، ويمارس تجاه السلطات المحلية

(١) لاحظ المسيو دوكيه في الدورة الخامسة ( تشرين الاول - تشرين الثاني ، ١٩٢٢ ) للجنة الدائمة للانتدابات انه « من المحتمل أن تمر بعض القرارات الصغيرة ، وخاصة اذا ما كانت صادرة عن سلطات اقليمية ، من غير اشراف الدولة المنتدبة الى حد ما . ولكن تلك ليست اكثر من استثناءات . فقد ظلت فرنسا مسؤولة تماما عن كل ما يحدث في البلدان التي اوكلت اليها العناية بها . وان هذه المسؤولية هي بالتحديد جوهر الانتداب » .

(٢) تحددت صلاحيات مندوب السامي بناء على مرسوم صادر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

كل واجبات الاشراف والتوجيه والنقض . وقد اشتمل مقره الرئيسي في السراي الكبير في بيروت على المكاتب التابعة له شخصيا ، ومكاتب سكرتيه العام (٣) ، ومكاتب تلك الفروع المتخصصة التي تتعاطى شؤون المخابرات ، والصحافة ، والدعاية والامن العام ، اما المكتب الديبلوماسي ، وفرع الموظفين Personnel Branch ، والسجلات ، والخدمات التابعة فكانت ترتبط بالسكرتير العام . وبعد مدة وجيزة صار هذا المقر يضم ايضا المكاتب التي تتعامل على اعلى المستويات في كل المسائل الادارية التي تهتم الدول المحلية او التي تترتب عنها . وهكذا وجدت اجهزة منفصلة في السراي الكبير لشؤون المالية ، والعدلية ، والاشغال العامة ، والمعارف ، والتشريع ، والآثار ، والزراعة ، والجمارك ، والبريد والبرق ، والاراضي ، والاقواف ، والصحة العامة ، ثم اضيفت مفتشيات للبحرية التجارية ، والاحتكارات والمناجم ، ومكتب لحقوق النشر والامتيازات ، وخدمات بيطرية ، ومراقبة الشركات ذات الامتياز .

كان لاجهزة المراقبة هذه - وهي فرنسية كليا - افرادها في كل مراتب التنظيم الاقليمي للانتداب ، الى جانب آلية تضمن المراقبة الفرنسية التامة في كل الانحاء . وفي المقر الرئيسي كان مغزى هذه الآلة البيروقراطية الضخمة الموجودة في السراي الكبير يكمن في مداها الواسع ، وكلفتها ( التي تتحمل الخزينة الفرنسية ) (٤) ، وفي بطء حركتها المحتوم ، وانعزالها النفسي عن عالم السياسات العربية والادارة الريفية . ( انها على النقيض مع مدى عمليات نصف الدزينة من الموظفين البريطانيين الذين شكلوا منذ شتاء ١٩٢٠ - ١٩٢١ مكتب المفوض السامي للعراق في بغداد ) (٥)

قبل وقت طويل من تسلمهم السلطة كان الفرنسيون مدركين سواء لاطار التنظيم التركي للبلاد بوصفه نظاما مفردا شاملا يتضمن الحد الأدنى من الخروج عن القاعدة ، او للسياسة التوحيدية القوية التي اتبعها الملك فيصل وكل الناطقين الوطنيين السوريين . وكانت الصيحة الاعلى من بين كل ما عبر عنه الاهالي ( باستثناء قسم من الاقليات ) هي صيحة الوحدة . وكان تجاهل ذلك بمثابة تجاهل القوة السياسية المرئية الاقوى ، بل وتجاهل الطابع العربي اساسا للاهالي في لغتهم وثقافتهم وطريقة عيشهم . وقد كان هنالك في تموز ١٩٢٠ سبب قوي ، او طاغ ، للقبسول ( وكصدر قوة فعال وذو قيمة كبرى ) بمفهوم الدولة السورية الموحدة التي قامت في ظل فيصل :

(٣) انقسمت هذ الوظيفة الى وظيفتين في تشرين الثاني ١٩٢٧ .

(٤) قابلة للاسترداد ، مبدئيا ، من البلاد الخاضعة للانتداب ، والواقسح ان فرنسا لم تسترد

« النفقات المدنية للانتداب »

(٥) يقول ادمون رباط ، وهو وطني متحمس ، في كتاب « في حقل اللعبة السياسية وخفاياها ، فان

الطريقة الانكليزية ، الحرة والمطاطة ، تداري حساسية الشعوب التابعة ، وتفرغ من كرامتها .

فهذه مشاعر بالغة الحدة ، وخصوصا في الشرق .

دولة قادرة على الحياة اقتصاديا ، ومزودة بمنافذ بحرية ملائمة ، وقادرة على التحول بعد مدة الى نظام مكتف على نحو مقبول . وكان الفرنسيون ، لو انشأوا وعززوا مثل هذه الدولة ، سيواجهون معارضة اقل كثيرا - معارضة تقتصر على العناصر القليلة للوحدة فانها كانت اقل شأنا لو تم التحكم بها وتثبيت عزائمها منذ البداية ، وذلك بدل ان يتاح لها المجال الاقصى بل والتشجيع ولمدة سنوات قبيل ان يأتي الزمن بالتوحيد النهائي والاكثر ايلاما الذي كان لا بد منه لعدد من الاسباب التي كان ممكنا التنبؤ بها . لقد كان امام الدولة المنتدبة فرصة كافية لتجنب اتهامها باتباع سياسة « فرق تسد » - وهي تهمة كانت تثير استنكار الناطقين الرسميين الفرنسيين ، ولو أن مصادرهم غير الرسمية كانت تقربها - وسياسة تفضيل الاقليات المسيحية ، في مطلع اختيارها للسياسات التي سوف تتبعها ، ولم يكن ثمة اية ضرورة قاهرة تستدعي ، في ١٩٢٠ خلق دويلات صغيرة وضعيفة وغير قادرة على البقاء - دويلات ينبغي لها دائما ان تستند الى الدول المنتدبة لتحفظ وجودها ، الى جانب ان كلا منها يضم اقلية واسعة متدمرة لانها حرمت من الوحدة مع سوريا . وحتى بالنسبة لجبل لبنان ، الجيب الصغير المستقل الذي خلقه التدخل الاجنبي قبل ستين عاما ، فانه كان مفضلا تقييد الامتيازات المثيرة للاشياء بالضرورة (٦) ، بدل توسيعها ، وذلك لصالح تحقيق وضعية وحكومة منسجمة لسوريا كلها قبل مرور وقت طويل . وفي الواقع فان الـ Raison d'être \* الموحد للحكم الذاتي الماروني كان قد زال منذ ان تسلمت السلطة حكومة جديدة ومتنورة .

لكن الفرنسيين رفضوا اتباع سياسة التوحيد القابلة للتطبيق بسهولة والمرغوبة شعبيا ، وفضلوا سياسة التقسيم ، لانهم استندوا الى اعتبارات مختلفة تماما . فلجهة الموارنة فان الفرنسيين وجدوا انفسهم غير قادرين على مقاومة المطالبات المشددة التي قدمها بطريركهم المسن (٧) ، والكثير من الموارنة الناقدين ، الى جانب القوى اليسوعية النافذة المهتمة بسوريا ، وذلك ليس لصالح الابقاء على امتيازات الجبل فحسب ، بل ومن اجل خلق الدولة اللبنانية الاكثر طموحا التي شكلت لوقت طويل حلم الكثير من الموارنة . وكان الفرنسيون مسرورين لارضاء اصديقاء اوفياء ، وساد لديهم الاقتناع بأنه لن يحدث اذى او احتجاج نتيجة ضم المناطق غير المسيحية ، وكان يسعدهم ان يعززوا المقاطعات والطوائف الصديقة - وان يؤمنوا لفرنسا القسم الافضل من الخط الساحلي .

(٦) التي كان الاتراك قد ابطوها في ١٩١٥ .

(\*) اي علة الوجود - العرب .

(٧) حصل البطريرك على الضمانات المطلوبة من كليمنصو وبيشون ابان زيارته لباريس في ١٩١٩ . وجرى التأكيد على النية في انشاء « لبنان الكبير » في رسالة من ميليران الى

الاسقف الماروني ، المطران عبدالله خوري ، في ٢٤ اب ١٩٢٠ .

بتأكيدهم على الفروقات الظاهرة بين الطوائف - الموارنة ، النصيريين ، الدرزيين ، اترك انطاكية ، البدو - ومع تجاهلهم للتماثلات الجوهرية الاعظم شاننا ، فان المخططين الفرنسيين كانوا يستطيعون الزعم بأن سياستهم انما تخضع للوقائع الفعلية للمجتمع السوري غير المتجانس ، وانهم كانوا يتجنبون اخضاع العناصر الضعيفة وربما تعريضها لسوء معاملة العناصر الاقوى ، وانهم كانوا يعطون المناطق الاكثر تاخرا ( او ، في حالة جبل لبنان ، المناطق الاكثر تقدما ) فرصة للتطور في عزلة نسبية افضل مما سيتاح لها لو كانت جزءا من دولة سورية واحدة ، وانهم يحتفظون لهذه الدويلات بحقها في ان تقرر فيما بعد الانضمام الى الجسم الرئيسي اذا شاءت . والواقع ان هذه كانت حججا مقنعة ظاهريا ، والى جانب ذلك كان باستطاعة الفرنسيين ان يزعموا انهم ، ورغم ارادات رجال السياسة ، ينفذون بصورة سليمة الكلمات الاخيرة في مادة الانتداب الاولى (٨) بمنحهم « الحكم الذاتي » للطوائف الراغبة في ذلك . وقد اشار الكثير من غير الفرنسيين مرارا عديدة الى ان حماية الاقليات هي بين المهام الاساسية للدولة المنتدبة .

ولكن ، بغض النظر عن قوة هذه الحجج ، فان القرار الفرنسي ، الذي تم تبنيه من غير تردد والذي تمسكت فرنسا به بعناد فيما بعد ، والقاضي بانشاء بنية متعددة الدويلات في سوريا ، زاد من حدة استياء السوريين ومن المتاعب التي واجهت فرنسا نفسها . لقد كانت سياسة تجزئة البلاد سياسة صريحة ، ومغرية ظاهريا ، ولا يستحيل الدفاع عنها ، وقد قابلها اصدقاء فرنسا بالفرح في ذلك الوقت . ولكنها كانت ، كما سيبين المستقبل ، سياسة قاصرة لجهة الحكمة وبعد النظر ، وقد تجاهلت الوقائع الاساسية للطبيعة العنصرية والثقافة السوريتين ، وقوة ومعتقدات الطائفة الغالبة . وبعد انقضاء ثلاثين عاما فان اصدقاء لبنان قد يأسفون على منح ذلك الجزء الصغير من سوريا وضعية قومية غير مبررة اطلاقا ، وقد يعتقدون انه كان افضل له لو وجد ضمن بلد موحد يمكن له ان يقدم ضمنه مساهمة قيمة وحافزة على الاستقرار . وكذلك فلو ان التنازلات التي قدمت لصالح الانفصالية الدرزية او النصيرية في ١٩٢٠ كانت محصورة في مقدار ما من الامتياز المحلي السذي لا يثير استياء رجال السياسة السوريين ، فانه كان امكن تجنب جملة من المتاعب اللاحقة .

اما المشكلة الثالثة التي كان لا بد من حلها ، او قبولها ، فهي الطائفية . ذلك ان تمثيل كل طائفة بما يتناسب مع حجمها في كل المجالس الحكومية وفي التوظيف العام لم يكن سمة معتادة ومستحسنة للمؤسسات التركية فحسب ، بل انه كان مقبولا كشيء اعتيادي في مجتمع تحتل فيه الجماعة الدينية المميزة ، موقع الجنسية في الذهن

(٨) « ان الدولة المنتدبة سوف تشجع ، بقدر ما تسمح الظروف ، الحكم الذاتي المحلي ، وبالعكس فان السياسيين السوريين المسلمين اصروا على ان كلمة « المحلي » تعني « السوري » وليس محلية الجيوب الطائفية الصغيرة .

العام . وقد تم الحفاظ على هذا النظام في ظل الانتداب ، على اساس الاعتراف بحقوق غير قابلة للانتزاع ، والاقرار بأقوى الروابط الاجتماعية ، والواقع ان الاحتجاجات الصارخة كانت تجابه كل خروج عن هذا النظام . ولكن اقلية من المثقفين الذين يزعمون انهم يحملون وجهات نظر «حديثثة» وانهم يضعون الولاءات القومية فوق الولاءات الفئوية القديمة ، الحت ( وتلح اليوم ) بقوة لالغاء الاسس الطائفية . ان الفرنسيين . في هذا المجال ، قد قبلوا وقائع وولاءات المجتمع كما وجدوها ، وبالكاد كان بوسعهم ان يفعلوا سوى ذلك .

### ٣ - النهضة

كانت المقاومة المسلحة التي ابدتها البلاد التي احتلتها فرنسا في تموز ١٩٢٠ ضئيلة الشأن اذا ما قورنت باحتجاجات السياسيين . فالمواد العسكرية اللازمة لخلق مقاومة جدية لم تكن متوفرة ، ولكن حتى حينما بذل الوطنيون في الارياف مثل هذه الجهود ، التي كانت تلقى التهليل في دمشق بوصفها جهودا بطولية ، فانها كانت تفتقد الى الدعم المادي ، و نادرا ما كانت تتزامن بالقدر المطلوب . ولم تستقطب هذه الجهود ايا من الطوائف الكبرى ، وبالكاد استقطبت حفنة من قوات الملك فيصل السابقة وعددا اقل من انصاره السياسيين . اما المنطقة الوحيدة التي تعرض فيها الفرنسيون لمتاعب جدية فكانت الاضطرابات الحاصلة فيها من صنع دولة مجاورة - هي تركيا - تمثل اي شيء فيما عدا القومية العربية . ولذا فان مهمة فرض القانون والنظام، بوصفها الشرط الاول لعطاءات الانتداب، لم تكن صعبة يستحيل تجاوزها، فقد انتقلت معظم المناطق وكل المدن المهمة تقريبا الى ظل السلطات الجديدة بسهولة . وكانت هذه السلطات حريصة على ان تحافظ على اشكال الحكم المألوفة وان تكرس ، في غياب البديل الافضل ، اوضاع اغلبية الموظفين الموجودين .

كان السلام يبدو ، بعيد المتال في قطاع الحدود الشمالية . فقد ظلت القوات الفرنسية في كيليكيا معرضة لضغط قوي منذ ان فقدت هدنة ٣٠ ايار ١٩٢٠ مفعولها ، وتعرضت المفاوز المعزولة للتطويق ، وقطعت خطوط المواصلات ، ولم يتمكن الفرنسيون من اعادة الاتصال بين ارضنة ومرسين الا بعد عملية عسكرية صعبة وصلت الى اوجها في معركة ناجحة في ينيجه Yenija في ٢٧ تموز . وبعد اسبوعين ، وفي منطقة لا تبعد اكثر من خمسين ميلا عن حلب ، شنت القوات التركية غير النظامية هجوما وحشيا على موقع للجنود السنغاليين يتولى حراسة جسر للسكة الحديدية ، وقد سقط الموقع بأيدي الاتراك ، وذبح كل المدافعين . وفي هذه الاثناء دخلت مصائر الحرب عينتاب ، في الشمال الشرقي، مرحلة جديدة . ففي اواخر تموز هاجم الاتراك قوة فرنسية كانت قد نصبت خيامها قرب المدينة ، ولكن الدفاع الناجح اتاح خروج القوات من الطوق ، وفيما بعد امكن للقوات التي كانت محاصرة ان تنضم الى القوات

التي كانت تتقدم الى المنطقة بقيادة الكولونيل أندريا . وخلال بضعة ايام كانت القوات الفرنسية قد توصلت الى فرض الحصار على عينتاب وحميتها التركية ، وصار بوسعها ان تعمل كمركز تموين للمراكز النائية . وفي اواسط تشرين الثاني انضم قسم من الفرقة التي يقودها الجنرال غوبو General Goubeau الى القوة الموجودة في جوار عينتاب وامكن تشديد الحصار على المدينة ، ولكن هذه العملية اضعفت بسبب الحاجة الى ارسال قوات للعمليات جنوب حلب ( انظر الصفحة ١٤٨ ) وللتعامل مع طوابير النجدة التركية . ومع ذلك فقد استمد الضغط على عينتاب ابان الطقس القاسي لمطلع سنة ١٩٢١ ، وفي ٨ شباط استسلمت الحامية التركية . وكان ذلك بمثابة نصر مهم للقوات الفرنسية ، جاء في الوقت المناسب مع انتاج مؤتمر لندن (١) خلال الشهر نفسه .

ادى الركود في القتال المحلي الذي اعقب معركة عينتاب الى تسهيل اتفاقية ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ بين المسير فرانكلين - بويلون ، الدبلوماسي الفرنسي الذي قام بزيارة انقرة ، والحكومة الكمالية . (٢) واعقب الاتفاقية انسحاب القوات الفرنسية من كيليكيا ( ومعها ألوف اللاجئين المسيحيين ) الى ما وراء حدود جديدة كانت أفضل بالنسبة للاتراك حتى من تلك التي تم الاتفاق عليها بصورة مؤقتة في لندن . وقد تضمن الانسحاب الفرنسي التخلي عن مقاطعات عينتاب ، وروم قلعة ، كيليس ، ومرعش واورفة ( وكانت كلها ضمن ولاية حلب من قبل وعن كل خط سكة حديد بغداد في القسم الجنوبي من اسيا الصغرى . (٣) اما سنجق الاسكندرون - انطاكية ،

- (١) بعد احتلال الحلفاء لاسطنبول في اذار ١٩٢٠ ، وانتقال الحكومة الكمالية الى انقرة ، استمرت السياسة البريطانية ( بمثابة تمناز بالاخلاص الا انها ضارة بالمصالح البريطانية) دعم اليونانيين في آسيا الوسطى ، وذلك الى جانب الدعم المتزايد القوتور من جانب فرنسا التي رأت ، عن حق ، ان مصلحتها تكمن في التفاهم مع تركيا . وفي مؤتمر لندن توصل المسير بريان M. Briand ، ومن وراء ظهر البريطانيين ، ان يتوصل الى تفاهم مع الاتراك لاقامة حدود جديدة مع سوريا ، ولاعطاء فرنسا امتيازات اقتصادية . وقد رفضت الجمعية الوطنية الكبرى هذه الشروط ، ولكنها اتاحت ايقاف الاشتباكات الفرنسية - التركية في كيليكيا ومهدت الطريق لاتفاقية فرانكلين - بويلون .
- (٢) تعرضت هذه الاتفاقية (Cmds. 1556 and 1570, of 1921) ، الذي جاءت اثر فترة سادها الانتقاد المتبادل بين بريطانيا وفرنسا حول سياسة كل منهما تجاه تركيا ، لادانة بريطانيا بوصفها اتفاقية غير لائقة : بل ، وبوصفها صلدا منفردا مسع العدو . وتعرضت الاتفاقية لهجوم لا يقل عنفا من جانب اوساط في فرنسا رأت فيها تضحية لا مبرر لها ، قدمها المنتصر للمهزوم ، وتخلي بموجبها عن مقاطعة قادرة على اغناء فرنسا وحماية سوريا .
- (٣) هذا باستثناء القطاع الذي تنحرف فيه سكة الحديد جنوبا بحيث تصل الى حلب ، اي بين ميدان اخياص وتشيوان بك .



وقسم من اهله من الاتراك ، فقد تقدر ان يظل ضمن سوريا على ان يخضع لنظام خاص . (٤)

لكن هذه الاتفاقية، ومن ثم ابرام الصلح لاحقا بين فرنسا وتركيا (٥) ، لم تؤدي الى تأمين اوضاع هادئة في اقصى شمال سوريا . وقد تدمر الفرنسيون من الغارات المتواصلة على القرى السورية التي يشنها قرويون ورجال قبائل من الجانب التركي ، او عصابات من القوات التركية غير النظامية السمات Chetehs . وقد أساءت هذه الاعمال الى حالة الامن بصورة متواصلة من ١٩٢٢ الى أواسط ١٩٢٤ سواء على الحدود او في عمق سوريا حيث كان المثل التركي او حتى المبادرات التركية تشجع التدمير واعمال العنف . وكانت هذه الاعتداءات تستدعي اعمالا دفاعية ونشاطا متواصلا من جانب الطائرات الفرنسية ، وقوات الميليشيا المحلية ، والجندرمة السورية . وقد تدمر الجنرال ويغان ( انظر الصفحة ١٦٢ ) من ان الصحافة الأوروبية كانت تتلقى تقادير خاطئة او مليئة بالمبالغات ولكن الوضع كان في الواقع مريكا ، وقد امتازت موقعة الاتراك بسن التي رعدت ان تورط ضباط نظاميون من جيشهم في القتال . وكانت الاشتباكات تلك التي حصلت في حاجيلار Hajjilar وفي مطلع هذا الحادث اخذ الموقف التركي يتحسن ، واتخذت خطوات لحفر الحدود ولإقامة مواقع مراقبة .

في الصحراء الخالية من الاشجار في سوريا الشرقية لم يكن ممكنا القيام بأية محاولة لفرض النظام على البدو ، الذين كانوا يتمتعون بالفوضى المتلازمة مع طبعهم، الى حين انشاء اولى السرايا التي تستخدم الجمال «الميهاريسست» Méhariste ابان ١٩٢١ ، وبقيادة ضباط فرنسيين وقد قامت بعثة فرنسية بزيارة لدير الزور في اواخر ١٩٢٠ ، ثم تمركزت مفرزة صغيرة فيها منذ حزيران ١٩٢١ . ولكن هذه المفرزة تعرضت بعد شهرين لهجوم شنته قبائل العقبيات وقد أمكن اعادة الوضع الى حاله بفضل طابور عسكري أرسل من حلب ، وتمكن من ارغام رجال القبائل على الاستسلام وارجاع ما نهبوه ، ولكن بعض القبائل الاخرى ظلت تقاتل ضد الفرنسيين الى ان امكن ، بعد عمليات اخرى باهظة النفقات ، تأمين السلام والخضوع الشامل . وقد توجه الجنرال دي لاموث General de Lamothe الى دير الزور بطريق الجو في تشرين الاول حيث تقبل الاستسلام الكامل . ادخال منطقة الفرات تحت السيطرة الحكومية في كانون الاول ١٩٢١ ، بصورة مؤقتة ، وكان وجود الضباط الفرنسيين ،

- (٤) نص الاتفاق على ان يتمتع في انطاكية - الاسكندرون بـ « كل التسهيلات من اجل تطوير ثقافتهم » ، وعلى ان تكون التركية لغة رسمية ، ( انظر الصفحات ١٥٤ و ٢٦٢ ) .
- (٥) هدنة مودانيا في ١١ تشرين الاول ١٩٢٢ ، ثم معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، والسارية المفعول منذ ٦ اب ١٩٢٤ .

ومعهم سرايا الميهاريست يؤمن نوعا من ادارة خفيفة الوطاة . وقد احتلت الحسكة ، التي كانت وقتها قرية صغيرة في ايار ١٩٢٢ ، وفي تلك السنة وفي السنة التالية كانت الدوريات الفرنسية تخفر شمال شرق سوريا ، بما فيها . Bec-de-Canard

ولكن سرايا « الميهاريست » كانت تواجه في الغالب مقاومة الاهالي الاكراد (٦) بدو « الشامية » ، وقد تعرضت دورية كانت تزور بها ندور في تموز ١٩٢٣ بعد مقتل القائمقام المحلي ، لهجوم في وقت كانت فيه قواتها موزعة ، وكانت النتيجة انها فقدت كل عناصرها المقاتلة تقريبا . وقد أمكن فرض النظام في المدن باستثناء شهر نيسان من سنة ١٩٢٢ ، حينما اندلعت اثر زيارة كراين ( انظر الصفحة ١٨٠ ) اضطرابات سياسية في الدير وطرابلس .

كان الوضع في بعض اقسام منطقة حلب يتسم باضطراب واسع ، في خريف ١٩٢٠ . فقد عززت عصابات تركية مسلحة العصابات المحلية المكونة من عناصر متدمرة او راغبة في النهب من السكان المحليين ، وكانت الدعاية المضادة للفرنسيين ناشطة ، وامكن للقائد الوطني السوري الشمالي ابراهيم بك هنانو ، الذي عرف بما له من نفوذ ومآثر (٧) ، ان يتزعم قوات من الجنود السابقين او الفارين من الجيش التركي ، وان ينسق العمليات مع قوات بدري بك النظامية . وقد استتار الاستيلاء على الموقع الفرنسي في جسر الشاغور المقاطعات الواقعة في شمال غرب حلب ، وبدا ان ادلب ومعرة النعمان وحلب معرضة لخطر وشيك . وقد تمكن الجنرال دي لاموث بصعوبة من ان يشكّل طابورين في ادلب وحمام ، في حين تعذر تنفيذ الخطط الموضوعية لتشكيل طابور ثالث وقد تمكن الطابور الشمالي الذي خاض معركة شرسة مع اتباع هنانو من الانسحاب بنجاح ، ولكن الجندرية السورية فرت منه . ورغم صعوبة المنطقة والهجمات فقد تعرضت مواقعه لهجوم عنيف في اسبوع الميلاد ، ولكن طابور نجدة اخر وصل الى المنطقة فسي ٢٩ كانون الاول ، وهكذا وصلت المهمة العسكرية الرئيسية الى ختامها . وقد أعيد فرض النظام تدريجيا خلال ربيع وصيف ١٩٢١ في حين كانت القوات الثائرة تتفكك وتتوارى . ومع ذلك فإن الاوضاع ظلت غير امنة في جوار حلب، وثابتت العصابات المحلية او التركية ( التي كانت تتزود بالموّن بواسطة مؤيديها في المدن ) على نشاطها حتى الخريف . اما ابراهيم هنانو فقد تقادى الاسر ووصل الى شرق الاردن ، ولكن البريطانيين سلموه الى الفرنسيين الذين قدموه للمحاكمة - ومن ثم اطلقوا سراحه . وساهم التحليل المعتاد لقبائل حلب بقسطه في اثاره الاضطراب ، فقد ثارت قبائل الموالي ، التي اعتادت ان تقضي الشتاء

(٦) يعود التغفل الكردي في المنطقة الى ما قبل ١٩١٤ .

(٧) كان في زمن الاتراك موظفا كبيرا في مقر الولاية ، وكان مقدرًا له ان يصبح الزعيم الوطني

الى جانب طريق حماة - حلب ، في أواخر ربيع ١٩٢١ وهاجمت رجسالة القبائل المستقرين وقطعت الطريق . وكانت العمليات التي قام بها الفرنسيون ردا على هذه الاعمال متسمة بعنف غير عادي ، فاحرقت المستوطنات القبلية وطردت المواشي ، ووقعت اصابات كثيرة . وبعد سنتين عادت القبائل نفسها الى اثار الاضطراب بسبب غاراتها المتبادلة .

بالنسبة لتلال النصيريين ( او العلويين ) فان السيطرة الفرنسية لم تتعد منذ ١٩١٨ الساحل والطريق الرئيسية . وقد أدى خلع حكومة الملك فيصل الى زيادة حقد زعيم النصيريين ، الشيخ صالح العلي ، والى تمتين صلاته مع هنانو والأتراك . واستدعت هجماته الجريئة على المواقع الفرنسية شن عمليات عسكرية ضده في نيسان ١٩٢١ . وقد تطلبت هذه العمليات نقل طابورين من الشمال الى الجنوب ، منذ مطلع ايار . وتميزت الحملة بمقاومة تخللها اشتباكات سقط خلالها ضحايا كثيرون طوال شهرين . وقد انخفض مستوى العمليات ، التي كانت تستمد زخمها من النفوذ الشخصي للشيخ صالح العلي ، في اواخر صيف ١٩٢١ ، ثم انتهت كليا في تشرين الاول مع استلام قائدها . ومنذ ذلك الحين فان « بلاد العلويين » لم تعرف سوى حوادث عادية من الخروج عن القانون . وادى ظهور « نبي » في السادسة عشرة من عمره ، يحمل ادعاءات غيبية ويتكلم الناس عن معجزاته . في قرية نصيرية في اواخر ١٩٢٣ الى اعتقاله مؤقتا خوفا من ان يؤدي حماس انصاره المتزايدين بسرعة الى عنف طائفي ، ولكنه اثبت انه طيب ، ولم تعقب اطلاق سراحه اية اضطرابات .

اما في « لبنان الكبير » فان الاضطرابات كانت معزولة وذات طابع محلي . وكان طابعها ، في المدن ، سياسيا كما بدا من الحوادث والمظاهرات المتكررة ، ولم تتعد الحوادث التي جرت على الطرقات اللصوصية العادية ، وقد حدثت سلسلة من الحوادث على يد زعيم سييء السمعة هو ملحم قاسم في البقاع ، في سنة ١٩٢٤ . اما الحوادث التي قامت فيما بين القرى فكانت انبعاثا مؤسفا للنزاعات الطائفية السابقة . وادى اندلاع القتال بين المسيحيين والدروز في منطقة الشوف ، في ١٩٢٣ ، الى اصابات كثيرة واستدعى تدخل الحكومة بقوة ، الى جانب اقامة محاكم خاصة لمحاكمة الجناة .

وفي اقصى الجنوب ، في جبل الدروز ، سادت حقبة من التردد بعد عزل الملك فيصل الذي كان رؤساء العشائر المحلية قد اعتبروه حاكما اعلى ، وقد تأثر هؤلاء بالدعاية التي تبعتها المصادر « الشريفة » او ، بالتحديد ، حاشية الملك عبد الله الذي كان قد انتقل من الحجاز الى شرق الاردن ، في كانون الثاني ١٩٢١ ، ولهدف معلن هو الانتقام لاختيه . ولكن البريطانيين وضعوا حدا فعلا لخطط عبد الله ، ومسلوا الفراغ في جنوب شرق سوريا بتنصيبه اميرا لشرق الاردن ، بشرط ان يخضع لانتدابهم وان يتبع مسلكا حسنا . ومع ذلك فسان التهديدات بغزو تقوم به القوات

القبلية الموجودة في المنطقة، والمؤامرات المزعجة التي كان يدبرها المنفيون السوريون، كانت كافية لتدفع الفرنسيين الى زيادة اليقظة على الحدود الجنوبية، والى استخدام دوريات جوية، والى الاستعداد لاتخاذ اجراءات مضادة. ولكن الموقف الاكثر انضباطا (٨) الذي اتخذه الامير (ولو لم يشمل ذلك كل رعاياه) وبسبب المفاوضات الودية بين الفرنسيين وزعماء الدروز اتاحت تفادي الخطر، وفي اواسط صيف ١٩٢١ امكن للقوات الفرنسية ان تدخل الجبل وتتمركز فيه من غير ان تواجه اية مقاومة. وفي حوران المجاورة كان لا بد من عرض غير واسع للقوة العسكرية الفرنسية بسبب الاضطرابات الاولى بين تموز وتشرين الاول ١٩٢٠، وكان ابراهيم الحديدي زعيم الثورة الحورانية التي كان مفترضا نشوبها. ولكن الدروز والتجمعات الاخرى المجاورة لم تتأكد، ولم يتعد الامر بعض الانقطاع في التواجد الحكومي لمدة ثلاثة اشهر وتدمير بعض خطوط السكك الحديدية. وكانت المحاولة التي جرت في ٢٣ حزيران ١٩٢١ لاغتيال الجنرال غورو، والتي قتل فيها مترجمه، من عمل متعصبين معزولين (يعتقد انهم من المتأولة اللبنانيين) في منطقة هادئة. وامكن بسهولة قمع محاولة انتفاضة قامت في ١٩٢٢ في جبل عامل من لبنان الجنوبي، بقيادة كامل بك الاسعد.

(٨) ان الاتهام الذي وجهه نقاد فرنسيون بأن بريطانيا كانت تسمح للامير او تشجعه على القيام بنشاطات معادية للفرنسيين في هذه المرحلة (او في اية مرحلة اخرى) هو اتهام غير صحيح

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ٤ - دويلات الشرق

وضعت الخطط الدستورية للدولة المنتدبة موضع التنفيذ بعد سنة وما لا يزيد على ستة اسابيع من احتلالها لدمشق . ففي ٣٠ اب ١٩٢٠ اصدر المفوض السامي مرسوما انشئت بموجبه « دولة لبنان الكبير » الجديدة ، وشهد اليوم التالي احتفالا مثيرا بمناسبة تولي الدولة الجديدة ، قاده ببراعة (١) الجنرال غورو . وبعد ذلك صدر مرسوم يتضمن نظاما اساسيا مؤقتا (٢) .

تقرر ان يحكم الدولة الجديدة موظف فرنسي (٣) ، على ان يساعده مجلس استشاري تمثيلي يعينه المفوض السامي . وقد قسم لبنان الكبير الى اربعة سناجق ( لبنان الشمالي ، البقاع ، جبل لبنان - ولبنان الجنوبي ) تشمل على اثني عشر قضاء . أما بلديتا بيروت وطرابلس فقد منحتا وضعية مستقلة . وهكذا فان البلاد صارت تشمل ، الى جانب سنجق جبل لبنان الاصيلي ، على مدينة بيروت نصف المسيحية ونصف المسلمة ، ومعظم سنجق طرابلس ( البوابة الطبيعية لسوريا ) بأغلبيته المسلمة الساحقة ، وكل سهل البقاع الخصب حيث يوازي القرويون السنة والمتاوله والدروز قرابة ضعفي المسيحيين ، ومناطق التلال والساحل الممتد بين صور وصيدا ، حيث يشكل المسيحيون ٥/٢ من الاهالي المتاوله بأغلبيتهم . وهكذا فقدت الدولة الجديدة، وعلى نقيض السنجق القديم ، كل تجانسها ، فالمقاطعات التي ضمت حديثا كانت اما ذات اكثرية مسلمة أو مشتركة ، ينسب متفاوتة . فيما بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك والارثوذكس . ولم تكن أية منطقة بمفردها تتفرد بسكان منسجمين ، وقد تعذر عن طريق أي نوع من التلاعب بالحدود فيما بين المناطق حل

(١) بدت اشارة المفوض السامي في خطابه الى حكومة الملك فيصل بوصفها « القوة الغاشمة التي كانت تطمح الى استعبادكم » استفزازا لا مبرر له للرأي العام السوري ، ولكن غورو كان يتحدث ككاثوليكي عنيد الى جمهور كاثوليكي .

(٢) Oriente Moderno ، وسوف يشار اليها بعد الان بـ Or. Mod.

(٣) كان الحاكم الاول هو الكابتن البحري ترابو ، وقد حل محله المسيو بريغا أوبوار .

ورطة تداخل الاقليات فيما بينها . وقد ظل الموارد الطائفة الاكبر في البلاد ، غير انهم كانوا اقل من نصف عدد السكان الاجمالي ويليه من حيث القوة الاجمالية المسلمون السنة ، والروم الارثوذكس ، والمتاوله ، والدروز ، وكلهم موزعون من حيث الاقامة ومتنوعو الاتجاهات السياسية .

حسب النظام الاساسي فان حاكم لبنان يرئس مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية التي يدير كلا منها موظف لبناني يعينه المفوض السامي ، ويساعده مستشار فرنسي ومعاونون فنيون . وفي كل سنجق كان هنالك متصدق والى جانبه مستشار ، وكان في عاصمة كل سنجق او قضاء مفتشون وفنيون وضباط مخابرات فرنسيون وقد جرى بعث المجالس الادارية القديمة في كل السنجاج ، ولكن على اساس التعيين بدل الانتخاب .

وبعد تولي هذه الدولة الجديدة والبعيدة عن الانسجام مقاليد الامور ، وسط غبطة بعض الاهالي وذعر البعض الآخر منهم ، فانها بدأت تمارس وظائفها الدستورية والادارية في ظل العطف البالغ والاشراف الدقيق من جانب الدولة المنتدبة .

وفي انحاء سوريا الاخرى عمد الفرنسيون الى انشاء وحدات مماثلة . ففي ٢ ايلول صدر مرسوم فرنسي ادمجت بموجبه المناطق الساحلية والجبلية التي يقطنها القرويون ، او العلويون ، وكانت تنقسم سابقا الى سنجقي اللاذقية وطرطوس (٤) ، لتشكل «بلاد» واحدة منفصلة (٥) . واذا كان ثمة تبرير لاقتطاع هذه المنطقة عن الجسم الرئيسي لسوريا فانه كان تأخر اولئك السكان الجبليين ، والخوف من تعرضهم لاضطهاد الحكام السنة ، وتميزهم الواقعي من حيث الدين ، والرغبة المعلنة لدى الناطقين باسمهم ( وسط تشجيع الموظفين الفرنسيين المقيمين ، من غير شك ) فسي ظل الادارة الفرنسية المباشرة ، بفرصة اولية لاحراز تقدم مادي . ومع ذلك فان الاعتراضات على خلق جيوب منشقة وغير قابلة للحياة ( راجع الصفحة ١٤٤ ) تنطبق تماما على تحويل منطقة العلويين الى وحدة حكومية منفصلة : وحدة قابلة للبقاء الا مع استمرار الحماية الفرنسية الى جانب ان اعادة دمجها ضمن سوريا سوف يغدو اكثر صعوبة سنة بعد اخرى . اكثر من ذلك ، فان سكان التلال من العلويين لم يكونوا يمثلون اغلبية ساحقة ، فملاك الاراضي وسكان المدن من الطائفتين السنية واليونانية الارثوذكسية كانوا يوازنون ثلثي العلويين ، الى جانب انهم كانوا اكثر

(٤) وسع الفرنسيون « البلاد » الجديدة اذ ضموا اليها قضاءي صافيتا والحصن اللذين كانا يتبعان سنجق طرابلس ، وقضاء عمرانبة الذي كان تابعا ل حلب .

(٥) اصبحت دولة « هي ١ تموز ١٩٢٢ »

ثروة - وكان هؤلاء جميعا ، وحتى آخر رجل فيهم ، يقفون بقرة الى جانب الوحدة مع سوريا .

خضعت ادارة البلاد للحكم الفرنسي المباشر بسبب ندرة الموظفين المدربين ذوي الاصول المحلية - وذلك رغم ان الفرنسيين ابقوا على الهيئات والمجالس التي كانت قائمة منذ الحكم التركي (والاحتلال) (٦) . كان جميع الحكام الفرنسيين الاوائل ضباطا عسكريين ، الى جانب ان ضباط المخابرات وهم عسكريون ايضا متواجدون في كل انحاء البلاد (٧) . وما ان انتهت عملية « التهدئة » Pacification حتى استقرت البلاد ضمن نظام من الادارة الاستعمارية المتحمسة ، والشقاق السياسي المضطرب .

لم يستثن قرار تقسيم البلاد مملكة سوريا الداخلية السابقة . فقد تحولت ولاية حلب القديمة ( وكانت منطقة حدودها الشمالية ما تزال عاصفة وغير مستقرة ) بمرسوم صدر في ١ ايلول ١٩٢٠ الى «دولة حلب» المنفصلة : وكان ذلك اجراء مثيرا للدهشة لان حلب ودمشق كانتا وثيقتي الصلة بوصفهما القسم الرئيسي من سوريا ، ولكن ربما استند قرار التقسيم هذا الى مشاهد الغيرة التي يلحظها المرء غالبا فيما بين دمشق وحلب . وقد ترأس الدولة الجديدة جنرال سابق في الجيش التركي هو كامل باشا القدسي . وكان يحكم بمساعدة مجلس حكومي مكون من رؤساء الخدمات الحكومية ، والمجلس الاداري المألوف ، ومندوب عن المفوض السامي ومعه هيئة من الخبراء والاختصاصيين . واحتفظت ادارة مناطق الحدود بالوحدات الادارية السائدة مع تغييرات طفيفة ، ولكن وضع ضباط مخابرات نشطون ويتمتعون بصلاحيات واسعة في المراكز الاكثر اهمية ورفع الفرنسيون من شأن قضاء الاسكندرون فجعلوه سنجقا وازافوا اليه قضاءي انطاكية وجسر الشاغور ، الى جانب ناحيتين حدوديتين سابقتين ، ومع ان السنجق الجديد كان تابعا لدولة حلب فانه منح منذ البداية قدرا من الانفصال الاداري (٨) الذي يبرره موقعه على الحدود ثم وجود عنصر تركي ضمن سكانه . وبالإضافة ، فان سنجق دير الزور كان تابعا لحلب من الناحية الاسمية .

وبعد انقضاء اسابيع الاحتلال الاولى الصعبة فرض على دمشق بموجب مرسوم نظام اساسي مماثل لذلك الذي فرض على حلب . وقد عين ليرأس الحكم الجديد حقي بك

- .....
- (٦) كانت المجالس تتشكل بالتعيين ، مع مراعاة الاسس الطائفية بصرامة .
- (٧) الكولونيل نيجر Niéger واعقبه لمدة من الزمن الجنرال بيلوت Billotte الذي جرت عمليات التهدئة الرئيسية ابان توليه الحكم .
- (٨) تقرر هذا النظام الخاص قبل الاتفاقية الفرنسية - التركية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .



العظم والى جانبه مندوب عن المفوض السامي والمجالس وهيئات المستشارين المعتادة والخبراء ، وضباط المخابرات . ومع ان اشكال السلطة التنفيذية السورية روعيت جزئيا ، فان كل السلطة الفعلية تقريبا كانت مع المندوب ، ومن خلفه المفوض وكانا يمارسان السلطة التشريعية والمالية والادارية من فوق الشكليات والروتين . فيما كانت هذه الدويلات تنبثق الى الوجود ، وسط كدر كل الذين لم يروا فيها سوى التفكك والتبعية بدلا من الوحدة والاستقلال المرغوبين ، فان المفاوضات كانت جارية بين الفرنسيين وممثلي العائلات الحاكمة في جبل الدروز . وقد حضر الكولونيل كاترو Catroux في تشرين الثاني ١٩٢٠ اجتماعا عقد في القنوات ، وصيغت اسس الاتفاق المعقود في صورة معاهدة وقعها المسيو دو كيه M. de Caix في ٤ آذار ١٩٢١ . وقد بدا مرجحا ان تؤدي هذه المفاوضات الودية والمعاهدة ، على نقيض عملية فرض الانظمة في الدول الاخرى ، الى نمط ليبرالي نسبيا من السيطرة الفرنسية . ونصت المعاهدة على ان يشكل الدروز ، الذين يخضعون لحاكم محلي ، هو سليم باشا الاطرش ، ولؤتمر سنوي ذي لجنة دائمة ، وحدة منفصلة عن دولة دمشق ، وان يتحكموا ( مع الاخذ بالمشورة الفرنسية ) بادارتهم العامة ومالياتهم ، وان يتمتعوا بحقهم التقليدي في حمل السلاح . وعين مستشار اداري فرنسي ليكون بمثابة حلقة وصل مع مندوب المفوض السامي في دمشق . وفي شباط ١٩٢٢ اعلن « استقلال » الدروز رسميا ، واتخذت خطوات لتعيين الحدود بين جبل الدروز وسوريا . وكانت حامية فرنسية قد استقرت في الجبل منذ حزيران ١٩٢١ .

وهكذا وبانتظار ما ستسفر عنه الحرب او الدبلوماسية على الحدود الشمالية وعمليات التهدئة في الانحاء الاخرى ، فان البلاد الخاضعة للانتداب انتهت في سنة ١٩٢١ الى تلك الصورة المجزأة الغربية التي وصفناها . فقد اصبح «لبنان الكبير» ، المكون من اضافات متباينة ، دولة ، كذلك تحولت وحدتا دمشق وحلب المنسجمتان نسبيا الى دولتين ، واقتطعت الاسكندرون من حلب وفرض عليها نظام اداري خاص . واما بالنسبة لدمشق ، فقد بترت الصلات بترا كاملا فيما بينها وجبل الدروز . وتحولت المناطق التي تضم القرى النصيرية والمدن المسيحية والاسلامية الساحلية - المغرب - والنصارى الى « بلاد العلويين » المنفصلة . واما القبائل الصحراوية ومنطقة الشمال الشرقي النائية فانهما ظللا ضمن « المناطق العسكرية » الفرنسية

ولكن لم يكن في نية الفرنسيين ان يحرّموا الولايات الجديدة من المؤسسات التمثيلية ، أو ان يحولوا دون اي نوع من الصلات فيما بينها . فالمنحى الاول كان

سيعتبر غير تحرري الى جانب انه سيتعارض مع الاعراف المحلية ، اما الحؤول دون اقامة صلات بين الدويلات الجديدة فانه كان سيصطدم بصورة فجأة مع المشاعر الوطنية السورية . ولذا فلم يكن هنالك نية اطلاقا للابقاء على المجالس التمثيلية المعينة . فاذا كان لهذه المجالس أن توازي تحررية المجالس التي كانت قائمة في ايام الاتراك ، على الاقل ، فانها ينبغي ان تستند الى نوع ما من الاسس التمثيلية . وهذا ما يستدعي اجراء انتخابات ، لا بد ان يسبقها عملية احصاء للسكان . بالنسبة للبنان اصدر المفوض السامي في ٨ آذار ١٩٢٢ مرسوما (١٠) ينص على اقامة مجلس تمثيلي منتخب ثم اتبعه بعد ايام بقانون (١١) يحدد الاجراءات الانتخابية . اما الاحصاء الذي اجرته السلطات فكان بعيدا عن الدقة الى درجة كبيرة لاسباب ( من نوع التكتم ، وعدم الفهم والتزوير ، والحدس ، والحوافز الخاصة بالطوائف ) تحول دائما في مثل هذه البلدان دون اجراء تسجيل دقيق للأفراد ؛ ولكن ، faute de mieux فان انتخابات المجلس جرت ابان نيسان ١٩٢٢ . وان كانت لم تخل من اعلان المقاطعة من جانب الكثير من المسلمين ، ومن مئات الاتهامات المتبادلة بالضغط والاكراه . وقد انعقد اول اجتماع للمجلس ، الذي توزعت مقاعده فيما بين الطوائف (١٢) في ٢٥ ايار ١٩٢٢ . وكان اول رئيس له السياسي والموظف الماروني المتمرس حبيب باشا السعد ، هذا الى جانب نائب رئيس وسكرتيريين من الطوائف الاخرى . امسا دور زعيم المعارضة فقد لعبه فؤاد ارسلان ، وهو لبناني Lebanese évolué (\*) ينتمي الى احدى ابرز العائلات الدرزية .

اما في الدول الاخرى فان التقدم نحو انشاء مجالس تمثيلية كان ابطأ ، الى جانب ان الاحصاءات التمهيدية لم تكن اكثر دقة (١٣) وبعد فترة وجيزة من وصول الجنرال ويغان Weygand خلفا لغورو ، وقد اثار تعيينه ترحيبا وتفاؤلا عاما ، فانه اصدر مرسوما (١٤) ، في حزيران ١٩٢٣ ، ينص على انشاء مجالس منتخبة

(١٠) نفس المصدر :

(١١) كانت نتيجة الاحصاء في لبنان الكبير ٣٣٠،٠٠٠ مسيحي ، و ٢٧٥،٠٠٠ مسلم و ٤٣،٠٠٠ درزي ، و ٣،٥٠٠ يهودي و ٢٠،٠٠٠ سوري واجنبي .

(\*) لعدم توفر الافضل .

(١٢) ١٦ مقعدا للمسيحيين ( منهم ١٠ للموارنة ، و ٢ للليونان الكاثوليك ، و ٤ للارثوذكس ) ، و ١١ للمسلمين ( منهم ٦ للسنة و ٥ للمتأولة ) ، و ٢ للدروز ، ومقعد واحد للاقليات جميعا من غير تمييز .

(\*) متطور - المعرب .

(١٣) كانت نتائج الاحصاء ١،٠١٩،٠٠٠ سني ، و ٨،٨٠٠ شيعي ، و ١٩٠،٠٠٠ علوي ، و ٤٧،٠٠٠ درزي ، و ١٤،٠٠٠ اسماعيلي ، و ١٠،٦٠٠ يهودي و ١٦٧،٠٠٠ مسيحي ، و ١٥،٠٠٠ من الاجانب ( بما فيهم اللبنانيين ) .

(١٤)

في الدول . وبعد اجراء الانتخابات التي اثارت مقاطعات جماعية احتجاجا ، الى جانب اضراب الاسواق واخلاء الشوارع ، فان المجالس اجتمعت في اللاذقية ، وحلب ، ودمشق ، في تشرين الثاني ١٩٢٣ ، وذلك من غير ان يخلو الامر من مظاهرات احتجاج ، وتهديدات بالمقاطعة ، وانتقاد مرير للمجالس وصلاحياتها الباعثة على السخرية . وقد اشتمل مجلس اللاذقية على نسبة مرتفعة من الاعضاء الذين جرى تعيينهم ، اما المجالس الاخرى فقد تشكلت وفق طريقة الانتخاب على مرحلتين ، اولية وثانوية . المألوفة ، وكان النواب المنتخبون جميعا ، ومدة ولايتهم سنتان ، يمثلون الطوائف المختلفة حسب نسبة حجمها (١٥) . وادعت اوساط الفرنسيين ان الاغلبية العظمى من النواب المؤيدين لهم عادت الى المجالس عن طريق الانتخاب .

كانت المجالس التمثيلية في نظر رعاتها الفرنسيين وسيلة اولى لتعويد الشعب على تصريف شؤونه العامة - بوصفها « الخطوة الاولى لنظام برلماني » (١٦) . وكانت المجالس حرة في نقاش القضايا المحالة اليها من السلطات الفرنسية ، وكان باستطاعتها ان تصدر المقررات حول شؤون الصحة والاشغال العامة ، وان تقدم الاقتراحات في القضايا التي تدخل ضمن نطاق سلطتها ، وان تناقش الموازنة ، ولم يكن يجوز ان يصدر اي مرسوم يتعلق باحدى الدول من غير المعرفة المسبقة للمجلس المختص . ولكن وقائع الامور كانت تبدو مغايرة تماما في منظار الوسط السياسي المحلي . فقد أعلن الوطنيون ان الانتخابات لم تجر بصورة نزيهة وانما استخدم فيها النفوذ الفرنسي بصورة غير شرعية لصالح المرشحين « المدجنين » ، الامر الذي خلق هوة واسعة بين اصوات « الممثلين » واصوات الجمهور الفعلي . وبالإضافة ، فان المجالس لا تملك اية صلاحيات ، فلم يكن بوسعها ان تأخذ المبادرة في اي موضوع ، وكانت آراؤها عرضة ( وقد تعرضت غالبا ) للمراجعة ، او الابطال ، او التجاهل من جانب الفرنسيين ، ولم يكن لديها سلطة للتشريع الا فيما يتعلق بالقضايا الصغيرة ، وكانت هذه المجالس على مسافة الف ميل من روح الاعلان الانجلو - فرنسي في تشرين الثاني ١٩١٨ ( على سبيل المثال ) ، او البند ٢٢ الذي يكثر الاستشهاد به . لكن هذه النقائص جميعا لم تمنع المجالس من ابداء حماس ملحوظ في النقاش او حتى من ان تتحول ، احيانا ، الى منبر لاراء بعض المتكلمين الذين ينتقدون السياسة الفرنسية (١٧) ، والواقع ان هذه المجالس كانت تبدو ، احيانا ، وكأنها تؤكد ، بحكم

(١٥) لكن الاقتراح لم يكن « حسب المذهب » ، وانما على اساس ان « كل منتخب ، بغض النظر

عن دينه ، يقترح لجميع النواب من غير تمييز » .

(١٦) تقرير المفوض السامي لسنة ١٩٢٣ - ٢٤ .

(١٧) وعلى سبيل المثال ، وبالضفة لمجلس لبنان ، حول مسائل القمار ، والابحاث الاثرية التي

يجريها الاجانب ، والحقوق الممنوحة لشركة « راديو اوربيون » للمواصلات البرقية ، ولادارة

حصر التبغ .

قلة خبرتها الواضحة ، قناعة الفرنسيين بأنه من الحكمة رهننا عدم اعطائها صلاحيات  
اوسع .

فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين الدول ، فانه لم يكن ثمة رغبة في الابقاء على  
العزلة المتبادلة . فان المسألة كانت تعيين مدى سرعة ، وشكل ، السماح بقدر ما من  
الحياة الدستورية المشتركة . وكان في تصور الجنرال غورو ( او المسيو دو كيه (١٨)  
منذ الايام الاولى ان يصار الى انشاء اتحاد بين الدول ، بوصفه حلا وسطا طبيعيا  
بين المفاهيم المتعارضة ، وكان من السهل العثور ، في الاراء المعلنه للاعيان  
«المعتدلين» ، على قدر من التأييد لاقامة مثل هذا الكيان . وفي حزيران ١٩٢١ اعرب  
المفوض السامي عن آرائه هذه بصورة غير رسمية ، ثم عاد فأصدر بعد سنة من  
الزمن مرسوما (١٩) تأسس بموجبه مجلس اتحادي لدول حلب ودمشق والعلويين .  
وكان اغفال تعيين ممثلين لدولة لبنان ودولة جبل الدروز في المجلس امرا ذا مغزى ،  
وقد اقترحت دولة لبنان ، عبر مجلسها ، ان يصار بدلا من انضمامها الى المجلس  
الاتحادي الى مفاوضات ، تتم بواسطة المفوض السامي ، للتوصل الى اتفاقيات  
رسمية بينها والدول الاخرى . وقد تقرر ان يتشكل المجلس الاتحادي لسوريا من  
خمسة اعضاء عن كل مجلس اداري في الدول الثلاث ، وانتخب هؤلاء في اول  
اجتماع لهم احد الاعيان البارزين في انطاكية ، صبحي بك بركات - وهو ، في  
الواقع ، تركي اكثر مما هو عربي لجهة الاصول ، والمهنة ، واللغة - رئيسا للمجلس .  
وقد انعقد المجلس ، بعد اجتماعين غلب عليهما الطابع الرسمي ، للمرة الاولى ،  
وباعضاء منتخبين من قبل المجالس التمثيلية للدول ، في حلب ، في ١٢ كانون الثاني  
١٩٢٣ . واتخذ قرارات بجعل عدد من خدمات الدول الثلاث اتحادية ، وهذه  
الخدمات هي العدلية ، واملاك الدولة ، والسجل العقاري ، ومحكمة التمييز ،  
والاوقاف ، والاشغال العامة المشتركة بين الدول ، ثم اضيف اليها فيما بعد ، على  
الاقل من حيث النوايا ، الجندرية ، والتعليم العالي ، والبريد والبرق . ولكن توحيد  
هذه الخدمات لم يقطع شوطا بعيدا ، في الواقع ، او انه لم يبدأ قطعا . واتخذت  
مقررات بتخفيض وضعية الدول الثلاث الى مرتبة الولايات ، وبارسال وفد الى جنيف  
( الامر الذي لم يسمح به المفوض السامي ) ، وبالقضاء ادارة حصر التبغ ( راجع  
سابقا) . وحسبه قانون المجلس الاتحادي فان وظيفته ، فسي الاجتماعيين اللذين

(١٨) يعتقد عموما ان القرارات المتعلقة بالمسائل السياسية كانت تؤول الى المسيو دو كيه بوصفه  
السكرتير العام ، وذلك على اساس ان المفوضين الساميين اللذين عمل معهما كانا جنرالين  
غير ملمين بهذه المسائل .

بعقدتهما كل سنة (٢٠) ، كانت النظر في موازنته ، وفي التشريعات المشتركة بين الدول الثلاث ، ونقاش اية قضايا ترغّب هذه الدول في عرضها أمامه . وقد تم تعيين مدراء اتحاديين (٢١) للدوائر المشتركة .

كان بالامكان ان يعتبر الاتحاد ، اذا ما استثنينا ابقاء لبنان خارجه ، خطوة تقدمية ، وقد هلل له الدعاة الفرنسيون بوصفه الجواب الحقيقي على معضلة سوريا . ولكن هذا الاتحاد لم يرض احدا في الواقع ، بل انه لم يتحقق بصورة وافية ، السى جانب انه بدا عاجزا عن توفير حكم ذي فعالية . وكان الاتحاد حلا غير كاف من وجهة نظر دولتي دمشق وحلب ، فقد طالب زعماء الدولتين ، فيما عدا فئة انفصالية في العاصمة الشمالية ، بالاندماج التام ، وليس بوضعية ثانوية في ظل هيئة عليا واهنة . ثم ان المجلس الاتحادي نفسه صوت ، قبل مرور وقت طويل من انشائه ، على طلب استبداله بنظام وحدوي اما دولة العلويين فكانت ، كعادتها ، غير موحدة الرأي ، فقد كان الاهالي من النصيرين (٢٢) متعلقين بوضعيتهم الخاصة ، وكانوا يزعمون انهم يفضلون الارتباط بلبنان نفسه على الارتباط بسوريا ، وذلك في حين دعا المسلمون السنة والكثير من المسيحيين الى وحدة سوريا شاملة . واتخذ المجلس التمثيلي للدولة العلوية ، بأغلبية اعضائه ، قراراتين في سنة ١٩٢٤ ينصان على الانسحاب من الاتحاد . وكانت نتيجة هذين القرارين تعزيز سياسة التجزئة الصريحة . وقد اعلن الجنرال ويغان قرب نهاية الاتحاد اثناء زيارة له الى اللاذقية في حزيران ١٩٢٤ ، ثم عاد فأصدر ، في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ، مرسوما بإنشاء دولة موحدة في سوريا يستثنى منها لبنان الكبير ، وبلاد العلويين ، والدروز . وكان مقدرًا للدولة الجديدة التي ابصرت النور في اليوم الاول من سنة ١٩٢٥ ( وقد فقدت اثناء عملية الولادة قسما من اراضيها التي جرى ضمها الى لبنان ودولة العلويين ) ان تحافظ على شكلها وحدودها ( وشكاواها ) طيلة الاثنى عشر سنة التالية .

نص مرسوم (٢٣) انشاء الدولة الموحدة على ان تكون دمشق هي العاصمة . وتضمن المرسوم ان ينتخب المجلس التمثيلي رئيسا للدولة يقوم ، من جهته ، بتعيين

- (٢٠) انعقدت الاجتماعات في كانون الاول ١٩٢٣ ، وفي نيسان وكانون الاول ١٩٢٤ . وقد انشئ مكتب دائم للاتحاد لتابعة القضايا الراهنة في الفترة الفاصلة بين الاجتماعين .
- (٢١) كان بينهم : حسن عزت جعفر ، وهو لواء سابق في الجيش التركي ، ومحمد علي بك العابد ( انظر الصفحة ٢٢٨ ) ، وعزت باشا ، ونصري بخاش ، مدير الشؤون المالية في حلب .
- (٢٢) اثبت الاحصاء الذي اجري سنة ١٩٢٣ ان الاغلبية العلوية كانت كما افترض الفرنسيون في وقت سابق ، وكانت النتائج ١٠١.٠٠٠ علوي ، و ٩٤.٠٠٠ سني ، و ٥.٠٠٠ اسماعيلي ، و ٣٤.٠٠٠ نصراني .

(٢٣) يمكن مراجعة نص المرسوم في : Text in Or. Mod., January 1925.

حكومة من خمسة وزراء • وكان للرئيس صلاحية تعيين كل الموظفين الكبار ، ولكن بشرط ان تخضع قراراته في هذا الشأن لموافقة المفوض السامي (٢٤) • وقد الحق مستشارون فرنسيون بكل الموظفين المحليين الكبار • واعطى المجلس التمثيلي - وكان في الواقع خليطاً من المجلسين المنفصلين السابقين - صلاحيات بدت غير مقبولة ابداً في نظر الوسط السياسي المحلي • فقد كان بوسعهم ان يناقش ( ولكن من غير ان يعطي صفة التنفيذ الا بعد الحصول على توقيع الرئيس والمفوض السامي ) الموازنة ، والاقتراحات المالية ذات الصفة العامة ، ومسودات التشريعات (٢٥) ، وسواها من المسائل • وعين المفوض السامي مندوباً (٢٦) عنه في دمشق ، ومندوباً مساعداً في حلب ، ودير الزور ، والاسكندرون • وقسمت اراضي الدولة الى ولاية واحدة (حلب) وستة سناجق هي دمشق ، وحمص ، وحماه ، والاسكندرون ، ودير الزور ، وحران • واتبعت ادارة مناطق الحدود الخطوط نفسها • وقد تمتعت ولاية حلب ، بحكم ثرائها ومكانتها ، بحقوق استثنائية لجهة انفاق مداخلها ، اما سنجق الاسكندرون ، الذي تم فصله عن حلب واخضع لنظام اساسي خاص به ، فقد صار تابعاً مباشرة لدولة سوريا •

احتفظت دولة العلويين (٢٧) ، التي تركز انفصالها مجدداً ، بحاكمها الفرنسي (٢٨) الذي تعاونه هيئة اركان فرنسية ومحلية ومجلس تمثيلي • وكانت مديريات العدلية والبريد والجمارك فيها ، وكسل مديريتها من الفرنسيين ، تابعة لبيروت • وفي جبل الدروز ، الذي غلب فيه الشعور الانعزالي ( والذي كان ملجأ للمجرمين من كل المناطق المجاورة ) فان حكم سليم الاطرش غداً اكثر صعوبة بسبب عدم انضباط زعماء عائلة الاطرش الاخرين ، وابرزهم الامير سلطان • وقد عمد

(٢٤) كانت تعيينات الموظفين الاقل شأناً تخضع على الدوام لموافقة مندوب المفوض السامي •

(٢٥) ولكن المفوض السامي استمر في الواقع في اصدار اغلب التشريعات الجديدة من غير ان يتشاور مسبقاً مع المجلس •

(٢٦) كان اول هؤلاء المندوبين هو المسيو شوفليير M. Schoeffler ، وهو من موظفي الادارة الاستعمارية ، وقد استمر في منصبه حتى تموز ١٩٢٥ ، ثم المسيو اوبوار Aubouard حتى كانون الاول ١٩٢٥ ، فالمسيو بيار اليب Pierre Alype الى ان خلفه ، في تموز ١٩٢٧ ، المسيو دولوليه ديلوج M. Delelée Desloges •

(٢٧) يمكن مراجعة نص المرسوم الصادر بهذا الشأن في :

Text of the decree Or. Mod. January 1925 p. 4.

(٢٨) حل المسيو ليون كايلا Leon Cayla ، من « الادارة الاستعمارية » محل الجنرال بيلوت

Billott في منصب الحاكم ، في ١٩٢٢ • ثم خلفه ، في ١٩٢٥ المسيو شوفليير Schoeffler

الذي لبث في منصبه لمدة ١٢ عاماً •

سلطان ، الذي استاء من اعتقال احد المجرمين (٢٩) الذي كان قد لجأ ( اثناء غيابه ) الى قريته « القرية » ، الى جمع قوة من اتباعه في تموز ١٩٢٢ ، وحاول ان يحشد الريف حوله ، ولكن سلطان لم يفلح في احراز تأييد واسع ، وقد قصف منزله بواسطة الطيران ، وتقدم طابور فرنسي لنقل السجن المعتقل . وقد دحس الطابور في البداية على اعقابه ، ثم تلقى تعزيزات اضافية اتاحت له ان يستعيد مراكزه ، أما سلطان ، الذي لم يلق الترحاب لدى لجوئه الى شرق الاردن ، فكان ممتنا لان يعلن خضوعه في السويداء في ايار ١٩٢٣ . وقد فرض الفرنسيون ، بسبب الحادث ، غرامة على الجبل واستقال سليم الاطرش من منصبه ، ثم عاد فأقنع بتولي الحاكمية ، ولكنه توفي في شهر ايلول من السنة نفسها . وفضل المجلس الدرزي ، وسط كثرة زعماء آل الاطرش المتنافسين على المنصب ، ان يعين المستشار الفرنسي ، المايجور ترنغا Major Trenga ، حاكما مؤقتا . وما لبث ان خلفه بالطريقة نفسها ، وموقتا في البداية ، الكابتن كاربييه (٣٠) ، الذي سنتطرق فيما بعد الى النظام الذي انشاه في جبل الدروز . وهكذا كان بوسع الدولة الدرزية ، التي صار لها مجلس منتخب ولم تعد مرتبطة بدولة سوريا ، ان تتمتع بسلام ظاهر حتى تموز ١٩٢٥ .

---

(٢٩) هو شيعي لبناني كان له ضلع في محاولة اغتيال الجنرال غورو في ايار ١٩٢١ .  
(٣٠) يصفه فلبر لوس في : (Delivau Levant p. 98) . بل انه وناقله الفكين ونو عينين  
جامدتين وشعر املس اسود ،

## ٥ - اطوار الحكم

الى جانب محاولات الترقية الدستورية هذه فان الادارة الداخلية في كل دولة على حدة آلت الى هيئة واسعة من الموظفين المحليين الذين عملوا في خدمة النظام الجديد طوعا ، ومعهم عدد كبير من الزملاء الفرنسيين . وبعد استئصال بعض اعضاء البيروقراطية السابقة بسبب عدم الكفاءة ، فان الآلة الادارية بدأت تسير سيرا حسنا في ظل الرقابة الشاملة والمدققة . وكان مندوبو المفوض وهيئات اركانهم يملكون صلاحيات مطلقة في المراكز الرئيسية للحكم ، في حين تحكم المندوبون المساعدون وبعض ضباط المخابرات البالغو الحماسة احيانا (١) ، في الادارة والجمهور المحليين . وكانت جهود هؤلاء جميعا فعالة ابان السنوات الاولى في رفع مستوى الادارة التركية او «الشريفية» الى درجة ملحوظة . ولكن ازدواجية المجاري ، واللغة، والاساليب ، والوجود المحسوس للمفوضية العليا ذات العدد الكبير من الموظفين ، كانت مصدر تأخير واحباط . وكانت نوعية الموظفين الفرنسيين ، الذين ندر بينهم من يتحدث العربية أو من تعلمها ، متباينة . فكان العديد منهم ذوي نوعيات ممتازة ، في حين كان بعضهم الاخر مقعما بالنية الحسنة الا أنه يفتقد الى المعرفة المتخصصة ، واستورد بعضهم الكثير من أساليب افريقيا الغربية ، الى جانب ان موظفين اخرين كانوا يفتقدون الى أسلوب المعاملة اللائق ، وان قلة منهم كانت غير كفوة حسب كل المقاييس . لكن النوعية المتوسطة ، ولو انها تعرضت احيانا لاحكام قاسية من جانب كثير من السوريين وبعض الفرنسيين ، لم تكن بالتأكيد أفضل ما لدى فرنسا . وعلى رأسهم جميعا ، فان الجنرال غورو أثبت ابان السنوات الثلاث من عهده سمو تفكيره ونواياه الممتازة ، ولو أنه لم يخل من انحياز صريح الى أبناء دينه . وقد خلفه في نيسان ١٩٢٣ رجل في مثل سنه (٢) هو الجنرال مكسيم ويغان Maxim weggand ، الذي يوازي غورو من

(١) كان هؤلاء ضباطا في الجيش النظامي الفرنسي كلفوا بمهام مدنيّة اساسا ولكنهم ظلوا يتلقون روايتهم من الخزينة الفرنسية .

(٢) ولد كلاهما في سنة ١٨٦٧ .



حيث الرتبة العسكرية والمكانة ، بل ويبيزه كاداري متجدد وكرجل دولة . وقد قام ويغان الكاثوليكي على غرار غورو ، بمهام منصبه على نحو يدعو للاعجاب طيلة عشرين شهرا ؛ وكان مقبولا من جانب السوريين بقدر ما كانت تتيح ذلك السياسة الفرنسية التي قام بتنفيذها . وخلفه فجأة ضابط من نوعية مختلفة تماما ، ويزيد عنه بأحدى عشرة سنة .

بالنسبة للإنجازات الإدارية إبان هذه السنوات ، وقد كانت إنجازات ضخمة بل وكانت ، في أشكالها الإجمالية ، بمثابة المبرر الأفضل لسياسة الانتداب الفرنسي ، فمن المفيد أن نشير هنا إلى بعض النواحي ، وخاصة فيما يتعلق بالأسس التي جرى وضعها في مجالات التشريع ، والمالية ، والعدلية ، والقوات المسلحة .

لم يبذل الفرنسيون جهدا كبيرا للحصول على تعاون السوريين في مجال التشريعات . ومع أنه كان يفترض ، نظريا ، أن لا يصدر المفوض السامي سوى المراسيم المتعلقة بالشؤون المشتركة فيما بين الدول ، أو تلك المتعلقة بالدولة المنتدبة نفسها ، فالواقع أن القوانين والأنظمة من كل الأنواع كانت الشغل الشاغل للفرع القانوني في مقر المفوض السامي . وقد عبر السوريون عن استيائهم بسبب ندرة الحالات التي تم فيها التشاور معهم مسبقا ، بل إنه كان ثمة حالات أدى فيها غياب التشاور إلى عدم تطبيق بعض المراسيم لثبوت أنها غير عملية . ولجهة المراسيم والأنظمة الجديدة الكثيرة التي أصدرتها الدول السورية فإن أي منها لم يدخل حيز التنفيذ قبل الحصول على موافقة الفرنسيين .

أما في الحقل المالي فإن المهام التي واجهت الفرنسيين في مطلع انتدابهم على البلاد تميزت بقدر خاص من الصعوبة . وبالطبع فإن نفقات المفوضية العليا والأجهزة التابعة لها ، وكذلك نفقات القوات الفرنسية ، آلت إلى الخزينة الفرنسية ، ولكن كان لا بد في الوقت نفسه من جعل الدول السورية قادرة على البقاء (٣) ، ومعالجة المشاكل التي لا تحصى الناتجة عن الحرب ، وضبط الانفاق ، وتعزيز وسائل التقويم وجباية الدخل . وكانت مهام المستشارين الماليين الفرنسيين شاقة بصورة خاصة ، فقد انشئت بمرسوم صادر في كانون الثاني ١٩٢١ ميزانية عامة مشتركة فيما بين الدول السورية . وكانت مداخيل هذه الميزانية تجبى من المصالح المشتركة ، في حين شمل انفاقها المرافق العامة ، وبعض النفقات الأخرى المشتركة بين الدول السورية ، والإعانات إلى موازنات الدول . ولكن إصرار لبنان على عدم دخول هذه الهيئة السورية الشاملة أدى إلى استبدال الميزانية العامة ، بعد فترة وجيزة ، بإجراءات لا تختلف كثيرا أصبح

(٣) منذ ١ كانون الثاني ١٩٢١ ، أي بعد أن بدأت حياتها المالية المستقلة .

بموجبها عدد من المرافق المشتركة مستقلا ، في حين صار الاتفاق على أغلب المرافق يتم انطلاقا من موازنتين مخصصتين لهذا الغرض . وقد كانت المفوضية العليا والخدمات التابعة لها مسؤولة عن المصالح المشتركة من الناحيتين الادارية والمالية ، ولما فشلت لجنة لبنانية - سورية مشتركة في الاتفاق ، في ايلول ١٩٢٢ ، على اقتسام فائض الخدمات المشتركة فيما بين الدولتين ، فان المفوض السامي قرر ان يخصص ٤٧ بالمئة للبنان و ٥٣ بالمئة لسوريا - وبالطبع فان هذا القرار لم يرق لاي من الطرفين .

لم يكن ثمة امكانية لان تحقق ميزانيات الدول الاكتفاء الذاتي في السنة الاولى ، وحتى بعد اضافة فائض المصالح المشتركة فانه كان لا بد من اعانة كبرى - فمما تقدمها المفوضية العليا مباشرة لسد العجز . ولكن هذه الدول جميعا استطاعت بعد ١٩٢٢ ، وبفضل اقتصادها النشيط ان تصل الى الاستغناء عن المساعدة الفرنسية - فيما عدا دولة العلويين والاسكندرون . ومنذ ١٩٢٣ فان هذه الدول استطاعت ان تؤمن مبالغ فائضة وضعتها في حساب احتياطي مخصص للاشغال الكبرى او لحالات الطوارئ . ومع ان المادة ١٥ من قانون الانتداب تسمح بذلك فان الدولة المنتدبة لم تتخذ أية خطوة باتجاه استعادة ما أنفقته في سبيل « تنظيم الادارة ، وتطوير الموارد الطبيعية ، أو تنفيذ الاشغال العامة » . وقد وردت اشارات عديدة الى هذه النفقات الكبيرة ، والى نفقات مكتب الحرب الفرنسي . سواء في مجلس الشيوخ الفرنسي وفي الصحافة الفرنسية .

وحافظ الفرنسيون على نظام الضرائب المباشرة (٥) والمتساوية في مختلف الانحاء - بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه - رغم ميزاته غير المرضية . ولكن التزامات جباية العشور ابطلت وفرض بدلا منها مبلغ مقطوع تدفعه كل قرية . أما لجهة الاجراءات المالية السائدة في لبنان فقد تم تعديلها لتتلاءم مع الوضع الجديد . وقد شكلت النزعة المحافظة لدى الجمهور عائقا أمام ادخال العملة الجديدة ( راجع سابقا ) ، ولكن هذه العملة استطاعت ان تفرض نفسها منذ ١٩٢١ . وبسبب تبعيتها للفرنك الفرنسي فان قيمة العملة الجديدة أخذت تتدنى بسرعة ، وأصبحت غير مرغوبة او مستقرة ، بل واتهمت أحيانا (٥) ، عن غير حق ، بأنها أداة للاستغلال الفرنسي . وقد جرى

(٤) كانت الضرائب المباشرة تشمل العقارات المبنية ، والعقارات غير المبنية ، وضريبة الاشغال ، والعشور ، والضريبة على الحيوانات ، والضريبة على الاليات ، وعلى الطرقات ( او ضريبة العمل السخرة ) .

(٥) وبالإضافة فان الاتهام الرائج شعبيا بأن فرنسا كانت « تستنزف كل ما في سوريا من ذهب » هو اتهام باطل .

تنظيم وضعية بنك سوريا ولبنان ( راجع سابقا ) لمدة خمس عشرة سنة تبدأ في أيلول ١٩٢٤ ، وذلك رغم الاحتجاجات الصارخة من جانب المجالس التمثيلية والوسط السياسي (٦) .

كانت جميع المراكز الرئيسية في الجمارك ، وهي أهم المصالح المشتركة ، مشغولة من قبل خبراء فرنسيين . وفي سنة ١٩٢٤ رفعت الرسوم من ١١ بالمئة الى ١٥ بالمئة بالنسبة لعظم (٧) السلع الواردة من دول أعضاء في عصبة الأمم ، أو من الولايات المتحدة وتركيا ، والى ٣٠ بالمئة بالنسبة للسلع الواردة من الدول الأخرى . وقد تحسنت ادارة هذا المرفق بصورة ملموسة عما كانت عليه زمن الاتراك .

ولجهة الدين العام العثماني ، وادارة حصر التبغ التي كانت قد أخذت التزام الدين ، فانهما كانا يشيران مسائل ذات تعقيد خاص ترتب على الدولة المنتدبة ان تحلها باسم الدول السورية . ركنا كلاساً مكروسيين من الجمهور السوري الذي لم يكن مسؤولاً عن الديون التي توجب عليه دفعها ، والذي كان يشتهر بوجود مناورات لصالح حملة الاسهم الفرنسيين . وبالإضافة ، فقد تعرض تمديد الاتفاق مع الريجي بعد ١٩٢٤ الى انتقادات تعتبره غير شرعي لانه ظل من غير تصديق . وأصبحت ادارة الدين العام ، بموجب معاهدة لوزان ، مخولة بتحصيل المداخل العائدة لها ابتداء من آذار ١٩٢٠ ، وقد وضعت هذه المدخيل موقتا ، في الفترة الممتدة من أواسط حزيران ١٩٢٣ وحتى نهاية ١٩٢٥ ، في حساب «مجمد» وتطلب تحديد النسبة من الدين العام التي يتوجب على سوريا ولبنان دفعها عدة سنوات من الحسابات والمفاوضات ، واثار الكثير من الاحتجاج فيما بين بيروت ، وباريس ، وجنيف ، وأنقره ؛ وفي النهاية اتفق على مبلغ محدد هو ١١ مليون ليرة تركية (ذهبية) تدفع عبر ٨٧ قسطا سنويا . وفي سنة ١٩٢٦ جرى اغلاق كل هيئات الدين العام في سوريا ولبنان بعد ان صارت مهمة جباية مداخيل الدين من صلاحية سلطات الدخل المحلية . أما بالنسبة للمسائل الأكثر تعقيدا المتعلقة بمطالب الريجي وديونها ، فان المفوض السامي سعى من غير طائل لايجاد حل مقبول ؛ وفي هذه الاثناء فان الانفصال التام بين عمليات الريجي وحساباتها في سوريا ولبنان وما تبقى من الامبراطورية التركية السابقة ، منذ آذار ١٩٢٣ ، بدأ موضع شك بسبب المعاملات التي أجرتها الريجي مع أنقرة فيما بعد والتي تجاهلت حقوق الدول التي قامت على انقراض الامبراطورية . ورغم ذلك فان الريجي

(٦) اتخذت اللجنة الدائمة للانتدابيات موقفا انتقاديا من امتيازات البنك ، ولاحظت ان الادارة الفرنسية كانت تصر على جباية الغرامات التي تفرضها بالذهب وليس بالعملة الذهبية .

(٧) ظلت الرسوم بالنسبة لعظم المواد الغذائية على نسبة الـ ١١ بالمئة .

بدأت في ١٩٢٤ تمهد الطريق نحو تمديد احتكارها في سوريا ( الذي كان مقررا أن ينتهي في ١٩٢٩ ) ، برغم الرأي العام المعادي . وكان هذا الرأي العام منقسما على نفسه حيال مسألة تنظيم هذه الصناعة المهمة - بين مطالب باشراف الدولة ، ومطالب بشركة احتكارية ، او بحرية تامة غير مقيدة .

وفي مجال المحاكم والقوانين فان الدولة المنتدبة لم تجد ، في مطلع عهدها ، حاجة لاصدار الكثير من القرارات . فقد استمر العمل بالنظام القضائي التركي في القطاع الغربي بعد أن ادخلت عليه التعديلات المترتبة على الانفصال عن استانبول ، كما انه ظل ساري المفعول في سوريا الفيصلية . والواقع ان هذا النظام كان ملائما لحاجات البلاد ، ومن جهتها فان سلطات الانتداب أسرعت الى تثبيت المحاكم القائمة في الدول الجديدة ، وانشأت محاكم اخرى للاستئناف والتمييز ( Courts Appeal and

Cassation) وبدأت عملية اعادة نظر متأنية في اوضاع هيئات القضاة . وقد تم تحسين اوضاع قاعات المحاكم وأدواتها ، والسجلات والمرظفين المحققين بها . وصارت اجراءاتها أكثر سرعة وبساطة . وبالمقابل فانه لم يحدث أي تغيير في اوضاع محاكم الشرع أو محاكم الطوائف غير المسلمة . وحدث بعض التقدم الاولي في المهمة الأكثر صعوبة : اعداد شرائع قانونية جديدة (٨) . ففي سنة ١٩٢٢ انشيء « مجلس قضاء » Conseil du Contentieux موقت في لبنان ، ثم تأسس بعد سنتين « مجلس دولة » يعني بشؤون الخدمات العامة في الدولة نفسها . كذلك تأسست هيئات مماثلة في دولة العلويين وفي سوريا ، ابان السنة اياها . وأخيرا ، فقد انشأ المفوض السامي في ١٩٢٤ « محكمة تنازع الاختصاص » « Tribunal des Conflits » للنظر في حالات تضارب الصلاحيات فيما بين الاجهزة القضائية والادارية والمفوضية العليا نفسها .

رغم هذه الاصلاحات والتحسينات العديدة فإن الابقاء على « حالة الحصار » ، المعدلة نوعا ما ، في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ، واعتبار التوقيف التعسفي والنفي بمثابة اجراءات اعتيادية ضد المعارضين السياسيين ، كانا كفيلين بالاساءة الى سمعة العدالة الفرنسية . ويصح الشيء نفسه بالنسبة للمحاباة التي زعم ان الاجانب كانوا يتمتعون بها ، وكانت حقوق هؤلاء الاجانب في البلدان الخاضعة للانتداب موضع نقاش حاد . وقد ظلت الحقوق الامتيازية سارية ، واستمرت المحاكم القنصلية في الوجود ، الى حين اعلان الانتداب رسميا في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ - وذلك لان مشاريع القوانين التي سنت في وقت سابق بغرض الغاء المحاكم القنصلية والامتيازات لم تطبق فعليا بسبب الاحتجاج الشعبي ضدها . في اي حال فإن حقوق الامتيازات علفت صراحة في ظل

(٨) التأمّت في باريس ، في سنة ١٩٢١ - ٢٢ ، لجنة من القانونيين كانت تقوم بعملها بالتعاون مع محامين لبنانيين وسوريين .

الانتداب ، وصدرت في نمور ١٩٢٢ مراسيم لانشاء المحاكم التي تولت منذ ذلك التاريخ الفصل في القضايا المتعلقة بالرعايا الاجانب . ونصت المراسيم على وجوب ان يرئس كل المحاكم التي تنظر في مثل هذه القضايا قضاة فرنسيون ، وسمحت بأن يكون المدعي العام فرنسيا ، كما اتاحت لاي من طرفي الدعوى حثق المطالبة بأغلبية من القضاة الفرنسيين . وتقرر ان تشكل هذه المحاكم جزءا عضويا من النظام القضائي العام في البلاد ، وان يكون القضاة الفرنسيون بمثابة موظفين في الدول المحلية . وان يطبق في هذه المحاكم قانون البلاد العادي . وقد تم تجنيد الافراد الفرنسيين الذين ترتب هذه البنود وجودهم في فرنسا ، وانعقدت المحاكم الجديدة للمرة الاولى في آذار ١٩٢٤ . ولكن هذه المحاكم المختلطة اثارت ، رغم كفاءتها واستقامتها ، احتجاجات متواصلة من الصحافة ، والسياسيين المحليين ، والمحامين ( الذين لجأوا الى الاضراب لدى نشر المرسوم ، ثم بعد سنة من ذلك التاريخ ) بوصفها تمثل انتقاصا من السيادة الوطنية واهانة لكفاءتهم وتحيزا للاجانب ، ولم تجد كل التفسيرات والحجج الفرنسية في وضع حد لهذه الاحتجاجات التي تجاهلت ان هذا النظام كان قد فرض على فرنسا من قبل الدول صاحبة الامتيازات سابقا . وقد منح الحق لـ « الاشخاص القانونيين » الاجانب في تملك العقارات في سنة ١٩٢٢ ، وكان القانون التركي يحرم هذا الحق على الاجانب .

وتعرضت الخطوات الاخرى التي اتخذتها المفوضية العليا في الفترة نفسها ، ورغم انها أدت الى رفع المستويات السائدة في حقل القضاء ، الى القدر نفسه من الاعتراض الوطني ومن استياء نقابة المحامين المحلية . واصبح القضاة الفرنسيون الكبار ex-Officio (\*) مفتشين على كل المحاكم ، ومارسوا بحكم ذلك سلطة قوية ، ومكروهة ، في مجال الاشراف والضبط . وفي لبنان جرى توسيع استخدام القضاة الفرنسيين في ١٩٢٥ ، عبر « دمجهم » محليا ، الى حشد انهم كانوا اعضاء في كل المحاكم ( باستثناء الادنى ) ، بما فيها المحاكم التي تنظر في دعاوى محلية ، ومنذ ذلك الحين فإنه لم يكن ممكنا صدور حكم ، في لبنان ، من غير تصديق قاض فرنسي . ولكن هذا الترتيب كان معاقا ، رغم النية التعليمية الكامنة خلفه ، بسبب النقص في عدد المترجمين ، وبسبب عدم حظوته في اعين بعض القضاة المحليين ، وقد انحصر في لبنان وحده فلم يطبق في الدول السورية .

كان من جملة ما ترتب على انفصال سوريا عن الامبراطورية العثمانية خسارة الاشراف الحكومي الاسلامي على الاوقاف ، حسب ما كانت تمارسه الوزارة المعنية في استانبول . وبدلا من الاكتفاء بالنظر الى هذه الاملاك القيمة وهي تزداد تدهورا فإن

(\*) بصورة غير رسمية - العرب .

المفوض السامي انشأ في آذار ١٩٢١ ، وتحت اشرافه ، مؤسسة جميع اعضائها من المسلمين تتولى الصلة ما بين الاوقاف والحكومة . وقد اعطي «المجلس الاعلى للاوقاف» صلاحيات رسم السياسات المتعلقة بالاقواف ، والاجتهادات ، والاشراف ، وانبثقت عن المجلس لجنة عامة كانت بمثابة الهيئة الادارية العليا . وبالإضافة فقد عين المفوض السامي مزايقا عاما كانت وظيفته القيام بالمهام التنفيذية التي ترسمها اللجنة ، وتمثيل الاوقاف قانونيا . وكان هذا المراقب مسؤولا امام المفوض السامي مباشرة ، وكان من حق هذا الاخير ان يصدق على كل اعمال المجلس او اللجنة . او ان يرفضها ، باستثناء ما يتعلق منها بالقانون الاسلامي . وقد ضمننت هذه الترتيبات ، وما انبثق عنها من مكاتب موزعة في انحاء البلاد ، قدرا افضل من الاشراف والصيانة . وقدرا اقل من السيئات بالنسبة للعصور الماضية . ولكن الاشراف غير الاسلامي الذي اصطنعته هذه الاجراءات كان مثار أسف .

كان توفير قوات مسلحة لحفظ السلم في بلد ساخط عموما مهمة عاجلة في نظر الممثلين الفرنسيين . وكانت اعداد الجنود الفرنسيين قليلة . غير انها ضرورية . وقد تمثلت مساهمة فرنسا في كتائب الفيلق الاجنبي وفي بضعة وحدات مدفعية ووحدات متخصصة الى جانب هيئسات الاركان والقيادة . ولكن افسواج الجنود المغاربة والجزائريين والتونسيين ، الى جانب المدغشقرين والسنغاليين - وقد ابدى الرأي العام السوري سخطا مريزا ضد السنغاليين . لان وجودهم كان بمثابة الاهانة لحضارته الارفع - كانت تشكل . مع سلاح الطيران ، القسم الاعظم من القسوات الفرنسية في الخارج . وقد وصل تعداد القوات الفرنسية في البلاد الى ما يزيد على ٥٠ الفا في ١٩٢١ ، ولكنه لم يتعد ١٥ الفا في مطلع ١٩٢٥ (٩) . وكسان تنظيم وتسليح وتدريب القوات ، في كل المستويات ، هو نفسه السائد في الجيش الفرنسي امسا لجهة القيادة العسكرية العليا التي كان يتولاها المفوض السامي اذا كان جنرالا في الاصل ، فكانت تشمل القوات السورية - اللبنانية المحلية التي انتشرت بمثابة جزء عضوي ، ولو انه متميز . من جيش الشرق .

قدمت الوحدات المساعدة السورية واللبنانية عوننا اساسيا للقوات المسلحة في العمليات المتواصلة التي اضطرت للقيام بها في السنوات الاولى . وكان تجنيد هذه الوحدات قد ابتدأ في سنة ١٩٢١ . ووصل عددها الى ٧٠٠٠ . من كل الرتب . في سنة ١٩٢٤ . وقد خضعت هذه القوات لاشراف وثيق من جانب الضباط والرقباء الفرنسيين ،

(٩) يقول الكتاب الرسمي بعنسون « سوريا » ( الصادر فسي دمشق ، في مجلدين ، في سنة ١٩٥٥ ) في المجلد الاول ص ١٤٩ ان النظام الفرنسي كسان « مدعوما من جيش قدر عدده بـ ٧٠٠٠ الفافي سنة ١٩٢٤ . ثم جرى توسيعه كثيرا ابان السنتين التاليتين » . ان هذا الكلام مضلل . انظر سابقا .

وكان انضباطها حسنا على العموم ، وفرادها انكفاء ونشيطين ولو ان امكانية التعميل عليهم ظلت غير مؤكدة . وبذلت جهود عظيمة لتحسين نمط ، وتدريب ، ومستويات الضباط المحليين ، ولفصلهم عن السياسة . وكانت وظيفة الوحدات المحلية معاونة الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ، ومساعدة الدرك في معالجة الاضطرابات الاصغر شأنًا ، اما نفقات هذه القوات فكانت تتأمن من ميزانيات المصالح المشتركة ، الى جانب اعانة محدودة من الخزينة الفرنسية .

وعلى غرار الجيش ، فأنه لم يكن بوسع الفرنسيين ان يستفيدوا من الاسس التركية لبناء وحدات من الشرطة والدرك المحليين ، فكان لا بد من ايجاد نمط ارفع من الضباط ، وجنود يمتازون بمسلكية جديدة . وقد ابتدأت عمليات التجنيد والتدريب في لبنان ودولة العلويين ابان سنة ١٩١٩ ، ثم امتدت الى الدول الاخرى بعد آب ١٩٢٠ . وتمت استعارة ضباط ومدربين من فرنسا نفسها ، وجرى تجسين المستويات المحلية والاستغناء عن العناصر الضعيفة ، وبذلت جهود لتحرير هذه القوات من الضغوط السياسية والاجتماعية المحلية . وقد اعيد تنشيط مدارس التدريب في دمشق وبعيدا ، وفي سنة ١٩٢٢ قدمت ، بطلب من دولة لبنان ، بعثة فرنسية لمساعدة الدرك فيها . وكان تنظيم وتوزيع قوات الدرك في كل ولاية يتفق على العموم مع التقسيمات الى سناجق واقضية .

أما بالنسبة للشرطة ، وكانت عبارة عن قوة صغيرة في كل دولة تتولى مهمات في المدن ووظائف تتعلق بالمواصلات ، فكانت منفصلة تماما عن قوات الدرك المحلية وعن قوات الانتداب الاخرى . ولم تكن خدمات الامن العام من شؤون الدول المحلية بل كانت تابعة لمديرية قوات الانتداب وخاضعة لقيادة ضباط فرنسيين في لبنان ولمشورة الفرنسيين في الدول ملحقة بالمفوضية العليا . وشملت وظائف الامن العام مراقبة الاجانب والمشبهين ، والتحقيقات السياسية وغير السياسية ، والطرود والاسترداد ، وجوازات السفر والتنقلات ، والهجرة والحج ، والنشاط المضاد للجاسوسية ، والاشراف على فنادق «الفنانات» ، وصلات السينما .

ويبقى مجال اخر بذل فيه الفرنسيون مجهودا حسنا ابان هذه السنوات الاولى ، وهو العناية بعشرات الالوف من المسيحيين الذين خرجوا لاجئين من الاناضول . فقد ثبت ان الجهود الباهظة الكلفة التي بذلت في ١٩١٩ - ٢٠ من أجل اعادة توطين الارمن في كيليكيا كانت من غير طائل حينما أدى اخلاء القوات الفرنسية لتلك المقاطعة في كانون الاول ١٩٢١ الى تدفق ٣٠ الف لاجيء معدم الى شمال سوريا والسلي لبنان . وابتدأت موجة لجوء اخرى في اواخر سنة ١٩٢٢ ، فوصل ١٥٠٠٠ ارمني اخر الى

حلب ، في اواسط ١٩٢٣ ، وصل ٣٠٠٠٠ آخرون كان ثلثهم ( ١٠ ) من اليونانيين ، والباقيون من الارمن . وحتى نهاية ١٩٣٢ كان عدد اللاجئين الذين دخلوا سورية قرابة ١٢٠ الفا ، قدر لاكثر من ثلثهم ان يظلوا في البلاد (١١) . وكانت الجهود التي لم يكن بد منها لايواء واطعام اللاجئين في بلد يعاني من أوضاع اقتصادية سيئة ، ولا يرتاح الى القادمين الجدد القادرين على المنافسة اقتصاديا ، هي البداية فحسب . وقد تم توفير اماكن للاستقبال ، واتخذت اجراءات لمنع الاوبئة ، وتأمينت اعاشات غذائية وفتحت بعض المستوصفات . وآلت اعمال الاغاثة ، ثم التوطين ، الى سلطات الانتداب ، والدول المحلية ، وكذلك الى الارساليات الفرنسية ، والاميركية (١٢) ، والبريطانية التي أظهرت مثابرة كريمة . وقد اقيمت المخيمات والمستوطنات في الضواحي (١٣) ، وأمنت الضروريات ، وجرى تشجيع تشغيل اللاجئين محليا ، ونظمت المدارس ، وأسست الميتم . وفي ١٩٢٥ كان وضع اللاجئين قد أصبح مستقرا ، ولو انه ظل بائسا ، وكان معنى وجودهم ان عنصرنا مسيحيا كبيرا قد دخل الوضع السياسي السوري اللبناني ، ولم تكن حيوية وتقشف القادمين الجدد ، او زجهم لعمال ذوي أجور رخيصة ولمواهب صناعية جديدة في سوق العمل ، لتساعد الجمهور السوري على تقبل وجودهم ، ولكن هذا الجمهور لم يقم بأية أعمال عنف مضادة للارمن .

- (١٠) جرى ترحيل هؤلاء الى اليونان فيما بعد .  
(١١) كان تعداد اللاجئين الذين استوطنوا البلاد ، في ١ كانون الثاني ١٩٢٥ هو : ٨٩٠٠٠ ارمني ، و ٤٠٠٠ كلداني ، و ١٨٠٠ يعقوبي ، و ٩٠٠ يوناني ارثوذكسي ، و ٢٥٠ كاثوليكي سوري  
(١٢) فاقت الجهود الاميركية ، لجهة الاموال والاشخاص ، جهود الفرنسيين او البريطانيين ، وكانت جهودهم بمثابة عمل كبير متواصل .  
(١٣) أقيمت المستوطنات الاكبر في حلب وجوارها ، وفي بيروت ، الى جانب مجموعات متفاوتة الحجم في دمشق وجوارها ، وفي الاسكندرون وقراه ، وفي المناطق العليا والسفلى المحيطة بدير الزور .



٦ - عبر الحدود

لم تحظ عصبة الامم واللجنة الدائمة للانتدابات اعتبارا كبيرا في هذه الفترة سواء لدى السوريين او الفرنسيين . فبالنسبة للسوريين فان هذه الهيئة كانت بعيدة جدا وبطيئة الاستجابة وغير فعالة . وبالنسبة للفرنسيين فقد كانت مصدر ازعاج ، بل ومهانة ، ان يضطروا الى الافادة عن الاوضاع امام هيئة دولية ، وان يخضعوا ( ولو بصورة لائقة ) للاستجواب حول السلوك الفرنسي في بلاد تعتبر فرنسا ان لها فيها وضعية مميزة وحقوقا بالغة القدم . ومع ذلك فان عرائض كثيرة تتعلق بسوريا كانت تصل الى جنيف ، لتحال بعد ذلك الى الحكومة الفرنسية - وان كانت لم تؤد في كل الحالات تقريبا ( وفقا لكلام مقرر اللجنة ) الى أية نتائج مرئية . فبالنسبة للسوريين المسيحيين فان عصبة الامم كانت مجرد الادارة الصماء للدول الكبرى التي استولت على بلادهم ، ورغم ذلك فان اغداقها بالعرائض ما كان ليخلو من بعض الامل .

وفي فرنسا كان اغلب الرأي العام المحافظ في الكنيسة ، والجيش ، والاطراف المهتمة بالاستراتيجية ، والتجارة ، « و برسالة » فرنسا ونفوذها التقليديين ، يؤيد الانتداب تأييدا تاما . وفي حين تمسكت السياسة الرسمية بدقة بنظريتها حول الخدمات غير الانانية للانتداب ، فان اغلب الجمهور الفرنسي كان يشعر بالاسف لان سوريا لم تكن محمية Protectorate . وقد هلل هذا الجمهور لكل ما سمعه عن الانجازات الفرنسية ، ورحب بالمآثر العسكرية ، وكان يؤمن بولاء السوريين لفرنسا ويميل الى تصغير شأن الصعوبات - التي لم يكن مطلعا عليها جيدا - ويحمل تبعتها لصفوف الاقلية او للمؤامرات البريطانية . ورغم بوادر خيبات الامل ، فان هذا الجمهور كان يعتقد ان فرنسا مقبلة على مهمة عظيمة ، وان سمعتها في العالم كله موضع امتحان ، وانه لا بد من الاحتفاظ بسوريا ، وتنظيمها ، وتطويرها ، ولكن الامر لم يخل من اراء معاكسة عبرت عنها بعض العناصر اليسارية : فالانتداب ، تبعا لهذه الراء ، ليس سوى عبء لا طائل تحته ، ولا بد من التخلي عنه او تقييده بشكل صارم - ربما في صورة علاقة دبلوماسية او علاقة مشورة - والابقاء عليه لمدة محدودة ، هذا الذي جانب ضرورة تقليص المضمون الكاثوليكي الصارخ لصالح العلمانية . فقد شكلت

مسألة الانتداب احدى القضايا البارزة في السياسات الفرنسية وفي كل سنة كانت تطرح اقتراحات مخصصات الخزينة للانتداب على سوريا • وكان وصول المسيو هريو M. Herriot الى رئاسة الوزراء في تموز من سنة ١٩٢٤ بمثابة نذير بتعيينات جديدة ذات صلة وثيقة بالبلدان الخاضعة للانتداب •

ظل أغلب الرأي العام الفرنسي اسير هاجسه الغريب حول خبث النوايا البريطانية التي كانت تبرز ، حسب زعم هذا الرأي العام ، لدى كل مطلب سياسي سوري او في أية مظاهرة معادية لفرنسا • وأدت هذه الخرافة الدائمة الى كتابات وخطب مفعمة بمرارة استثنائية (١) كانت تتلو كل حدث يمكن اعتباره نموذجا جديدا لسوء نية البريطانيين • والواقع ان صرامة السيطرة الفرنسية والاطعاء التي ذكر ان بعض الموظفين الفرنسيين قد ارتكبوها أثارت بعض التعليقات البريطانية السلبية ، وصحيح ايضا ان الحركات ، او الكتابات ، المعادية للفرنسيين جرت في بلدان - مثل شرق الاردن ، ومصر ، وفلسطين - كان البريطانيون يهيمنون عليها • لكن موقف بريطانيا كان ، في الحقيقة ، بادي الاهتمام بما حصل في سوريا ، ونقديا في بعض الاحيان ، غير انه كان بعيدا عن سوء النية ، وابتعد عن المطامح الذاتية ، وكان في صالح بريطانيا تماما ان تنجح فرنسا في مهمتها التي لم يكن هنالك حينئذ او فيما بعد ما يحفز بريطانيا الى توليها ، بدلا منها •

اقتصر اهتمام ايطاليا ، بعد ضمانها لحقوق رعاياها ( راجع الصفحة ١٠٩ ) على مراقبة الاحداث والمحافظة على صلاتها القديمة ، ولكن ايطاليا كانت تشعر ، على نحو متزايد ، بأن الشرق مؤهل لان يصبح مسرحا للتوسع الايطالي السلمي ، وان « الاحتكار الفرنسي » أمر في غير محله ، وانه قد يكون مفيدا للتعبير عن العطف على الطموحات العربية • أما بالنسبة لمانيا والولايات المتحدة فلم يكن ثمة جديد في الدور الذي يلعبانه • فقد استأنفت الولايات المتحدة عملها الخيري ونشاطها التجاري ، وظلت تراقب مدى تطبيق سياسة الباب المفتوح واكتفت بأخذ العلم بعشرات المقررات الانتقادية التي كانت تصدرها اللجان السورية المتواجدة في كل المدن الاميركية ، وحافظت الولايات المتحدة على جهدها التعليمي القديم العهد ، وكانت اعمال الاحسان الاميركية بارزة بين اللاجئين الارمن •

(١) مثلا رواية بيار بونوا المعروفة La châtelaine du Liban, Passin او مدام جورج غولي La Question Arabe حيث تقول (الصفحة ٢١٠) : « الحملة التي شننا ضدنا حلفاء الامس » او (الصفحة ٢٢٠) : « الخصومة التي لا هوادة فيها من جانب المستعمرين البريطانيين » • وهذه كانت وجهة النظر المألوفة لدى الكتاب الفرنسيين غير الرسميين •

بالنسبة للبلدان المجاورة ، فان تركيا احتلت المكانة الاكثر مغزى وذلك لاسباب تتعدى الاضطرابات التي دأب الاتراك على اثارها عبر الحدود . فقد عجزت الاتفاقية الفرنسية - التركية في تشرين الاول ١٩٢١ (٢) ، ورغم ان فحواها أدخل ضمن معاهدة لوزان ، على خلق علاقات حسن جوار . وظلت الحدود الجديدة غير مرسومة في السنوات الاولى ، اما ان معاهدة الجمارك التي تم التفاوض بشأنها في أيلول ١٩٢٢ ظلت من غير تصديق لوقت . وكان الناطقون الاتراك الذين دأبوا على تسمية سنجق الاسكندرون « الالزاس - اللورين التركية » يرحبون بالعرائض والوفود من العناصر التركية في الاسكندرون ، بل ومن دمشق نفسها احيانا . وكانت سمعة مصطفى كمال حسنة جدا في سوريا ، وامكن ملاحظة وجود دعاية مؤيدة للاتراك في المدن الرئيسية ، بل وفي لبنان نفسه حيث جرت مظاهرة صاخبة ترفع علما تركيا في بيروت في تشرين الثاني ١٩٢٢ . وكانت السياسة التركية السلبية في هذه السنوات (٣) والاتهامات التي وجهها السوريون من ان فرنسا تخلت عن حقوقهم واراضيهم في التسوية التي ابرمتها مع تركيا بخصوص الحدود ، من جملة الصعوبات التي واجهها الفرنسيون من غير ان يكونوا المسببين فيها ، فالواقع ان حدود سنة ١٩٢١ ( التي كانت ، بالتأكيد ، افضل ما يمكن احرازه من غير حرب ) كانت توازي الخط الفاصل بين العرقين العربي والتركي (٤)، وكان من حق فرنسا ان تلتقى امتنان السوريين لانها كرس هذه الحدود ودافعت عنها .

بالمقارنة مع ذلك كله فان جيران سوريا الاخرين لم يكونوا في وضع يؤهلهم للعب دور مهم . فكان طبيعيا ان تقيم فلسطين ، التي خضعت لانتداب بريطاني كان يواجه التعقيدات والاحباطات التي ترتبت على وعد بلفور ، اوثق العلاقات مع سوريا - لبنان التي شكلت معها ، حتى زمن قريب ، بلدا واحدا يغلب عليه الانسجام . ولم تحل الحدود (٥) التي عينت بموجب اتفاقية فرنسية - بريطانية في كانون الاول ١٩٢٠ دون استخدام فلسطين كملجأ للسياسيين السوريين الفارين ، او دون تبني الصحف

(٢) تعرضت الاتفاقية لهجمات مريرة من جانب الكتاب العسكريين واليمينيين في فرنسا بوصفها تخل عن الغنيمة الثمينة - كيليكيا - وعن الاصدقاء المسيحيين ، وعن خط الدفاع الفعلي عن سوريا .

(٣) حتى اتفاقية دي جوفنيل في ١٨ شباط ١٩٢٦ ( انظر الصفحة ٢١٤ ) .

(٤) رغم وجود اقلية عربية صغيرة في المناطق التي تم التخلي عنها لصالح الاتراك .

(٥) Cmd. 1193 of 1921 جرى تعديل هذه الحدود بصورة طفيفة فيما بعد ، اثر عملية

توقيف قامت بها احدى لجان الحدود لـ Boundary Commission . وقد اثار هذا

التعديل لخط الحدود الذي رسمته اتفاقية سايكوس - بيكو، وكان مقصودا منه ان تضم فلسطين

كل المستوطنات اليهودية ، انتباه المراقبين الفرنسيين واللبنانيين .

الفلسطينية النزعة الوطنية السورية بحماس او قيام الصهيونيين البارزين بزيارات لسوريا للتأكد من ان حقوق اليهود فيها سليمة ، وفيما يتعلق بالتجربة وبالأحرى بصورة محمومة ، للسياسة البريطانية في فلسطين التي كان الفرنسيون مسرورين بالتوصل منها (٦) - تلك السياسة التي كانت ، حتى في شكلها المبكر المعتدل نسبيا ، عنصرا ضارا الى حد مأساوي بالعلاقات الانجلو - عربية . وعلى الصعيد الرسمي فان العلاقات الفلسطينية - السورية ، لجهة الشرطة ، والسفر ، والتعاون على الحدود كانت مرضية . وقد عقدت اتفاقية جمارك في نهاية ١٩٢٢ .

بالنسبة لشرق الاردن ، حدث نصب الامير عبد الله بن الحسين حاكما تحت الوصاية ، ومن ثم الانتداب ، البريطاني في ١٩٢١ ، فان موقفه كان سليما بمقدار ما أمكن للدول المنتدبة ان تؤمن ذلك . ولكن الاحاديث والتهديدات المعادية للفرنسيين كانت وافرة في الاوساط القبلية الاوساط غير الرسمية التي تخللها النفوذ الشريف والمنفيون الدمشقيون المستأثرون . ولم يخل ذلك من اثار ضارة بالامن في سوريا ، الى جانب ان السيطرة البريطانية الخفيفة - او المفقودة كليا - في المناطق النائية من شرق الاردن اتاحت للخارجيين على القانون او المحكومين ان يعبروا الحدود بسهولة ، وقد جرى توقيع اتفاقية جمارك مع عمان في ايار ١٩٢٣ .

وبالنسبة لوالد الامير ، ملك الحجاز حسين ، فان الصلات مع سوريا اقتصرت على الزيارات المتبادلة ، وارسال البرقيات ، وعلى الاحتجاجات الدورية التي كان الملك يبعث بها الى جنيف وباريس ولندن . وقد فقدت الفئة المؤيدة للشريف ثقتها في سوريا ، ولم يثر اعلان الحسين نفسه خليفة ، في ٥ آذار ١٩٢٤ ، سوى القليل من الاهتمام لدى الشعب السوري .

فيما يتعلق بالعراق ، حيث اثار تنويع الملك فيصل في آب ١٩٢١ استياء الرأي العام الفرنسي ، فقد غلب الانعزال في هذه الفترة . اما بصدد الاشاعات السخيفة او المغرضة القائلة بأن الملك « يخطط لاستعادة العرش السوري » ، فان كل المدركين للامور كانوا يتجاهلونها . وكانت طريق الصحراء للسيارات التي افتتحت في ١٩٢٣ ما تزال بعد في بداية انشائها . وكان حجم التجارة والترانزيت ، اللذين نظمتهما اتفاقية جمارك في ١٩٢٤ ما يزال صغيرا . وأدت الاتصالات بين سلطات البلدين حول تحركات ونزاعات قبائل الصحراء ، المنصرمة والراهنة ، الى مؤتمر عقد في ايار ١٩٢٣ في القائم على الفرات وشارك فيه مسؤولون حكوميون ورجال قبائل ، ثم الى مؤتمر ثان في دير الزور في ايلول من السنة نفسها . وقد فشل المؤتمران ، ولكن هيئة قضائية تحكيمية في البوكمال في ايلول ١٩٢٤ استطاعت ان تسوي معظم المطالب

(٦) هذا رغم ان فرنسا كانت قد ايدت وعد بلفور في حينه . (راجع الصفحة ٧٦) .

القبيلية البارزة - وكانت الحدود السورية - العراقية ، التي اتفق عليها بصورة أولية (٧) فيما بين الحكومة العربية في دمشق والبريطانيين في العراق ، موضوع معاهدة انجليزية - فرنسية مؤقتة في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ ، وقد نصت المعاهدة على اقتسام البوكمال وجبل سنجار بالتساوي ، ولكن الطرفين اتفقا على أن تظل الحدود على حالها مؤقتا بانتظار تعيين لجنة تتولى رسم الحدود النهائية .

وفيما هو أبعد عن الحدود السورية او اللبنانية يبقى هناك موضوع لا بد من الإشارة اليه كنموذج على توزع المواطنين السوريين واللبنانيين في أنحاء العالم وللدلالة على النفوذ الملموس الذي يمارسونه : موضوع اللجان العديدة والمتسمة بنشاط بالغ التي شكلها المغتربون السوريون - اللبنانيون في مصر ، وفلسطين ، وفرنسا ، وسواها من بلدان أوروبا الغربية ، وفي بضعة مدن في أميركا الشمالية والجنوبية ثابرت هذه اللجان ، المكونة من رجال نشيطين وناجحين ، على اصدار الاحكام ، المبنية غالبا على معلومات جزئية ومتحيزة ، على الشؤون العامة لوطانها القديمة ، وعلى ارسال البرقيات الى جنيف او باريس او بيروت لدعم السياسات التي ترتأبها لسوريا او لبنان ، لكن مجمل هذه اللجان لم تواز في أهميتها مكانة « المؤتمر السوري - الفلسطيني » الذي اتخذ مصر مقرا له ، ولجنته التنفيذية التي كان قد عينها مؤتمر سوري عام (٨) انعقد في جنيف في آب ١٩٢١ بمبادرة من الامير ميشيل لطف الله (٩) والشيخ رشيد رضا (١٠) . وقد اجتمع المؤتمر ، الذي كان لطف الله يدفع معظم نفقاته ، مرارا في سنة ١٩٢٢ والسنوات اللاحقة في القاهرة ، واصدر بيانات تطالب بالوحدة والاستقلال السوريين ، وتدخل في جنيف وفي كل العواصم الاخرى المعنية بالشؤون السورية ، واستمر على اتصال وثيق بالسياسيين المحليين . وكان زعماء اللجنة يتبدلون قليلا بين سنة واخرى ، وكان ابرز اعضائها في سنة ١٩٢٢ شكيب ارسلان (١١) وموسى كاظم باشا الحسيني (١٢) ، وعبد القادر المظفر ، وسليمان بك كنعان ، واحسان الجابري (١٣) . وقد صدرت احتجاجات عديدة من الناطقين المؤرنة والمجلس التمثيلي في بيروت ضد الآراء التي عبر عنها المؤتمر الغائب وغير التمثيلي حسب زعمهم :

- (٧) نص الاتفاق على أن يتبع جبل سنجار العراق ، وأن يعتبر البوكمال جزءا من سوريا .
- (٨) يمكن الاطلاع على لائحة بأسماء الهيئات المشاركة في : Or. Mod. December 1921
- (٩) هو سوري يوناني ارثوذكسي ثري كان مقيما في مصر ، اما لقبه فقد منحه اياه الملك حسين .
- (١٠) عالم سوري وشيخ ذو مكانة غير عادية ، كان مقيما في القاهرة .
- (١١) عالم وكاتب ومفكر لبناني (لبناني) .
- (١٢) رئيس الاسرة الحسينية في القدس .
- (١٣) من الاسرة الحلبية الشهيرة ، وهو شقيق سعدالله الحارثي .

## ٧ - اطوار السياسات

كانت السنوات الخمس الاولى من حكم الانتداب حقبة تعارف متبادل متزايد ، رافقه بعض الخيبة ، فيما بين الفرنسيين والسوريين ، الى جانب انه أمكن خلالها مواجهة معضلات ادارية صعبة . واذا كان قد امكن احراز تقدم معقول في حل هذه المعضلات ، ولجهة التحسينات المادية فانه لم يحدث سوى تقدم محدود جدا باتجاه حل المعضلة السياسية الرئيسية - تلك المعضلة التي بدا ان المحتلين الفرنسيين لم يتوصلوا ، حتى في ١٩٢٥ ، الى ادراكها تماما .

تابرت جماهير الارياف على تجاهلها للسياسات ( الا حينما كان يحرضها ملاك الاراضي او الاجانب الزائرون ) . وعلى الاحساس بان شروط حياتها ، تماما كتفكيرها ، لم تتغير الا قليلا ، ولكن حداثة الاجواء وامكانيات التقدم والمشروعات الجديدة في المدن كانت تؤذن بطول عهد جديد . واذا كان معظم ذلك لم يعجب بعض المحافظين والمستائين فان مجرد الانعتاق من وضعية مقاطعة تركية خاملة لقي ترحاب الجميع في البداية ، أما لجهة ان هذا الانعتاق ، الذي يعود لدرجة كبيرة ، الى الوجود الفرنسي ، لم يسفر عن عرفان ملموس بالجميل ، فذلك ما يمكن تفسيره استنادا الى اسباب عدة . فقد اعتبرت الاوضاع الجديدة حقائق مسلما بها ، وكان اعتقاد الناس ان هذه الاوضاع كانت ستتحقق في أي حال - وحتى من غير انتداب في مثل هذا العصر المتحول بسرعة ! وبلاضافة فان رجل الشارع كان مدركا للنواحي السلبية في حياته اليومية ، فلم تكن السلع لتستقر على اسعار محددة ، وبدا ان العملة التي فرضها الفرنسيون تتدنى باستمرار من حيث قوتها الشرائية ، وان العصر الجديد لا يستبعد الازمة الاقتصادية الصعبة ، على غرار ما حصل في سنة ١٩٢٢ وبعدها . وكانت النظم الرسمية مطلوبة كما في الايام العابرة ، ولكن دعائها الكبار اصبحوا اجانب لا يتكلمون سوى الفرنسية ويتحكمون بكل وساوس البيروقراطية . ولم يكن اولئك الاجانب ، ذوو المعيشة والعادات المختلفة ، فوق النقد احيانا لجهة سلوكهم ومواقفهم ، وكان ينسب اليهم التحيز المزعوم للمسيحيين ، والترحيب الذي لقيته جموع الاجانب الارمن المكروهين واستمرار الضرائب الباهظة التي تدفع لصالح مقرضي السلاطين العثمانيين السابقين .

ان هذه الشكاوى المعتادة من الجمهور لم تحل دون استمرار وجود قسم كبير من الرأي العام ، كان متقبلا للانتداب ولثماره المنظورة ، وكان هذا القسم يشمل ، الى جانب الفقراء القديريين ، الكثير من اعضاء طبقات الموظفين والتجار ، وذلك الجزء من الطبقة الدينية الوسطى والعليا الذي جنى مكاسب حقيقية من النظام ( رغم الاقرار بأنه بعيد عن الكمال ) القائم ، والذي كان فاقد الثقة في زجال السياسة الوطنيين ، كذلك بالنسبة للموارنة المفضلين والطوائف الكاثوليكية الاخرى ، وبالنسبة لقسم كبير من المسيحيين غير الكاثوليك ، واليهود ، والاقليات الاسلامية ، حيث كان الاحساس بحظوة خاصة لدى سلطات الانتداب وبالتحرر من السيادة السنية ، يتجاوز الانتقادات - التي لم يصعب ايجادها يوما - ضد الفرنسيين .

اما بالنسبة للاغلبية السنية ولقسم من المسيحيين ومن الطوائف الاسلامية الاخرى فان الصورة كانت مختلفة ، وكان هؤلاء يكونون لزعماء سياسيين ذوي نشاط بالغ وايمان راسخ كانوا يزعمون انهم انما ينطقون بلسان الوطن السوري - وقد صرف الفرنسيون انظارهم طوال سنوات عن هذا الزعم ، على اساس انه لا يتعدى التحريض غير المسؤول الذي تقوم به اقلية من اصحاب المصالح الذاتية ، غير انهم عادوا ، بعد طول تردد ، فأقروا بصحته في نهاية الامر . ولم يكن اولئك الوطنيون ، الذين انقسموا على نحو غير متساو ما بين جماعات معتدلة واخرى متطرفة ، ينكرون فوائد المساعدة الاوروبية ، وقد استمروا في تقدير الثقافة الفرنسية التي شاركوا فيها ، وكانوا غالبا يقيمون علاقات ودية مع الفرنسيين الافراد ، وكان يحدث ان يقبلوا مناصب رسمية تحت اشراف الفرنسيين . ولكن ، وعلى العموم ، فان المفارقة ما بين ، وجهات نظرهم ووجهات نظر الفرنسيين ، الى جانب عنادهم وقلة صبرهم ، حالت دون التعاون المشترك الذي كان شرط نجاح تجربة الانتداب ، وحرمت الفرنسيين من اية فرصة للنجاح في بناء الدولة وفق الطريقة والوتيرة اللتين تبنوهما في هذه الفترة .

لقد المحنا في الصفحات السابقة الى العديد من الانتقادات التي دأب الوطنيون المكافحون على اطلاقها ضد النظام . فكان هؤلاء يصرون على ان فرنسا هي دولة كبرى اجنبية غير مرغوبة وساعية لانشاء امبراطورية شقت طريقها في الارض العربية بواسطة القوة العسكرية ، وانها تخلت عن سوريا الشمالية للاتراك من اجل تسهيل تحقيق مطامعها ، وان الحواضر صارت تفصل « سوريا » الجديدة عن كل جيرانها ، وان وحدة البلاد الجزأة قد هدمت ليحل محلها عدد من الدول التي قامت على أسس طائفية بائدة ، وان مناطق سورية واسلامية قد انتزعت وضمنت الى لبنان الكبير لمجرد ارضاء الموارنة ، وان السلطات المنوحة لمجلس الدول او لممثليها كانت باعثة على السخرية ، وان الفرنسيين كانوا يزورون الانتخابات ، وان الموظفين الفرنسيين ( الذين نادرا ما كانوا يتكلمون العربية ) كانوا مهيمتين في كل الانحاء ، وانهم كانوا غالبا ذوي نوعية متدنية ، وكان من جملة انتقادات الوطنيين ايضا ان الفرنسية كانت غالبا جدا لغة الادارة والمحاكم ، وان المحاكم كانت تتحيز للاجانب وتهين القضاة والمحامين



المحليين . بل وان الاوقاف نفسها ، وسكة حديد الحجاز ، صارت خاضعة للفرنسيين ، من جهة اخرى فان الفرنسيين حافظوا في سوريا على الطائفية كأساس للدولة ، وبعد ان تخلت عنها اوروبا ، وكانت المصالح المسيحية والفوائد التجارية الفرنسية تحظى بامتيازات في غير محلها ، وانه فرضت على البلاد عملة متدهورة ، مما اضر بها كثيرا ، وان البلاد عرفت القليل من التقدم الاقتصادي منذ سنة ١٩١٨ ، وان المطالبة السورية بتعويضات حرب من تركيا قد رفضت ، بحيث بدا ان الفرنسيين يعتبرونهم اتراكاً ! وانتقد الوطنيون ايضا ادخال الاف الارمن غير المرغوبين الى سوريا من اجل المضاربة على السوريين وانتزاع العمل منهم . وانتقدوا ايضا كبت حرية الصحافة ، ورواج النفي من غير محاكمة ، وعدم احترام الحرية الشخصية ، والابقاء على حالة الحصار ، وعدم السماح بانشاء جيش وطني .

ان بإمكان المراقب المتأنى ان يجد حججا كافية للرد على بعض الاتهامات ، بل ربما للرد على معظمها . فهذه الاتهامات تتجاهل النية الحسنة الكريمة ، او حتى التكسب الذي ميز الكثير من الجهود الفرنسية ، ولا هي تقر بالاطفاء التي لا مفر من حدوثها في مثل هذا المجال الجديد . بالتأكيد فان المفهوم الفرنسي الاولي للوصاية الانتدائية يبدو ، اذا ما نظرنا اليه من منظور زمني لاحق ، مبالغاً في طلب الكمال وثقل الوطأة ، وان سياستهم الدستورية كانت متبدلة كثيرا ، وان معاملتهم لآراء الاغلبية اتسمت بالعجرفة ، وان تفويضهم للسلطة اتسم بالتردد ، وان تقديرهم للرأي العام الماروني ( او العلوي ) كان مبالغاً فيه ، وان الضربات التي وجهوها الى Amour-Propre (\*) المحلية كانت كثيرة ، ان الموظفين الفرنسيين كانوا غالباً ثمرة انتقاء سيء وان الاشراف عليهم لم يكن كافياً ، ولكن العديد من النواقص التي تنسب ، بتفاصيلها ، الى النظام كانت في الحقيقة نتاج الظروف العالمية والازمنة التي ما كان بوسع فرنسا ان تتحكم بها ، كما ان بعضها قابل للنقاش . وكانت الاختيارات او السياسة الفرنسية بصدده تستند الى حجج قوية ، الى جانب ان البعض الآخر نشأ عن مواصلة عدم التعاون من جانب الاهالي المحليين .

وكانت هذه السمة الاخيرة بارزة بدرجات متفاوتة بين جمهور سياسي من الواضح انه يفتقد الى النضج وانه قادر تماما على اتباع اساليب غير مسؤولة او حتى عنيفة عكس مزاعمه من انه imperii capax ولجهة الصحف ، وكانت وفيرة العدد بحكم تعبيرها عن فئات ومواقف متعددة ( الى جانب انها امتازت بكتابتها البارعين ) فكانت في اغلبها مخلة بالنظام وبعيدة عن الاعتدال ، وكان فضل النقد

(\*) عزة النفس - المغرب .



السياسي العنيف والساخر على القيام بوظيفة النشر الإخبارية ، ولا تميز كثيرا بين مجرد النقد والدعوة الصريحة للعنف . وحينما استطاعت الصحافة ، رغم « حالة الحصار » المفروضة على البلاد وقوانين الصحافة التركية التي ظلت سارية المفعول ، ان تكتسب الثقة بالنفس وان تتخلى عن الانضباط ، فان صبر الجنرال ويغان نفسه نقد ، الامر الذي دفعه - وسط احتجاج صارخ - الى سن قانون جديد للصحفيين ١٩٢٤ . وكان ايقاف الصحف في ظل هذا القانون ، بل ومن قبله ، امرا شائعا . فلم يكن ممكنا السماح بوجود صحافة حرة ، طالما ان هذه الحرية تتعرض لاساءة استعمال صارخة ، ومع ذلك فان هذه الصحف كانت تشكل ، طوال وجودها ، المنفذ الوحيد للنشاط السياسي .

لم تقم في سوريا اية احزاب سياسية اذا ما استثنينا الجماعات غير الرسمية ، وان كانت نشيطة ، التي اعتادت التحدث في الدواوين والمقاهي ، وما تبقى من احزاب فترة الحرب وما قبلها . وفي لبنان كان الحزب الوطني يؤيد سلامة الكيان اللبناني غير انه كان يوجه الانتقاد للسياسة الفرنسية في صحفه . وكانت الكنائس ( وخاصة الكنيسة المارونية وبطريركها المهيمن ) تلعب دور الاحزاب السياسية الى حد كبير وتضغط باستمرار من اجل تخفيف مصالح طوائفها عبر تنظيم يدعو للاعجاب للمقابلات والعرائض ومقالات الصحف والمواظ . وكانت الوفود تقصد مندوب السامي او مندوبيه في كل مناسبة لتنقل مطالب السياسيين او اصحاب المظالم . ودأبت الجماعات او الافراد على ارسال البيانات والبرقيات الى الرئيس او الوزراء الفرنسيين ، او عصبة الامم ، او هوايتهاول للاعراب عن امانيتها او شكواها . وكانت النقاشات في المجالس التمثيلية تتطرق بحرية الى كل الموضوعات الراهنة : الوحدة الوطنية ، اعادة تقسيم البلاد ، الانتداب نفسه ، الدين العام ، الريجي ، الارمن ، الامتيازات ، قانون الصحافة ، العفو عن المنفيين ، مدارس الارساليات ، فضائح الانتخابات ، او ضعف سلطات المجالس ، وبالاضافة فقد جرت محاولات لحجب مخصصات الخزينة ، عن المؤسسات غير المحبوبة شعبيا مثل المحاكم المختلطة . وتعرضت الانتخابات لمقاطعة من جانب الناخبين الوطنيين المتذمرين ، كما تعرضت اجراءات الاقتراع لاستنكارات عنيفة . وحدثت تهديدات بمقاطعة البضائع الفرنسية ، او بمقاطعة النواب البالغين الانعان . وحدث ان اغلقت الحوانيت احتجاجا على كيفية تشكل المجالس التمثيلية ، او ضد المحاكم المختلطة ، وأدت هذه القضية الاخيرة الى اضراب قام به المحامون . وكان من أسهل الامور ان تنتظم مظاهرات صاخبة بل وعنيفة من رعا ع المدن او الطلاب ، ولاي سبب من الاسباب . وقد أدت الزيارة الخاصة التي قام بها المستر كراين ( راجع صفحة ١٢٠ ) الى دمشق في شهر نيسان من سنة ١٩٢٢ الى مظاهرات عديدة وليس في دمشق وحدها ، بل وفي حمص ، وبيعلبك ودير الزور ، وطرابلس ، وأماكن اخرى ، وكانت هذه المظاهرات عنيفة الى درجة اراقة الدماء وبحيث تطلب الأمة تدخل القوات العسكرية . وقد صدرت احكام بالسجن مددا

طويلة على المحرضين (١٤) ، وأدت الاحكام بدورها الى اضراب الاسواق احتجاجا • وأعلن الجنرال غورو ، الذي صدم وأصيب بالذهول ، ان تلك الاحداث ( ومن غير ان يفسر كيف ) هي من صنع البريطانيين • وبالإضافة ، فقد تم اغتيال مدير الداخلية في لبنان ، اسعد بك خورشيد ، وهو من المؤيدين البارزين للفرنسيين ، في المناسبة نفسها •

تجاه هذا العداء كله في الحقل السياسي فان الرد الفرنسي كان الاستمرار في التصرف وفق ما يروونه مناسبا : شرح سياستهم بواسطة الاعلانات الرسمية ، والمقالات الصحفية (١٥) ، والمقابلات ، والتوكيد على المقاصد الاساسية للانتداب ، ولفت الانتباه الى التضحيات الفرنسية سواء المالية ام الانسانية ، والتحاور مع الزعماء السياسيين ، ومنع العفو للمحكومين او المسجونين (١٦) ، بأسرع ما يمكن وبمقدار ما تبدو العواقب مأمونة • وفي هذه الاثناء فلم يكن يبدو ان احدا سيقوم بخطوة واضحة باتجاه ازالة السبب الجوهري للمتاعب الكثيرة : السخط الصريح والمتواصل للطبقات الاكثر نشاطا وقدرة على التعبير تجاه السياسة والمنهاج الانتدابي الفرنسي •

- (١٤) كان ابراهيم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي حكم بالسجن ٢ سنة • وكان الشهبندر طبيبا متخرجا من الجامعة الاميركية في بيروت • وقضى عمره مناضلا ووطنيا •
- (١٥) ليس من سبيل الى اثبات او نفي التهمة القائلة ان بعض الصحف كانت « مشتراة » من الفرنسيين ، ولكن ليس ثمة شك في أن الفرنسيين قدموا بعض التمويل •
- (١٦) كان المكان المعتاد لسجن السياسيين هو جزيرة ارواد ، كذلك استخدمت تدمر • أما النفسي الى خارج البلاد فكان اقل شيوعا •

Scanned by: Jamal Hatmal

تمرد و وعد

ABU ABDO ALBAGL

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

---

Scanned by: Jamal Hatmal

الفصل الخامس

تعدد ووعد

ABU ABDO ALBAGL

## ١ - الجنرال ساراي

كان الاستدعاء المفاجيء للمفوض السامي الجنرال ويغان ، الذي امتاز بالنشاط وكان محترما ومحبويا على العموم ، في كانون الاول من سنة ١٩٢٤ ، وتعيينه في منصب اقل شأنًا ، بمثابة مفاجأة غير مرغوبة للفرنسيين المقيمين في سوريا وللوسط السياسي المحلي . وكان هذا المفوض المتمسك بكاثوليكيته قد بذل كل جهد ممكن لضمان عدم انحيازه الى فريق دون آخر ، ولم تخل مواقفه من الليبرالية ، الى جانب انه وجد قبولا لدى الناس بمقدار ما كانت سياسته الحكومية تجعل ذلك ممكنا . وكانت ازاحته نتيجة رغبة الحكومة اليسارية المعادية للكهنوت ، التي وصلت الى السلطة برئاسة هريو M. Herriot في شهر حزيران من سنة ١٩٢٤ ، في تطبيق آرائها ليس في فرنسا وحدها ، بل - ومع ان في ذلك خروجا على التقاليد الفرنسية - وفي الخارج ايضا ، وقد حفزتها رغبته هذه ، الى جانب الاستعداد المتحمس لدى مرشحها الكهل (١) والمستبد بالرأي والفاقد الصبر ، الجنرال ساراي ، الى ان تتجاهل ، لصالح اعتبارات ايدولوجية ، اساس مكانة فرنسا في بلد يشكل الكاثوليك ركيزتها الوحيدة فيه . في اي حال فانه لم يكن محتملا ان يفلح الجنرال ، سواء اتبع منهاجا علمانيا او اي منهاج آخر ، في ادارة منطقة معقدة تستدعي تعاملًا صبورًا ومجربًا معها . والواقع ان تعيين ساراي كان أمرا مؤسفا الى ابعد حد .

- لكن لم يكن في سوريا ، في مطلع سنة ١٩٢٥ ما يستدعي القلق بشكل خاص .
- واذا كان الوضع السياسي au fond (\*) غير مرض ، فانه لم يكن وضعا حرجا .
- فكادت مراكز التذمر معروفة جدا ، في حين لم تحدث اية مقاومة مسلحة . وكانت الهيمنة الفرنسية في حقول الادارة ، والعدل ، والمال شاملة وغير قابلة للنقاش .

(١) كان ساراي من مواليد ١٩٥٦ ، اي انه كان يكبر المفوضين اللذين سبقاه باحدى عشرة سنة

(\*) في نهاية المطاف - المغرب .

أما بالنسبة للبنان الكبير فكان ، بفئاته العديدة ، يتم عن حياة سياسية صاخبة ، وقد وعده الجنرال ويغان في تشرين الأول ١٩٢٤ بمزيد من التقدم الدستوري . وقد انبثقت دولة سوريا الى الوجود ، وبدا سنجق الاسكندرون قانعا بنظامه المقبول ، في حين كان العلويين دولتهم المنفصلة ، وساد الاعتقاد بأن الدروز يعبرون ، بامتنان ، مرحلة من التقدم المتسارع . من جهة اخرى ، كان متوقعا إصدار نظام اساسي رسمي لكل دولة على حدة في فترة قريبة . فقد كانت بنود الانتداب تنص على وجوب ذلك في مهلة لا تتجاوز الثلاث سنوات ابتداء من ٢٩ ايلول ١٩٢٣ ، الامر الذي حدا بالحكومة الفرنسية الى ارسال احد الخبراء ، المسيو اوغست برونيه M. Auguste Brunet ، الى سوريا ابان ١٩٢٥ من اجل مساعدة المفوض السامي في المشاورات التي ينوي اجراءها على ان يرفع تقريراً يتضمن استنتاجاته الى لجنة شكلت في باريس برئاسة المسيو بول - بونكور M. Paul Boncour . وقد خفض عدد جنود الحاميات الفرنسية في البلاد الى ما لا يقل عن ١٥٠٠٠ رجل ، واتجهت النفقات التي تتحملها الخزينة الفرنسية الى النقصان ، ولم يكن النقد الموجه الى النظام السوري في مجلس الشيوخ بعيداً عن الاعتدال . واذا كان المفوض السامي الجديد مستعداً لتقديم تنازلات سياسية معتدلة فان من حقه ان يأمل في ان يكون عهده مفعماً بالهدوء ومثمراً .

وصل الجنرال ساراي الى بيروت في اليوم الثاني من سنة ١٩٢٥ وانصرف فوراً الى تنفيذ سياسته الخاصة . ومنذ اليوم الاول فانه دعا الى استقالة حاكم لبنان الجنرال فاندنبرغ General Vendenberg (\*) ، وهو ضابط محبوب ذو آراء تقليدية ، وأبلغ مجلس لبنان التمثيلي ان حاكماً لبنانياً سيحل محله . وأعقب هذا الاعلان الذي لم يحز القبول لدى اقلية واسعة من الطوائف المحلية ، انعقاد اجتماع استثنائي للمجلس في ١٢ كانون الثاني من اجل اختيار احد المرشحين الذين حازوا موافقة المفوض السامي . لكن رغبة النواب في مناقشة الترشيحات اصطدمت برفض قاطع ، وانسحب المفوض من الاجتماع الذي انفض بدوره . وفي اليوم التالي اصدر المفوض السامي مراسيم بحل المجلس وتعيين فرنسي معاد للكهنوت - هو المسيو كايلا M. Cayla الذي كان حاكماً لدولة العلويين - حاكماً للبنان يتمتع بسلطة التشريع بمفرده . وفي الشهر نفسه اصدر المفوض مرسوماً يلغي ، باسم الليبرالية ، الضمانة المالية التي كان يتوجب على مالكي الصحف ان يدمغوها ( والتي كان الهدف منها الحد من اصدار الصحف ) ، وسمح باعادة اصدار عدد من الصحف المنوعة . ومع ذلك فقد تم تعطيل جريدة « الاوريان » البارزة بعد ايام قليلة ، وظلت الحماقات الصحافية تعامل بروح بعيدة عن التسامح كما في السابق ، بل ان قانون الصحافة المكروه شعبياً ظل سارياً

(\*) عينه الجنرال ويغان في سنة ١٩٢٤ خلفاً للمسيو ابوار .

وجرى تعزيزه بعقوبات اقوى . والغيت حالة الحصار التي ظلت سائدة في سوريا ولبنان منذ مطلع الانتداب في ١٠ كانون الثاني ، وأوكل أمن الحفاظ على النظام ( باستثناء الجرائم الموجهة ضد الجيش ) الى حكومات الدول وحدها ، ولكن مرسوما آخر صدر في الوقت نفسه وكان ينص على انه يحق للجيش ان يتدخل في حالات القلاقل وان يمارس صلاحيات كاملة ، بما فيها التفتيش والمصادرة ، ونزع السلاح ، والنفي . وقد مورست هذه الصلاحيات مرارا عديدة .

اذا كانت هذه الاحداث قد بينت النوايا الليبرالية والتسرع الاستبدادي للجنرال ، فان ساراي كان قد افصح عن عدم لباقته في مجال آخر . فقد ارتكب اساءة جسيمة برفضه حضور حفلة الاستقبال الرمزية التقليدية التي اقامتها الطائفة اللاتينية في بيروت على شرفه ، بوصفه ممثل فرنسا حامية الكاثوليكية ، وكان سلوكه هذا بمثابة صد واضح للكنيسة وأدى الى تساؤلات في مجلس الشيوخ في باريس ، والى ردة فعل سلبية في الفاتيكان ، بحيث وصل الامر الى حد ان المسيو هريو نفسه اضطر للاعتذار من المبعوث البابوي في بيروت . ولم يرد ساراي زيارة البطريرك الماروني ( الذي ناهز الثمانينات من العمر ) الرسمية له في الاسبوع الاول لوصوله الا بعد مرور شهرين ، وقد رد الزيارة على مضض منه وبناء على تعليمات صريحة من باريس . وبدوره اثار المسيو كايلا سخط الاساقفة الموارنة باشارته الى فضائل العلمانية في التعليم ، وردا على ذلك فان مطران بيروت لم يوجه الى الحاكم الدعوة المعتادة (٢) الى احتفالات الفصح ، حتى اضطر كايلا الى زيارة البطريرك في خطوة تراجع .

في هذه الاثناء ، وعلى صعيد الحياة السياسية اللبنانية ، فقد كانت تبذل جهود اخرى غير ناجحة للانقطاع عن الطائفية ، المقبولة عموما وان رفضتها الاقلية ، التي اتسمت بها كل الشؤون العامة . وكان استحداث نظام جديد للوحدات الادارية في لبنان بمرسوم صادر عن المفوض السامي - احدى عشر محافظة (٣) تخضع كل منها لمحافظة ، وتقسّم الى اربع وثلاثين ناحية(٤) - اجراء تنظيميا بحثا ، ولكن المرسوم الصادر في ٢٧ آذار - والذي اثار استياء عاما لانه لم يستند الى اية مشاورات مسبقة - والقاضي بالغاء عملية الانتخاب على مرحلتين وابطال التوزيع الطائفي للمقاعد في

(٢) كانت الدعوة البديلة التي وجهها الروم الكاثوليك للحاكم كايلا نموذجا على فقدان التضامن بينهم وبين الموارنة .

Or. Mod. June 1925 pp. 274

(٣) انظر :

(٤) اضافة الى « ناحية » منفصلة هي دير القمر . أما المحافظات فكانت : طرابلس ، البترون ، وكسروان ( مركزها جونبة ) ، والمتن ( مركزها بحنس ) ، بيروت ، والشوف ( مركزه بعقلين ) ، وبعبك ، وزحلة ، وصيدا ، وصور ، ومرجعيون .



مجلس النواب ، لقي معارضة واسعة الى حد انه استبدل بعد مدة وجيزة بمرسومين آخرين كان شأنهما الابقاء على الطائفية وعلى عملية الانتخاب على مرحلتين ، والاكتفاء بتكليف اجراءات ووحدات الانتخاب بما يتوافق مع تقسيم البلاد الى خمس مناطق انتخابية (٥) وكان مقصودا من هذا التدبير صهر الطوائف في وحدات اكثر تضامنا وأقل طائفية .

أفسح وصول المسيو برونيه ( M. Brunet ) المجال امام الوطنيين اللبنانيين للتعبير مجددا عن أمانيتهم وشكاواهم التي كان بينها الغاء الدمج في المحاكم ( راجع الصفحة ١٦٧ ) ، وتشكيل جمعية تأسيسية بسرعة ، والغاء الريجي ، وانشاء سكة حديد طرابلس - يافا ، وفرض رسم جمركي مرتفع لحماية البضائع المحلية ، وقد شكل حزب جديد هو الحزب « التقدمي » . وكذلك وجه المغتربون اللبنانيون نداءات جديدة ضد السياسة الفرنسية ، الى عصبة الامم ، وجرت المرحلة الاولى من عمليات انتخاب مجلس تمثيلي جديد - من غير ان يرافقها ، على غرار انتخابات ١٩٢٢ ، مقاطعة اسلامية - في اواخر حزيران . وقد اشتركت فيها كل الطوائف ، واتسمت بمنافسات شخصية حادة الى جانب الاتهامات المتبادلة المألوفة حول الفساد و « التدخل غير المشروع » . وأدت المرحلة الثانية الى انتخاب ١٣ نائبا سابقا و ١٧ نائبا جديدا ، والى انقسام حاد بين انصار وخصوم الوزارة القائمة . واتسمت الساعات الاخيرة من عمليات الانتخاب بأعمال شغب قامت بها جموع صاخبة في بيروت ، وأدى اطلاق الرصاص ، ورمي الحجارة الى وقوع بعض الاصابات ، وقد اجتمع المجلس التمثيلي الجديد في ١٦ تموز ، وكان أول اعماله تثبيت المسيو كايلا حاكما على لبنان .

بالنسبة لدولة سوريا فقد وافق رئيس الدولة صبحي بك بركات من غير تردد ، وبعد يوم واحد من وصول رد ساراي، على اقتراحات مندوب المفوض السامي ، بصدد توزيع الحقائق في اول وزارة تشكل في سوريا (٦) . وقد انصرف هؤلاء الى

(٥) توزعت المقاعد فيما بين الطوائف على النحو التالي : ١٠ للموارنة ، و ٧ للسنة ، و ٥ للشيعية ، و ٤ للروم الارثوذكس ، و ٢ للروم الكاثوليك ، و ٢ للدروز ، و ١ للاقلييات . اما المناطق الانتخابية الخمس فكانت بيروت وطرابلس وبحنس وصيدا وزحلة .

(٦) شغل وزارة الداخلية المحامي والقاضي السابق نصري البخاش ، وشغل العدلية عطا بك الايوبي وهو متصرف سابق ذو مكانة مرموقة ، وشغل المعارف رضا بك سعيد ، وهو طبيب وأستاذ ، وعين في مجلس الدولة حقي بك العظم ( راجع الصفحة ١٥٤ ) ، وفي المالية جلال الدين زهدي ، الذي كان وزيرا للعدلية ابان عهد الملك فيصل ، وفي الاشغال العامة حسن عزت باشا ، وكان جنرالا سابقا في الجيش التركي بالكاد يعرف اللغة العربية . وفي شهر آب استقال عطا بك الايوبي وحل مكانه حمدي بك النصر .

اعمالهم ، وانصرفت الدولة الى وظائفها . ولكن بدا ان الادارة لم تتحسن سواء بسبب وضعية الدولة التي اكتسبتها سوريا او بفضل حرية العمل الاوسع التي وفرها المفوض السامي الجديد ، وقد زادت محاباة الاقارب والرشاوى - وهي الاسلحة المفضلة لدى صبحي بك من اجل تعزيز موقعه - بصورة ملحوظة ، وتأثرت اساليب ومعنويات الخدمات العامة .

وبعد اقل من اسبوعين على وصول ساراي اقبل الى بيروت وفسد قوي من السياسيين السوريين وقدم اليه لائحة بمطالبه التي كانت تشمل كل الحقل السياسي والاداري ، وانضمت الى الوفد احزاب اخرى من حمص وحماه ، ووفد سني - مسيحي من دولة العلويين جاء ليطالب من جديد بالوحدة مع سوريا . وأتاح قرار الجنرال اباحة تشكيل احزاب سياسية اندماج الجماعات الوطنية المختلفة في حزب جديد هو « حزب الشعب » الذي تأسس في شباط وعرف في الاشهر التالية بخطب قاداته العنيفة . وقد تزعم الحزب الدكتور عبد الرحمن المشهيندر ، وضممت صفوفه كل الزعماء السياسيين باستثناء «المعتدلين» المعروفين ، واستطاع حزب الشعب، ببرنامج الذي يدعو الى السيادة والوحدة الوطنية ، والى الحرية الشخصية الكاملة ، والى اصلاحات قضائية ومتنوعة ، ان يشكل معارضة مؤثرة في وجه ادارة صبحي بك بركات ، كما انه تفوق بسهولة على حزب « الوحدة السورية » الذي تأسس حديثا . وقد استخدمت مختلف الحوادث لتأجيج نيران المعارضة ، وأدت زيارة قام بها الى دمشق في ٨ نيسان اللورد بلفور - الذي كان قد وقع في سنة ١٩١٧ على الرسالة التي حددت الوضعية الجديدة للصهيونيين في فلسطين - الى شغب خطير ، بل ومتعصب ، وصل الى حد تهديد حياة الزائر وتطلب القمع العسكري . ولم يستتب النظام من جديد قبل وقوع اصابات ، او من غير الشكاوى الحاقدة المعتادة حول العنف الزائد للجيش .

حينما التأم المجلس التمثيلي للدولة الجديدة في دورته الاولى (٧) في ١٦ نيسان، فان عناصر كثيرة بين الطبقات العليا والدنيا في المدينة والارياف كانت قد وصلت الى حالة من التذمر والتملل . وقد نم القانون الجديد والقاسي للصحافة ، اضافة الى تعليقات المفوض العلنية حول الصحفيين المحليين ، عن ان هذا الاخير قد بات نافذ الصبر ازاء تقلباتهم . وأدى قرار صارم آخر الى وضع حد لساوء السياسات الطلابية الشارعية . وكانت الاوضاع الاقتصادية تعاني من كساد خطير ، والعوز حادا . وقد ظلت كل الشكاوى القديمة من الادارة الفرنسية من غير معالجة . وانتشرت الروايات حول المتاعب التي يواجهها الفرنسيون في الريف ( المغربي - المعرب ) ،

(٧) كان مقدرا ان تنتهي مدة النواب ، الذين انتخبوا ، في كل دولة على حدة ، في اواخر ١٩٢٢ ( راجع الصفحة ١٥٦ ) في تشرين الثاني من سنة ١٩٢٥ .

وكان معروفا ان قوة الجيش الفرنسي في سوريا وصلت الى ادى مستوى لها منذ مطلع الانتداب . وقدمت مطالب دستورية ، بالمعنى الذي بات مألوفا ، الى المسيو برونيه لدى زيارته لحلب ودمشق في شهر حزيران .

حافظت دولة العلويين على هدوئها ، اذا ما استثنينا الفوارق المعتادة بين مواقف السنة ومواقف النصيريين ، وظهور النبي الريفي نفسه ( راجع الصفحة ١٥٢ ) من جديد . وفي جبل الدروز ، كان الكابتن كربييه Captain Carbillet ، وهو ضابط متحمس وحسن النية وذو تجربة في غرب افريقيا ، وكان متكرسا لرعاياه الدروز ولو انه عديم الحساسية حول كيفية التعامل معهم – كان قد شغل بطلب من الدروز منصب الحاكم بصورة مؤقتة في تموز ١٩٢٣ ، ومن ثم بصورة دائمة في تشرين الاول ١٩٢٤ . وقد احتل منصبه هذا طيلة عشرين شهرا ادار فيها بنشاط لا يكل نظاما كان يستهدف ان يقدم للاهالي مجموعة من الهبات غير المتوقعة ، وغير المناسبة الى حد بعيد . فقد حسن الطرقات ، وشق الاقنية ، وأنشأ المزيد من المحاكم ، ونظف القرى ، وأسس البلديات ، وفتح قرابة العشرين مدرسة كان يتولاها معلمون كاثوليك من خارج الجبل ، وبنى متحفا ، وأعاد النظر في نظام ايجار الارض بهدف تشجيع الزراعة ، وأجرى انتخابات على مرحلتين لتشكيل المجلس الجديد الذي نصت عليه الاتفاقية الفرنسية – الدرزية المعقودة في ١٩٢١ . لكن كربييه لم يراع ان هذا البرنامج ، الذي يجري تنفيذه بحماس لا يكل قد يثير حيرة الاهالي بدل ان يرضيهم وقد يثير زعر الزعماء الاقطاعيين بصورة جدية لانه يتجاهل مكانتهم ، وقد بدا ان ايا من السلطات الفرنسية العليا لا تشرف فعليا على ما يقوم به حاكم الجبل ، رغم الزيارات الوجيزة التي قام بها الجنرال ويغان في سنة ١٩٢٤ ، وساراي نفسه في ١٩٢٥ . والى جانب ذلك كله فقد فرض العمل القسري على نطاق لم يعرف من قبل . وياتت الضرائب ، وللمرة الاولى في تاريخ الدروز ، تجبى بكاملها . وقد فرضت رقابة صارمة على تنقلات الافراد . وشاع استخدام معلمي المدارس كمخبرين . وكانت العقوبات ، حتى بالنسبة للاساءات التافهة ، تعسفية وخاضعة للنزوات . وقد تعرضت الكبرياء الدرزية الحساسة للاهانات مرارا . وكان واضحا ان السلطات التي لم يكن يمارسها الحاكم بنفسه كانت تتسرب من ايدي الزعماء النافذين الى النواب المنتخبين حديثا ، والموظفين .

لم يكن مدهشا اذا ان وفدا درزيا سعى ، في نيسان ١٩٢٥ ، لمقابسة المفوض السامي لاسماعه شكواواه من نظام كربييه ولتذكيره ان حاكم الجبل ينبغي ان يكون درزيا حسب اتفاقية ١٩٢١ . ولكن المفوض السامي اجاب بكيل المدائح للكابتن وابعان ان الاتفاقية لا تصلح لشيء سوى انها مجرد وثيقة تاريخية . وقد غادر كربييه الجبل في اواخر ايار ليقتضي اجازته في اوربا ، وبعد رحيله قدمت الفئة المؤيدة لعائلة الاطرش احتجاجاتها ضد نظام كربييه الى خلفه الكابتن رينو Captain Raynaud الذي عبر هو نفسه عن استيائه منه . ورفض المفوض السامي الاجتماع الى وفد ثان كان

سعى الى مقابله في بيروت بخجة انه لا يمثل الدروز وأنه يسعى لتحقيق مصالح ضيقة، وذلك لان بعض الفئات التي لا تتفق مع عائلة الاطرش كانت معروفة بولائها لكاربييه . وقد أفلح المندوبون في مقابلة السيد برونيه ، الذي لم يحرك ساكنا . وقد اضطر الكابتن رينو ، مرة اخرى ، ان يغرم أهالي مدينة السويداء وان يعتقل عددا من الذين تسببوا بشجار واطلاق رصاص (٨) في احتفالات عيد الاضحى . ولما كانت التقارير التي رفعها حول هذه المسائل لم تلق الترحاب ، فقد عزل رينو من منصبه على الفور ، بناء على اوامر المفوض السامي ، وما ان وصل خلفه ، الميجر تومي Major Tommy Martin حتى قدمت اليه عريضة ضخمة ضد كاربييه . وقد أرسل مارتن العريضة الى بيروت حيث تجاهلتها السلطات . وقام وفد درزي آخر بزيارة لبيروت لكنه لم يحظ سوى بالاجتماع الى رئيس المخابرات (٩) . وفي ١١ تموز أمر الجنرال ساراي باستدعاء خمسة من الزعماء الدروز « بحجة تلقي مطالبهم » ، حسب ما قال ، على ان يعتقلوا فور وصولهم ويرحلوا الى تدمر . وقد نفذت عملية الغدر هذه في حق ثلاثة من الزعماء الدروز رغم احتجاجات مندوب المفوض السامي الذي كان تقييمه للنتائج سليما .

كانت هذه المعاملة كافية لتدفع اكثر زعماء الدروز ولعسا بالقتال ، سلطان الاطرش ، الى التصميم على المواجهة المسلحة ، وكان من جملة ما دفعه الى هذا الموقف المجدي الذي اتخذته الاحداث في الجبل والتهديد الصريح الذي بات نفوذ عائلته معرضا له ، الى جانب تيقنه من ان علاقته بالفرنسيين ساءت الى غير رجعة . وقد اطلق انصار سلطان ، الذين احتشدوا في حالة هياج ، النار على طائرة فرنسية في ١٨ تموز ثم احتلوا صلخد ، ونهبوها ، وأحرقوا معظمها في ٢٠ منه ، وفي اليوم التالي فانهم مزقوا اربا ، في كفر ، طابورا من حوالي ٢٠٠ جندي كان قد غادر السويداء لانقاذ بعض الطيارين الذين قفزوا من طائراتهم . وبالكد استطاع ٧٠ منهم ان يعودوا الى السويداء ، حيث حاصرتهم قوات السلطان ، في الليلة نفسها ، في ثكناتهم ، وقد استمر الحصار ، رغم انه لم يكن محكما تماما لمدة شهرين .

رغم ذلك فان السلطات الفرنسية في بيروت اعتبرت ان ما حدث لا يعدو كونه حادثا محليا . فلم يكن يبدو ان هنالك حشدا درزيا عاما حول راية السلطان ، وظلت الاحزاب الدرزية منقسمة فيما بينها ، في حين كان الزعماء الدينيون متحفظين ، وبناء على ذلك فقد سمح المفوض السامي بنقل كتيبة من الرماة tirailleurs marocains الى افريقيا في ٢٠ تموز . لكن الوضع كان مقبلا على نكسة خطيرة . فقد تحرك

(٨) جرح في هذا الشجار ملازم فرنسي ، بطريق الخطأ على الارجح .

(٩) هو الميجور دنتز Major Dentz الذي صار فيما بعد ( في ١٩٤١ ) احد اسوأ المفوضين

الطابور الذي أرسل لانقاذ السويداء ، وكان مؤلفا من ٣٠٠٠ جندي ( ثلثهم فرنسيون ، والباقون من السوريين والمدغشقيين نصف المدربين ) يقودهم الجنرال ميشو ، من أزرع الواقعة على خط سكة حديد الحجاز ، في ٢ آب ، وكان مكونا من قوة ضاربة وطابور تمرين . ولكن هذين القسمين - القوة الضاربة وطابور التموين - فقدوا الاتصال فيما بينهم لدى تعرضهم للهجوم . فقد أدى هجوم ليلي شنته قوات درزية كبيرة قرب المزرعة الى تدهور معنويات العناصر المدغشقية والسورية كلها ، والى اسر كل القافلة تقريبا ، وفرار الناجين الى ازرع بعد ان فقدوا ما يزيد على ٨٠٠ جندي وضابط بين قتيل ، وجريح ، وأسير ، وفار . وقد انتحر الكولونيل الذي كان يقود الجنود المدغشقيين في ساحة المعركة بينما استدعي الجنرال ميشو الى فرنسا . وكان من نتائج المعركة ايضا ان الزعيم الدرزي المنتصر استولى على الفي بندقية ، وبطارية مدفعية ، ومقدار وافر من الذخيرة والمؤن .

## ٢ - الثورة الدرزية الأشهر الأولى

أحدث النجاح الذي أحرزه العصاة ضد طاوور ميشو ، وبين ليلة وضحاها ، تغييرا أساسيا في طبيعة الانتفاضة . فقد أصبح بوسع سلطان الاطرش الذي صار يحوز على العتاد الحربي والسمعة ان يتولى قيادة الجبل بجدارة ( ولو ان الجبل لم يخل من زعامات منافسة (١) ، وأن يستقطب مئات المتطوعين من بين الجموع المتحمسة او الجائعة او المكروهة ، وانضمت الى سلطان ايضا قوات أقل شأنًا من حوران ، ومناطق حرمون ، ومن دروز لبنان . وكان بوسعه ان يعتمد على العناصر التي ظلت دائما معادية للفرنسيين بصورة جذرية ، وعلى أولئك الذين اساءت اليهم ادارة كاربييه او المفوض السامي ، وهذا الى جانب الطبقة الواسعة المستعدة دائما للقيام بانتفاضة تناسب مزاجها المعادي للحكومة ، اية حكومة . وهكذا فان جو التردد الذي اعقب انتصار ٣ آب سرعان ما وصل الى نهايته ، ولم يكن بوسع الدعوات الى الاعتدال التي وجهها رينو الى سلطان ان تجدي طائلا في ظروف كهذه . وقد اثارَت مطالبة الدرور بدولة مستقلة ومتميزة تحكمها عائلة الاطرش قدرا من الحماس ما كان ممكنا للدعوات الفرنسية الى الخضوع ودفع الغرامات ان تنافسه ، وبدورها ، فقد فشلت المحاولات التي قام بها دروز لبنانيون ذوو مكانة . وخلال اسبوعين كانت الغارات الباسلة والجريئة قد تجاوزت حدود الجبل نفسه ووصلت الى مناطق بعيدة . لقد انطلقت « الثورة » .

كان محتما ان تمتد حركة تبتديء بمثل هذه البداية اللامعة الى انحاء اخرى من سوريا . فلم يكن للبلاد تراث من الاستقرار والسلام ، ولم يكن أهلها يشعرون بأفكار مسبقة ضد العصيان المدني ، او بولاء للحكومة . ولاسباب استعرضناها فيما سبق كان التذمر منتشرًا على نطاق واسع بين الطبقات الاعلى صوتًا ، ولم يكن في

(١) ان قسما كبيرا من العناصر الدرزية المعادية لزعامة الاطرش لم تنضم الى عصايات سلطان رغم الكثير من التخويف .

الجو دلائل على قرب تحسن الاحوال . وكان بعض الزعماء السياسيين - من « حزب الشعب » - ينزعون للدعوة الى سياسات متطرفة كان من السهل اضعاف مسحة من المثالية عليها . وقد اثرت مشاعر المثقفين والغوغاء ، على السواء ، بسرعة ، وعم حماسهم بصورة عنيفة . ثم ان الازمة كانت رديئة ، والفقر والبطالة منتشرين على نطاق واسع . وكان قد تم انقاص عدد القوات الفرنسية بصورة ملحوظة . وها قد جاءت المبادرة ، بغض النظر عن انها جاءت من حيث لم يكن احد ينتظرها ، وقد عرضت فجأة فرصة قد لا تتكرر ثانية . ومن يدري ، فظهور حركة مسلحة على نطاق البلاد بأسرها قد يفعل العجائب في جنيف وباريس . وهكذا تقرر في دمشق ان يستغل الى اقصى حد ممكن ، وعبر تحالف لم يسبق له مثيل ، النجاح المفاجيء والمذهل الذي احرزته طائفة كان الزعماء السوريون قد دأبوا سابقا على اعتبارها غريبة ، وأدنى شأنًا ، وميالة بأغلبها الى الانفعال .

قدر للثورة ان صحت التسمية ، ان تمتد بدرجات متفاوتة الى اقسام واسعة من سوريا والى منطقة محدودة من جنوب لبنان ، وان تسبب الاضطراب والقلق حتى في اقصى الشمال حيث لم ينجح الثوار في ايجاد موطنهم قدم آمن . وكانت اغلب قواعد الثورة ، التي لم يتجاوز عدد المشتركين فيها ١ على ١٣ من الرجال القادرين في البلاد ، من القرويين ، والفلاحين ، وعمال المدن الذين دفعهم الفقر والكبت الى أن يأملوا في ان الثورة سوف تحسن الاحوال . وكان زعمائهم يختلفون من حيث دوافعهم وطابعهم ، ولكنهم جميعا رفعوا الشعارات الوطنية وأعطوا الحركة حماسا لعبت فيه كل من المثالية ، والهوس الطائفي ، والامتعاض من الاجانب ، والجشع ، واستحالة التراجع دوما . ولكن الطبقة التي تتعاطى السياسة عادة ، والمكونة من وجهاء المدن ، ظلت بعيدة ، رغم استثناءات ضئيلة ، عن حمل السلاح . ولم يكن مدعاة للدهشة ان يشارك في الثورة وبكثرة العاطلون عن العمل ، والمعوزون ، والمجرمون ، والى جانب هؤلاء كان هناك فئة من الوطنيين الصادقين ، والرجال الشجعان ، والمقاتلين البواسل ، في حين انضم المئات اليهم بسبب التخويف او لان منازلهم دمرت . والاقبل غرابة هو ان يلمح المرء هوة واسعة ما بين الاهداف المعلنة للثورة ، ومسارها والاساليب التي اتبعتها (٢) .

لكن هذه الثورة لم تكن بمثابة انتفاضة وطنية . فقد شاركت فيها اقلية صغيرة من السوريين في حين لعبت الاغلبية دور الضحايا او المتفرجين . وظلت مناطق واسعة ساكنة كالعادة . ولم يلعب الوطنيون البارزون ، باستثناء بضع عشرات من الافراد ،

(٢) توفر حركات المقاومة في بلدان أوروبا المحتلة في ١٩٤٠-٤٥ نموذجا مشابها جدا لجهة اختلاط المشتركين والدوافع ، حيث كان الناس الاكثر نبلا يقاتلون جنبا الى جنب مع الناس الاكثر حقارة . وهذه حقيقة مكرسة في اي حركة تمرد عبر التاريخ .

اي دور عدا التحريض الصرف . اما لجهة التمويل فكانت المساعدات تأتي من مصر او فلسطين بالدرجة الاولى ، ومن ثم من جيوب الاغنياء غير المتحمسين في سوريا نفسها . وقد استنفدت الكثير من قوات الثوار لكسب المعيشة في الارياف ، او قسي الصراعات الفئوية . ولم تفرز الاحداث رجل دولة ذا مكانة وطنية ، أو قائدا عسكريا بارعا ، او منظمة مركزية قادرة على التحكم بمسار الامور ، وانما بدا ان هنالك قدرا ضئيلا من التنسيق في الجهود في التوقيت . ولم تقدم حكومة سوريا - الوزراء ، والموظفون ، والدوائر - اي تأييد للثورة ، والامر نفسه بالنسبة لحكومتنا لبنان والعلويين ، وقد امتنع القسم الاكبر من الجمهور ، طالما كان ذلك بوسعه ، عن المساعدة الصريحة لحركة كانت تسيء اليه وتثير رعيه . أما بالنسبة للقوات المسلحة النظامية السورية فانها كانت تقاتل مرغمة وغالبا ما كان افرادها يفرون من الجندية ولكنها لم تنحاز ، سوى في النادر ، الى الثوار . ولكن ، ورغم ذلك كله ، فان الثورة السورية (٣) كانت تعكس شيئا اصيلا في روح البلاد ، وكانت موضع اعجاب عظيم ( وخاصة فيما بعد ) من جانب اهل البلاد ، وقدمت ابطالها وشهداءها الحقيقيين . وقد اصبحت الثورة السورية ، وسوف تظل ، حدثا بطوليا في التراث الوطني السوري .

لم يجد القصف الجوي لقرى الدروز التي اشتبه بايوائها للثوار بعد كارثة ميشو نفعا في ايقاف مسار الاحداث ، وبالعكس ، فان هذا القصف عزز روح الاستياء والعنف . وقد انطلقت جماعات من الدروز لتهاجم القرى والقطعان في انحاء اقرب فأقرب الى دمشق ، وكذلك في منحدرات حرمون . وفي العاصمة كان التوجس والقلق يتناميان ، وقد تم اخلاء بعض الاسر المحلية والاجنبية المسيحية ونقلها باتجاه الغرب ، في حين احتلت القوات الفرنسية النقاط الاستراتيجية واتسمت الاجتماعات السياسية بتوتر يدعو اليها . وقد تمكنت طائرات الاستطلاع من اكتشاف قوات سلطان الاطرش حينما وصلت الى مسافة قريبة جدا من دمشق ، في ٢٤ اب ، وسنت قوة من الجنود الجزائريين هجوما ناجحا ضدها . واعقب ذلك اعتقال الافراد البارزين في المدينة الذين كان يعتقد ان لهم علاقة بالزعماء الاطارشة . واعتزل ستة من زعماء حزب الشعب ، ونفوا الى ارواد ، اما الدكتور الشهبندر فانه فر من المدينة والتحق بالوطنيين الاخرين في الجبل نفسه . وكان اعلان قيام حكومة وطنية سورية من قبل زعماء العشائر الدروز والوطنيين النازحين من المدن معا ، بمثابة « تقارب » فعال بين دمشق والسويداء - وكانت تلك ظاهرة جديدة تاريخيا ، وقد اعطت الثورة طابعها . وفي ظل راية مملكة سوريا الفيصلية ، وبرئاسة سلطان الاطرش ، فقد نشر على الامة برنامج يتضمن الوحدة السورية الشاملة ، والاستقلال والديمقراطية ، وبناء جيش وطني ، وانسحاب الاجانب .

(٣) على غرار « الثورة العراقية » لسنة ١٩٢٠ التي تشبهها كثيرا من حيث مداها الجزئي ، وحوافزها التنظيمية ، وامتناع طبقة السياسيين والطبقات الوسطى المدنية .



في حين اتسعت عمليات الثوار ممثلة بالغايات التي شنوها في حوران وجنوب سوريا ، فان رجال القبائل غير المستقرين اخذوا يغيرون على القرى في الشمال ، ولم يوفرنا ضواحي حلب وانطاكية . وكانت البرقيات التي وجهها ساراي الى باريس مقتضبة وغير وافية ، ولكن امكن استنتاج ان الجو ينذر باخطار وشيكة واخذت التعزيزات الفرنسية تصل من اوربا مع نهاية شهر اب . وقد رفعت هذه التعزيزات من حجم القوات الضئيلة التي كانت موضوعة تحت تصرف ساراي ، والتي كان بعضها ذا نوعية سيئة وبعضها الاخر ( القوات الاحتياطية السورية ) غير راغب في الخروج من اماكن تواجده . وفي مطلع ايلول ارسل المفوض السامي الجنرال غاملان (٤) لمحاولة استعادة المواقع الفرنسية في جبل الدروز . وقد تقدم غاملان ، الذي عزز قواته بالدبابات والطائرات التي وصلت حديثا ، من ازرع فاحتل مسيفة فسي ١٤ ايلول ، وصد محاولة قوية لاستعادتها ، ووصل الى السويداء في ٢٤ ايلول رغم المقاومة التي واجهها . ولكن الاحتفاظ بالسويداء لم يكن ممكنا بسبب النقص في التموين وفي الجنود . وهكذا تم تدمير بعض المباني ثم انسحب الطابور الذي يفوده غاملان ، ومعه الحامية التي كانت محاصرة ، الى مسيفة . وانطلاقا من هذا الموقع فان القوات الفرنسية تجولت في انحاء مختلفة من الجبل والمناطق المحيطة ، ولم يخل الامر من مناقشات مع الجماعات الدرزية ومع التعزيزات التي حاولت الوصول اليهم من شرق الاردن . وتم سحب القوات الفرنسية في تشرين الثاني من غير اخضاع الجبل الامر الذي رفع معنويات الثوار . وقد انشئت في دمشق محكمة عليا تتمتع بسلطات فورية من اجل محاكمة الذين يسيئون الى الامن العام ، ولكن هذه المحكمة لم تساهم كثيرا باتجاه التهدة .

لم يحمل تشرين الاول معه اي تحسن في الاوضاع التي غدت بائسة ، بالنسبة للذين لم يخرجوا على القانون ، في منطقة متزايدة الاتساع . وكانت الاحياء المزدحمة في دمشق نفسها مفعمة بمخاوف قلقة ، وقد درجت المناقشات العلنية حول الانتفاضة ، وزاد تسلل الثوار اليها . وتعرضت قوافل السيارات الصحراوية لهجمات متكررة في الصحراء الشامية واضطرت الى التخلي عن تلك الطريق (٥) واصبحت طريق بيروت - دمشق الرئيسية نفسها غير آمنة وتعرضت عربات سكة الحديد للهجمات سواء في القسم الواقع بين دمشق ورياق او قرب درعا . وهوجمت مراكز الشرطة في القنيطرة وبعلبك . وكانت قرى وبساتين الغوطة تتعرض لغارات تشنها عصابات نهابة - ام

(٤) صار القائد العام للقوات الفرنسية في اوربا في ١٩٢٩-٤٠ . وقد تولى قيادة القوات في سوريا (في ظل المفوض السامي) في ٢ ايلول ١٩٢٥ .

(٥) صارت تتبع طريق القدس ، عمان ، الازرق ، الرطبة . وقد سافر المؤلف في اول القوافل التي حول اتجاهها .

وطنيين احرار سوى انهم جائعون ؟ - كانت تفلت من الاسر وتعزز قواتها بفضائل المتطوعين من الاهالي الفرعين وشبه المدميين . ولم تحقق الهجمات التي شنتها حامية دمشق على بساتين الفاكهة الكثيفة اية نتيجة بالنسبة لتحسين الوضع المتدهور كليا ، وزاد الوضع سوءا لجوء القوات الفرنسية الى احراق القرى ( التي كانت الضحية العاجزة ، من جهة اخرى ، لعنف الثوار ومصادرتهم للمؤن ) والى عرض جثث «قطاع الطرق» (٦) في ساحات دمشق العامة . ولكن هذا العرض الشنيع ، الذي امر به الجنرال ساراي رغم عدم تجنيد معظم الضباط الفرنسيين (٧) له ، لم يحقق ايا من اهداف الردع المقصودة منه ، فقد كان سهلا بالنسبة للعصابات الدرزية المتنقلة ولمن انضم اليها ان تتجنب الوقوع في الاسر ، في حين كان السكان المقيمون يقاسون النتائج . وقد كان هؤلاء السكان يفضلون ، ولكن لم يكن برسعهم ان يتوقعوا ، حماية قوات الانتداب لهم .

وفي مطلع الشهر نفسه سقطت مدينة حماة لمدة ٤٨ ساعة في ايدي رجال القبائل الذين عززوها من الخارج واهلها الوطنيين انفسهم ، وذلك بقيادة كابتن فار من الفيلق السوري (\*) . وقد تم قطع المواصلات ، ولحقت اضرار بالغة بمكاتب الحكومة والاسواق بفعل الحرق والنهب . ولم يتمكن الفرنسيون من اعادة السلطة الشرعية الا بعد وصول قوات اضافية ، على عجل ، من رياق وحلب بعد قصف المدينة ، الامر الذي سبب خسائر اضافية (٨) . وبعد ثلاثة ايام بدا ان حلب ايضا مهددة بـ «عمليات مشتركة» يقوم بها رجال القبائل من الخارج واهل المدينة من الداخل ، ولكن الفرنسيين تمكنوا بعد جهود فائقة ان يحولوا دون اقتحام المدينة او العمل المنسق ، وذلك رغم ان الريف والطرق ظلت غير آمنة بعض الوقت . ساعدت مناعة الثوار او قطاع الطرق فسي استقطاب العديد من المتطوعين الى صفوفهم من ابناء الريف الذي عم فيه العوز بعد فشل موسم الحبوب في ١٩٢٥ . وقد احترقت محطة السكة الحديدية في كوكبة ، وحوصرت معرة النعمان ولكن تم انقاذها بفضل النجدة من الخارج ، في حين صدت الهجمات على ادلب وحمدانية . وفي المنطقة المجاورة لنقطة انطلاقها كانت الثورة ،

(\*) هو فوزي القاوقجي - المرعبي .

(٦) كان هؤلاء ، الى جانب معظم الذين قتلوا او اسروا في بساتين الفاكهة في الغوطة من القرويين الذين اتهموا بايواء الثوار ولكن ذنبهم الوحيد كان اضطرارهم الى تقديم الطعام او المأوى . وتلك ظاهرة عامة في هذا النوع من الحروب .

(٧) لم يخف المسيو دوكيه اشمزازه من « هذه الاجراءات » ابان حديثه امام اللجنة الدائمة للانتدابيات في ١٩٢٦ ، في روما .

(٨) لا سبيل الى اعطاء ارقام دقيقة ، او حتى تقديرية ، لكن السوريين يزعمون وقوع ٢٠٠ قتل .

تتوسع عبر وادي عجم والى منحدرات حرمون . وقد رفض دروز قلعة جنبدل اوامر الفرنسيين بتسليم سلاحهم ، ورفعوا راية العصيان ، وطردها الملاكين المسيحيين . وكان عملهم بمثابة النموذج امام اهالي قرية مجدل شمس الدرزية الذين اقتفوا خطاهم وطردها مخفر الدرك الموجود في البلاد ، اضافة الى جيرانهم المسيحيين . واستمرت العدوى في الانتشار غرباً .

وصل التسلل الى اسواق دمشق ، حيث حدثت سابقا العديد من اعمال النهب والصدامات المسلحة ، مستوى جديدا خطرا عشية ١٨ تشرين الاول حينما استطاعت احدى العصابات القوية ان تدخل المدينة التي كانت على وشك اعلان الانتفاضة اذا ما وانتهت الفرصة المناسبة . واذ تعززت صفوفهم بدخول عصابات اخرى من خارج المدينة وبفضل الغوغاء على دمشق نفسها ، فان الثوار لم يلاقوا اية صعوبة في نزع سلاح الاقطاعيين بصورة جديده لانه يتجاهل مكانتهم ، وقد ابادوا ايا من السلطات الفرنسية ورجال الدرك الذين وجدوهم في طريقهم، ثم طوقوا قصر العظم<sup>(٩)</sup> وأضرموا النار فيه . وهوجم مخيم ارمني في طرف المدينة ، واضرمت فيه نيران ادت الى مقتل عشرين من سكانه . وفي هذه المرحلة امرت القيادة الفرنسية بانسحاب كل القوات من حي الميدان حيث بلغ الاضطراب ذروته ، وهذا الحي عبارة عن منطقة معقدة المسالك وشبه منعزلة في الطرف الجنوبي لدمشق . وبعد ذلك مباشرة ، ومن دون اي انذار او اعلان للقانون العرفي ، وبدون تحذير احد من الرعايا الاجانب فيما عدا المقيمين الفرنسيين وهدمهم ، فان المدافع الفرنسية المنصوبة في القلعة بدأت تقصف البساتين الداخلية ومن ثم حي الميدان نفسه واحياء المدينة الاخرى الواقعة في الشمال ، بالمقابل فان القوات الفرنسية تمكنت من حماية منطقة اخرى تقع في وسط وشمال غرب المدينة . ولكن هذه القوات تولت حماية منطقة اخرى ثم عادت فتخلت عنها بحيث آلت حماية ارواح الاهالي المسيحيين الى عدد من الزعماء المسلمين الشجعان ، وبالاخص الاميران سعيد و طاهر الجزائري ، واستمر القصف ، الذي كان بطيئا واستخدمت فيه مقذوفات صغيرة ، حتى ظهر يوم ٢٠ تشرين الاول ، رغم الوساطة الملحة التي بذلها الاعيان المسيحيون والمسلمون لدى الجنرال غاملان . وقد توقف قصف المدفعية ، واخذت المدينة المتعبة والمشوهة الى الصمت . بعد ان وافق الناطقون بلسانها على دفع غرامة جماعية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ ليرة ( ذهبية عثمانية ) و ٣٠٠٠ بندقية ، والواقع ان الفرنسيين لم يجيبوا هذه الغرامة فيما بعد . وابتان القصف اجتاح الثوار مواقع الدرك والمواقع العسكرية في المدينة وانتزعوا اسلحتها ، واستمروا في اعمال النهب

(٩) شيد هذا القصر الجميل ذا الطراز العربي اسعد باشا العظم ( الذي كان حاكما سابقا ) ، وكان قصر العظم في سنة ١٩٢٥ يستخدم كمتحف من جهة ، وكمقر لاقامة المفوض السامي

والاحراق. بحيث لم يمكن تمييز الاضرار التي سببها عن الخسائر الناتجة عن القصف الفرنسي ، واما لجهة القصف نفسه ، وقد تفرض الانتقادات قاسية جدا ، فورية ولاحقة ، مختلف الانحاء والجهات ، فقد بدا للسلطات العسكرية انه يجد تبريره الاخلاقي والعملي في التكتيكات التي اتبعها الثوار ، بل وانه كان الجواب الاكثر فعالية ( وربما الجواب الوحيد ) على المعضلة العسكرية المباشرة المتمثلة في اخماد التمرد المسلح في المدينة المكتظة بالسكان والتي يستحيل اختراقها ، وكذلك ، فحسب زعم البعض (١٠) فان القصف كان الجواب الوحيد على معضلة انقاذ ارواح المسيحيين من عنف غوغاء المسلمين (١١) . ولكن الرأي العام العالمي انتهى الى ان هذا القصف ، بغض النظر عن مبرراته العسكرية ، لم يكن مبررا قانونيا او اخلاقيا ، وانه سوف يسبب اضرارا دائمة ربما في ذلك الاضرار التي لحقت بالعلاقات الفرنسية - السورية ) تفوق كثيرا النتائج الفورية التي حققها .

لم يكن بوسع احد ، حينئذ او فيما بعد ، ان يعطي تقديرا موثوقا للقتلى فسي صفوف الثوار المكافحين ، او الغوغائيين النهابين ، او اهل المدينة الذين تولاهم الذعر - او الاضرار المادية التي الحقها بالمدينة القديمة والجميلة ، وبمعالمها الاثرية ، مدافع الفرنسيين والاشتباكات التي نشبت في الشوارع ، والعنف المدمر للغوغاء .

عقب ذلك الحادث المفجع وصول مدمرتين فرنسيتين الى بيروت ، ونزوح كل من وسعتهم الطرقات والقطارات من الدمشقيين المذعورين ( والمعوزين في احيان كثيرة ) ، مسيحيين ومسلمين ، الى الساحل ، وساد الشعور بأن حادث القصف يمكن ان يتكرر ثانية ، وفي اي وقت . والواقع ان عمليات تسلل الثوار الى دمشق استمرت بعض الشيء وظلت العصابات المسلحة تتحرك على اطراف المدينة ، ولكن زعماء دمشق كانوا قد تلقوا درسه ، الامر الذي حدا بهم لان يحجموا عن التعاون مع قوة كبيرة وصلت الى جوار دمشق ، في ٢٦ تشرين الاول بقيادة ، زيد ابن سلطان الاطرش .

لكن ضربة من نوع مختلف كانت تنتظر المسؤول عن القصف الذي لم يبذ ، رغم الانتقادات التي تعرض لها ، أي بادرة ندم او اسف . ونظرا للاحتجاجات الشاملة التي اعرب عنها الرأي العام الاسلامي ، فلم يكن ممكنا ان يستمر المسيو هريو وانصاره في تأييدهم للجنرال ساراي ، ودفاعهم عنه ، في وجه الحملات التي شنها ضده المسيو بريسان واليمين الفرنسي . بدا ان لا بد من ارضاء الذين يحرضون على اقالة المفوض السامي الذي كانت تقاريره نفسها مضللة ، والذي كان سوء تقديره المشروع طوال عشرة اشهر مصدر اساءة خطيرة وصارخة لفرنسا . هكذا استدعي ساراي بناء على قرار وزاري في ٣٠ تشرين الاول ، فأبحر من بيروت في ٨ تشرين

(١٠) بما فيهم الجنرال ساراي نفسه . .

(١١) كانت المشاعر المعادية للمسيحيين في ازدياد بسبب مشاعرهم المؤيدة للفرنسيين ، وكذلك بحكم الاعمال الفظيعة التي ارتكبتها المتطوعون الارمن والشركس .

الثاني ، وقدم تقريره الى لجان مجلس الشيوخ بعد ذلك بعشرة ايام ، وفي ٦ تشرين الثاني اعلن اختيار الميوس هنري دو جوفنيل (M. Henri de Jouvenel) وكان عضوا في مجلس الشيوخ ورئيس تحرير جريدة «لوماتان» (Le Matin) خلفا للمجنرال ساراي . وفي هذه الاثناء اسندت مهام المفوضية العليا ad interim (\*) الى الجنرال دويور General Duport ، الذي وصل الى سوريا قبل فترة وجيزة في بعثة تحقيق عسكرية .

زادت احداث ١٨ - ٢٠ تشرين الاول ، التي وصفها الوطنيون السوريون بـ « الاساليب البربرية » ، من اضرار الثورة . وقد تجددت المخاوف من حدوث غزو قبلي لمدينة حلب ، وباتت الطرق وسكة الحديد غير آمنة منذ ان سقطت النبك ، في اواخر تشرين الاول ، فقد اركان عصابات الوطنيين والمغامرين ، والجائعين ، احسن القيادة التي كانت تفد على الريف . وظلت دمشق في حالة قلق ، وساد الركود اعمالها التجارية وعرفت شوارعها مناوشات يومية الى جانب الهجمات التي كانت قسوات الفرنسيين تشنها ضد بساتين الفاكهة الموبوءة بالثوار . وقد اعلن القانون العرفي ومعه منع التجول ، في اواخر تشرين الثاني . وبالنسبة لبيروت ، التي تضررت حياتها الاقتصادية ضررا بالغا وامتألت شوارعها باللاجئين المذعورين ، فانها كانت مكتئبة ومترقبة ، ولم يكن بناء مواقع للمدافع الفرنسية في التلال المشرفة على المدينة امرا مطمئنا كثيرا في نظر الناس . وقد زيدت اعداد كتائب المتطوعين الشركس والارمن - الذين كانوا مقاتلين رائعين احيانا ، غير انهم امتازوا بالوحشية وكانوا مكروهين من الجمهور العربي والمسلم - وجرى استخدامها بحرية . ولكن هؤلاء اساءوا الى سجل خدماتهم القيمة للقيادة الفرنسية بشراستهم الغير مطلوبة وبالتهب الصفيق (١٢) وقد اضطرت المحاكم الفرنسية في بعض الاحيان الى اتخاذ عقوبات ضد هذه الاعمال ) ، واثبتوا انهم عنصر بالغ الازعاج في فترة منتصف تشرين الاول السيئة في دمشق .

لقد تعرض استخدام هذه الكتائب بحرية ، وبقيادة ضباط فرنسيين كانوا يكونون لهم تقديرا عاليا ، لانتقادات عنيفة ، لكن الامر كان سيتطلب نكران ذات غير عادي لكسي تمتنع القيادة الفرنسية ولاسباب « سياسية » عن استخدام مثل هذه الطاقة البشرية القوية والراغبة في الخدمة ابان ازمة كانت تفتقد فيها الى العدد الكافي من الجنود . وكان الاخطر من الناحية السياسية والاكثر اثارا للمرارة بين الطوائف ، التي كان مفترضا تقليصها وليس تدعيمها ، لجوء الفرنسيين الى مد المدنيين المسيحيين ، سواء في شوارع دمشق او قرى لبنان الجنوبي بالسلاح وبغض النظر عن النقص في القوات النظامية والنداءات الملهوفة من جانب المسيحيين العزل ، فان نتيجة ذلك الاجراء لم تكن ، اطلاقا ، خلق قوات مساعدة فعالة وموثوقة وانما الاساءة الى مستقبل البلاد

(\*) باللاتينية ، وتعني بصورة مؤقتة - المغرب .

(١٢) كانت القوات الارمنية والشركسية تستولي على املاك سكان الغوطة والانحاء وتبيعتها علنا في اسواق دمشق .

عبر زيادة المشاعر السلبية ، بل وعمليات الانتقام ، فيما بين المسيحيين والمسلمين – الامر الذي يتضرر منه المسيحيون اكثر من سواهم .

كان جنوب لبنان مسرح العمليات الرئيسية التي شهدها شهر تشرين الثاني ، والتي كانت امتدادا للعمليات التي افتتحها الدروز قبل شهر واحد ، وفي الاسبوع الثاني من هذا الشهر احتلت قوات كبيرة من الدروز والحوارنة ( نسبة الى حوران ) ، كان يقودها زيد بك ، بلدة حاصبيا على منحدرات جبل الشيخ الغربية . وقد انسحبت حامية حاصبيا الى مرجعيون . وفي يوم ١١ احتلت قوات الثوار قرية كوكبا المسيحية ، ثم مرجعيون نفسها في يوم ١٥ . وبعد ذلك تقدمت مفرزة من الثوار في محاولة لاحتلال بلدة النبطية التي يقطنها المتاولة ، في حين قام زيد ، ومعه القسم الاكبر من القوات ، بمداهمة راشيا وحصارها . وكان زيد يأمل ، اذا حالفه الحظ ، في معونة دروز لبنان كما انه سعى الى كسب تعاطف المسيحيين باظهاره روح التسامح والاخوة الى درجة انه كان يتولى اعادة بعض الممتلكات المنهوبة الى اصحابها ، ولكن اتباع زيد كانوا اقل تنورا ، وادت الصدمات الدرزية – المسيحية العنيفة في كوكبا وسواها الى رحيل الوف المسيحيين المذعورين عن قراهم الاصلية . وبالنسبة لزيد فان الاستيلاء على راشيا كان يتيح له ان يسيطر على البقاع وان يهدد بيروت ، بالمقابل فان الحامية الصغيرة المكونة من جنود تونسيين وجنود في الفيلق الاجنبي دافعت عن البلدة باصرار وبمسالة . ولكن الجهود الكبيرة التي بذلها الفرنسيون افلحت في رفع الحصار الشديد الوطأة في يوم ٢٤ تشرين الثاني . وهكذا امكن انقاذ الوضع في جنوب لبنان ، بصورة مؤقتة ، ومن ثم فان نزول تعزيزات فرنسية جديدة ، ونشرها ، جعلنا ممكنا القيام بعملية واسعة قوامها الحشد والتقدم المتقارب . فقد سارت حامية النبطية ، التي افلحت في صد هجوم الثوار ، باتجاه كوكبا ومرجعيون ، في حين التقت الطوابير التي انطلقت في وقت واحد ، من راشيا والقنيطرة في بلدة حاصبيا وطردت المحتلين الدروز . وبعد ذلك فان العصابات التي كانت تفتقد الى القواعد المحلية انحصرت في منطقة التلال الاكثر وعورة ، واقتصر نشاطها على الغارات الصغيرة ، وبالمقابل فان اخوانهم ( أي الدروز – المعرب ) من اهالي لبنان قدروا في منتصف كانون الاول ان يعلنوا ولاءهم للحكومة الشرعية وللمفوض السامي الجديد . واذ اطمأن المسيحيون مجددا فقد غدا بوسعهم ان يعرذوا الى قراهم شبه المدمرة ، في حين اصم المتاولة آذانهم منذ ذلك التاريخ عن الدعوات الى التضامن مع الثوار (١٣) . لقد كانت استعادة الفرنسيين جزئيا لمواقعهم في جبل الشيخ ومنطقة جنوب لبنان – رغم ان الثوار ظلوا مسيطرين على بعض القرى في منحدرات جبل الشيخ الشمالية والجنوبية – نقطة تحول في مصائر الثورة .

(١٢) تمت مكافأة المتاولة في مطلع سنة ١٩٢٦ باصدار نظام اساسي للبنان يتضمن للمرة الاولى

اعترافا رسميا بالمذهب الشيعي ( الجعفري ) ، وبوضعيتها كملة .

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

### ٣ - الثورة الدرزية : الاطوار التالية والاخيرة

اذا كانت الاحوال في معظم سوريا ظلت تتسم بالبؤس والاضطراب في اواخر سنة ١٩٢٥ ومطلع ١٩٢٦ ، فقد بدا ان هنالك اسبابا تدفع المرء الى توقع مستقبل أفضل يتاح فيه للدولة المنتدبة والوطنيين السوريين على السواء ان يحققوا أهدافهم . ولم يكن متوقعا ان تحقق قوات الثورة أية انتصارات اضافية ، فقد أثبتت الاشهر الخمسة السابقة ان قسما كبيرا من الجمهور السوري لم يتجاوب مع دعوة الثورة ، وبدا ان آمال الثوار في احراز نصر عسكري لا تعدو الوهم ، وانسه ليس لديهم ما يعرضونه - هذا فيما عدا الآمال البعيدة - لتعويض الدمار الواسع الذي أحدثته اندلاع الثورة . بالاضافة ، فقد اتبع المسيو دي جوفنيل ، منذ اليوم الاول ، سياسة ديناميكية تهدف الى تحقيق السلام . وكان لهذه السياسة بعض الاثر لجهة تشجيع عمليات الاستسلام الفردية ، ولتثبيت أوضاع القسم غير المنحاز من الجمهور ، ولكن محاولة دي جوفنيل لايجاد تسوية سياسية لم تنجح ، ولذا فانه لا مفر من متابعة السياق الاخير من العمليات العسكرية وعمليات العصابات ، قبيل الانتقال الى المسرح السياسي والدستوري .

في الايام الاولى من سنة ١٩٢٦ لاح خطر داهم على الحدود الشمالية حيث شكل الوطني الحلبي احسان الجابري ما سمي « جيش الشمال » ، في الاراضي التركية ، غير انه لم يفلح في خلق اضطرابات جدية بسبب البرودة التي أبدأها اهالي سوريا الشمالية تجاهه ، وايضا بفضل المقاومة التي أظهرتها المفاوز المحلية التي كان يقودها ضباط فرنسيون . ولكن سلسلة جبال لبنان الشرقية ظلت مركزا منيعا للثوار ، كما أنهم سيطروا بصورة متقطعة على معظم سهل البقاع ، الامر الذي سبب اضرارا فادحة للقرويين ، وخاصة المسيحيين منهم . وكانت حكومة « النبك الثورية » وعصابات الاغارة التابعة لها، ما تزال ناشطة، اما عن قرى الغوطة فكانت تحتلها . ساعة تشاء ، عصابات درزية واخرى مختلطة تقوم باستهلاك ما تنتجه المنطقة ثم تجبر عليها عقوبات لا تميز بين الثوار وغير الثوار - القصف ، والاحراق والغرامات - من



جانب الطوابير التأديبية الزاحفة من دمشق • وعرفت دمشق نفسها عمليات تسلل يقوم بها الثوار ، واعمالا ثأرية فرنسية ، وحوادث اطلاق نار كثيرة ، وعمليات احراق بين الحين والآخر ، الى جانب الضريبة التي كان المتمردون يجنونها من الدمشقيين الاثرياء • وفي منطقة جبل الشيخ كان أمام الفرنسيين مهمات كثيرة قبل تطهير المنطقة واستعادة السيطرة عليها • وكان جبل الدروز ما يزال صعب المنال بالنسبة لقوات الدولة المنتدبة او نفوذها السياسي •

ياشر المسيو دي جوفنيل مهماته بحماس يتسم بالثقة بالنفس • وكان من جملة ما ساعده في مهمته وجهة نظره الليبرالية ، ومهارته السياسية ، ومواهبه الاجتماعية البارزة ، واعتياده شخصيا على النجاح (١) ، وقد اقنعتة رحلة سريعة قام بها الى لندن بحسن النية البريطانية التي كان الجنرال ساراي والعديد من الفرنسيين قد طرحوا الشكوك حولها • ولكن محاولات دي جوفنيل الاولى لتحقيق السلام كانت غير متحدة ، فلادراكه للنفوذ الكبير للجنة السورية - الفلسطينية في تشجيعها الثورة (من موقعها الأمن في القاهرة) فانه اجري مشاورات مع اعضائه خلال رحلته من باريس الى بيروت • ولكن الشروط التي وضعها اعضاء اللجنة كانت توازي تخلي الفرنسيين عن اعز معتقداتهم ، وعن انتدابهم كذلك • ولذا فقد رفض المسيو دي جوفنيل توسط اللجنة استنادا الى هذه الشروط ، غير انه وافق على محاولة لاحلال السلام قامت بها بعثة ضمت عددا من وسطاء الخير السوريين واللبنانيين (٢) وقامت بزيارة الجبل في اواخر كانون الاول • وفي ٢٢ كانون الاول استقبل المفوض السامي وفدا من اعيان دمشق الذين يتمتعون ببعض النفوذ ( ان لم يكن أكثر ) لدى الثوار ، واعلن بعد ذلك بيومين عن عفو يشمل كل المتمردين ( باستثناء الزعماء والمجرمين ) الذين يستسلمون قبل ٨ كانون الثاني • ووعد الدروز بدستور وحكومة ذاتيين • ولكن الثوار كانوا ما يزالون خاضعين لسيطرة الزعماء الاطارشة ، وقد طالبوا في جمعية وطنية انعقدت في اواخر شباط بشروط غير مقبولة : وحدة سورية شاملة ( تضم المقاطعات التي جعلها الجنرال غورو ضمن لبنان الكبير ) ، ومعاهدة فرنسية - سورية فورية ، وحكم ذاتي ناجز ، وانسحاب القوات الفرنسية •

مع تعنت الجانبين بالنسبة لمطالبهما ، فانه لم يعد متوقعا ان يعلن الثوار او زعمائهم السياسيون عن خضوعهم ، كما ان ظروف اواسط الشتاء كانت تحول

(١) Mme Georges-Gaulis (La question Arabe, p. 149) comments that by his gifts 'ce proconsul-né... se fait pardonner certaines vivacités d'homme aimé de la chance et des femmes'.

(٢) كان زعيم الوفد هو اللبناني الدرزي ، ذو المكانة الرفيعة ، الامير امين ارسلان •

دون القيام بعمليات عسكرية رئيسية . وكانت المحاولات الاولى التي قام بها الجنرال اندريا من اجل تطهير الغوطة بصورة منهجية ، عبر فتح الطريق المؤدية اليها ، وتشبيد المعازل والمتاريس ، وبواسطة الحملات التأديبية الكثيرة التي قامت بها الطوابير العسكرية ، عبارة عن فشل ذريع . وقد حملت هذه الاساليب الدمار للقرويين ، في حين سبب عدم انضباط (٣) الوحدات المحلية ، الشركسية والارمنية، قدرا من المرارة الغاضبة وحدد حياة الارمن المقيمين في دمشق . وحتى نيسان ١٩٢٦ فان تطهير الغوطة وفرض النظام فيها ، كان ما يزال امكانية بعيدة التحقيق .

وكان حي الميدان النائي معضلة لا تقل صعوبة ، فقد كان مسكونا بجماعات من الثوار المتنقلين والمولعين بالقتال من الذين كانوا يستخدمونه قاعدة انطلاق لنشر الاضطراب في المدينة ، وكان الاهالي عاجزين عن اخراجهم منه . وفي منتصف شباط حدثت سلسلة من المعارك في الشوارع والحدائق ، تميزت بعدم الانضباط والوحشية من جانب القوات المساعدة وأعقبها عمليات نهب على نطاق شامل ، وقد أدى ذلك كله الى افراغ الحي من معظم سكانه ، ولكن الحي تحول من جديد ، وبعد أسابيع قليلة ، الى نقطة تجمع الثوار ، وفي مطلع ايار قررت القيادة الفرنسية ان تلحق به المزيد من التدمير بواسطة القصف المدفعي (٤) ، والقصف الجوي ، والعمليات الارضية ، وقطع المياه عنه . ولكن كان على الفرنسيين ان ينتظروا حتى شهر آب قبل ان يسود الهدوء النسبي في ما تبقى من حي الميدان ، وقبل ان يتاح لهم سحب حاميته . وبعد ذلك عاد الاهالي الى الحي وأمكن اعادة الامور الى مجراها الطبيعي . وفي هذه الاثناء فان زعماء حوران ، التي كانت الثورة قد احترزت بعض المكاسب على أطرافها ، اعلنوا ولاءهم للحكومة في منتصف شباط .

في أقصى الشمال بدأت الاوضاع تتدهور منذ مطلع ١٩٢٦ حيث تجددت الغزوات التي كانت تشنها جماعات من الاكراد وجماعات اخرى تلقى دعم الاتراك ، الى جانب تحركات القبائل وقطاع الطرق الذين انتحلوا صفة الوطنيين . وقد قامت الحكومة التركية ، رغم الاتفاقات المحددة وتحت وطأة هواجسها بالنسبة للنزاع حول

(٣) اتخذ الجنرال اندريا عقوبات تأديبية قاسية بحق ما لا يقل عن خمسين شخصا مذنباً .  
(٤) ليس بوسعنا تقديم تقديرات حول الخسائر او القتلى في هذه العملية ، والعمليات المشابهة . وكان السوريون يبالغون في تقديراتهم في حين يلجأ الموظفون المحليون الفرنسيون الى الإقلال من شأن الاضرار .

الموصل (٥) الذي كان في ذروته ، باحتكار سكة حديد بغداد ولم يكن يزعجها ان تزيد من متاعب الفرنسيين . ولكن الوضع تحسن بعد زيارة دي جوفنيل الى انقرة في شباط حينما امكن تحقيق قدر من التعاون على الحدود (٦) مقابل تضحية جزئية ببعض الاراضي . ومنذ ذلك الحين فان الدوريات المنظمة على جانبي الحدود تمكنت من فرض الهدوء ، رغم ان قوات الجندرية السورية كانت تعتبر غير موثوقة . وقد عاد الجنرال بيلوت الرائع الى مركزه السابق في حلب لمدة اسابيع معدودة ، وأسفر القصف الجوي عن تشتيت التحشيدات القبلية التي كانت تلوح على اطراف المدينة ، في حين أمن الفرنسيون جانب الشيوخ المواليين او المترددين عن طريق توزيع الاموال عليهم . ومع ذلك فان العصابات العاصية ظلت موجودة طوال عدة أشهر أخرى في جبل الزاوية شرق حلب .

في منطقة حماه - حمص لم تجد كل المحاولات السياسية او العسكرية في إعادة الهدوء كليا ابان سنة ١٩٢٦ . فكانت المدن تعاني من عمليات الابتزاز والخطف ، في حين كانت الارياف بعيدة عن الامان . وقد اغتيل متصرف حمص ( المسيحي ) نفسه في تموز - ومن غير ان يثار له . ولم يكن احتلال القوات الفرنسية للنبيك في آذار كافية لمعالجة الاوضاع . فقد بث قطاع الطرق والوطنيون ، وكان بينهم زعيم العصابات فوزي القاوقجي (٧) ، الرعب في المنطقة الفسيحة المجاورة لطريق دمشق حماه في شمال سلسلة جبال لبنان الشرقية . وظهرت بعض الجماعات المسلحة ، لمدة وجيزة في فترة لم يسبق ان عملت فيها من قبل : ففي مقاطعة لبنان الشمالي ، وفي مكان لا يبعد كثيرا عن طرابلس ، ومع ان الاهالي لم يرحبوا بهم ، فان المنطقة الداخلية الواقعة خلف طرابلس وعكار ، والبقاع الشمالي ايضا ، ظلت تعاني من اضطراب بالغ لمدة اسابيع خلال الصيف . وقد تمكن الثوار من نهب مدينة بعلبك ، فيما اضطر الفرنسيون الى اقامة حواجز من الاسلاك الشائكة ، والى زيادة حجم حاميتهم ، في طرابلس . وقد لجأ الفرنسيون الى حملات تأديبية صغيرة النطاق في هذا الاقليم افلحت في ابقاء سكة حديد الشمال - الجنوب وطرق البقاع مفتوحة بصورة متقطعة ، ولكن الاندثار النهائي للقوات الثائرة في المنطقة كان عائدا الى الزمن والخسائر ، وانخفاض المعنويات ، اكثر منه الى الهزيمة العسكرية . وفي انحاء البلاد الاخرى صار ممكنا منذ ربيع ١٩٢٦ القيام بعمليات اوسع ، في حين ارتفعت اعداد القوات المتوفرة . وفي آذار امكن للطواير الفرنسية العاملة

Longrigg, Iraq p. 156

(٥) انظر كتاب المؤلف :

(٦) يمكن مراجعة نص الاتفاق في : League of Nations Treaty series, vol. 54, pp. 195

(٧) خدم القاوقجي ، في ظل الفرنسيين ، برتبة كابتن في القوات السورية ، ثم فر منها ابان

الثورة . وقد عمل فيما بعد في الجيش العراقي ، وكان قائدا للعصابات في فلسطين في

١٩٢٦-٢٩ ، وفي ١٩٤٧-٤٨ .

في منطقة جبل الشيخ الشمالية ، التي كانت قد استعديت في اواخر خريف ١٩٢٥ ، أن تنجح في تطهير المنطقة من الجماعات الدرزية والجماعات الاخرى المتحالفة معها ولكن بعد معارك متوالية . وقد ارتفع زخم عمليات استسلام الثوار ، وبدأ أن التيار كان في سبيله الى التحول ، محليا . وبالنسبة لمنطقة جبل الشيخ الجنوبية التي تعتبر مجدل شمس مركزها الرئيسي ، وكانت ما تزال خاضعة للثوار ، فان طابورين فرنسيين قاما بتنسيق تحركهما من مرجعيون والقنيطرة ، ثم اخذا في التقدم بعد اتمام التحشدات في ١ نيسان . وقد أمكن الاستيلاء على بعض القرى ، ومنها بانياس ، بالقوة في حين تم اقتحام مجدل شمس في ٢ نيسان . وأقرب هذه العملية استسلام الكثير من الثوار وتهدة منطقة مهمة . وقد زعم البعض ( ويجدر ذكر ان البطريرك الماروني كان أحدهم ) أن نزع سلاح قرى لبنان الجنوبي وجباية غرامات في صورة بنادق منها قد احدث ضيقا شديدا .

في هذه المرحلة صار بوسع الجنرال غاملان General Gamelin ، بعد ان صار جنوب لبنان امنا وحيث ان شيئا لم يعد يزعج القوات الفرنسية من جهة الغرب ، ان يتصدى للمركز الرئيسي للثورة . وقد وضعت خطة تحرك بموجيها طابوران ، كان يقود الاكبر منهما الجنرال اندريا General Andréa ، في وقت واحد وعبر طرق مختلفة الى السويداء ، وذلك انطلاقا من ازرع ، في ٢٢ نيسان . وكانت مقاومة الدروز ، الذين تجاهلوا الدعوات الى الاستسلام التي تضمنتها المناشير التي رمتها الطائرات الفرنسية ، عنيدة في بعض الاماكن غير انها لم تجد نفعا . فقد دخل الفرنسيون السويداء في ٢٥ نيسان ، واحتلوا شهباء بعد ثلاثة اسابيع ، ثم صلخد بعد خمسة اسابيع ، وبعد هذه الضربات الموجعة لمعنويات الثوار فان الفرنسيين بدأوا يرسلون طوابير خفيفة الى كل أرجاء الجبل . وزاد من ضعف قوات سلطان الاطرش ، التي طردت من موطنها ، الكثير من عمليات الاستسلام والفرار . وقد عاد أغلب الفلاحين ، بعد أن انتهت المغامرة ، الى محاصيلهم - ولكن بعد أن فقدوا المئات من رفاقهم ، وبعد تعرضهم للعوز بسبب فقدان الممتلكات . ولكن نواة صلبة من الثوار ظلت تحت السلاح ، وكان لا بد من اسابيع عديدة اضافية قبل ان يتمكن الفرنسيون من تهدئة الجبل ونزع سلاحه . وقد نصب الفرنسيون حاكما فرنسيا على الجبل ، وعادت الادارة الى استئناف عملها ، بعد عشرة أشهر من الفوضى ، ولكن سلطان ظل ، رغم تخلي الكثير من معاونيه عنه ، قائدا لقوة كبيرة ، وكان قادرا على أن يعبر ساعة يشاء الى شرق الاردن ( ولكن من غير ان يسمح له بالبقاء هناك ) ( ٨ ) . واما الدكتور الشهبندر ، فإنه نقل مقره ، ومعه الكثير من العناصر الدرزية ، الى الغوطة من حيث كان ممكنا الدخول الى احياء دمشق النائية ، والاغارة عليها . وقد استعاد الفرنسيون

(٨) شملت محادثات تشامبرلين - دي جوفنيل في لندن ( تشرين الثاني ١٩٢٥ ) الاتفاق على

هذه النقطة من بين بنود اخرى .

قسما مما غنمه الدروز من طابور ميشو ، ودفنوا قتلاهم بصورة لائقة . وانتقل الدروز الذين رفضوا القاء السلاح الى منطقة اللجاء الصحراوية البركانية في جنوب شرق دمشق ، حيث دأب الطيران الفرنسي على مطاردهم في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٢٦ . واما من تبقى منهم فقد هاجمته القوات الارضية الفرنسية وارغمته على الخروج من المنطقة . وهكذا فان قوات سلطان الاطرش ، التي فقدت كل طابعها « الوطني » ، انحلت الى مجرد الاتباع الشخصيين لسلطان والى اقرب انسبائه ، ولم يعد باستطاعتها اكثر من شن غارة بين الفينة والاخرى انطلاقا من المواقع النائبة التي تلتجئ اليها . وقد تولت الطائرات والسيارات العسكرية البريطانية اخراج سلطان من الازرق في شرق الاردن ، فعبر الحدود عائدا الى سوريا ، ثم انسحب منها في وسط صيف ١٩٢٧ ، واتجه الى مقاطعة نجد حيث لقي استقبالا حسنا بوصفه مناضلا وطنيا منفيًا .

اذا كانت خسارة الثوار لجبل الدروز قد كانت النذير بانتهاء الثورة ، فان اثرها المباشر في صيف ١٩٢٦ كان زيادة حدة الاضطراب في دمشق والغوطة كما أسلفنا . وقد استغرق تدمير ضاحية الميدان ، ثم عودة سكانها بعد السماح لهم بذلك ، ربيع وصيف العام . وشهد النصف الاول من الفترة نفسها الجهود الطويلة ، والباهظة ، وغير المجدية التي بذلها الجنرال اندريا من اجل تطهير الغوطة . وفي اواخر نيسان احدث الفرنسيون تغييرا في أساليبهم لمواجهة وضع كانت فيه « حكومة » معينة ذاتيا تدير الواحة ، وتملك اجهزة مالية وقضائية ونظاما جيدا من الدفاعات العسكرية ، وأقفاخ الدبابات ، والمؤن ، وخطوط الهاتف . وبعد اعطاء اذار ووقت كافيين من اجل اخلاء النساء والاطفال (٩) ، فان القرى التي كان يعتقد انها تؤوي الثوار تعرضت للقصف ، ودمر بعضها ، وقد تعرضت الطوابير الفرنسية السريعة الحركة للمضايقة من جانب الثوار ، الذين كانوا غير مرتبين تقريبا بسبب كثافة البساتين . اما العملية الكبرى ، والتي وضعت خطتها قبل وقت طويل ، فانها لم تبدأ الا في ١٨ تموز . وقد اتجهت ٦ طوابير ، قيل انها تضم ٨٥٠٠ رجل تدعمهم المدفعية والدبابات والعربات المصفحة ، نحو منطقة كثيفة الزرع يبلغ طولها ١٤ ميلا واتساعها ١١ ميلا ، بهدف دفع كل الثوار المختبئين فيها نحو السد المعد حوالي دمشق . وقد نجحت العملية ، التي نفذت بدقة ملحوظة ، في مهمتها الرئيسية ، تطهير الغوطة ، وأخرج الثوار ، فيما عدا قلة منهم ، من الغوطة ، واتجه بعضهم نحو ميادين اخرى شمال دمشق وبعضهم الى الجنوب ، ولكنهم لم يستطيعوا بعد ذلك ان يتحدوا من جديد في قوة واحدة ، ولم يعد بوسعهم ان يسببوا البؤس لضواحي العاصمة . وقد استنارت مجموعة كبيرة من الثوار ردودا انتقامية وحشية من الجنود السنغاليين ، بعد ان شنت هجوما عليهم ، وقتل

(٩) رفضت الاغلبية الساحقة من الاهالي ان تترك بيوتها .

السنغاليون ، طوال عدة ساعات ، كل سوري وقعت اعينهم عليه . وتمكنت جماعة اخرى من الثوار ان تطوق مؤقتا طابورا فرنسيا كبيرا في شمال المدينة . ودخلت طوابير فرنسية اخرى قرى الغوطة المهجورة وقامت بعمليات تفتيش فيها ، وأعدمت بسرعة عشرات من الاهالي على اساس انهم ثوار او انهم يؤوون الثوار ، واقتادت البعض الآخر الى دمشق ، كسجناء ، وذلك في حين نهب الاقل انضباطا بين الجنود كل ما وصلت اليه أيديهم ليبيعه فيما بعد في اسواق دمشق . ولكن القوات المتمركزة في الغوطة ظلت ، حتى بعد هذه العمليات ، عرضة للهجمات المفاجئة ، وكان عليها ان تدافع عن نفسها في صدمات دموية . وقد اتبع اسلوب تحويل بعض قنوات ري الغوطة ، الامر الذي حدا بالثوار الى العبث بموارد دمشق المائية . ومن جهة اخرى ، فقد تمت جباية الغرامات ، في صورة ذهب او بنادق ، بصرامة من كل القرى .

استمرت عمليات تصفية مقاومة الثوار منذ اواخر تموز حتى مطلع تشرين الاول ، وابان هذه الفترة كان الثوار يتلقون تعزيزات متواصلة من الخارج ، الى جانب التحريض الذي تولاه الشهبندر واصدقاؤه . واثبت العديد من الحوادث ان عهد العنف لم يول تماما ، فقد هاجمت عصابات الثوار ، في شهر آب ، عددا من المفارز الرئيسية ، واستولت على قطار التموين ، كما انها تسلمت الى دمشق وقامت بأعمال تخريب فيها . ولكن هذه الحوادث اخذت تتضاءل في اواخر السنة ، وصارت الطرق وسكة الحديد اكثر امانا ، والمواصلات اكثر ازدهارا . وقد اضمحلت الثورة تماما في الاشهر الاولى من سنة ١٩٢٧ ولم يعد لها من وجود باستثناء بعض الغارات وبعض الجرائم التي قام بها افراد يائسون على الطرق الرئيسية ، وفي منتصف الصيف صار بالامكان استبدال النظام العسكري الذي بدأ العمل به في ايلول ١٩٢٥ بأنمط من الادارة العادية . وساد السلام النسبي في الفترة نفسها في منطقة حمص - حماة التي عرفت الفوضى ، بعد اختفاء القاوقجي واتباعه .

بالنسبة للعائلات الدرزية التي انتقلت ، في اواخر ١٩٢٦ ، الى قصر الازرق الواقعة في صحراء شرق الاردن البركانية فانها لم تقبل في المنطقة الا بناء على ضمانات تتعلق بسلوكها ، وازافة الى ذلك فانها ظلت خاضعة لرقابة دقيقة من جانب شرطة الملك عبدالله والمفارز البريطانية (١٠) . وابان ١٩٢٧ تمت اعادة بضع مئات منهم الى موطنهم الاصلي بصورة سلمية ، في حين أرسل الباقون مع سلطان الاطرش الى نجد . ولكن هذه الخطوات لم تحل دون بعض القلاقل بين الخارجين على القانون من الدروز والقبائل المحلية في سوريا وشرق الاردن . وذلك عبر الحدود غير المرسومة بعد . لقد استمرت الثورة طوال سنتين . وكان واضحا ان هذه الثورة لن تفلح في مواجهة اصرار الامة الفرنسية والقوات الفرنسية الا اذا أدت الى خلق حركة سياسية

(١٠) التابعة لسلاح الجو الملكي وقوة حدود شرق الاردن .

في أوروبا قادرة على تبديل السياسة الفرنسية ، ومن الصعب أن يحدد المرء بدقة مدى تأثير السياسة التي اتبعتها خلف دي جوفنيل - تأثرها في الاتجاه الذي يرغب فيه السياسيون السوريون - بالثورة . لقد زعم هؤلاء السياسيون انه تحققت مكاسب عظيمة في مقابل دماء الوطنيين وفي مقابل الشهداء ، في حين اصر الفرنسيون على ان هذا العنف لم يعط سوريا اطلاقا ما يعوض (١١) خسائرها الباهظة . في اي حال فان الثورة واجهت الفرنسيين بمعضلة عسكرية بالغة التعقيد في وقت كانوا ضعفاء ومنهمكين بقضايا اخرى . لقد فوجيء الفرنسيون باندلاع الثورة ، ثم ابطأوا في فهم مدى اتساعها بسبب نزوعهم المعتاد الى التقليل من شأن القوى والموارد الوطنية المحلية - او ، بصورة اعم ، بصورة اعم ، بسبب فهمهم الناقص للقضايا الاساسية في المسألة السورية - وكذلك بسبب ضعف قيادتهم العسكرية في الاسابيع الأولى . وقد واجه الفرنسيون صعوبة في اعادة الاستقرار ، بمعاونة التعزيزات التي تدفقت ببطء من الخارج ، بسبب حركية العدو من جهة ، وتعدد المناطق التي ينشط فيها في آن واحد ، وأيضا بحكم سهولة اثاره المدن عبر التسلل من الخارج . ان القصة الكاملة للحملة ، من زاوية الفرنسيين ، تصورها على أنها عبارة عن صعوبات بالغة يجري تجاوزها بالحزم والمهارة المهنية ، الى جانب بضعة حوادث برزت فيها بسالة عظيمة (١٢) .

لقد اتهمت القوات القمعية الفرنسية ، الى جانب استخدامها التعيس ، ولو انه محتم ، القوات المساعدة السيئة الانضباط ، بالقسوة المبالغ فيها وبقلة التمييز بين قوات الاعداء والجمهور الذي هو ضحية الاحداث . وبالفعل فان باستطاعة المرء ان يورد حججا دامغة لاثبات صحة هاتين التهمتين اللتين تؤمن بصحتها الاوساط السورية والعديد من الشهود العيان الاوروبيين . ومن المؤكد ان عمليات القصف والاحراق ، والاعدامات السريعة ، وتدمير الممتلكات شملت بعض المظاهر التي تميز أشنع اطوار الحروب ، على غرار معاقبة الابرياء لانهم اضطروا الى ايواء واطعام زمر الثوار . ولكن لا بد من ان يأخذ المرء بعين الاعتبار ان القيادة الفرنسية لم تتخذ مثل هذه الاجراءات سوى اضطرارا (١٣) وان المستويات السائدة في الجيش الفرنسي مرتفعة عادة ، وان الظروف التي اوحت للقادة المحليين بأن القسوة المنفلتة امر لا بد منه ، كانت من صنع عدو كانت تكتيكاته الواعية نفسها هي التي جلبت الموت الى قرى وأرياف أهالي بلادهم .

(١١) ان القضية نفسها تثير استنتاجات متناقضة بالنسبة لثورة العراق في ١٩٢٠ .

(١٢) انظر : « الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ، ١٩١٨ - ١٩٣٦ » .

(١٣) ان من غير الانصاف الى حد كبير الزعم ( كما يفعل الكتاب الرسمي للحكومة السورية ) بأن « السلطات الدرزية سمحت لقواتها بأن تقتل وتنهب وتحرق من غير تمييز في مجرّم يائس

يستهدف ترويع اهالي البلاد لحثهم على الخضوع » .

#### ٤ - المسيو دو جوفنيل

ان افضل ما يثبت ان الثورة لم تصل الى مستوى الانتفاضة الوطنية هو زخم ، بل واعتيادية ، الحياة السياسية طوال فترة اندلاعها ٠٠ بل وزخم الحياة التجارية في بعض المدن في اغلب هذه الفترة . ان دراسة التحركات والتحركات المضادة للمفوض السامي ، والدول ، والسياسيين تكاد توازي نسيان الظروف غير المستقرة ، التي كانت سائدة الى حد كبير ابان الاشهر نفسها . ونعود الآن الى الايام الاولى للمسيو دي جوفنيل في منصب المفوضية العليا ، والى سياسته المنشطة والمتفائلة - والليبرالية ، حسب رأيه ، على غرار سياسة ساراي ولو انها اكثر كفاءة (١) - التي كانت تهدف ، على نحو مبالغ في التبسيط الى حد السذاجة تقريبا ، الى ايجاد تسوية سلمية لمتاعب سوريا مع اصرارها على تطلب الاحترام لكل المصالح الفرنسية .

وقد التفت في البدء الى لبنان حيث كان الخوف الذي اثاره الغزو الدرزي قد عزز الولاء الذي زعزعتة الاعمال الطائشة التي أقدم عليها سلفه ، وكان تعزيز هذا الولاء عبر منح امتيازات مباشرة اول هموم دي جوفنيل ، وأول دروسه للسوريين غير المواليين . وقد استقبل لدى وصوله بقرار نموذجي اتخذه المجلس التمثيلي الذي كان انتخب قبل خمسة اشهر ، وفي اول خطاب له اعلن دي جوفنيل انه سيعامل هذا المجلس كجمعية تأسيسية يحق لها ( وشرط عدم المس بامتيازات فرنسا الانتدابية ) ان تسن دستورها الخاص (٢) . وقد انعقد المجلس في منتصف كانون الاول ، ودعا عددا من المنظمات المهنية الى الادلاء بوجهات نظرها ، ثم شكل لجنة للصياغة . وانتهز دعاة

(١) تتحدث مدام جورج - غولي عن الجنرال « الواهن الذي استبدت به الشيخوخة ، والجاهل

تماما لصعوبات الوضع السوري ٠٠ والعنيف والوحشي » .

(٢) كان المجلس التمثيلي قد طالب في تشرين الاول ١٩٢٥ بأن يعامل كهيئة ( اي بصورة متميزة

عن المشاورات الشخصية التي أجراها المسيو برونيه ) فيما يختص بالمسائل الدستورية ، وقد

ارسل رئيس المجلس تقريرا الى المسيو بول - بونكور في باريس .



الوحدة السورية ( وأغلبهم من المسلمين ) المناسبة ليعربوا عن احتجاجهم على هذا التكريس النهائي لكيان لبنان الذي يشمل اضافات سورية - مسلمة غير راغبة في الانضمام اليه . وأرسلت الى بيروت برقيات بهذا المعنى من طرابلس وبيعلبك وانحاء اخرى ، وشجبت الصحف الاجراء بعنف ، وعقد الوجدويون اللبنانيون مشاورات مع السوريين ، في حين رفض مسلمو بيروت ان يشاركوا في جمعية تأسيسية تنحو هذا المنحى . ولكن التحريض لم يؤد الى اية نتيجة ، بحكم الظروف ، والواقع ان المفوض السامي نفسه اتخذ خطوات لقمع هذا التحريض وللجم الصحافة ، في حين أحرزت عملية الصياغة بعض التقدم . اما بشأن التحفظات الفرنسية (٣) فكانت تتضمن استمرار سيطرتهم على العلاقات الخارجية ، وحقهم في نقض القوانين « الاساسية » وحصل البرلمان ، الى جانب حقهم في الفصل في النزاعات بين الدول . ورغم التذمر من هذه القيود المفروضة على الاستقلال فان المجلس وافق بسهولة ، ومع تعديلات طفيفة ، على النص الذي قدمته لجنة الصياغة التي كان النفوذ الفرنسي (٤) طاغيا فيها ، وفي ٢٤ ايار ١٩٢٦ تم اعلان الجمهورية اللبنانية الدستورية . وقد عين المفوض السامي ١٢ شيخا تولوا ، بالاشتراك مع المجلس التمثيلي ( الذي أصبح يسمى مجلس النواب ) انتخاب محام ارثوذكسي لامع وصحافي سابق ، هو شارل دباس ، رئيسا للجمهورية بدلا من كايلا ، الذي كان قد قدم استقالته قبل عشرة ايام .

وفي ٣١ ايار شكلت حكومة (٥) برئاسة اوغست ادب باشا ، وهو ماروني ذو مكانة رفيعة وخبرة مالية طويلة في مصر . وبعد ان نشرت برنامجها الطوباوي فان الحكومة تعرضت لعاصفة اثارها الوجدويون الغاضبون بسبب حديث للرئيس الدباس أكد فيه على وحدة اراضي الجمهورية كأمر لا سبيل للرجوع عنه . وقد رفض المفوض السامي اقتراحا من الوطنيين بأن تعين حدود لبنان على اساس حق تقرير المصير المحلي ، وأعلن ان الظرف غير ملائم لاية تعديلات ، ولكن التحريض لم يتوقف حول هذه القضية ، مما حتم اعتقال دعاة لبنان الصغير وقمع عدد من الصحف .

- (٣) نشرت هذه التحفظات في ٢٢ ايار ١٩٢٦ . وكانت تتضمن التأكيد على المادة ٢٢ من ميثاق العصبة . وقد استند الفرنسيون الى هذه التحفظات في مناسبات حرجة ابان ١٩٣٢ و ١٩٤٣ .
- (٤) الواقع ان النقاد اللبنانيين المعاصرين واللاحقين اعلنوا ان الدستور كان مفروضا من جانب الفرنسيين . ويقولون : « زيادة في كتابه « سوريا ولبنان » ( بالانكليزية ) : وضعت مسودة الدستور اللبناني في باريس وفرض على الجمعية التمثيلية » .
- (٥) اوغست ادب لرئاسة الوزارة والمالية ، وبشارة الخوري للدخالية ، ونجيب القباني المعدلية ، ونجيب الاميوني للمعارف ، ويوسف افندي افتميبوس للاشغال ، وعلي نصرت الاسعد للزراعة ، والدكتور سليم تلحوق للصحة . ومن الناحية الطائفية كان في هذه الحكومة مارونيان ، وممثل واحد لكل من السنة ، والشيعية ، والدروز ، والروم الكاثوليك ، والروم الارثوذكس .

نص الدستور اللبناني الذي أثار رعب السوريين والوحدويين باعلانه ان حدود البلاد غير قابلة للتعديل على انشاء برلمان مكون من مجلسين، وعلى المسؤولية الجماعية والفردية للوزراء ، وعلى نظام للانتخابات العامة ( للذكور ) على مرحلتين ، وعلى التمثيل المستند الى النسب الطائفية المعتادة ، وعلى تعيين رئيس البلاد ، لـ ٧ من اصل ١٦ عضوا في مجلس الشيوخ . وكانت مدة مجلس الشيوخ ٦ سنوات ، ومدة مجلس النواب ( المكون من ٣٠ نائبا ) ٤ سنوات ، في حين كان انتخاب الرئيس يتم في جلسة مشتركة للمجلسين ولمدة ٢ سنوات قابلة للتجديد . وكان للرئيس ، الى جانب الواجبات والصلاحيات الرسمية ، الحق في تعيين رئيس الوزراء ، وكذلك الحق في حل مجلس النواب اذا اقترح ثلثا مجلس الشيوخ لمصالح مثل هذا القرار . ولم يمض وقت طويل حتى ثبت ان الدستور اكثر تطورا من ان يلائم دولة صغيرة ، الى هذا الحد ، وانه يسهل على السياسيين التلاعب به والاساءة الى الادارة العامة ، وبالمقابل فلقد فشل الدستور ، وقد بين ذلك بعنف كل الوطنيين بما فيهم البطريرك الماروني نفسه ، لجهة اعطاء البلاد اي استقلال حقيقي . وبدلا من الاستقلال فقد جاء الدستور ليكرس كل وطأة السيطرة الفرنسية .

كانت الاسابيع الاولى من الحياة الدستورية في الجمهورية كافية لظهور عدد من النواقص الخطيرة . وبمعزل عن اعتراضات عدد من النواب باستمرار على صلاحيات التدخل غير المحددة والشاملة التي يملكها الفرنسيون ، فان العلاقات بين الوزراء ، ومجلس النواب ، ومجلس الشيوخ كانت منذ مطلعها علاقات سيئة . وقد افترقت الجميع حس الراقعية المالية ، وترافقت الطموحات لتنفيذ مشاريع باهظة الكلفة مع المطالبة بتخفيض الضرائب . وكانت غلبة المصالح الشخصية والطائفية و « الوساطات » مصدر اساءة للادارة . وهكذا فان الحاجة الى اعادة النظر في الدستور كانت واضحة حتى قبل نهاية سنة ١٩٢٦ .

رغم الاضطراب المستمر في سوريا والفجوة الكبيرة التي ظلت تفصل ما بين المفاهيم السورية والفرنسية حول التسوية المؤقتة المقبولة ( وقد اوضح ذلك وفد من دمشق قام بزيارة للسراي الكبير في منتصف كانون الاول ) ، فان المسيو دي جوفنيل لم يتراجع عن فكرة اتاحة التقدم الدستوري للبنان الاكثر اذعانا لفرنسا . وفي ٢١ كانون الاول ١٩٢٥ امر دي جوفنيل باجراء انتخابات لتشكيل مجالس تمثيلية جديدة تحل محل المجالس التي انتهت ولايتها ، سواء في بلاد العلويين وفي انحاء سوريا غير الخاضعة للقانون العرفي ، وهذا باستثناء دمشق ، وحران ، وجبل الدروز . وأعلن المفوض السامي ان على نواب المقاطعات التي ستجري فيها انتخابات ، وبما فيها دولة العلويين ، ان يتشاوروا بصدد أمانيهم الدستورية ومفهومهم للعلاقات فيما بين الدول الخاضعة للانتداب ، وقد اعتبر الوحدويون السوريون ان هذا البند يندثر بمزيد من التجزئة للبلاد ، رغم ان الواقع لم يكن كذلك . وفي هذه الاثناء ، اطلقت فرنسا سراح عدد من المعتقلين .

اعطت الانتخابات التي جرت في آذار ، وحيثما امكن اجراؤها ، نتائج غير مرضية عموما بالنسبة لمخططات المفوض السامي . وأعلن العلويون ، بعد امتناع كثيرين من اعضاء الاقليات السننية والمسيحية عبر مجلسهم التمثيلي الجديد انهم يتمسكون بـ « استقلالهم » وانفصالياتهم وان كانوا يرحبون بانشاء لجنة اقتصادية مشتركة . وقد شكلت لجنة صياغة في اللاذقية لوضع دستور للدولة ، وأمكن لها ان تحرز تقدما رغم انماط المعارضة المعتادة ، ولم يحرز اقتراح بتسمية مواطني الدولة « السوريين الغربيين » ، لحفظ المظاهر ، وقعا كبيرا . وفي سنجق الاسكندرون اقترح النواب ، الذين كان بعضهم خاضعا للتأثير التركي ، الى جانب الانفصال التام عن سوريا ، وفي آذار اعلن المجلس التمثيلي استقلال السنجق ، ووافق على نص دستور للبلاد ، وطالب المفوض السامي بأن يواصل اشرافه على السنجق ، وطالب كذلك بتعيين المندوب المساعد ، المسيو دوريو (Durieux) رئيسا . لكن هذا النظام غير المقبول من جانب الحزب العربي ، وغير المرغوب من جانب الفرنسيين ، لم يعيش طويلا . وقد امكن للحكومة السورية ، التي ارسلت وقدا مكونا من وزيرين ، ان تقنع الانفصاليين بالارتداد على سياساتهم السابقة ، وفي حزيران وافق هؤلاء على البقاء ، كما في السابق ، ضمن الاطار السوري . وفي هذا المجال فانه يبدو ان اتهامات الوطنيين للمندوب المساعد بأنه لعب دورا خبيثا في هذه الارتدادات ، لا اساس لها من الصحة .

اعرب ممثلو دير الزور ، الذين اجتمعوا في شهر شباط ، عن الرغبة في ان يلتئم شمل كل النواب السوريين واللبنانيين ليشكلوا معا جمعية تأسيسية واحدة . ولم تجد انتخابات في حوران ، رغم ان القانون العرفي ألغي في ١١ شباط ، وكانت بعض ملامح الروح الانفصالية ظاهرة . وعقد نواب حلب اول جلسة لهم في شباط بعد انتخابات تميزت بقلّة الاقبال ، وبمظاهرات عنيفة، وبقتال دموي في الشوارع وبعثاقال المحرضين ضد الانتخابات (ونفيهم الى جزيرة ارواد) . وقد فر ابرز هؤلاء المحرضين ، ابراهيم بك هنانو (راجع الصفحة ١٤٩) من المدينة وانضم الى العصابات الثائرة خارجها ، ومن اجل مواجهة الخطر الذي يشكله هؤلاء بالنسبة للمدينة فان ضباط المخابرات الفرنسية لجأوا الى تجنيد المزيد من العناصر الكردية غير النظامية . ورغم ذلك كله فان المجلس التمثيلي المكون من شخصيات ليست ذات وزن كبير ، ابرق بعهد اول اجتماع له الى المفوض السامي مطالبا بدولة سورية - لبنانية موحدة ، ومستندة الى اللامركزية ، وفي الوقت نفسه فان النواب طالبوا باطلاق سراح اصدقائهم المعتقلين . ولم يكن بالمستطاع اجراء الانتخابات في حمص وحماه ، لان الاهالي التزموا بدقّة بموقف المقاطعة الذي دعا اليه حزب الشعب .

وفي دمشق ، التي كانت بعد في قبضة القانون العرفي ، والمتاريس ، والتي شهدت العديد من معارك الشوارع ، قدم رئيس الدولة ، صبحي بك بركات ، استقالته في ٢١

كانون الاول ١٩٢٥ بعد ان عجز عن ارضاء الرأي العام (١) ، وكان قد فقد حظوته لدى المفوض السامي بعد ان اعلن موافقته على المطالب التي حملها الوفد السوري الذي قصد بيروت قبل مدة وجيزة . ووقع اختيار دي جوفنيل على الشيخ تاج الدين الحسيني للحلول محله ، وكان الحسيني قاضيا متدينا يتمتع بالاحترام لمزاياه الشخصية وبوصفه ابنا لاب مرموق . ومع انه لم يكن من الثوار فقد كان وطنيا الى الحد الذي يكفي لجعله مقبولا من الوطنيين . ولكن الحسيني اضطر تحت ضغط حزب الشعب ، ورغم اعتدال وجهات نظره السياسية ، لان يقدم الى المفوض السامي برنامجا يتضمن العفو العام ، وتوحيد سوريا ، وانضمامها الى عصبة الامم ، واعادة لبسنان الى حدود السنجق السابق ، وجلاء القوات الفرنسية ، ولما كانت معظم هذه المطالب غير مقبولة من الفرنسيين ، فقد عدل المفوض السامي عن تعيين الحسيني في منصب رئاسة الدولة . ولم يتوفر اي مرشح محلي قادر على ارضاء متطلبات المفوض السامي ، ولكن الاحوال في دمشق كانت تستدعي بسرعة - وقد ادرك دي جوفنيل ذلك ابان زيارته لدمشق هي مطلع شباط - اعادة الحكم العادي . وقد شعر انه مضطرا لان يفرض من جديد ، وبصورة مؤقتة (٧) ، الحكم الانتدابي المباشر ، فأوكل الى المسيو بيار أليبي (Pierre Alipe) ، احد كبار الموظفين التابعين له ، مهام رئاسة الدولة . وأحدث هذا الاجراء بعض التقدم لجهة اعادة الشؤون العامة الى طبيعتها ، في حين استمرت عملية انهك الثورة في الخارج .

بعد تنصيب المسيو أليبي في دمشق قرر المفوض السامي ان يقوم بزيارة سريعة لانقرة لضمان امتناع الاتراك عن اثاره القلاقل على الحدود وكذلك لمعالجة المأزق الذي كانت لجنة الحدود ، التي انشئت في ١٩٢١ ( غير انها لم تبدأ اعمالها الا في ١٩٢٥ ) قد بلغته . وكانت الزيارة ناجحة . فقد نصت اتفاسقية توصل اليها الطرفان في ١٨ شباط ، ثم وقعها في ٣٠ ايار (٨) ، على اللجوء للتحكيم في النزاعات الناشئة بين تركيا وفرنسا ( بوصفها ممثلة لسوريا ) ، وعلى « الحياد حسن النية » من جانب اي منهما اذا تعرض الطرف الثاني لهجوم خارجي ، وعلى التعاون على الحدود ، وبضعة

(٦) كان حسبني بك بركات يتكلم العربية بمسعوبة ، وعرف عنه تفضيله اختيار حلب عاصمة للبلاد ، الى جانب انه كان يختار اصدقاء من « الاتراك » لشغل الوظائف العامة . ولم يكن بوسع ذكائه وجاذبية شخصيته ان يعوضا هذه النقائص .

(٧) من ٩ شباط الى ٢٧ نيسان .

(٨) تأخر توقيع الاتفاقية بسبب ردة الفعل التركية على رفض فرنسا ( الذي كان في محله تماما ) السماح لتركيا باستخدام سكة حديد بغداد في حالة حدوث اشتباكات ( الامر الذي بدا معقولا في ذلك الحين ) بين تركيا وبريطانيا العظمى بسبب النزاع حول ولاية الموصل .

مسائل مهمة اخرى (٩) • واضطر دي جوفنيل الى الموافقة على اجراء تعديلات ضئيلة في الحدود في منطقتي كيليس وبياياز ، وقد اثار هذا التنازل عن اراض سورية استنكار وادانة الوطنيين المحليين ، كما انه اثار تساؤلات اللجنة الدائمة للانتداباته لانه يتعارض مع بنود (١٠) الانتداب • وأحرزت الحالة على الحدود ، بعد ذلك ، تحسنا ملحوظا ( راجع الصفحة ٢٠٢-٢٠٣ ) وعقب زيارته التركية قام دي جوفنيل بزيارة للمفوض السامي على فلسطين في ٣٠ آذار •

اثر النجاح الذي أحرزه في تركيا ، وتحسن الحالة في دمشق بعد التطهير الجزئي لحي الميدان ، والتثبت من ان القوات الفرنسية على وشك احتلال جبل الدروز من جديد ، اتخذ المفوض السامي خطوات اضافية باتجاه اقامة حياة دستورية في سوريا (١١) • ولكن المفوض السامي لم يكن يرغب في الاستناد الى نتائج الانتخابات السورية الاخيرة غير الكاملة ، وذلك رغم ان مساعديه زعموا ان ٣١ نائباً من اصل ٣٨ انتخبوا بصورة سليمة في المناطق حيث امكن اجراء انتخابات • ولذلك فقد اتخذ في ٢٨ نيسان قرارا بتعيين صهر ( وهذا معنى لقبه « الداماد » ) (١٢) السلطان عبد المجيد ، آخر الخلفاء العثمانيين ، رئيسا مؤقتا للدولة • وكان الداماد احمد نامي بك شركسي الاصل ، وفي سن الثامنة والاربعين ، وكان ابنا لموظف كبير توطن لبنان ، وقد شغل قبل تعيينه رئيسا لعدة وظائف عليا ، وكان يعتبر من مؤيدي فرنسا ، كما ان بعض اولاده كانوا يعيشون في فرنسا • وبعد قبوله المنصب في دمشق ، توصل الداماد الى اتفاق عملي مع المفوض السامي على أساس عقد اتفاقية فرنسية - سورية في غضون فترة وجيزة (١٣) ، وانعقاد جمعية تأسيسية على الفور، والتعاون ، كحد ادنى، فيما بين

(٩) تبادل الاسرى ، وتوزيع مياه الانهر ( قويق والفرات ) ، واستخدام سكة حديد بغداد •  
(١٠) نصت المادة ٤ على أن الدولة المنتدبة مسؤولة لجهة « عدم التنازل عن اي جزء من اراضي سوريا ولبنان او تأجيرها او وضعها تحت سيطرة دولة اجنبية بأي شكل من الاشكال » •  
ولكن الحكومة الفرنسية قدمت التعديل ، وكانت على حق في ذلك ، كمجرد تخطيط متأخر للحدود •

(١١) بعد ان ثبت استحالة تنفيذ شروط الانتداب ( المادة ١ ) التي تنص على الانتهاء من سن الدستور في غضون ثلاث سنوات ( على غرار ما حدث في لبنان ) طلبت الحكومة الفرنسية الى عصبة الامم تمديد المهلة مرتين • وذلك في ٢٠ ايلول ١٩٢٦ ثم في ١٢ آذار ١٩٢٧ •  
(١٢) كان تعبير « الداماد » ، اي الصهر بالتركية ، يستخدم عادة كلقب لاولئك الذين يتزوجون من بنات السلطان •

(١٣) مع ان الاتفاقية ( التي كان واضحا انها تشبه الاتفاقية الانجلو - عراقية ) لم تعلن كجزء من السياسة الرسمية لفرنسا ، فقد كان هنالك تفاهم ضمني حولها كامكانية رهن التحقيق • وقد أشار دي جوفنيل الى هذا الامر في اجتماع اللجنة الدائمة للانتدابيات في حزيران ١٩٢٦ •

الدول الخاضعة للانتداب من اجل ضمان منفذ الى البحر لسوريا . وشكلت وزارة تضم ثلاثة من اعضاء حزب الشعب ، في حين كان بقية اعضائها (١٤) من المعتدلين ، فلم يكن باستطاعة وزارة لا يتمثل فيها حزب الشعب ان تأمل في احراز تأييد مناسب بغض النظر عن البرنامج الذي تطرحه . ولكن هذه الاجواء الجديدة لم تقف دون مطالبته اعضاء الشعب ، ومن ضمنهم الوزراء الجدد ، بتنازلات كان واضحا انها غير مقبولة من الفرنسيين : العفو العام ، وانشاء جيش وطني ، وجلاء القوات الفرنسية ، وعقد معاهدة قصيرة الاجل ، واستفتاء شعبي لمناطق الحدود اللبنانية ، وتوحيد سوريا . وقد رفض المفوض السامي معظم هذه المطالب ، وأعلن قبوله البرنامج الوزاري الذي نشر في ١٦ ايار والذي ينسجم مع الاسس المعتدلة التي سبق الاتفاق عليها في الداماد : جمعية تأسيسية ، ومعاهدة تخضع لتصديق البرلمان السوري لها ، ومشاورات بين لبنان والدول الاخرى بصدد العلاقات المتبادلة ، وانشاء جيش ، وإعادة النظر في قيمة العملة ، والانضمام الى عصبة الامم في وقت لاحق ، والتسامح تجاه المسجونين السياسيين .

لكن التحالف المؤقت ضمن الوزارة لم يكن مستقرا . فبدلا من اتخاذ موقف محايد فان الوزراء الوطنيين قادوا المعارضة ضد البرنامج المعتدل ، ولم يوافق هؤلاء الوزراء على اتخاذ موقف غير مشجع من اضرابات الاسواق ومظاهرات الشوارع ، ثم حدث في ١١ حزيران ان رفضوا التوقيع على اعلان يستنكر نشاطات الثوار الامر الذي أدى الى اعتقالهم ونفيهم ، مرة اخرى ، مع عدد من انصار الثوار الاكثر او الاقل علانية ، الى جزيرة ارواد . وبعد ذلك عين وزراء اكثر اذعانا في المراكز الشاغرة (١٥) ، وجرى التأكيد مجددا على البرنامج الرسمي .

ولكن الشروط الجوهرية للتعاون والتقدم لم تكن موجودة في الواقع . فالهوة بين المفاهيم الفرنسية والوطنية كانت اوسع ما يكون ، اوسع مما كان المفوض السامي المتفائل يعتقد ، وغير قابلة للردم عبر مداهناته . ولم يكن الفرنسيون راغبين في تقديم التنازلات الواسعة التي شعروا انها لا تتفق مع لحظة الانتصار العسكري المرتقب ، ولا ترضي الاقليات ذات الامتيازات ، وتتعارض مع اسس الانتداب السليم نفسها ، حسب

(١٤) تولى وزارات الداخلية ، والزراعة . والمعارف ، على التوالي ، الوزراء الوطنيون : حسني اليرازي ، ولطفي الحفار ، وفارس الخوري . اما وزارات المالية والاشغال والعدلية فقد شغلها ، على التوالي ، شاكر نعمه ، وواثق المؤيد ، ويوسف الحكيم .

(١٥) تالفت الوزارة السورية الثانية على النحو التالي : واثق المؤيد للداخلية ( اضافة الى الزراعة والاقتصاد ) ، ويوسف الحكيم للعدل ، وعبد القادر العظم للمالية ، وشكيب ميزر للاشغال والتجارة ، وشاكر الحنبلي للمعارف .

ما كانوا يرونها • وكان الفرنسيون ينوون تدعيم لبنان الكبير ، والابقاء على التأييد الماروني والكاثوليكي ، والاحتفاظ بسيطرتهم الفعلية على كل الدولة ، وتحريرها وتوحيدها حسب جدولهم الزمني وتبعاً لطريقتهم – او عدم تحريرها وتوحيدها على الاطلاق • والواقع ان ذلك كان بمثابة الطريق المسدود ، وبعد صدام علني آخر بين بيروت ودمشق حول مسألة الحدود اللبنانية ، ومرسوم اخرق اصدره المفوض السامي حول الاحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم وأثار معارضة شاملة (١٦) فان المسيو دي جوفنيل ، الذي ظل على اعتقاده بأن كل شيء يسير على ما يرام ، رجع الى فرنسا وقد عرض صورة الاوضاع كما رآها في جنيف في ١٧ حزيران ، ثم استقال من منصبه بعد شهر واحد • وقد انتهت مهمة دي جوفنيل، التي امتازت على سابقتها لجهة فضائلها وكذلك بفضل الطالع الحسن ، الى الفشل ، ولكن الفشل لم يكن هذه المرة ناتجا عن النقائص والاختفاء الشخصية ، بقدر ما كان عائدا الى التقدم غير الكافي الذي سببه الانطلاق من سياسة جعلت النجاح مستحيلا •

(١٦) نص المرسوم على انتزاع كل مسائل الاحوال الشخصية من محاكم الطوائف ( بما فيها محاكم الشرع ) • وكان موضع احتجاج كل البطاركة المسيحيين الى جانب الوجيهاء المسلمين • وبعد شهر واحد اتخذ الفرنسيون قرارا حكيما نص على « تأجيل » العمل به •

## ٥ - الميسو هنري بونسو

كان اسم الجنرال ويغان (weggand) متداولاً على نطاق واسع في فرنسا وسوريا كخلف محتمل للمسيير دي جوفنيل (١) ، ولكن معارضة « تكتل اليسار » ( الذي كان وراء تعيين الجنرال ساراي ثم اضطر للموافقة على استدعائه ) كانت حاسمة في وجه تعيين مفوض سام عسكري آخر (٢) . وهكذا وقع الاختيار على الميسو هنري بونسو (Henry Ponsot) ، وهو ديبلوماسي محترف في التاسعة والأربعين من العمر ليست لديه انتماءات سياسية الا انه يملك تجربة غنية ، وكان بونسو في ذلك الحين نائب مدير القسم الافريقي والشرقي في الكاي دورسيه . وقد عين بونسو في منصبه الجديد في ٢٧ آب ١٩٢٦ ، ووصل بيروت في ١٢ تشرين الاول ، وامتنع عن الادلاء بأي تصريح لدى وصوله .

على نقيض سلفه فان المفوض السامي الجديد لم يكن في عجلة من أمره . فقد كرس الاشهر الاربعة الاولى للطواف في البلاد والتحدث مع مندوبين عن الاهالي يعبرون عن المصالح المتباينة . وخرج بونسو بانطباع مفاده ان البلاد تعيش حالة من انهيار المعنويات ، والتوتر ، والاضطراب . وكأنت عصابات الثوار وبعض الزعماء البارزين طليقي الحركة ، في حين لم تكن الطرق المحلية آمنة . وقد ساد البلاد نظام عسكري ورقابة صارمة ، واتسمت الاسواق والبيوتات بحالة من الركود الاقتصادي . وكان من علائم الوضع الاضراب المتطاوول الذي عرفته بيروت ابان تموز وآب احتجاجا على الرسوم التي فرضتها الشركة مالكة امتياز التراموايات المحلية ، ومن اجل النور والطاقة الكهربائية . وقد استدعى الاضراب تدخل الشرطة ودام طوال عشرين يوماً ، وفي الوقت نفسه تقريبا حصل اضراب لعمال المطابع أدى الى شلل معظم الصحف . واتضح للمشاكل السياسية المتعلقة للمفوض السامي ، منذ مطلع عهده ، بفضل المذكرة التي

(١) وردت الى باريس عريضة بهذا المعنى من لبنان .

(٢) كان السائد ان الجنرال غاملان (Gamelin) مرشح معقول .



رفعها المسلمون في بيروت وطالبوا فيها بتجزئة لبلدان ، والانتقادات المتواصلة في الصحف للنظام اللبناني القائم ( بسبب تكاليفه ، وعدم كفاءته ، وطائفته الضيقة ، وافتقار الحكم الذاتي الحقيقي ) ، وكذلك عبر الاحتجاجات المألوفة حينئذ من جانب العناصر الوحودية في اللاذقية . وقد راجت في البلاد شائعات ( نفاها الفرنسيون كليا ) مفادها ان المباحثات جارية بين الكاي دورسيه والناطقين بلسان المؤتمر السوري- الفلسطيني . من جهة اخرى لعبت محاكم العدل المختلطة في لبنان دورا مساعدا في معالجة ما تبقى من شرور قطع الطرق والنزاعات الطائفية ، وكانت عمليات استسلام الثوار تتزايد ، وصار ممكنا رؤية قدر من الاستقرار في الوضع . وقد ألغيت الغرامة التي فرضت سابقا على دمشق ، وخصصت مبالغ لاعادة تعمير الاحياء المهذمة ، وتمت استعادة الاسكندرون كجزء من الدولة السورية ( راجع الصفحة ٢١٢ ) . وحينما حدثت ازمة في وزارة الداماد في شهر كانون الثاني ، بسبب النزاعات الشخصية ، فان تأليف وزارة جديدة وبسرعة كان أمرا سهلا (٣) .

قام المسيو بونسو بزيارة مبكرة لدمشق ثم اعقبها بأخرى لجبل الدروز . وفي الجبل وجد بونسو دلائل - كان على اطلاق مسبق عليها بفضل العرائض التي وصلت السراي الكبير - على وجود نزعة انفصالية معادية لسوريا اقوى ، في ذلك الحين ، من الوحودية السورية التي تستر سلطان الاطرش خلفها من اجل احراز تأييد أوسع . وقد استحدثت ادارة الجبل برئاسة حاكم فرنسي ، هو المسيو هنري Henry وكانت تشمل مجلسا استشاريا من اعضاء معينين تعيينا ( نصفهم من الموظفين ) ، ومدراء من الدروز للداخلية والعدلية والمالية ، وجيش من المتطوعين بلغ عدده قرابة ٦٠٠ رجل (٤) ، وقائما مين في صلخد والشهبا ، وبلدية في العاصمة السويداء .

وضعت معظم الغرامات التي تمت جبايتها من القرى الدرزية في صندوق خاص لتنفق على اعادة التأهيل ، ولتمويل المصرف الزراعي . وشيد خط لسكة الحديد يمتد من جوار ازرع ، على خط سكة حديد الحجاز ، الى السويداء وتم اجلاء العصابات الدرزية الثائرة التي ظلت تغامر بدخول الجبل ، او انها سحقت نهائيا ، وقد استسلمت اكبر هذه العصابات ، وكان عدد افرادها يناهز المئات ويقودهم عبد الغفار باشا ، في آب ١٩٢٧ . اما الشهبندر فقد لجأ الى العراق في كانون الاول ١٩٢٦ ، ثم غادر العراق الى مصر . ولكن ، رغم حماس الجميع ، لاستتباب الهدوء ، فان النزاعات

(٣) كان توزيع الجقائب على النحو التالي : الداخلية : رؤوف الايوبي ، العدلية : يوسف الحكيم ، المالية : حمدي الناصر ، المعارف : شاكر الحنبلي ، الاشغال : راشد المدرس ، الزراعة والتجارة : نصوح البخاري .

(٤) كانت احدى فصائل هذا الجيش ، وجميع ضباطه من الفرنسيين ، تقوم بوظيفة جندرمة الجبل .

المتصلة فيما بين الزعماء الدروز جعلت حتى اعادة العمل بنظام يماثل النظام الذي نصت عليه اتفاقية ١٩٢١ المقبولة أمرا محفوفا بالخطر .

في ارجاء البلاد الاخرى اختار المفوض السامي دور المستمع موقنا . وقد تعرض لضغوط من كل الانحاء تتضمن المطالبة باعلان العفو عن الثائرين المعتقلين او الذين عرقلوا اجراء الانتخابات الاخيرة ، وتخفيف الرقابة عن الصحافة . وفي بيروت استمع بونسو الى شكاوى البطريرك الماروني ، والارمن ، والمسلمين ، ومتاولة البقاع ، واليهود . وفي دمشق و حلب وحمص و حماه تلقى ، سواء بصورة رسمية عبر الوفود او عبر الكثير من الاحاديث الخاصة ، المطالب الثابتة للكتلة الرئيسية من الوطنيين التي لم تكل او تهن وانما ظلت واثقة من ان المستقبل سيأتي بالافضل . وكانت مطالب الجميع هي العفو ، وتعويض « ضحايا الثورة » ، وتشكيل جمعية تأسيسية عبر الانتخابات الحرة ، واقامة حكومة وطنية موقته اولا ومن ثم حكومة وطنية دائمة ، وتوحيد سوريا ( مع اجراء استفتاء لاقتضية الحدود في لبنان ) ، وتأسيس جيش وطني ، وتأمين حرية الكلام والصحافة ، والغاء المحاكم المشتركة ، و ابرام معاهدة فرنسية - سورية مقبولة . وقد اجتمع كبار الموظفين الفرنسيين والاعيان السوريين في مكتب المفوض السامي ، في ٩ كانون الثاني ١٩٢٧ ، للتشاور ، ولكن المفوض السامي لم يعط اي تلميح حول نواياه ، وغادر البلاد الى باريس لاجراء مشاورات ، في ٢٧ شباط .

• كان النشاط السياسي الذي يقوم به السوريون خارج سوريا ملحوظا كالعادة . فقد قدمت لجنة لبنانية في باريس شكاواها الى الكاي دورسيه . وسعى المغتربون السوريون - اللبنانيون في فرنسا للاستفادة من صلاتهم العديدة هناك ، وأسسوا مجلة جديدة باللغتين العربية والفرنسية . وكان اعضاء اللجنة الدائمة للسوريين في جنيف يهرعون الى ضفاف السين كلما لاح لهم منفذ . وفي برلين ادانت لجنة لبنانية الاساليب الفرنسية بقوة ، وفي ديترويت انعقد مؤتمر سوري - أميركي في آذار ١٩٢٧ واتخذ مقررات نمت عن لا واقعية بالغة . اما المؤتمر السوري - الفلسطيني في مصر فانه لم يوفر فرصة لارسال ممثلين عنه ، او للمطالبة والاحتجاج في باريس و جنيف ولندن وواشنطن ، الى جانب انه اصدر في القاهرة كتابا مصورا بعنوان « النكبة السورية » . ولكن نفوذه تضاعف في اواخر ١٩٢٧ بسبب الشقاق المتداول في صفوفه التي كانت تشمل حينئذ العديد من السوريين البارزين الذين نفوا ، او فروا ، قبل مدة من بلادهم . وقد شملت نقاط الاختلاف قضايا عملية ، وأخرى سياسية الى جانب قضايا تتعلق بالانضباط . وأدى الموقف الذي يرفض التسوية الى تأسيس هيئة منافسة لم تعمسر طويلا عرفت بـ « الجمعية الوطنية السورية » ، في حين انقسم السياسيون المنفيون بصورة متساوية تقريبا بين الهيئتين اللتين اخذتا تتبادلان الاتهامات .

وابان غياب المسيو بونسو ادت الاحراجات التي تعرضت لها الوزارة اللبنانية فيما بين مطرقة مجلس النواب وسندان مجلس الشيوخ الى استقالته في ٢ ايار بعد

أن يئست من امكانية ممارسة اية سلطة تنفيذية . وقد حلت محلها حكومة مؤلفة من سبعة وزراء (٥) ، مع التفاهم على ان يجري تخفيض عدد الوزراء فيما بعد لتوفير النفقات . وكان مقررا ان تلبث هذه الحكومة لمدة سبعة اشهر فقط ، ومع ذلك فان التعديلات الاولى ، التي كانت قد مست الحاجة اليها ، في الدستور اللبناني حصلت ابان حكمها . وكان هذا الاصلاح الذي أيده الكثير من الاهالي وكل الرأي العام الفرنسي ، ولو انه تعرض لهجمات شرسة من جانب بعض قطاعات الصحافة والنواب والمغتربيين ، قد جاء في صورة اقتراح قدمه الرئيس الى البرلمان وامكن اقراره بسهولة (٦) رغم بعض الاحتجاج في تشرين الاول ١٩٢٧ . وكان اثر القانون الجديد اضافة صلاحيات اضافية على الرئيس تشمل صلاحية التعجيل في اقرار الموازنة المتأخرة وكذلك ( ومع تشريعات برلمانية لاحقة ) ادخال اضافات الى الموازنات الناقصة ، والدعوة الى اعادة النظر في اي تشريع غير ملائم ، واتخاذ اجراءات تنفيذية حول الاقتراحات التي تتأخر كثيرا في مجلس النواب ، الى جانب سلطة حل مجلس النواب بناء على اسباب معلنة وبالاتناد الى مشورة الحكومة . والى جانب هذه المواد التي تتيح تسيير الاعمال بشكل معقول ، كان ثمة مواد اخرى : فقد ألغي مجلس الشيوخ ، وأقرت اضافة ١٥ عضوا جديدا يعينهم الرئيس الى مجلس النواب ، وأبطلت صلاحية المجلس لزيادة مخصصات الموازنة المقترحة . وبالإضافة فقد تم التأكيد على تضامن الحكومة ، وأقر وجوب ان يكون نصف اعضائها من النواب . وانتخب لرئاسة المجلس الجديد نائب سني هو الشيخ محمد الجسر . وقد جرى التصويت على موازنة السنة التالية ( ١٩٢٨ ) بسرعة مثالية ، ولكن الوزارة المكونة من سبعة اعضاء كانت ما تزال غير مستقرة ، وأبت ان تواجه الحاجة السريعة للتوفير . وفي كانون الثاني ١٩٢٨ جرى استبدالها بوزارة مكونة من ٣ اعضاء (٧) وملتزمة بالاصلاح ، ونص برنامج الوزارة الجديدة على الغاء المناصب التي يمكن الاستغناء عنها ، واعادة تنظيم المناطق الادارية ، وانقاص عدد النواب . وقد نالت هذه الحكومة ثقة المجلس بالاجماع تقريبا .

عاد المسيو بونسو من فرنسا في حزيران ١٩٢٧ ليجد ان الاحوال في دمشق وجوارها تحسنت بشكل ظاهر . وبعد انقضاء شهر واحد فانه امر بالغاء « النظام

(٥) رئيس الوزراء ووزير التربية : بشارة الخوري ، العديلية : شكري قرداحي ، الداخلية : جورج ثابت ، المالية : خالد شهاب ، الاشغال : احمد الحسيني ، الصحة : الدكتور سليم تلحوق ، الزراعة : الياس فياض . وكان هؤلاء ، بالتوالي ، من طوائف الموارنة ، والروم الكاثوليك ، والشيعية ، والدروز ، والروم الارثوذكس .

(٦) كالعادة زعم الوطنيون ان الفرنسيين صغطوا على النواب من اجل تأمين اقتراع ملائم .

(٧) كان بشارة الخوري رئيسا للوزراء ووزيرا للعديلية والمعارف ، وتولى ايوب ثابت حقيبتي الداخلية والصحة ، وحسين الاحدب حقائب المالية والاشغال والزراعة .

الخاص « العسكري ، وباستثناء الإدارة العادية • وبإضافة ، منح عدد من الزعماء البارزين الذين كانوا خاضعين للاقامة الجبرية حرية حركة اوسع • وفي ٢٧ تموز ، وبعد التشاور مع الحكام والوزراء ، نشر المفوض السامي اعلانا حول سياسته كان قد وضع خطوطه الاساسية ابان اقامته في فرنسا • وأكد في هذا الاعلان على ان الانتداب مستمر ، وانه سيراعي دائما امانى الشعب التي ستشكل المعيار الاهم لدى صياغة الدستور • وتضمن الاعلان ان الدولة المنتدبة تحتفظ بحق التحكيم فيما بين الدول ، وحفظ الامن فيها وانها لن تشجع الانفصالية ، بل ستعمل على تعزيز التطور السياسي والاقتصادي • اما المصالح المشتركة فانها ستظل خاضعة للإدارة الفرنسية • وسوف يجري تدرجيا استبدال القوات الفرنسية بأخرى محلية •

قوبل الاعلان بمرارة وحشية من جانب المؤتمر السوري - الفلسطيني فسي القاهرة ، وبخيبة امل غير مبالغ فيها من جانب الاوساط الوطنية السورية التي اخذت عليه غموضه ، وعدم التيقن من تنفيذه ، وتجاهله لقضايا مثل العفو عن الحكوميين والفارين ، والحريات الشخصية والسياسية ، والحدود المستقبلية للبنان ، والاصلاح القضائي ، وبنود المعاهدة المقبلة • وقد تمثل الرد الوطني في مؤتمر عقده يوم ٢٠ تشرين الاول وأسفر عن صياغة برنامج غير مقبول كليا من المفوض السامي الا انه يتجنب القضايا الصعبة ويدين ان هنالك نية للتعاون الى حد ما مع فرنسا ، وللمرة الاولى ، حول قضايا الانتخابات المقبلة والدستور • وكانت قوى المعارضة في سوريا في ذروة زخمها في حشد القوى ليس ضد حكومة فرنسا وانما ضد حكومة الداماد • وكانت هذه الاخيرة ، وبحكم تبدل الاوضاع ، تفتقد الى الاصدقاء • وفي مطلع شباط ١٩٢٨ سمح الفرنسيون للداماد بالاستقالة بعد ان ظل في الحكم عشرين شهرا ، ووجه المسيو بونسو الشكر له على جهوده • وقد حل محله الشيخ تاج الدين كرتيس لـ « حكومة مؤقتة » ، وفي ١٥ شباط اعلن عن تشكيل وزارة جديدة امتازت اعضاؤها بأنهم من الاشخاص المرموقين وغير المتطرفين (٨) وقد تضمن البرنامج المعتدل نسبيا الذي نشرته الوزارة دعاوى ومطالب هامة ، غير انه تضمن بالمقابل اشارات ودية الى الفرنسيين والى الحاجة للتشاور فيما بين الدول الخاضعة للانتداب • ومن جهته اعلن المفوض السامي ان الانتخابات من اجل تشكيل جمعية تأسيسية باتت وشيكة ( على ان يتلوها عقد « اتفاقية » مع فرنسا ) ، والى الغى القيود المفروضة منذ ١٩٢٥ على الحرية الشخصية ، وامر بتخفيف الرقابة على الصحف ، واعلن العفو عن كل الثائريين

(٨) كان الشيخ تاج الدين رئيسا للوزارة ، وشغل سعيد المحسن وزارة الداخلية ، وصبحي النبال وزارة العدلية ، وجميل اللشي ( راجع الصفحة ١٢٧ ) وزارة المالية ، ومحمد كرد علي وزارة المعارف ، وتوفيق شامية وزارة الاشغال ، وعبد القادر الكيلاني وزارة الزراعة •

باستثناء ٢٩ شخصا (١) - وذلك كله كوسيلة لتأمين انتخابات حرة وكرمز لانتهاء الثورة . وقد رجع العديد من الزعماء الوطنيين الذين كانوا خاضعين للاقامة الجبرية من غير ان يؤدي ذلك الى احداث غير عادية . واصدرت حكومة الشيخ تاج الدين اعلانا جديداً أكد على الطبيعة المتبادلة للحقوق والواجبات الفرنسية والسورية ، ودعا الى اجراء انتخابات حرة في وقت مبكر ، واعرب عن الامل في ايجاد تمثيل سوري في المصالح المشتركة ، وتمنى اعداد معاهد ، فرنسية سورية يقرها البرلمان .

مر يوم ٨ اذار ، ذكرى اعلان فيصل ملكا على سوريا قبل ثمانية اعوام ، بهدوء . ولقي الشيخ تاج الدين استقبالا حسنا ابان جولاته في مناطق الشمال . واما الوطنيون الاكثر تطرفا الذين تقبلوا موقفا الحكومة القائمة ، فقد ضغطوا من اجل تقليص عدد الذين لم يشملهم العفو، وتحققت مطالبهم جزئيا بعد شهر واحد . ومقابل المرسوم الصادر عن المفوض السامي في ٢٠ اذار والقاضي بتوحيد اجراءات الاقتراع في كل انحاء سوريا ، فانهم طالبوا بتمثيل يستند الى السناجق ( الالوية ) وليس الى الاقضية حيث ان هذا الاخير يسيء الى مرشحي حزب الشعب . وقد احتجوا على اعطاء حق الانتخاب للارمن الغرباء ، ثم وجهوا فيما بعد تهمة التدخل لدى احصاء الاصوات الى مسؤولي المناطق ووزير الداخلية . وفي ٤ نيسان اعلن رئيس الوزراء كيفية توزيع مقاعد المجلس فيما بين الطوائف (١٠)

جرت المرحلة الاولى من الانتخابات ، التي امتازت بقلّة المظاهرات والاتهامات المتبادلة في ١٠ نيسان ، وجرت المرحلة الثانية في ٢٤ نيسان . وعلى العموم فاز في الانتخابات في الدوائر الريفية الوجهاء المحليون ، ذوو العقليّة المحافظة . اما في المدن فكان النجاح من نصيب الوطنيين الذين فاز كل زعمائهم . وقد بدا للفرنسيين ان الغلبة باتت مضمونة للقوى المؤيدة ، هذا رغم ان حزب الشعب ادعى ان الامر على النقيض . وقد انعقدت الجمعية التأسيسية في دمشق يوم ٩ حزيران ١٩٢٨ .

ان نجاح فرنسا في ، وضع الدستور ، بعد ثمانية اعوام على يوم ميسلون الحاسم - بل وفي توفير اساس تسوية موقّعة بين الدولة المنتدبة والخاضعين للانتداب، الامر الذي يجسد روح المادة ٢٢ من نص الانتداب - سوف يعتمد بعد الان على مدى استعداد الوطنيين للقبول بأقل من برنامجهم الكامل ، وعلى استعداد الفرنسيين للتخفيف من قسوة سيطرتهم وممارستهم لـ « حقوقهم » .

(٩) بينهم ١٨ سوريا ، و١٣ درزيا ، و٦ لبنانيين و٢ من العلويين . وكان هؤلاء من الجرمين السياسيين في حين اعفي عن الجرمين العاديين .  
(١٠) توزعت المقاعد كما يلي : ٥٢ للسنة ، ٣ للعلويين ، و٢ للروم الارثوذكس ، ٣ للارثوذكس الارمن ، و٤ لقبائل البدو ، ومقعد واحد لكل من الاسماعيليين ، والروم السوريين ، والروم الكاثوليك ، والارمن الكاثوليك ، والكاثوليك السوريين ، واليهود .

## الفصل السادس التقدم والتراجع ١ - الدستور السوري

خيم على سوريا في الفترة من اواسط ١٩٢٨ وحتى نهاية ١٩٣٥ ظل كساد اقتصادي متطاوّل لم يكن صنّعة الفرنسيين او السوريين بل كان امتدادا للارواح العالمية . وكان لهذا الكساد اثره في زيادة المحنة والتملّص اللذين تعانیهما البلاد . والى جانب ان السياسيين لم يتورعوا مرارا عن استغلال هذا الوضع لخدمة مصالحهم فان الكساد ساهم في ابطاء وتيرة التقدم المرجو في المجال المادي والخدمات العامة . وعلى صعيد الادارة ، التي ظلت بنيتها واجراءاتها على حالها تقريبا طوال هذه السنوات ، لم يحدث تقدم يذكر لجهة تولي السوريين المناصب العليا ، او تخويل تلك الجمهورية مسؤوليات اوسع ، وبالمقابل نجحت السلطات في اعادة ترتيب اوضاع بعض الدوائر ، وتمت تسوية بعض المسائل المعلقة - الدين العثماني ، والاشراف على تجارة التبغ - واستحداث قدر من الاصلاح القضائي ، وانشاء جهاز للمصالح المشتركة ، واكتسب الموظفون الفرنسيون والسوريون مزيدا من الخبرة .

لم يتوفر حل ابان هذه الحقبة من الزمن للقضايا السياسية التي بدا لاهالي انها تفوق في الاهمية قضايا الادارة او الاقتصاد ، والتي دأبت على احداث الشقاق بين الدولة المنتدبة والسوريين . وعلى العموم احرز الفرنسيون تأييدا لم يخل من التحفظ من جانب اللجنة الدائمة للانتدابات (١) في جنيف ، وتشبثوا بعناد كبير بسياسة فصل المنطقة العلوية والمنطقة الدرزية عن الدولة السورية ، والحفاظ على سلامة اراضي لبنان الكبير ، والاشراف الوثيق على الادارة والقضاء بما فيها القسوات الخاصة (Troupes Spéciales) والمصالح المشتركة البالغة الاهمية من الناحية المالية . وتلك بالتحديد كانت النواحي التي تجعل السياسة الفرنسية مثار نفور سياسيي وأحزاب الاتجاه الوطني السوري . ويشكل اسلوب بريطانيا في معالجة قضايا مماثلة

(١) كان يحضر اجتماعات اللجنة ، التي تنعقد مرة كل سنتين ، المسيو روبير دو كيه ( الذي دأب على زيارة الشرق سنويا لجمع المعلومات ) ، وكذلك المفوض السامي نفسه في اغلب الاحيان . وكان السياسيون السوريون يتبعون اعمال الاجتماع باهتمام بالغ .

تماما في العراق. (٢) استنادا الى اسس اقل الحأحا على « حقوق » الدولة المنتدبة  
واكثر ارضاء للسياسيين المحليين ، النقيض للسياق المضطرب للاحداث في الشرق .  
وفي هذه الاثناء ، وفي حقل السياسة ، ظلت تمثل الشعب السوري طبقة صغيرة  
« متطورة » كانت تزعم انها تنطق بلسان جمهور دافعي الضرائب : اللامباليين  
والمحافظين عادة ، والثوار في المناسبات ، وظلت الحياة السياسية السورية - بحكم  
عدم استقرارها وسمة اللامسؤولية الغالبة فيها ، ولجوئها الفوري الى العنف - تنم  
عن قدر من عدم النضج بدا للكثيرين في سوريا واوروبا ، خطأ ام صوابا ، انه يبرر  
المنحى الحذر او السلبي الذي تتخذه فرنسا . ومع ان الاهداف الظاهرة للزعماء  
الوطنيين كانت بعيدة عن الحقارة ، وادراكهم رفيعا ، فان رفضهم اية مساومة مع  
الدولة المنتدبة او اية حلول موقته لم يكن ، رغم انه يتفق مع سياسات الشرق الاوسط  
- وبالاحرى ، مع كل الشعوب الحية التي توضع مكروهة تحت الوصاية - في صالح  
ازدهار البلاد او حلول الهدوء فيها .

ضمت الجمعية التأسيسية التي انعقدت في دمشق ، يوم ٩ حزيران ١٩٢٨ ،  
اغلبية من « وجهاء » المدن الصغيرة والارياف الذين اقترح لهم دونما تساؤل المقترعين  
الريفيين - او من موظفي الدوائر المحليين المعادين للتيار الوطني فرضوهم على  
المقترعين ، حسب ادعاء السياسيين الوطنيين . ولكن هؤلاء « المعتدلين » لم يؤسسوا  
تنظيما يمثلهم ، ولم يكن لديهم برنامج فيما عدا النزعة المحافظة الغامضة ، وكان من

(٢) لم يكن العراق اقل اغراء للراغبين في اتباع سياسة مشجعة للانفصال ( سياسة «فرق تسد» )  
فهو يضم اقلية كردية وشيعية ويزيدية وأشورية واضحة المعالم ، الى جانب النزعات الاقليمية  
التي تفرق الشمال والجنوب . ولكن البريطانيين والسلطات العراقية نفسها امتلكوا من الحكمة  
وسعة النظر ما دفعهم لمقاومة مثل هذه السياسة . ولا تمثل الحادثة الاشورية في ١٩٢٣ سوى  
استثناء مأساوي . لقد كان نقل السلطات الفعلية الى الحكومة المحلية التي تأسست في كانون  
الاول ١٩٢٠ ، ثم تحويل هذه الحكومة الى ملكية دستورية في اب ١٩٢١ ، احد ميزات نظام  
الانتداب الفرنسي . ولا سبيل للقول ( رغم التلميحات الفرنسية في هذا الصدد ) ان الخدمات  
العامة العراقية كانت بسبب ذلك اقل مستوى من مثيلتها السورية . وكان الجيش والشرطة  
العراقيون خاضعين لقيادة عراقية منذ البدء . اما الادارة الاقليمية فكانت عراقية منذ ١٩٢٠ ،  
مع وجود حد ادنى من « المستشارين الاداريين » البريطانيين . وقد عقدت اول معاهدة انجلو -  
عراقية في ١٩٢٤ ، وعدلت في ١٩٢٧ ، ثم جرى استبدالها في ١٩٣٠ . ونال العراق عضوية  
عصبة الامم في ١٩٢٢ . وعقدت معاهدة بين بريطانيا وامارة شرق الاردن في ١٩٢٨ ثم جرى  
تعديلها في ١٩٣٤ . وكانت السيطرة البريطانية هناك اقل وطأة منها في العراق نفسه . ولم  
يكن ممكنا اتباع سياق مماثل في فلسطين لادراك بريطانيا ان قيام اية حكومة عربية سيعني  
المقضاء على فكرة « الوطن القومي اليهودي » .

السهل تخويفهم ، وقد عاش « حزب الاصلاح السوري » الذي اسسه ، سنة ١٩٢٩ ، بعض كبار الموظفين الاتراك سابقا قرابة السنتين من غير ان يحرز نفوذا كبيرا . اما « الحزب الدستوري » الذي انشأه في شمال سوريا ، في ١٩٣٠ ، صبحي برركات فان انخراطه في المحاباة العائلية ( وعلاقته الحميمة بالفرنسيين ) جعله غير فعال في وجه الفئات الوطنية الاكثر حيوية . وضم الحزب السوري الحر الذي اسسه شاكر نعمة في مطلع الانتداب عددا من الاعضاء الكفاء غير انه لم يلعب دورا مؤثرا . واذ كانت هذه المنظمات جميعا قد عجزت عن التحول الى قيادة مقبولة لدى الرأي العام فانه كان طبيعيا جدا ، ولو ان الفرنسيين لم يكونوا يتوقعون ذلك ، ان يتخلى سواد النواب غير المنظمين عن المبادرة لصالح حفنة من النواب الوطنيين المتحمسين . وكانت هذه الحركة الوطنية التي حظيت بزعماء بارزين تتحسس طريقها نحو خلق كتلة مرنة ذات وجود شامل تضم احزابا اصغر شأنها على غرار حزب الاستقلال ، وما تبقى من حزب الشعب ، وجماعتي « الفتاة » و « العهد » ومجموعات من المحامين ، والمدرسين ، والكتاب ، والدعاة البارزين . ومباشرة بعد الخطب الافتتاحية المصقولة والمتفائلة التي القاها المفوض السامي والشيخ تاج الدين ، فان هذه الكتلة امنت انتخاب بعض اعضائها لمنصب رئيس الجمعية ( هاشم بك الاتاسي ) والمناصب الرسمية الاخرى فيها ( وكذلك منصب رئيس لجنة الصياغة التي اوكلت اليها وكان اغلب اعضائها من الوطنيين المتحمسين ) مهمة اعداد الدستور .

لم يمض شهران حتى تم اعداد مسودة دستور استوحى اكثر الانماط الغربية تقديما ، وقد نص الدستور على تأسيس جمهورية برلمانية تقوم على برلمان واحد ينتخب اعضاؤه كل اربع سنوات باقتراع عام على مرحلتين ، ويتولى السلطة التنفيذية رئيس ( مسلم ) ووزارة مسؤولة ، ويتمتع الرئيس في حالات معينة بصلاحيات تأجيل اجتماعات المجلس ، او حله . ونص الدستور ايضا على انشاء محكمة عليا لمحاكمة الوزراء المتهمين بالخيانة . وتضمن تشريعا حول المساواة بين المواطنين من كسب الطوائف ، وكفل حرية العبادة وحرية مدارس الطوائف . و اشارت المسودة السى ان القانون الانتماي الموعود سينص على تمثيل الاقليات بصورة محددة . كانت مسودة الدستور ، على العموم ، مقبولة لدى المفوض السامي الذي ترك للسوريين امر اعدادها بمفردهم ، ولكن هذه المسودة ، التي اقرت اغلبية الجمعية نصها العام في ٧ آب على ان تناقشها بندا بعد ذلك ، كانت تتضمن عناصر لم يكن في وسع الفرنسيين ان يتظاهروا باللامبالاة تجاهها . والواقع انها تجاهلت المسار للتاريخ السوري منذ ١٩١٨ ووجود الانتداب نفسه . فقد جاء فيها ان « سوريا » التي تشمل شرق الاردن وفلسطين ولبنان بلد واحد غير قابل للتجزئة ، ونصت المسودة ايضا على ان للحكومة السورية سلطة تنظيم القوات المسلحة ، وان للرئيس سلطة عقد المعاهدات ، ومنسج



العفو ، وتعيين السفراء ، و اعلان القانون العرفي - وتلك كلها وظائف كان السوريون يعتبرون انها وفقا على الدولة المنتدبة دون سواها (٣) .

بناء على ذلك ، وفي ٩ آب ، ابلغ المفوض السامي المجلس ان المواد ٢ ، و ٧٣ ، و ٧٤ ، و ٧٥ ، و ١١٠ ، و ١١٢ غير مقبولة واقترح « فصلها » عن بقية النص . ولكن الجمعية ردت ، دعوة تاج الدين وقله من المعتدلين لايجاد حل وسط ، برفض الاقتراح على اساس انها غير معنية بالالتزامات الفرنسية الاحادية الجانب ، ولكي لا تصل الاوضاع الى الطريق المسدود مباشرة ، فقد اتخذ المفوض السامي قرارا بتأجيل انعقاد الجمعية لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من ١١ اب ، ثم الحقها بثلاثة اشهر اخرى . وقد توجه المسيو بونسو الى فرنسا ( وتبعه الى هناك أكثر من سياسي سوري ) واقترح لسدى عودته في كانون الاول (٤) ان تعاد صياغة المادة ٢ ( التي تنص على ان « سوريا » غير قابلة للتجزئة ) وان تضاف الى الدستور مادة واحدة ( المادة ١١٦ ) تضمنت المادة فترة الانتداب استتباب الامن الداخلي ووفاء فرنسا بالتزاماتها الدولية . وتضمنت المادة الجديدة ان المواد التي تمس التزامات فرنسا بالنسبة لسوريا لا تطبق « الا تحت شروط تحددها اتفاقية فيما بين الحكومتين » وان لا تسن القوانين التي تتناول هذه المسائل الا بعد اقرار مثل هذا الاتفاق وتضمنت كذلك ان « القرارات لها صفة القوانين والتنظيمات » التي صنعها الفرنسيون ليست قابلة للتعديل الا بعد موافقة فرنسا . ولكن الجمعية ، التي ساهم الاقتناع والتهديد ضمنها ، الى جانب المظاهرات ، ومجرد مرور الوقت ، في زيادة هيمنة الوطنيين فيها ، رفضت الصيغة المقترحة وأعلنت تأييدها للبيانات المتصلبة التي اصدرتها المجموعات الوطنية ابان كانون الاول . وبدوره نقل الشيخ تاج الدين الى المفوض السامي انه لم يتوفى في الحصول على موافقة اصدقائه على الخطوط المقترحة ، وعرض بدلا من ذلك استحداث مادة تنص على البنود التي تعتبرها فرنسا غير مقبولة « ينبغي ان تنفذ بصورة تتوافق مع ترتيبات خاصة يتم الاتفاق عليها فيما بين فرنسا وسوريا ، الى حين ابرام معاهدة تحدد العلاقات بين البلدين » . (٥) ولكن المفوض السامي وجد ان هذه الصياغة تنذر بوضوح باقامة

(٢) في حزيران ١٩٢٨ اعربت اللجنة الدائمة للانتدابات عن الامل في ان « تحتفظ الدولة المنتدبة » وحتى قيام الحكم الذاتي في سوريا « بالقدر من السلطة الذي يلزم لكي تتمكن ، وبصورة وافية ، من الاستمرار في توجيه هذا التطور والاشراف عليه ، ومن الايفاء بكل التزاماتها تجاه عصبة الامم » .

Or. Mod. March 1929, p. 119

(٤)

Ibid, March 1929, p. 120

(٥)

نظام يصبح فيه الانتداب بأسره ، بما في ذلك هيمنته الشاملة الضمنية ، غير قابل للتطبيق . وهكذا رفض بونسو الاقتراح ، ورغم عدد من الاجتماعات بينه وبين عدد من الزعماء الوطنيين والامكانية الظاهرة ( كما بدا فيما بعد ) للتوصل الى صيغة معقولة فإن المسيو بونسو ، الذي اعرب للشيخ تاج الدين عن اسفه تجاه التصلب السوري ، شعر انه مضطر الى تأجيل انعقاد الجمعية التأسيسية ، في ٥ شباط ١٩٢٩ ، الى اجل غير محدد . وكان معنى ذلك عمليا التخلي عن الامل في التفاهم حول صيغة الدستور ، وتبع هذه الخطوة اجتماعات الاحتجاج المعتادة والخطب والمقالات الصحفية الغاضبة ومظاهرات الطلاب ، الى جانب البرقيات الموجهة الى باريس وجنيف (٦) . وهكذا فان الاثني عشر شهرا التي اعقبت مبادرة المفوض السامي وتعديل الحكومة في سوريا في شباط ١٩٢٨ ( راجع الصفحة ٢٢٣ ) لم تسفر ، رغم كل شيء ، عن التقدم المتوقع في تطور سوريا .

كانت سنة ١٩٢٩ وبدايات ١٩٣٠ فترة هدوء بالمقاييس السورية . وقد جرى الاحتفال بيوم شهداء ميسلون وحتى ذكرى وعد بلفور بصورة مسالمة ، ورغم ان هذه الذكرى الاخيرة تميزت باقفال الاسواق . وانعكست احداث منتصف صيف ١٩٢٩ في فلسطين ، على بواكر التضامن الوطني التي عبرت عنها سوريا تجاه المسألة الصهيونية ، واغلقت حدود البلاد مع فلسطين طوال عدة اسابيع . من جهة اخرى لم تسفر المؤتمرات العديدة التي عقدتها الاحزاب السياسية ابان العام سوى عن التأكيدات وقرارات الشجب المعتادة . وبذل قادة الحركة الوطنية ، بالاحص هاشم الاتاسي ، جهودا كبيرة لاطلاع المفوض السامي على مآثرتهم على وجهات نظرهم نفسها من دون تغيير . وقد عرضت وجهات النظر هذه في آب ١٩٢٩ ومن ثم في مؤتمر وطني شهدته دمشق في تشرين الاول من السنة نفسها ، وكان فحوى وجهة النظر الوطنية المطالبة بمعاهدة فرنسية - سورية تشكل التعبير الوحيد المقبول عن الانتداب . وبالمقابل كان بونسو يرد بالتشكيك في امكان عقد مثل هذه المعاهدة مع طرف يمثل الدستور الذي يرغبه نغيا للانتداب نفسه . وهكذا لم يسفر اجتماع الاتاسي وبونسو في اواخر نيسان ١٩٣٠ عن اتفاق ، ولم يؤد الى انفراج الاوضاع ، وبالعكس ، فقد بدا واضحا في كانون الثاني ١٩٣٠ ان احوال البلاد تسيير نحو التدهور بعد سلسلة الاضرابات العامة ضد الضرائب البلدية في دمشق ، واضراب طلاب المدارس العليا ضد حجب شهاداتهم ومكافاتهم المالية .

(٦) رفعت اللجنة السورية - الفلسطينية في القاهرة ، وممثلوها في جنيف ، صوتها عاليا ضد « الاستعمار » الفرنسي والاعمال الخرقاء التي ارتكبتها فرنسا . ولكن نفوذ اللجنة كان قد تضاعف في ذلك الحين بسبب الانقسام العميق في صفوفها .

وفي شهر نيسان وجه الاتاسي والوطنيون « بياناً مؤثراً الى الامة » (٧) . وفي الفترة نفسها اتخذ رئيس الجمهورية او المفوض السامي اجراءات قمعية ضد عدد من الصحف ، والواقع ان عنف الصحفيين بل وأكاذيبهم الصريحة كانت غالباً مبالغاً فيها وغير قابلة للعلاج بالحسنى . وفي هذه الاثناء رفع الشركس مطلب انشاء وطن قومي خاص بهم ، لكن المطلب لم يلاق صدقاً جدياً . وبدت المقررات التي اتخذها السوريون المنفيون في النيل ، بالعربية السعودية، بعيدة عن وقائع الحياة السورية، وشهدت الفترة نفسها زيادة حدة الاضطراب المزمن على الحدود الشمالية . وأقام الفرنسيون معرضاً صناعياً مثيراً في دمشق ، غير ان اثره كان وقتياً لجهة تمويه الكساد الاقتصادي الخطير والمتزايد في البلاد .

على الصعيد السياسي امتازت هذه الاشهر بمحاولة متردة وغير مقنعة لاعادة تنشيط العناصر « المعتدلة » ، وقد تولى هذه حزب الاصلاح والحزبان الحران وحزب الملكيين . وقد صاغت هذه الاحزاب برنامجاً موجهاً ضد حكومة الشيخ تاج واوكلت امر تنفيذه الى لجنة حزبية مشتركة مكونة من تسعة اشخاص . لكن البرنامج الجديد لم يكن متميزاً عن برنامج الوطنيين سوى باعتدال لهجته وتيرته ، وخلوه من التعصب المعادي للفرنسيين . ودعا البرنامج الى الاستقلال والوحدة ، وسن دستور للبلاد ، والى التنمية المادية في كل الحقول ، وتحسين الادارة القضائية والمالية لكن المحاولة لم تجد طائلاً رغم وجود او تأسيس مراكز للنشاط المعتدل في عدة مدن . فقد استطاعت الوزارة ان تتفادى « التكتيك المعتدل » والوطنيين الاكثر تطرفاً على السواء .

يعود ظهور « الحزب الملكي » الى صيف ١٩٢٨ . وقد عرف الحزب بكثرة الاجتماعات العامة التي دعا اليها والبرقيات التي وجهها الى المفوض السامي او الى باريس - وكذلك باختلاف اعضائه حول المرشح الافضل لتولي العرش ، وبوصفها ، من حيث الجوهر ، احتجاجاً على النقائص الراهنة ، ومنفذاً مست الحاجة اليه للولاء العروبي ، فان الحركة اكتسبت تأييداً ملحوظاً في اوساط سورية متنوعة . وأما الامراء الذين جرى تداول اسمائهم كمرشحين لعرش سوريا فممنهم الامير فيصل الابن الثاني للملك عبد العزيز ابن سعود ، وملك العراق فيصل ، واخوه زيد ، والشريف علي حيدر ، والخديوي السابق عباس حلمي ، والداماد احمد نامي بك ، وعلي رضا الركاني ، الى جانب عدد من ابناء العائلات السورية الكبرى .

كانت الخطوة غير الموفقة التي اتخذها الفرنسيون بحل الجمعية التأسيسية بين الاسباب التي ادت ، في هذه الحقبة ، الى تضامن اوثق بين الجماعات الوطنية تمثل

في تشكيل كتلة سياسية خاضعة لقيادة موحدة . والواقع ان هذا التطور لم يكتمل حتى سنة ١٩٢٦ ، ولكن بداياته تقود الى سنة ١٩٢٧ حينما بدا ان حزب الشعب ينزع الى الضعف في حين تزداد الحاجة الى التضامن . ومنذ ذلك الوقت بدأت المساعي للتنسيق السياسي والزمني بين دمشق وحلب ، واتجه ممثلو التيار الوطني في الجمعية التأسيسية الى تأسيس جبهة وطنية شبه موحدة . وقد اكتسبت الكتلة الناشئة زخما اضافيا نتيجة انضمام التنظيم الواسع الذي اقامه ابراهيم هنانو في الشمال اليها . وفي حزيران ١٩٢٠ جمعت « لجنة الوفاق الوطني » الزعماء الاقليميين البارزين في هيئة واحدة هي « الكتلة الوطنية » . وهكذا خاض الوطنيون معركة انتخابات ١٩٢٢ كتلة واحدة، رغم ان الناحية التنظيمية والقيادة الموحدة ظللتا بحاجة الى بلورة اضافية .

وفي مطلع ايار ١٩٢٠ بدا للمفوض السامي ، بعد زيارة اخرى لباريس ومحادثات اضافية مع الاتاسي ، انه لم يبق امل في تعديل الموقف الوطني من البنود التي اثارت الخلاف وهكذا قرر ان يقطع العقدة وان ينفذ مضمون المادة الاولى من وثيقة الانتداب بفرض دستور يعطي السوريين الشكل الحكومي الذي اختاره ممثلوهم، باستثناء بعض التعديلات المخالفة التي لا مفر منها طوال مدة الانتداب . وفي ١٤ ايار اصدر المفوض السامي مرسومين نص الاول على حل الجمعية التأسيسية وتضمن الثاني دستور البلاد الجديد (٨) .

كان الدستور الجديد ، الذي عرض نصه على عصبة الامم ، متوافقا من كل النواحي تقريبا مع الدستور الذي تبنته الجمعية التأسيسية . ولكن ادخل تحويل على تعريف كلمة « سوريا » بحيث ينتفي منه الطابع المسيء (٩) ، واعيدت صياغة عدد من البنود الجزئية ، الى جانب اضافة المادة ١١٦ التي حملت الضمانات التي رفضتها الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بالوجود الفرنسي . وجاء في مرسوم المفوض السامي ان الدستور يصبح ساري المفعول بعد ان تجري في موعد يحدد لاحقا انتخابات عامة للمجلس النيابي الذي ورد ذكره في الدستور . ولكن احاديث المسيو بونسو في جنيف ، في شهر حزيران ، اوضحت ان الضمانات الانتدابية التي ادخلت في الدستور رغم الاحتجاج السوري لا تستبعد اتفاقية فرنسية - سورية لاحقة واكثر شمولاً . فقد اعلن امام لجنة الانتداب ان فرنسا كانت ما تزال مدفوعة بروح المادة ٢٢ من الميثاق

(٨) سوف نشير في الصفحات القادمة الى المراسيم الاخرى التي تم توقيعها ونشرها في المواعيد نفسها . وقد تناولت هذه المراسيم مسائل تتعلق بسنجق الاسكندرون ، والمنطقتين العلوية والدرزية ، ويمكن مراجعتها . مع نص الدستور ، في عدد اب ١٩٢٠ من Or Mod. كذلك يتضمن عدد حزيران ١٩٢٠ من المجلة نفسها رسالة المفوض السامي الى المسيو بريان (Briand) (٩) جاء في النص الجديد ان « سوريا تشكل وحدة سياسية غير قابلة للجزئة » .

وانها تنوي ان « تقود تلك البلاد بالتدريج نحو الاستقلال التام ، حانما يصبح أهلها قادرين على الوقوف بمفردهم » .

أثار الدستور الجديد ، الذي قوبل بلامبالاة الجمهور السوري فيما عدا قلة من الناس ، احتجاجا فوريا في المعسكر الوطني . وقد ادانت الصحافة الدستور لانه مفروض وتعسفي « ومجهول الوالدين » . وعكست التغييرات الحكومية (١٠) الضغوط التي تعرض لها الوزراء . وعبرت لجنة القاهرة ووفدها الدائم في جنيف عن رد فعلهما السلبي المعتاد . وفي دمشق ، حيث وجدت لجنة الوفاق الوطني (راجع الصفحة ٢٣١) صعوبة في الاتفاق مع الملكيين ، عقدت اجتماعات عامة للاحتجاج على « التجزئة والعبودية » وصدرت تهديدات بعدم التعاون مستقبلا مع الفرنسيين ، ووجهت برقيات من عدد من المدن السورية الى جنيف وحدثت اضطرابات ( لم تخل من عنصر اقتصادي) ومظاهرات . ولكن ذلك كله لم يسبب الاخلال بالامن والنظام ، وسادت سوريا حالة من الهدوء المشوب بالتململ مع حلول صيف ١٩٣٠ الحار . وفي ١٤ تموز صدر عن رئيس الجمهورية الفرنسية عفو عن عدد من المعتقلين والمذبذبين الذين صدرت عليهم احكام من المحكمة العسكرية بسبب دورهم في اضطرابات ١٩٢٥ - ٢٦ . كذلك اصدر المفوض السامي بالوكالة ، المسيو تتر (Tétréau) ، عفوا عن اشخاص اخرين . ولكن بعض المذنبين الخطرين ، وبينهم الدكتور الشهبندر ، ظلوا في المنفى . من جهة اخرى فان المفوض السامي لم يتخذ اية خطوات تفيد بأنه ينوي تطبيق الدستور على الفور .

---

(١٠) كانت هذه الحكومة مستمرة منذ ٦ شباط ١٩٢٨ . وقد استقال وزير الداخلية بعد اعلان الدستور فحل محله جميل الالشي ( الذي كان وزيرا للمالية ) في حين تولى توفيق الشامية (وزير الاشغال) وزارة للمالية .

---

## ٢ - معاهدة مخدولة

الواقع انه كان لا بد من مرور سنتين قبل اعلان الدستور ودخوله حيز التنفيذ .  
وقد تميزت هاتان السنتان بهدوء ظاهري نسبي في الوسط السياسي المحلي ، ترافق  
مع استمرار الكساد الاقتصادي العنيف .

لقد استمر « النظام الموقت » الذي تشكلت على اساسه حكومة تاج الدين طوال  
هذه المدة . واستطاع هذا النظام ان يحقق بعض التوفير في نفقات الادارة ، وانشأ  
محكمة خاصة للقضايا القبلية ، وشكل سنجقا خاصا لمنطقة الجزيرة فسي الشمال  
الشرقي عبر تقسيم مقاطعة الفرات ، واستفاد من الغاء الفرنسيين لما تبقى من «المحاكم  
العسكرية» التابعة لهم ومن تقليل الاعتماد على « الخدمات الخاصة » . لكن لم يبد ان  
بالامكان ايجاد علاج للمصاعب الاقتصادية الراهنة ، ولم تنجز بعثة اقتصادية  
فرنسية زائرة اكثر من ملاحظة الركود العام المحزن . وقد امكنت تسوية عملية مقاطعة  
متطاولة اتخذت طابع العداء للاجانب ، لشركة كهرياء يملكها بلجيكيون عن طريق  
تخفيض الرسوم . ومع ذلك فقد ارتفعت اصوات تدعو الى مقاطعة شاملة للبيضاء مع  
الاجنبية .

حافظت وزارة الحسيني على وجودها من غير صعوبة كبرى ومع الحد الأدنى  
من التغييرات في الاشخاص (١) . وقد واصلت الوزارة ضغطها على الفرنسيين  
لاصدار عفو عن الوطنيين المنفيين - الذين لا بد ان تزيد عودتهم الى البلاد من متاعبها  
- واستمرت في لعب دور الوسيط بين الدولة المنتدبة والتيار الوطني الصريح . وكان  
بين الذين صدر العفو عنهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ( الذي استمر في ممارسة  
الطب في القاهرة ) واحسان الجابري . ولكن الرغبة في التغيير ، وتململ السياسيين  
الذين عانوا طويلا من البطالة ، ووجهات النظر البالغة الاعتدال التي كان يعرب عنها

(١) استقال فؤاد العادلي ، وزير الاشغال العامة ، في حزيران ١٩٣١ وحل مكانه يديع المؤيد .

انصار تاج الدين ، كانت حافزا لنهوض النشاط السياسي في مدن سوريا ولاتخاذها طابعا معاديا للوزارة بقوة . وقد عقد الوطنيون العديد من الاجتماعات السرية ، واعدوا صياغة مواقفهم ، وحافظوا على صلات وثيقة مع العناصر الوجودية في لبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز . وتأسس في مدينة دمشق حزب جديد هو « حزب الميثاق الوطني » ، وطرح برنامجا بالكاد يمكن تمييزه عن الموقع الوطني النموذجي واذا كان « الحزب الملكي » ( الذي ارتفعت معنوياته بعد الزيارة القصيرة التي قام بها علي ملك الحجاز سابقا ، في ١٩٣١ ) يتميز نوعا ما من حيث الهدف ، فان الاحزاب الاخرى لم تكن أكثر من تجمعات ناتجة عن ولاءات شخصية تتطابق الى حد ما من حيث الخط السياسي وتنطوي جميعا ، ولو من غير اندماج كلي ، تحت لواء « الكتلة » . اما الاحزاب المذكورة فكانت حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الاحرار ، وحزب الاستقلال ، وحزب الشعب ، وحزب الاصلاح - ولكل منها موظفوها ، واماكن لاجتماعاتها وبياناتها السياسية ومساجلاتها الصحفية . وكان فحوى موقف الزعماء الوطنيين ، وابرزهم هاشم الاتاسي بحكم سنه وخدماته ومزاياه ، التعاون بحذر مع اية وزارة تنبثق عن انتخابات حرة . والح هؤلاء الزعماء على ابطال القانون الذي يقيد المرشح للانتخابات بمنطقة اقامته ، وطالبوا بأن تمتنع السلطات الفرنسية والسورية ( والواقع انها نادرا ما امتنعت ) عن اي تدخل . وقد شكل نشر المعاهدة الانجلو - عراقية المعقودة في حزيران ١٩٣٠ سابقة محددة بالنسبة للعلاقات الفرنسية - السورية ، وكان له اثر بالغ في التفكير السياسي ، ولكن غياب الثقة المتبادلة بين سلطات الانتداب والزعماء السوريين كان يحول دون التفاؤل من جهة اخرى فقد ترددت احاديث حول ضرورة الوحدة السورية - العراقية ، في حين تعززت المشاعر الوجودية العربية بفضل ما سمعه الناس عن اعمال وحشية ارتكبها الايطاليون في ليبيا . (٢) .

عاد المسيو بونسو، وكان يقوم بمهامه أثناء غيابه ديبلوماسي محترف اخر هو المسيو جان هيلو (Jean Helieu) ، الى بيروت في اواسط تشرين الثاني ١٩٣١ . وبعد سنة من الجمود السياسي فانه أصدر حال وصوله ، ووسط الدهشة الشاملة ، ثلاثة مراسيم (٣) كانت بمثابة الاشارة لانطلاق النشاط السياسي . وقد نص المرسوم الاول على انشاء « مجلس استشاري » (٤) يشرف على وضع الدستور موضع التنفيذ . ونص المرسوم الثاني على « تنظيم موقت » للادارة ، برئاسة ممثل للمفوض السامي ، الى حين تعيين مسؤولين بعد سريان النظام الجديد . وأما المرسوم الثالث فقد تضمن

(٢) اعدم الايطاليون الزعيم الوطني عمر المختار ، شنقا ، في ايلول ١٩٣١ .

(٣)

(٤) يتشكل من الرؤساء وحكام الدول السابقين ، ورؤساء الوزارات السابقين . ومن ستة موظفين

الاجراءات المتعلقة بالانتخابات . وفي اول اجتماع للمجلس الاستشاري اعرب المسيو بونسو مجددا عن تفضيل بلاده لطريقة المعاهدة من اجل تسيير شؤون الانتداب ، ومن ثم لانهائه في المستقبل . وأعرب بونسو عن أمله في ان يتخذ المجلس المنوي تشكيله خطوات في هذا الاتجاه . وأضاف المفوض السامي ان عهد الحكومة الموقته قد انتهى ، وانه لا بد من تشكيل ادارة وطنية قوية وموحدة وقادرة على التعامل مع فرنسا .

اتسم رد الفعل الوطني تجاه هذه الدعوة بالتردد ، وصدرت ردود سلبية في بعض الانحاء ، لكن الاغلبية مالت الى التعاون المتحفظ . وأكد الوطنيون على مواقفهم بوصفهم الناطقين الحقيقيين بلسان سوريا ، وعرضوا مجددا شكواهم الماضية ، وطالبوا بأن يجري اعلامهم مسبقا عن شروط المعاهدة المقترحة . وفي هذه الاثناء صدر مرسوم ، مؤرخ في ٧ كانون الاول ، ينص على كيفية توزيع المقاعد النيابية بالنسبة للدوائر الانتخابية ، وبالنسبة للاقلييات . وتبعاً للمرسوم فان البرلمان سيتشكل من ٧٠ عضوا بينهم ٥٢ سنيا ، و ١٤ من الاقلييات (٥) و ٤ للقبائل البدوية .

افصحت الانتخابات عن وجود اجماع وطني في منطقة حمص - حماة ، وبعض التنوع في ألوان الوطنية في حلب ( الى جانب الانقسامات الشخصية او العائلية المألوفة ) ، ولوائح متنافسة (٦) في دمشق . وقد تمت عمليات الاقتراع في ٢٠ كانون الاول بصورة مسالمة عموماً . وعلى غرار انتخابات الجمعية التأسيسية فان المرحلة الثانية من الاقتراع التي جرت في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢ اسفرت عن عودة اغلبية من المعتدلين . وقد حدثت اضطرابات واسعة في منطقة حماة كان لا بد معها من تدخل القوات المسلحة وتأجيل الانتخابات . اما في حلب فان الحظ لم يحالف الحزب اكثر تطرفاً : حزب هنانو والجايزي . ولذا فان اعضاء هذا الحزب اعلنوا سحب ترشيحاتهم بعد انتهاء المرحلة الاولى وشنوا هجمات مريرة ضد التدخل الرسمي والتلاعب المزعوم بالصناديق . وأعلن في المدينة اضراب عام استمر ستة ايام وتخللته مظاهرات صاخبة كانت تهدف ضد المحافظ المحلي ورئيس الشرطة (٧) . وحدث هجوم على بيت صبحي بركات ، الزعيم المعتدل الذي فاز في الانتخابات ، وأدى رشق الحجارة واطلاق النار من جانب رجال الشرطة الى وقوع ثمانى اصابات ، ومع ذلك فقد تمسكت السلطات بنتائج الانتخابات التي دأب الوطنيون بين الحين والآخر على التذكير انها مزورة . وأعقب ذلك اقدام طالبين على الاعتداء على صبحي بركات نفسه في احد فنادق حلب ،

(٥) ٢ للروم الارثوذكس ، ١ لليهود ، ١ للاسماعيليين ، ٣ للارمن الارثوذكس ، ١ للروم الكاثوليك ، ١ للسوريين الكاثوليك ، ١ للارمن الكاثوليك ، ١ للسوريين الارثوذكس ، و ٣ للشيعية .  
(٦) برزت ٣ لوائح : لائحة الوطنيين وأنصار الكتلة ، ولائحة حرب الاصلاح ، وتحالف «المعتدلين»  
(٧) هما واثق المؤيد وبهيج الخطيب اللذين سيرد ذكرهما فيما بعد .



في شهر نيسان • وبعد الحادث انتحر احد المهاجمين • وأدى العنف البالغ في دمشق ودوما وحمص الى تأجيل الانتخابات • وقد حاول المتظاهرون ، الذين زعموا كالعادة ان السلطة اظهرت انحيازاً ، ان يشقوا طريقهم بالقوة الى مكاتب الحكومة ، وهاجموا دار البلدية ، وأصابوا عدداً من رجال الشرطة بجروح • وكانت نتيجة اعمال العنف هذه وأعمال القمع التي لجأت اليها القوات المسلحة سقوط ثمانية قتلى واصابة خمسين آخرين •

لم يوافق المفوض السامي على طلب قدمه اليه الاتاسي باجراء انتخابات جديدة في كل الدوائر • فقد كان يعتقد ، وعلى غرار كل الفرنسيين وقسم كبير من الرأي العام « المعتدل » في البلاد ، ان العنف المتطرف بمثابة سلاح يستخدم للارهاب ولتغطية فقدان الدعم الشعبي • وأمر بأن تجري انتخابات المرشحين الاولى والثانية في المناطق التي كانت تأجلت فيها دون سواها ، في آذار ونيسان ، وقد جرت عمليات الانتخابات هذه بصورة معقولة وأسفرت عن انتصارات للوطنيين ، كان بينها فوز ستة من الزعماء البارزين في مدينة دمشق (٨) •

كان الوطنيون اقلية عديدة (٩) في المجلس الجديد • لكنهم كانوا ، كالسابق ، اقلية بالغة الحيوية والمقدرة • وكان الاعضاء البدو ملكيين متصلبين ، وممثلو الاقليات « معتدلين » غالباً ، وكذلك اغلب وجهاء الريف والمدن الصغيرة •

التأم شمل المجلس ، الذي اعتبر اول برلمان سوري منذ البرلمان الذي تأسس في عهد فيصل في ١٩٢٠ ، للمرة الاولى في ٧ حزيران في دمشق • وكانت أولى جلساته من ضمن دورة استثنائية لمدة اسبوع مخصصة لانتخاب المسؤولين : صبحي بركات رئيساً لمجلس النواب ، وعدة وجهاء لمناصب نواب الرئيس والسكرتيرين ، ومحمد علي بك العابد - وهو ثري في السبعين من عمره كان سفيراً في السابق ( وهو ابن عزت باشا ، السكرتير السيء السمعة للسلطان عبد الحميد ) رئيساً للجمهورية (١٠) • وصدق المجلس على صحة انتخاب النواب وسط نقاشات حادة احياناً (١١) ، وأقر معدلات رواتب النواب والوزراء • وكلف رئيس الجمهورية الارستقراطي المرموق حقي

(٨) زكي الخطيب ، احسان الشريف ، فخري البارودي ، لطف الحفار ، جميل مردم بك ، وفايز الخوري •

(٩) كان للوطنيين ١٧ مقعداً مقابل اقلية غير منظمة ، تعدادها ٥٤ عضواً ، من المعتدلين •

(١٠) كان المرشحون الآخرون هم الداماد ، وحقي العظم ، وهاشم الاتاسي ، وابراهيم هنانو •

(١١) استمرت اللجنة السورية - الفلسطينية في القاهرة في انكار صحة الانتخابات ، وبخاصة

الانتخابات التي جرت في حلب •

العظم تشكيل الوزارة الجديدة ، التي اختار من بين اعضائها اثنين من الوطنيين (١٢) ، الى جانب وزير (١٣) يتفق معه في التفكير . واحتفظ العظم لنفسه بوزارة الداخلية . اما المجلس فقد صرف يومين لمناقشة قضايا شخصية واقليمية ، ولبحث قضايا المنفيين الذين لم يصدر عنهم عفو بعد ، ثم اختتم اجتماعاته في ١٤ حزيران .

راجت تكهنات كثيرة ابان صيف وخريف ١٩٢٢ حول مضمون المعاهدة التي كان يعتقد ان المسيو بونسو سيحمل نصها معه لدى عودته من باريس . وكان الرأي السائد ان اي نص مقبول سيعني بالضرورة ان الفرنسيين تخلوا عن مواقعهم السابقة لجهة توحيد سوريا ، واقامة حكم ذاتي حقيقي ، ومنح البلاد استقلالها . وهذا ما لم يكن الوطنيون يتوقعون حدوثه . اما وزارة حقي العظم فقد تعرضت لحملة صحفية منذ اليوم الاول . وأعرب الزعماء المتطرفون ، الذين لم يفوزوا في الانتخابات ، في حلب عن آرائهم بمرارة صارخة . وحمل وفد كبير من الشمال ، ذو صبغة معادية للفرنسيين وللحكومة ، الى الرئيس والوزراء مطالب ذات مغزى سياسي خطير ، الى جانب عدد من الاقتراحات حول قضايا تتعلق بشمال سوريا (١٤) . وفي مطلع آب حدث اضراب لعمال صباغة الحرير وموظفي الحكومة ذوي الاجور الضئيلة في حلب . وقد لعب الشيوعيون ( الذين اكتشفت مطبعتهم السرية ) دورا في هذا الاضراب الذي تطور وأدى الى صدامات وقذف قنابل . وفي نهاية الشهر نفسه اعقب اكتشاف مؤامرة وطنية مزعومة حملات تفتيش للمنازل ، واعتراف شخص ارمني غامض ، واعتقال سبعين مواطنا بارزا . وقد اعلن الاضراب احتجاجا ، وأخذت الدوريات المسلحة تجوب الشوارع ، في حين قدمت عرائض اعتراض على الاعتقالات . ولكن الوطنيين في دمشق لم يتخذوا موقف الدعم المنتظر . وقد ناشدت وزارة الداخلية الاهالي الاخلاص الى السكنية ، وما لبثت ان اطلقت سراح المعتقلين بعد اسابيع قليلة . وفي هذه الفترة تشكل حزبان جديان هما « الحزب الدستوري الحر » في شمال سوريا و « الحزب الزراعي » في الجنوب ، ولكن هذين الحزبين لم يعمرا طويلا . وفي ١٠ تشرين الاول عقد اجتماع مركزي للمكتلة الوطنية تقرر فيه ان يتخذ النواب الوطنيون موقفا ايجابيا في المجلس اذا ما عرض الفرنسيون بنود المعاهدة مسبقا ، واذا ما اعتبرت هذه البنود

(١٢) مظهر آل رسلان ( كان رئيسا للوزراء في شرق الاردن سابقا ) للعدلية والمعارف ، وجميل مردم للمالية والزراعة .

(١٣) سليم بك جنبرت ( من الروم الارثوذكس وكان رئيس غرفة التجارة في حلب ) لوزارة الاشغال العامة .

(١٤) بينها مسألة تأمين المياه لحلب ، ومكاتب الحكومة ، وتحسين الطرق والشوارع ، وزيادة المدارس والتعليم الزراعي ، واصلاح المحاكم ، وتخفيض الضرائب .

مقبولة . وكان اتضح في الأشهر السابقة ان النواب الوطنيين منقسمون الى فئتين :  
فئة تؤيد التعاون مع فرنسا وأخرى تتخذ موقفا سلبيًا متصلبًا ، وان نواب حلب هم  
الأكثر تصلبًا بين نواب الفئة الثانية . وبعد تأجيل دورة الخريف لمجلس النواب لمدة  
شهر واحد عاد المفوض السامي من فرنسا بطريق تركيا ، في ٢١ تشرين الأول ، وكان  
يحمل معه وساما فرنسيا لرئيس الجمهورية . وقد التأم شمل المجلس في ٢٩ تشرين  
الأول ، حيث خصص جلسة لاعادة انتخاب صبحي بركات رئيسا له ، ولكن النواب  
الوطنيين قرروا الامتناع عن حضور باقي الجلسات لان الفرنسيين لم يكشفوا مضمون  
المعاهدة . والواقع انهم تغيروا عن الجلستين الأولى والثانية ، ثم عادوا الى الحضور  
بعد ان تأجلت الجلسات الى ٥ تشرين الثاني . ثم انهم لم يعترضوا ، ولو لم يساهموا ،  
على قرار اجمالي بتقويض الحكومة متابعة محادثات المعاهدة . وبعد ذلك انتقل  
المجلس الى تصريف مهماته العادية ، وبينها النظر في موازنة السنة التالية . وفي ٢٢  
تشرين الثاني غادر المفوض السامي البلاد قاصدا باريس وجنيف .

تولى المسيو بونسو ، في قصر الامم ( في جنيف ) ، شرح السياسة الفرنسية التي  
تستند الى خطوط باتت معروفة ، وأشار الى الدور المستمر لبلاده في الشرق ( هذا الدور  
الذي يتعارض ، في الواقع ، مع اي استقلال محلي حقيقي في المستقبل المنظور ) ، وأقر  
بأنه لا يتوقع ان تتوحد سوريا في وقت قريب . وعلى النقيض ، فقد اعلن بونسو ان  
البلاد ستقسم الى منطقة خاضعة لشروط المعاهدة واخرى خاضعة للانتداب تشمل  
الدروز والعليويين ولبنان ، مما يعني القضاء على وحدة سوريا وحرمانها اي منفذ  
الى البحر . وقد اعيد نشر الخطاب بصورة رسمية بعد عودة بونسو الى البلاد ، على  
أساس انه يتضمن الخطوط الموجهة لسياسة فرنسا . وعلى غرار ما هو متوقع فقد اثار  
نشر الخطاب هجمات غاضبة ونتجت عنه خيبة امل متزايدة لدى الوطنيين (١٥) . من  
جهة اخرى لم تفلح محادثات المفوض السامي مع شكيب ارسلان واحسان الجابري في  
زحزحته عن موقفه .

الى جانب ذلك كان لا بد من مواجهة واقع ان العرائض العديدة التي يوجهها  
السوريون الى لجنة الانتدابات في جنيف كانت متناقضة من حيث المضمون الى حد  
انها تلغي بعضها البعض ظاهريا . وبناء على ذلك فان عصبة الامم لن تتخذ موقفا  
سلبيا الى جانب المفهوم الوحدوي . والواقع ان اللجنة اوضحت منذ البداية انه في  
حين يشكل لبنان وسوريا كيانين منفصلين منحت فرنسا حق الانتداب عليهما ، فان هذا  
الانتداب لم يستبعد - بالاحرى فان وثيقة الانتداب تطلب - انشاء مناطق مستقلة

(١٥) تولى الدكتور عبد الرحمن الكيالي ، من حلب ، اعداد رد « الكتلة الوطنية » الذي نشر في

ضمن البلاد الخاضعة للانتداب . ولذا فان فرنسا تتمتع ، من زاوية عصبة الامم ، بحرية تصرف تامة بالنسبة لسالة وضعية الدروز والعلويين . وقد اكدت الملاحظات التي ابداهها رئيس الوزراء الفرنسي في باريس في نهاية شهر آذار على المبالغ الباهظة التي تنفقها بلاده في سوريا ، ومواصلتها لمهمتها هناك ، وحاجتها الى ابقاء قواتها في الشرق .

وفي سوريا نفسها ، وبناء على ضغوط مجلس النواب ، سمح الفرنسيون لرئيس الدولة ان يصدر عفوا عن السجناء الذين كانوا معتقلين بسبب الاعمال غير المشروعة التي ارتكبوها اثناء الانتخابات . ولكن العفو عن تبقى من اللاجئين السياسيين الذين غادروا البلاد بسبب ثورة ١٩٢٥-٢٦ ظل رهن قرار فرنسي مباشر . وقد امتنع الفرنسيون عن اصدار مثل هذا العفو رغم البرقيات العديدة التي ارسلت الى باريس للمطالبة بـ « صفقة جديدة » . وشهدت الاسابيع الاخيرة من سنة ١٩٣٢ افتتاح محادثات محدودة النطاق بين المفوض السامي والوزارة السورية ورئيس الدولة السوري حول مضمون المعاهدة . وقد استمرت هذه المحادثات ابان السنة الجديدة رغم العناد المزمّن الذي اقصحت عنه مواقف الاوساط السياسية . والواقع ان انصار الاعتدال كانوا يخسرون الجولة . فقد اسفرت الاجتماعات التي عقدها الوطنيون في ١٨ شباط من اجل اعادة صياغة اهدافهم عن وجهات نظر تستبعد كليا الحلول الوسط ، وذلك رغم ان مفاوضات المفوض السامي واركائه مع الوزارة السورية كانت قد توصلت الى اتفاق شبه نهائي . وفي ١٨ نيسان اصدرت مجموعة من الوطنيين في دمشق « بيانا الى الامة » يؤكد على اخطاء الذين يتولون المفاوضات وعلى الحاجة الماسة الى وحدة البلاد . وأعقب ذلك استقالة الوزيرين الوطنيين ، جميل مردم بك ومظهر آل رسلان ، من الحكومة . وقد احاطت المظاهرات بمقر مجلس النواب في دمشق وسارت مواكب شعبية في المدن الاخرى ، وبدا ان اعمال العنف في الشارع ستكون المرحلة الثانية في اعمال الاحتجاج الجماهيري . وكانت القوات الفرنسية منتشرة في شوارع دمشق يوم افتتاح دورة مجلس النواب الجديدة في ٢٢ نيسان . وقد حضر الجلسة الاولى ٢٨ من اصل ٧٠ نائبا . ثم تأجل الاجتماع حتى يوم ٢٧ نيسان ، حينما (١٦) وقف رئيس الوزراء ليطالب من المجلس الذي احاطته القوات الفرنسية ، ووسط الاضراب الشامل الذي عم دمشق ، ان يؤجل اجتماعاته حتى يوم ٨ ايار وذلك لاعطائه مهلة كافية « لحل الازمة » واختيار وزراء جدد . وقد وافق المجلس على الطلب . وهكذا اعيد تشكيل الوزارة في ٥ ايار . وفي الثامن منه قرر المجلس بأغلبية ٢٨ من اصل ٤٣ نائبا حضروا الجلسة ( كان النواب الوطنيون متغييبين ) وجوب استمرار المفاوضات

(١٦) في هذه الاثناء قام ملك بلجيكا بزيارة خاطفة لدمشق وتدمر . وقد رافقه في جولته

المفوض السامي .

لأبرام المعاهدة . وانتهت دورة المجلس يوم ٢١ ايار بعد ثلاثة أسابيع من تصريح  
الاعمال العادية ، وبعد ان وجه النواب برقيات ودية الى المفوض السامي الذي وقع  
فريسة المرض . وقد غادر المسيو بونسو البلاد قاصدا فرنسا في ٢ تموز . ولدى ابلاله  
من مرضه تم تعيينه في منصب حكومي في المغرب ، ولم يعد ثانية الى البلاد التي منحها  
سته اعوام من الجهد الصبور والمتفاني . وهكذا فشل بونسو لاسباب خارجة عن  
ارادته ، وبالاخص بسبب التصلب الخاطيء للسياسة الفرنسية .

كان المفوض السامي الجديد هو الكونت داميان دو مارتل (Damien de Martel)  
السير الفرنسي السابق في طوكيو ، وهو ديبلوماسي داهية ومتحرر من الاوهام ،  
وقادر على مواجهة الحقائق السياسية بقدر ما يعرف كيف يتمتع بمسرات الحياة .  
وبعد تعيينه انفق الوسط السياسي السوري ثلاثة اشهر في التكهن بما قد يحمله المفوض  
السامي الجديد معه ، وكذلك في اعادة ترتيب اوضاعه الداخلية . وقد انعقد مؤتمر  
وطني عام في حمص ، ودعت المجموعات المختلفة ( وضمنها الماسونيون الذين بدأوا  
ينشطون كقوة سياسية ) الى اجتماعات للجانبها او اعضائها في دمشق . من جهة اخرى  
فقد احست الاقليات ، وخاصة في حلب ، بالذعر نتيجة المجازر التي تعرض لها  
الاشوريون في العراق الامر الذي دفعها الى التعلق بأي نوع من الحماية الفرنسية تتيح  
السياسة الوطنية توفره . وفي هذه الفترة سافر صبحي بركات الى باريس بطلب من  
الوطنيين من اجل مناقشة الاوضاع مع اصدقائه هناك ، وبينهم وزراء بارزون .

مراعاة للمفوض السامي الجديد ، الذي نزل في بيروت في ١٢ تشرين الاول ،  
تأجل انعقاد مجلس النواب السوري حتى ١٨ تشرين الثاني . وقد زار دو مارتل دمشق  
للمرة الاولى في ٢ تشرين الثاني . ولكن الزيارة الاولى هذه جاءت في ظروف غير  
مناسبة . فقد اثارت الاحداث التي وقعت في القدس في منتصف تشرين الاول الرأي  
العام الاسلامي الى درجة القيام بمظاهرات غاضبة ، وصادفت ذكرى وعد بلفور في  
الفترة نفسها فكانت موضوعا لخطب عنيفة في الجوامع حركت مجموعة من الناس يقدر  
عددها بـ ١٥٠٠ شخص للقيام ، في ٢ تشرين الثاني ، بهجوم على مركز للشرطة ثم  
بمحاولة للاعتداء على القنصلية البريطانية . وكانت نتيجة هذا الصدام وقوع قتييل  
واحد وعدة جرحى . وقد اعتقل الشخص الذي لعب الدور الرئيسي في هذه الاحداث ،  
وهو زكي الخطيب ، ولكن السلطات عادت فأطلقت سراحه . وفي ٢٢ تشرين من الشهر  
نفسه استؤنفت المحادثات بين الرئيس ، والحكومة ، والمفوض السامي وسط تفاهم مسبق  
ظاهر حول القضايا الامم . ولكن الجو العام في المدينة وفي الاوساط السياسية كان  
مشوبا بتوتر بالغ ، وطفغ مشاعر الرفض لاية اتفاقية تؤدي الى تقطيع اوصال البلاد .  
وفي ١٤ تشرين الاول استقال سليم جنيدت ، وهو سياسي معتدل ، من الوزارة واستبدل

بآخر (١٧) • وبعد يومين فُوض الوزراء رئيسهم توقيع المسودة الجاهزة • واستنادا الى هذا القرار والى موافقة الرئيس ( الى جانب التفويض الذي كان مجلس النواب قد أقره في ٨ ايار ) فان رئيس الوزراء وقع النص في اليوم نفسه • وعلى الفور ارسلت المعاهدة ، مع الملاحق والرسائل المتبادلة ، الى مجلس النواب لمناقشتها • وقد التأم المجلس في ١٨ تشرين الثاني ، تحت حراسة مشددة ، وبحضور ٦٩ نائبا بينهم ١٧ نائبا وطنيا • وأعيد انتخاب صبحي بركات لرئاسة المجلس ، فكان اول اعماله ان دعا المجلس الى التزام الصمت طوال دقيقتين حدادا على فيصل ملك سوريا الاول ، الذي توفي في اوربا قبل عشرة اسابيع •

تبين على الفور ان المعاهدة لن تحرز الاغلبية اللازمة لتصديقها في جلسة ٢١ تشرين الثاني المخصصة لهذا الغرض ، فقد أدى نشر المفوض السامي لمسودة المعاهدة ، مرفقة بتعليق توضيحي (١٨) ، في ١٩ تشرين الثاني الى صدور « بيان الى الامة » من خصوم المعاهدة ، والى اضراب عام رافقه بعض الشغب في دمشق • وكان الضغط على « المعتدلين » (١٩) ، في داخل مجلس النواب وخارجه ، يزداد ساعة بعد اخرى • وقد أصر النواب الوطنيون عندما عرضت المعاهدة على المجلس في ٢٠ تشرين الثاني على مناقشتها فوراً - وكانوا متيقنين انها ستلقى الرفض - بدل احوالها على احدى اللجان • ولكن مندوب الفرنسي استطاع ، بناء على تعليمات دو مارتل ، ان يؤجل النقاش لمدة اربعة ايام على أمل التوصل الى انفراج في الوضع ، وللحوّل دون مخالفة دستورية • ولكن الانفراج لم يحدث ، وبالعكس فقد تزايد التحريض في الشارع ، الى حد ان المفوض السامي اضطر في ٢٤ تشرين الثاني ، الى تعليق ما تبقى من جلسات الدورة النيابية • وبعد يومين دفع المفوض السامي رئيس المجلس الى سحب المعاهدة من جدول الاعمال وأعلن انه طالما لا توجد امكانية لقيام النواب بعمل حر ودستوري فانه لن يكون ملائماً تحميلهم مثل هذه المسؤوليات • وقد حال الجنود الذين احتلوا بناء مجلس النواب والشوارع المحيطة دون نجاح النواب الوطنيين في عقد المزيد من الجلسات • وأعقب ذلك بعض الاضرابات وأعمال الشغب التي سقط خلالها قتيل واحد • وأعلنت « الكتلة الوطنية » ، من بين مقررات عديدة ، ان الوزارة قد سقطت لانها اتخذت موقفا

(١٧) حل محله لطيف الغنيمي ، وهو مسيحي من حلب •

(١٨) لم تنشر المعاهدة في الوقت نفسه في باريس ، التي علم جمهورها بالخبر عن طريق صحف لندن • وقد قامت معارضة في مجلس النواب الفرنسي ضد توقيع مثل هذه المعاهدة التي اعتبر انها « توازي انتهاء الانتداب » •

(١٩) تذكر هذه الاحداث بما جرى في بغداد في سنة ١٩٢٤ حينما حدثت محاولات استخدم اثناءها العنف والتهديدات والاعتقالات للحوّل دون اقرار المعاهدة الانجلو - عراقية التي كانت تلقي تأييد اغلبية من المعتدلين •

يتعارض مع المصلحة الوطنية ومع ارادة « النواب الاكارم » ( الذين اصروا الوطنيين تكرارا على ان عملية انتخابهم لم تكن مشروعة ) . وفي الوقت نفسه اتخذت ترتيبات لارسال وفد قوي الى باريس . وقد مر شهر كانون الاول بهدوء . وفشلت الدعوة الى فتح دورة استثنائية لمجلس النواب ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٢٤ لانها لم تحرز التأييد الكافي .

كانت المعاهدة (٢٠) المخذولة متشابهة ، مع بعض الفروقات ، مع المعاهدة الانجلو-عراقية المعقودة في ١٩٢٠ . وكانت تنص على « تحالف وثيق » بين فرنسا وسوريا ، وعلى ان تظل سارية المفعول لمدة ٢٥ سنة تلي انضمام سوريا الى عصبة الامم ، بغض النظر عن موعد انضمامها . ونصت المعاهدة على ان يتم نقل السلطات الى الجمهورية السورية عبر سلسلة اتفاقات عسكرية ومالية واقتصادية وخلال اربع سنوات تعتبر بمثابة « فترة تحضيرية » . وبعد ذلك ، واذا ما سار كل شيء على ما يرام ، واذا ما اقرت تشريعات معقولة لحماية حقوق الافراد والطوائف (٢١) ، فان الفرنسيين سيوصون بقبول سوريا في العصبة . وفي هذه الاثناء فان الفرنسيين سيعملون على اشراك السوريين تدريجيا في ادارة الشؤون الخارجية للبلاد كمقدمة لانشاء نظام من « المشورة المتبادلة » بعد احراز البلاد استقلالها . وتضمنت المعاهدة ان يكون لكل دولة ( من الدول الخاضعة للانتداب - العرب ) تمثيلا دبلوماسيا في عاصمة الدولة الاخرى . وتتبعي استشارة الفرنسيين فيما يتعلق بهوية ، ومناصب ، وصلاحيات الموظفين الاوروبيين الذين يتم استبقاؤهم (٢٢) . ويترتب على سوريا ان تحافظ على « الوحدة الاقتصادية » للاراضي الخاضعة راهنا للانتداب : بكلمات اخرى ان تحافظ على مؤسسة المصالح المشتركة التي تتيح للفرنسيين راهنا ان يشرفوا على واردات الجمارك ذات الاهمية البالغة . وبالإضافة فان الفرنسيين يحتفظون بقوات عسكرية في سوريا ( ولا تحصر هذه القوات بمواقع محددة ، على غرار ما تنص عليه المعاهدة الانجلو-عراقية ) ، ويساعدون في تنظيم الجيش السوري والشرطة السورية ، ويشتركون في الاجراءات الدفاعية التي تتخذها البلاد .

تضمنت هذه البنود جميعا قدرا من السيطرة الفرنسية الى حد جعل المعاهدة غير مقبولة اطلاقا من السوريين . لكن الاعتراض الرئيسي كان حول استمرار فصل دولتي

Or. Mod., December 1933, pp. 607 ff.

(٢٠)

(٢١) ان الهجوم الذي تعرضت له الطائفة الاشورية في العراق قد يكون عائدا الى اغفال مثل هذه

الاشترطات في المعاهدة الانجلو-عراقية . او ، بصورة اعم ، الى ثقة بريطانيا البالغ

فيها في معاملة العراقيين لهذه الاقلية المكروهة والاستفزازية .

(٢٢) والتقابل فان المعاهدة الانجلو-عراقية لم تنص على وجوب استشارة العراقيين لبريطانيا .

الدروز والعلويين عن الجمهورية السورية ، الامر الذي اشتملت عليه الرسائل المتبادلة الملحقة بالمعاهدة . وفي هذا الاتجاه ، الذي عبرت فيه المشاعر السورية عن نفسها بأشكال كثيرة خلال الخمس عشرة سنة السابقة ، فان التقدم الوحيد الذي احرزته مسودة المعاهدة كان اشتراط ان تخضع اوقاف هاتين الدولتين وأوقاف سوريا لادارة مشتركة مستقبلا ، وان المحكمة التي تلي المحاكم العليا في الدولتين هي محكمة التمييز السورية . وقد أقر رئيس الوزراء السوري بأن المنطقتين ، وان كانتا حسب رأيه جزءا من سوريا ، تستحقان نظاما خاصا مقبولا لديهما لمدة من الزمن . ومن جهته وافق المفوض السامي على انه يمكن اعادة النظر في وضعهما بعد انضمام سوريا الى عصبة الامم ، وذلك بمشاركة الاهالي الذين تشكل موافقتهم شرطا لاي تغيير .

احرزت سوريا في السنتين اللتين تلتا رفض المعاهدة بعض التقدم الاداري ، ولكنها لم تسجل اي تقدم سياسي على الاطلاق . وقد استمرت وزارة حقي بك في الحكم لمدة ثلاثة اشهر اخرى رغم النزاعات فيما بين الوزراء وعدم تمتعها بتأييد قوي في مجلس النواب . وأظهر اجتماع عام دعا اليه حزب التجمع الوطني في حمص في شهر شباط مدى قوة ذلك الحزب من جهة والانقسامات المتأصلة ضمنه فيما بين السوريين الجنوبيين والشماليين . وقد أحس المفوض السامي لدى عودته من فرنسا انه لا مفر من تمديد فترة تعليق نشاطات المجلس الذي لم يكن يأمل منه ان يلعب دورا في ايجاد حكومة مستقرة . وهذا ما دفع حكومة حقي العظم الى تقادي تهم « التواطؤ » عبر الاستقالة . وقد استدعى رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين لتشكيل وزارة جديدة (٢٣) . واستمرت هذه الحكومة المكونة من وزراء مجريين ومحترمين لمدة سنتين . وفي غياب المجلس فان الادارة ، التي لم تحرز دعما قويا من جانب المعتدلين الضعفاء والمفتقدين الى القيادة ، كانت معرضة ولدى كل قضية لهجمات الوطنيين الذين كانت صحافتهم تبالغ في عنفها وتشويهها للامور . ولكن الحكومة تمكنت من الحفاظ على انتظام الحكم واستحدثت عددا من الاصلاحات والسياسات الاقتصادية ، وذلك بالتعاون مع مندوب المفوض السامي والموظفين الفرنسيين . من جهة اخرى كانت هذه الحكومة مضطرة الى مواجهة نتائج استمرار تردي الاحوال الاقتصادية ، واستحداث اجراءات مثيرة للجدل مثل « مونوبول التبغ » (٢٤) ، الى جانب المسائل المحرجة التي ورثتها عن الوزارات السابقة . وقد وجد الوطنيون في كل ما تفلعه الادارة ، او الفرنسيون ، مادة

(٢٣) كان وزيرا المالية والزراعة ( هنري هندية ومحمد يحيى العادل ) نائبين في البرلمان وبالإضافة ، كان هنالك ثلاثة وزراء من خارج المجلس هم عطا الايوبي ( العدلية ) ، وحسني البرازي ( المعارف ) ، وجميل الاشفي ( الاشغال ) الى جانب الشيخ تاج الذي احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية .

(٢٤) لاحظ البعض ان الزعماء الوطنيين انفسهم كانوا قد دعوا الى انشاء مونوبول، قبل سنتين .



للأحتجاج . وأثار الفرنسيون الاستنكار العام بتشكيلهم « لجنة الدفاع عن الدول الخاضعة للانتداب » من غير ان يتمثل فيها أي سوري . وقد امتعض الجنرالات والكولونيلات الذين خدموا سابقا في الجيش العثماني لان فرنسا بررت ذلك بالقول انه ليس في البلاد اي سوري مؤهل لتابعة مثل هذه الدراسات . ولم يلق الحاح المفوض السامي على ضرورة تغليب التقدم الاقتصادي على الصراع السياسي نظرا للظروف القائمة سوى آذان صماء . ففي ايار ١٩٣٤ ادت جولة قام بها رئيس الدولة ورئيس الوزراء في شمال سوريا الى حدوث مظاهرات قوية (٢٥) . وأعقب حادثا مهينا تعرض له رئيس الدولة في احد جوامع حلب سلسلة من الخطابات الملتهية ، والقاء القنابل ، واضرابات الاسواق ، والاضرابات والشغب الطلابي - الى جانب القمع المضاد من جانب الشرطة . وقد اعتقل العديد من الناس ، وصدرت احكام بحقهم . ولجأ الوطنيون الى كل الوسائل لاستغلال هذه الحوادث سواء عبر حملات صحفية مسعورة او بالاتصالات (التي تضمنت قدرا كبيرا من اساءة التفسير) مع القناصل الاجانب والحكام العرب . وقد هرع المحامون من كل انحاء سوريا الى حلب للدفاع عن المتهمين . وحدث المزيد من اعمال الاضطراب والرشق بالحجارة في يوم المولد النبوي .

دفعت هذه الحوادث ، الى جانب استمرار كل الاسباب التي حدثت الى تعليق نشاط المجلس قبل سنة ، المسيو دو مارتيل الى تمديد التعليق مجددا (٢٦) ولاجل غير محدد ، ابتداء من تشرين الثاني ١٩٣٤ . وتضمن البيان الذي أصدره حول الموضوع لوما للزعماء الوطنيين بسبب مواقفهم وأساليبهم التي اعتبرها سيئة تماما لقضية التقدم السوري . وكان المفوض السامي ينتظر من هؤلاء الزعماء موقفا اكثر عقلانية وأقرب الى مواقف رجال الدولة . ومن جهة اخرى فانه لم يجد مدعاة للامل في الاحتجاجات والاضرابات التي حدثت ردا على قراره ، او في الاجتماعات الوطنية المستمرة - خاصة في حمص في حزيران ١٩٣٥ ، وفي حلب في ايلول - ، او في الاحتفالات بيوم ميسلون (٢٠ تموز) ، او في زيارة مفتي القدس السريع الامتعاض ، او في « التقارب » المبالغ في مظاهره فيما بين المتطرفين والبطيريك الماروني ، ومن ثم في اتجاه البطيريك بشكل ملحوظ نحو التيار الوطني السوري ( انظر الصفحة ٢٥٦ ) .

(٢٥) كان رئيس الدولة قد تصرف بصورة خاطئة ربما ايضا استورا من رجل كان حكوما

لانه اطلق النار على ابراهيم هنانو .

(٢٦) كان الرئيس قد أصدر قرارا بتعليق الاجتماعات لمدة شهر اضافي .

لقد كان الوضع السياسي في سوريا في خريف ١٩٣٥ ، ورغم الهدوء الظاهري بالمقاييس المحلية ، مفعما بالقمع وبالاخطار . فلم يتبدل شيء بالنسبة للصراع بين السياسة الفرنسية والمطامح الوطنية ، وظلت المطالب السورية بعيدة عن التحقق ، في حين أظهر دعاة هذه المطالب المزيد من التصميم والاصرار . اما بالنسبة لاحداث الاسابيع الاولى من سنة ١٩٣٦ التي خلقت ، وسط الاضطراب وشبه الفوضى الشاملة ، رحلة جديدة في العلاقات الفرنسية - السورية فاننا سنتطرق اليها في صفحات لاحقة .

ABU ABDO ALBAGL

### ٣ - لبنان

لدى الانتقال من دراسة الحياة السياسية السورية الى دراسة الحياة السياسية اللبنانية ينتقل المرء الى عالم متشابه كثيرا ، الى جانب انه مختلف من نواح عديدة . لقد قامت عبر التاريخ اكمل علاقات التآلف والتداخل فيما بين الساحل وسوريا الداخلية بفضل الرابطة المشتركة السابقة المتمثلة بالقانون والاعراف التركية ، والتراث الاجتماعي ، وبحكم وجود مختلف الطوائف ، بنسب مختلفة ، في البلدين . وقد اضيف الى ذلك تجربة البلدين الراهنة مع الوصاية المشتركة والسيطرة الادارية للانتداب وشخصياته . لكن ، ومع ذلك كله ، فقد كان هنالك من التباينات ما يكفي لتشكيل طابع مميز حقا للحياة السياسية اللبنانية . والى جانب الفروقات في الجغرافية وطبيعة الارض والتكيف الاجتماعي كانت ثمة تشكيلة اجتماعية مختلفة تمتاز بعدم وجود هيمنة سنية طاغية في لبنان على غرار الحال في سوريا . وقد احرز اللبنانيون تعقيـدا (Sophistication) اجتماعيا اكثر تقدما ، ومع ذلك فانهم اظهروا خضوعا اكبر لتأثيرات محلية محددة غير معروفة في سوريا ، على غرار تأثير البطريرك الماروني . ولم يكن اي من الزعماء السياسيين ذا نفوذ في البلدين معا ، كما ان مزايا او نقاط ضعف السياسيين اللبنانيين لم تكن متطابقة مع مزايا او نقاط ضعف الزعماء السوريين . الى جانب ذلك ، كانت المصالح الاقتصادية للبلدين متباينة الى حد ما . وأخيرا فان موقف الفرنسيين المنتدبين ، الذين جابهوا مقاومة اقل بل وكانوا يتمتعون بقدر من التأييد القوي في لبنان ، كان اكثر مرونة ، وأقل اثارة للامتعاض في حلب « مجال نفوذهم » القديم ، حيث لم يكن لاي نظام متساهل ان يشكل - على غرار الحال في سوريا - سابقة خطيرة بالنسبة لشمال أفريقيا .

والواقع ان السياسات نمت في هذه السنوات عن معظم ما فيها من نقاط ضعف دائمة : فقدان التضامن الوطني ، والتعلق بأهداف ضيقة او شخصية ، والتنازع المتواصل على المكانة والنفوذ ، وتدخل الشخصيات الدينية في الخلافات السياسية ، وصعوبة استئصال الاهدار والمظالم والفساد . والى جانب هذا كله - الذي كأنما كان يعوضه الى حد ما النية الحسنة ومقدرة العديد من الزعماء اللبنانيين الى جانب

الادراك الرفيع لجمهور الناس - فان العنصر المهيمن في السياسات السورية كان مفقودا في لبنان : التصارع الحثيث مع الدولة المنتدبة . حقا انه كان ثمة عنصر اسلامي واسع الانتشار وعنصر ارتوثوذكسي مهم ، وكلاهما معاد للانتداب . وحقا انه كانت ثمة اوساط اثارت فيها خيبة الامل والغيرة امتعاضا من الاجانب ، وانه قامت احزاب تتعارض برامجها مع الوجود الفرنسي . ولكن ، ومع وجود حياة اقتصادية اكثر تطورا ، فقد كان ممكنا ان يتولد الرضى عن التقدم الدستوري الذي أمكن احرازه ( والذي فاق التقدم الذي عرفته سوريا ) ، الى جانب وسائل الالهاء التي توفرها الحياة العامة الاكثر زخما واشباعا ضمن طوائف الاقلية الوثيقة التضامن ، والتي تشكل صلب لبنان . وقد ظلت الطائفة المارونية المهيمنة موالية للفرنسيين ، ولو ان الامر لم يخل من بعض نوبات خيبة الامل والنقد ، في حين كان وجود لبنان الكبير المنفصل قد أصبح في نظر العديد من الناس ، بما فيهم بعض المسلمين الشيعة والسنة ، امرا مرغوبا . وكان واضحا ان المحافظة على هذا الكيان المنفصل لن تتحقق الا بفضل التصميم الفرنسي .

كان على رجال السياسة اللبنانيين ان يجابهوا في هذه المرحلة ، معضلتين ، رئيسيتين ، المعضلة الاولى هي اقامة نمط ملائم دستوري واداري ، يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الى الاقتصاد في النفقات (١) والكفاءة ، الى جانب دعاوى الطائفية المبالغ فيها . اما المعضلة الثانية فكانت الحاجة الى خلق ولاء لبناني شامل - اذا كان هذا ممكنا - لدى عناصر كان بعضها ، وخاصة الاهالي السنة في المناطق التي ضمت حديثا الى لبنان ، يرفض بقوة مثل هذا الولاء ( ولو انه لا يتورع في هذه الاثناء عن الاشتراك في حكم الدولة ) ويسعى الى الالتحاق بأهله في سوريا (٢) . وقد ظلت الخطوة الحاسمة التي اتخذت في سنة ١٩٢٠ ارضاء للموارنة ، الى جانب الرفض القاطع لاعطاء أهالي طرابلس والبقاع ولبنان الجنوبي الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، المعضلة الاكثر صعوبة وثباتا سواء في سوريا ولبنان .

(١) اظهرت ارقام منشورة في ايلول ١٩٢٩ ان نسبة رواتب الموظفين من اجمالي نفقات الدولة هي ٧٥ بالمائة في لبنان ، مقابل ٤٥ ، و ٤٠ ، و ٣٥ بالمائة في سوريا وجبل الدروز وبلاد العلويين على التوالي .

(٢) قام وفد من المسلمين اللبنانيين بزيارة دمشق لدى انعقاد الجمعية التأسيسية وقد اثارت الزيارة استنكارا قويا من جانب الحكومات اللبنانية ، اعقبه صدور التظلمات الفرنسية

اشرفت الحكومة الثلاثية التي تولت الحكم في بيروت في كانون الثاني ١٩٢٨ على جهاز اداري ملائم وقابل للتقدم ، وحققت اصلاحات مفيدة ابرزها في الجسم القضائي (٢) . لكن التحريض المتواصل ضدها في المجلس كان يدعو الى تمثيل الطوائف غير المثلة والى تحقيق « تقدم » اعظم . ( اعلن البعض ان البلاد تحتاج الى وزير واحد فحسب - او حتى ان بإمكانها الاستغناء عن اي وزير ! - والى جهاز اصغر من الموظفين ) . وقد استمرت هذه الحكومة بضعة اشهر ، ولكن المعارضة القوية التي تزعمها فؤاد ارسلان والشيخ الجسر وموسى نمور وغيرهم أدت الى استبدالها في مطلع آب ١٩٢٨ بحكومة كان رئيسها ، ووزير المعارف والصحف فيها ، حبيب باشا السعد - والى جانبه اربعة وزراء (٤) . وقد حصل السعد على ثقة النواب بعد اعلانه برنامجا جذابا كان يتضمن مشاريع ري كبرى . واستحقت الحكومة هذه الثقة بفضل عملها في ازالة آثار الحرب في الجنوب ، ولكنها لم تفلح في تحقيق الوفرة المرغوب في النفقات . وبالاحرى فان الميزانية المقترحة لعام ١٩٢٩ كانت تتضمن انفاقا يفوق اية ميزانية سابقة . وفي آذار ١٩٢٩ اعيد انتخاب شارل دباس رئيسا في وجه منافسه المصري الثري جورج لطف الله الذي كانت هويته اللبنانية موضع شك .

وفي نيسان من السنة نفسها اقر المجلس تعديلا آخر للدستور اللبناني وبموجب هذا التعديل المرغوب جرى تمديد ولاية رئيس الدولة الى ست سنوات وأعطى صلاحيات اكبر ( بينها صلاحية حل مجلس النواب بعد موافقة الحكومة ) في حين تقلصت صلاحيات النواب . وقد استقالت حكومة حبيب باشا في ٨ ايار . وبعد امتناع كل من اميل اده ومحمد الجسر تولى تشكيل الحكومة الجديدة بشارة الخوري ، وهو محام ، ورجل دولة ماروني معتدل كان في السابق رئيس مجلس الدولة . وكانت حكومته مكونة من ثلاثة اعضاء فقط (٥) ، وقد وعدت بالاعتصار في النفقات وبالتنمية ، والتزمت الحياد لدى اشرافها على انتخابات القسم المنتخب (٦) من النواب . وقد جرت الانتخابات

- (٢) تم الغاء مجلس الدولة ( الذي تأسس في ١٩٢٩ ) ، وحولت صلاحياته الى محكمة التمييز . كذلك انقص عدد المحاكم الابتدائية ومحاكم الصلح . بالمقابل ظلت « المحاكم الخاصة » ( التي تفصل في الجرائم الناتجة عن عنف طائفي ) موجودة .
- (٤) الوزراء الآخرون هم : حسين الاحدب في الاشغال والزراعة ، وشاكر القرداحي في العدلية ، وصبحي حيدر في المالية ، وموسى غور في الداخلية .
- (٥) تولى رئيس الوزراء حقيبيتي الداخلية والصحة ، وحسين الاحدب وزارات المالية والاشغال والزراعة ، ونجيب ابو صوان ( رئيس محكمة التمييز ) العدلية والمعارف .
- (٦) كان المجلس يضم ٣٠ نائبا منتخبا و١٥ نائبا معيناً . وكانوا موزعين طائفيا على النحو التالي : الموارنة ١٠ ، و٥ ، الروم الكاثوليك ٢ ، و١ ، الارمن الارثوذكس ١ ، الروم الارثوذكس ٤ ، و٢ ، الارمن الكاثوليك ١ ، السنة ٦ ، و٥ ، الشيعة ٥ ، و٣ ، الدرزيون ٢ ، و١ .

في حزيران وأثارت حماسا كبيرا . ولكن وقعت بعض الاضطرابات نتيجة الصراع بين فئات متنافسة في طرابلس وزغرتا . ولم تستمر حكومة بشارة الخوري أكثر من خمسة اشهر . فقد تقدمت باستقالتها في شهر آب ، وظلت في الحكم لمدة شهرين آخرين الى أن خلفتها حكومة جديدة مكونة من خمسة وزراء (٧) كان اميل اده رئيسها ووزير الداخلية فيها . وأضيف الى الحكومة وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية ، ليست له صفة سياسية ، هو غبريال منسى . وقد ركز برنامج حكومة اده على التشفيف في النفقات ، وانقاص عدد الوحدات الادارية والمحاكم والموظفين ، وتخفيض الانفاق على المدارس الحكومية . وطلب رئيس الوزراء ، وأعطى في كانون الاول ١٩٢٩ ، صلاحية التشريع بالمراسيم ابتغاء للسرعة والسهولة . والواقع ان اميل اده اتبع اثناء فترة حكمه الوجيزة سياسة كفوّة سوى انها غير شعبية . فقد ألغى نصف المحاكم الموجودة ، وصرف كل مدراء النواحي ، وخفض الوحدات الادارية الى خمس محافظات (٨) (مقسمة الى قضايات) بعد ان كانت احدى عشرة ، وأغلق أكثر من ١٠٠ مدرسة . وقد زعمت الحكومة ان التوفيرات الناتجة عن هذه الاجراءات سوف تنفق في اشغال منتجة . ولكن العديد من المصالح الراسخة تضررت ، وكشف النقاب عن فضائح عديدة ، الى جانب ان الحزمان لحق بأعداد كبيرة جدا من المسلمين الفقراء الذين كانوا وحدهم تقريبا يرتادون مدارس الحكومة . وقد عجزت الحكومة عن مواجهة موجة الاحتجاج التي أثارها اجراءاتها ، وسقطت بعد ان حجبت عنها الثقة بأغلبية ساحقة . وقد خلفتها (٩) في ٢٥ آذار حكومة اخرى شكلها رئيس وزراء اسبق ، هو اوغست اديب باشا ، ومعه اربعة وزراء (١٠) . وكانت الحكومة الجديدة ، على غرار سابقتها ، ملتزمة ببرنامج متصلب لتوفير النفقات غير انها طبقت بصورة اكثر براعة . وقد تمسكت الحكومة بعملية اعادة التنظيم الاداري التي حققتها سابقتها ، وعززت سلطات قضاة الصلح ، وأعدت افتتاح ٧٥ مدرسة حكومية . وصدرت في هذه الفترة تشريعات مهمة تتعلق بالضرائب والمعاشات التقاعدية والتسليف الزراعي . وتم نفي عشيرة الدنادشة المشاغبة ، التي كانت اثارت اضطرابا كبيرا في ١٩٢٨-٢٩ ، الى منطقة الفرات . وقد

(٧) الوزراء الاخرون هم ابو صوان في العدلية والمعارف ، والاحدب في الاشغال ، ونمور في المالية ، وأحمد الحسيني (شيعي) في الزراعة والصحة .  
 (٨) الوحدات الكبرى الجديدة كانت : لبنان الشمالي (ضمنه اقصية عكار - مركزه حلبا - وزغرتا وبشري والبترون والكومة - مركزه اميون) وجبل لبنان (اقضية المتن : - مركزه بعبدا - وكسروان - مركزه جونييه - والشوف مركزه بعقلين - ودير القمر) ، ولبنان الجنوبي (اقضية زحلة بعلبك والهمل وراشيا) وبيروت .

(٩) بعد مشاورات عرض اثناءها على اده ان يشكل حكومة جديدة .

(١٠) تولى جبران التويني (وهو صحفي ارثوذكسي) وزارة المعارف ، وحسين الاحدب وزارة

الاشغال ، وزير الشؤون الداخلية والصحة ، وأحمد الحسيني مناصب العدلية :

أزاح الموت واحدا من النقاد العنيدون للانتداب هو فؤاد ارسلان ثم ، في يوم الميلاد من سنة ١٩٣١ ، البطيريك الماروني بطرس الحويك بعد ان قضى ثلاثين سنة في منصبه . وخلفه في منصبه حبر متصلب في آرائه وبالغ الانخراط في السياسة هو البطيريك عريضة .

ظلت وزارة اوغست اديب باشا في الحكم طيلة سنة ١٩٣١ رغم كل مصادر الاريك المعتادة التي اضيف اليها مصدر جديد هو « حزب الاصلاح الجمهوري » الذي شكله حبيب باشا السعد . والى جانب ذلك حدثت اضطرابات صناعية في سنة ١٩٣١ لكن طابعها ، وعلى غرار ما حدث في دمشق ، ما لبث ان تجاوز حدود الصناعة . وفي مطلع آذار قام الطلاب في بيروت بالتحريض ، وعلى نحو استدعى تدخل الشرطة ، من اجل تخفيض اسعار بطاقات السينما - وقد حققوا مطلبهم . وفي أواخر الشهر نظمت لجنة تمثل التجار والاهالي والطلاب مقاطعة شرسة للتراموايات وللطاقة الكهربائية التي توفرها الشركة صاحبة الامتياز . واستمرت المقاطعة طيلة ثلاثة اشهر ، ولم تتوقف الا بعد ان اضطرت الشركة ، بطلب من الحكومة ، الى تخفيض الرسوم . وقد أطلق سراح المتظاهرين المعتقلين بعد ترقف المقاطعة . وساد الاعتقاد بأن الشيوعيين لعبوا دورا في تحريك هذه الاحداث ، وفي اعمال الشغب الموجهة ضد الايطاليين ، والتهديدات التي تلقتها قنصلياتهم ، وفي المقاطعة التي تعرضت لها مدارسهم وبضائعهم . وكان بين مصادر الاريك الاخرى النزاع الطويل بين المطارنة المتنافسين لاختيار بطيريك لكنيسة الروم الارثوذكس وقد تخلله العديد من الاجتماعات غير الحاسمة للسندوس ثم شقاق نتج عنه مقتل احد المتنافسين . وكان بينها كذلك النزاعات الشرسة ، والدموية احيانا ، بين الاحزاب الارمنية .

كانت الاسباب التي حدثت بالمفوض السامي الى التدخل في ايار ١٩٣٢ ، وتعليقه الدستور الذي سبق تعديله مرتين ، تكمن في الانقسامات المتواصلة ضمن المجلس وسلوكه المنهوي ، والطائفية المبالغ فيها التي كان يشجعها - والتي ما كانت انتخابات الرئاسة المقبلة (١١) الا لتزيدها - ثم ، بالدرجة الاولى ، استمرار الازمة الاقتصادية العالمية التي كان لبنان يعاني اثارها في ذلك الحين . وقد اصدر بونسو مرسوما نص على تعليق العمل بالدستور وفرض نظاما موقتا اعطي الرئيس الدباس بموجبه صلاحية التشريع بالمراسيم ( التي تتطلب موافقة المفوض السامي ) وترؤس مجلس بسيط مكون من سبعة مدراء ورغم شعور بعض الاوساط بأن الواجب يحتم على الرئيس الذي كان

(١١) كان المرشحون المحتملون ، وجميعهم موارنة ، هم الخوري واده وحبيب باشا السعد وجورج

تابت . وبالإضافة كان للشيخ محمد الجسر طموحات مماثلة .



اقسم على احترام الدستور ان يستقيل بعد تعليق الدستور باجراء فرنسي مباشر ،فانه ابدى نشاطا ملحوظا في تأمين مهمات حكم اكثر بساطة وفعالية . وقد منعت السلطات اقامة اجتماعات للاحتجاج على قرار التعليق . وبالنسبة لنزاعات الاحزاب والفئات السياسية - التي ربما كان النزاع بين الاتحاديين الذين يتزعمهم اده والدستوريين الذين يتزعمهم بشارة الخوري اهمها رغم ان اساس الانقسام كان على الاغلب شخصا ، وكان كلاهما مارونيا - فانها تضاعلت موقتا ، بدل ان تتزايد . وقد استقادت السلطات من الارتياح الذي ابداه قسم كبير من الرأي العام اللبناني تجاه هذا التحول . من جهة اخرى جرى تخفيض عدد الموظفين ، وفرضت تخفيضات فني الرواتب (١٢) ، وانقص عدد رجال الدرك والشرطة . وقد استحدثت بعض الاصلاحات الادارية والمالية ، ودمجت عدد من المديريات ، وحددت صلاحيات رؤساء القرى . وحالت الازمة المالية دون التجاوب مع المطالبة العامة بتخفيض الضرائب ، ولكن تم توفير بعض الاموال لاستخدامها في الاشغال العامة وحرصت تقدم في تطوير المرفأ وفي التسويق الزراعي وفي حقول اخرى . وقد احيلت قضايا الفساد التي كشف النقاب عنها الى المحاكم . ولكن بطء المحاكم ثم العفو العام الذي اعلنه الرئيس في ايلول ١٩٣٣ اظهرا مدى قوة العائلية والطائفية .

لقد كانت العشرون شهرا من الحكم غير الدستوري في لبنان فترة تدعيم وانجازات في وجه الاضطرابات الاقتصادية الخطيرة . ولكن هذه الفترة لم تكن لتستمر الى ما لانهاية . وقد عبرت القوى الساخطة بسبب السياسات المتبعة ، او بسبب الظروف الصعبة او الناقمة على الرئيس شارل دباس عن نفسها في دخول مطران بيروت الماروني ، اغناص مبارك ، حلبة السياسة بخطاب هدام تبرأ منه البطريرك نفسه ، وبتحبيذ البطريرك احياء مجلس النواب من جديد ، الى جانب الدلائل على ازدياد استياء الاقليات ، وبالاخص الشيعة في جبل عامل .

دأبت البدايات المعقدة بالقلق للتنظيمات السياسية في صفوف الشبيبة في لبنان ( انظر الصفحة ٢٨٢ ) ، والتجمعات الاقدم عهدا والآخذة في الازدياد للمرشحين للوصول الى السلطة ، الى جانب « حزب الاصلاح الجمهوري » الراديكالي النزعة والذي يملك بعض الصداقات في فرنسا ، على ابقاء الوسط السياسي في حالة حركة غير عادية وقامت في البلاد معارضة قوية لنظام الطوارئ ، وتزايدت هذه المعارضة بعد عودة المفوض السامي من فرنسا في خريف سنة ١٩٣٣ . وقد توصل المفوض السامي نفسه الى القناعة بأنه يمكن اعادة العمل جزئيا بالدستور كحل وسط بين النظام السلطوي غير المفيد والمساوي المؤكدة لدستور سنة ١٩٢٦ . وهكذا اصدر في

٢ كانون الثاني ١٩٣٤ مراسيم (١٣) تتضمن قبول استقالة الدباس من الرئاسة وتكليف موظف فرنسي ، هو الميسيو ابوار (Aubouard) القيام بمهامه الى حين تنصيب خلف له ، وتعديل النظام الانتخابي (١٤) وتعيين حبيب باشا السعد ، الذي كان في الخامسة والسبعين من العمر ، رئيسا للجمهورية . وقد تسلم السعد مهامه في ٣١ كانون الثاني . وبعد ذلك جرت الانتخابات بصورة هادئة ، وانتخب شارل دباس رئيسا لمجلس النواب الذي ارتفع عدده بعد ان اضافت سلطات الانتداب ٧ نواب بالتعيين (١٥) . وفي ظل النظام الجديد لم يكن لمجلس النواب صلاحية المبادرة في احداث النفقات ، او اقالة سكرتير الدولة . وقد شغل عبدالله بيهم هذا المنصب الاخير ، وكان مسؤولا امام الرئيس وحده . وتشكل مجلس من خمسة مدراء يقومون مقام الوزراء ( ولو انهم لا يحملون هذه الصفة ) . وقد استمر هذا الوضع لبعض الوقت وامتازت سنة ١٩٣٤ ، رغم الانتقادات العلنية التي وجهها البطريك عريضة ( والتي لم يوفر فيها الفرنسيين او اخصامه المحليين ) بالهدوء وبتقدمية الحكم . وكانت الاصوات التي تنادي باعادة العمل بالدستور بصورة كاملة تعادل مع اصوات اقلية شجاعة كانت تتلطف الى الحكم الفرنسي المباشر . وقد استقال الدباس من منصبه في اواخر ١٩٣٤ وتوفي بعد اقل من سنة في فرنسا . وكان موته خسارة قاسية لبلاده . ومن اجل تفادي الاثارة العامة التي تنتج عن التطاحن الفئوي لاختيار رئيس جديد للدولة ، قرر الميسيو دو مارتل في اليوم الاخير من سنة ١٩٣٤ ان يمدد ولاية حبيب باشا السعد سنة كاملة ، على ان يظل بيهم سكرتيرا للدولة .

كان لكل واحد من الاضرابات الثلاثة الشهيرة التي حدثت في ١٩٣٥ حوافزه السياسية والاقتصادية ، ولو بنسب متفاوتة . فالكساد المتداول كان قد اتلف الاعصاب السياسية الى جانب انه افرغ الجيوب . وكانت العناصر المستاءة مستعدة دائما لاثارة الاضطراب ، فيما كان الشيوعيون جاهزين للانضمام او لتولي القيادة . وقد استمر اضراب اللحامين في زحلة لمدة اسبوعين ، وامتاز بالعنف البالغ وتخلل الاضراب ، الذي قيل انه نتج عن فرض ضريبة على نقل اللحوم ، احتلال المكاتب الحكومية بالقوة ، وتصدي الشرطة للمضربين ، ووقوع حوادث اطلاق نار ، وجرحى ، واعتقالات . وقد ثبت اشتراك الشيوعيين في الاضراب . وفي النهاية عادت الامور الى حالها بفضل توسط الكهنة وبعد فرار زعماء الاضراب ، ولجا سائقو السيارات الغوممية في بيروت الى الاضراب في شهري اذار ونيسان لاسباب مشروعة جزئيا ،

Or. Mod., February 1934, pp. 66 f.

(١٣)

(١٤) نص المرسوم على اتباع نظام انتخابي ذي مرحلة واحدة . وتقرر ان يتم انتخاب ١٨ نائبا موزعين على المحافظات على ان يراعى التمثيل النسبي بين الطوائف .

(١٥) كان بينهم اميل اده ، والدباس نفسه ، وبشارة الخوري .

ولكن تدخل السياسيين (١٦) زاد من حدة الاضطراب وادى الى اعمال تخريب اعقبت الاخلال بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في المرة الاولى . وكان الاضراب الذي نظمته المحامون في بيروت ( في الوقت نفسه تقريبا مع اضراب السائقين ) ، والذي نتج عنه اغلاق كل المحاكم ، موجها ضد مسودة قانون يتعلق بتنظيم نقابة المحامين . وقصد اعترض المحامون على القانون المقترح لانه يمنع ممارسة المحاملة والتعليم في وقت واحد ، ويسمح لمحامي الاستئناف الاجانب بالمرافعة . وفي النهاية وافق المحامون على القانون بعد اعادة النظر في بنوده بموافقة المفوض السامي .

حفلت هذه الفترة بأمثلة صارخة على الاهدية البالغة للكهنوت في اوساط الرأي العام . فقد تعرض المبعوث البابوي (١٧) ، في اواسط ١٩٣٥ ، لنقد عنيف ، وغير مبرر فيما بدا ، من اليسوعيين ، في حين وجد من دافع عنه بمرارة . وقد نقل المبعوث بعد ذلك بستة اشهر الى بلد اخر لاسباب صحية . واثار ترفيع بطريك طائفة الكاثوليك السوريين ، المونسنيور اغناص تبوني ، الى رتبة كاردينال ، مشاعر غير مريرة في الاوساط المارونية المتعلقة ببطريكها وحده . واسهمت الزيارة السياسية التي قام بها مفتي القدس السابق ، الحاج امين الحسيني ، في ١٩٣٥ في احياء النشاطات الوطنية في سوريا والمشاعر الطائفية في لبنان . واخيرا ، شهدت هذه الاشهر تقاربا مدهشنا بين السياسيين الدمشقيين الاكثر تطرفا والبطريك عريضة نفسه الذي كان من اليسير عليه ، وهو يواصل نزاعه مع المفوض السامي ، ان يجد حلفاء ومعجبين في اعلى الاوساط الاسلامية . وكان موقف البطريك عائدا الى انزعاجه من السياسة الفرنسية عامة - رفضها للاستقلال الحقيقي (١٨) ، وامكاناتها غير المحدودة للتدخل ، وفشلها لجهة مكافحة الازمة الاقتصادية او تخفيض الضرائب - والى الكراهية المعلنة المتبادلة بينه وبين المسيو دو مارتل ، ثم الى سبب ثالث محدد هو « مونوبول التبغ » . وكانت المصالح المشتركة قد اتخذت قرارا باعادة نظام المونوبول في صورة معدلة والغناء طريقة « البندرول (Banderole) لجباية الدخل من التبغ (١٩) ، في اواخر ١٩٣٠ . وقد قوبل اعلان القرار بالذعر في بعض الاوساط اللبنانية لانه يشكل خطرا على المصالح

(١٦) أبرزهم رياض الصلح الذي ابعد ، بسبب الدور الذي لعبه ، الى الجزيرة العليا لبعض الوقت .

(١٧) هو المونسنيور فريديانو جيانيني (Frediano Giannini) ، من الجنسية الايطالية ، الذي شغل هذا المنصب منذ ١٩٢٥ .

(١٨) اعلن البطريك عريضة ، الذي كان بمعية سافه في باريس في سنة ١٩١٩ ان السياسيين الفرنسيين اعطوا وعدا محدد في ذلك الحين باعطاء البلاد استقلالا حقيقيا .

(١٩) كان انتاج التبغ متساويا تقريبا في لبنان وبلاد العلويين ، الى جانب كمية اقل تنتج في سنجق

الراسخة للفلاحين والصناعيين والرأسماليين والعمال ، في حين أصر السياسيون على ضرورة بحث مثل هذه المقترحات في مجلس النواب . والواقع ان النظام الذي استحدثته السلطة المنتدبة ابتداء من ١ آذار ١٩٣٥ كان قد اخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات كافية لكل المصالح المحلية . وقد اعطى امتياز المونوبول لمدة خمس وعشرين سنة لشركة محلية ، خاضعة لاشراف مناسب . وقامت الشركة بشراء واستيعاب معظم الشغل والعمال . ومع ذلك ، فقد تتابعت الاضرابات ضدها في عدد من المدن ، وتدققت العرائض على بيروت واوروبا ، وبرز البطريك الماروني بوصفه خصمها الاشد عنادا المدافع عن مصالح الفلاحين والملاكين ( حسبما يراها ) اللبنانيون . وقد ابرق البطريك الى باريس ، واستقبل وفود اصحاب الشكاوى ، ووجه الشكر الى المضربين على جهودهم ، وبعث الرسائل الى الجاليات اللبنانية في القارات الخمس ، ووجد جهوده مع جهود الوطنيين السوريين لتعزيز الاحتجاج والتحرير ضد الريجي - بل انه ، حسب ما زعم البعض ، اتفق معهم على مشاريع غامضة تهدف الى خلق وحدة لبنانية - سورية . وقد تابع البطريك ، الذي لم يحرز تأييدا اجماعيا من رعيته ، مسعاه للتأثر من دو مارتل ، فطرح مطالب سياسية شاملة تتعلق بلبنان ، وما يزيد على عشر مطالب مترابطة . وكان موقفه من السلطة المنتدبة نفسها نقديا ومتأرجحا لبعض الوقت . فقد انقطعت المقابلة بينه والمفوض السامي وفشلت محاولات المطارنة وكبار الموظفين لجمع الرجلين . وتستحق القضية الاهتمام بسبب نموذجها (٢٠) ، حيث ان احدا لم يتظاهر بأن للقضية مضمونا دينيا او روحيا . لقد كان البطريك عريضة ، وعلى غرار اي زعيم طائفي في الشرق الاوسط ، يتصرف بصفة سياسية صريحة .

راجت في الاسابيع الاخيرة من سنة ١٩٣٥ الشائعات حول معركة رئاسة الجمهورية . وكان المرشحان الاكثر حظا هما زعيما الحزبين المارونيين . وارتأى المسيو دو مارتل ان لا يعين الرئيس بنفسه هذه المرة . فأصدر في ٣ كانون الثاني ١٩٣٦ مرسوما يعطي صلاحية الانتخاب لمجلس النواب ، وذلك مع الاصرار على الابقاء على سكرتير الدولة غير القابل للاقتسالة ومع استمرار حجب الصلاحيات الاخرى المتعلقة عن المجلس . وتقرر ان يتولى الرئيس ، الذي سينتخب بالاقتراع السري ، الحكم لمدة ثلاث سنوات . وقد التأم شمل المجلس في ٢٠ كانون الثاني وانتخب اميل اده رئيسا للدولة وتولى ايوب ثابت ، من الطائفة البروتستانتية ، منصب سكرتير الدولة بدلا من عبد الله بيهم .

(٢٠) وذلك بحكم بنية ملل الاقليات ، والواجبات المتعارف عليها لزعمائها .

ظلت الاحداث الجارية في سوريا ، بما فيها نهوض النشاطات الوطنية في اواخر  
١٩٣٥ ، تحظى كالعادة باهتمام بالغ في لبنان الكبير . وظل المسلمون الدائمون  
السخط بعيدين عن التخلي عن مطلبهم بالالتحاق بدمشق . ومع ذلك فاعن الانفصال  
العضوي للبنان عن سوريا ، واستمرار الانتداب ( الذي كان له الكثير من الاصدقاء  
المخلصين في لبنان المسيحي ) ، لم يتعرضا لتساؤل جدي طوال هذه السنوات . بل  
ان المطالبة بمعاهدة فرنسية - لبنانية تحدد العلاقات بين البلدين مستقبلاً ظلت وقفا  
على اوساط ضيقة . بالاحرى ، فقد بدا للكثيرين ان تردى الوضع الدولي في اوروبا ،  
والعدوان الايطالي الاخير على اثيوبيا ( وهي على غرارهم ، امة صغيرة ) يشكلان  
اسبابا اضاغية للتمسك بالعلاقات الوثيقة مع فرنسا .

## ٤ - المناطق الخاصة

في حين استمر الصراع السياسي السوري - الفرنسي المتطاوّل فاعن مناطق معينة في البلاد ، وهي مناطق لا تقل سورية عن سواها ، لم تساهم كثيرا في هذه السجلات . وكانت هذه المناطق تقف ، سواء لجهة الادارة او عاطفيا الى حد ما ، بمعزل عن البلد الذي اراد الوطنيون السوريون ادماجها فيه . وهذه المناطق هي بلاد العلويين المختلطة السكان (١) ، وجبل الدروز ، وسنجق الاسكندرون - انطاكية الذي تقطنه عناصر عربية وتركية مختلطة ، ومنطقة الجزيرة المسيحية - العربية - الكردية ، واخيرا القبائل البدوية في الصحراء الشامية . وكان هؤلاء جميعا ، باستثناء القبائل ، يشكلون عناصر مهمة سياسيا واجتماعيا في البنية العامة للبلد ، وقد شهدوا في سنة ١٩٢٦ وبعدها تحولات كبرى في اوضاعهم ومصائرهم .

كان جبل الدروز ، الذي منح دستورا بموجب مرسوم صادر في ١٤ ايار ١٩٢٠ ، خاضعا للحكم الفرنسي المباشر في الواقع ، في حين اقتصر استخدام الموظفين الدروز على ادنى المراتب . وقد تولى منصب حاكم الجبل ( وكان المفوض السامي يتردد عليه باستمرار ) مجموعة من الضباط الاكفاء (٢) الذين اظهروا تعاطفا مبالغا فيه تقريبا مع خصوصيات الوضع الدرزي . (٣) . ولم يعد ممكنا ان يتولى الامور اي «كاربييه» آخر ، او ان تقوم ادارة شبيهة بالنمط التركي ، المتميز بالضعف وبالقابلية للانفجار بين الحين والآخر ، في الجبل حيث اظهر ضباط «الخدمات الخاصة» ما عرف عنهم من

(١) كانت نسبة الاهالي حسب الارقام الفرنسية الرسمية : ٦٩ بالمئة من العلويين ، و١٧ بالمئة من السنة ، و١٤ بالمئة من المسيحيين .

(٢) انظر الصفحة ٣٢١ .

(٣) في فترة لاحقة اطلق غابرييل بيو Gabriel Puaux اسم Drusitis على تاليه المجتمع الدرزي (والانفصالية الدرزية) والتعلق بهما ، الامر الذي اعتبره وباء ساريا بين المسؤولين الفرنسيين في الجبل .

نشاط وقدرة على اثبات الوجود . واستنادا الى نظام اساسي صادر في سنة ١٩٣٤ اتسع نطاق استخدام الموظفين الدروز الذين تولوا ، تحت المراقبة الدقيقة ، ادارة الدوائر الرئيسية الى جانب احتلال بعضهم مناصب قائمقامي الاقضية . لكن لم يكن واردا بالطبع ، ولسنوات عديدة ، ان يعتبر المجتمع الدرزي الاقطاعي ان « المساواة امام القانون » هي فعلا طريقة عيش ممكنة . وفي عزلة الجبل عن بقية سوريا (باستثناء التبعية الادارية من جهة الفرنسيين ) فاعن الادارة المكونة من جنرالات وكولونيلات ، بمعاونة مجلس استشاري يعين اعضاؤه تعيينا ، اعطت الجبل فترة سادها القانون والنظام . وساعد في استتباب الامن عمليات جمع الاسلحة الدائمة ، وعدم الاجفاف في الضرائب والمساعدة التي قدمت للزراعة المحلية ، وهي مورد العيش الوحيد رغم تعرضها غالبا للجفاف او لانخفاض الاسعار . وقد ساهمت القروض ، وتقسيم الاراضي الجماعية ، في تعزيز التقدم الزراعي . واشتملت الاشغال النافعة على بناء الابار ، واقامة السدود الصغيرة والقنوات لتأمين مياه الري والشفة ، واصلاح القرى التي اصبحت من جراء ثورة ١٩٢٥ - ٢٦ ، وتأمين المدارس والمستوصفات في القرى . وهكذا كان ممكنا توقع احراز تقدم بنسبة معتدلة ومقبولة .

امتازت علاقات الجبل بامارة شرق الاردن المجاورة بالهدوء . وغالبا ما كانت مجموعات من الدروز المنفيين القاطنين في شرق الاردن ، او الذين يعبرون البلاد في طريقهم من العربية السعودية ، تدخل الجبل لتعلن خضوعها ، في حين امتنع الذين ظلوا في الازرق او وراها عن اثار الاضطراب . وقد تم تخطيط الحدود في ١٩٣١ - ٣٢ ، الامر الذي اثار دعر الدروز لان الحدود الجديدة كانت تمر وسط بعض القرى التي يملكها الدروز ، ولانها الحقت بشرق الاردن قسما من القبائل البدوية التي زعم الدروز انها تكن الطاعة لهم . ومن جهة اخرى فاعن ملاكي الارض الدروز استاءوا من انشاء خط انابيب كركوك - حيفا عبر شرق الاردن في ١٩٣٢ - ٣٤ ، لان عمليات البناء كانت تنتزع منهم قسما من اليد العاملة الزراعية .

تطورت السياسات الداخلية وفق خطوط مشابهة . فقد انشقت عشيرة الاطرش على نفسها بفعل النزاعات المبررة التي ظالما امتازت بها . وكانت اسباب النزاعات مزيجا من عوامل شخصية واخرى تتصل بالفروقات فيما يتعلق بالفرص السياسي . فظلت اقلية ذات شأن على ايمانها بسياسة الوحدة مع سوريا ، التي كانت في الظاهر سبب اندلاع الثورة . وبالمقابل ، حبذ البعض الانفصال عن دمشق ، مع حصول الجبل على قدر متفاوت من « الاستقلال » . ولان الاستقلال كان يعني ضمنا اطلاق يد الاطرشة في الجبل فان العديد من الذين نادوا باعطاء الدروز قدرا اعظم من السلطة كانوا مغتبطين لوجود السيطرة الواسعة . وبالفعل فقد اتجه عدد من العشائر الأصغر

شأننا ، وكرد فعل على ادعاءات الاطارشة ، الى تشكيل « حزب الشعب » (٤) ، الذي لم يعيش طويلا ، في سنة ١٩٢٠ . اما اغلبية الرأي العام ، التي عبرت عن آرائها عبر العديد من البيانات العامة ، فكانت تؤيد قيام دولة تحظى بالحماية الفرنسية وتتمتع بحكم ذاتي يستند الى اتفاقية دوكية في ١٩٢١ . حقا ان مثل هذه الدولة لن تحرز يوما القدرة على البقاء او على حماية نفسها ، انها لن تصبح في يوم من الايام مقبولة في نظر الوطنية السورية - الامر الذي سوف يرتب استمرار الانتداب او الحماية بصورة دائمة . ولكن هذه الاعتراضات ما كانت لتعني الكثير لانصار مثل هذه الدولة ممن الدروز او لضباط المصالح الخاصة - وربما للحكام كذلك - الذين كانت اراؤهم متشابهة . وقد تابعت السويداء عن كثب تطور المفاوضات حول المعاهدة مع سوريا ، في حين تباينت مواقف رجال الدين فيها بين الانفصالية المعتدلة والانفصالية المتطرفة . (٥) واحتر حسن باشا الاطرش ، الذي عاد الى الجبل في سنة ١٩٢٤ ، مرتبة الزعيم الاول وكان يحبذ ، على غرار الاغلبية الكبرى ، الحصول على قدر من الحكم الذاتي المحلي الذي يرجح ان لا يتلاءم مع تسوية مشاكل سوريا السياسية في المدى البعيد .

حظيت بلاد العلويين ، التي كانت قد نجحت بصعوبة في تجنب التورط في اضطرابات ١٩٢٥ - ٢٧ ، بادارة حكومية في الفترة ١٩٢٧ - ٣٥ ارقى من اية ادارة سبق ان عرفتها البلاد ، وذلك رغم ان هذه السنوات شهدت كسادا اقتصاديا خطيرا . وقد احتفظ المسيو شو فلير بمنصب الحاكم طوال هذه المدة . وكانت كل السلطات الفعلية في ايدي الموظفين الفرنسيين . وافلح المجلس التمثيلي - كان نصف اعضائه ، ثم ثلاثة ارباعهم بعد سنة ١٩٣٠ ، منتخبين - رغم طغيان الفظاظات الطائفية ، في القيام بمهامه على نحو معقول . وقد سجل الاهتمام بالانتخابات زيادة ملحوظة في هذه الفترة ، بوصفها مجالا آخر للصراع فيما بين الطوائف (٦) ، وذلك رغم ان الجمهور العادي ظل على لامبالته تجاه اعمال المجلس . وفي سنة ١٩٣٤ اعيد تنظيم شؤون القضاء . ولقيت اعادة العمل بمونوبول التبغ تأييدا عاما بعد سنوات من الانتاج الفاضل والمواسم التي لا سبيل الى تصريفها . وفي مدينة اللاذقية تولى

(٤) كانت قوة الحزب الرئيسية في صلخد . ولكن تأييد الساخطين والموجودين في الخارج له

جعله مشبوها في اعين الفرنسيين .

(٥) كان الحزب الاكثر تطرفا ، والذي يضم قسما مهما من الاطارشة ، يدعو الى استقلال داخلي تام ، ومجلس منتخب ، وموظفين تنفيذيين من الدروز ، ومدارس اكثر وافضل ( شرط ان لا تضم مدرسين من اليسوعيين ) وجندرية وطنية ، وذلك الى جانب الإبقاء على قدر من المشورة الفرنسية .

(٦) توزعت المقاعد في المجلس على النحو التالي : ١٠ للعلويين (النصيريين) ، ٢ للارثوذكس ،

١ للموارنة ، ٣ للسنة ، ١ للاسماعيليين .



موظفون حكوميون مهام المجلس البلدي بعد ان اثبت عدم كفاءته . وقد عبرت مجموعه صغيرة من المثقفين النصيريين عن استيائها من قلة استخدام موظفين من العلويين ، بالمقارنة مع السنة او المسيحيين . ويمعزل عن شجارات وصراعات زعماء منطقة التلال من النصيريين ، والنزاعات بينهم وملاك الاراضي السنة او جيرانهم الاسماعيليين . فان سياسات البلاد ظلت على حالها من حيث توحيد الاغلبية العلوية في موقف انفصالي ومؤيد للانتداب في حين ظل السنة وأغلب المسيحيين (٧) ( وليس كلهم ) وحدويين وذوي نزوع وطني سوري ، ورغم الردات والانقسامات الهامشية فان هذين الحزبين ظلّا على حالهما وكانا يتناغسان في الاجتماعات والعرائض والوفود التي تؤم بيروت كلما سنحت الفرص . وقد قدم الفرنسيون الدعم للحزب الانفصالي علنا ، وثابروا على تأييد « الرب » ( نصف الشرير ، ونصف المضحك ) البدين والجاهل وصانع المعجزات سليمان المرشد . لكن احدا ما كان قادرا ان يتصور ان بلادا صغيرة ومتأخرة بالكاد قادرة على الاكتفاء الى هذا الحد - الى جانب ان انتماءها لسوريا حقيقة صارخة - يمكن ان تحرز مستقبلا معقولا الا اذا استمر الوجود والدعم الفرنسيين لمدة غير محدودة .

وعلى العموم فان هذه الفروقات لم تكن تحول دون تعاون الطوائف في المجلس التمثيلي ، وفي مجالات اخرى . وفي سنة ١٩٢٢ احدث شغب خطير ، نجم عن شجار تافه في احد الاسواق ، توترا في العلاقات السنوية - النصيرية في اللاذقية . ولكن الحادث لم يترك ذيولا ، رغم المخاوف . ونشأ نزاع متطاوّل في سنة ١٩٢٥ بين نفس الطائفتين بسبب شراء اراضي احدى القرى وما زعم من ان المشتري لم يسدد الثمن . وقد شغلت الخلافات الاسقفية في الكنيسة الارثوذكسية ابناء الطائفة ولكنها لم تتسبب في اي اضطراب . وانتهت هذه الازمة في سنة ١٩٢٢ ، ولكن تجدد النزاع حول القضايا الاسقفية بعد ثلاث سنوات أدى الى انقسام الكنيسة بصورة موقته . وكان للجهود التي بذلها الآباء اليسوعيون من اجل هداية العلويين (٨) الى المسيحية في منطقة صافيتا ذيول اكثر خطورة . فقد قبل بضع عشرات من هؤلاء لبعض الرقت ، وبغض النظر عن الاسباب ، ببعض مظاهر المسيحية ، الامر الذي دفع العلويين والسنة المستائين لاىصال شكواهم الى المفوض السامي . وكان سليمان المرشد على رأس احد الوفود التي أمت بيروت للاحتجاج .

(٧) كانت الطائفة المارونية الصغيرة الحجم ، والمرسلون اليسوعيون ، انفصاليين بقوة .

(٨) من المؤكد ان لا صحة للاتهامات المحلية القائلة ان الجهاز الحكومي الفرنسي كان يدعم مثل هذه الجهود . ذلك ان مثل هذه السياسة ما كانت لتلحق بسلطات الانتداب سوى الخسارة .

وكانت هذه القضية منسوبة لسلطات الانتداب في اللجنة الدائمة للانتخابات .

كان اهالي الجبل وبلاد العلويين على السواء ( وقد أشار المفوض السامي الى ذلك في جنيف ) « سوريين » من حيث الجنسية ، ولكنه كان يرى ان ايا من المنطقتين لا ينبغي ان يعتبر جزءا عضويا من سوريا . واعتقد المسيو بونسو ان هذا الموقف لمن يخلق المتاعب طالما ظلت السيطرة الفرنسية المباشرة على سوريا قائمة . وقد ارسلت الحكومتان وفدين الى « مؤتمر المصالح المشتركة » .

لم تطرح المعضلة التي سوف يثيرها في المستقبل اهالي سنجق الاسكندرون المختلطون بحددة في هذه السنوات ، ولم يكن ضروريا حساب نسبة الاتراك والتركان والارمن ،ناطقين بالتركية ، والاكراد ، والعرب المسلمين والمسيحيين بين الاهالي . والواقع انه كان هناك تعلق واضح ، او ظاهري احيانا ، بتركيا (١) في بعض الاوساط . وقد مارست هذه الاوساط الدعاية المكشوفة في المساجد والدواوين والجمعية التشريعية وكان بعض الاهالي يرسلون اولادهم الى المدارس في تركيا . وكان للشائعات حول تعديلات وشيكة في الحدود ، التي تناقلها او اختلقها الراغبون في مثل هذه التعديلات ، وقع استفزازي . ومع ذلك فان الوضعية نصف المستقلة للسنجق ، ضمن سوريا ، كانت ترضي اغلبية مؤكدة . وكانت مثل هذه الوضعية تتلق اهالي المنطقة ذات الامتياز ، باستثناء اقلية من العرب السنة المؤيدين للوحدة السورية ، ولم تغلج حجج الزوار الوطنيين القادمين من دمشق في تغيير هذه القناعة . وقد جرى التوكيد على هذا الوضع مرارا على لسان رئيس الحكومة السوري والوزراء ، والسواقع ان الذوبان التام ضمن سوريا كان يتعارض والاتفاقيات الفرنسية - التركية الموقعة في ١٩٢١ و ١٩٢٦ ، في حين لم ترد اية تلميحات ولو بسيطة في هذه الفترة الى امكانية التخلي عن السنجق لتركيا - هذا باستثناء الاصوات القليلة التي ارتفعت بمناسبة زيارة والي عينتاب الى انطاكية في نيسان من سنة ١٩٢٤ . وقد استقبل الوالي يومها بالمظاهرات المؤيدة .

استطاع « النظام الخاص » الذي كرسه دستور ١٩٢٠ ، والذي كان المنسوب الفرنسي (١٠) بموجبه قادرا على التحكم بالمجلس التمثيلي ذي الاساس الطائفي بل وبالإدارة كلها ، ان يوفر حكما مرضيا وقادرا على استبعاد تأثيرات السياسات السورية . وقد عانت الاوضاع الاقتصادية من كساد عنيف الامر الذي حتم استبعاد مشاريع مطلوبة من نوع تجفيف بحيرة عمق . وكانت جباية الضرائب تتم دون الحاح هبالغ فيه ، وساد القانون والنظام ، وخيم السلام في منطقة الحدود مع تركيا ولو انه

(١) لوحظ ان بعض الاتراك ، او ذوي النزعة التركية، كانوا من «الدرسة العتيقة» لتركيا العثمانية، في حين كان بعضهم الاخر ينتمي الى تركيا الحديثة « الكمالية » التي ترتدي القبعة .  
(٢) احتل المسيو دوريو (Durieux) هذا المنصب طوال هذه السنوات .

حدثت بعض اعمال السطو بين الحين والآخر . وفي بعض الاحيان كانت تحدث تعدييات من جانب البدو في اشهر الصيف ، ولم يخل الامر من هجمات تعرضت لها المواصلات على طريق انطاكية - الاسكندرون .

تأسس سنجق الجزيرة في سنة ١٩٢٢ . وكانت المنطقة قبل ذلك تخضع لاشراف ضباط الخدمة الخاصة والجنديرة بوصفها قسما من مقاطعة القرات . ولم يكن السنجق الجديد يختلف عن سواه من الوجهة الرسمية ، ولكن بعده الجغرافي ، وتركيبه السلافي المعقد ، وطابعه غير العربي الغالب ، وعدم ولائه لسوريا ، منحه طبيعة خاصة . والى جانب النوايا الاصليية من القبائل العربية او الكردية التي تعيش على ضفاف الانهر او في الصحراء ، فان خصوصية المنطقة وقلة سكانها اجتذبتا منذ سنة ١٩٢٦ اعدادا كبيرة من الاكراد - بينهم قسم يحمل نزعة قومية كردية واعية - الذين كانوا قد فروا من الاعمال الثأرية التركية (١١) ، واعدادا اكبر من الطوائف المسيحية ، الكاثوليكية غالبا ، التي تبحث عن الامان في موطن جديد . وقد آلت مهمة توطين هؤلاء الناس المهتاجين على ضفاف الخابور وروافده ، وعبر خط سكة الحديد ، وفي الاراضي الجيدة التي يهطل فيها المطر والقرى الناشئة ، الى الفرنسيين . واذ قبل الفرنسيون المهمة فانهم وفروا للقادمين الجدد المأوى والخدمات وأمنوا الحماية ضد الغارات التي تشن من الاراضي التركية ، وأجروا مفاوضات مع العراقيين بغرض تصفية اعمال الثأر بين القبائل العربية (١٢) ، وسعوا عبر عصابة الامم الى اقامة حدود نهائية مع تركيا .

لكن عملية التوطين كانت تواجه المعضلات الناتجة عن الوعي الذاتي المتوتر لهذه الجماعات غير المتجانسة ، وعن المزاغم الخاصة - بوصفهم كاتوليك ذوي نزعة فرنسية - لدى المسيحيين وزعمائهم من الاساقفة . وكان الاكراد المعروفين بعنفهم وجموحهم متحمسين للثأر من تركيا وتأكيد قوميتهم الكردية ، وذلك من غير ان يراعوا الاحراج الذي يسببه مثل هذا السلوك لحكامهم الجدد . وزاد من سوء الوضع الاغارات التي كان يقوم بها الاتراك الذين اعتبروا ان المنطفة انتزعت من تركيا دون وجه حق . وقد ارغم الفرنسيون على زيادة عدد الموظفين في عاصمة المنطقة ، واعتقلوا زعماء الاكراد المتهمين بالاخلال بالامن ، وأعادوا الهدوء الى القامشلي بعد اندلاع اعمال الشغب في ١٩٢٢ التي كان للاتراك ضلع فيها . وحدثت نزاعات مريرة فيما بين زعماء الاكراد انفسهم حيث ان بعضهم كانوا رجال قبائل متوحشين في حين كان البعض الآخر ، كأسرة بدرخان مثلا ، من المثقفين المتمدنين . واضطرت السلطات الى ابعاد

(١١) بعد قمع الثورة الكردية التي قادها الشيخ سعيد في سنة ١٩٢٥-٢٦ .

(١٢) خاصة عبر المؤتمرات التي عقدت في الحسجة في شباط ١٩٢٩ ، وفي نصيبين في سنة

عدد منهم عن المنطقة • وقامت حركات في الحسكة والقامشلي استخدمت التحريض الشفهي والمكتوب وشارك فيها العرب الاكراد الذين اتحدوا بصورة موقته من اجل الانفصال عن سوريا • وكان النافذون من الكاثوليك والضباط الفرنسيون الموجودون في المنطقة (١٢) يدعمون هذه الحركات ، ولكن السياسة الفرنسية العليا لم توافق عليها رغم مزاعم الوطنيين الدمشقيين الذين قالوا ان فرنسا تثير هذه القضايا لتبرير واطالة الانتداب •

وبرز عنصر جديد في اواخر سنة ١٩٣٢ مع تدفق اللاجئين الاشوريين من العراق ، بعد ان أصبحت علاقاتهم مع حكومة بلادهم صعبة للغاية (١٤) • ووسط ارتياح العراق وذرع تركيا ، التي تخوفت من اخطار جديدة على حدودها فان الفرنسيين استقبلوا ، ولاسباب انسانية ، قسما كبيرا من هذه الطائفة المنفية السيئة الطالع ، ثم عادوا فقبلوا بضعة آلاف آخرين ابان ١٩٣٤-٣٦ • وتحت اشراف عصبة الأمم ، وبتمويل مشترك من بريطانيا والعراق والعصبة نفسها ، فقد تم توطين هؤلاء اللاجئين على ضفاف الخابور • ورغم عدم رضى اهالي البلاد ، الذين استنكروا استقدام اقلية مسيحية غير مرغوبة اخرى ، فان الاشوريين - وهم يتشكلون من عشائر يقودها الكهنة ، ويمتازون بانعزاليتهم المتطرفة - أصبحوا « سوريين » (١٥) ، وصاروا مصدر احراج جديد لحكامهم الجدد •

كان بدو الصحراء السورية الواسعة ، الذين دأبوا على التدفق الى المنطقة الحدودية المزروعة والى أراضي العراق والاردن وتركيا والسعودية ، احدى فئات السكان التي يصعب ابدا تكييفها مع نمط الحكم الحديث او مع متطلبات المجتمع الحديث • وكان الاشراف على التنقلات الموسمية لهؤلاء الرحل ، والتأكد من عدم اخلاصهم بالسلام ، ومتابعة شؤون تسليحهم (١٦) ، وعلاقاتهم مع جيرانهم المستوطنين ، ورخائهم الى حد ما ، من مهام جهاز (Contrôle Bédouin) الذي ظل تابعا لسلطات الانتداب مباشرة رغم انه كان على صلة بالسلطات السورية المحلية • وقد ألحق بمكتب المفوض

(١٢) حول هذه النقطة يذكر المسيو بيو انهم « لم يقاوموا بما فيه الكفاية اغراء الانزلاق الى السياسات الشخصية » • (P. 147)

(١٤) للاطلاع على خلفية « المسألة الاشورية » انظر : Longrigg, Iraq, pp. 231-6 and elsewhere

(١٥) فشلت الجهود التي بذلتها بريطانيا وعصبة الامم من اجل ايجاد أماكن اخرى لتوطين الاشوريين • وقد أصر الاتراك على ان تكون مستوطناتهم على بعد خمسين كيلومترا من الحدود على الاقل •

(١٦) كانت السلطات تكرر محاولاتها لتجريد البدو من السلاح كلما اقتربوا من الاراضي المزروعة

السامي « قسم قبلي » مهمته النظر في المشاكل التي تثيرها القبائل ، واتخاذ الاجراءات الاليلة الى تحسين اوضاعهم كانشاء المستوصفات والمدارس المتنقلة ، وحفر الآبار .  
 اما لجهة جباية الضرائب ( على اساس تعداد المواشي او بصورة مبلغ اجمالي عن القطعان كلها ) ، والاجراءات القانونية التي تتعلق بالبدو في المحاكم العادية ، فانها كانت ضمن وظائف الموظفين السوريين في المناطق المجاورة . وقد عقد مؤتمر قبلي شامل يمثل كل المصالح في حمص في سنة ١٩٢٧ . ثم عقد مؤتمر آخر في البتراء ، في تشرين الاول ، ١٩٣٤ . وكانت النزاعات البارزة مع تركيا قد سويت من قبل في مؤتمر نصيبين الذي انعقد في وقت سابق من السنة نفسها ، كما أمكن التوصل الى اتفاق مرض مع العراق بعد اجتماع الموصل الذي تم قبل سنة واحدة . وكان للبدو حق التمثيل الخاص في مجلس النواب السوري .

وابان هذه السنوات كانت حالة الامن في الصحراء مرضية ، والنزاعات القبلية نادرة ، والهجمات على قوافل السيارات اكثر ندرة . واستمر دفع الهيئات لبعض المشايخ البارزين ، في حين اخذ عدد من هؤلاء يتبنى طرائق العيش الحديثة . وقد احرز تقدم بطيء في عملية التوطين على اطراف الصحراء ، بفضل الوعود بتقديم الارض والمياه والبيدور والارشادات للراغبين في المحاولة . ورغم عدم تأثرهم بالاوضاع الاقتصادية العالمية فان البدو تعرضوا لتجربة قاسية ، في سنة ١٩٣٢ وبالاخص ، بسبب الجفاف وقلة المراعي اللذين تسببا في مقتل آلاف المواشي .

## الفصل السابع

### سقوط الامل الاخيرة

١ - زمن الاضطراب

نجم خفوت النشاط السياسي في الفترة من ١٩٢٢ حتى اواخر ١٩٣٥ عن الاعياء وكرد فعل على الاوضاع ، وعن الحاجة الى فترة مصالحة ، والاهتمام القوي الذي ابداه السوريون تجاه المغامرة الايطالية في اثيوبيا ، وكذلك ، الى حد ما ، بفضل نجاح سياسة المفوض السامي لتشيط الحالة الاقتصادية . لكن هذا الخفوت ما كان ليستمر طويلا . وقد عبر الهيجان السياسي في وقت مبكر من سنة ١٩٢٦ عن انطلاق طاقة حبيسة . وكانت مناسبة تجدد الاعمال النضالية وفاة ابراهيم هنانو في حلب ، في تشرين الثاني ١٩٣٥ . ولكن ابعد من ذلك ومن مجرد « اهتزاز رقااص الساعة » حسب ما هو مألوف في السياسة فان الاحداث الجديدة نتجت عن تعزز القناعة بأن القبول المدعن بالوصاية الانتدابية لن يجدي طائلا في وضع حد لها ، وأن التقدم الاقتصادي يفتقر الى كل ما في الحملات السياسية من اثاره ، وأن الحكم الراهن عجز عن ان يمثل العناصر الوطنية والعناصر الاكثر زخما من الجمهور العام ، وأن العراق تحول بالفعل الى دولة ذات سيادة والى عضو في عصبة الامم . وبالإضافة ، كانت مصر في اواخر سنة ١٩٣٥ تقدم سابقة عن تجدد الفوران السياسي بعد حقبة ركود مشابهة . وقد مهدت الفترة الفاصلة بين سنة ١٩٣٥ والسنة التالية المسرح لانبعات وطني قوي . فقد اسفرت المشاورات التي جرت في كانون الاول ١٩٣٥ عن تعزيز الوحدة ضمن الكتلة الوطنية ، ووضعت خطط لارسال بعثات الى باريس ووجهت برقيات الى المفوض السامي تتضمن المطالبة باعادة الحياة الدستورية ، وعمت المساجد خطب حماسية في ذكرى شهداء النزاعات الانتخابية التي حدثت في كانون الاول ١٩٣١ . من جهة اخرى فليس في وسع المرء ان يتجاهل مغزى الود الظاهر بين البطريرك الماروني والزعماء الوطنيين في دمشق .

وفي ذكرى اربعين هنانو اقيم احتفال مهيب قرىء فيه نص «الميثاق الوطني» الذي قوبل بالتهليل . وقضت مطالب الميثاق الاستقلال التام والوحدة الفعلية لسوريا ،

وابطال الصهيونية ، واقامة وحدة عربية شاملة ، ومساواة كل الطوائف في الحقوق ، وتأمين مستوى معيشي ارفع وكذلك ، وبصورة موقته ، تحريم كل الاحزاب السياسية باستثناء الكتلة . واتفق على ان لا تجري اية محادثات مع سلطات الانتداب الا وفق هذه الاسس .

وبعد اسبوع واحد عمت سوريا بأسرها تقريبا ، ولمدة خمسين يوما ، اضطرابات والام كانت بدايتها مظاهرة عاطفية خطيرة انطلقت بعد صلاة تذكارية على روح هنانو في ١١ كانون الثاني وتبعها مدهامة الشرطة للمقر الرئيسي للكتلة الوطنية واعتقال فخرى البارودي . وأعقب ذلك اعلان الاضراب العام واعتقال عدد من اعضاء الكتلة ثم توزيع منشورات نتج عنها المزيد من الاعتقالات . وأغلقت الشرطة « بيوت هنانو » التي كانت قد انشئت لتكون بمثابة مراكز ثورية . وقد أظهر رد الفعل القوي من جانب الكتلة الوطنية انها عززت وحدتها وانضباطها ، وأحرزت شعبية واسعة ، وباتت تملك للمرة الاولى القدرة على تحريك المدينة والريف في وقت واحد ، وقد وجهت برقيات تستنكر قسوة الشرطة وتتضمن قضايا اشمل الى جنيف والحكام العرب . واعتري الاضطراب الخدمات العامة ، وأغلقت المتاجر ، واصيبت الاعمال بالركود ، وهجر الطلاب المدارس وساروا في الشوارع ، وكان معهم للمرة الاولى نساء متظاهرات ، متظاهرين ومنشدنين . ولقيت قرارات المسيو فين Fain تحميل كل حي في المدينة مسؤولية حفظ القانون والنظام فيه ، التجاهل ، وبالكاد انتبه الجمهور ، الى القرارات الجديدة التي تخول الصلاحيات المركزية للمحافظات . ولم يلق الطلاب بالا الى البلاغ الذي أصدره المسيو دو مارتل والذي امر فيه الطلاب بالعودة الى مدارسهم . ولكن زيارته الى دمشق في ٢٢-٢٦ كانون الثاني كانت مناسبة لاجتماع شاملا ، مع زعماء الكتلة الذين عرضوا ما لديهم من مطالب - ولكنهم جوبهوا برد متعنت . فقد ظهرت الدبابات والقوات في الشوارع ، وأزهقت ارواح الكثيرين في عمليات القمع . وسرعان ما ارتفع عدد المعتقلين من بضعة افراد الى العشرات ، فالمئات . وحدثت مشاهد حماسية واعمال شغب مماثلة ، نتجت عنها مقادير مماثلة من الوفيات والاصابات ، في حلب وحمص وحماة ودير الزور . وتم تعطيل عدد من الجرائد .

في حوالى نهاية كانون الثاني كان الاضراب العام قد أصبح في حكم المنتهي تقريبا في مدن المحافظات وذلك رغم المظاهرات التي تخرج بين الفينة والاخرى لتعبر عن التضامن السوري ، وخاصة في حماة حيث جوبه اندلاع اعمال العنف في مطلع شباط بقمع وحشى . وترددت الاصداء في لبنان فأغلقت المتاجر في بيروت ، وسارت المظاهرات في طرابلس وصيدا ، وأرسلت برقيات التأييد - وبينها برقنة من البطريك عريضة نفسه - الى السياسيين المعتقلين في دمشق . وتداعى الناس في اللاذقية الى اعلان الاضراب تضامنا . وفي العاصمة نفسها مورست ضغوط قوية من جانب التجار والعلمين والاولياء والعديد من السياسيين من اجل اعادة الاحوال الى طبيعتها . ولكن الطلاب تساءلوا العشرات ولم يبالوا بقرارات اطلاق المدارس والحصون المحلقة التي

فتحها اصحابها بدافع الخوف من السلطات ، وتحذوا اساتذتهم ، وخربوا المواصلات ، وكانوا يقضون نهاراتهم في المسيرات في الشوارع والعراك مع الشرطة . واستمرت هذه الاحوال ، التي هزل لها الزعماء الوطنيون (العاجزون عن ضبطها) بوصفها بطولية . طوال شهر شباط ، وتخللها مقتل العديد من الناس وقيام جنازات حاشدة واستفزازية . وانضم الى قوى الاضطراب عشرات من مجرمي العالم السفلي ، الى جانب القرويين . وتسبب اضراب للمحامين ، اضطرت المحاكم بسببه الى التوقف عن العمل ، في مزيد من الفوضى . وفي ١١ كانون الثاني اعتقلت السلطات جميل مردم بك ونسيب البكري ، وأعقب ذلك البيانات وأعمال الاحتجاج المألوفة . وفي الجامعة طرد المسؤولون الاستاذين الوطنيين ، الاخوين فارس وفايز الخوري . وفي حلب اعتقل الزعيمان سعد الله الجابري ونعيم انطاكي . ولم يفلح « النظام العسكري » ومنع التجول الذي فرضه الجنرال هونتزيغر (Huntziger) في المدن الرئيسية في تحسين الوضع . كما ان زيادة اعداد الجندرية ، وقبول متطوعين غير نظاميين من الدروز وغيرهم ، لم يحققا نتائج تذكر . وكان كل يوم يحمل معه المزيد من تعطيل الصحف ، وحوادث التظاهر والقمع الحكومي ، ونهب المحلات ، والعنف الطلابي ، ومسيرات التشييع العاطفية لـ « الشهداء » . وقد احببت الجهود المخلصة التي بذلتها الاوساط غير السياسية لضمان عودة الحياة العادية بفضل عناد الطلاب ، في حين كانت التعليقات العلنية التي أدلى بها المسيو دو مارتيل ، في مقابلات صحفية ، في اواسط شباط غير ذات اثر الى جانب انها لم تكن مستساغة . ولم يكن للبرقية التي وجهها عدد من اعضاء مجلس الشيوخ العراقيين الى جنيف ، والتي تضمنت ادانة سلوك الفرنسيين ، اية آثار مفيدة .

وأخيرا ، انتعشت الآمال قليلا بعد استقالة حكومة الشيخ تاج في ٢٢ شباط بالاتفاق مع المفوض السامي ، وتشكيل حكومة جديدة (١) تتمتاز « بالاعتدال » على غرار سابقتها سوى انها لا تلقى الرفض نفسه من جانب الكتلة الوطنية . وكان بين اول اعمالها تبادل وجهات النظر مع زعماء الكتلة . وكان يرأس هذه الحكومة الوزير السابق ، الذي يتمتع بالاحترام ، عطا الايوبي . وقد وجه المفوض السامي الى الحكومة رسالة معتدلة اعاد فيها شرح سياسته ، ودعا الى السلام والثقة ، وتعهد بأن المذنبين الموقوفين ، سواء الذين صدرت ضدهم احكام او الذين تجري محاكمتهم ، سوف يلقون الرأفة . وأعقب ذلك باطلاق سراح عدد من الموقوفين . وبدورها نشرت الحكومة الجديدة برنامجا يتضمن تهدئة الاوضاع وقيام مرحلة انتقالية تمهد للعودة الى الحياة البرلمانية .

(١) كان عطا الايوبي رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية ، وسعيد الغزي وزيرا للمعدنية ، والامير مصطفى الشهابي وزيرا للمعارف ، وادمون حمصي ، وهو مصرفي حلبى مسيحي ، وزيرا للمالية ، ومصطفى القصيري ، من انطاكية ، وزيرا للاقتصاد والاشغال والزراعة . وكان الغزي والشهابي يمثلان الوطنيين .



ولكن ردود الفعل الاولى من جانب الوطنيين لم تكن مشجعة . فقد لجأ هاشم الاتاسي الى اعادة نشر الميثاق الوطني ، وأعلن ان وعود المفوض السامي غامضة وغير مرضية . وحدثت المزيد من المظاهرات العنيفة في ٢٨ شباط في دمشق ، حيث اعلن القائد العسكري الفرنسي ان قواته لن تتردد ، اذا ما اضطرت الى ذلك ، في استخدام اسلحتها . ولكن الطريق الى التقدم الفعلي كانت قد باتت مهيبة . فقد حصل المسير دو مارتل على تفويض جديد بحرية التصرف من الكاي دورسيه . وبات بوسعه ان يدعو الى بيروت ، في ٢٨ شباط ، الوزراء الجدد ومعهم المسيو فين وزعماء الكتلة الشرعيين . وبعد ثلاثة ايام من المحادثات امكن التوصل ، في ١ آذار ، الى اتفاق اساسي حول جوهر المعاهدة المقبلة . وأعقب الاعلان عن احراز هذا التقدم وعن النية في ارسال وفد سوري الى باريس لسن معاهدة لا تقل من حيث مضمونها عن المعاهدة السورية - العراقية ، اطلاق سراح المعتقلين البارزين وعودة الصحف الى الصدور . وخلقت اللهجة القانعة التي اتسم بها كلام الاتاسي وسواه من الزعماء الذين رفضوا اية تسوية سابقا ، جوا من الامل والغبطة لم تعرفه سوريا منذ ايام الجمعية التأسيسية . وقامت وسط هذا الجو تعبيرات عامة غير مألوفة عن الاخوة الاسلامية - المسيحية . وصار بوسع الزعماء المعتدلين ان ينضموا الى الكتلة ويلزموا الهدوء . او - على غرار الشيخ تاج الذي ظل في باريس حتى ١٩٤١ - ان يغادروا البلاد . وقد غادر الوفد المسافر الى باريس سوريا في ٢١ آذار وسط مشاهد حماسية . وتشكل الوفد من هاشم الاتاسي رئيسا ، وجميل مردم بك ، وسعدالله الجابري ، وفارس الخوري ، وادمون حمصي ، ومصطفى الشهابي . وكان ادمون رباط ونعيم انطاكي سكرتيري الوفد .

## ٢ - المعاهدات ١٩٣٦

في باريس اكتشف الوفد السوري ، الذي استقبله المسيو فلاندان (Flindin) في ٢ نيسان ، ان مهمته في غاية الصعوبة . فقد بدا ان المفاوضات الفرنسيين الذين كسبوا بفضل هذه الدعوة هدنة سياسية في سوريا غير متحمسين كثيرا للمقبول بالمطالب السورية الاساسية ، ولا مباليين بضغط الجماعات السورية - اللبنانية في باريس ، او بالبرقيات التي ارسلتها مثل هذه الجماعات ، او بالتضامن الذي اظهره السوريون . وخلال اقل من شهر بدا أن الامور وصلت الى مأزق مسدود ، وكانت المسودة التي تسلمها الاتاسي في نهاية الشهر تقوم على شروط غير مقبولة . والواقع ان التوصل الى اتفاق كان متعذرا لولا حدوث « معجزة » على صعيد السياسة الفرنسية . فقد أدت الانتخابات العامة الى استبدال حكومة ألبير سارو (Albert Sarraut) ووزير خارجيته فلاندان بحكومة يرأسها ليون بلوم (Leon Blum) ، ويشغل دلبوس (Delbos) منصب وزير الخارجية فيها . وكانت هذه الوزارة الجديدة ذات النزعة اليسارية اقل تقليدية وأكثر تفهما لوجهة النظر السورية . وقد اخر الوفد السوري متعمدا ارسال رده السلبي على المقترحات الفرنسية لمدة اسبوعين ، الامر الذي اتاح للمفاوضات ان تتم فيما بعد وسط اجواء جديدة . وقد لعب مساعد الوزير المسيو فيينو (Viénot) ، الليبرالي النزعة ، دورا مفيدا . وشكلت المعاهدة الانغلو - مصرية ، التي أبرمت في شهر تموز نمونجا يحتذى به . وهكذا امكن التوصل الى اتفاق ، وجرى تبادل التواقيع في ٩ ايلول حسب شروط تم اعلانها في دمشق بقدر من الفخر وقوبلت بمظاهر الفرح . وقد عاد الوفد الى بلده عن طريق انقره ، وكانت في استقباله الجموع الحاشدة ، والمهرجانات ، والوفود القادمة من كل الانحاء .

كانت الاشهر الستة بين آذار وايلول فترة انتظار مترقب في سوريا ولبنان على سواء . وبالنسبة للبنان ، الذي ثابر اهله على متابعة كل خطوة في المفاوضات بانتباه بالغ ، فان المفوض السامي اعطى تأكيدات بأنه ستتم المحافظة على سلامة الكيان ، وحث اصحاب العرائض من الموارنة القلقين على التزام الصبر . وكانت العناصر المسيحية معنية بالحفاظ على حقوقها وعلى وضعها كأغلبية ، في حين تخوف المسلمون من استمرار ما زعمهم المفروض سراً وغير المرغوب الذي كان البطريرك الماروني قد قاىضه

مع زعماء الكتلة في دمشق كمقابل لدعمه للتيار الوطني السوري (١) . وعبرت وجهات النظر الاسلامية عن نفسها بفصاحة في « مؤتمر الساحل » الذي انعقد في ١٠ كانون الثاني في بيروت ، حيث اجمع الحضور رغم تنوع وجهات نظرهم وميولهم على وجوب اعادة ضم المناطق الاسلامية في لبنان الكبير الى سوريا . وفي الاسابيع التالية ظهرت مبادرات اسلامية اخرى تمثلت في وفود من البقاع ومنعدرات جبل الشيخ ، ووفود من شيعة جنوب لبنان ومن صور وصيدا حيث قامت اضرابات وأعمال شغب ، وكذلك بالاحص من طرابلس (٢) التي تكررت فيها المظاهرات . وقد ردت السلطات على العمل المشابه الذي قام به الحزب القومي السوري ( انظر الصفحة ٢٨٢ ) بتعطيله رسميا ( الامر الذي لم يكن له اثر فعلي ) واعتقال قادته موقتا . وقد أصبح هذا الحزب ، الذي اعتبر مصدر خطر استثنائي على سلامة الكيان اللبناني ، موضوع لجنة تحقيق حكومية تشكلت في شهر حزيران وأمرت باجراء اعتقالات عديدة . ولمواجهة الاجتماعات والطموحات الاسلامية فقد تأسس ، بمباركة البطريك « حزب الوحدة اللبنانية » الذي دعا الى الاصرار على الحفاظ على الوضع القائم . ورد المسلمون بتشكيل « المجلس الاستشاري الاسلامي » تحت رعاية الهيئات الدينية السنية . وفي الوقت نفسه بدا بوضوح ان عددا من وجهاء السنة ، وبينهم نواب السنة في مجلس النواب ، لم يقدموا الدعم للفئة الداعية الى الوحدة السورية الامر الذي ألحق بهم الخزي والعار . وكان موقف ممثلي الشيعة متشابها ، وبعيدا بالمقدار نفسه عن تمثيل الراي العام لطائفتهم . وقد حافظت حكومة الرئيس اده على يقظتها وظلت على صلة يومية بالسيو ميريه (Meyrier) ، المفوض السامي بالوكالة ، والبطريك الماروني ، ورؤساء الطوائف .

وفي جبل الدروز ، حيث ادرك الزعماء ان محادثات باريس تعنيهم بصورة وثيقة ، قامت مظاهرات مؤيدة ، واخرى معادية ، للوحدة مع سوريا . وحدث الشيء نفسه ، وللأسباب عينها ، في بلاد العلويين . وفي سنجق الاسكندرون بدأت عناصر الاقلية التركية تحرض بصورة مكشوفة من اجل الانفصال عن دمشق والالتحاق بأنقرة .

الى جانب دواعى عدم الاستقرار هذه فقد استجد عنصر اضافي نجم عن اصدار المفوض السامي انظمة جديدة ( سبق له ان ناقش مسودتها مع رؤساء الاقليات المسيحية الذين اعلنوا رفضهم لها ) تتناول الاحوال الشخصية لمواطني الاقليات . ولم

(١) كان تلكو البطريك عن دعم المطالبة السورية بطرابلس مخيبا لامال الوطنيين السوريين مما حال دون استقرار القلوب اويلا . وفي نيسان ١٩٣٦ نشر البطريرك كتابها اغفر لي من وجهات نظره والاشياء التي يشكو منها .

(٢) كان الزعماء المسلمون البارزون في طرابلس هم عبد الحميد كرامي ( شغل رئاسة الوزارة فيما بعد ) ، والدكتور عبد اللطيف البيسار ، ومصطفى المقدم .

ترض هذه الانظمة امانى رؤساء الطوائف التي تم التعبير عنها مرارا ابان ١٩٢٠ - ٢٥ ، والتي تستهدف الحصول على سلطات واستقلالية اكبر . وكانت ، بالاضافة ، معادية لمشاعر الاغلبية المسلمة التي اعتبرت انها تجزىء الجسم السياسي . وقد فصلت هذه الانظمة فيما بين الطوائف رسميا وحددت وضعيتها وصلاحياتها و « شخصيتها القانونية » واجراءات الانتقال الشرعي بين طائفة واخرى . وجوبت هذه الانظمة برفض مؤتمر الوجهاء المسيحيين الذي انعقد في بكركي ، والستودس الارثوذكسي ، والناطقين بلسان المسلمين . وطالبت الحكومة اللبنانية نفسها باجراء تعديلات كبيرة عليها . وكان مقدرا ان يستمر الجدل حول هذا الموضوع طوال سنتين .

حفل منتصف سنة ١٩٢٦ بالكثير من القلق والترقب ، وبتبادل وجهات النظر بين الوطنيين والناطقين بلسانهم في باريس ، الى جانب الاهتمام الذي ولدته المنظمات السياسية ذات النمط الجديد ، وسنتطرق اليها فيما بعد . وأدت عودة الوفد السوري منتصرا في اواخر ايلول الى اتخاذ خطوات فورية لاجراء الانتخابات . وقد جرت المرحلتان (٢) الاولى والثانية في ١٤ و ٢٠ تشرين الثاني دون ان تؤثر فيهما الخشية الظاهرة لدى بعض الاوساط الدرزية والعلوية ، ومطالبة الشركس بالحكم الذاتي ، والصدامات الاسلامية - المسيحية في حلب ، والاهتمام التركي المتزايد ، وبالاخرى المنذر بالخطر ، بمستقبل الاسكندرون . والتزمت الكتلة الوطنية الكلية الهيمنة والواقفة من احرازها الاغلبية جانب الحكمة بسماحها بانتخاب الاقطاب المعتدلين كالعادة في دوائر الريف (٤) . والواقع ان الانتخابات كانت استفتاء حول المعاهدة . وبعد الانتخابات حدث التغيير الحكومي الذي بات الناس يتوقعونه . فقد انسحب الرئيس محمد علي بك العابد لصالح هاشم الاتاسي ، وتشكلت وزارة جديدة كل اعضائها من الكتلة برئاسة جميل مردم بك (٥) . وأصبح فارس الخوري رئيسا لمجلس النواب . وقد بدأ البرلمان في مناقشة المعاهدة في ٢٦ كانون الاول . ولم تعبر اية فئة عن معارضتها باستثناء « عصابة العمل القومي » ( انظر الصفحة ٢٨٦ ) والطلاب الذين لجأوا الى التظاهر . ولكن وصلت برقيات من القاهرة تعرب عن الاستياء البالغ من جانب الدكتور

(٢) جرى انتخاب ٨٦ نائبا ، على أساس ان عدد السكان ارتفع عن السابق . وكالعادة احتجت بعض الطوائف زاعمة انها لم تحصل على العدد الذي يحق لها .

(٤) بالمقابل سقط المرشحون الذين حاولت الكتلة ، في طرابلس والجزيرة مثلا ، ان تفرضهم من الخارج .

(٥) كان الوزراء الآخرون ( الذين اتاحت للكاتب فرصة التحدث معهم لساعات طويلة في سنة ١٩٢٧ ) هم : سعدالله الجابري للداخلية والشؤون الخارجية ، وعبدالرحمن الكيالي للمعارف والعدلية ، وشكري القوتلي للمالية والدفاع . اما جميل مردم بك فقد تولى وزارة الاقتصاد ، الى جانب رئاسة الحكومة .

الشهبندر ، الذي كان بعد منفيًا هناك . وجرى التصديق على المعاهدة بأغلبية ٨١ صوتًا ضد لا شيء ، وفي ٢٧ كانون الاول . وبعد عشرة ايام منح المجلس السلطة التنفيذية حق اصدار القوانين بمراسيم لمدة ثلاثة اشهر ، وأخذ اجازة لنفسه .

من اجل تنفيذ الوضعية الجديدة لمنطقتي العلويين والدروز بصورة سلمية قام احد موظفي المفوضية العليا بزيارة للمنطقتين تولى خلالها مهمة الشرح والاقناع ، واتخذت اجراءات لعقد مؤتمرات مشتركة في شهر تشرين الثاني . وقد التقى في هذه المؤتمرات ، التي انعقدت في بيروت ، اعضاء المجلس التمثيلي العلوي ، ثم الدرزي ، مع المفوضين الفرنسيين الذين وقعوا على المعاهدة في باريس . وقدم هؤلاء الاخيرون ، بسبب ادراكهم لدقة الموضوع ، تأكيدات قاطعة حول حسن نواياهم . وفي ٢ و ٥ كانون الاول صدر مرسومان ينصان على اعادة ضم منطقتي الدروز والعلويين الى سوريا . ونص المرسومان على ان يكون تعيين الحكام وبعض الموظفين الآخرين في المحافظات من صلاحية رئيس الجمهورية ، في حين يتولى الحكام تعيين بقية الموظفين . وأعطى الحاكم ، بالتعاون مع المجالس المنتخبة ، صلاحيات التشريع المحلي . وتقرر ان يكون لكل من المحافظين موازنتها الخاصة ، على ان تساهم في الموازنة المركزية ، وأن ترسل نوابا عنها ( ١٦ من اللاذقية ، و ٥ من جبل الدروز ) الى مجلس النواب السوري . وتبعاً للمعاهدة كان يحق للفرنسيين ابقاء قواتهم في المحافظات خلال السنوات الخمس الاولى بعد سريان مفعولها . وقد عين مظهر آل رسلان محافظاً لللاذقية ، ونسيب البكري محافظاً لجبل الدروز، وكلاهما من اشد انصار الكتلة حماسا، ومن الشخصيات ذات المكانة .

تطورت الاحداث في لبنان على نحو اسرع نسبياً . فلم يكن مقبولاً في نظر الحكومة اللبنانية وعناصر الاغلبية ان لا تحرز جمهوريتهم ، بموجب معاهدة مماثلة ، وضعية دولية تعادل على الاقل وضعية سوريا . ومن جهتهم كان الفرنسيون متحمسين لتحقيق هذا الطلب . وعقب عودة المفوض السامي من باريس تشكلت لجنة للمفاوضة من رئيس الجمهورية ، والسكرتير العام ، ورئيس المجلس وسبعة من النواب . ولم تبرز اية صعوبات مهمة في المفاوضات واكتفي بادخال تعديلات طفيفة على نموذج المعاهدة السورية ، وكانت ضمانات الفرنسيين للوضع القائم مرغوبة في نظر اللبنانيين اكثر من « الاستقلال » . ولكن الاضافات التي اقترحها البطريرك الماروني والتي تشمل ايجاد عملة مستقرة ، والغاء المحاكم المختلطة ، واعادة النظر في الامتيازات التي يملكها اجانب ، ومسائل اخرى ، لم تعتبر مسائل ملحة . وقد عرض نص المعاهدة على النواب في ١٢ تشرين الثاني ، وأقر بالاجماع . ولكن حدوث اضطراب متطاوّل في طرابلس ، والمجابهة الشرسة التي شهدتها هذه المدينة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية ، واندلاع اعمال الشغب المعادية للمسيحيين في الارياض ، كل على ان المفوض الاسلامي لم تزل على حالها . ولكن هذه الاعمال كانت اقل خطورة من الصدام الاسلامي - المسيحي في ١٥ تشرين الثاني في بيروت ، وقد نجم عنه اصابة مئات الاشخاص ومقتل اربعة .

وكانت تلك حادثة مؤسفة استنكرها المفوض السامي والعديد من الزعماء المسلمين المحليين وكذلك ، وبلهجة ذات مغزى ، اصدقاء سوريا ولبنان في فرنسا نفسها . وقد تم التصديق على المعاهدة في ١٧ تشرين الثاني ، وعين مجلس النواب لجنة للنظر في الاصلاحات الادارية التي نص عليها ملحق المعاهدة .

ان كل المظاهر تفيد انه كان يوسع الاطراف نفسها ، ولصالحها ، ان تبرم هذه المعاهدات ، وتبعا لنفس الشروط ( وهذا بغض النظر عن حسناتها وسيئاتها ) قبل عشر سنوات ، او خمس سنوات بالتأكيد . والواقع ان المهمة كانت ايسر في ذلك الحين لان المفاوضات كانت ستخلو من التوترات التي لحقتها فيما بعد بسبب الغزو الايطالي للبحشة في ١٩٢٥ ، او المجازر التي تعرض لها القرويون الاشوريون في العراق غي ١٩٢٢ ، ومع الاخذ بعين الاعتبار ان الاعتبارات والمطالب والشخصيات كانت هي نفسها في ١٩٢١ وفي ١٩٢٦ . وفي الموعدين المذكورين فان المعاهدة الانجلو - عراقية كانت توفر سابقة تقتدى . وبالعكس فقد كان ثمة تصلب من الجانبين ، مسيء اليهما معا . والواقع ان التخلي عن المواقع السابقة تم على أيدي حكومة فرنسية اعتبرها اليمين مجرد « تجربة » وكان مقدرًا لها ان لا تعمر طويلا . وتكمن مأساة السنوات اللاحقة في ان الحكومة التي جاءت بعدها لم تبين موقفها التقدمي والواقعي .

حاولت المعاهدة ، عبر البراعة والخلول الوسط ، ان تلبية المطالب المتعارضة للانفصالية الدرزية والعلوية ( العزيزة على قلوب رجال الادارة الفرنسيين ) من جهة ، ومطلب الوطنيين السوريين في الوحدة ، وان توفر الضمانات لحقوق طوائف الاقليات المبعثرة ، وشخصيتها المعنوية ، في وجه الموقف الداعي الى المركزية والمساواة الذي اتخذهت الحكومة السورية والانتلجسيا ، وان تجمع بين حسنات الادارة الكفؤة (التي سوف يزعم الفرنسيون انهم اوجدوها ) وضرورة تسليمها بدون قيد او شرط الى السوريين واللبنانيين . وسعى الفرنسيون الى ايجاد طريقة للتصرف بالمصالح المشتركة التي ستتحول ادارة المفوض السامي ( السفير المقبل ) لها في المستقبل الى واقع متخلف عن الاحداث . وكان الوقت كفيلا باظهار الى اي مدى نجحت جهود صانعي المعاهدات ، او اذا كانت ستجري المحافظة عليها . ولكن هذا الجهد كان ، موقتا على الاقل ، مخلصا وفي مستوى رجال الدولة .

نصت المعاهدتان (١) ، اللتان استندتا الى نموذج الانجلو-عراقية ، على ان الاطراف ذات العلاقة هي فرنسا من جهة ودولتين ( هما سوريا ولبنان ) سوف تصبحان

(١) كانت كل منها عبارة عن مجموعة معقدة من معاهدة ، وملاحق ، وبروتوكولات ، ورسائل

متباعدة . ويمكن مراجعة النصوص في المرجعين التاليين :

R.I.I.A., Documents on International Affairs, 1937

Hourani, Syria and Lebanon, App. A. pp. 314-40.

منذ الحين فصاعدا مستقلتين وعضوتين في عصبة الامم . وكانت عبارة عن معاهدتي تحالف وسلام وصدائة يجري بموجبهما ، في حق الدفاع ، تبادل المشورة في اوقات السلم ، والعون المتبادل ابان الحرب . ويقتصر العون الذي تقدمه سوريا ولبنان على السماح لفرنسا باستخدام التسهيلات البرية والجوية والبحرية التي تتوفر فيها . ويحق لفرنسا ان تتمتع في سوريا باستخدام قاعدتين جويتين ( لم تحدد مواقعهما بوضوح ) طوال مدة المعاهدة ، وان تحتفظ كذلك ، ولدة خمس سنوات فقط ، بقوات برية في مناطق محددة . ولكن كان بوسع فرنسا ان تحتفظ في لبنان بقوات من كل الانواع ولفترات يتفق عليها الطرفان . ونصت المعاهدة على ان يتشكل جيش وطني في كل من الدولتين ، تحت اشراف بعثة فرنسية ويمعدات فرنسية . ويأتي كل المستشارين والفنيين الذين تمس الحاجة اليهم من فرنسا وحدها . ويتولى الجهاز الدبلوماسي الفرنسي في انحاء العانم رعاية حقوق الرعايا السوريين واللبنانيين . وجاء في المعاهدتين ايضا ان للمسافرين الفرنسيين في دمشق وبيروت الاسبقية على كل اسفراء الآخرين ، وان اوضاع العملة ستظل كما في السابق . وقد صرف النظر عن تسديد مقابل للنفقات العسكرية والمدنية التي تكبدتها فرنسا في ظل الانتداب . ونصت المعاهدتان على ان تحتفظ المؤسسات الاجنبية ، التي ستصان ضد اي اعتداء ، بامتيازاتها الراهنة . وكذلك تضمنتا بنودا تنص على اقامة جهاز قضائي موثوق لصيانة حقوق الاجانب .

واتفق على ان يجري توحيد السياسات الخارجية للطرف الثلاثة، عبر المشاورات والاعمال . واما الحقوق والالتزامات التي ترتبها فرنسا ابان فترة الانتداب فانها تؤول جميعا ، وبعد انتهاء الانتداب ، الى الدولتين الجديدتين العضوتين في عصبة الامم . وبعد ذلك فان الدولتين الجديدتين تتحملان كل الالتزامات والواجبات الفرنسية المناسبة ابناجة عن نشاط العصبة في الحقل الدولي . وقد تعهدت الحكومتان بتحمل مسؤولية حفظ الامن الداخلي والدفاع ، وصيانة الطرق الجوية التي تستخدمها فرنسا فوق اراضيها . وكانت مدة المعاهدتين ٢٥ سنة يبدأ سريانها منذ قبول عضوية سوريا ولبنان في عصبة الامم - وقد جاء في احد البروتوكولات ان الفترة السابقة للانضمام الى عصبة الامم لن تتعدى الثلاث سنوات . وجاء في المعاهدة مع سوريا انها قابلة للتجديد اذا رغب الطرفان في ذلك . وبالمقابل ، اتفق على ان المعاهدة مع لبنان تتجدد بصورة آلية ما لم يعرب احد الطرفين عن رغبته الصريحة في عدم التجديد . وتضمنت هذه المعاهدة الاخيرة بنودا حول حرية ومساواة وتمثيل كل الطوائف ، وتعهدا محددا بالقيام ببرنامج للإصلاح الاداري والمالي . وجاء في المعاهدتين ان فرنسا ستحاول ان تحرر حليفيتها من عبء الامتيازات ( الاجنبية ) التي خلفها العثمانيون والتي يفترض ان تصبح سارية المفعول من جديد ( الا اذا تخلت عنها الدول صاحبة الامتيازات ) بعد انتهاء الانتداب .

نصت الوثائق التي اعطت بالمعاهدة السورية بنودا تتناول العلاقات بين الدولة الجديدة والمنطقتين الدرزية والعلوية . ونصت هذه البنود على ان يجري ضم المنطقتين الى دولة سوريا ، شرط ان تتمتع بنظام اداري خاص . وجاء فيها انه سيتم صيانة

الاقليات الاصغر شأننا المبعثرة في انحاء البلاد بالاستناد الى التطبيق الفعال للضمانات  
الني-يورها الدستور السوري . وانه لن يلحق اي تغيير بوضعية الاسكندرون . ونصت  
اوباق ان فرنسا سوف تسلم المصالح المشتركة الى اية مؤسسة مشتركة تقيمها  
السويدن او الى كل من الدولتين على حدة .

قوبلت المعاهدتان ، اللتان تمتعتا بتأييد عام ( ولو انه ليس شاملا ) في سوريا  
ولبنان ، بمشاعر مختلطة في فرنسا . فقد رأت الاوساط التي تؤيد حكومة بلوم وسياسته  
الخارجية انه قد تمت اعادة صياغة العلاقات الفرنسية - السورية بصورة جد مناسبة ،  
وان ادارة ونظاما ليبراليين قد حلا محل السلطوية المجردة في حين امكن الحفاظ على  
الهيمنة الفرنسية الثقافية ( وربما الاقتصادية ايضا ) في الشرق . ونظر البعض الآخر  
بارتيح الى الضمانات التي امكن توفيرها للاقليات ( وكان هؤلاء يعتقدون ان بريطانيا  
عجزت عن توفير مثلها في العراق ) ، وشعروا ان فرنسا حررت نفسها بصورة مشرفة  
من اعباء الانتداب . ورأى البعض في الارادة الحسنة الحقيقية التي يفترض ان تستبدل ،  
لدى اغلبية السوريين بالمعارضة والمرارة اللتين ميزتا السنوات الست عشر الماضية ،  
عنصر قوة سياسي واستراتيجي حقيقي .

لكن وجهات النظر هذه لم تكن تمثل كل ، او حتى اغلب ، الفرنسيين . وبالتأكيد  
فانها لم تكن تمثل اغلبية الموظفين الفرنسيين في سوريا ولبنان - وبالمناسبة ، فان  
المعاهدتين كانتا تنذران بوضع حد لنفوذهم . ثم ان اسطورة موقع فرنسا المرغوب  
شعبيا ، والاسمى من التساؤلات في هذين البلدين تعرضت لضربة مميتة ، ولم تكن  
تتوافق مع بنود معاهدة هي حصيلة المفاوضة والحلول الوسط والاذعان . ومن زاوية  
المبشرين ، واليسوعيين ، والسلك العسكري فان المعاهدة كانت شيئا ملعونا ، ورغم  
اعترافهم بأن نظام ١٩٢٠ - ٢٦ كان بعيدا عن الكمال . وبالنسبة للجمهور الفرنسي  
الاطول ، الذي لم يدرك يوما حقائق الوضع السوري وظل يعيش امانى الماضي ، فان  
المعاهدة كانت باذرة ضعف فرنسية انتزعتها المحرضون والغوغاء ، هذا الى جانب انها  
تمثل محاولة لفرض نظام وحدوي على بلاد متباينة في الواقع . وأبدى هؤلاء اسفهم  
لان فرنسا لم تفلح في استعادة المبالغ الكبيرة التي انفقتها ابان الانتداب ، وتنبأوا بانه  
لن يمضي وقت طويل قبل ان يتعرض المسيحيون للاضطهاد وتقوم نزاعات مميتة بين  
المسلمين ، وأبدوا تخوفهم من ان الانسحاب الفرنسي سيكون مؤشرا لدخول قوة عظمية  
اوروبية اخرى . وهذه لن تكون ، بطبيعة الحال ، سوى « انكلترا الخائنة » .



ABU ABDO ALBAGL

### ٣ - احزاب وزمر

ان تاريخ سوريا ولبنان في الفترة الفاصلة بين عيد الميلاد في سنة ١٩٢٦ واندلاع الحرب العالمية الثانية هو عبارة عن سجل محزن . ففي لبنان اتسمت الفترة بعجز الحكومة عن التوصل الى الوفاق مع جارتها الداخلية، او اقتناع قسم كبير من مواطنيها، او الارتفاع بفن الحكم فوق مستوى الشقاكات التافهة والشخصية . وفي سوريا خابت الآمال الاولى بقرب تحقق الوحدة الاقليمية والسياسية للبلاد: فقد فقدت الحركة الوطنية الكثير من تضامنها ، واثبتت ادارة المناطق التي جرى ضمها عدم نجاحها ، وبدا ان الجزيرة غير موالية ومصابة بالحيرة ، في حين تم سلخ الاسكندرون نهائيا وضمها الى تركيا . وأبعد من ذلك فان الاسس الجديدة للعلاقات السورية - الفرنسية التي نصت عليها المعاهدة لم تتجسد في واقع الامر ، في حين استمرت نقاط الضعف والتأخر في النظام الانتدابي .

ان الصفحات التالية ستؤرخ لهذه المسائل جميعا بصورة وافية . لكن سيكون مفيدا قبل ذلك الحديث عن احد الواجه المميزة لهذه الحقبة في كلا البلدين : نشاط الاحزاب السياسية والمنظمات شبه العسكرية ذات النمط الجديد . لقد امتازت هذه الاحزاب جميعا ، وعلى نحو غير مألوف في السياسات المحلية ، ببرنامج محدد الى درجة معقولة ، وتنظيم فعال واسع الانتشار ، وبالحماس الحقيقي لعضائها ، واستقطابها الشبان والنشيطين على نقيض « الزمرة القديمة » من السياسيين المحليين، وبرغبتها المتعجلة في ابراز نفسها عبر شرائذم وزمر انضباطية وذات زعي موحده . والواقع ان بروز عدد من هذه المنظمات في وقت واحد تقريبا ، في الفترة ١٩٢٥ - ٣٧، يفيد انها لبت حاجة نفسية عند الشبان في ذلك الزمن ، وانها كانت متنافسة فيما بينها، ومتأثرة بالاشكال المعاصرة ( وبالروح المعاصرة ، الى حد كبير ) التي كانت سائدة في المانيا وايطاليا . وكانت هذه الاحزاب جميعا تلتقي في احتجاجها ، بدرجات متفاوتة ، على نواقص وعدم كفاءة الحكم والسياسة القائمين ، وضد الاحساس بالخضوع ، وضد الجيل القديم .

كان أقدم هذه الاحزاب من حيث النشأة الحزب القومي السوري ، الذي كان في مطلع عهده ( ١٩٢٢ - ١٩٣٥ ) جمعية سرية ، ثم تحول بعد سنة ١٩٣٥ الى تنظيم علني

واسع الانتشار في لبنان ويملك فروعا في سوريا وفلسطين ومصر . وقد أسسه في الجامعة الاميركية في بيروت انطون سعادة ، وهو لبناني مسيحي ذو دينامية غير عادية ، نشأ في البرازيل ثم تلقى قسما من علومه في المانيا . وكان سعادة وقتئذ في سن الثانية والثلاثين . ودعا الحزب ، الذي كان معظم اعضائه من الشبان ، الى أمة سورية واحدة ضمن « حدودها الطبيعية » ، والى الغاء كل النزعات الانفصالية المحلية ( بما فيها الانفصالية اللبنانية ) وكل النزعات الطائفية . ولم يكن الحزب القومي اسلاميا ، ولكنه كان يدعو الى قيام سوريا موحدة تقود العالم العربي وتقاوم كل تدخل اجنبي . وحين خروجه من السرية كان الحزب يضم ٨٠٠٠ عضو ، وكان يملك تنظيميا اقليميا كاملا ذا هرمية صارمة ، ويخضع للسلطة المطلقة لزعيمه الاوحد . ونمت الدوائر القيادية ، والمجلس الاستشاري ، والمنفذين المحليين في ٣٦ قطاعا وفرعا عن تنظيم ذي نمط قريب من التنظيم النازي .

ادى اكتشاف الحكومة للحزب في سنة ١٩٢٥ الى جهود حثيثة لقمعه . وتضاعفت هذه الجهود حينما وجه انطون سعادة الى المفوض السامي التماسا لتحقيق الوحدة السورية - اللبنانية . وقد اعتقل هو وبضعة من مساعديه طوال اسابيع ، وأدى التحقيق الرسمي في نشاطات الحزب الى قيام موجة اضطهاد جديدة له . لكن عمليات الاضطهاد لقيت مقاومة عنيفة من جانب الاعضاء الذين كان عددهم يتزايد باطراد ، والذين لم ينحسروا ضمن صفوف اللبنانيين او المسيحيين . ومنذ ذلك الحين فان تاريخ الحزب ، الذي عرف عنه عبادة الزعيم والانضباط الصارم ، والمبادئ المتصلبة ، والقمصان البنية ، كان تاريخ هيئة حيوية وثابتة القناعة وحسنة السلوك عادة سوى انها قادرة على تنظيم استعراض مؤثر وعلى الادلاء برأيها في كل المناسبات . ومع ذلك فان الحزب أصيب بالضعف نتيجة العداء القومي من جانب الحكومتين اللبنانية والسورية ، وانفصال عدد من الاعضاء البارزين في ١٩٢٧-٢٨ ، والاعتقالات المتكررة لزعيمه . وقد غادر سعادة لبنان ( الى المانيا ، حسب مصادر الامن العام ) في اواخر ١٩٢٨ ، ودخل الحزب في مرحلة من الجمود النسبي . وفي خريف سنة ١٩٢٩ احتلت الشرطة مقرات الحزب واعتقلت قادته بتهمة الولاة للامان . وكان الحزب متهما على الدوام بتلقي معونات من الخارج ، ولكن ذلك امر يصعب اثباته . من جهة اخرى فانه يرجح ان الحزب القومي شارك فعلا في تهريب السلاح الى فلسطين .

اما حزب الكتائب اللبنانية الذي يشبه الحزب القومي من حيث بنيته التنظيمية رغم ادمائه انه ليس هيئة سياسية فكان في الاصل امتدادا لحزب الوحدة اللبنانية وأخذ يمثل ، منذ ١٩٢٦ وصاعدا ، المصالح اللبنانية المحضة ذات الطابع الماروني الغالب . وبفضل ازياتهم وتدريباتهم وتنظيمهم شبه العسكري فان الاستعراضات والزمير الكتائبية أضفت عليهم مكانه تفوق مكانه التي زعموها لانفسهم في حفل الخدمة الاجتماعية والرياضة . وبقيادة بيار الجميل ، وهو ماروني شاب نشيط وقدير ، فان الكتائب تحولت الى قوة كبرى في المجتمع وعلى صعيد السياسة . وكانت الكتائب من بين المنظمات

التي اصدر المفوض السامي اوامر بقمعها في خريف سنة ١٩٣٩ . وقد تمثل انداد الكتائب في المدن اللبنانية بتنظيم « النجادة » ذي الطابع الاسلامي ، او بـ « الكشاف المسلم » ، اللذين دفعهما اتجاهما السياسي القومي العربي الصرف الى صدامات متكررة مع الكتائب .

حلت كل المنظمات شبه العسكرية في لبنان بمرسوم حكومي صدر في منتصف كانون الثاني ١٩٣٧ . وكان مبرر الحل ان هذه المنظمات تخلت عن الطابع الرياضي البحت الذي نص عليه دون سواه المرسوم الصادر في ١٩٣٤ . ولكن الكتائبيون اظهروا مقاومة جريئة ، وقاموا بتظاهرة حاشدة في شوارع بيروت . وقد تصدت الشرطة والقوات الفرنسية للتظاهرة ، ونتج عن الصدام وقوع اضرار في الممتلكات ومقتل بعض الاشخاص . من جهة اخرى ، استمر اعضاء حزب الكتائب في عقد الاجتماعات السرية .

ان الاحزاب اللبنانية « الارثوذكسية » ، اي الاحزاب المبنية على الطراز القديم ، والتي تفتقر الى هذه السمات الجديدة ، قد ذكرت او انه سيرد ذكرها في المكان المناسب ، فلا حاجة للكلام عنها هنا . لكن ثمة حزب فريد في طبيعته واهدافه ، كان منتشرًا في سوريا ولبنان على السواء ، واخذ يكتسب زخما كبيرا بعد سنة ١٩٣٥ : هذا الحزب هو الحزب الشيوعي . تأسس الحزب الشيوعي في مدينة بيروت ، في سنة ١٩٣٠ ، كبديل للنشاط الشيوعي السابق الذي كان يفتقد الى التنسيق الكافي . وكان جميع اعضائه تقريبا من الارمن في المرحلة الاولى . واحرز الحزب بعض النجاح في تنظيم خضات صناعية (١) وفي تسيير التظاهرات السياسية وتسلم زعامة الحزب قادة ذوو نكاه حاد (٢) كانوا قد تلقوا بعض التدريب في روسيا . وكان اغلب هؤلاء من طبقة المثقفين . وفي سنة ١٩٣٧ اسس الحزب جريدة طموحة عرفت باسم « صوت الشعب » . ودأب الحزب على اصدار المناشير والبيانات ، وعلى ترجمة الكتب الماركسية . وكانت له فروع في كل المدن الرئيسية . واتسمت العلاقات بين الارمن والعرب داخل الحزب بالتوتر ، في وقت كان النفوذ الارمني يتجه الى التضائل . وانقسمت الاراء في الحزب حول مسألة التعاون مع الوطنيين الى ان صدر قرار في سنة ١٩٣٦ بدعمهم مؤقتا . وقد شارك الحزب في كل الاضطرابات التي شهدتها هذه الحقبة ، ونظم مظاهرات خاصة به ، وقام باعمال تتم عن تفوقه التنظيمي ، وسعى على

(١) اضراب في سكة الحديد في ١٩٣٢ ، واضراب لعمال شركة نفط العراق في طرابلس في السنة

نفسها ، ثم اضراب عمال المطابع في ١٩٣٤-٣٥ .

(٢) ابراهيم خالد بكداش ( وهو من اصل كدي ) ، وفرج الله الحلو ، ومصطفى العريس ، وفؤاد

قازان ، ونقولا الشاوي ، وانطون ثابت .

نحو مقبول لخدمة القضية السورية في الاسكندرون ، وبفضل قيادته الجيدة فساءن الحزب استطاع الصمود كحزب شيوعي قومي ( رغم انه انفصل عن الكومنترون بعد ١٩٢٨ ) ، وكان في حالة خصام لا ينتهي مع الكتائب ، وحزب سعادته ، وكل الناطقين الكاثوليك . ولم يحرز الحزب نجاحا في الانتخابات النيابية ، لكن قاداته ظلوا على علاقة حسنة مع الزعماء الوطنيين الى جانب انهم احكموا سيطرتهم على النقابات . وكان الشيوعيون وراء انشاء « العصابة المضادة للفاشية » في بيروت في سنة ١٩٣٦ ، وعقدوا مؤتمرا لهم في ايار ١٩٣٩ وجه اليه عدد من السوريين البارزين رسائل ودية . ولم يكن للحزب وجود كبير في صفوف البروليتاريا ، ولكن كان بوسعه ان يستفيد من فترة ١٩٣٥ - ٣٩ لتأسيس المراكز ، والكوادر ، والمنظمات . وقد شعر الحزب باحراج كبير بعد الاتفاق الروسي - الالماني في آب ١٩٣٩ ، ثم ما لبث المفوض السامي ان امر بملاحقته بعد اندلاع الحرب مباشرة . وهكذا اختفى الحزب من المسرح العلني ، واوقف نشاطه ، طوال السنوات الثلاث التالية .

وفي سوريا فان الكتلة الوطنية التي كانت قد عززت قوتها في ١٩٣٦ على حساب كل اخصامها ما لبثت ان خضعت ، تحت ضغط الصعوبات وسوء الطالع ، الى عمليات تفكك متعددة . ولم ينجم ضعف الكتلة من تفوق سياسات خصومها وانما من قلة الصبر المميزة للحياة السياسية السورية ، والمطامح الشخصية المألوفة التي تعبر عن نفسها عبر المنافسة في التطرف ، ونقاط الضعف الواضحة التي اظهرتها الكتلة بعد استلامها الحكم . وقد تحملت الكتلة اعباء ذلك الزمن ، وتعرضت لمراوغات الفرنسيين ومطامح الاتراك ، الى جانب انها كانت تعاني من الشقاق الداخلي ، المفرط غالبا . وقد نشر النظام الاساسي لهذا الحزب الذي احتكر الوزارة والمناصب الادارية العليا خلال هذه الفترة في اواخر ١٩٣٧ . وينص النظام الاساسي على انشاء مكتب دائم ، ومجلس ، ومؤتمر . وكان التنظيم موزعا على اساس الاقاليم والمراكز المحلية ، وبذلت جهود غير ناجحة كليا لرأب الصدع بين حلب ودمشق . واما الاحزاب الاخرى، باستثناء تلك التي سنتطرق اليها - وباستثناء المنشقين عن الكتلة الذين اتحدوا فيما بينهم في ١٩٣٩ - فاعنها لم تلعب دورا يذكر . وكانت احزاب المعتدلين في حالة كسوف الى ان اتاح لها انهيار الامال الوطنية في ١٩٣٩ ، ان تدخل المسرح من جديد . وهنا لا بد من الاشارة الى عنصر لم تستوعبه الكتلة كليا في يوم من الايام غير انه يشكل احد المميزات البارزة لهذه الفترة . هذا العنصر هو « عصبة العمل القومي » ، التي أسسها في سنة ١٩٣٥ محام شاب ( ورئيس حكومة مقبل ) هو صبري العسلي . وقد سعت العصبة التي استهدفت الشباب بالدرجة الاولى الى توسيع وجودها التنظيمي عبر اللامركزية الواسعة . ومع انها لم تفلح في العمل بصورة جدية خارج سوريا ، فقد احرزت احدى من النجاحات التي مرت عليها من البداية والآن . وعلى صعيد المبادئ السياسية كانت العصبة تمثل النزعة القومية والعروبية المتصلبة ، وتدعو الى العلمنة الكاملة للادارة والى القيام باصلاح اجتماعي فعال يتوخى المساواة ولكن من غير ان يقبل الشيوعية . ولم تحصل العصبة يوما الى الحكم ، غير انها كانت

دائماً قادرة على الضغط للقيام بأعمال متصلبة . وكان زعيم العصبة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٨ عبد الرزاق الدندشي ، وكان موته ضربة مؤلمة لها ، وكانت حمص المنقطة الرئيسية لتواجد العصبة ، كما انها لعبت دورا بارزا في الاسكندرون في ١٩٣٧ - ٢٨ . وقد ثابرت العصبة على التعبير عن وجهة نظرها عبر الاجتماعات والخطب والبيانات والمظاهرات الجماهيرية ، وعبر خلق المزيد من المتابع امام حكومة الكتلة التي ادانتها بوصفها حكومة ضعيفة ومسايرة . وكانت المهرجانات والاجتماعات التي تنظمها العصبة تنتهي دائماً بعراك في الشارع مع انصار المنظمات الاخرى .

بالنسبة للمنظمات الاخرى كانت الابرز بينها هي حركة « الشباب الوطني » ، واصدقائها وخصومها . تأسست حركة « الشباب الوطني » في سنة ١٩٣٦ برعاية الكتلة الوطنية . وكان الهدف من انشائها استقطاب الشبان ، والحؤول دون ازدياد شعبية التنظيمات الاخرى ، وخلق اطار يمكن من ضمنه ايجاد النوى الاولى للجيش الوطني الموعود ، الى جانب ادخال المنظمات شبه العسكرية التي نشأت في هذه الفترة في فلك سياسات الكتلة . وقد عرض النظام الاساسي للحركة - وكان منير العجلاني (٣) ابرز منظميها - للاهداف القومية المعروفة ، ثم شدد على الانضباط والتضحية والرياضة والاهتمامات العسكرية . وسعت هذه المنظمة ، وكانت تقيم في كل سنة مؤتمرات مهيبية في دمشق ، الى فرض نفسها على كل منظمات الشباب في سوريا ، ولكن من غير طائل . فقد دخلت زمر « القمصان الحديدية » التابعة لها في صدامات متكررة مع الزمر التابعة للعصبة ، والكشافة العاديين ، وفصائل « الحرس الوطني » المحلية ، ومجموعات « الشباب المثقف » ، و « اخوة هنانو » ( وهاتان المجموعتان كانتا ذات طابع حليبي ) ، وكذلك مع القوات او مجموعات الاولاد التي انبثقت تحت رعاية فئات مختلفة بينها الدروز والعلويون . ويصح الشيء نفسه بالنسبة لحركة « القمصان البيضاء » التي كانت امتدادا شبه عسكري لحركة « الضاربة البيضاء » التي قامت لتعبر عن المشاعر اللاوطنية (٤) لمسيحيي شمال سوريا الذين ذكروا صراحة انهم ينظرون الى مستقبلهم في ظل المعاهدة بقدر من التخوف وانهم « يفضلون الانتداب الفرنسي على الانتداب الدمشقي » . وحدث ان اصطدم « القمصان البيضاء » و « القمصان الحديدية » مرتين في خريف سنة ١٩٣٦ . لكن « القمصان البيضاء » اندشروا كحركة بعد سنة ١٩٣٨ .

اثبت « القمصان الحديدية » ، الذين وجد فيهم « الشباب الوطني » متنفسه الرئيسي ، والذين ساعد بعض الضباط الذين خدموا سابقا في الجيش التركي فسي

(٣) كان في ذلك الحين صهر الدكتور الشهبندر ، وأحد مؤيديه .

(٤) من جهة اخرى كان هنالك وجود مسيحي مهم في منظمات الشباب الوطني وفي عصبة

تدريبيهم ، انهم قادرون على استقطاب الشبان السوريين ، تماما كما فعل الكتائب في لبنان . فكان في كل مدينة زمر مديرية وترتدي زي الحركة . وكانت هذه الزمر ذات الطابع العسكري الكامل من حيث مظهرها وطريقتها في التحية وسلوكها تشارك في كل المناسبات العامة وتصطدم بالشرطة والفرنسيين في احيان كثيرة . والواقع ان الفرنسيين ، الذين كانوا متهمين بالانحياز للحركات المسيحية وبتشجيع الانقسامات المعادية للكتلة الوطنية ، كانوا ضد هذه الموضة السائدة كلها التي خلقت قوات شبه عسكرية تتبع النمط النازي وتلحق ابلغ الاضرار بالحكم وبلاستقرار . وكان مرجحا ان يؤدي تأسيس « اتحاد الطلاب » في دمشق ، في مطلع ١٩٣٩ ، الى نتائج مماثلة .

كانت سنوات التاريخ السوري التي نتناولها هنا تتطلب ، اكثر من معظم السنوات الاخرى ، قيادة هادئة وحازمة ومؤهلة لان تثبت قدرتها على الحكم امام العالم ، ولان تقنع المقاطعات الانفصالية بانها تستطيع التعامل معها بقدر كاف من العطف . ولكن مثل هذه القيادة لم تتوفر ، رغم الصفات الرفيعة للعديد من السياسيين . وبدلا منها ساد الهيجان ، والتفكك ، والشك ، الى جانب ظاهرة المراهقة الوطنية . وبالاخص فان النمط المعاصر من التنظيم السياسي - بفصائله وزمره ، وقياداته ، وطريقته - في التحية ، وولاءاته الضيقة - كان عقبة ضارة في وجه التطور الوطني السليم الذي كان العالم سيهلل له بفرح .

## ٤ - جهود من غير طائل

في مسعى للاعراب عن حسن نواياها ( والتخفيف من اعبائها ) ( ١ ) فان السلطات الفرنسية ابدت استعدادها لان تعتبر ١ كانون الثاني ١٩٣٧ اليوم الاول في فترة الثلاث سنوات التمهيدية . ولهذه الغاية ، والى جانب وضع الترتيبات الجديدة المتعلقة باللانقية والجبل ، فانها اوعزت الى الموظفين الفرنسيين في الحكومة السورية ان يقتصروا منذ ذلك التاريخ على ابداء النصح في المسائل المهمة وحدها ، وان يتوقفوا عن الاشراف على الوزراء وكبار الموظفين . كذلك قررت السلطات الفرنسية ان يكون مجلس النواب والحكومة مسؤولين وحدهما عن اعداد الموازنة واقرارها ، وان يخضع عمل رجال الشرطة في المدن للسلطات السورية . و اشار المفوض السامي الى انه سوف يمتنع عن استخدام حق النقض بالنسبة للقرارات التي تتخذها الجمعية التشريعية ، وذلك مع ان الاجهزة التابعة له ظلت تشرف مباشرة على المصالح المشتركة والقبائل . ومن جهة اخرى تم تعيين ملحقين سوريين ضمن البعثات الفرنسية في استنبول وبغداد والقاهرة ، و اوفد ديبلوماسي سوري برتبة وزير الى باريس .

كان نقل صلاحيات ، او ربما اقتسام ، المصالح المشتركة كما نصت المعاهدة امرا ذا اهمية كبرى . وكان ذلك مطلبا قديما للوطنيين السوريين . ولكن استعداد المفوض السامي للمضي قدما باتجاه تنفيذ هذه الخطوة الاصلاحية لم يكن كافيا لتأمين اتفاق السلطات السورية واللبنانية على الاسس الجديدة . فلم تسفر الاجتماعات المشتركة التي ابتدأت في اواسط سنة ١٩٣٧ عن اية نتيجة سوى الاتفاق بصورة عامة على اقتسام اجهزة المصالح بين البلدين . ولكن الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق حول

( ١ ) كرر الوطنيون السوريون اتهاماتهم بأن تخلي الفرنسيين عن سيطرتهم لم يكن مخلصا ، وانهم دأبوا على خلق الصعوبات من اجل اطالة امد الانتداب . ومع ان ذلك ليس صحيحا بالطبع ، فلا بد من الاقرار بأن العديد من الموظفين الفرنسيين كانوا يكرهون النظام الجديد او المنوي انشاؤه .



اسس هذا الاقتسام . وتبعاً لذلك فان المصالح المشتركة ظلت في عهدة المفوض السامي يعاونه المؤتمر الذي تتمثل فيه الدولتان والذي نادراً ما التأمت اجتماعاته .

لم يكن التقدم الحاصل اكبر فيما يتعلق بتنظيم الجيش السوري . فقد اجتمعت لجنة فرنسية - سورية لدراسة اسس انشاء القوات المقترحة ولكن اقتراحاتها لم تكن ، بسبب الازمات السائدة ، قابلة للتنفيذ . وهكذا ظلت الترتيبات القائمة والمعقولة شعبياً ، وبموجبها فان القوات السورية كانت قوات مساعدة للجيش الفرنسي ، سارية المفعول ولم تجد مطالبية « القمصان الحديدية » بقبولهم كنواة للجيش الجديد . وقد استمرت الدراسات حول المؤسسات المنوي انشاؤها ، وقامت وزارة الدفاع السورية بتعيين ملاك من الموظفين . وفي هذه الاثناء وقعت حوادث مروعة كانت تعكس التوتر القائم بين « القمصان الحديدية » او « الشباب الوطني » ، القابليين للثائرة والمتسمين بالضراوة ، والجيش الفرنسي . ووقعت احدى هذه الحوادث فسي حلب في شباط ١٩٣٧ . ثم حصل حادث آخر في اللاذقية بعد بضعة اسابيع . واستدعى ذلك اجراء تحقيقات ، ومحاكمة المذنبين ، واصدار احكام قاسية . ولكن الجنرال هونتزيغر (Huntziger) ما لبث ان امر بتخفيف الاحكام .

تركت سنوات المعارضة وفقدان التجربة العملية لدى كبار اعضاء الكتلة اثرها في المستوى المتدني والقابل للكثير من الانتقاد في الادارات التي استقل السوريون في الاشراف عليها . وقد قامت معارضة قوية ضد التطبيق الكامل لانظمة المحافظات الجديدة التي وضعت في مطلع ١٩٣٦ ( راجع الصفحة ٢٦٩ ) ، والتي كان ينبغي بموجبها اعطاء صلاحيات اكبر لموظفي المناطق والمجالس المحلية المنتخبة . وعانت الاجهزة الحكومية من عدم الكفاءة ، والتأخير المبالغ فيه ، والمحاباة الشخصية والطائفية ، ومن تعيين موظفين كبار وفق اسس غير وظيفية . واتجه مستوى الادارة الى المزيد من التدهور في هذه السنوات مع ازدياد السلطة المحلية (أي السورية) ، وذلك على نقيض العديد من النبؤات الماضية . وقد انشئت لجنة تشريعية في حزيران ١٩٣٧ ولكنها لم تنجز الكثير .

لم تكن عودة الاشخاص المذنبين لاشتراكهم في احداث ١٩٢٥ - ٢٦ ، وبعض الاشخاص الاخرين ، من المنفى بموافقة الفرنسيين ، في صالح الادارة ، او الوحدة .

وكانت العودة المظفرة للدكتور الشهبندر وسلطان الاطرش مناسبة لانبعثت حركات تعادي السياسة التي تتبعها الكتلة . وسرعان ما تبعهما احسان الجابري وشكيب ارسلان وبضعة افراد آخرون . ولم يكن اي من هؤلاء من دعاة الاعتدال او الصبر في يوم من الايام ، ولم يكن لاي منهم دور في سياحة السامدة . كما انهم جميعاً يتوقعون ان يتبوأوا مكانة رفيعة جداً في الحياة السياسية . وعلى ذلك فقد كان مرجحاً ان يلعبوا دوراً هداماً فحسب .

ومنذ مجيئه (٢)، عبر الشهبندر صراحة عن موقفه السلبي تجاه المعاهدة نفسها ، وتجاه امتناع الفرنسيين عن تصديقها . ولم يمض وقت طويل حتى تكونت جماعة تدين له بالولاء . ولم تكن سجلات الشهبندر ضد الكتلة لتخلو من ضغينة انانية ، كما ان علاقاته الشخصية مع جميل مردم بك كانت تتسم بالمرارة (٣) . ومنذ ربيع ١٩٣٧ وصاعدا تزايدت الدلائل على ان احتكار الكتلة للقومية ، هذا الاحتكار الذي لم تقبل به ، عصبية العمل القومي وبعض الجماعات الاخرى في يوم من الايام ، بات غير كامل وصار معرضا للخطر . وقد حدث شغب ذو صبغة سياسية بسبب الخبز في شهر تموز في مدينة حمص ، وأدى اعتقال عدد من المتظاهرين المعادين للكتلة في حلب ، في شهر تشرين الثاني الى اضراب عام والى المزيد من الاعتقالات . وكانت اجتماعات الحزب القومي السوري ( واغلبيته من اللبنانيين ) محظورة في سوريا ، ولكنها ظلت تنعقد سرا .

كانت المفاوضات التي طلب الى الحكومة ان تقوم بها مع مصالح اجنبية نافذة - شركة نفط العراق التي سعت للحصول على امتياز نفطي ، وبنك سوريا الذي قد طلب تجديد حقوقه - مناسبة سانحة لشن الهجمات ضد الوزراء المعنيين . وكان غيـاب رئيس الوزراء في فرنسا وتركيا مصدر ضعف للحكومة . واذا كانت الاغلبية التي يحوزها رئيس الوزراء والكتلة الوطنية ، في مجلس النواب قد ظلت على حالها في البداية فانها باتت ، مع ذلك ، معرضة للانحسار .

لم تجار باريس السوريين في اقرار المعاهدة بسرعة . ومع مرور الاشهر في سنة ١٩٣٧ بات واضحا ان المعارضة الفرنسية للمعاهدة تتزايد . فقد استقالت حكومة بلوم في حزيران ١٩٣٧ ، وحلت محلها حكومة اخرى تضم عناصر قوية معادية للمعاهدة . بالاضافة ، فالاخطار الكامنة في الوضع الاوروبي الآخذة في التحول لم تكن تشجع الساسة الفرنسيين على احداث اية تغييرات في الشرق وقام جميل مردم بك بزيارة لباريس في اواخر ١٩٣٧ (٤)؛ حيث اعطى الكاي دورسيه كل ما في وسعه من ضمانات ، ووقع في ١١ كانون الاول على تبادل ودي للرسائل تضمن تأكيدات سورية اضافية باحترام حقوق الاقليات ( وكانت هذه النقطة مصدر حساسية خاصة في مجلس النواب ) ، واستعداده لقبول كل الخبراء والمستشارين الذين تعينهم فرنسا ، ونواياه الايجابية بالنسبة للامركزية . وبعد رجوعه الى دمشق تعرض رئيس الحكومة للاتهامات

(٢) غادر الشهبندر البلاد الى مصر بعد أسابيع قليلة من عودته الاولى . ثم عاد الى دمشق في اواسط ١٩٣٨ .

(٣) قام نوري السعيد بمحاولة لمصالحة الطرفين في مطلع ١٩٣٨ .

(٤) قام بزيارة باريس في الفترة نفسها كل من رياض الصلح والزعيم الشيوعي خالد بكداش .

المالوفة بالضعف . وبالمقابل فانه أحرز تأييدا نشيطا في وجه السياسيين والصحف الذين اتحدوا ضده فيما سمي « الجبهة الموحدة » او « الجبهة الوطنية » التي كان يتزعمها منير العجلاني ( الناطق الرئيسي بلسان الشهبندر الذي كان حينئذ في دمشق ) وزكي الخطيب . وقد نظم هؤلاء الذين اصدروا بيانات قوية ضد المعاهدة مظاهرات ( لم تكن تمثل اتجاها واحدا ) واعمال عنف في الشوارع نتجت عنها اعتقالات واحكام بالسجن . وفي شباط اصدرت المجموعة نفسها بيانا عنيفا ضد استمرار « التدخل » والسيطرة الفرنسيين ، وضد كل الامتيازات الممنوحة عقب الاتفاق على المعاهدة . وفي هذه الاثناء كان موقع رئيس الحكومة ما يزال قويا في المجلس ولكنه ارتأى ، ورغم الحاح المفوض السامي ، ان يؤجل عرض الاتفاقية التي عقدها في باريس على مجلس النواب تمهيدا للحصول على قرار بالموافقة . وكان هو نفسه يعتقد ان الفرنسيين لن يصدقوا على الاتفاقية بسرعة . وجاءت استقالة القوتلي من منصبه في آذار بمثابرة ضربة تلقتها الحكومة . ولم يكن سبب الاستقالة المرض وحده ، بل وبالإضافة تحفظ القوتلي تجاه الحل الوسط وتزعمه لجماعة الاستقلال المنضوية تحت لواء الكتلة . وقد انضم وزيران جديدان (٥) من اعضاء الكتلة الى الحكومة في تموز ١٩٢٨ . ولكن الرعب الشامل الذي عم سوريا بسبب احداث الاسكندرون ( انظر الصفحة ٣٠٠ ) ، والذي ادى الى اضرابات ومظاهرات عديدة في كل انحاء البلاد ، والاضطرابات التي نشبت في الجزيرة ، والسمعة المتدنية للحكومة في اوساط العلويين والدروز ، والقلق المزمنة التي اثارها الشبان الوطنيون وشبه العسكريين - ان ذلك كله كان كفيلا باتلاف اعصاب السوريين ، وآمالهم ، في صيف ١٩٢٨ . وكان من جراء الانتفاضة العربية في فلسطين ضد السياسة البريطانية هناك ان ازدادت حدة المشاعر الوطنية في سوريا . وقد انعقد مؤتمر تمثلت فيه عدة دول عربية في بلودان في ايلول ١٩٢٧ ، وكانت دمشق نقطة الاتصال مع ثوار فلسطين . وزاد من متاعب الكتلة تدهور العلاقات مع لبنان بسبب النزاع حول المصالح المشتركة ، واحتجاجات اهالي طرابلس ، والتعاطف اللبناني مع المسلمين الانفصاليين في الجزيرة ، واللهجة الاستفزازية للصحف في البلدين .

في شهر اب ، وأثر جولة في شمال سوريا كان القصد منها رفع المعنويات العامة وتدعيم هيمنة الكتلة ، ايقن رئيس الوزراء انه لا بد من القيام بزيارة اخرى لباريس من اجل اقناع الحكومة الفرنسية بإبرام الاتفاقية الموضوعة منذ سنتين وقد استفرقت محادثات رئيس الحكومة السورية مع وزير الخارجية الفرنسي المسيو بونيه (Bonnet) في جنيف وباريس ، ثلاثة اشهر ، انتهى الرجلان بعدها ، وفي ١٤ تشرين الثاني ، الى اتفاقية مكملة . وتضمنت الاتفاقية الجديدة تأكيدات حول التمسك باتفاقية ١١ كانون

(٥) هما فايز الخوري ( الاقتصاد ) ولطفي الحفار ( المالية ) .

الأول ١٩٣٧ ، وخول حقوق الأقليات ، وأنكرت وجود أي تهديد لاستمرار التعليم الفرنسي في المدارس السورية . وتعهدت بتنفيذ الرغبات الفرنسية بالنسبة لامتحانات ولحقوق بنك سوريا . ومن جهتها تعهدت الحكومة الفرنسية - وكان ذلك بمثابة تنازل مهم من جانب الفرنسيين - بأن تعتبر يوم ٣٠ ايلول ١٩٣٩ ( بدلا من « ثلاث سنوات بعد التصديق » ) اخر يوم في الفترة الانتقالية . وتعهدت الحكومتان بأن تعملتا على الاسراع في تصديق المعاهدة المعدلة .

حرصت الحكومتان السورية والفرنسية على عدم نشر الاتفاقية الجديدة ومع ذلك فان محتوياتها تسربت الى الخارج . ورغم خطورة الوضع الدولي ، والدعوة الضمنية الى الصبر التي تمثلت في تعيين مفوض سام جديد هو المسيو غابرييل بيو (Gabriel Puaux) (٦) ، والحاجة الملحة الى اصفاء قدر من الاستقرار على العلاقات السورية - الفرنسية في وقت بدا ان ذلك ممكنا ، فان البنود الجديدة لقيت استقبالا سيئا جدا . وقد تعززت « الكتلة الدستورية » بفضل الانحيازات المستجدة الى جانبها ، وتولى الشهبندر الذي عاد الى دمشق دور القيادة فيها . وفي كل انحاء سوريا تراجع التحفظ والامال السابقة امام الاستنكار الشامل للموقف الفرنسي وزاد الطين بلية انتشار اشاعة عن اعتزام وفد برلماني فرنسي زيارة سوريا ، الى جانب الغضب الناجم عن عدم دعوة سوريا الى مؤتمر لندن حول فلسطين . بالاضافة ، فلم يمض وقت طويل حتى بلغت سوريا انباء معارضة مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين لإبرام المعاهدة (٧) . ولاسباب نفسية واخرى متعلقة بالوضع الدولي فان باريس شهدت ارتدادا كاملا عما سبق : وهكذا قررت فرنسا الغاء مشروع المعاهدة ومواصلة الانتداب بالصورة نفسها ومن غير اية تعديلات . وقد طلب ممثل فرنسا في لجنة الانتداب الدائمة ، في كانون الثاني ١٩٣٩ ، امهاله بعض الوقت وامتنع عن تقديم ايية وعود .

بمواجهة هذه الوقائع فان مجلس النواب السوري توصل في اخر يوم من سنة ١٩٣٨ الى موقف واضح التزم به حتى اولئك الذين تضامنوا مع رئيس الوزارة حتى النهاية في موقف التفاوض والبحث عن حلول وسط . وقد طلب النواب السوريون ابرام معاهدة ١٩٣٦ من غير تعديل - او الاستقلال بدون معاهدة ! ووجه النواب اللوم الى الفرنسيين بسبب مماطلتهم وارتدادهم عن تعهداتهم ، واعلنوا رفضهم لكل التنازلات

(٦) عين المسيو بيو ، وهو دبلوماسي محترف ، في تشرين الاول ١٩٣٨ خلفا للمسيو دو مارتيل الذي كان قد بلغ سن التقاعد . وقد وصل المفوض الجديد الى بيروت في الاسبوع الاول من سنة ١٩٣٩ .

(٧) كانت التقارير التي أعدتها لجنة الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والشيوخ معادية صراحة للمعاهدة . وفي ١٤ كانون الاول أقر الميسو بونيه بأنه عدل عن موقفه السابق .

التي قدمها رئيس الوزراء ، وطالبوا بتولي السلطات الكاملة في كل فروع الحكم ( بما فيها الجمارك والسلك الدبلوماسي والجيش ) ، ودعوا الى اتباع سياسة حازمة في المقاطعات الثلاث ناهضة الجميل التي واصلت مقاومتها للسلطة المركزية .

الواقع انه بدا في صيف ١٩٣٦ ان الحكومة الفرنسية قد عازمت على الابتعاد عن التردد والسيطرة شبه الاستعمارية للذين طبعوا المرحلة السابقة كلها واتباع نهج جديد في تعاملها مع المسألة السورية : نهج يتوافق مع القوى السياسية الغالبة في البلد ، ويخلق ، رغم الماضي ، نية حسنة حقيقية على نطاق واسع ، وذلك اعظم كسب يمكن لفرنسا ان تأمل في احرازه - ويشكل بحد ذاته ضمانا لسلامة الجهد الثقافي الفرنسي . لكن اغلبية الرأي العام الفرنسي لم تدرك الفائدة الكبرى التي ستجنيها فرنسا من مثل هذه النية الحسنة . وكان ذلك في حقبة من الذعر على المستوى الدولي والانقسام السياسي المرير في الداخل، اختار فيها الرأي العام الفرنسي ان يقوده رجال يحملون مفاهيم قديمة حول الاستراتيجية وحول « حقوق » بلادهم في الشرق . لقد نجت فرنسا من العواقب المباشرة ، والاسوأ ، لهذا الانقلاب الخاطيء والمأساوي في سياستها ولكن فيما عدا الحرب ، او القيام بمحاولة اخرى سريعة للاتفاق على معاهدة ذات طابع ليبرالي ، فأن الظروف في سوريا كانت تشير منذ اواخر سنة ١٩٢٩ الى الانتفاضة الوطنية او الفوضى . ان الاحداث الواقعية نحت منحى آخر بفضل سلسلة الازمات السياسية التي الت بسوريا منذ شباط حتى تموز ١٩٣٩ وخطر نشوب الحرب العالمية

استقبل المسيو بيو - الذي رحب به اللبنانيون المسيحيون - بصمت جليدي في دمشق والمدن السورية الاخرى . ولم تفلح الخطب التي وجهها المفوض السامي عبر الاذاعة ( ٨ ) والتي اتسمت ببعدها الشاسع عن روح سنة ١٩٣٦ ، في كسر الجليد . وكانت الصلات الشخصية المحدودة جدا التي اقامها المفوض ودية ، بفضل لباقتسه وحسن ادراكه . ولكن المظاهرات الشعبية والطلابية عكرت صفو الامن العام ، وبثت احدى المحطات اللاسلكية السرية نداءات مثيرة وحدثت اضراب عام لم يدم طويلا في دمشق وحمص ، وقدم وزيران في الحكومة السورية (٩) استقالتيهما ثم عادا فتراجعا عنها . واستقال من الكتلة عدة افراد ذوو مكانة ، بعد ان استاؤوا من بقاء جميل مردم على رأس الحكومة مع أن سياسته لم تحقق المطلوب . وقد امكن للكتلة وخصومها

(٨) اعلن انه سيتبع سياسة « لا تقوم على العنف ولا على الاوهام » وانما ستتحو باتجاه خلق نظام متحرر وعملي . وقال ان فرنسا ، التي وصفها بأنها قوة اسلامية ومسيحية عظمى ، ينبغي ان تظل في الشرق .

(٩) لطفي الحفار وغازي الشوري

الشهبندريين ان يتفقوا على صيغة مشتركة تمثلت في شعار معاهدة لا تقل عن المعاهدة العراقية « . ووجهت الحكومة الى المفوض السامي مذكرة تتضمن مطالبها التي وضعها مجلس النواب في ٢١ كانون الاول ١٩٢٨ . واكد رئيس الوزراء ، وكانت شعبيته قد وصلت الى ادنى الدرجات ، ان الاستقلال ينبغي ان يؤخذ ، بدلا من الانتظار . ولكن سقوط حكومته كان قد صار وشيكا .

لم تكن الهجمات ضد مرسوم الاحوال الشخصية الذي اصدره دوما رتيل في ١٢ اذار ١٩٢٦ قد توقفت ، حين جاء التعديل الجزئي للمرسوم السابق ، في مرسوم صادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٨ ، ليعيد فتح كل القضايا . وكان باستطاعة السياسيين ان يطرحوا الموضوع على انه يرمز الى حقوق السنة والمسلمين بمواجهة الاقليات . وانعقد في دمشق في شباط ١٩٢٩ مؤتمر لعلماء السنة شددت مقرراته على وحدة المسلمين ، وبالتالي على التطابق التقليدي بين الطائفة السنية والدولة . واعلن رئيس الوزراء في رسالة الى المفوض السامي ان مرسوم ممثل فرنسا غير ساري المفعول طالما انه لا يوجد قانون صادر عن الجمهورية السورية ، وحرّم على المحاكم السورية التعامل بموجب ذلك المرسوم . لكن المفوض السامي الموجود في بيروت رفض المذكرة السورية واعادها الى مرسلها عبر مندوبه في دمشق . وردا على تذكير الفرنسيين له بأن مرسوم المفوض السامي غير قابل للنقض « في الظروف الراهنة » الا من قبل المفوض نفسه ، فان جميل مردم ووزارته قدموا استقالتهم في ١٨ شباط . وقدم عدد من كبار موظفي الدولة استقالات مماثلة . وسرعان ما عادت المظاهرات لتعم شوارع دمشق .

ثبتت بالتجربة ان تشكيل حكومة جديدة - ولم يكن ثمة مفر من تشكيل حكومة كتلوية طالما ظل الاتاسي رئيسا - امر صعب . فقد كلف مظهر ال رسلان ولكنه لم يفلح . وانتهى احد كبار القضاة ، مصطفى برمدا ، الى النتيجة نفسها . وفي ٢٢ شباط شكل لطفي الحفار وزارة جديدة (١٠) تعهدت بالسعي لابرام معاهدة ١٩٢٦ من غير تعديلات . وكبداية تم تعيين لجنة سورية - فرنسية مشتركة لدراسة مسألة الاحوال الشخصية . وقد انجزت اللجنة تقريرها وسط مظاهرات طلابية عديدة وارسلته عبر المسيو بيو الى باريس . ولكن حكومة الحفار لم تمكث في الحكم اكثر من ثلاثة اسابيع اضطرت بعدها الى الاستقالة في اجواء من المسيرات والشغب ووسط يأس عام من التفاهم مع فرنسا . وبعد هذه التطورات كان لا بد من استخدام الجيش الفرنسي لوضع حد لاسبوع من العنف واغلقت العديد من الصحف ، واعتقل عدد من السياسيين ، وحلت قيادة فرنسية محل القيادة السورية لقوات الشرطة . وقد عمت حالة من الاضطراب في حلب ودمشق طوال ثلاثة اسابيع من اذار ونيسان .

(١٠) لطفي الحفار رئيسا للوزراء ووزيرا للمعارف ، ونسيب البكري للعدلية ، وسليم جنبرت للاقتصاد، ومظهر ال رسلان للدخالية والدفاع، وفليز انخوري للمالية والشؤون الخارجية .

تعدر تشكيل وزارة كتلوية حتى بعد ان وافق المفوض السامي ، في ٣٠ آذار ، على تعليق مرسوم ١٩٣٨ الاحوال الشخصية . والواقع ان الكتلة نفسها كانت تتجه نحو الانحسار بفعل خروج بعض ابرز قياداتها . وفي ٦ نيسان تشكلت ، بعد مفاوضات صعبة ، وزارة غير حزبية (١١) برئاسة نصح البخاري . ولكن مصير الوزارة الجديدة كان مرهونا بالمنحى الذي قد يتبناه الفرنسيون تجاهها ، وقد توقع الجميع ان يتضح هذا المنحى بعد عودة الميسور بيو من باريس . وفي هذه الاثناء طرح البعض اعادة تشكيل جبهة وطنية حقيقية (١٢) ، في حين اقترح سواهم مناقشة الدول العربية الاخرى . واستمر الدكتور الشهبندر في الاصرار على ضرورة انتزاع المطالب السورية كاملة .

عاد المفوض السامي في شهر ايار . واتضح ان باريس وافقت على توصياته القائلة بعودة المنطقتين الدرزية والعلوية الى الحكم الذاتي ، والاحتفاظ بالقوات الفرنسية ، بينما رفضت دعوته الى تأسيس نظام ملكي في سوريا . وكان اول خطاب له مصدر خيبة امل للجميع ، بما فيهم الملكيين المحليين ومنهم الدكتور الشهبندر الذي كان يؤيد الامير عبد الله . وقد تحدث المفوض عن معاهدة يتفق بشأنها ، فيما بعد ، في حين يقوم راهنا اتحاد مدن بين المناطق السورية المختلفة ، وأعرب عن الحاجة الى الاحزاب القديمة المعتدلة ، وخاصة في الشمال ، وظلت جماعة الشهبندر على نشاطها الهادئ . وقد خيم شبح الحرب العالمية الثانية الوشيكة الاندلاع على سوريا كظل اسود ، وشغل تخفيض قيمة الفرنك كل اوساط رجال الاعمال ، وتوتر الجو نتيجة تدفق « اعادة النظر » في المطالبات العسكرية الفرنسية وعلى الفور سارعت الوزارة ، في ١٥ ايار ، الى تقديم استقالتها . ومع انها ظلت في الحكم مرغمة لبضعة اسابيع اخرى ، فلم يبد ان ثمة امكانية لتشكيل حكومة بديلة فقد كلف عطا الايوبي ثم نسيب البكري تشكيل حكومة جديدة ، ولكن من غير طائل . وفي ٢٠ ايار اكد مجلس النواب مجددا ، في بادرة لا طائل تحتها اصراره على معاهدة ١٩٣٦ من غير تعديلات . مقابل ذلك اصدر المفوض السامي في ٧ تموز ، انظمة اساسية جديدة ونصف انفصالية لمناطق اللاذقية وجبل الدروز ، تكرر اوضاعها على نحو لا يختلف كثيرا عما كان سائدا قبل ١٩٣٦ . وفي اليوم نفسه ارسل الرئيس الاتاسي برقية احتجاج الى باريس ، واستقال من منصبه ، وتوجه الى منزله في حمص . وامتنع الوزراء عن التوجه الى مكاتبتهم ، في حين كانت دورة انعقاد المجلس في ايامها الاخيرة . وحين لم يجد المفوض السامي

(١١) نصح البخاري رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، وسليم جنيرت للاقتصاد والمعارف ، ومحمد خليل المدرس للمالية ، وخالد العظم للشؤون الخارجية ، وحسن الحكيم للاوقاف .  
(١٢) من بقايا الكتلة و « الكتلة الدستورية » ، وزمرة الشهبندر ، وعصبة العمل القومي ، والشباب

مخرجا قائمه نشر في ١٠ تموز مراسيم تتضمن تعليق العمل بالدستور السوري ، وتعيين مجلس مكون من المدراء العاميين للوزارات برئاسة بهيج الخطيب المعروف بسعة التجربة ليحكم البلاد ( ١٣ ) بالمراسيم الخاضعة لتصديق السراي الكبير . وقد تلقى السياسيون والجمهور التطورات الجديدة . بهدوء ظاهري . وفي هذه الاثناء جرت تحقيقات سريعة وبعض الاعتقالات التي أدت الى افسحال مخطط بدا أن انتلجنسيا حماه تقف وراءه ) لاغتيال رئيس مجلس المديرين . وقد ازداد لغط الملكيين في هذه الفترة بسبب الزيارة التي قام بها الملك الطفل فيصل الثاني الى لبنان . وانبعثت من جديد الاحزاب القديمة المعتدلة ، وخاصة في الشمال ، وظلت جماعة الشهبندر على نشاطها الهادئ . وقد خيم شبح الحرب العالمية الثانية الوشيكة الاندلاع على سوريا كظل اسود ، وشغل تخفيض قيمة الفرنك كل اوساط رجال الاعمال ، وتوتر الجو نتيجة تدفق اللاجئين العرب والارمن من الاسكندرون الذي لم يعد جزءا من سوريا .

كانت أمائر الاستعداد والحركة باقية على القوات الفرنسية في سوريا . فقد تم استملاك بعض الاراضي ذات الاهمية الاستراتيجية ، وتزايدت عمليات تجنيد غير النظاميين في كل دول المشرق ، وصدرت أنظمة تحريم تصدير بضائع معينة ، وتنظم حركة الوقود السائل والمواد الحيوية ، وتمنع نشر الانباء العسكرية أو استخدام الشيفرة ، وتخول الجيش صلاحية ايواء الجنود في بيوت المواطنين والتحكم بالمواصلات . ووصلت تعزيزات عسكرية آتية من فرنسا ، كان بينها الفيلق الاجنبي . وجرت مشاورات مطولة بين الموظفين المدنيين والعسكريين الفرنسيين ، واستدعي بعض هؤلاء من اجازاتهم . وقد جرى افتتاح مطار بيروت الدولي في حزيران ، وبدأت الحكومات المحلية في شراء كميات كبيرة من الحبوب . وعاد المسيو بيو الى بيروت على عجل بعد اجازة استغرقت يوما واحدا في سويسرا . وفي ٣٠ اب وصل الجنرال ويغان ليستلم منصب « القائد العام لمسرح عمليات الشرق الاوسط » ، وليعفي المفوض السامي من مسؤولياته الدفاعية .

(١٣) بهيج الخطيب مديرا للداخلية ، وحسني البيطار للمالية ، وخليل رفعت للعدلية ، ويوسف عطالله للاقتصاد . وبلغت وزارتا الشؤون الخارجية والدفاع .



Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ٥ - تركيا والاسكندرون

كانت خسارة سنجق الاسكندرون التي تدرجت على مراحل بين خريف ١٩٢٦ وصيف ١٩٢٩ ، حدثا غريبا في التعامل الدولي . والواقع ان هذا الحدث يمثل نمونجا فجا لـ « سياسات القوى » كما مارستها تركيا ، وتنازلا يؤسف له من جانب فرنسا - ولصالحها - عن حقوق بلد آخر ، اضافة الى انه كان ضربة مثيرة للسخط تلتقتها سوريا التي تجاهل الجميع مطالبها واستغلوا ضعفها . لكن المقتضيات الملحة والقائمة لتلك الازمنة ، والاهمية التي علقها سياسيو فرنسا على صداقة تركيا ، كانا طاغيين الى حد ان اية ادانة اخلاقية غير متحفظة ستبدو ردة فعل بالغة التبسيط او ردة فعل غير مناسبة . ان التاريخ لا يعرف امما كثيرة كان سياسيوها مؤهلين لاتباع سلوك يختلف ولو ان ذلك كان سيعرضهم لانتقادات مواطنيهم انفسهم ، عن سلوك الفرنسيين في سوريا . لكن اثر هذا السلوك على العلاقات الفرنسية - السورية والعلاقات التركية - السورية ، وبالاحرى العربية - التركية ، كان اثرا متطاولا ومشؤوما . ولا يسع المرء ان يتجاهل التعارض بين السلوك الفرنسي الواقع ، او المسموح ، ونص الانتداب الموكل الى فرنسا على سوريا (١) . وفي السياق نفسه فاعن الكتاب الفرنسيين يشددون على خسارة فرنسا كل الخدمات العظيمة والباهظة التكاليف التي قدمتها للسنجق ابان نصف الجيل السابق .

اشرنا في صفحات سابقة الى الاتفاقات الفرنسية - التركية المعقودة في ١٩٢١ و ١٩٢٦ ( انظر الصفحة ٢١٢ ) حول الوضع الخاص للاسكندرون . وقد اخذت هذه الاتفاقات بعين الاعتبار مصالح الاقلية التركية المهمة وسمحت باقامة نظام مرض للجميع طوال خمس عشرة سنة . وعلى العموم فان النظام القائم حاز رضى الاتراك المحليين رغم وعيهم العنصري والتذكير المتكرر من جانب تركيا بأنها لم تنس هذا السنجق . وفي هذه الاثناء فان احدا لم يضع موضع

(١) المادة ٤ : « تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية ان لا يجري التنازل عن اي قسم من اراضى سوريا ولبنان ، او تأجيرها ، او وضعها تحت سيطرة قوة اجنبية بأي شكل من الاشكال » .

التساؤل وضع الاسكندرون كجزء لا يتجزأ من سوريا . ولذا فانه لم يكن ثمة مجال في معاهدة ١٩٢٦ للكلام عن الاسكندرون فيما عدا الاشارة الواردة في الرسائل المتبادلة والتي تضمنت ان الوضعية المقبلة للمقاطعتين العلوية والدرزية يمكن ان تستند الى القدر نفسه من اللامركزية الذي تتمتع به الاسكندرون .

رغم ذلك كله فقد اثار نشر مسودة المعاهدة في ٩ ايلول سلسلة من التلميحات من جانب ممثل تركيا في عصبة الامم تتم عن قلقه على مصير اخوانه الاتراك في الاسكندرون . وادعى الاتراك ان ضمانات ١٩٢١ و ١٩٢٦ كانت كافية طالما ظلت فرنسا دولة منتدبة ، ولكن الامر يختلف في حال استقلال سوريا . وطالبوا بأن توقع فرنسا معاهدة منفصلة مع شعب السنجق « الذي تشكل اغليبيته الساحقة من الاتراك » (٢) . لكن فرنسا رفضت هذا الموقف بوصفه دعوة الى تجزئة سوريا على نحو غير ضروري او مبرر . واعلنت فرنسا ان « الوضع الخاص » يلبي الحاجات المشروعة للجميع الى جانب انه يتوافق مع الترتيبات القائمة منذ بعض الوقت . وبعد ان عجز الطرفان عن التوصل الى اتفاق في المباحثات التي اجريهاها في تشرين الاول والثاني ، فانهما اتفقا على احالة المسألة الى عصبة الامم . وناقشت العصبة هذه المسألة في منتصف كانون الاول ، وقررت بعد تعذر ايجاد الحل ان ترسل ثلاثة مراقبين محايدين (٣) الى السنجق . بالمقابل استأنف ممثلو فرنسا وتركيا محادثاتهم في باريس وانقره (٤) ، ابان كانون الثاني ١٩٢٧ ، ولكن من غير جدوى . وبعد ذلك امكن التوصل ، في ٢٣ - ٢٦ كانون الثاني في جنيف ، الى اتفاق يتضمن الخطوط العامة للتسوية . وفي ٢٧ من الشهر نفسه تبنى مجلس العصبة تقريراً من المقرر يتضمن الشروط . وتنص البنود على تحويل السنجق الى منطقة منزوعة السلاح خاضعة لنظام اساسي خاص ، ومنحه الحكم الذاتي ، مع اقامة صلة بينه وسوريا في مسائل الجمارك والعملة والشؤون الخارجية . واتفق على ان يكون مجلس العصبة مسؤولاً عن تطبيق هذا النظام الاساسي ، على ان يمارس مسؤوليته هذه عبر مقيم فرنسي ذي صلاحيات واسعة ، وتقدر ان تكون التركية اللغة الرسمية ، مع الاحتفاظ بحق المجلس في اضافة لغة ثانية . وتضمنت البنود ايضا ان يكون لتركيا حقوق خاصة في ميناء

(٢) يستحيل اعطاء ارقام دقيقة حول حجم كل طائفة في السنجق في سنة ١٩٢٦ . لكن احصاء ١٩٢٢ تضمن الارقام التالية ( بالالوف ) : السنة: ٩٤٢٢ ، العلويون والاسماعيليون: ٥٤٨ ، المسيحيون : ٣٧٩ ، اليهود : ٥٠٠ . وحسب السلالات : العرب (السنة) ٢٠٤ ، ( العلويون - الاسماعيليون ) ٥٤٢ ، ( المسيحيون ) ١٤٣ اي ما مجموعه ٨٩٠ . والاتراك ٧٠٨ ، والارمن ( الناطقون بالتركية ) ٢٣٥ ، والاكراد ١٨٨ ، والشركس ١٠٠ . وكانت تقديرات الفرنسيين في سنة ١٩٢١ ان الاتراك يعنون ٨٧٠٠٠ من اصل ٢٢٠٠٠٠ .

(٣) هولندي ، ونروجي وسويسري

(٤) كان المقيم بونسي ( ١٩٣٦ - ٣٩ ) سفير فرنسا في تركيا آنذاك .

الاسكندرون ، وان تصان حدود السنجق واستقراره بضمانة توفرها معاهدة فرنسية - تركية - سورية . واعقب المجلس موافقته على هذه التسوية بتعيين لجنة لصياغة نظام اساسي . وقد وضعت اللجنة نظاما اساسيا يتضمن اعتبار اللغة العربية للغة الثانية ، وينص على انتخاب جمعية محلية من اربعين عضوا يراعى فيها تمثيل الطوائف (٥) المختلفة . وذلك على اساس اجراءات تضعها لجنة خاصة تابعة للعصبة تبدأ عملها على الفور . وقد وافقت العصبة على هذه المقترحات ومعها اتفاقية ٢٧ كانون الثاني ، وذلك يوم ٢٩ ايار . وتقدر ان يسري مفعول النظام الجديد ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني .

انعكست هذه الاسابيع الاولى من الجدل التي عرفتها اوربا في صورة انبعاث مفاجيء وعاطفي للمشاعر الوطنية او الطائفية في السنجق . فأصغى سياسيو دمشق بهلع الى مطالب النواب والصحفيين الاتراك ، واخبار رحلات الرئيس اتاتورك فسي منطقة الحدود ، وما نقل عن تحركات مزعومة للقوات التركية . ولجأ اترك السنجق الى التظاهر في شهر تشرين الاول ، وقاطعوا الانتخابات ( انتخابات مجلس النواب السوري ) وعكروا العمليات الانتخابية ، ثم قاموا بأعمال شغب واصطدموا بالشرطة في شهر كانون الاول . وفي شهر كانون الثاني اضطرب السلام في المقاطعة بسبب المظاهرات والمواكب التي نظمها كل من العرب والاتراك ، وحدث عراك دموي بين الفريقيين في يوم ١٢ ، اعقبته اعمال استفزازية متبادلة . ونظرا للعلاقات التاريخية بين الاتراك والارمن (٦) ، فاعن هؤلاء الاخيرين وقفوا الى جانب العرب بقوة رغم انهم يتكلمون التركية . وكان القلق في كل انحاء سوريا ، وخطر - ثم وقائع - العنف في السنجق ، يتناميان يوما بعد يوم . وفي شهر كانون الاول تم تعيين وفد سوري لمعاونة البعثة الفرنسية في جنيف . واپان الاشهر التالية ، وبالاحرى طوال سنتين ، طغت قضية الاسكندرون على التفكير والمشاعر السياسية السورية ، واستثارت حركات الشبان وعصبة العمل القومي ، وادت الى هجمات مريرة ضد وزارة الكتلة بسبب ما زعم من ترددتها ، وانبثقت ما يزيد على عشر عصب او لجان للدفاع عن الاسكندرون . واذا كانت اتفاقية ٢٧ كانون الثاني الفرنسية - التركية قد لقيت الترحيب في الاوساط الدولية ( والبريطانية ) ، فانها لقيت استنكارا شاملا في سوريا ، وادت الى اضرابات واسعة النطاق وزيارات عدة الى القنصليات البريطانية (٧) . وفي مطلع

(٥) هي طوائف العرب السنة ، والاتراك ، والعلويين ، والارمن . والمسيحيين الاخرين ( اغلبهم روم ارثوذكس ) . وقد أعطي لكل منها حد ادنى من المقاعد ، مع امكانية ان تحرز عددا اكبر استنادا الى كيفية اقتراعها .

(٦) كان معظم هؤلاء الارمن من الذين نزحوا عن كيليكيا في سنة ١٩٢١ . راجع الفصل الثالث .

(٧) تلقى الكاتب ، وكان في دمشق ابان النصف الاول من سنة ١٩٣٧ ، نداءات متواصلة من جانب الوزراء السوريين لكي « يعمل شيئا » حول الموضوع .

شباط هرع رئيس الحكومة السورية ، مع اثنين من زملائه الى باريس . وقد ترددت على نطاق واسع وجهة نظر مفادها ان خسارة الاسكندرون ( اذا كان لا بد منها ) ينبغي ان تعوض باستعادة طرابلس . واتفق الجميع على توجيه اللوم الى الفرنسيين بسبب تضحياتهم بالمصالح السورية . وكانت تتردد شائعات يومية حول تحركات القوات التركية . وفي هذه الاثناء غادر مراقبو العصبة الثلاثة السنجق عاشرين الى جنيف . وادت موافقة مجلس العصبة على البنود التي عرضت عليه في ٢٩ ايار الى المزيد من اعمال التحريض والاحتجاجات في انحاء سوريا . ووقعت في السنجق نفسه - في الاسكندرون وانطاكية - صدامات عربية - تركية عنيفة اضطر معها الجيش للتدخل . ولكن ذلك لم يحل دون المزيد من الاضطرابات في شهري تموز وآب ، وكان طرفاها العرب والأتراك والزمير المسلحة التابعة لكل منهما ، الى جانب الصدامات فيما بين الجماعات التركية المتنافسة . وهكذا طغت المرارة والعنف على العلاقات السائدة بين سكان السنجق الذين عاشوا معا طوال سنوات وسط هدوء لا تعكره شائبة . وقد رفض مجلس النواب السوري الاعتراف بالنظام الاساسي الجديد . وفي هذه الاثناء ، تم توقيع ابرام المعاهدة الفرنسية - التركية (٨) التي نصت عليها اتفاقية ٢٩ ايار . وتلتها اتفاقية (٩) تنص على ان الحدود غير قابلة للانتهاك . ولم تسفر الزيارة التي قام بها الرئيس السوري ووزير الخارجية الى انقره ، في اواخر حزيران ، عن نتيجة تذكر . وقد طاف المفوض السامي في انحاء السنجق ابان تموز ، ودعا عبثا الى السلام والمصالحة . واستبدل المندوب الفرنسي في السنجق ، المسيو دوريو ، بأخر هو المسيو غارو (Garreau).

في شهر تشرين الاول (١٠) شكل مجلس العصبة اللجنة التي انيط بها وضع قانون للانتخابات ثم الاشراف على عمليات الاقتراع . ووصلت هذه اللجنة الى الاسكندرون في يوم ٢٠ تشرين الاول . ومكثت هناك لمدة شهر واحد ، وزارت انقره ودمشق وبيروت ، ثم عرضت تقريرها على جنيف . وقد قوبلت مقترحاتها بالقبول ، وحدد يوما ٢٨ آذار و١٢ نيسان لاجراء الانتخابات على مرحلتين . وبعد ذلك عادت اللجنة الى السنجق ، وبدأت في تسجيل الناخبين .

في هذه الاثناء ادى اعلان النظام الجديد في الاسكندرون ، يوم ٢٩ تشرين الاول الى صدامات عنيفة تخللها بعض اراقة الدماء . وقاطع الاهالي العرب الادارة الجديدة ،

(٨) يمكن مراجعة النص في :

League of Nations Official Journal, November 1937, pp. 838-9

(٩) المصدر نفسه : pp. 839 ff.

(١٠) كان تويد (T. Reid) ، رئيس اللجنة ، بريطانيا . اما الاعضاء الاربعة الاخرون فكانوا

ورفض العديد من الموظفين ان يخدموا فيها . وفي غياب المحافظ فقد عين سكرتير عام للسنجق يعمل تحت اشراف المندوب الفرنسي ، الذي كان هو نفسه عرضة لهجمات الاتراك . ووردت انباء عن عمليات تسلل واسعة النطاق الى السنجق يقوم بها الاتراك . وافتتح مصرف تركي ، ورست في الميناء سفينة تركية وقبول رفض مجلس النواب السوري ، للمرة الثانية ، النظام الاساسي الجديد للسنجق باعلان الاتراك الغاء « اتفاقية حسن الجوار » المعقودة في ١٩٢٦ .

في كانون الاول ١٩٢٧ قام الجانب التركي ، الذي كان قد حقق مكاسب عديدة حتى ذلك الحين ، بخطوات جديدة . فقد احتج وزير خارجية تركيا في جنيف على رفض مصلحة التسجيل في السنجق القبول بالخيار الذي يعلنه المقترعون ، لجهة انتمائهم الفئوي ، الا بعد القيام بتحقيقات اضافية ( الواقع ان عمليات التسجيل الاولية اسفرت عن اعتبار الاتراك مجرد اقلية ) . واصر روستو اراس (Rustu Aras) على ان اعلان المقترح لانتمائه ينبغي ان يعتبر الدليل الوحيد ، وغير القابل للتساؤل . وقد احال مجلس العصبة القضية على لجنة شكلت لهذه الغاية (١١) ، وانتهت الى قرار يتفق مع وجهة نظر الاتراك . وكان قرارها هذا نصرا للاتراك وخطوة لا بد منها لاستكمال مخططاتهم . ونتيجة لهذا القرار فان رئيس اللجنة البريطانية تنبأ بحدوث « ضغط غير مقبول » على الناخبين ، وقدم احتجاجا ، واستقال من منصبه (١٢) وقد نشرت انظمة الانتخابات الجديدة في ١٩ اذار ، وافتتحت اللجنة باب التسجيل من جديد حال عودتها الى السنجق . واستمرت عمليات التسجيل طوال شهري نيسان و ايار وسط احوال مضطربة وعاصفة احيانا ، كانت تعكس مقدار نمو قوة تركيا وادعاءاتها في السنجق رغم جهود المندوب الفرنسي للمحافظة على السلام والتوازن . وفي اواخر ايار - ظلت عمليات التسجيل تفيد ان الاتراك اقلية - ادت اضطرابات متكررة الى قرار من السلطات بوقف التسجيل مؤقتا . وفي مطلع حزيران اتخذ المفوض السامي قرارا باستبدال المسيو غارو ( المعروف بميوله العربية ) بالمكولونيل كوليه (Collet) . وقد عين هذا الاخير عددا من الاتراك في مناصب مهمة ، واتخذ مواقف موالية للاتراك لم تفلح البرقيات التي وجهتها الحكومة السورية اليائسة الى باريس في تعديلها . والواقع ان الامور كانت تسير حسب ما تشتهيها تركيا . فبحكم الاخطار التي كانت تواجههم في اوربا ، كان على الفرنسيين ان يختاروا بين اغصاب تركيا وارضائها - وقد اتخذوا قرارهم . وهكذا ادت الحادثات التركية الفرنسية التي جرت في اوربا - واتخذت تركيا فيها دور الجهة المعتدى

(١١) ضمت اللجنة عضوا واحدا من كل من تركيا ، وفرنسا ، والسويد ، وبريطانيا ، وبلجيكا .  
(١٢) حل محله المايجور أ. ب. نيكول (A. P. Nicol) . ويؤكد المسيو بيو في مذكراته ( الصفحة ٤٩ ) الزعم الغريب القائل ان بريطانيا العظمى ايدت الاتراك لكي لا تتيح لفرنسا الحصول على قاعدة بحرية في الاسكندرون .

عليها ! - الى ادخال بعثة عسكرية تركية الى السنجق ، للمساهمة في ضبط اوضاعه .  
وفي دمشق قوبلت هذه الخطوة ذات المغزى باضراب عام ايده الشيوعيون وكنل  
الاحزاب الاخرى . وارتفعت الاصوات في كل انحاء سوريا منددة بـ « الامبريالية  
الفرنسية والامبريالية التركية » . وقد اعلن القانون العرفي في السنجق في ٣ حزيران  
الامر الذي اتاح استئناف التسجيل تحت اشراف لجنة تركية - فرنسية ! واما  
بالنسبة للجنة التابعة للعصبة فقد احتجت على المواقف الفرنسية (١٣) الاخيرة المنحازة  
للاتراك ، ووقفت اعمالها ، وعادت من حيث اتت . وبرحيل اللجنة انتهت اخر امكانية  
لاجراء تعداد انتخابي نزيه ، او عمليات اقتراع لا يتحكم فيها الارهاب . واستنادا  
الى المحادثات (١٤) التي جرت في انطاكية ابان شهر حزيران ، دخلت القوات التركية  
السنجق بأعداد كافية يوم ٥ تموز . وبعد اسبوع واحد اعلن ان نتائج عمليات التسجيل  
اسفرت عن اغلبية تركية (٦٣ بالمئة) . وتبعاً لذلك اعطي الاتراك ٢٢ من اصل ٤٠  
مقعداً في مجلس النواب . وتوزعت المقاعد الباقية الى ٩ للعلويين ، و ٥ للارمن و ٢  
للروم الارثوذكس - و ٢ للعرب السنة (١٥) .

جرى التوقيع على « معاهدة الصداقة الفرنسية - التركية » ، التي كان ثمنها  
لواء الاسكندرون ، في ٤ تموز . (١٦) ورغم كل شيء فان المعاهدة لم تتضمن ما يشير  
الى سيادة تركيا على السنجق ، وانما ورد فيها ان تركيا وفرنسا تشرفان معا على  
تطبيق النظام الاساسي « وفق روح اتفاقية ٢١ تشرين الاول ١٩٢١ » . وبسبب خيبة  
الامل والاشمئزاز السوريين فان المحادثات التي ابتدأت في شهر تموز في انقره بفرض  
التوصل الى اتفاقية فرنسية - تركية - سورية لم تسفر عن نتيجة . من جهة اخرى  
وافقت اللجنة الدائمة للانتخابات على طلب فرنسا تأجيل نقاش مسألة السنجق .

امتان الاجتماع الاول للجمعية التشريعية الجديدة ، التي كانت هيئة مستقلة  
خاصة بالسنجق ( وقد صار اسمها « هاتاي » (Hatay) ، بالتأكيد على الملامح  
التركية الكاملة لهذه الجمعية . وهكذا تم انتخاب رئيسين تركيين ، عرف عنهما  
نشاطهما في الحياة السياسية التركية ، للدولة والجمعية التشريعية . وتبادل رئيس  
الدولة البرقيات مع كمال اتاتورك . (١٧) وكان جميع الوزراء ، دون استثناء ، من

(١٣) اعلن المفوض السامي انه غير قادر على التدخل بسبب سريان القانون العرفي .

(١٤) تقرر ان تتشكل هذه القوة ، وكانت مهمتها حفظ الامن في السنجق حتى اقامة النظام

الجديد - من ٢٥٠٠ جندي تركي وعدد مماثل من الجنود الاتراك ، اضافة الى ١٠٠٠ جندي

محلي ، على ان يخضعوا جميعاً للسلطة المنتدبة .

(١٥) نتجت هذه الحصيلة غير المعقولة عن مقاطعة العرب للانتخابات ، وكذلك بسبب النصيحة

العلوية التي وجهها الكولونيل كوليه ، سم فليك تركيا .

(١٦) لم تبرم هذه المعاهدة فيما بعد .

(١٧) توفي اتاتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ .

الاتراك . وصادقت الجمعية ابان شهر ايلول على عدد كبير من التشريعات التي تشمل الجندرمة ، والضرائب ، والمحاكم ، والجهاز الحكومي ، وعلم الدولة الجديدة ، وارتداء القبعات ، والمدارس وقضايا اخرى عديدة . واختارت الجمعية انطاكية عاصمة للبلاد . وصدر عفو عام عن السجناء السياسيين . وفرض الموظفون الاتراك سيطرتهم على كل الدوائر . والواقع ان عملية استيعاب السنجق اداريا ضمن تركيا اكتملت في كانون الثاني ١٩٣٩ مع اصدار قوانين جنائية ومدنية مطابقة للقوانين التركية ، هذا السى جانب تبني العملة والاجراءات الجمركية التركية . وقد فاز كل من رئيس الدولة ورئيس الهاتاي بعضوية مجلس النواب التركي في انقره ، في انتخابات اذار ١٩٣٩ .

بغية اضعاف طابع نظامي على حالة الانفصال التام التي اصبحت حقيقة واقعة فان وزير خارجية تركيا افتتح جولة من المحادثات في انقره مع السفير الفرنسي ، وذلك في كانون الثاني ١٩٣٩ . ومن باريس وردت للسفير تعليمات بأن لا يخلق اية صعوبات امام الاتراك ، واجرى السفير مشاورات مع المسيو بيو في بيروت استأنف بعدها المحادثات في انقره ، غير انه لم يبد معارضة تذكر امام المطالب المتصلبسة للاتراك الذين عاملوا الدعاوى الفرنسية - خاصة فيما يتعلق بمؤسساتهم الخيرية في السنجق - بطريقة تخلو من الاحترام . وقد اجرت القوات التركية مناورات عسكرية في السنجق ، ثم لوحظ وجود حشد عسكري تركي قرب الحدود الامر الذي حث بالفرنسيين الى ارسال سفينة حربية - ولكن ذلك كله لم يؤد الى صدام وفي ٢٢ تموز جرى التوقيع في باريس على « اعلان العون المتبادل » بين تركيا وفرنسا - الذي طالما سعت فرنسا اليه - ، وجرى التوقيع في انقره ، في الوقت نفسه ، على اتفاقية تنص على الغاء الهاتاي نهائيا . وقد تعهد الاتراك من جانبهم باحترام الحدود الجديدة ، ووحدت الاراضي السورية : وهكذا صارت حلب في امان ! . وقد انسحبت القوات الفرنسية ابان شهر تموز . وعقدت الجمعية التشريعية اجتماعها الاخير في ٢٩ حزيران ، ومنذ ذلك الحين اصبحت السنجق ولاية تركية عادية . وقد وصل الوالي الجديد واجتمع الى قائد القوات الفرنسية المنسحبة ، وتلقى منه التهاني . وبالمقابل انهالت الاحتجاجات المألوفة من دمشق على باريس وجنيف ، وقامت في انحاء سوريا حملة صحفية مريرة تندد بخيانة الفرنسيين للحقوق السورية .

اغلق الاتراك كل المؤسسات المسيحية الاجنبية الموجودة في الولاية الجديدة على الفور ، وقامت الحكومة التركية بشراء المستشفى الفرنسي الذي اسسه الارساليون . وهاجرت اعداد كبيرة من الارمن - حوالي ١٤٠٠٠ نسمة (١٨) من الاسكندرون بطريق البر او البحر ، وبعد اقامة قصيرة في معسكرات لا تبعد كثيرا عن الحدود الجديدة ،

(١٨) تعود بعض المصادر ارقاما اعلى بكثير .



جرى نقل معظم الارمن الى بيروت حيث تولى الفرنسيون اعالتهم . وتبعاً لاتفاقية ٢٤ حزيران ، اعطي مواطنو السنجق السابق حق التقدم بطلبات للحصول على الجنسية السورية ، وكذلك حق مغادرة مع ممتلكاتهم او عائدات هذه الممتلكات بعد الحصول على الجنسية . وقد استخدم بضع مئات من العرب المواليين لسوريا هذه البنود ورحلوا عن البلاد ، في حين اصبح الباقون مواطنين في الجمهورية التركية .

## ٦ - ثلاث مقاطعات متهددة

كان احد عناصر التفاؤل السوري العام في مطلع ١٩٣٧ ما بدا من نزوع منطقة العلويين وجبل الدروز الى تقبل وضعهما الجديد الذي يقوم على قدر من الامتياز المحلي في ظل الحكم السوري .

بالنسبة لمنطقة العلويين كان بوسع المراقب ان يلمس ، في سنة ١٩٣٦ ، ان الانقسام المألوف في الرأي العام ، بين اتجاه وحدوي وآخر انفصالي ، ما زال على حاله . وكالعادة كانت الوفود تتوجه الى بيروت لتطالب باتحاد كامل او شبه كامل مع سوريا او بانفصال تام او شبه تام عنها . وقد بدا للوهلة الاولى ان الحل اللامركزي الذي امكن المتوصل اليه في باريس ، والذي وضع موضع التنفيذ على الفور ، كفيل بأن يوحد العناصر المتنازعة - النصيريين ، السنة ، الاسماعيليين ، المسيحيين - وذلك مع ان الحاكم القديم ، المسيو شوفلر ، قدم استقالته بسبب اشمئزازه من هذا الحل . وظلت هذه الاجواء الجديدة مخيمة على البلاد رغم الحوادث الخطير الذي وقع في اللاذقية في ٢٥ شباط ١٩٣٧ ، حينما اصطدمت مجموعة من الكشافة كانت تزور المدينة مع الجنود السنغاليين .

لكن مهمة المحافظ الجديد لم تكن سهلة . فقد كان عليه ان لا يضحى بالانفصاليين المقدماء اللاوطنيين ، وان يكافئ الانصار القدامى اذا امكن . وكان عليه ان يبحث عن حلول وسط ترضي زعماء الفئات المتنازعة ، وان يحاول اقناع ضباط المصالح الخاصة بايقاف دعمهم للانفصاليين ، وان يقلل من استيراد الموظفين من خارج المحافظة . وكان عليه فورا ، وبصورة خاصة ، ان يدعو الى انتخابات عامة لاختيار نواب للبرلمان السوري .

يعود انبعاث النزعة الاقليمية المكافحة الى بداية صيف ١٩٣٧ . وقد اكتسبت هذه النزعة زخما اضافيا في بحر السنة ، ثم عبرت عن نفسها علنا في مؤتمر انعقد في شهر ايلول ، وكان رئيسه ابراهيم الكنج ، حيث طالب هذا الاخير بضرورة ان يكون المحافظ والجنדרمة من اهالي المنطقة ، وبتوظيف المزيد من العلويين ، وتحسين الخدمات العامة . وقد احبطت الجهود التي بذلها مظهر آل رسلان لتأليف لائحة انتخابية موحدة ،

ولم تسفر الزيارة التي قام بها جميل مردم بك نفسه عن اي اتفاق وقد فاز الحزب الوطني السوري بسهولة في المرحلة الاولى من الانتخابات ، في ٢ تشرين الاول ، وذلك وسط الاحتجاجات المألوفة على التدخلات غير المشروعة ، ولكن اتخذت ترتيبات في المرحلة الثانية ، التي قاطعها دعاة الحكم الذاتي ، جزئيا ، لتأمين تمثيل اقلي لهم من ضمن الخمسة عشر نائبا (١) جديدا ، وفي تشرين الثاني تسلم احسان الجابري منصب المحافظ بدلا من رسلان .

لكن الروح الكفاحية كانت في حالة مد ، واستمر هذا الوضع طوال ١٩٣٨ - ٣٩ . فقد ترددت الشكاوى بأن البلاد لم تحصل على « الحكم الذاتي المحلي الكامل » الذي نصت عليه المعاهدة ، وانه فرض عليها الحكم المركزي ، وان السلطات تجاهلت حقوق العلويين . وكان المحافظ يحاول ان يستغل الانقسامات القائمة ، او يناشد الجميع باسم الاسلام الذي يوحد فيما بينهم ، ولكنه سرعان ما وجد ان سلطته الفعلية لم تعد تتعدى المدن الساحلية . وقد دأبت الصحف اليسوعية في بيروت على مهاجمة ادارة الجابري ، التي زعم انها تجحف بحق الاقليات المسيحية . ومن جهة اخرى زادت مطالب النصيريين المؤيدين للحكم الذاتي الحاحا . وكانت مناطق جبلية متزايدة الاتساع ، بل وطريق اللاذقية - طرابلس الرئيسية احيانا ، تخرج من سلطة الحكومة وتخضع لقطاع الطرق ورؤساء العصابات ، في حين اكتسبت النزاعات المحلية بين القرويين وملاك الاراضي طابعا سياسيا . وقد اقبل احسان الجابري من منصبه ، بناء على اقتراح المفوض السامي ، في آذار ١٩٣٩ ، وعين محله شوكت عباس الذي ولد في المحافظة ثم تلقى علومه في باريس .

بسبب عدم تصديق المعاهدة ، والاحساس بدنو الحرب ( حينما ينبغي توفير الهدوء قبل كل شيء ) ، واعادة بروز الحكم الذاتي بوصفه المطلب الاول لقسم كبير من الاهالي ، فان التزام المفوض السامي بسياسة ١٩٣٦ اخذ يتجه الى التناقض . وكانت الاوضاع ما تزال تسير باتجاه الترددي في مطلع سنة ١٩٣٩ . وقد اقتنع المسيو بيو بعد الزيارة التي قام بها في شهر شباط ، والتي قوبلت بالاضرابات والمظاهرات ، بأنه لا بد من عمل جذري لتصحيح الاوضاع . وهكذا الغي النظام الاساسي الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٣٦ ، وصدر في ٢ تموز ١٩٣٩ مرسوم يمنح المقاطعة قدرا اكبر من الحكم الذاتي . ونص المرسوم الجديد على رفع العلمين العلوي والسوري ، وان يحكم المقاطعة حاكم يختاره المجلس المحلي ويعينه الرئيس السوري ، وان يعطى هذا

(١) توزع النواب على ثماني دوائر انتخابية ( اللاذقية ، جبلة ، طرطوس ، تل كلخ ، صافيتا ، مصياف ، وضا وبانياس ) . وبالنسبة للتوزيع الطائفي نال السنة ٣ مقاعد ، والعلويون ٩ ، والروم الارثوذكس ٢ . والاقليات الاخرى تمثيل هاملا .

المجلس صلاحيات اوسع ، الى جانب تكريس الاكتفاء الذاتي القضائي . وبفضل هذا النظام ، الذي قوبل بردود الفعل المتباينة المألوفة ، عم السلام النسبي في المنطقة . وبالمقابل فان الوحدة السورية كانت قد تلقت ضربة اخرى .

لم تكن احداث جبل الدروز مختلفة عما سبق ، وذلك مع ان عناصر الشقاق الرئيسية كانت جميعا ضمن هيئة درزية واحدة هي عائلة الاطرش واتباعها . بالاضافة ، كانت الفروقات ناجمة عن المواقف السياسية والمصالح الشخصية (٢) ، وليس عن الانقسام الطائفي او الديني . وفي حين استاء زعماء الدروز الاقوياء من زوال سلطتهم الشخصية ، فان العائلات الاصغر ، والانتلجنسيا ، كانوا يؤيدون قيام نظام سوري وحدوي . وفي هذه الاثناء بدا ان الاغلبية الكبرى ترحب بالمعاهدة والنظام الاساسي الجديد الذي اعقبها . وقد وافق اغلب الاهالي على تعيين نسيب البكري طالما ان ذلك هو اجراء مؤقت ، وكان سياسيو دمشق و « القمصان الحديدية » يقومون بدعاية وحدوية مكثفة . وعلى غرار اللانقية ، وجه الاتهام الى الموظفين الفرنسيين في الجبل بأنهم يتصرفون بروحية مخالفة للنظام الاساسي .

ادى التحريض الدرزي لصالح تعيين حاكم درزي وضد استيراد الموظفين من سوريا ، الى مشاورات قلقلة بين الحكومة السورية والمنفوض السامي في اواخر آذار ١٩٣٧ . وفي الوقت نفسه جرت مظاهرات عدة ، ضد او مع الارتباط الاوثق بسوريا ، في مدينة السويداء . وقد تبودلت الزيارات ، في العاصمة والسويداء ، بين زعماء الدروز والناطقين بلسان الحركة الوطنية السورية ، وصورت نواقص واخطاء نسيب البكري على نحو مبالغ فيه ، في حين ازدادت الضغوط التي بذلتها الكتلة والمنظمات الكفاحية المتابعة لها . وكان البكري يتأرجح بين التمسك بمنصبه والتخلي عنه . وفي شهر ايار ظهرت في الجبل « جماعة الدفاع الوطني » التي نظمت بعض المسيرات وكانت ترتدي قمصانا ملونة . وكانت هذه الجماعة مؤيدة للتيار الانفصالي الذي بات حسن الاطرش زعيمه الاول . اما بالنسبة لسليمان الاطرش الذي ظل وحدويا كما في ١٩٢٥ - ٢٦ فانه استقبل بالاضراب والابواب المغلقة في صلخد ، غير انه ما عتم ان نظم اجتماعا ضم حشدا هائلا في قريته . وقد شن الوطنيون وخصومهم هجمات ضد كل مقرات الطرف الآخر وقامت حركة تدعو الى الامتناع عن دفع الضرائب الى حين تعيين حاكم درزي . وفي ١٧ حزيران ، وبفضل وساطة الدكتور الشهبندر ، اعلن عن « صلح غير مشروط » بين الفئتين المتنازعة . ولكن قضية تعيين خلف لنسيب البكري ، الذي انتهت ولايته ( كان قد عين ستة اشهر فحسب ) في آب ، اثار الانقسام من

(٢) في الواقع كان الامراء الدروز في تلك الحقبة يمثلون مراحل تطور متباينة كثيرا : كان بعضهم « متأوريا » كليا ، في حين ظل البعض الاخر بدائيا .

جديد ، وقد اعتبر الوطنيون ان القرار الذي اتخذته حكومة دمشق بتعيين الكولونيل توفيق الاطرش حاكما هو هزيمة لهم ، وكان القرار مناسبة لقيام تظاهرات غاضبة في الجبل . ولكن تدخل الرؤساء الدينيين ما لبث ان ادى الى قيام هدوء معرض للانتكاس كان اساسه الموعد بتعيين حسن الاطرش حاكما في المستقبل . ولكن سرعان ما انتهت فترة السلام . فقد رفض سلطان الاطرش كل الحلول الوسط ، وبالمقابل قامت « جمعية الكف الاسود » بحملة ترويع ضد الموظفين السوريين .

كان الحل الموقت الذي امكن التوصل اليه هو تعيين دمشقي كفو غير منحاز سياسيا ، هو بهيج الخطيب ، حاكما خلال الفترة اللازمة لإجراء الانتخابات على ان يخلفه بعد ذلك حاكم درزي . وقد انجز الخطيب مهمته في كانون الاول ١٩٣٧ ، ونم سلوكه عن ادراك واسع . واسفرت الانتخابات التي سادها الهدوء باستثناء حادث واحد فحسب ، عن فوز ثلاثة وحدويين واثنين من دعاة الحكم الذاتي (٣) وهكذا اعتزل الخطيب منصبه ، واتخذت حكومة الكتلة قرارا بتعيين حسن الاطرش محافظا للجبل ، في شهر شباط ١٩٣٨ . وجاء هذا القرار بمثابة الخطوة الاخيرة في سياق طويل ومرهق من الدسائس والعنف .

لكن الانفصاليين لم يكونوا قد قالوا كلمتهم الاخيرة بعد . فالواقع انه قامت في حوران المجاورة المسالمة حركة للمطالبة بحكم ذاتي محلي وبالاقتصار على موظفين من الحوارنة . وكان لا بد لاعادة الهدوء من تأجيل جباية الضرائب المستحقة، وتخفيف العقوبات ، واقالة المحافظ غير المحبوب . وبعد سنة واحدة ( في حزيران ١٩٣٩ ) قدم الشركس مطلباً مماثلاً . وفي الجبل نفسه ظلت المنظمات الداعية الى الاستقلال الدرزي التام قائمة، وكان الموظفون السوريون مصدر استياء، وفي آب من سنة ١٩٣٨ رفعت الى المفوض السامي عريضة مهمة دعت الى التحرر الكامل من التبعية لدمشق ، والى الابقاء على الوصاية الفرنسية وحدها . وانعقد في بيروت ، في الشهر نفسه ، اجتماع لوفود درزية اسفر عن نداء لحياء اتفاقية ١٩٢٢ الفرنسية - الدرزية . وفي كانون الاول اعتقل « حزب الدفاع » كبير القضاة ( وهو سوري ) وارسله الى دمشق ، ليلاحقه بعد ذلك عدد من زملائه . وقد ابنى حسن الاطرش ان يتوجه الى دمشق لتوضيح ما حدث ، وسمح بالمقابل بقيام مظاهرة تدعو الى الانفصال التام . ورد الموظفون السوريون في الجبل باعلان الاضراب ، وكان لا بد من استبدال القضاة السوريين بآخرين من الفرنسيين . وقوبلت هذه الاحداث ، ومعها النداء الذي وجهه عبد المغفار الاطرش ودعا فيه الى الانفصال التام عن سوريا واقامة علاقات وثيقة مع فرنسا ، بادانة قوية من جانب مجلس النواب السوري . لكن الانفصاليين الدرزي قطعوا شوطا ابعد وأكد وقد منهم للمفوض السامي انهم اصبحوا بالفعل مستقلين عن سوريا،

باعتبار ان دولتهم وحاكمهم يستقيان سلطتهما من الطائفة الدرزية وحدها . وقام  
 المسيو بيو بزيارة للجبل في كانون الثاني ١٩٣٩ حيث لقي استقبالا انفصاليا حاشدا .  
 وقد استقال حسن الاطرش من منصبه في شباط . وسمح خلفه ، الكولونيل بوفيهيه  
 Bouvier برفع الاعلام الفرنسية والدرزية ، بدلا من الاعلام السورية ، على الابنية  
 العامة . وكانت سياسة هذا الحاكم مؤذنا للحدث الحاسم الذي وقع في ٢ حزيران :  
 حيث صدر نظام اساسي معدل للجبل يماثل النظام الساري المفعول في مقاطعة  
 اللاذقية . وقد اثار هذا النظام الجديد ردود الفعل المألوفة التي تتراوح في طرفها  
 بين الرضا والهلع .

ساهمت عودة الفرنسيين في كلا المقاطعتين الى النظام نفسه تقريبا الذي كان  
 سائدا قبل ١٩٢٦ ، وبدون شك ، في تحقيق الهدوء ، الى جانب ان هذا الاجراء قد  
 يجد تبريره في مقتضيات فترة اواسط ١٩٣٩ . ولكنه كان خطوة الى الوراء لا مفر  
 من التراجع عنها في المستقبل . وكان الفشل في تطبيق قرار سنة ١٩٣٦ الذي ينص  
 على توحيد المقاطعتين مع سوريا ناجما عن قوة الشعور الانفصالي المحلي الذي وفرت  
 له سياسة التجزئة المتعمدة - او شجعتة على - ان ينمو ، وبالتالي الى فقدان الثقة  
 فيما بين الاقليات والقسم الرئيسي من الرأي العام السوري . وكان ناجما كذلك  
 عن التحريض الذي مارسه الموظفون الفرنسيون المحليون ذوو الميول الانفصالية  
 المراسخة ، وغياب الدعم الفرنسي الحازم - وفي كل المستويات - للسياسة التي كان  
 النظام الاساسي وقراراتهم الجديدة يفترضانها . والى جانب هذه الاسباب ، لا بد من  
 الاشارة الى فقدان المرونة لدى الموظفين السوريين المعنيين مباشرة .

وفي منطقة الجزيرة ، بسكانها غير السوريين وغير المستقرين ، فان السنوات  
 الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الثانية جابهت هذه الطوائف الكردية والعربية  
 المسلمة والعربية المسيحية ، التي ترتاب كل منها بالآخرى ، بمطالب حكومة وطنية  
 ومركزية في دمشق غريبة عنهم جميعا - ولم تخلق اي حل للمشاكل التي اثارتها هذه  
 المجابهة .

كانت القضية الجوهرية هي الى اي حد ينبغي ، او يمكن ، للحكم العادي الذي  
 تمارسه حكومة دمشق ان يطبق في هذه المقاطعة . وكانت الحكومة السورية تحاول ان  
 توسع نطاق الحكم العادي الى بقية انحاء البلاد ، وكانت واثقة من قدرتها على التنفيذ

إذا ضُمَّت الدعم الأولي ( أو حتى الحياد ) الفرنسي ، وبالنسبة للإهالي (٤) ، فإن العناصر المسيحية كانت تطالب ، وبالإجماع تقريبا ، بما يتراوح بين الامتياز المحلي والانفصال التام في ظل الحماية الفرنسية . وكان الاكراد والعرب يوافقون على بعض منوعات هذه المطالب ، ولو ان اقلية مهمة كانت تدعم دعاوى الحكومة المركزية : على الأقل لانها حكومة اسلامية ! وكان الفرنسيون - في المستويات العليا - معنيين بتطبيق معاهدة ١٩٣٦ ، ودعم دمشق ، وحث الجزيرة على الطاعة . ولكن المستويات الاخرى من الوجود الفرنسي - قسم مسموع من الرأي العام الفرنسي اولا ، ثم الرسائل التي تعمل في سوريا ، والموظفين الفرنسيين المحليين ( الذين لم يتوقفوا عن انتقاد « سياسات الانتلجنسيا » الدمشقية ) ثالثا - كانت تقف بقوة الى جانب انفصاليي الجزيرة . وبالإضافة ، كان دعاة اعطاء الجزيرة الحكم الذاتي واثقين ، حتى لو لم يطلب طلبهم ، انهم سيلقون استقبالا حسنا في دمشق او باريس ، وان المشاعر الفرنسية الكاثوليكية لن تسمح ، ولاسباب واضحة ، باللجوء الى القسر الذي كان الوضع يقتضيه .

والعامل الآخر المهم هو الحماس الذي يفتقد الى الرونة لدى الموظفين الدمشقيين القادمين الى المنطقة ، الذين اثار ظهورهم في الاسبوع الاخيرة من سنة ١٩٣٦ ، وقلة تقديرهم للمشاعر الاقليمية السائدة ، المزيد من الشكوك والعداء . وقد ارتكبت الكتلة اiban الانتخابات خطأ دعم مرشحها ضد مرشحي الجزيرة انفسهم . واثار سقوط لائحة الكتلة الاستياء في دمشق ، وكان احد نتائجه ان تأخر التصديق على صحة انتخاب نواب الجزيرة . وقد احزرت حركة « الشارة البيضاء » بعض التقدم في الجزيرة ، ولكنها تعرضت للادانة الحكومية ولم تفلح في كسب اغلب المسيحيين الى جانبها . من جهة اخرى ، واجه المحافظ الجديد بهجت الشهابي ( وهو من غير ابناء الجزيرة ) حملة من الدعاية الفجة الكردية وحملة اخرى مسيحية . وقد زادت حدة الحملات بعد طرد عدد من الموظفين من الاهالي واستبدالهم بآخرين من « الغرباء » .

امتان النصف الاول من سنة ١٩٣٧ بالتوتر ، غير انه لم ينته الى نتائج مشؤومة . ومع ان الزعماء الانفصاليين ( خاصة المطران هبي ، من الطائفة الكاثوليكية السورية ،

(٤) يعطي التقرير السنوي لعام ١٩٣٧ الارقام التالية حول توزع السكان : ٤٢٠٠٠ من العرب المسلمين ، و ٨٢٠٠٠ كردي ، و ٣١٠٠٠ مسيحي ، و ٢٠٠٠ يزيدي ، و ١٠٠٠ من كل من اليهود والمسلمين ويتوزع المسيحيون بين كاثوليك وسوريين ، واثونين ، وارشونيين سوريين ، وأشوريين ، وكان اغلب المسيحيين من سكان المدن ، وأغلب الاكراد من سكان القرى ، في حين توزع العرب بين القرى والبادوا .

وخلفه الكاردينال تيوثي نفسه ) كانوا دائبين على تنظيم قواهم فقد بدأ ممكنا ، اذا توفر الحزم غير الاستفزازي والمدعم الفرنسي ، ان تقوي الحكومة المركزية مواقعها . ولكن اعمال العنف اندلعت في مطلع حزيران في الحسكة ، وتعرض المحافظ وضباط الشرطة للتهديد وهوجم السراي . واتخذ بهجت لدى عودته من دمشق قرارا باعتقال رئيس بلدية الحسكة ( المسيحي ) ، مما ادى الى انفجار الوضع مجددا ، والى اشتباك بالاسلح نتج عنه ثلاثة قتلى . وقد احتلت القوات الفرنسية المدينة ، ولكن تورط المسيحيين والاكراذ في النزاع ادى الى توسيع رقعة الاضطرابات لتشمل درباسية ، وعامودة ، والقامشلي . ورفعت مطالب غاضبة تدعو الى سحب المحافظ والموظفين التابعين له ، وكانت نزوة الاحداث في القامشلي حيث دارت طوال ساعتين معركة عنيفة في الشارع انتهت باستسلام الجندرية ، وفرار المحافظ ، ونزول القوات الفرنسية . وبعد ذلك استجابت القبائل البدوية لطلب المساعدة الذي قدمه الوطنيون ، مما استلزم تدخل الجنود الفرنسيين لوضع حد لعمليات النهب التي استمرت بضع ساعات . وقد انهالت على بيروت برقيات تطالب المفوض السامي بسن نظام اساسي خاص وبوضع حد لتحكم موظفي دمشق بالجزيرة . واعلن زعماء الاكراذ ، الذين لم يكن لهم دور كبير في اضطرابات الحسكة او القامشلي ، انهم يدعمون الحكومة المركزية ، ولكنهم لم يصمدوا في هذا الموقف طويلا . وقد استدعي معظم رؤساء الطوائف المحليون الى دمشق ، وتم نقل بعض الموظفين المكروهين ، وارسلت لجنة خاصة لاجراء تحقيق . لكن اللجنة ، التي تألفت من محافظ دير الزور ( الارثوذكسي ) توفيق الشامية واثنين من الموظفين الفرنسيين ، تعرضت لمقاطعة واسعة من جانب الطوائف المتمردة . وارسلت هذه الطوائف وفودا الى دمشق للمطالبة بالحماية الفرنسية ، واقتصار الوظائف على ابناء المنطقة ، والمزيد من المدارس والمستشفيات والتنمية . اما اللجنة فقد اوصت بقدر من اللامركزية ، وانحت بالملامة على عدم مرونة بعض الموظفين . وقد اعتقل عدد من الزعماء المحليين ، وبينهم المطران هبي ، بتهمة التسبب بالقتال وارسلوا الى بيروت .

لكن الايام كانت تخبىء احداثا اكثر سوءا . فلم تكن لجنة التحقيق قد عادت الى دمشق حينما اندلع نزاع عنيف بين الاكراذ ( الذين اتخذوا موقف الولاة للحكومة ) والمسيحيين في قرية عامودة . وتخلل الحادث تبادل اطلاق النار ، ونهب المتاجر المسيحية ، وسقوط حوالي ٢٥ قتيلا (٥) . وقد تولى الطسيران الفرنسي قصف المشاغبين ، واحتل الجنود القرية . ومع ذلك فان لجنة الشامية لم تستطع انجاز التحقيق الذي حاولت اجراءه . وفي هذه الاثناء اصيب اثنان من النواب الدمشقيين بجروح . وكانت الاحوال اهدأ في شهر آب حينما قام المندوب الفرنسي في دمشق ،

(٥) تفيد بعض الروايات ان عدد القتلى وصل الى ١٥٠ . ولا سبيل للتثبت من هذه الارقام .



الكونت اوستروروغ (Östrorog) بزيارة المنطقة للاستماع الى الشكاوى والمطالب المعروفة . وقد انسحبت القوات الفرنسية في تشرين الاول ، وعاد الزعماء المنفيون - لكن عدد « لجان المقاومة » كان آخذاً في التزايد . ومع ان النواب الذين يمثلون المقاطعة ظلوا على ولائهم المعلن للحكومة المركزية فان المطالبة المحلية بحكومة شبه مستقلة لم تخمد ، واستمرت المقاطعة الواسعة للادارة القائمة . وكانت الدعاية التركية رائجة على نطاق واسع بين الفئات المتدمرة . وفي هذه الاثناء توجه الكاردينال بثوني الى باريس ، واتصل بعدد من السياسيين والشخصيات البارزة .

كانت المستوطنات الاشورية الجديدة على نهر الخابور قد توسعت وتعززت منذ اقامتها في ١٩٢٣ (٦) . ولكن القرويين ، الذين وفرت لهم عصابة الامم المساعدات المالية ، وضابط توطين ، واوصياء ، ظلوا ناقلين بقدر ما كانوا غير محبوبين من الاهالي الآخرين . وقد منع الاشوريون من التوجه الى لبنان ، ولم تسفر خطة توطينهم في منطقة الفرات الاوسط عن شيء . ومع ذلك ، فانهم وجدوا المأوى والامان على الاقل .

اما الحادث الثاني المهم فكان اختطاف المحافظ بالوكالة - توفيق الشامية نفسه - في وسط الصحراء من قبل مسيحيي الحسكة . وقد امكن العثور على المحافظ سالماً بعد حين ، واعيد الى منصبه في حين اقتيد الخاطفون تحت الاعتقال الى دمشق . ولم تفلح الزيارة التي قام بها وزير الخارجية في تحسين العلاقات ، ولكن تم في آذار ١٩٢٨ تعيين محافظ جديد ، هو حيدر مردم بك ، مع تعليمات باتباع اساليب الاقتناع والمرونة . وقد سجل المحافظ الجديد بداية حسنة مقبولة ، غير انه - ورؤساءه في دمشق - كانوا عاجزين عن تلبية رغبات الانفصاليين . وفي منتصف نيسان تعرض هو نفسه لهجوم ، واضطر الى اعتزال منصبه . وفي الشهر نفسه ادى صدور احكام بالاعدام على زعماء الشغب في عامودة ، والمظاهرات الانفصالية التي قامت ( وسط دعم فرنسي صريح ) ابان زيارة احد النواب الفرنسيين للمنطقة ، الى ابقاء الجو في درجة مرتفعة من التوتر - وذلك في حين كان الناطقون بلسان حكومة دمشق ينحون باللوم على الضعف او الخيب الفرنسيين . وفي شهر ايلول ١٩٢٨ انعقد « مؤتمر الجزيرة العام » ، وقد ترأسه الزعيم الكردي المحنك ( الذي اشتهر بتبديل المواقف ) حاجو آغا . وانتهت مداوات المؤتمر ببرقية موجهة الى الكاي دورسيه تطالب بمنح الجزيرة الحكم الذاتي الكامل .

بسبب عدم تعيين محافظ جديد ، وغياب اية امكانية للتسوية ، لم يكن ثمة بد من ان يستمر المندوب المساعد ، الكولونيل مارشان (Marchant)، في الاشراف على ذلك

(٦) كان مديوم في منتصف ١٩٢٨ . . . . . وزيرين على اتفاقية مانية للخابور .

القسم من الادارة الذي ظل خارج مقاطعة الاهالي وفي هذه الاثناء فان حدة المشاعر المعادية لدمشق لم تتضاءل ، وكان الناس يترقبون زيارة المسيو بيو بفارغ الصبر وقد تمت الزيارة في مطلع آذار وسط اجواء عاطفية وانفصالية امتازت بغياب الاعلام السورية (٧) وانصار الوحدة ، فيما عدا قلة من الاكراد الذين ادلوا بآراء مؤيدة للحكومة المركزية . وقد ابى المسيو بيو القبول بالانفصال التام ، ولكنه اظهر ميلا للمسايرة والتهديئة . ومع ذلك فان موقفه الضمني كان مماثلا للموقف الذي كانت الاحداث الجارية في الوقت نفسه في المنطقتين العلوية والدرزية تدفعه باتجاهه . وقد دفعته المظاهرات الانفصالية الحاشدة التي جرت في مطلع حزيران ، والتي اعقبها انسحاب معظم الموظفين غير المحليين وانفصال المقاطعة عمليا ، في الاتجاه نفسه . وخلال بعض الوقت فرضت السلطات حظرا على المظاهرات ، وظلت سلطة دمشق الاسمية قائمة . ولكن المفوض السامي اصدر في ٢ تموز « نظاما خاصا » للجزيرة ، يخول مندوب المساعد الصلاحيات العسكرية والمدنية الكاملة . وبفضل هذا الاجراء فان المقاطعة استعادت هدوءها ، ولكن مشاكلها - التي كانت ستتضاءل كثيرا لو ان الفرديسيين اتخذوا موقفا واضحا منذ البداية - ظلت كامنة . لقد كانت سياسة السلطة المنتدبة في الجزيرة ، وعلى غرار المناطق الاخرى ، متذبذبة ومتردة وغير مقبولة من كل الاطراف .

(٧) قبل ذلك اقدم بعض المتطرفين من اهالي القامشلي على احراق كل الاعلام الوطنية .

ABU ABDO ALBAGL

## ٧ - ثلاث سنوات لبنانية

بعد ايام من احرازها الاستقلال ( ولو انه ظل من غير تصديق ) تلقت حكومة الجمهورية اللبنانية رسالة من المفوض السامي تحت رجال الدولة على اصلاح طرائقهم . وطلب المفوض السامي الابتعاد عن الحزبيات والدسائس ، وتبسيط آلية الدولة ، واعتماد الحذر في الشؤون المالية والانضباط في التنظيم الحزبي . لكن هذه التحذيرات لم تجد نفعا . وظلت كل الجهود التي بذلتها سلطات الانتداب عاجزة عن اصلاح ما يعتبر السياسة اللبنانية من نقاط ضعف تعود اصولها العميقة الى حضارة البلد نفسه ومفهوم زعمائه عن الحياة العامة .

لم يكن دستور ١٩٢٦ ، حتى بعد التعديلات اللاحقة ، قد اعطى نتائج حسنة في حينه ، ومع ذلك كانت اعادة العمل بالدستور ، على اساس انه يتوافق مع نظام ما بعد المعاهدة ، احد مطامح اغلب السياسيين اللبنانيين . وقد وافق المفوض السامي على هذه الرغبة لكي يتجنب اتهامه بعرقلة الحياة السياسية . وصدر في ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٧ مرسوم ينص على اعادة العمل بالدستور ، مع بند اضافي يقضي بأن تكون ولاية الرئيس اربع سنوات وولاية المجلس النيابي ثلاث سنوات . وفي الوقت نفسه انقصت صلاحيات المستشارين الفرنسيين ، وحث الفرنسيون الحكومة على التوصل الى اتفاق مع سوريا حول المصالح المشتركة ، وتآلفت لجنة فرنسية - لبنانية لوضع اساس تشكيل جيش وطني . ومع ان هذه الجمهورية الصغيرة وغير المستقرة كانت تعاني من مشاكل لا تحصى ، فقد كانت متاعب الانتداب اقل هنا - كالعادة - منها في سوريا ، وكان الاستياء المتبادل اقل وضوحا .

وسط التقلبات الدائمة للجماعات والافراد ، وسنتطرق اليها فيما بعد ، تبرز عناصر معينة فوق او بازاء لعبة المطامح والساومات البحتة . ان احد هذه العناصر هو استمرار الطائفية كأساس حقيقي للانقسام السياسي والاجتماعي - ذلك مع ان هذا الانقسام لا يستبعد التصدعات العميقة ضمن كل طائفة بمفردها . والعنصر الآخر هو الدور البارز الذي يلعبه الكهنوت ، وكأمثلة نشير الى الخطب العنيفة لطران بيروت

الماروني ، والاستقبالات والتصريحات العنيفة التي كان يدلي بها البطريرك عريضة (١) ( كان اشبه بزعيم حزب يتمتع بامتيازات عاهل ملكي ) ، ونفوذ الكاردينال تبيوني وتدخله لصالح مسيحيي الجزيرة . واما العنصر الثالث فهو انتشار حركات الشبيبية ، وزمرها ، وراياتها ، وعروضها ، وخطبها الرنانة - وقد تطرقنا اليها فيما سبق .

ظل موقف مسلمي لبنان ، الذين لعبت طرابلس دور القيادة بينهم ، على حاله الى حد كبير . ومع ان بعض المسلمين اخذ يساهم في الحياة العامة ، في حين مل البعض الآخر من الصراع ضد الامر الواقع ، فان الاغلبية لم تظهر استعدادا سريعا للتكيف مع واقع الاندماج الدائم في لبنان . وقد طالب السوريون في سنة ١٩٣٧ بضم طرابلس الى سوريا بدلا من سنجد الاسكندرون ، واتيح لوفد طرابلسي يحمل المطلب نفسه ان يزور باريس ويجتمع الى المسيو بلوم في نفس الفترة . ومع ان جميل مردم يك عاد فآثار هذا الموضوع في حزيران ، فانه لم يكن ثمة امل فعلي بالنسبة لهذا الموضوع . وهكذا كان السخط يتزايد ، واستقبل رئيس لبنان بالحجارة في طرابلس . وبدا ان اعطاء هذه المدينة « الحكم الذاتي » الجزئي ليس علاجا متطرفا .

اذا كان نمط الحياة الاجتماعية التقدمي والبالغ التمدن الذي يتمتع به اللبنانيون ، الى جانب مواهبهم البارزة في حقل التجارة ، يعوض عقم وعدم استقرار حياتهم السياسية ، فان تمرسهم في ادارة شؤون الدولة كان متخلفا كثيرا : فبعد اعادة العمل بالدستور مباشرة ، ومع وجود مجلس نيابي ( اكتسب الشرعية بفضل اعادة الدستور ) ثلثاه منتخب والثلث الباقي بالتعيين ، وقع الاختيار على مسلم سني ، هو خير الدين الاحدب ، لتشكيل الحكومة (٢) . لكن الكتلة التي يتزعمها بشارة الخوري رفضت المشاركة ، الامر الذي جعل للوزارة الجديدة تحرز الثقة بـ ١٣ صوتا فقط ضد ١٢ صوتا . ورغم هذه الثقة فان خير الدين الاحدب لم يكن قادرا على ممارسة الحكم انطلاقا من هذا الوضع الغريب (٣) ، فاضطر الى تشكيل حكومة « اتحاد وطني » (٤) جديدة ، اي حكومة تشمل كتلة الخوري ، في ١٣ آذار . ولكن هذا الانسجام غير المستقر سرعان ما انهار بعد وفاة وزير الداخلية في شهر حزيران وتولي رئيس الحكومة

- (١) قام البطريرك عريضة بزيارة روما ، وباريس في صيف ١٩٣٧ . وكانت سياسته ، عموما ، مؤيدة للمسيحية ومعادية للشبيبية ومكرسة كليا لصالح طائفته .
- (٢) احتفظ رئيس الوزراء بحقيقتي الداخلية والعدلية . وتولى خالد ابو اللمع المالية ، وابراهيم حيدر الاشغال العامة والزراعة ، وحبيب ابو شهلا المعارف والصحة والسياحة .
- (٣) حدث ان تبديل موقف هذا الصوت الحاسم ثلاث مرات في اليوم الواحد . وفي كل مرة كانت الحكومة تضطر لبذل المزيد من الوعود لتجنب السقوط .

(٤) تولى خير الدين العنلدي ، وميشال زخور الداخلية ، وحبيب ابو شهلا المعارف والدفاع

حقيقية الداخلية . فقد حجبت كتلة الخوري دعمها للوزارة ، مما حتم اعادة تأليفها من جديد (٥) . وفي هذه الاثناء رجع البطريرك الماروني من باريس ومعه مجموعة من الاقتراحات التي لم تنفذ .

امتازت الفترة الاخيرة من صيف ١٩٢٧ بالصراع المديد والضاري الذي تخلل معركة انتخاب مجلس النواب الجديد (٦) . وكان المرسوم الصادر في تموز ١٩٢٧ قد نص على ان يتشكل المجلس من ستين نائبا (٧) ، ثلثاهم بالانتخاب ، مع مراعاة التمثيل الطائفي بدقة . وحدثت قلاقل في الشارع واعتقالات لدى عودة بشارة الخوري من الخارج ، ولم يفلح المسلمون انفسهم في الاتفاق على لائحة انتخابية موحدة . وانتهت المفاوضات بين الكتل الرئيسية - وكان عدد المرشحين يناهز الـ ٦٠٠ تقريبا - الى اتفاق ( جاء في اعقاب مساومات قاسية ، ورشاوى ) ينص على ان تنال المعارضة ٢٥ مقعدا .

بعد الانتخابات التي جرت في ٢٤ تشرين الاول ، وبعد صدور مرسوم بتحديد ولاية الرئيس الى ست سنوات من اجل تأمين قدر اكبر من الاستقرار ، فان المجلس الجديد عقد اول اجتماع له في ٢٩ تشرين الاول . وقد تشكلت حكومة جديدة كان اغلب وزرائها من اعضاء الحكومة السابقة (٨) . وحازت هذه الحكومة على الثقة ، على اساس برنامج تضمن عددا من المشاريع المثيرة للاهتمام ، رغم انه قامت في وجهها معارضة منذ الايام الاولى . وقدلقى البطريرك الماروني خطابا سياسيا عنيفا لم يكن اثره في صالح الاستقرار الذي تنشده الحكومة وبالمقابل فان قرار الحكومة بحل الجمعيات شبه العسكرية كان يتفق مع الصالح العام ، ولو انه لاقى معارضة على نطاق واسع . وقد استمر البطريرك عريضة في عقد الاجتماعات ، والضغط لتحقيق مطالبه ، وتكرار انتقاداته للاقتراحات الجديدة المتعلقة بالاحوال الشخصية .

(٥) ظل رئيس الوزارة هو نفسه ( وتولى الاقتصاد والعدلية ) . وعين حبيب ابي شهلا وزيرا للداخلية ، وجورج تابت وزيرا للمالية ، والامير خالد ابو اللمع وزيرا للمعارف والصحة والشؤون الخارجية والدفاع .

(٦) حل المجلس في ٢٤ تموز .

(٧) توزعت المقاعد ، جغرافيا ، الى : ٦ لبيروت ، و٩ للبنان الشمالي ، و٨ للبنان الجنوبي ، و١١ لجل لبنان ، و٧ للبقاع ، وحسب الطوائف : ٩ للسنة ، و٧ للشيعية ، و٣ للسدروز ، و١٣ للموارنة ، و٥ للروم الارثوذكس ، و١ للارمن ، و٢ للروم الكاثوليك ، و١ للاقلييات الاخرى .

(٨) تولى رئيس الحكومة وزارتي العدلية والشؤون الخارجية ، وموسى نمور المالية والدفاع ، وسليم تقلا الاشغال ، وحبيب ابو شهلا الداخلية ، ومجيد ارسلان الزراعة ، وابراهيم حيدر الصحة والبريد ، وجورج تابت المعارف والاقتصاد .

استقالت حكومة الاحدب في ١٨ آذار ١٩٢٨ ، بعد ان تيقنت من هزيمتها اذا تم التصويت على الثقة . وكان اغلب اعضاء الحكومة الجديدة (٩) التي ترأسها الامير خالد شهاب ، من حزب الخوري ، واطلقت على نفسها اسم « حكومة التركيز » . واعقب مجيء الحكومة الجديدة انفراج ملموس في الوضع . لكن شكوك اولئك الذين رأوا ان الحكومة اكثر تطورا وكلفة مما ينبغي لم تتبدد . ولم يحل ذلك دون نشوء حزب جديد ، هو « الحزب الوطني اللبناني » ، كان رئيسه موسى نمور . وفي شهر ايار اعلن عن اكتشاف مؤامرة لاعادة الحكم الفرنسي المباشر ، ووجه الاتهام الى الدكتور شلفون وخمسين شخصا من شركائه . وقد حكم على الطبيب بالسجن مدة سنتين ، ثم اطلق سراحه . ومع ان الحكم الفرنسي ظل امنية غالية لدى اقلية ( مارونية ) صغيرة ، فانه يصعب على المرء الاعتقاد ان هذه « المؤامرة » كانت جدية . وكان اكثر مغزى من ذلك اتخاذ مجلس النواب اللبناني قرارا بالتاكيد على الولاء لفرنسا ابان ايام ايلول ١٩٢٨ الحالكة - وقد رفض مجلس النواب السوري الموافقة على قرار مماثل .

رغم انطلاقها المشجعة فان حكومة خالد شهاب لم تمكث في الحكم سوى ثمانية اشهر . وقد خلفتها حكومة جديدة برئاسة عبدالله اليافي ، لم يشترك فيها اي نائب من الدستوريين (١٠) . ومع ان الحكومة الجديدة راعت القواعد الطائفية فانها لم تحرز ولم تكن تستحق ، احترامما يزيد على ما احرزته الحكومات السابقة . وكانت انقساماتها ودسائسها ، التي استغرقت اهتمامات النواب وحاشيتهم ، بعيدة كل البعد عن التيارات الرئيسية في حياة اللبنانيين ونشاطاتهم . وقد لعب مجلس النواب دورا معرقلا لعمل الادارة ( وكان موقع الموظفين الفرنسيين فيها على اهميته السابقة ) ، ولكن الرئيس اده استطاع ان يؤمن قدرا من الاستمرارية والفعالية بفضل افتائه بأن رئاسة الدولة تعطيه صفة الموظف التنفيذي الاول . وقد اثار عدم تصديق الفرنسيين على المعاهدة ردود فعل تتراوح بين الاسف ، واللامبالاة ، والرضا من جانب الرأي العام الماروني والملكي الغالب . ورغم الاستعدادات الحربية التي اتخذتها القوات الفرنسية المرابطة في البلاد ، والوضع الدولي المنذر بالخطر ، فقد بدا على الصعيد الداخلي ، وفي تموز ١٩٢٩ ، انه ليس ثمة ما يحول دون استمرار حكومة من هذا النوع ، ومثل هذه البلاد ذات الوضعية غير الثابتة ، الى الابد . ولكن المفوض السامي ، والتاريخ ، كانا يضمران نوايا مختلفة .

(٩) تشكلت من : كميل شمعون ( وجه ماروني جديد صار فيما بعد رئيسا للجمهورية ) للمعارف ، وسليم تقلا للاشغال العامة ، اضافة الى يوسف اسطفان وأحمد الاسعد ، وحكمت جنبلاط ، وحبیب ابو شهلا . وقد استقال هذا الاخير في اواخر شهر اذار وخلفه خليل كسيب .

(١٠) تولى اليافي وزارة العدلية ، وخليل كسيب الداخلية والدفاع ، وحميد فرنجية المالية والاقتصاد والشؤون الخارجية ، وروكز ابو ناصر المعارف والصحة ، وصبري حماده للاشغال العامة والزراعة .

## ٨ - البلدان المجاورة

في حقل العلاقات الخارجية للبلاد الخاضعة للانتداب ، احرزت الجمهوريتان فوائد عامة ، ولو انها خاضعة لتقييمات مختلفة من نظام الاستقرار وعدم التمييز الذي توجب على فرنسا بوصفها دولة منتدبة ان تقيمه ، ومن موقعهما ضمن اهمية عصبية الامم . وتمتع رعاياهما المغتربون في انحاء العالم بالحماية القنصلية الفرنسية، وكان التدخل الفرنسي مفيدا جدا في نظر رعايا سوريا ولبنان المقيمين في تركيا ومصر . وبالإضافة ، فان الفضل في ايقاف العمل بالامتيازات الاجنبية انما يرجع الى وجود الانتداب . وقد تولى الخبراء الفرنسيون التفاوض مع اليابان والمانيا وروسيا بصدد التعريفات الجمركية والتبادل التجاري . وكانت الاوضاع الداخلية في ظل الانتداب تشجع الرأسماليين الاجانب للقيام بتوظيفات في سوريا ولبنان ربما ما كانوا ليقدمون عليها لولا ذلك - على غرار التنقيب عن النفط ، وخط الانابيب وطرق السيارات عبر الصحراء ، والبنوك وشركات التأمين الاجنبية ، والبعثات الاثرية . وكان الوجود الفرنسي بمثابة الضمانة التي تحول دون ان تحرز الضغوط غير المشروعة او الخدع ، التي تمارسها المصالح الاجنبية ، بعض الامتيازات التي ربما كان الموظفون المحليون غير المدركين او غير الخاضعين لاشراف دقيق مستعدين لمنحها اياها . وربما كانت هذه الالوجه تعويضا جزئيا عن النقص في الخبرة ، وربما في الاحترام الذاتي ، الذي شعر به السوريون بحكم استبعادهم ، في ظل الانتداب ، من ادارة شؤونهم الخارجية (١) .

على صعيد البلدان المجاورة ، كانت تركيا مسؤولة عن خلق عدد من القضايا الاكثر اثارة للنزاع . وكان المأمول ان يسهل ايجاد حلول لمعظم هذه القضايا بعد زيارة المسيو دي جوفنيل لانقره والتوقيع على الميثاق الفرنسي - التركي في ايار ١٩٢٦ . فقد تطرق الميثاق الى قضايا التحكيم في النزاعات ، ومصير ممتلكات الغائبين عن البلاد ، والحجر الصحي ( الكرنطينا ) ، وسكة الحديد ، والجمارك وشؤون الحدود . ونص

(١) نصت المادة ٢ على ان الشؤون الخارجية تخضع لاشراف فرنسا وحدها .



الميثاق على اجراء تعديل طفيف في الحدود التركية - السورية القائمة منذ ١٩٢١ ، وعلى تشكيل لجنة لرسم الحدود . وقد تحسنت الحالة الامنية على الحدود بصورة ملحوظة بعد تخطيطها ، ولو ان العديد من القضايا ظلت بحاجة الى معالجة : فقد استمر الاتراك في بث دعاياتهم في منطقة الجزيرة العليا ، ولم يتوقف الآغوات الاكراد الذين ازاقتهم انتفاضة الاناضول في ١٩٢٥ - ٢٦ عن شن الغارات في الاتجاهين وكانت الصلات بين ضباط الحدود متفاوتة النوعية وكان للطرفين شكواهما بالنسبة للطرف الاخر ، ولم تبرز اية صعوبة لدى تخطيط الحدود في منطقة سكة الحديد ، ولكن تخطيط المنطقة الواقعة بين نصيبين ودجلة وصل الى طريق مسدود طوال ١٦ شهرا . وجرت محادثات جديدة بين الحكومتين في ايار ١٩٢٩ اسفرت بسرعة عن تسوية لقضية الحدود (٢) ولبعض القضايا الاخرى تضمنتها مجموعة «بروتوكولات» (٣) وقعها الطرفان في انقرة في ٢٢ حزيران ١٩٢٩ واشتملت هذه البروتوكولات على شؤون الامن والمواصلات ، والضرائب السنوية على الحيوانات ، والسيطرة على رجال القبائل الرحل ، الى جانب القضايا المتعلقة بحق الاهالي في الحصول على احدي الجنسيين السورية او التركية . وقد جرى تخطيط الحدود الجديدة في شتاء ١٩٢٩ وتم التوقيع على بروتوكول تفصيلي في ايار ١٩٣٠ - وفي هذه السنة انسحبت من المنطقة حامية تركية كانت قد تركزت فيها بصورة غير شرعية . وفي السنة نفسها عقدت لجنة الحدود الدائمة ، التي تشكلت بموجب بروتوكولات حزيران ١٩٢٣ ، اول اجتماع لها ، وظلت اللجنة تعقد اجتماعات سنوية حتى ١٩٣٨ وقد تحسنت الحالة الامنية على الحدود بصورة ملموسة ولو ان الارمن الموجودين على الجانب السوري اثاروا قلق الاتراك ، في حين كانت الغارات التي يشنها حاجو اغا مصدر سخطهم .

كان تشغيل سكة الحديد (٤) ، التي شكلت ( رغم انها تمر في الارض التركية ) الحد الفاصل بين البلدين على امتداد ٢٠٠ ميلا ، مصدرا لاتهامات متبادلة . ورغم ميثاق ١٩٢٦ ، ثم اتفاقية سكة الحديد الاضافية الموقعة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ ، فان الاتراك ظلوا طرفا صعبا يابى مختلف انواع التعاون المشترك . وكانت الصورة مماثلة بالنسبة لقضية التعريفات الجمركية ، فلم يسفر النظام الموقت الذي بدأ العمل به منذ ١٩٢٥ ، والذي كان يضع تركيا على قدم المساواة مع اعضاء عصبة الامم ، عن فوائد مماثلة لسوريا مما ادى الى ابطاله في ١٩٢٩ . ومنذ ذلك الحين ، وابعان الفترة

(٢) اتفق على تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، فنالت سوريا اربعة اخماسها - اي ٨٥ قرية و ١٠٠٠

كيلومتر مربع من الارض .

(٣) اعقب البروتوكولات توقيع المعاهدة الفرنسية - التركية للصداقة والوفاق ، في ٣ شباط ١٩٢٠ .

(٤) اي تشغيل اجزاء سكة حديد بغداد الواقعة شرق حلب : باياس - الاسكندرون ، ميدان اخيس -

حلب ، مصطبة - هربان بك ، ورافدافاته خلف نصيبين

السابقة والملاحقة لانضمام تركيا الى العصبة في ١٩٣٢ ، فان التعريفات الجمركية المرتفعة التي فرضتها بالنسبة لسوريا ولبنان كان لها اثر معيق جدا بالنسبة لسوق ظلت حتى ١٩١٤ احد اهم المنافذ التجارية السورية . فقد انتهت التسوية المؤقتة في ايلول ١٩٣٢ وعانت سوريا الكثير في التبادل التجاري مع تركيا ، ولم تفلح احتجاجاتها في تحسين الوضع . ورغم الدعم الفرنسي فان تركيا لم تكن اقل تصلبا بالنسبة للممتلكات التي خلفها وراءهم في تركيا عدد ممن اختاروا الجنسية اللبنانية او السورية . وقد استغرقت تسوية هذه الشؤون سنوات عدة كان موقف الاتراك ابانها مفعما بالتردد او سلبيا - وفي النهاية فانهم لم يدفعوا سوى قسم مما يتوجب عليهم .

بالنسبة لعلاقات سوريا مع العراق فان التماثل في المشاعر العروبية لم يؤد الى اكثر من الزيارات والرسائل الودية ، او التعاطف المشترك ، في الاوساط الوطنية ، حول « عبوديتهما » المشتركة في ظل الانتدابات . وقد نظر السوريون بحسد الى الدور الاكبر والاكثر حرية الذي كان للعراقيين في حكم بلادهم ، والى انعتاقهم واحرازهم عضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ . اما لجهة القضايا العربية العامة ، وبينها قضية الصهيونية ، فان مواقف البلدين كانت متطابقة . واقام البلدان تمثيلا دبلوماسيا فيما بينهما في سنة ١٩٣٨ . وطوال هذه لم يتوقف الحديث عن الوحدة العراقية السورية ، التي كان الملك فيصل ابرز المرشحين لترؤسها (٥) . وكانت العلاقات الاجتماعية ، التي تزايدت بفضل اصطياف العراقيين في لبنان ، وثيقة جدا ، وقامت بين البلدين صلات جيدة بالنسبة لمكافحة الجراد، وقوافل السيارات الصحراوية، ومشروع وصل القسمين العراقي والسوري - التركي من سكة حديد بغداد الذي تحقق في ١٩٣٩ . وقد تعاون الموظفون العراقيون و (Contrôle Bédouin) وضباط المخابرات الفرنسية في معالجة نزاعات وهجرات قبائل وسط الصحراء . وعقدت مؤتمرات مشتركة في عنا في ١٩٢٧ ، وفي الحسكة في ١٩٢٩ ، وفي تدمر في ١٩٣٤ ، نجم عنها جهاز فعال للتعون المتبادل . وقد اشرفنا في مكان آخر الى عملية توطين الاشوريين الذين نزحوا عن العراق في الفترة ١٩٣٣ - ٢٨ . وطال الوقت قبل ان يتوصل الطرفان الى اتفاقية تجارية مرضية جرى التوقيع عليها في ٢٤ نيسان ١٩٣٧ ، واستغرقت تسوية قضية الحدود العراقية - السورية ، التي جرى تعيينها بصورة تقريبية في سنة ١٩٢٠ ، زمنا طويلا . وفي كانون الاول ١٩٣١ قدم الجانبان البريطاني والفرنسي طلبا مشتركا الى عصبة الامم لمساعدتهما عبر تعيين لجنة تابعة لها لتخطيط الحدود (٦) . وقد وافقت لجنة الانتدابات ومجلس العصبة على توصيات اللجنة ، وجرى تنفيذ هذه التوصيات على الطبيعة في ١٩٣٣ .

(٥) تركت وفاة الملك فيصل ( ١٩٣٣ ) والملك غازي (١٩٣٩) اثرا عميقا في سوريا .

(٦) تألفت اللجنة من سويسري ( الرئيس ) ، واسباني وسويدي .

كانت العلاقات الرسمية بين الدولتين وكل من فلسطين وشرق الاردن ، الخاضعتين للانتداب البريطاني ، ضمن مهام المفوض السامي الفرنسي ، وكانت هذه العلاقات مرضية عموماً . وقد امكن التوصل الى اتفاقات حول الجمارك والترانزيت وتعديلها فيما بعد ، من غير اي احتكاك . واتخذت خطوات ، ولو انها لم تكن حاسمة ، للحؤول دون استخدام امتلاك الرهايا ، السوريين ، الذين كانوا خاضعين للحكم التركي جنسيتين مختلفتين . واتخذت ترتيبات لتبادل تسليم المجرمين مع حكومات كل من فلسطين وشرق الاردن ، لكن هذه البلدان كانت في الواقع ملجأً آمناً للفارين من وجه القانون ، ولم تتمكن الحكومات من فرض اشرافها الكامل . وعقد مؤتمرات مشتركة للتداول في شؤون القبائل ، كان ابرزها مؤتمر اربد في تشرين الثاني ١٩٢٩ . اما القضية الاكثر دقة في هذا المجال فكانت قضية الحدود السورية - الاردنية حيث يقطن بعض الدروز . وقد انشئت لجنة حدود مختلطة في مطلع ١٩٣٠ . وابتان هذه الفترة تم تخطيط الحدود الفاصلة بين الانتدابين البريطاني والفرنسي بصورة نهائية . بالمقابل فان عصبة الامم صادقت على الحدود القائمة بين لبنان وفلسطين في سنة ١٩٢٤ ، في حين اعيد النظر في حدود سوريا - الاردن ( التي ظلت في حالة غير مقبولة منذ ١٩٢٠ ) بموجب بروتوكول ٣١ تشرين الاول ١٩٣١ ليتم تخطيطها في السنة التالية . وقد نص البروتوكول على وضع نظام حدودي تفصيلي ، ولكن صياغة هذا النظام استغرقت وقتاً طويلاً .

في المجالين الاجتماعي والسياسي كانت وجهات النظر والمشاعر متشابهة كثيراً ، والصلوات الشخصية غير محدودة ، فيما بين شرق الاردن وفلسطين من جهة ودول الشرق من جهة ثانية . وكان قسم من السوريين يؤيد تولي الملك عبدالله العرش السوري . وحدث مرارا ان شغل سياسيون سوريون مناصب وزارية في عمان . وكان السوريون واللبنانيون يراقبون بروح من التضامن ( العربي ) الكامل التقدم الذي يحرزها الاستيطان اليهودي في فلسطين ، والخطر الذي يمثله هذا الاستيطان على مؤسسات الحكم الذاتي . وقد اثارت الانتفاضات العنيفة المتكررة في فلسطين ، ضد اليهود او البريطانيين ، تعاطفاً عظيماً كان يعبر عن نفسه بالمظاهرات ، والتبرعات ، وتهريب السلاح ، والتحاق المتطوعين السوريين بثوار فلسطين . وبالضرورة ، فان موقف السلطات الفرنسية كان فرض القيود على مثل هذه التحركات ، وحدث مرارا ان وجه المفوض السامي تحذيرات من تورط السوريين في شؤون فلسطين ، اضافة الى انه امر باغلاق الحدود . ومع ذلك فان السلطات السورية واللبنانية ، بكل مستوياتها ، كانت تقدم كل عون ممكن لاشقائها العرب .

تولى المفوض السامي الفرنسي التباحث مع السلطات المصرية حول الاتفاقيات الجمركية والتجارية التي ابرمت في ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ، ثم انتهى اجلها في ١٩٢٩ و ١٩٣٠ . وبعد ذلك قامت العلاقات في هذا المجال على اساس تسوية مؤقتة قدر لها ، مع بعض التعديلات ، ان تظل سارية المفعول من ١٩٣١ حتى ١٩٣٩ . اما السام

الآخري المشتركة فكانت تتعلق بجنسية ، واعادة توطين ، الرعايا اللبنانيين والسوريين الذين يقطنون مصر منذ مدة طويلة ، وقد بذلت السلطات الفرنسية جهودا كبرى لضمان معاملة عادلة للرعايا الخاضعين لانتدابها ، ولكن جهودها لم تفلح . اما العلاقات مع العربية السعودية فكانت اضيق نطاقا ، وقد ابرمت اتفاقية حسن جوار بين البلدين في سنة ١٩٣١ . وتعرضت الاجراءات الفرنسية التي تتعلق بسفر الحجاج السوريين الى مكة - وكان من ضمن اجراءاتهم منح امتياز حصري لاحد متعهدي النقل بالسفن البخارية - لانتقادات عنيفة في سوريا ولبنان . من جهة اخرى فان الحديث المتواصل عن اعادة بناء سكة حديد الحجاز لم يسفر عن شيء .

ABU ABDO ALBAGL

## الفصل الثامن

### بمعزل عن السياسة

#### ١ - مهام الحكم

إذا كانت معظم الصفحات التي مرت من هذا الكتاب قد التزمت جانب الحديث عن التجربة التعيسة للسلطة المنتدبة في الحقل السياسي ( وسنعود الى السياسة في الفصول اللاحقة ) ، فان هذا الجانب لا يوفر بحد ذاته سوى صورة جزئية فحسب عن الانجازات الاجمالية للانتداب في سوريا ولبنان . فقد اشتملت وظائف الانتداب ، حسب نص التكليف ، على مجال آخر قوامه الجهود والمصالح التي تمس الحياة العامة ، وتؤثر في حقول الادارة والعدل والامن والخدمات العامة والزراعة والتجارة والصناعة ، اضافة الى كل ما قد يؤدي الى تحسين حياة الجمهور . الى اي حد يمكن للجهود الفرنسية في هذا الحقل غير السياسي الواسع - وقد استمرت طوال أكثر من عشرين سنة - ان تعوض بايجابياتها الفشل السياسي المتطاوّل ؟ ان الفرنسيين يزعمون انهم حققوا قدرا واسعا من الانجازات الى حد انه يصح القول انهم احدثوا عملية تغيير كامل في البلاد ، باتجاه التحديث ، وهم يسجلون لانفسهم مآثر فائقة في نقض وتحسين واثراء وتحديث كل فرع من الفروع . بالمقابل ، ينفي الدعاة السوريون المعادون للعرب كل هذه المزاعم تقريبا ، ويؤكدون ان سوريا كانت مؤهلة ، لولا السيطرة الانتدابية ( وربما بمساعدة قدر من العون الاجنبي المرغوب ) ، لان تتطور بصورة اسرع وبطريقة اكثر صحة . وبين هذين القطبين فان الرأي العام السوري - اللبناني المعتدل كان يتمتع بقدر كاف من الواقعية والقدرة على التمييز لكي ينظر بتقدير ، وبعد مرور بعض الوقت ، الى نطاق وحسنات الجهود الفرنسية في حقول عديدة ، والوظائف الانتقالية الضرورية التي انجزها ، الى جانب دوره في خلق شروط ذلك التقدم البادي للعيان ( ومع استثناء الحقل السياسي ) منذ ١٩٤٥ . ان القبول بوجهة النظر هذه ، على غرار ما يفعل المؤلف ، لا تتضمن الموافقة على ذلك القدر الكبير من المدح الذاتي غير النقدي الذي يمارسه الفرنسيون ، ولا الاستهانة بالمساهمات التي بذلها الموظفون المحليون وجمهور البلاد في الفترة نفسها . ولن يكون مجديا ، مع ان الفكرة قد تبدو مغرية ، التكهّن حول مدى النجاح الذي كانت ستحرزه اية دولة

أخرى في الانتداب على سوريا ، وذلك مع الاقرار بأن قسما كبيرا مما قدمه الفرنسيون للبلاد كان ذا طابع فرنسي خصوصي . كذلك لا يسع المرء ان يقدر المساهمة الاسمي للزمن نفسه - عشرين عاما من التحول والتقدم والتطور السريع في كل بلدان العالم - ولكل المواصلات والتأثيرات والمطامح الجديدة التي لا يداخلنا الريب في ان الشرق كان سيتعرض لمفعولها حتى لو خلا من الانتدابات .

ان دراسة هذا الجانب ، غير السياسي ، من الجهود الفرنسي في هذه النقطة بالذات ، اي في حوالي سنة ١٩٢٩ ، تبدو معقولة لان الحرب ، والغزو ، والظروف غير الطبيعية وضعت حدا ، منذ ذلك الحين فصاعدا ، لهذا التقدم السلمي .

مارس الفرنسيون تأثيرهم - او افعالهم القسرية - ، وقد اوضحنا ذلك فسي صفحات سابقة ( راجع ١٤٠ - ١٤١ ) ، بواسطة السلطة العليا التي يملكها المفوض السامي ومندوبوه في مجالات التشريع ، والتنظيم ، والاشراف ، والنقض ، والتعيينات ، وبواسطة الدوائر الحكومية المهمة التي تدار وفق اوامره المباشرة ( وبرزها المصالح المشتركة ) ، ونشاطه في حقول التخطيط والتنظيم والنصح والتفتيش الذي كان يمارسه عبر الاجهزة القيادية غير التنفيذية التابعة له ، واشرافه الحصري على القوات المسلحة ، واحتكاره شبه الكامل للوظائف الفنية والمالية العليا ، وكذلك عبر ضباط المصالح الخاصة الذين توزعوا في كل الانحاء بعد تفويضهم بصلاحيات واسعة ، وشبكة الموظفين الفرنسيين ، ومعظمهم غير تنفيذيين التي انتشرت فسي كل الدول الخاضعة للانتداب ( وكانت تابعة لها من الناحية الوظيفية الرسمية ) . لقد بينا من قبل ان الالية الاجمالية للسيطرة الانتدابية كانت اوسع مما ينبغي ، بحيث كانت مصدر اعاقه ذاتية الى حد كبير . لكن العدد الكبير جدا من الفرنسيين - كان يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ موظف اiban العشرين سنة الاولى ، وكان اقرب الى الرقم الاعلى لدى انتهاء الانتداب - كان يضم ، الى جانب بعض الاعضاء غير المباليين وقلة من غير الاكفاء قطعا (١) ، اغلبية من الموظفين الاكفاء والمفعمين نشاطا (٢) . ويستحق عدد من

(١) من الامور الدهشة ان اولئك الذين اساءوا الى سمعة فرنسا في نظر الرأي العام المحلي والزوار الاوروبيين على السواء لم يلقوا من رؤسائهم سوى التسامح .  
(٢) يورد المؤلف هنا اسماء عدد من ابرز الفرنسيين الذين خدموا في الادارة الانتدابية . وقد ارتائنا عدم ترجمة الاسماء لانها ، بلغتها الاصلية ، اكثر فائدة للباحث عن معلومات اوسع ( المعرب ) :

في منصب السكرتير العام :

de Caix, de Kerrie, Mangras, Tetraux, Privat-Aubouard, Hoppenot, Helleu, Lagarde, Meyrier, Lépissié.

Aveilles, Mazas

وفي المكتب القانوني والتشريع التابع للمفوض السامي :

المستشرقين والعلماء والدراسين ، والتكنولوجيين والمحامين والاقتصاديين البارزين الذين خدموا هنا مكانة رفيعة في اي بلد من البلدان . ومن بين المساهمات الخصوصية والمهمة التي وفرها الجهاز الحكومي الفرنسي تنبغي الاشارة الى الخدمات المقدمة

- Aba die Gasquin, Roucolle, Ehrhart : وفي شؤون المالية العامة :
- Vasselet : وفي الاشغال العامة والشركات ذات الامتيازات :
- Beriel, Reclus : وفي الدوائر الاقتصادية :
- Gennardi : وفي المعارف : Bounoure : وفي الدوائر العقارية والاقواقف :
- : وفي الصحة العامة : Colonel Jude, Colonel Martin ، وفي الجمارك : Merlenghi, Gombault, Roux
- Seyrig : وفي البريد والبرق : Pain, Cianfarelli, Pernot ، وفي الاثار : Bouchède, Colombani, Gautier : وفي الامن العام
- Hoppenot, Chauvel, Fain, Kieffer, Ostrorog, Conty, : وفي المكتب السياسي :
- Bouchède, Colombani, Gautier : وبين مندوبي المفوض السامي في بيروت :
- Traband, Aubourd, Vandenberg, Cayla Salamic, Poupou, Reclus, Lafond, Bart, Arlabosse : ويعد ١٩٢٩ :
- : وبين المستشارين او المندوبين المساعدين في الجمهورية اللبنانية :
- Du Paty de Clam, de Salius, Bart, Darche, Dumout, Dem arcay, de Moujon, Martin, Tallec, Bahout Thiebaut, Soule-Susbielle, Cointet, Guillermo, Rendu. Schoeffler, Aubound, Fauconnier, Alype, Delelée - Deslo : وبين المندوبين في دمشق
- ges, Bruiere, Salamiac, Lavastre, Weber, Fain, Ostrorog, de Haute cloque, Collet, Oliva - Roget)
- Billotte, Reclus, Lavastre, David, Fauquenot : وبين المندوبين في حلب :
- Colonels Callais, Goudouniek, Jacquot, Sarrade, Quilichini, Ardoit, Marchant, Brosset : وفي دير الزور :
- Durueux, Garreau, Collet : وفي الاسكندرون :
- Billote, Cayla, Schoeffler, Cahours, Bart, Malatre : وفي منطقة العلويين :
- Jourdan, Moutclar, des Eassars)
- Carbillet, Andrea, Henry, Clément-Grandcourt, Massiet, : وفي جبل الدروز :
- Devic, Tarrit, Bouvier, Oliva Roget
- : وبين المندوبين المساعدين والمستشارين في دولة سوريا :
- Berthelot, Regisuranset, Fournier, Joubert, Valluy, Flori mont, Burret, Bailly, Wendling, Achard, Pignarre, Colonels Prévot, Naudin, Br inguier, Laureutic, Thirion, Montagne.



للمواطنين والمصالح السورية - اللبنانية في الخارج ، وتسيير الشؤون الخارجية للبلاد بما في ذلك مسائل الجنسية (٢) والسجلات والاتفاقيات مع الدول المجاورة .  
 بمعزل عن المقيمين والضباط الفرنسيين فان كلا من المدن الثلاث الرئيسية في سوريا ولبنان كانت تضم جالية اوروبية صغيرة ونشيطة وحسنه المعيشة : جاليه  
 قنصلية ، وتجارية وصناعية ، وبشيرية او تعليمية \* وقد ازدادت اعداد هؤلاء ( الصناعيين ، بالتحديد ) بصورة ملموسة منذ ١٦٢١ بفضل الزيادة في اداري ترحه  
 نفط العراق المقيمين في البلدين . وكان هؤلاء من الاسر البريطانية والاميرجيه التي  
 اكتسبت خلال اقامتها طويلا - او طوال حياتها احيانا - في البلاد مراكز مرموفه ،  
 وساهمت كثيرا في الفن الاجتماعي والثقافي للبلاد . وكانت الحياة الرسمية الدولية  
 على مستوى القنصليات والقنصليات العامة (٤) مفعمة بالنشاط ومحبية ، وذلك رغم  
 ان النشاطات الايطالية تعرضت للانتقاد على اساس ان المقصود منها هو زيادة النفوذ  
 الايطالي .

بالنسبة لجهاز الموظفين السوري - اللبناني فان هذه الفترة شهدت تحسنا  
 واضحا في مستويات الكفاءة والنزاهة والفاعلية . ورغم تعرضها للكثير من الذم (وقد  
 ساهم المقيمون الفرنسيون انفسهم في ذلك ) فان الادارة المدنية كانت ، في ١٩٢٩ ، لا  
 تقل مستوى من الادارة في اي بلد ذي وضع مواز ، وكانت تضم ، في كل مراتبها بضع  
 عشرات او مئات من الموظفين الشرفاء والنشيطين ، والانكباء . وخلال عشرين عاما  
 اسقط هؤلاء أسوأ ما خلفته الفترة العثمانية واستقطبوا ، بحكم ادراكهم الاكثر تنورا  
 (ولو انه ظل غير كاف ) لطبيعة الخدمة العامة ، نخبة الشبان الافضل علما ومدعاة  
 للتفاؤل . وكانت اخطاؤهم تتراوح بين التعاطف الخاطيء مع الجمهور الاكثر تأخرا  
 في بعض الاحيان ، او ممارسة مزيج من السياسة ومحاباة الاقارب في الادارة ، او  
 التهرب من المسؤولية - قد انحق البعض ، وعن حق ، بالملامة حول هذه القضية  
 الاخيرة على الصراحة المبالغ فيها للوصاية الفرنسية . واقامت بنية ، وقواعد عمل ،  
 وانظمة الادارات العامة بصورة متأنية ، وتأسس نظام لتعويضات ما بعد الخدمة ،

(٢) تتعلق مسائل الجنسية هذه بوضعية الاتراك في سوريا ولبنان ، ووضعية رعايا هذين البلدين  
 في تركيا - وقد تطلب هذا الجانب سنوات عدة من المراسلات والمفاوضات - اضافة الى قضية  
 الجالية السورية - اللبنانية في مصر التي كان سياسيو دمشق وبيروت حريصين على ان يظل  
 اعضاءها من رعاياهم . وكان التزام البلدين بالمواثيق الدولية الشرط الوحيد الذي يصر عليه  
 الفرنسيون .

(٤) شغل السر هارولد ساتو (Hrold Satow) منصب القنصل العام البريطاني في بيروت في  
 الفترة ١٩٢٠-٢٤ ، ثم خلفه السيد ( اصبغ فيما بعد السر جيوفري ) هارفارد (Havard)  
 الذي ظل في هذه الوظيفة حتى ١٩٤١ .

وكان مستوى الاجور معقولا . ولكن أثبرت انتقادات عديدة حول الفارق الكبير بين مستوى المكافآت المحلية والمستوى السائد في الادارة الفرنسية نفسها ، الا ان ذلك كان امرا لا سبيل الى تجاوزه .

بغض النظر عن حسنات الاشراف الفرنسي الدقيق ، فان استقلال الدول المعنية ، وبالتالي احترامها لنفسها ، باتا - رغم مراعاة الاشكال الدستورية - ناقصين الى حد فاضح . ولم يحدث في أي وقت ان اعلنت الدول الخاضعة للانتداب موافقتها على وضعيتها ودستورها ( الا اذا اعتبرنا ان اللبنانيين اظهروا موافقتهم بطريقة ملتبسة ) ، وكانت هذه الدول تطبق قوانين هي في معظمها من عمل المفوض السامي ، الذي نادرا ما قام بمشاورات كافية مع الاطراف المحلية المعنية . وكانت جميع القرارات الصادرة عن المجالس النيابية المحلية تقتضي تصديق الفرنسيين عليها قبل ان تصبح سارية المفعول . وظل عدد من الدوائر المهمة - كالفوات المسلحة ، والمصالح المشتركة - بمعزل عن اي اشراف محلي ، بل ان الفرنسيين كانوا يحكمون مقاطعات بأسرها بصورة مباشرة . بالإضافة ، كانت المؤسسات التعليمية والخيرية الفرنسية فوق متناول السلطات المحلية ، وكانت اعمال النصح ، والتفتيش والاشرف الفرنسي الواقعي يبي كل الادارات الحكومية تحيل الصلاحيات المحلية الى مجرد صلاحيات اسمية . وظلت التقسيمات الادارية الرئيسية (٥) على حالها تقريبا خلال هذه الفترة ، رغم استحداث تغييرات في وضعية الوحدات ، وخلق وحدات جديدة ، وتعديل بعض القواعد الادارية . وبدأت جهود كبيرة ، وبنجاح ملحوظ ، من اجل تحسين المستويات السائدة للحكم اليومي ، ولتحديد صلاحيات موظفي المناطق ، ورؤساء القرى ، والمجالس المحلية ، وفي العادة كان الفرنسيون يضعون ثقلهم الى جانب اللامركزية ، وبهذا المعنى فان قانون المحافظات السوري في كانون الثاني ١٩٢٦ كان سيشكل خطوة مهمة لو انه طبق بصورة سليمة .

بغض النظر عن كيفية اصدارها ، فان التشريعات التي سنت خلال هذين العقدين من الزمن كانت كثيرة جدا . ورغم اضطرارهم الى مراعاة النزعة التقليدية لدى الجمهور والتفاوتات المحلية الكبيرة لجهة الاعراف القديمة ، فان الموظفين الفرنسيين والمحليين على السواء كانوا راغبين في تحديث القوانين الجنائية والمدنية والتجارية ، والاجراءات القضائية ، والقانون المدني ، وحتى ١٩٤٠ فان عددا من الحقول القانونية لم تتقدم كثيرا بالمقارنة مع وصفها في ١٩٢٠ ، في حين لم يشمل التشريع الحديث حقولا اخرى بصورة وافية او انه الحق بها البلبلة ، ومع ذلك فان عملا هائلا انجز فعلا في مجال الدراسة ، والتعديل ، واستبدال النصوص ، والتقنين . وكان ممكنا

(٥) يشمل الملحق ١ : (١) و (٢) بيانين حول الوحدات الادارية في ١٩٢٧ و ١٩٤٤ .

يحرز هذا الجهد تقدماً أكبر لو أن القسم الغالب من الجمهور كان أكثر تقبلاً للتجدد ، والموظفين افضل مراسا ، والمصالح الفتوية اقل عنادا - ولو ان لم يكن في صالح تكتيكات بعض رجال السياسة واحزابهم في بعض الاحيان ان يلجأوا لمعارضة تطبيق اجراءات تقدمية ونافعة لاغراض سياسية في أي حال ، ورغم اطوار عدم التعاون التي اظهرتها احيانا السلطات المحلية او نقابة المحامين او المجالس النيابية ، وبغض النظر عن القرارات التعسفية التي حدث ان اصدرها الفرنسيون ، فان سجلهم فسي حقل اصدار القوانين كان مقبولا جدا ، وهو يمثل احد افضل ما قدمته الدولة المنتدبة .

ان التقييم نفسه يصح عموما بالنسبة للقضاء . وقد ظل النظام السائد فيما يتعلق بصلاحيات ، واوزاع ، وتوزع المحاكم ، الذي اشرنا اليه فيما سبق ( راجع الصفحة ١٦٦ ) ، على حاله - باستثناء بعض التفاصيل - في الفترة من ١٩٢٤ حتى ١٩٤٠ والفي « الاندماج » الذي كان سائدا في المحاكم اللبنانية ( راجع الصفحة ١٦٧ ) لانه غير عملي . وفي سنة ١٩٢٨ صدر قرار يحصر حق اللجوء الى المحاكم المختلطة ، التي ظلت تثير الكثير من الاستياء ، برعايا الدول صاحبة الامتيازات سابقا ، واليابانيين . اما الاذن التي كانت تعطى لبعض الرعايا المحليين ليعرضوا دعاوهم امام هذه المحاكم فكانت نادرة - وبلاحرى فانها لم تمنح على الاطلاق في بعض المناطق . وكان لا بد من الحفاظ على المحاكم الدينية ، التي ينحصر سلطانها في قضايا الاحوال الشخصية ، لانها احد مخلفات الاسلام ونظام الملل . ولكن قامت سجلات واسعة ، ذات مغزى سياسية احيانا ، بسبب المحاولات المتكررة من جانب المفوض السامي لتقليص وتحديث نطاق حقوق الطوائف ، وتوسيع صلاحيات المحاكم النظامية ، ومعالجة اللاهلية الشرعية للمسيحيين ولو كان ذلك على حساب التقاليد الاسلامية . وفي هذا المجال فان المتاولة والدروز والعلويين نالوا حق عرض قضاياهم التي تدخل في باب الاحوال الشخصية امام محاكمهم الدينية ، وذلك في الفترة ١٩٢٦ - ٢٩ . وانشئت في الدول المحلية محاكم ، ذات طابع فرنسي جزئيا ، كانت مهمتها النظر - بطلب من الفرنسيين او من رئيس الدولة - في الجرائم التي تتخذ طابعا طائفيا ، وفي الجرائم التي تتخذ طابع العنف او التحريض على العصيان . اما لجهة الجرائم التي يرتكبها موظفو الدولة فانها كانت من اختصاص ثلاث محاكم خاصة ، (٦) في حين كان « مجلس الدولة » مسؤولا عن النظر في الدعاوى التي تطال الادارات بهذه الصفة وكان تأسيس المحاكم العادية ( وهي بالتوالي : محاكم الصلح ، والابتدائية ، والاستئناف والتمييز ) او تعديل صلاحياتها ووصفياتها ، او الغاؤها ذا صلة وثيقة بالحالة التجارية والاقتصادية السائدة وبالظروف المتبدلة . وكانت المحاكم القائمة في

(٦) هي « المجلس الاعلى للقضاء » ( للقضاة ) ، والمجلس التأديبي ( للموظفين الاخرين ) .

منطقتي العلويين والدروز تنفصل عن المحاكم السورية ، او تعود فتندمج فيها ، تبعا للعلاقات الدستورية بين الدويلات في كل فترة . وبالمقابل ، فان محاكم لبنان وسوريا ظلت منفصلة منذ مطلع الانتداب .

بفضل عقلية وحماس المحامين الفرنسيين ، فان الدول الخاضعة للانتداب شهدت جهودا عظيمة كانت تستهدف رفع المعايير القضائية من مستواها البائس في ١٩١٨ - ٢٠ الى مستوى يمتاز بقدر اعلى من الكفاءة والنزاهة . ولهذه الغاية نفسها ، كان العاملون في حقل القضاء عرضة لاعادة النظر في اوضاعهم باستمرار ، وقد ابعاد معظم ( وليس كل ) القضاة غير المتعلمين ذوي العقلية العثمانية ، وجرى استيعاب اعداد من الافراد المؤهلين . وفي الوقت نفسه ، فان دوائر تنفيذ الاحكام صارت اكثر فعالية . وقد تحسن وضع المباني والمعدات والموظفين الذين يعملون في المحاكم ، في كل انحاء البلاد ، وبات ممكنا القول ان المحاكم صارت تتمتع بثقة الرأي العام . وكانت العلاقات السائدة بين القضاة الفرنسيين والمحليين مرضية على العموم ، ولو ان الامر لم يخل من قدر من الاستياء الناجم عن الافضليات التي يتمتع بها الفرنسيون لجهة التفتيش القضائي والاجور . وقد بدا ، منذ ١٩٣٦ ، ان هذه الافضليات تنقلص تدريجيا مع الانخفاض الضئيل في عدد الموظفين الفرنسيين ، وتبعا لتضييق نطاق سلطاناتهم لجهة اختيار الافراد - وفي مكافحة التسلل السياسي . واذا كانت المحاكم حتى سنة ١٩٤٠ ، ظلت تعاني من التأخير والعرقلة ، والتمسك المبالغ فيه بالشكليات الاجرائية ، وهذا اضافة الى صدور احكام جائرة بسبب الضغوط الشخصية او الفساد العادي ، فان هذا كله لا يحول دون اصدار حكم ايجابي على النظام القضائي ككل ، وعلى اليته العملية ، او دون اعتباره مساهمة فرنسية ذات قيمة كبرى . يضاف الى ذلك ان الموظفين القضائيين الفرنسيين الذين التحقوا بالمحاكم العاملة في البلاد كانوا عموما ذوي نوعية رفيعة .

كانت الصعوبات التي تعرضت لها ادارة الاوقاف (٧) مماثلة لتلك التي برزت في مجال الاحوال الشخصية ، والواقع ان القضية كانت عبارة عن نزاع بين مطمح الفعالية والحس السليم من جهة ، والنزعة التقليدية التي تشوبها السياسة من الجهة المقابلة . لكن الاستياء الناجم عن فقدان السيطرة الاسلامية على الاوقاف لم يقلح كثيرا في عرقلة النظام الذي تأسس في سنة ١٩٢١ ( راجع الصفحة ١٦٨ ) من اجل ادارة

(٧) في سنة ١٩٣٤ كان عدد الاوقاف يناهز الـ ٤٠٠ ، وقد قدرت قيمتها بـ ٥٠٠ مليون فرنك . وكان خمس هذه الاوقاف يدار من جانب السلطات القائمة مباشرة ، في حين كان الباقي خاضعا لاوصياء تشرف عليهم السلطات احيانا . وبلغ عدد موظفي المساجد وتوابعها ٥٠٠٠ رجل ، في حين وصل عدد المستفيدين الاجماليين الى ٨٠٠٠٠ نسمة .

هذه الاوقاف المهمة والموزعة في انحاء البلاد . وكان نظام ادارة الاوقاف مكونا من محاكم ولجان ومراقبي نفقات . وقد سار سيرا حسنا ، وحقق تقدما ممتازا لجهة الاصلاح الاداري واثبات الحقوق ، وفي الحفاظ على ممتلكات الاوقاف وترميمها - وبناء مرافق جديدة - وذلك حتى تحويل الوحدات السياسية السورية الى دول مستقلة ~~تقطع بدساتير خاصة ، في ١٩٣٠ ، حينما بات ضروريا ايجاد نظام جديد يتوافق مع~~ الاسس الدستورية المستجدة . وقد وافقت حكومة لبنان ، في حين رفضت حكومة سوريا ، الانظمة الجديدة التي تجعل ادارة الاوقاف مرتبطة بالادارة المدنية ، وكانت اربع سنوات من الاحتجاج ، قام خلالها نظام موقت غير مستقر ، كافية لتكشف المضامين السياسية الحساسة للوضع ، والمصالح الراسخة المرتبطة بالاقواق . وقد اسندت الكتلة الوطنية دعايتها القومية القوية الى ما زعمت انه محاولة من قبل الاجانب ، او الدولة المدنية ، للتحكم بالاقواق - هذه الاوقاف التي كانت الكتلة راغبة في استخدامها كدعامة سياسية . واستمر التحريض ضد قانون ١٩٣٤ الجديد وغير القابل للاستثناءات فيما بدا ، اضافة الى رفض السوريين تشكيل المجالس الاقليمية اللازمة وكل انواع السيطرة الحكومية ، حتى عودة الكتلة الى الحكم في ١٩٣٧ . ومنذ ذلك الحين توقف النشاط التحريضي وساد نظام الاشراف الحكومي الذي لم يكن للفرنسيين دور فيه سوى تمثيلهم للدولة بوصفها كذلك . ورغم هذه السجلات جميعا ، الى جانب حالات فساد محدودة تم اكتشافها ، فان ادارة ومالية الاوقاف تقدمت كثيرا ابان هذين العقدين ، وصارت المفاهيم المتعلقة بالتزاماتها أكثر تنورا ، وامكن تحويل الاموال الفائضة باتجاه المشاريع المفيدة اجتماعيا - الخيرية منها والتعليمية . وللمرة الاولى ، صار للدروز والنصيريين الحق في ادارة اوقافهم بأنفسهم . اما بالنسبة لممتلكات الطوائف المسيحية فانها ظلت خاضعة لاشرفائها كما في السابق .

في مجال المالية العامة كانت المساهمة الفرنسية ، التي وضعت اسسها في مطلع الانتداب ( راجع الصفحة ١٦٣ ) ذات قيمة بالغة . ولكن هذه المساهمة لم تكن بارزة للعيان ، وبدا ان الناس تعتبرها بديهية . واتخذت هذه المساهمة خمسة اشكال . كان الاول بينها الانفاق المحلي المباشر من جانب الخزينة الفرنسية على الجيش ، والمفوضية العليا واجهزتها ، وبعض الجهد التعليمي ، واعادة توطين اللاجئين ، وامور اخرى . وثانيا ، الخدمات المالية والاقتصادية من جانب المفوضية العليا التي صرفت جهودا متواصلة في تخطيط وتنسيق وتوجيه مختلف الواجه المالية لادارات الدول ، وفي اعداد التشريعات المالية . وثالثا ، فان اهم الدوائر التي تدر دخلا ، اي الجمارك ، كانت جزءا من « المصالح المشتركة » التي يديرها الفرنسيون . ورابعا ، فان الفصل في تسديد الدين العثماني العمومي ، ثم في الانتهاء منه ، كان عائدا الى المفاوضات التي اجراها الفرنسيون واخيرا ، فان المستشارين والمفتشين والخبراء الماليين الذين استخدمتهم الدول المحلية نجحوا في رفع مستويات جباية الدخل ، وضبط النفقات ،

والحاسبة وتدقيق الحسابات ، وجهاير التدبيرات وما شابه .

لكن من المؤسف ، رغم هذه الخدمات كلها ، ان معظم النفقات الباهظة التي تكبدها الفرنسيون بسبب الانتداب ( وكانت هذه اطروحة رائجة في صفوف النقاب اليساريين في باريس ) لم تكن مخصصة لكسب عرفان السوريين وانما لحاجيات القوات الفرنسية والمفوضية العليا وموظفيها - اي الرموز التي كان الوطنيون السوريون - يحلمون بالتخلص منها . ومع ذلك فان هذه النفقات كانت تعني ان المكلف المحلي لا يدفع شيئاً لقاء حماية البلاد ، او لاعالة قسم كبير من الموظفين . (٨) والامر نفسه يصح بالنسبة لعدد من المؤسسات والاعمال الفرنسية المهمة في مجالات التعليم والثقافة والاحسان . لكن الحكومة لم تساهم ، ولاسباب بديهية ، في نفقات الادارة المدنية العادية القائمة في البلاد الخاضعة للانتداب . اما عن العملة فانها ظلت على حالها منذ مطلع الانتداب ( راجع الصفحة ١٢١ - ، وكان بنك سوريا ولبنان الكبير يتمتع بامتياز حصري لاصدار العملة (٩) . من جهة اخرى كان ارتباط الليرة السورية اللبنانية بالفرنك الفرنسي ، الذي دأبت قيمته على التقلب والانخفاض ، مصدر متاعب وخسارة للدول والجمهور المحليين . ومع ذلك فان السلطات المالية ( او السياسية ) الفرنسية كانت تعتبر اي عملية فك ارتباط امرا غير وارد على الاطلاق .

كان عمل الادارات المالية والاقتصادية الفرنسية المتعددة ، في بيروت او سواها ، مرتبطا بالضرورة ، وبصورة وثيقة ، بعمل الادارات المحلية المماثلة ، ولذا يصعب تقييم مساهمة كل من الطرفين بمفردهما . ولم يكن نادرا وجود موظفين ماليين قديرين في كل من سوريا ولبنان (١٠) ، وكان تحديث وتحسين النظام المالي العمومي هدف الجميع . والواقع ان هذا المطمح - وضمن حدود معينة - تحقق الى حد كبير . فقد انشئت آلية معقولة للرقابة والاشراف ، وغدا الفساد اقل ، وازيلت الممارسات العثمانية الشاذة ، واستحدث قدر كبير من الانسجام فيما بين المناطق المختلفة ، بما فيها جبل لبنان القديم . وبفضل اجراءات التوفير المتواصلة ، والمكثفة بالاحرى في السنوات الصعبة ، تأمنت موازنة المداخيل والنفقات العامة ، ولو على حساب الابقاء على بعض الممارسات غير المرغوبة على صعيد تخمين المداخيل ، او لجم عجلة التطور الممكن

(٨) كانت نفقات جيش الشرق تتراوح بين ١٦٠ و ٢٢٥ مليون فرنك في السنة ، حسب الظروف . وبلغت الاعانة السنوية المقدمة لـ « القوات الخاصة (Troupes Spéciales) ١٥ مليون فرنك حتى ١٩٣٧ . اما «النفقات المدنية للانتداب» ، التي كانت ترد من وزارة الخارجية الفرنسية ، فكانت تتراوح بين ١٠ و ١٥ مليون فرنك سنويا .

(٩) وصلت اصدارات العملة في ١٩٣٩ الى ٧١٠ مليون فرنك . اما الضريبة التي كان البنك يدفعها للحكومات المحلية فكانت في حدود ٧ ملايين فرنك سنويا . وكان لهذا البنك ٨ فروع

في سنة ١٩٢٠ ، و ١٦ فرعا في ١٩٣٩ .

(١٠) لعب اللبنانيون والسوريون ، وطوال سنوات ، دورا بارزا في الاجهزة الادارية المالية المصرية

والسودانية ، الى جانب دورهم البارز في التجارة .

بالنسبة للنشاطات الحكومية المفيدة . وكان احد اهم مصادر الدخل دائرة الجمارك الخاضعة لادارة الفرنسيين ، التي كانت وارداتها الصافية (١١) تقسم فيما بين الدول المحلية وفق نسب لم تكن أي من هذه الدول تعتبرها عادلة . (١٢) وفيما يتعلق بنسب الضرائب الجمركية ، التي كانت تتفاوت تبعا لانتماء البلد المعني او عدم انتمائه الى عصبة الأمم (١٣) ، فانها كانت تزداد عند الحاجة لتأمين مداخيل اكبر اiban الكساد المتداول بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤ ، او لحماية الصناعات المحلية . وحدث ان خفضت النسب على المواد الضرورية لهذه الصناعات ، والمواد الغذائية الاساسية . وقد حلت النسب الجديدة محل الضريبة المرتكزة الى قيمة الفاتورة بالنسبة لسلع كثيرة ، وجرى تبسيط التعريفات والاجراءات ، وخضع اختيار موظفي الجمارك لقدر اكبر من العناية ، ووضع حد للفساد الى درجة كبيرة . وتمت الاستعانة بخبراء من مصلحة الجمارك الفرنسية ، وخضع تنظيم الجمارك لاعادة نظر مستمرة ، وانشئت « مناطق حرة » في الموانئ من اجل تشجيع الترانزيت . وaban هذه الفترة تم عقد او تعديل او ابطال او تجديد اتفاقيات جمركية عديدة مع مصر وتركيا والعراق وشرق الأردن وفلسطين ونجد . واستطاعت الحكومات المعنية ، بمساعدة الجندرية وحرس الحدود ، ان تخفف من عمليات التهريب ، ولكنها لم تفلح في وضع حد نهائي لها بسبب انتشار مهنة الملاحه وطول الحدود البرية . من جهة اخرى فان الحوادث التي اجرتها سوريا ولبنان في ١٩٣٧ - ٣٨ بهدف فصل الادارات الجمركية ، حسب مقتضيات المعاهدتين ، لم تسفر عن نتيجة - وبدا انها سابقة لاوانها الى حد مؤسف .

يمكن القول ان سياسة مصلحة الجمارك ( وقد راعت هذه المصلحة ان لا تعطي افضلية استثنائية للسلع الفرنسية ) قد استوحت مصالح البلاد الخاضعة للانتداب . وقد تشكلت عناصر هذه السياسة بعد اجراء مشاورات صورية مع الاطراف المحلية في اطار « مؤتمر المصالح المشتركة » . اما لجهة الشكاوى الراجحة التي كانت تزعم ان سياسة الجمارك لم تكن تساعد الصناعات المحلية او تحميها ، فاعن تغيير الرضع لم يكن في نطاق قدرة الادارات الحكومية - بسبب شروط الانتداب نفسها . وهذا السى

(١١) بلغت الواردات الصافية للجمارك ٦٠ مليون فرنك في ١٩٢١ ، و ١٥٧ مليون فرنك في ١٩٣٦ ، و ٢٣٥ مليون فرنك في ١٩٣٨ .

(١٢) كانت حصة لبنان ٤٣ بالمئة ، وحصة سوريا - مع الدول الاصغر - ٥٣ بالمئة . وكانت

المصالح المشتركة فقط بنسبة من الدخل في ابل اي سنوات متتالية في المستقبل .

(١٣) كان احد مصادر التذمر ان الدول الاعضاء في عصبة الامم التي تستفيد من النسب الجمركية المخفضة لا تعامل سوريا ولبنان بالمثل ، من جهة اخرى ، كانت الولايات المتحدة تعامل وكأنها

عضو في العصبة

جاناب ان اية مصلحة سورية لبنانية مشتركة للجمارك - وكانت مثل هذه المصلحة ، رغم عدم التفكير جديا بأنشائها ، البديل الوحيد المعقول للادارة الفرنسية المباشرة - ما كانت قادرة على فعل المزيد . ويبقى أمرا مدهشاً في اي حال ان الدول السورية لم تكن تملك سوى صلاحيات ضئيلة جدا بالنسبة لادارة احد اعظم موارد دخلها ، رغم انها كانت بالتأكيد مؤهلة للعب دور اعظم . وكان لبعض الدوائر الاخرى - الاشراف على الشركات ذات الامتيازات، والكرنتينا، والبراءات والامتيازات - ميزانياتها الخاصة ، وكانت خاضعة لاشراف فرنسي كامل .

لعبت الضرائب المباشرة ( راجع الصفحة ١٦٤ ) دورا يفوق دور الجمارك نفسها في تأمين مداخيل الدول ، وذلك رغم ما لحق بها من تخفيض خاصة لجهة الضرائب على الارض في السنوات الصعبة ، ورغم ان النظام الضريبي لم يتجاوز بسرعة التشويش ، والاجحاف ، وقلة الكفاءة التي امتاز بها النظام العثماني وبالإضافة ، كان النظام يعاني من النقص في الاحصاءات ، وقلة الموظفين المدربين ، ومن عدم تجاوب الجمهور . ومع ذلك ، باستثناء خيار اقامة نظام جديد كلياً للضرائب المباشرة وفق اسس اقل تأخراً او اقل مراعاة للاغنياء . هذا الخيار الذي لم يلجأ اليه الفرنسيون ، فبالامكان القول انهم لم يحدثوا تحولا وانما قدرا من التطور المعقول عبر الغاء او تكييف او تعديل الضرائب المعمول بها . وكان بين اجراءاتهم اعتماد القيمة الضريبية الثابتة بدل التخمينات السنوية ( التعسفية الى درجة غير معقولة ) او التزام الضرائب (Tax-farming) ، كأساس لجباية العشور ، وكذلك تسبب واعادة صياغة الضريبة المفروضة على الابنية ، وتوحيد معدلات الضريبة على الحيوانات وتحسين ادارتها ، وتحسين الاجراءات المتعلقة بالضرائب المفروضة على المهن وضريبة « التمتع » ، وتصحيح الاخطاء المتعلقة بـضرائب الطرق . وكانت صناعة التبغ المهمة تخضع منذ ١٨٨٤ للاحتكار ( راجع الصفحة ١٦٤ ) ، وقد استمرت هذه الشركة الاحتكارية ، وحتى بعد تسوية علاقاتها مع « الدين العثماني العمومي » والدول المحلية نفسها في ١٩٢٦ ، في ممارسة حقوقها مقابل مبالغ كبيرة كانت تدفعها لخزائن الدول . وبعد انتهاء امد الاحتكار في ١٩٣٠ ساد نظام « البندول » (Banderole) الذي صارت بموجبه زراعة وصناعة التبغ حرة ولكن خاضعة للترخيص ، وكانت ضريبة الاستهلاك تجني ، حسب هذا النظام ، بواسطة « بندول » ( او طابع ) يلصق على علبة السجاير في المصنع . لكن المساوية الناجمة عن الزراعة غير المقيدة ، والمحاصيل غير القابلة للبيع ، والاسواق المتخمة بالتبغ فرضت العودة ، في ١٩٣٥ ، الى النظام السابق ، وهكذا تأسست في هذه السنة ريجي جديدة ، ومحلية وفق شروط كان مفترضا انها سوف تصون معيشة كل العاملين في هذه الصناعة وتؤمن مصلحة خزائن الدول المحلية . وقد استحوذت الشركة الجديدة على كل المصانع والمخازن القائمة ، واستخدمت العمال السابقين جميعا وادخلت تقنيات جديدة ، وجمدت في وجه العواصف التي خلقتها المعارضة المارونية التي قامت فور تأسيسها .



اثبتت الايام ان الدين العام ، الذي توزعت متوجباته على كل دولة بمفردها في سنة ١٩٢٩ ، لم يكن عبئا باهظا جدا الى الحد الذي كان متوقعا . وقد فاقت مداخيل هيئة الدين ( راجع الصفحة ٢٢ ) الاقساط المطلوبة ، وكان الفائض يذهب للدول المحلية جزئيا ، وكذلك من أجل شراء السندات في السوق الحرة . وقد اكتملت هذه العملية الاخيرة في سنة ١٩٢٢ ، حينما تمكنت الدول السورية من تحديد نفسها نهائيا من ديونها . ( ١٥ ) ومنذ ذلك الحين فان هذه الدول لم تعد مدينة لأحد ، وباتت مصادر الدخل المهمة التي كانت تذهب لسداد الدين العام ملكا لها .

استمر نظام تواجد القوات المسلحة في البلاد ، الذي وضعت اسسه في السنوات الاولى للانتداب ( انظر ١٦٩ - ١٧٠ ) على حاله تماما . وكان هذا النظام فعلا ، يفرض الامن في البلاد ، ولم يثقل على خزائن الدول المحلية سوى بجزء من النفقات ( ١٦ ) ومع ذلك فانه كان ( على غرار الكثير من الجهود الفرنسية ) عرضة للاتهام القائل بأن مثل هذه السيطرة الاجنبية التامة على القوات المسلحة تسيء الى كبرياء السوريين من جهة وتحرمهم امكانية اكتساب الخبرات في هذا الحقل الذي لا مفر من ان يلجوه بعد زوال الانتداب . وبالنسبة للقوات الفرنسية التي بدا ان تمركزها في البلاد ضروري - جيش الشرق - فان كل جوانب تشكيل وتدريب واعداد وقيادة هذه القوات استمرت على حالها ( راجع ١٦٩ - ١٧٠ ) . وقد ارتفع عدد هذه القوات ابان ازمة ١٩٢٥ - ٢٧ ، وانخفض بعدها ، ليعود من ثم الى الارتفاع ثانية في ١٩٢٩ وجرى توسيع المخازن والمشاغل العسكرية ، وكان انضباط ومظهر الوحدات العسكرية جديرا بالثناء ، في حين كان يجري تحديث معداتها ( ولم تكن ، عادة ، من اخر الانواع ) بصورة مطردة . وعبر هذه السنوات كلها لم يتوقف السوريون عن التذمر من وجود اعداد كبيرة من الجنود السود ، من ابناء البلدان المستعمرة ، ضمن صفوف القوات الفرنسية المتواجدة في البلاد . والواقع ان السلطات العسكرية الفرنسية - التي يفوق وزنها في السياسة الفرنسية وزن زميلتها في السياسة البريطانية لم تبد سوى قدر ضئيل من التعاطف مع الحساسيات او المطامح السياسية السورية وما كان يوسع هذه السلطات اكثر من ان تكون صورة غريبة وجزئية عن الوسط المحلي عبر «زملاتهم» في الجيش النظامي من ضباط المصالح الخاصة . ومع ذلك ، ورغم قلة الدعوات الى ايجاد دعامة عسكرية محلية في الفترة ١٩٢٧ - ٤٠ ، فلا سبيل الى انكار خدمات ، جيش الشرق بوصفه حصنا للقانون والنظام في البلاد . وبلاضافة فان عددا من الضباط والوحدات ذات المستوى الرفيع - بما فيها الطيران - قد خدمت في سوريا .

(١٤) ابيع نهج مماثل تماما في العراق

(١٥) كانت القيمة الاجمالية للديون المدفوعة ١٧٢ مليون فرنك .

(١٦) لم تكن هذه النفقات تزيد كثيرا عنها في فرنسا له شمال افريقيا .

ابان ثورة ١٩٢٥ - ٢٧ عزز الفرنسيون « القوات المساعدة » المكونة من ابناء البلاد بوحدة جديدة شكلت على عجل وكان قوامها مفارز متحركة او حرس حدود وسوى ذلك من « القوات المساعدة (Troupes Supplétives) التي مثلت ، طوال خمسة عشر عاما ، عنصرا مميزا في جيش الشرق . وكان الالتحاق بهذه القوات طوعيا ، ومن صفوف الشركس والارمن والاقليات الاخرى بالدرجة الاولى . وواظب الفرنسيون على اعادة النظر في الوحدات التي تتكون منها هذه القوات وفي نسق المعركة باستمرار، وهذا اضافة الى تحسن مستوى معداتها بفضل المكننة المتزايدة . وكان حجم « القوات الخاصة » (Troupes Spéciales) يتراوح بين ٩٥٠٠ جندي في ١٩٣٠ و ١٤٠٠٠ جندي في منتصف الثلاثينات . وقد اتسم سلوك هذه القوات بقدر معقول من الانضباط ، باستثناء الحالات التي تعرضت فيها لضغوطات شديدة ، ولكن ضباطها كانوا متوسطي الجودة وعرف منهم نزوعهم الشديد الى الولع بالسياسة . وكان السائد ان قيمة هذه القوات تعتمد على مدى اكتمال كادرها الفرنسي وضمت هذه القوات اعدادا من الضباط وصفوف الضباط الفرنسيين ، ولكن الضباط المحليين فاقوا الفرنسيين من حيث العدد ( ولو ان المراتب العليا ظلت بأغلبها فرنسية ) منذ ١٩٣١ وصاعدا ( ١٧ ) وظلت قيادة القوات في ايدي الفرنسيين وحدهم . وقد امكن تحمل كلفة هذه القوات بفضل الفائض المالي الذي وفرته المصالح المشتركة للدول المحلية . وباستثناء «القناصة اللبنانية» (Chasseurs Libanais) ، فإن هذه الوحدات كانت معدة للخدمة في أي مكان من البلاد ، والواقع انها ساهمت مرارا في تعزيز عمليات الشرطة ابان القلاقل المدنية، وفي مكافحة الجرائم القبلية وقطاع الطرق ، الى جانب دورها اثناء التوترات على الحدود وفي الاضطرابات التي كانت ترافق عمليات الاقتراع . وقد بدا في ١٩٣٧ - ٣٨ ان القوات الخاصة سوف تشكل العمود الفقري للجيش السوري واللبناني اللذين نصت المعاهدتان على انشاءهما ، وكان مقدر ان تشكل مسألة الاشراف على هذه القوات ، في الايام الاخيرة للانتداب ، مصدرا لنزاع مرير بين فرنسا والجمهوريةتين .

بالنسبة للجندرية ، التي كانت موضوعة تحت تصرف الحكومات المحلية الا في حالة نشوب ازمة عسكرية ، فليس ثمة حاجة الى اضافة الكثير عما ذكرناه سابقا ( راجع الصفحة ١٦٩ ) فقد تطابق تنظيم وحدات الجندرية مع الوحدات الادارية للبلاد « عاصمة الدولة ، السناجق ، الاقضية ) ، التي كانت البعثات والمفتشون والضباط التنفيذيون الفرنسيون يعملون من ضمنها بهدف رفع مستواها . وقد اثبتت الجندرية في ايام ١٩٢٠ - ٢٦ السوداء ، انها قوة لا يجدر الاعتماد عليها ، وباستثناء ذلك

(١٧) في سنة ١٩٣٠ كانت هذه القوات تضم ١٤١ ضابطا فرنسيا و ٢٩٥ فرنسيا من مختلف الرتب، وفي ١٩٦٣ كان عدد الفرنسيين ١٠٠ ضابطا و ٢٧٨ من مختلف الرتب . بالمقابل ارتفع عدد الضباط السوريين من ٥٠ في ١٩٢٧ الى ٢٠١ في ١٩٣٦ .

فانها اظهرت ولاء قابلا للشك . وبالمقارنة مع القوات الخاصة فان الجندرية كانت اقل ولاء للفرنسيين واكثر ارتباط بالجمهور المحلي ، الامر الذي جعلها عرضة للممارسات الخاطئة . والى جانب قمع الاضطرابات والجرائم فان مهمات الجندرية اتسعت لتشمل الجمارك ومونوبول التبغ ، والعناية بالسجون ، وتوفير القوات السيارة شبه العسكرية، وتنظيم المواصلات خارج المدن . وهكذا فان واجبات الجندرية كانت متنوعة، ونشاطاتها **حديثة** ، ودورها حيويًا للحفاظ على الحكم . وكان الدور الذي لعبه الفرنسيون في تدريب هذه القوات والاشراف على عملها مسؤولا سواء عن التحسن البالغ في مستواها هذا المستوى الذي يفترق كثيرا عما كان سائدا ايام العثمانيين او عما كان باستطاعة اي نظام غير خاضع للانتداب ان يحققه - او عن توزيع ولاءاتها .

ظل الفرنسيون يلعبون دورا مهما ، او غالبا ، في قوات الشرطة المدنية الصغيرة ( راجع الصفحة ١٦٩ ) . وبمعزل عن واجباتها في حقل الجرائم والادارة ، فان الشرطة كانت الذراع التنفيذي لـ «الامن العام» الذي اقتصر على الفرنسيين وحدهم ( راجع الصفحة ١٦٩ ) . وبالنسبة لهذا الاخير فان العديد من وظائفه الروتينية كانت ضمن الاختصاصات العادية لاي جهاز اداري حديث ، ولم يكن بالوسع في بعض الحالات ان تترك في ايدي اللبنانيين او السوريين بمفردهم . ولكن العديد من الاجانب الابرياء الذين اقاموا في سوريا او قاموا بزيارتها سوف يذكرون اجواء الشكوك المرضية التي احسوا ان الامن العام فرضها من حولهم . وقد لعب الامن العام في الثلاثينات دورا مهما في مراقبة الدعاية الشيوعية المتزايدة ، وفي مكافحة تجارة المخدرات والرذيلة .

ومن الاعمال النموذجية للفرنسيين ما قاموا به لجهة تحسين احوال السجون التي تركها العثمانيون في حالة بدائية وقذرة . ومع ان الاموال المتوفرة لم تسمح بالاستعاضة عن كل ، او معظم ، الابنية المستخدمة ، فقد امكن بناء عدد من السجون الجديدة ، وتحسين السجون الاخرى ، وتطوير الادارة وفق اسس حديثة لجهة فصل الجنسين ، واقامة نظام ملائم ، والعناية بالاحداث ، وتنظيم الطعام والمعدات ، واتخاذ اجراءات صحية - وهذا الى جانب استحداث صناعات معينة داخل السجون المركزية الكبيرة . ومنذ سنة ١٩٣٠ في لبنان ، ١٩٣٣ في سوريا ، فان الجندرية كانت تتولى كل المهام المتعلقة بالسجون .

## ٢ - الاحوال الاقتصادية في ظل الانتداب

درج الناس في سوريا الخمسينات المعادية للاجانب على الحط من شأن الدور الذي لعبته فرنسا في التطور الاقتصادي والمادي للبلاد في حقبة ما بين الحربين، او على الطعن في هذا الدور . لكن مثل هذا الموقف لا يقوم سوى على تشويه الوقائع او الجهل بها . فلم يكن بوسع اية دولة منتدبة اخرى ان تخلق في البلاد ، في غضون سنوات قليلة ، مصادر للثروة لم تكن فيها اصلا . ولا يسع اية سلطة بغض النظر عن مدى نواياها الحسنة ، ان تتحكم بكل القوى الاقتصادية ( وبخاصة القوى ذات البعد العالمي ) او بالسياسات المالية التي تتبعها البلدان الاخرى . ثم ان اية مشاريع كبرى من جانب الفرنسيين : من اجل تطوير البلاد بسرعة او لاحداث تحولات اساسية في المجتمع المحلي - كانت ستجابه بالادانة ، وليس بالتهليل ، بوصفها ، دلائل مؤكدة على السياسة « الامبريالية » الفرنسية ، وكل ذلك في حين ليست فرنسا بلدا غنيا قادرا على اعطاء المنح والقروض للبلدان الخاضعة للانتداب من غير حدود . لكن الدور الذي استطاع ممثلو فرنسا ، عبر توجيههم الحذر للسياسة الاقتصادية ، ان يلعبوه لصالح زيادة رخاء البلاد كان بالتأكيد دورا محمودا . وقد شكلت الاسس التي تم وضعها في هذه الحقبة نقطة انطلاق مفيدة جدا لدولتي سوريا ولبنان بعد ١٩٤٥ . لقد لعب السياسيون والموظفون والجمهور المحلي دورا واضحا في صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية . لكن دقة الاشراف الفرنسي ترغم المراقب على ان ينسب للفرنسيين القسم الغالب من الحسنات والسيئات .

ظلت البلاد خاضعة للانتداب ، التي لم تترتب عليها في هذه الحقبة اية ديون عامة اجنبية او محلية ، قادرة على العيش بصورة متواضعة او حتى محفوفة بالخطر احيانا ، وامكن لها ان تحرز مستوى معيشي ارفع قليلا من مستواها في الفترة السابقة . وقد ظلت مصادر الثروة على حالها : الزراعة ومعها تربية المواشي ، والاسماك ، والغابات ، وموارد طبيعية اخرى اقل شأنا ، ثم الصناعة الصغيرة النطاق ، والتجارة والخدمات التجارية ، وعدد من الموارد « غير المنظورة » وقد اتخذت سلطات الانتداب ، بالتشاور مع الرأي العام الاكثر تعقلا ، الخطوات التطويرية او التحسينية اللازمة فيما يتعلق بهذه الموارد جميعا .

استحدثت إجراءات عدة لتدعيم وضع التجارة الخارجية التي اظهرت عجزاً دائماً ، ولو أنه متفاوت ، في ميزان الصادرات والواردات . وقد عقدت اتفاقية تشمل المعدلات الجمركية والترانزيت وشروط التجارة مع البلدان الاجنبية المجاورة . و ثم خلق بناء تحتي قوامه المصارف (١) وشركات التأمين وغرف التجارة ( ولو ان هذه الاخيرة لم تظهر فعالية كبرى ) ، الامر الذي اتاح تحديث العدة المالية التقليدية للبلاد . وقد أمكن حصر الاثار الضارة الناجمة عن تجزئه البلاد بفضل وحدة العملة والنظام الجمركي والقانون التجاري ، وبحكم عدم وجود حواجز داخلية . اما بالنسبة للعوائق التي اعترضت طرق التجارة القديمة ( الى الاناضول ، وجنوب سوريا ، والجزيرة العربية ، ومصر ، والعراق ) فلم يكن ممكناً تجاوزها وقد جرى تحسين المرافئ والطرق والاتصالات اللاسلكية في كل البلاد ، وأقيمت « مناطق حرة » في المرافئ وتم تطوير الطرق الصحراوية ، واستحدثت تسهيلات للترانزيت ( ٢ ) . وفرض على البلاد التعامل بالنظام المتري ، ولو ان التقاليد المحلية وضعت حدوداً لتطبيق هذا النظام عملياً . وكانت التعريفات الجمركية تخضع لتعديلات سنوية الغرض منها تعزيز التجارة وحماية الصناعة . وبذلت جهود دؤوبة لايجاد منافذ جديدة للصادرات المحلية - سواء في البلدان التي اعتادت تقليدياً التعامل التجاري مع الشرق (بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة ، وبلجيكا ، والمانيا ، ومصر ، واليونان ، وإيران ، ورومانيا ) او البلدان التي صارت منذ مدة قريبة فحسب بلداناً اجنبية ، وبالاخص تركيا وفلسطين وشرق الاردن ونجد والعراق ، هذا اضافة الى بلدان طارئة كاليابان . لكن معظم البلدان التي عدنا كانت تفضل التصدير على الاستيراد . وقد اشتملت الواردات ، على عادة سوريا ولبنان ، على جميع السلع التي تحتاجها البلاد ولا تستطيع انتاجها ، اضافة الى الحاجات الجديدة التي خلقها تبدل الازمنة ، كالسيارات ، والآلات ، والملابس ، الحديثة الطراز . اما الصادرات فكانت مما اشتهرت به سوريا ولبنان : الحيوانات والمنتجات الحيوانية ( الجلود والصوف ) ، والحبوب ، والفواكه ، والحديد ، وزيت الزيتون ، والخضار ، والقطن ، وبعض المصنوعات المحلية . وقد ظلت عمليات التصدير والاستيراد تسير سيرا حسنا ابان فترة ١٩٢٥ - ٢٦ المضطربة ، والكساد المتداول بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥ ( الذي عانت فيه سوريا ولبنان اقل من بلدان ذات بناء اقتصادي وصناعي اكثر تقدماً ) ، ورغم انخفاض القوة الشرائية لدى البلدان الاخرى ولجؤها الى فرض قيود ضارة ، والاضطرابات السياسية ، والاثار السلبي لتخفيض قيمة

(١) الى جانب العديد من « البنوك » ومؤسسات حسم الكيمبيالات والمرابين المحليين ، فقد كان في البلاد في سنة ١٩٣٦ ثلاثة بنوك فرنسية ، وبنك ايطالي ، واخر مصري - سوري . وهذا

اضافة الى « بنك سوريا » الرسمي .

(٢) ابان الثلاثينات كان ثلث تجارة سوريا ولبنان يتمثل في تجارة الترانزيت . وكان قسوام الترانزيت تصدير السجاد والحبر والفواكه واستيراد المواد القطنية والسيارات والآلات .

الفرنك . وكان ممكنا الزعم في سنة ١٩٣٩ ان قيمة الصادرات ارتفعت من ٧٠ مليون فرنك في ١٩٢١ الى ٨٩٢ مليون فرنك في ١٩٣٨ (٣)، اما الواردات فارتفعت قيمتها من ٦٠٠ مليون في ١٩٢١ الى ١٦٨٧ في ١٩٣٨ . وقد ارتكز الامل بتحسين وضع الميزان التجاري ( وامكن تحقيق هذا الامل جزئيا في الفترة ١٩٢١ - ٣٧ ) الى امكانية تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي في السلع المصنعة ، وكذلك تصدير كميات من هذه السلع ومن المنتوج الزراعي .

كانت «الصادرات غير المنظورة» التي اتاحت للبلاد البقاء عبارة عن الاموال التي يرسلها المغتربون ( انخفضت هذه الاموال بصورة خطيرة في مطلع الثلاثينات ) ، ، والانفاق المحلي للافراد والدوائر العسكرية والمدنية الفرنسية ، والمساعدات التي تصل من الخارج من اجل اغاثة اللاجئين وتوطينهم ، ومصروفات البعثات والمؤسسات التعليمية الاجنبية ، وتجارة السياحة والحج ، وانفاقات المشاريع الصناعية التي كانت تعمل في البلاد من غير ان تجني ربحا ( ٤ ) ، والتسليفات التي قدمتها مشاريع او حكومة اجنبية ( بصورة مبالغ في التفاؤل احيانا (٥) هذا الى جانب ما كان يصل للوكالات او الخدمات التجارية المحلية . ولا بد من القول ان الوجود الفرنسي كان يعزز هذه البنود جميعا - باستثناء الاول والاخير منها .

في حقل الصناعة ، غدت صناعة الاكواخ او المشاغل الصغيرة التي تعود الى القرن التاسع عشر بعيدة عن ارضاء المخططين ورجال الاعمال المحليين ذوي العقلية الحديثة ، وذلك رغم ابلال هذه الحرف جزئيا من الخراب شبه الكامل الذي لحق بها في فترة ١٩١٤ - ١٨ . وبدا للعديد من المواطنين الذين يحملون افكارا تقدمية ان التصنيع المتزايد والحديث هدف مرغوب لاسباب تتصل بالكبرياء الوطني ، وبأمكانية تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي وتحسين الميزان التجاري - وهذا الى جانب الثورات الشخصية التي قد تتيح الصناعة اجتناءها . وكانت السياسة الفرنسية تدعم هذه الحركة ، ولو من ضمن حدود الحذر اللازم . وقد شهدت هذه الحقبة عودة الحياة الى الصناعات القديمة ، وخاصة استخراج وغزل وحياسة الحرير، ثم تعرضها لانتكاسة خطيرة ، وتحسنها بصورة طفيفة بعد ذلك . وكانت هذه الصناعة اللبنانية التقليدية موضع رعاية فرنسية فائقة في كل مراحلها - منذ زراعة اشجار التوت حتى تسويق المنتجات الجاهزة . وقد منحت هذه الصناعة معاملة خاصة لجهة الرسوم الجمركية والضرائب ، وتولى احد الاجهزة التابعة للمفوض السامي مهمة الدعوة الى اتباع

(٣) قدرت قيمتها ، في سنة ١٩٣٥ ، بحوالي ٣٥٠ مليون فرنك في السنة .

(٤) ابرزها ، بالطبع ، عمليات البناء والترانزيت والشحن التي تقوم بها شركة نفط العراق .

(٥) مثلا ، المشاريع الايطالية - لاسباب سياسية - في الثلاثينات .

اساليب أكثر تقدماً ، وشرح هذه الأساليب ، بالنسبة لكل فرع من فروع الانتاج ( ٦ ) ، ولكن المنافسة من جانب البضائع الاجنبية ( وبينها الحديد الصناعي ) والمصانع الحديثة كانت قوية ، واتخذت الاسعار منحى غير ملائم ، وتبدلت الاذواق . وهكذا اخذ المنتجون ينخفض سنة بعد اخرى ، وبدأ الناس يقتلعون اشجار التوت . وحينما حدث تحسن طفيف في نهاية هذه الفترة فان الانتاج اللبناني والعلوي من الحرير ، وصناعة الكراخ التابعة له ، لم تحرز وسط الاسف العام ( بما في ذلك اسف الفرنسيين ) سوى ادنى درجات التحسن . ويصح الوصف نفسه ، الى حد كبير ، بالنسبة للصناعات التقليدية الاخرى التي كان يتقنها اهالي البلاد : الاشغال الجلدية ، والتقطير ، والاشغال المعدنية ، والدباغة ، وصناعة الفخار ، والاشغال الخشبية ، وطحن الحبوب وصناعة الصابون ، والحياسة بالنول اليدوي ، والسجاد ، وشغل المخزومات . وبحكم الحواجز التجارية المستجدة ، وتغير الاذواق وارتفاع الاكلاف فان هذه الحرف لم تعد تملك البقاء سوى لانها توفر الحاجات المعيشية ، او قسما من هذه الحاجات ، لافراد لا سبيل امامهم الى عمل آخر . وهكذا ، فانها لم تعد تقوم بأكثر من وظيفة اقتصادية ضيقة ، ويات مستحيلا ان تنافس الانتاج الآلي والرأسمالي الحديث . من جهة اخرى ، كان عمل ونتاج المشاغل والمعاصر في المدن الداخلية السورية يتناقض عاما بعد آخر . فقد اقفلت ابواب التصدير امامها ، واقتصرت منافذ التصريف على الفقراء والريفيين ، او السياح ، وكان يبدو ، في ١٩٢٩ ، ان هذه الحرف تواجه مستقبلا مظلما .

مقابل ذلك كله شهدت الحقبة نفسها نموا آخر متسما بالزخم للصناعة الحديثة الطراز التي تطورت بسرعة غير عادية منذ ١٩٤٥ الى حد ان الناس اخذت تنسى ان تأسيسها وتعزيز وجودها يعودان الى حقبة ١٩٢٨ - ٤٠ وقد اتخذ هذا النمو ثلاثة اشكال : التحديث الجزئي ( عن طريق استخدام القوة المحركة الآلية ) وتوسيع المشاغل الاقدم عهدا ، وانشاء مصانع حديثة قادرة على انتاج المواد نفسها او اخرى مماثلة (٧) بصورة افضل وأقل كلفة ، واقامة صناعات (٨) جديدة كليا بالنسبة للبلاد وفق اسس حديثة . وفي جميع هذه الحالات كانت الحكومة المحلية ، بتشجيع من الفرنسيين تصدر

(٦) ان التهمة الشائعة القائلة ان « الفرنسيين قتلوا الصناعة اللبنانية لصالح صناعات ليون» بعيدة عن الصحة تماما .

(٧) مثلا ، الحياكة ( بالانوال الآلية ، وحسب التصاميم الاجنبية ) والدباغة ، وصناعة الحبال ، والتقطير ، وصناعة الصابون ، وغزل الحرير ، وطحن الحبوب ، وصناعة الاحذية ، وأشغال الاسفلت .

(٨) غزل القطن ، والاصناف ، وأسرود الغناب ، والملابس المبركة ، وأشغال المنسوجة ، والسجاد المصنوعة بالالات ، والبيبرة ، والفواكه والاطعمة المعلبة ، والحلويات ، والفراشي ، والعلطور ، والملابس والمنسوجات الحريرية والقطنية والصوفية .

تشريعات الهدف منها مساعدة المشاريع الناشئة ، سواء بواسطة الاعفاءات الجمركية بالنسبة للالات والمواد الضرورية ، وكذلك في الغالب ( وضمن الحدود الممكنة ) بفرض رسوم اعلى على المنتجات الاجنبية المنافسة . وهكذا ، رغم قلة التنسيق بين الدولتين ( ٩ ) ، وفشل بعض المشروعات بسبب قلة الحرص او الاخطاء ، ثم وبحكم انخفاض سعر اليد العاملة والمواد الخام المتوفرة الى جانب الرساميل التي وفرها المغتربون الاثرياء العائدون ، فقد انبثقت الى الوجود مجموعة متنوعة من الصناعات شبيهة بالحديثة - او الحديثة كلياً في بعض الاحيان التي تستخدم المواد الخام المحلية اذا توفرت ( زيت الزيتون ، الحرير ، القطن ، الجلود ، الفواكه ، والشعير ) ، او تستورد المواد غير المتوفرة من الخارج . واذا كان عدد العمال الذين تشغلهم هذه الصناعات صغيراً ، والرأسمال متواضعاً نسبياً ، والانتاج غير قادر على تلبية اكثر من جزء من الحاجات المحلية وجزء اصغر من الصادرات ، فلا بد من الاقرار بأنه تم انجاز بداية مهمة ، وان قدراً معيناً من التفكير والتخطيط قد كرس في هذا المجال ، وانه تم اكتساب بعض التجربة ، بما فيها من ايجابيات وسلبيات . ولا شيء اكثر خطراً من الاعتقاد السائد بأن الصناعة السورية - اللبنانية الحديثة نشأت بعد الانتداب ، او ان الفرنسيين لم يولوا هذه الصناعة ، التي لم يساهموا فيها سوى باستثمارات قليلة ، عنايتهم ودعمهم (١٠) بالاضافة . لا يسع المرء ان يتجاهل المساهمة المباشرة للصناع الارمن اللاجئين ، او الاثر غير المباشر الذي نجم عن النموذج الذي قدمه اليهود المهاجرون الى فلسطين . ثم ان العديد من مؤسسي ومدراء هذه الصناعات الجديدة اتسموا بمقدرة ومهارة عظيمين .

عرفت الطاقة الالية والكهربائية الضرورية للصناعة ، وللخدمات العامة تقدماً كبيراً في هذه الحقبة - ولو انها ظلت دون المطلوب . وقد تم توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية في عدد من الاماكن ، ولكن الاستفادة من مجاري المياه ( وخاصة في لبنان ) ظلت ناقصة . وفي الاماكن الاخرى - اي في ما يزيد على تسعة اعشار الطاقة المتولدة - كان الاعتماد على الديزل . وقد جرى تحديث وتوسيع المنشآت القائمة في المدن الرئيسية . وانشئت بعض المعامل الصغيرة التي ادخلت الصناعة الى عدد من المدن او القرى التي لم تعرف مثلها من قبل . ولكن المنشآت والاشغال المتعلقة بها كانت

(٩) لم تقم اية صناعة من هذا النوع ( باستثناء الصابون والحرير ) في سنجق العلوية او جبل الدروز .

(١٠) ذكرت بعثة دافيدسون التي زارت البلاد في نيسان - ايار ١٩٤٦ في تقر (Report, p. 33)

انها علمت ان « احد الاسباب الرئيسية للمشاعر المريرة ضد فرنسا » ما زعم عن اعاقبة النمو الطبيعي للصناعة السورية . من جانب السلطات الفرنسية من اجل التقليل من امكانية منافستها للصناعات الفرنسية . والواقع ان هذه الاعاقبة لم تحدث ابداً .



مرتفعة ، والوقود الرخيص غير مثوفر ، والاستهلاك محدوداً ، والارياح غير مؤكدة ، ومن ثم فإن التقدم الذي امكن احرازه كان بطيئاً .

بمعزل عن المنتجات الزراعية ، فإنه لم يكن ممكناً زيادة حجم المواد الخام اللازمة للصناعة او المنتوجات الصالحة للتصدير كثيراً . رغم تحديث التشريعات بعدد المناجم واعطاء الرخص لعدة مشروعات فرنسية او اجنبية او محلية ( ١١ ) - من غير تمييز - للتنقيب عن المعادن واستغلالها فلم يسفر الامر عن اكتشاف اية رواسب قيمة . وكاستثناء وحيد فقد اعطي امتياز لاستغلال رواسب الاسفلت المهمة في منطقة اللاذقية ، وقد ساهمت هذه الرواسب ، التي استغلها احد المشروعات الفرنسية ( ١٢ ) ، في تشييد الطرق والبناء ، اضافة الى التصدير . اما بالنسبة لصيد الاسماك والاسفنج التي استأثرت باهتمام ضئيل من جانب بعض المصالح الاجنبية ( الايطالية واليونانية ) ، الى جانب نصف دزينة من الحرف الحديثة ، الى جانب استقدام خبراء من فرنسا للدراسة والنصح ، فانها كانت تتم على نطاق صغير وبهامش ربح ضئيل ، ولم تكن تعيل سوى بضع عشرات من العمال . وكان السائد ان الارياح تذهب الى الوسطاء . ولم تعرف غابات البلاد القديمة ابي تحسن ابان هذه الفترة ، ولم تكن تستغل بصورة صحيحة ، رغم الدعاية الفرنسية المكثفة وبعض الجهود الملموسة ( ١٣ ) . ولكن جرى تخطيط هذه الغابات ، التي كانت قد تدهورت الى ادنى الدرجات من قبل ، وتمت زراعة بعض المناطق وجرى تشجيع « اعادة التشجير الطبيعية » عن طريق اقامة المشاتل ، وانشاء سلك صغير لحراس الغابات . وقد صدر قانون عام متعلق بالغابات في ١٩٣٥ ، ووضعت بعض الانظمة ( ولو انها لم تراع كثيراً ) من اجل الوقاية من الحرائق ولمنع صناعة الفحم او اطعام الماعز من الاشجار ، وأعلن عن تأسيس جمعية « اصدقاء الشجرة » . ولم تنشأ اية مشروعات كبرى بسبب ضالة الرساميل ، وضالة الاهتمام العام ، وعدم امكانية تحقيق ارباح سريعة ، وبحكم الروح المحافظة لدى القرويين . وقد أحرز بعض التقدم المرئي ، ولو انه ظل محدوداً ، في منطقة العلويين وقسم من لبنان وفي سنجق الاسكندرون ، وفي غياب تدخل السلطة التنفيذية على نطاق واسع ، او رساميل كافية فإن السلطة المنتدبة لم تكن قادرة علي ان تفعل المزيد .

( ١١ ) كانت الطلبات للحصول على حقوق منجمية تقدم الى الدائرة المختصة في المفوضية العليا ، التي تتولى دراستها واعطاء تقرير بشأنها . لكن اصدار الرخص كان من مهمات الدول المحلية .

( ١٢ ) انتقلت ملكية « شركة الاسفلت » ، في فترة لاحقة الى « شركة نفط العراق » . لكن الطابع الفرنسي للادارة والموظفين لم يتبدل .

( ١٣ ) من المؤسف ان يصعب تاطق بلسان الحكومة السورية في سنة ١٩٥٤ عن « الاهتمام المتعدد

للتحريج من جانب سلطات الانتداب الفرنسية التي لم تتول حماية اشجار الغابات » .  
( Syria, Vol. II., p. 48 )

تولت التنقيب عن النفط ، بالاستناد الى قانون التنقيب الجديد الصادر في ١٩٢٢ ( وقد عدل في ١٩٢٦ ) ، شركة نفط العراق (١٤) ، وشملت عملياتها ، في ١٩٢٢ وبعدها ، مناطق واسعة من سوريا ، وسنجق الاسكندرون ، ولبنان . وبعد قدر من المسح الجيولوجي ومن عمليات الحفر الاختبارية منحت الشركة امتيازاً اجمالياً يشمل خمسة اسواق سورية في سنة ١٩٢٨ ( ١٥ ) . ولكن عمليات التنقيب التي استغرقت وقتاً طويلاً وأكلافا مرتفعة لم تسفر عن اية رواسب قابلة للاستغلال التجاري (١٦) . من جهة اخرى ، ترتب على الحاجة الى ايصال نفط كركوك ، برا الى المتوسط قيام الشركة نفسها ( التي يملك الفرنسيون ربع اسهمها ) ببناء انبوب قطره ١٢ انشا يعبر اراضي سوريا ولبنان وينتهي في طرابلس حيث انشئء حقل لخزانات النفط ومرقفاً للتحميل ومحطة للتشغيل . وقد انشئت ثلاث محطات للضخ ومستودع واحد في سوريا ، في حين قامت المحطة النهائية ومعها الادارة في الاراضي اللبنانية . وتطلب بناء هذا الخط ، الذي اعتبر اعظم عمل صناعي وهندسي شهدته البلاد ، استخدام حوالي ٥٠٠٠ رجل ذوي مهارات متنوعة لكن تشغيل الخط ، بعد تشييده ، تطلب نصف هذا العدد فحسب ومع ان امتيازات التراخيص التي اعطيت للشركة في ١٩٢١ ( ١٧ ) . لم تلزمها بدفع اية مبالغ نقدية للحكومات المحلية ، فان الفوائد الاقتصادية التي جنتها البلاد لجهة العمالة وشراء الاراضي ، والعقود المحلية ، والاتفاقات كانت مهمة وهذا اضافة الى التقدم الذي عرفته الطرق الصحراوية ، وخزانات المياه ، والمواصلات اللاسلكية . من جهة اخرى كانت مساهمة الجيولوجيين الفرنسيين في دراسة دول الشرق ، وجهود الرسامين العسكريين الفرنسيين ، منذ ١٩٢٥ وصاعداً ، لوضع الخرائط لها ، ذات أهمية فائقة .

ان افضل نموذج على اعمال سلطات الانتداب ابان هذه الفترة هو التطور المهم في مجال المواصلات ، مع كل ما لهذا التطور من مغزى بالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، والمجتمع عموماً . فقد جرى توسيع وتحديث المرافق ، وكانت ادارتها

- (١٤) تمت العمليات ، بعد سنة ١٩٢٦ تحت اسم : «Petroleum Concessions Ltd.» وكانت تشمل سوريا ولبنان . وفي فترة لاحقة قامت شركة منفصلة لكل بلد على حدة .
- (١٥) جرى التصديق على هذا الامتياز في ١٩٤٠ . لكنه لم يشمل الاسكندرون ، حيث اعطيت في ١٩٢٢ - ٢٧ رخص منفصلة انتهى مفعولها في ١٩٢٩ . وبالنسبة للبنان فقد تم الحصول على بعض الرخص ، ولكن لم تعط امتيازات اجمالية .
- (١٦) من اجل مزيد من التفاصيل حول عمليات التنقيب في سوريا ولبنان ، والامتيازات الممنوحة ، يمكن مراجعة كتاب المؤلف : Oil in the Middle East (London, 1954) pp. 76 ft.
- (١٧) لولا الضغوط الفرنسية لكان هذا الخط انشئء ، على غرار الخط الاخر ، ضمن اراضي شرق الاردن وفلسطين من غير ان يمر في سوريا ولبنان على الاطلاق .

مشتركة فيما بين جهاز مختص تابع للمفوضية العليا ، والسلطات المحلية ، والشركات ذات الامتيازات . وفي بيروت انجز مشروع كبير لتوسيع وتعميق منطقة رسو السفن وتحسين المنطقة المحاطة بالحواجز ، الى جانب بناء مواقع وتسهيلات ، في سنة ١٩٣٧ ، وابتدأ العمل بمرحلة جديدة . وفي طرابلس اضيفت الى المزايا الطبيعية للمرفأ حواجز لصد الامواج . وفي اللاذقية جرت بعض الاشغال المحددة من اجل تنظيف الميناء وشيدت بعض المنشآت ، كما جرت اشغال لاستصلاح المرفأ في الاسكندرونه . واستحدثت حمايات افضل للمراكب الصغيرة في الموانئ الرملية الصغرى . وقد ظلت المنائر في عهدة اصحاب الامتيازات الاصليين ، وانشئت منائر جديدة . وكان اسطول الصيد البحري المحلي ، الذي كانت نصف مراكبه ترسو في ميناء ارواد يثير عدة معضلات ذات صلة بالانضباط او السلامة وخاصة بعد ادخال المحركات ، الامر الذي استدعى اصدار انظمة نادرا ما كان القباطنة الاميون يتقيدون بها . وقد توزعت السفن البخارية الكبيرة ، التي ترفع اعلام فرنسا وايطاليا وبريطانيا وعدة دول اخرى ( لم يكن بينها سفن محلية ) بين المرفأء الاربعة التي ذكرناها سابقا ، ولكن ميناء بيروت كان يستقبل اكبر عدد من هذه السفن .

بمقدار ما كان للمهارة والنوايا الحسنة ان تعوض النقص في الاموال المخصصة لهذا الغرض فان نظام الطرق العامة وصل الى مستوى ممتاز بالمقارنة مع الفترة السابقة ومع البلدان المجاورة . ومقابل الارتفاع الكبير في عدد السيارات (١٨) فقد تم بناء مئات الاميال (١٩) من طرق الاسفلت الجديدة ، وعشرات الطرق الممهدة ، والعديد من الجسور الكبيرة او الصغيرة . وعرفت بعض المناطق الطرق للمرة الاولى في تاريخها ، وابدت السلطات ادراكا كافيا لاهمية سيارات الركاب الكبيرة والشاحنات . وقد ربطت الطرق الرئيسية بين كل المراكز الكبرى في البلاد ، وأعيدت السلطات المحلية والقروية في مشاريعها المحدودة عن طريق الهبات والسماح باستخدام العمل الطوعي . وكان الفضل في الانجاز الاكبر في هذا المجال - وهو خط السيارات الصحراوي الذي يصل دمشق ببغداد - عائدا الى مبادرة شقيقين نيوزيلنديين (الشقيقين نيرن (Nairn) والى الدعم العملي الذي قدمه المفوض السامي وحكومتنا سورية والعراق وقد تأسست شركة نيرن المسجلة في بريطانيا في ١٩٢٣ ، وامتصت شركة محلية منافسة بعد ثلاث سنوات ، وظلت تعمل في ايام الثورة الفرنسية بعد اجراء تعديل طفيف في خطوطها ، وانشأت فندقا صحراويا ومستودعا في الرطبة ( في العراق ) في

(١٨) ارتفع العدد من ١٠٠ في ١٩١٩ الى ١١٠٠٠ في ١٩٣٩ .

(١٩) اقامت الارقام التي كان في البلاد ، في ١٩٢٩ ، ٢٩٠٠ كيلومتر من الطرق غير الطبيعية .

وذلك مقابل ٧٠٠ كيلومتر في ١٩٢٠ ، الى جانب ٦٨٠٠ كيلومتر مقابل ٦٠٠ كيلومتر من

الطرق الممهدة .

١٩٢٧ ، واقامت اجهزة صيانة كاملة لسياراتها المصممة على نحو خاص ، ولم يصعب عليها ان تحتفظ بالاولوية بين الشركات المحلية المنافسة التي انبثقت بعد مدة . وقد شكل هذا الخط عنصرا جديدا في وسائل السفر ونقل البريد في الشرق الاوسط .

عرف نظام سكة الحديد اضافة وخيدة بعد ١٩١٨ . وتمثلت هذه الاضافة ، التي جرت في ١٩٣٥ ، في تمديد سكة حديد بغداد من نصيبين ( في تركيا ) الى حدود العراق . وقد تأمنت الاموال اللازمة للمشروع من صناديق المصالح المشتركة .

وجرى استصلاح الخط الرئيسي الذي يمر شرق ارضنة بعد سنة ١٩٢١ وبإشراف تركي - فرنسي مشترك . وقد تولت الأشغال ضمن سوريا شركة فرنسية ( كيليكية - الشمال - سوريا ) فأصلحت الخطوط واشرفت عليها لمدة عشر سنوات بالتعاون مع شركة « بوزانتي - ارضنة - نصيبين وتمديداتها ( B. A. N. P. ) التي تملكها الحكومة التركية . وبعد عقد اتفاقية شاملة مع الاتراك ، امكن التوصل الى تسوية موقفة جديدة كان مأمولا ( ولو ان ذلك الامل لم يكن دائما في محله ) ان تؤدي الى تعاون اتم . ومنذ ذلك الحين فان الاقسام السورية من الخط اصبحت خاضعة لإشراف شركة « سكة حديد دمشق - حماه وتمديداتها » ( D.H.P. ) ، على غرار سكة حديد الحجاز منذ ١٩٢٤ . ورغم الاقتراحات المتكررة فان مشروع خط فلسطين - طرابلس لم يتحقق ، وكذلك مشروع خط سوريا - العراق - ايران . وظل خط بيروت - المعاملتين القصير على حاله ، فلم يجر وصله بخطوط أخرى . وقد عرفت كل الخطوط القائمة الصيانة والتحسين والتحديث ، واضيفت عربات جديدة لسكة الحديد ، واقيم نظام مكمل للسيارات (٢٠) . وفي هذه الفترة بدأ استخدام عربات النوم في القطارات ، وصارت القطارات تصل ما بين اوروبا وحلب ، ورياق ، والحدود العراقية . وفي الحدود العراقية كان هنالك خط لسيارات الركاب يصل ما بين الحدود ومحطة سكة الحديد في الموصل (٢١) . وقد امكن لنظام سكة الحديد السوري - اللبناني ان يحقق ، باستثناء بعض السنوات الصعبة ، ربحا متواضعا رغم المنافسة الشديدة من جانب السيارات التي كانت تضطر السلطات المسؤولة عن سكة الحديد الى تغيير اجور الشحن بين حين وآخر .

لم يحاول الفرنسيون ان يصلحوا نظام البريد والبرق العثماني ، بل انشأوا نظاما جديدا كليا . وقد تولوا بأنفسهم الاشراف على اقامة النظام الجديد ، وتنفيذه . وكان لكل دولة دائرة مستقلة لشؤون البريد والبرق ، اما التنسيق بين هذه الدوائر ، وتوجيهها ، فكان من مهمات « المفتشية العامة » التابعة للمفوضية العليا . وقد انضم كل

(٢٠) تولته شركة Société Autoroutière du Levant . وكانت هذه الشركة تابعة ، حتى

١٩٣١ ، لـ « الزعيبي العامة » التي كانت تسيطر كذلك على شركات سكة الحديد .

(٢١) اكتمل للقسم الذي يصل تل كوتشيك بالموصل في ١٩٢٩ .

من سوريا ولبنان الى « الاتحاد البريدي » . وأحرز نظام البريد في الداخل والخارج مستوى معقولا (٢٢)، وكان ابرز الانجازات اقامة خط بريدي مع العراق وايران والشرق بواسطة السيارات التي تعبر الصحراء ، وخط جوي مع الشرق الاقصى ، وقد اقيمت شبكة من خطوط البرق والتلفون كانت تشمل كل انحاء البلاد ، وكانت صلاتها مع الخارج تتوسع باستمرار (٢٣) . وبسبب الحاجة الى الاتصالات اللاسلكية اعطي امتياز مدته ٧٥ سنة لشركة « راديو اوريان » ، التي انشأت في ١٩٢٢ محطة قرب بيروت . وظهر الطيران المدني ، تلك الظاهرة ذات المستقبل غير المحدود ، في مطلع الثلاثينات ، وكان يستخدم المطارات العسكرية في نيرب ( حلب ) والمزة ( دمشق ) ورياق ، التي بجانب محطة ومدرج للطائرات البحرية في طرابلس . وبالإضافة ، فقد تم انشاء مطار بيروت الاول في ١٩٣٩ . وقد أظهرت الطبقات العليا من اللبنانيين والسوريين انفتاحا على امكانات الطيران ، وادركت ان بلادها تقع في منطقة مركزية بالنسبة للخطوط الجوية العالمية . وفي هذه الاثناء فان كل المشروعات الجوية كانت وقفا على الفرنسيين .

ان الصفحات الاخيرة من هذا القسم مخصصة لاوسع موارد البلاد واكثرها انتاجية ، في يومنا وفي كل الازمنة - الزراعة : التي تقوم عليها اعمال ومعيشة الاغلبية الكبرى من الاهالي ، والتي ينجم عن تقدمها او ركودها اعظم الآثار الاجتماعية والاقتصادية . وقد بينا في الفصل الاول ، من هذا الكتاب ان هذا المورد كان ، ولاسباب معلومة ، متخلفا في اتساعه وأساليبه ونوعيته وانتاجيته في مطلع هذا القرن . فما هي ، اذا ، المساهمة التي قدمها الفرنسيون في هذا الحقل البالغ الاهمية ؟

ان مهمة تحسين الزراعة ترتبط بعناصر متعددة تتراوح بين المناخ والشروط الطبيعية ، والبنية الاقتصادية الاساسية ، والمصالح الراسخة العميقة الجذور ، والروح المحافظة السائدة بين الاهالي (٢٤) . ولم يكن في وسع الفرنسيين ، بغض النظر عن حسن نيتهم او علومهم او مثابرتهم ، ان يحدثوا تغييرا اساسيا في معدل الامطار او التربة السورية او في عقلية الاهالي ، او في بنية المجتمع ونظام الارض السائد . والواقع ان هذا النظام الارضي كان مرتبنا بهيمنة الطبقات الاجتماعية والسياسية التي لا مفر امام اية حكومة محلية في هذه المرحلة من الاستناد عليها الى درجة كبيرة . ثم ان أي جهد محلي ما كان قادرا على التصدي لهبوط الاسعار العالمية ، او للتقلبات

(٢٢) ارتفع عدد مكاتب البريد من ٦٨ في ١٩١٩ الى ٤١١ في ١٩٢٩ .

(٢٣) انجزت الحكومة الفرنسية ، في ١٩٢٨ ، العمل في خط تحت البحر يصل بيروت بتونس

ومرسيليا .

(٢٤) يوجز وولرس (Weulersse) وضعهم بصورة رائعة حين يشير الى « الجمود العدواني للريف

المضرة في أسعار العملات ، او لمواقف البلدان الاجنبية من قضية شراء المحاصيل السورية . ولم يكن سهلا اغراء الرساميل الاجنبية ، الفرنسية او سواها ، ( رغم توفر المجالات ) بالاستثمار في بلد يفتقد الى الامن ، وهذا السى جانب ان مسألة جلب مستوطنين فرنسيين الى المنطقة ( ولو حدث ذلك فانه كاد سيولد الكوارث ) لم تطرح جديا . وبناء على ذلك فان محاولات تحسين الزراعة ظلت محصورة في اطار محلي ومحدود . وقد اشتملت الجهود التي عرفتها هذه الحقبة حقول ملكية الارض ، والعوز الريفي ، والري ( بوصفه العلاج الوحيد لقضية نقص وعدم الانتظام في مياه الامطار ) واجناس ونوعية المحاصيل ، واساليب وتسهيلات الزراعة .

كان الغرض من عملية مسح الاراضي التي استهلها الفرنسيون ، عبر شركة خاصة تدعى «Regie de Cadastre» (٢٥) ، اضعاف قدر اكبر من الامان بالنسبة للملكية الارض ، والحؤول دون النزاعات ، وتوفير موجودات قابلة للرهن - يمكن ان يستند اليها الاقراض الزراعي وتدعيم الحيازات القابلة للنمو ، واقامة اساس افضل للضرائب وقد تمت عملية المسح عبر التقسيم الى مثلثات ، ثم المسح الطبوغرافي ، والى المسح التفصيلي وتعيين حدود قطع الارض ، والملكية ( بمعاونة لجان خاصة ، وقضاة عقاريين) والتسجيل العقاري وبناء على السجلات العقارية الجديدة صدر في سنة ١٩٢٠ قانون جديد للاراضي وبدأ العمل بنظام جديد لسندات الملكية بدلا من نظام « التابو » القديم ونظام « الدفتر خانة » الذي كان معمولا به في الاقضية . وقد مثل هذا الانجاز ، ذو الاهمية القصوى خطوة كبرى الى الامام بالمقارنة مع التشويش الذي كان يترافق مع الاعراف القديمة وفي ١٩٢٩ كان قد تم مسح قسم كبير من الاراضي الصالحة للزراعة (٢٦) . ان النظام الجديد لم يفلح في الغاء مساوئ الملاكين المتغيبين عن اطيانهم ، او الشراكة في المحاصيل ، او سوء التوزيع . ولكنه انشأ خلفية بالغة الدقة تستند اليها الحقوق وتعيين حدود الاراضي بحيث صار ممكنا القيام باصلاحات كبرى في المستقبل . وأرشف انشاء هذا النظام تقسيم املاك الدولة وتحويلها الى ملكيات فردية ( وفق نظام للايجار والشراء ) ، واعادة تجميع قطع الارض غير القابلة للاستخدام العملي ، وتقسيم « مشاعات » القرى الى حيازات خاصة .

لجأت السلطات الى اساليب متنوعة للتصدي لمشكلة العوز الريفي والديون الفلاحية ، التي كانت تشكل عقبة مميتة في جه تقدم الزراعة السورية ، بل وخطر على حياة الفلاحين انفسهم ، لكن جميع الاساليب المتبعة لم تفلح في ايجاد حل فعال .

(٢٥) كان يرأسها المسيو دورافور (Duraffour) . وقد وفرت الدوائر العقارية التابعة للمفوضية العليا التوجيه والتنسيق . وكانت كل من الدول المحلية تتعاقد بصورة مستقلة مع الشركة لمسح اراضيها .

(٢٦) اي حوالي ٣١ مليون هكتار ، وذلك مع ان العمل امتاز بالبطء في ١٩٢٧-٢٩ لاسباب

مالية . وجدير بالذكر ان المسح التفصيلي لم يشمل اية منطقة من جبل الدروز .

فالبنوك الزراعية التي تأسست في كل دولة على حدة في مطلع العشرينات كانت تفتقد باستمرار الى الاموال - كما كان الفلاحون الراغبون في الاقتراض يفتقدون الى الموجودات التي توحى الثقة - الامر الذي حال دون مساهمتها في توفير الرساميل التي مست الحاجة اليها . وقد جرت نقاشات عدة حول انشاء جمعيات تعاونية ريفية ، ولكنها لم تسفر عن الكثير . اما البنوك التجارية فانها اقتصرت على تسليم الاغنياء . وحدث مرارا ان قدمت الدول المحلية مساعدات مالية ومقادير من الحبوب الى المحتاجين ، ولكن مثل هذا الاجراء كان اقرب الى العون الذي تفرضه حالة المجاعة منه الى سياسة اقتصادية تقدمية . ويصح الحكم نفسه بالنسبة للتسامح في جباية الضرائب الزراعية احيانا ، او التعديلات في الرسوم الجمركية .

بالنسبة لمشاريع الري ، فان ما أمكن احرازه في الفترة ١٩٢٠ - ٤٠ كان على العموم مخيبا للامال . لكن هذه النتيجة كانت حتمية بحكم ضالة الموارد المالية ولقلة المعارف المائية التي تتطلب جهدا بطيئا ودؤوبا لمراكمتها . كانت حقوق الجماعات في المياه ، التي بات تعيينها من مهمات الدول المحلية منذ ١٩٢٦ ، غير مستقرة وباعثة على نزاعات ضارة ولكن شركة الدراسات (Régie des Etudes Hydriques) التي انشئت في ١٩٢٩ على نفقة « المصالح المشتركة » قامت خلال خمس سنوات بعمل ممتاز في تجميع المعلومات الاساسية وصياغة المشاريع . وادخلت تحسينات كبرى على بعض انظمة الري الموجودة : في واحة دمشق ، وعلى نهر قويق في حلب ، وعلى الليطاني ، مثلا . وتم تحديث نواعير الماء الموجودة على نهري العاصي والفرات جزئيا بواسطة مئات المضخات الالية والمحركات التي تعمل على الزيت وعلى صعيد المشاريع الاكثر اهمية فان مشروع تجفيف مستنقعات عمق في الاسكندرونة لم يستكمل ، وظل مشروع ري منطقة الغاب بواسطة العاصي الاوسط في مرحلة المناقشة ، وبذلت جهود باهظة التكاليف وشاقة لاستصلاح اراضي البقاع بواسطة مياه بحيرة اليمونة ولكنها لم تجد طائلا . بالمقابل انجز العمل في المرحلة الاولى من مشروع اعلاء السد الواقع على بحيرة حمص ومد القنوات من البحيرة في ١٩٣٨ ، وأعطيت وعود بالقيام بأعمال تطويرية كبرى في وقت لاحق . ولكن ايا من التصاميم المقترحة او ( وباستثناء منطقة حمص ) الاعمال المنجزة لم تصل الى مستوى الاعمال التي نفذت في العراق في الفترة نفسها .

من جهة اخرى ، شهدت هذه الفترة انجازات عديدة لجهة تحسين المحاصيل

والنقابات ، فقد جرت محاولات جدي لاستيراد البنود من الخارج او بواسطة التلقيح

الاصطناعي ، لايجاد انواع جديدة من الحبوب والقطنيات والفواكه قادرة على ان تغل محاصيل اكبر ونوعيات افضل . وكان القنب وقصب السكر والخروع والبطاطا والحنطة السوداء والقلقاس الرومي بين المنوعات الجديدة التي دخلت الى البلاد، في حين خضعت زراعة التبغ لدراسة مطولة . وقام بعض الخبراء بأبحاث حول الواجهة المتنوعة للحياة الريفية ( ٢٧ ) . وانشئت في هذه الفترة دائرة للارصاد الجوية كانت تابعة لمكتب المفوض السامي . وكان ادخال القطن الاميركي واتساع زراعته ، رغم السنوات الرديئة والعقبات التجارية ، من الدلائل المشجعة كثيرا . وبالفعل فقد اصبحت سوريا خلال بضع سنوات بين البلدان التي تنتج كميات كبيرة من القطن مما امن لها فوائدها عظيمة ، احدها تنمية الصناعة القطنية . واستحدثت في البلاد نظام للتصنيف والتوضيب كان الغرض منه تعزيز تصدير الليمون . ولجأت السلطات الى تخفيف الضرائب الجمركية او الغائها احيانا بالنسبة للتراكورتات والآلات الزراعية . وكان لهذا الموقف التشجيعي اثره في زيادة استخدام هذه الآلات زيادة ملحوظة . وشنت ضد الوبئة والحشرات حرب استخدم فيها كل ما امكن من المعرفة العلمية والتنظيم وتأسست غرف للزراعة في المدن الرئيسية . واذا كانت هذه التجارب والانجازات وسواها لم تحدث اثرا كبيرا في الزراعة السورية البدائية وغير التقدمية فان بوسع الفرنسيين ان يزعموا انهم أفادوا الاهالي الريفيين باقرار الامن في المناطق المحاذية للصحراء ، وانشاء الطرق القروية وخزانات المياه ، وبشن حرب ناجحة ضد الملاييا وامراض العين .

في حقل تربية المواشي واستخراج المنتجات الحيوانية لقيت الحكومات والجمهور مساعدة دائرة مختصة تابعة للمفوضية العليا ، والاطباء البيطريين العاملين في الجيش الفرنسي ، الى جانب العون الذي قدمته هيئات خاصة مثل شركة Union Ovine Coloniale . ولكن لم يكن بوسع اي نوع من انواع التنظيم ان يتجاوز العقبات الرئيسية ، وبينها النقص في الاموال ، التي تعترض تقدم هذا الحقل ذي الامكانيات الكبيرة . اما العقبات الاخرى المهمة فكانت الجفاف غير المتوقع والميت ، والجمهور المتأخر والسلب ، وعدم التأكد مسبقا من نوعية الطلب والاذواق والاسعار في البلدان المستوردة ، واندثار النقل بواسطة الجمال . وقد وفرت السلطات بعض العون لمربي المواشي من البدو والقرويين في السنوات الصعبة ، وشهد مستواهم المعيشي بعض التحسن . وساد القرى والصحراء جو من الامن ابعد عنها الخوف من الغزاة والصوص . وبذل التجار اقصى ما في وسعهم ، ورغم الصعوبات ، لتأمين قدر من التسويق الخارجي . وجرى تنظيم الضريبة على الحيوانات ( سواء قامت الضريبة على

(٢٧) قامت « مؤسسة الشرق الادنى » (Near East Foundation) الاميركية بانشاء « معهد الحياة الريفية » (Institute of Rural Life) ، وذلك بالتعاون مع الجامعة الاميركية . كذلك حقق بعض الدارسين الفرنسيين التابعين لمعهد دمشق الفرنسي .



الاحصاء ، او كانت اجمالية ) ، او الغيت كلياً في بعض الحالات • وفرض الاشراف الحكومي على تنقل الحيوانات ، بما في ذلك الترانزيت • واتخذت خطوات للمسؤول دون انتشار طاعون الماشية ومرض الأرجل والفم وسواها من الامراض ، وفرض اتباع تدابير وقائية • وعرضت امام الفلاحين طرق جز الصوف بواسطة الآلات • وجلبت الى البلاد اجناس جديدة على سبيل التجربة لتحسين النسل • وقد لقيت تجارة الاقراص العربية التشجيع ، غير انها لم تكن توازي الكثير •

ان الفرنسيين - كما رأينا - لم يحققوا المعجزات في حقل الاقتصاد والمستوى المعيشي العام والمواصلات • ففي وجه المعجزات كان يبرز النقص في الاموال ، وقصر الفترة ، ومحدودية التعاون الذي أبدته الطبقات المتعلمة ، واللامبالاة الباعثة على اليأس من جانب عامة الناس • ان تخمين المستوى الذي كانت سوريا وليبنان ستصلانه فيما لو ظلنا من غير انتداب ، او لو فرض عليهما انتداب دولة غير فرنسا ، يظل رهن الفرضيات والخيال • ولكن لا مجال للشك ، ورغم كل اطوار الرفض والمقاومة من جانب الشعب ، والاضطراب السياسي المتواصل ، والاطفاء الحقيقية او المزعومة في مواقف فرنسا وأساليبها التنظيمية - فان النوايا الحسنة ، والمستويات الارتفاع ، والتجربة الناضجة التي امتلكتها الدولة المنتدبة ساهمت مساهمة مهمة في مجالات الادارات الامنية ، والادارة العدلية ، والحكم بمهامه اليومية ، والمالية العامة ومعضلاتها الكثيرة ، والارض ومنتجاتها ، وفي الاشكال الحديثة من المواصلات والصناعة •

### ٣ - الحياة والمجتمع

كانت ظواهر التحول والتحديث والتطور المتسارع التي امت بالمجتمع السوري فيما بين الحربين العالميتين - وهي ظواهر انتقال يصعب اعتبارها مفيدة دائما ، ويمكن ردها الى عوامل عدة الى جانب التأثيرات الفرنسية المباشرة - وبحكم الضرورة اقل بروزا بين القبائل وفي قرى الريف منها في المدن الكبرى . فالواقع ان حياة القرية ، اذا استثنينا بعض البدايات المنظورة للخدمات الاجتماعية ، وتسهيل امكانيات الوصول اليها ، وتضاؤل الاعمال التعسفية والنزوات التي تلجأ اليها السلطات المحلية ، لم تتغير كثيرا من حيث مظهرها التقليدي ، ووتيرتها ، واجوائها . فقد احرزت مستويات المعيشة ارتفاعا ضئيلا فحسب ، واحتفظ الاقطاعيون او ملاك الاراضي بهيمنتهم ، وظلت حياة الفلاح قاحلة وغير متفائلة . وبالاحرى فان الاحساس بتبدل الازمنة كان اضعف كثيرا بالنسبة للبدو والرحل والقبائل شبه المقيمة . وكان جهاز الاشراف على البدو (Controle Bédouin) - بل والمعرفة بشؤون الصحراء عموما - مصدر افتخار خاص لدولة الانتداب التي اخضعت هذا الجهاز لسلطة مندوب المفوض المقيم في دمشق مباشرة، وحالت دون مشاركة السوريين بأي دور تنفيذي فيه . واستطاع هذا الجهاز بواسطة مخافره ودورياته ثم اسلحته الآلية في فترة لاحقة ، ان يوطد الامن في الصحراء . وفي الوقت نفسه جرت اعادة النظر في الضرائب المفروضة على البدو . وامنت السلطات تمثيلهم بصورة مباشرة في مجلس النواب ، وتمت تسوية نزاعاتهم ، وفرض الاشراف على تسليحهم ، وحفرت آبار المياه لهم ، وزودوا بالمدارس الموسمية التي تركزت في وسط الصحراء ( ولو ان هذه المدارس لم تلق تعزيزا كافيا ) وبالمستوصفات . ولكن هذه الاجراءات التي تعبر عن قصد حسن ، والتي قد لا يبقى منها الكثير بعد زوال الانتداب ، ما كانت لتؤثر بصورة عميقة في طبيعة ومخاطر حياة الصحراء . وسجلت محاولات توطين البدو الرحل في القرى نجاحا قليلا ، وظل موقف الانتلجنسيا وجهاز الموظفين السوري تجاه الحياة القبلية المتقلبة مقعما بعدم التعاطف ، بل وباردراء . وحدث ان عددا قليلا جديدا من الشيوخ الاثرياء تبنوا طرائق الحياة الحديثة واستسلموا ، مع الاسف ، الى اغراءات المدينة .

اذا كان محتما ان التأثيرات التي بدأت تشع من المدن ومن مكاتب الحكومة سوف تتوصل يوما الى تغيير شروط الحياة الريفية ، فان التغيير الظاهر انحصر في

هذه الحقبة في المدن وحدها . فلم تعد الاهواء واللامبالاة القروسطية التي طالما امتازت بها الادارات البلدية مقبولة ، وفي اكثر من نصف مدن البلاد تم عزل المجالس المنتخبة الفاسدة او غير الكفوة لصالح الادارة المباشرة من قبل الموظفين الحكوميين ، واعيد النظر في القانون البلدي ، ولحقت الاصلاحات بنظام الضرائب المحلية ، وفرض تنفيذ انواع عدة من الوظائف الدينية ، وذلك بقدر متفاوت من النجاح . وكان يحدث كثيرا ان تقدم الحكومة القروض لتنفيذ المشاريع في المدن . وقد جرى تشجيع بوادر الافتخار المحلي ، مع ابقائها ضمن الحد المقبول . وابتكرت انواع خاصة من المجالس البلدية لمراكز الاصطياف والعواصم . ويفضل مبادرة الفرنسيين بالدرجة الاولى ، وتحت اشرافهم ، امكن انجاز الكثير لجهة تخطيط المدن واقامة ( او تحسين ) الطرق ، والحدائق العامة ، والجادات ، وانشاء انظمة لتصريف المياه ، والاشراف على ذبح الحيوانات ، وتوفير المياه الصالحة للمدن ( عبر نظام الامتياز المحلي غالبا ) ، وتأمين النقل العام بواسطة الترامواي او الباص ، والكهرباء . وقد عملت هذه الخطوات ، او حتى بانشاء الفنادق ، في احيان نادرة - في تحويل الشروط المادية لمعيشة بضع عشرات من المدن في دول الشرق : من حلب ودمشق وبيروت وحتى القرى الكبيرة التي منحت حق انتخاب البلديات . وكانت المشروعات الخاصة ، التي اقتصر على الرساميل السورية واللبنانية ، مسؤولة عن معظم عمليات بناء المساكن والمتاجر والفنادق ، والمرافق الصناعية والادارية ، التي جانب عدد من المدارس وابنية المستشفيات . وكانت المدن السورية واللبنانية في ١٩٣٩ - وقد ظلت كذلك فيما بعد ، ولو بنسب مختلفة - عبارة عن مزيج صارخ من الانماط التقليدية القديمة وحضارة الشرق الاسلامي والانماط الغربية الاكثر حداثة .

كان تطور السياحة والاصطياف يفضل تدفق السياح الاجانب على نحو يفوق كثيرا الفترة السابقة لسنة ١٩١٤ ، احد السمات المهمة ، اقتصاديا وثقافيا ، لهذه الحقبة . وقد تعاونت الدول المحلية ، وشركات السفريات التي انشئت لهذه الغاية وممثلو الدولة المنتدبة في الخارج لتشجيع استغلال الجمال الطبيعي للبلاد عن طريق الدعاية الواسعة ، وتحسين او تشييد الفنادق والطرق ، وتوفير وسائل النقل « والاعراض » . وكانت الجهود المبذولة في هذا المجال ناجحة . فأخذ يؤم البلاد منذ ١٩٢٠ وصاعدا بضعه آلاف من السياح من اميركا وبريطانيا والمانيا ومصر وفرنسا وغيرها . واصبحت الرياضات الشتوية التي تمارس في جبل لبنان ، وسلسلة جبال لبنان الشرقية ، والامانوس ، وهضاب العلويين مصدر دخل محلي مهم . ومقابل الفوائد المادية التي جنتها البلاد فان المصطافين كانوا بدورهم ينجون من حرارة الصيف

في مصر او العراق . وقد أظهرت السنوات الاخيرة من هذه الحقبة ان الكساد العالمي نفسه ، والاضطرابات المحلية في فلسطين ، لم يؤثرًا بصورة جدية في هذه المهنة المربحة (١) .

استمرت حركة النزوح عن البلاد ، وباتجاه الولايات المتحدة والارجنتين والبرازيل وافريقيا الغربية . طوال فترة العشرينات . وكان ثلثا النازحين من اللبنانيين وحدهم ، والثلث الباقي من السوريين . ولكن الكساد الاقتصادي في البلدان المضيفة ، والتضييق الجزئي على القادمين اليها ، قلصا موجة الهجرة في الثلاثينات ، وضخما بالمقابل عدد الذين اخذوا يعودون الى اوطانهم الاصلية . وكان عدد العائدين اكبر من عدد المهاجرين في بعض السنوات . ومن بين الذين استوطنوا البلدان الاجنبية ( قدر عددهم بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ الف وأغلبهم من المسيحيين ) فان تسعة اعشارهم نالوا جنسيات البلاد الجديدة . وكان الانخفاض الحاد في حجم الاموال التي يرسلها المغتربون الى بلادهم الاصلية - وقد شكلت هذه الاموال احد الموارد المهمة غير المنظورة - ذا اثر خطير في السنوات الاخيرة من هذه الحقبة . وقد لعبت البعثات الفرنسية المنتشرة في انحاء العالم دورا مهما في معالجة القضايا التي يثيرها المغتربون ، وبينها قضايا الجنسية .

مقابل النزف في الطاقة العاملة والمواهب اللبنانية والسورية الذي استمر طوال اكثر من قرن - كان مثل هذا النزف محتما بحكم ضيق الاحوال في لبنان - فان البلاد استقبلت في هذه الفترة ألوف اللاجئين القادمين من تركيا ، الذين شكلت عملية توظيفهم عبئا كبيرا على سلطات الانتداب وموارد البلاد المحلية . والى جانب الارمن الذين خرجوا من كيليكية، فان اعدادا من المسيحيين الكاثوليك فروا من تركيا واتجهوا الى شمال الجزيرة في اواخر العشرينات وتبع هؤلاء الاشوريون السيئو الطالع الذين غادروا العراق في ١٩٣٣-٣٨، ثم المزيد من الارمن من سنجق الاسكندرونه في ١٩٣٨-٣٩. وقد وفرت الاموال الضرورية لاغاثة هؤلاء المواطنين الجدد(غير المرغوبين)الحكومة الفرنسية « ومكتب اللاجئين التابع لعصبة الامم » والجمعيات الخيرية الاميركية والبريطانية والارمنية ، الى جانب الدول المحلية نفسها . لكن المهمات التنظيمية الرئيسية وسياسة التوطين آلت الى المفوضية العليا . وطالت عمليات توطين الاشوريين التي كان تمويلها بريطانيا - عراقيا مشتركا حوالي ١٢٠٠٠ انسان . وقد توزع الاشوريون في تجمعات قروية على ضفاف الخابور ، وتبعاً لنظامهم العشائري نفسه . ولم تسفر مشاريع توطينهم في منطقة العاصي الاوسط او في الخارج عن شيء عملي .

(١) بالمقارنة مع ١٠٠ سائح و ٥٠٠ مصطاف في ١٩١٩ فان المعدل السنوي في ١٩٢٩ كان ١٦٠٠٠

سائح ، و ١٩٠٠٠ مصطاف ، و ١٠٠٠٠ من هواة التزلج .

بالمقابل امكن توطين قسم صغير من ال ١٠٠ الف لاجيء ارمني الذين اموا البلاد بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ في قرى زراعية ، في حين شق بضع مئات منهم طريقهم الى اميركا الجنوبية . ولكن المهمة الرئيسية في هذا الصدد كانت اسكانهم في المدن السورية وتأمين المياه والوقاية الصحية والطعام والمدارس والمستوصفات والمياتم والاعمال لهم . وبمساعدة اعداد من المتطوعين ، واهلهم من الفرنسيين والاميركيين الذين ينتمون الى منظمة الاغاثة للشرق الادنى (Near East Relief Organization) ، امكن تدريجيا استبدال مدن الاكواخ القذرة بأبنية وشوارع جديدة او باستيعاب الالوف في بيروت وحلب (٢) وسواها من المدن الرئيسية . وكانت العقبات الاساسية في وجه هذه الجهود ضالة الاموال المتوفرة ، وصعوبات التوطين المادية ، وقلة التعاون من جانب الارمن انفسهم ، واستياء اهالي البلاد منهم لانهم شكلوا ايد عاملة ماهرة وقانعة بأدنى الاجور ، وهذا الى جانب بعض الاحداث الخطيرة مثل الهجمات التي تعرضت لها مخيمات الارمن قرب دمشق في ١٩٢٥ والحريق الذي نشب في بيروت في ١٩٣٣ . ومع ذلك فانه امكن انجاز القسم الرئيسي من مهمة توطين هؤلاء قبل سنة ١٩٣٩ .

على صعيد الوسط الصناعي المحلي ، حيث جرى استيعاب معظم اللاجئين ، لم يكن ثمة حاجة او امكانية في هذه المرحلة لتقنين شروط العمل . بالعكس كانت الاعمال الدائمة او الجزئية او الموسمية او غير المنتظمة ، سواء في المدينة او الريف ، تخضع لاعراف تقليدية تستحيل صياغتها ضمن قوانين محددة ، او تعديلها . وكانت نسبة العمال الذين يشتغلون في المصانع الحديثة الطراز ضئيلة جدا . ولم تصدر الحكومات المحلية او سلطات الانتداب ( رغم بعض الضغوط من جانب لجنة الانتداب الدائمة ) اكثر من عدد من الانظمة العمالية البدائية التي لم تطبق في الغالب ، حول تشغيل الالواد والنساء ، وقضايا حوادث العمل والصرف من الخدمة . اما بالنسبة للمظالم المتمثلة في نظام العمل القسري في دمشق فقد توقفت بعد رحيل الكابتن كارييه . وادت محاولة قامت بها الحكومة السورية في ١٩٣٨ لتنظيم الصناعة ، من جهة ارباب العمل ، الى تشكيل جمعيات مهنية ظهر فيما بعد انها ذات طابع حزبي ومصليحي ، وانها لم تقدم اية مساهمة اجتماعية ذات مغزى وقامت النقابات الاولى بين موظفي المكاتب ومستخدمي التجارة ، او انها استندت الى الجمعيات التقليدية للحرفيين المهرة . وتشكلت في مطلع الثلاثينات بعض « النقابات » التي كان جل عملها القيام بالاضرابات من غير ان تتوصل الى ادراك الوظائف الحقيقية للتنظيم العمالي .

ان الجهد الاساسي باتجاه تحسين الاحوال الاجتماعية قام في هذه الحقبة على تلك الخدمات التي وفرتها السلطات ، والتي شكلت نقیضا صارخا للممارسة العثمانية .

(٢) تفيد ارقام سنة ١٩٣٧ ان الارمن توزعوا كما يلي : ٤٣٠٠٠ في حلب ، و ٢٢٠٠٠ في بيروت ،

و ٨٠٠٠ في دمشق ، ويضع مئات في كل من الرابطة وحمص وحماه وصيدا .

وفي هذا الحقل بالذات - الصحة العامة، والكرنتينا، والمساعدة العامة - فان التوجيه ووضع المقاييس والتفتيش كانت من مهام الفرنسيين . وقد اشرف المفوض السامي عبر مصلحة الصحة التابعة له (وكان يرأسها بصورة غير رسمية كبير اطباء في الجيش الفرنسي) على دوائر الكرنيتينا ومراكزها المقامة على الحدود او في المرافئ والمطارات ، وكان مسؤولا عن عمليات تسفير الحجاج ( رغم المعارضة المحلية القوية ) بطريق البحر الى الحجاز ، وقد اقتطع قسما من اموال « المصالح المشتركة » لانشاء مؤسسات طبية يشمل عملها كل الدول المحلية ، وكان يتحكم بتنقلات اللاجئين ويهتم بالوقاية من الاخطار التي قد يسببونها من زاوية الصحة العامة . ونظمت مصلحة الصحة التابعة للمفوضية العليا حملات مكافحة الملاريا والامراض التناسلية والتراخوما ، والبرص ، وتجارة المخدرات ، وقدمت الاعانات للمؤسسات او المشاريع التي قامت بها بعض الفئات المحلية ، وكذلك للمعاهد الطبية ، وكانت تتولى التنسيق بين الاعمال الخيرية، وتقديم المساعدة والتوجيه للمصالح في الدول المحلية (٣) . وتوصلت هذه المصالح الاخيرة، رغم النقص في الاموال ورفض الاطباء العمل خارج المدن ، الى مستويات معقولة من الكفاءة . وقد انشأت عددا من المستشفيات ومآوي العجزة ، والمستوصفات ، ودعمت كلية الطب في جامعة دمشق ، وتعاونت مع المؤسسات غير الحكومية ، واستفادت ( مقابل بدل مالي ) من التسهيلات التي تملكها هذه الاخيرة ، وكافحت الاوبئة ، وتولت الاشراف على نظافة موارد المياه ، والاسواق ، والمسالخ . وعلى الوقاية الصحية في اي حال فان كل هذه الجهود ما كانت لتكفي لولا المستشفيات والمستوصفات والمياتم التي قامت على الجهد الخاص ( اي عبر الطوائف المحلية ) (٤) ، وبفضل المؤسسات الخيرية الاميركية والبريطانية والدانماركية والسويسرية ، واليونانية والاطيالية (٥) . وقد بلغت العديد من هذه المؤسسات ، وبرزها مدرستا الطب في الجامعة الاميركية وجامعة القديس يوسف في بيروت ، مستوى رفيعا . وعلى العموم فان اعتماد اهالي البلاد على مؤسسات طبية لا تملكها الدولة كان احد الميزات البارزة للبلاد . ولم تكن هذه الظاهرة

- (٣) كانت المصالح الطبية في جبل الدروز وبلاد العلويين تدار كليا من قبل الفرنسيين .  
(٤) كانت الطوائف السورية - اللبنانية المحلية تشرف في ١٩٣٤ على ١٦ مستشفى ، و ١١ مستوصفا ومصحين ، و ١٨ ميما ، و ٤ مآوي للعجزة .  
(٥) انشأت الجهود الخيرية الفرنسية ، حتى ١٩٣٤ ، ٣٩ مؤسسة صحية ، مقابل ١١ مؤسسة انشأها الاميركيون ، و ٣ مؤسسات انشأتها بريطانيا ، و ٤ انشأتها الدانمارك ، و ٣ انشأتها سويسرا ، و ٨ انشأتها ايطاليا ، و ٢ انشأهما الالمان . ونظم الصليب الاحمر الفرنسي ، بالتعاون مع هيئات محلية ، خدمات ترميضية واسعة في بعض المناطق الى جانب منظمات « قطرة الحليب - للاطفال » .

لتخلو من اخطار أبرزها امكانية توقف عن المؤسسات في يوم ما ، او حتى مساهمتها في احداث انقسام سياسي بين الاهالي .

كانت الصورة مطابقة على صعيد الخدمات التعليمية التي كانت موضع اهتمام وحساسية خصوصيين في نظر الرأي العام وسلطات الانتداب على السواء . وفي هذا المجال ايضا لعبت الدوائر المختصة التابعة للمفوض السامي دورا مهما . وقد اشتمل هذا الدور على الاشراف على كل المدارس الفرنسية ، والترخيص بإنشاء مدارس جديدة خاضعة للنفوذ الاجنبي ( رغم الحاح الوطنيين على ازالة هذا النفوذ ) ، وضمان حرية الجهد التعليمي الواسع غير الرسمي وعدم تدخل الحكومة في شؤونه . بالاضافة ، كانت الاجهزة التابعة للمفوض السامي مسؤولة عن وضع المعايير المدرسية ، وتنظيم الامتحانات العامة ، والتنسيق بين البرامج والاساليب المتبعة في مختلف الدول المحلية ، والاهتمام بالصلات المتنوعة مع المؤسسات الام في فرنسا ، والاشراف على الطلاب السوريين الذين يدرسون في الخارج وقد استقدم عدد من المدرسين من فرنسا ، ومنحت العديد من المؤسسات التعليمية المحلية عوناً مالياً مباشراً ، واصدرت نشرة شهرية متخصصة ، الى جانب ان الفرنسيين كانوا يقدمون النصح والانتقادات للاجهزة التعليمية التابعة للدول المحلية . ولم تنجح مدارس القرآن المتواضعة نفسها من اشراف سلطات الانتداب . وشجعت سلطات الانتداب الدول المحلية على توسيع نطاق خدماتها التعليمية رغم اوضاعها المالية العسيرة . ويمكن القول ان لزيادة في عدد الطلاب والمدارس في هذه الحقبة كانت صارخة ، وجديرة بالثناء . وقد تحققت هذه الانجازات رغم صعوبة تأمين العدد الكافي من المدرسين والابنية والتجهيزات ، ورغم المفاهيم الخاطئة لدى الرأي العام حول اهداف التعليم ، الى جانب نفور الطبقات المثقفة من التعليم الفني او الزراعي (٦) الذي تحت سلطات الانتداب على اهميته القصوى . في اي حال ، سواء على مستوى الحضانه او الابتدائية او التكميلية او الثانوية او حتى (في دمشق (٧) وحدها) الجامعة ، فان التوسع كان مستمرا وسريعا (٨) وكانت النتائج المحققة افضل منها في اية حقبة ماضية ، وذلك رغم ضآلة عدد الذين امكن انتزاعهم

(٦) ثبتت استحالة الحفاظ حتى على المعاهد الزراعية القائمة : فقد اغلق معهد السالمية ، وتسلمت احدى البعثات التبشيرية معهد بوقه .

(٧) كان تدريس جميع المناهج في جامعة دمشق ( الرسمية ) يتم بالعربية . وكانت المعايير والنظم الاكاديمية المتبعة في هذه الجامعة متفاوتة ، ويعتقد انها بلغت ادنى درجاتها في كلية الحقوق . من جهة اخرى بلغت الاكاديمية العربية مكانة مرموقة ، وعمل فيها بعض مشاهير المدرسين ، وانتجت اعمالا مهمة ذات قيمة ثقافية بالغة .

(٨) ان الاتهامات التي راجت بعد ١٩٤٥ حول لجوء الفرنسيين الى «تجويد التعليم الحكومي عمدا»

ليحافظ على استمرار التعليم ، لا تمت الى الحقيقة بصلة .

من براثن الامية . وللمرة الأولى احرزت مدارس الفتيات مكانة مقبولة ، واتجه عددها الى التزايد . وأعطيت الاولوية، عن حق، لتدريب المعلمين ، وذلك رغم الاضطرار الى القبول بمستويات متوسطة في الغالب . واحرز التعليم الرسمي الثانوي مكانة راسخة في سوريا ، رغم غيابه التام (ولاسباب متنوعة ) في لبنان وجبل الدروز وبلاد العلويين ، وعززت السلطات النشاط الكشفي والرياضي ، ولكن تعذر الحؤول دون انغماس الكشافة في السياسة . في اي حال ، فان الخدمات التعليمية الرسمية لم تكن بعد قادرة ، وسواء لجهة اتساعها او مستوياتها ، على منافسة الجهد التعليمي الاجنبي او الطائفي الراسخ الجذور والمستمر في التوسع . وكانت اثنتان من الجامعات الثلاث (٩) ، والقسم الاعظم من المدارس العادية ، الثانوية والمهنية ، واغلب المدارس الابتدائية نفسها ، تابعة لفرنسا او (على نطاق اضيق ) لهيئات تعليمية او خيرية اجنبية اخرى ، او للطوائف المسيحية ( او المسلمة واليهودية في حالات نادرة ) . وبالإجمال ، كان العدد الاكبر من الطلاب يتلقى تعليمه في المدارس غير الحكومية (١٠) وبالطبع كان المستوى والشروط في هذه المدارس افضل ، وكانت تضم مزيجا من الطلاب القادمين من البلدان المجاورة . وكانت الصورة الاجمالية للنشاط التعليمي في البلاد تتسم بعدم التوازن وسوء التوزيع ، الى جانب انها كانت معرضة للانتقاد السياسي . وقد نتجت هذه الصورة عن عمليات تاريخية مديدة زمنيا ، بالاخص عن قرن كامل من الجهد الفرنسي الذي بات موضوع فخر خاص واهتمام كبير في فرنسا ، الى حد انه لم يكن صعبا في ١٩٢٩ التنبؤ بأن هذه المشاعر سوف تصطبغ بالنزعات القومية المكافحة في سوريا ولبنان (١١) ولكن مقدار المساهمة الفرنسية في مجمل هذا الحقل كانت ، مع ذلك ، غير قابلة للانكار .

(٩) طوال معظم هذه السنوات كان الدكتور بايارد دودج ، من الجامعة الاميركية في بيروت ، احد الشخصيات المرموقة في البلاد .

(١٠) باستثناء مدارس القرآن ، فان عدد المدارس الحكومية في ١٩٣٤ كان ٧٠٣ مدارس تضم ٧٥٠٠٠ تلميذ، مقابل ١٢١٤ مدرسة للطوائف تضم ٩٥٠٠٠ تلميذ ، و ٦١٨ مدرسة اجنبية (٤٥٠ مدرسة فرنسية ، و ٩٩ مدرسة اميركية ، و ٣٦ مدرسة بريطانية ، و ٢٠ مدرسة ايطالية، و ٩ مدارس هولندية ، ومدرستين هولنديتين ، ومدرستين لكل من سويسرا واليونان ) تضم ٥٩٠٠٠ تلميذ . وبالنسبة لمدارس الطوائف ( وكانت احيانا تنال مساعدات مالية حكومية ) فقد توزعت على النحو التالي: (١٤٩) للروم الكاثوليك، و(٣٢٤) للموارنة، و (٢٨) للسوريين الكاثوليك ، و (٢٠) للارمن الكاثوليك ، و (٢١٢) للروم الارثوذكس ، و (٢٩) للسوريين الارثوذكس ، و (١٩٤) للارمن الارثوذكس ، و (١٥٧) للمسلمين و (٥٩) للدروز و (٣٢) «متنوعة» . وللمقارنة: ارتفع العدد الاجمالي من ٦٧٠ مدرسة تضم ٥٠٠٠٠ تلميذ في ١٩١٩ الى ٢٨٠٠ مدرسة تضم ٢٧١٠٠٠ تلميذ في ١٩٣٩ .

(١١) برز هذا الوضع بصورة خاصة في ١٩٤٤-٤٦ .



وأستعت هذه المساهمة القيمة ، ولو انها كانت أقل بروزا هنا ، الى مجالات التعليم العالي والابحاث ، في حقول الفن وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم ، التي جرت بين كتب وارشيفات معهد الاداب الشرقية في جامعة القديس يوسف الى جانب مرصد كساره ( اليسوعي ) ، والمعهد الفرنسي في دمشق الذي استحق شهرته بفضل المستشرقين البارزين العاملين فيه ومجموعة الدراسات الاسلامية المتخصصة التي اصدرها ، ومدرسة الفنون العربية الحديثة في دمشق . وقد انتجت هذه المعاهد وسواها قدرا مهما من المعارف الجديرة بالتقدير . وشجعت السلطات تأسيس المكتبات العامة التي لم تعرفها البلاد قبل ١٩١٨ ( وفي هذا المجال فان الفرنسيين لم يأخذوا زمام المبادرة دائما ) مما ادى الى تكون مجموعات قيمة من الكتب والمخطوطات وانشاء ابنية جميلة في بيروت ودمشق وحلب . وأقيمت في الفترة نفسها متاحف طموحة في هذه المدن الثلاث ، الى جانب انطاكية واللاذقية والسويداء ، كانت تضم اشياء ذات قيمة اثرية رفيعة . وكانت هذه المتاحف بمثابة امتداد لدائرة الآثار ( كان جميع موظفيها فرنسيين ) التي صارت تابعة للمفوض السامي مباشرة منذ ١٩١٩ . وكان هذا الحقل ذا جاذبية خاصة للعلماء الفرنسيين ، وقد خصصت له سلطات الانتداب ، بسبب قيمته العالمية ، موارد محددة . وصدرت في ١٩٢٦ انظمة تعين التزامات ومخاطر مثل هذا النشاط ، ثم اعيد تقنين هذه الأنظمة في ١٩٣٣ . وكان مجال دائرة الآثار ، التي كانت تمارس عملها جزئيا عبر بعثة الآثار الدائمة التي انشأها الجنرال غورو في سوريا في ١٩٢١ ، هو مسح الاثريات والمواقع التي يتم اكتشافها وصيانتها ماديا بالتعاون مع الهيئات الحكومية المحلية والاتصال بالهيئات العلمية في الخارج ، والاشراف على الحفريات وتوزيع المكتشفات ( مناصفة في العادة ) بين «البعثة» المعنية والدولة ، وانشاء المتاحف ورعايتها ، واصدار مجلة متخصصة تدعى « سوريا » . وقد جرت حفريات في عشرات المواقع القديمة والقروسطية (١٢) سنة بعد اخرى ، بواسطة البعثات التابعة للجامعات او التي كانت تمويلها فرنسا وأميركا وبريطانيا والدانمارك وبلجيكا ، او الحكومة اللبنانية احيانا . وحدث في حالة واحدة ان الحكومة الفرنسية اشترت احد المواقع ، قبل ترميمه . ان العمل الاثري الذي انجز خلال هذه السنوات العشرين والتعاطسي المفعم بالحرص مع كل المصالح المعنية ، لم يثر سوى القليل من الاهتمام ( عدا انه اثار الشكوك ) لدى

(١٢) تشمل المنوعات الواسعة من الآثار قلاعا متينة ، ومقامات ومقابر فينيقية ، ومدنا ومعابد يونانية او يونانية - رومانية ، وتحصينات بيزنطية وكنائس يونانية - مسيحية ورومانية ، وساجد ، وقلاعا عربية وبيزنطية . وكانت أهم المواقع المكتشفة بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ في بعلبك وتدمر وحلب وطرطوس . وجرت الكشوف الرئيسية في جيبيل وصيدا وانطاكية وحماة وبصرة ، واقاميه ، وشاكر بازار ، ورأس العين .

الجمهور • ولكن هذا العمل كان في غاية الفائدة للبلاد من حيث السمعة ومن الناحية العلمية ، عدا نتائجه الاقتصادية المباشرة •

على صعيد الحياة الاجتماعية اتسمت هذه الحقبة بالتطور السريع والمتقطع باتجاه طرائق الغرب والحدثة • وفي هذا المجال فانه ليس بالامر السهل تقييم الدور الذي لعبته الدولة المنتدبة نفسها • ولكن من المؤكد ان هذا الدور كان جزءا فحسب من مجمل التأثيرات التحديثية التي عرفتها البلاد ، والتي كانت قد بدأت تتعرض لها منذ بعض الوقت • لقد كان ثمة حقول لم يبد ان هذه التأثيرات اخترقتها ، فيما بين الحريين ، بصورة ظاهرة : فلم يحدث أي تغيير جوهري على صعيد استمرار الولاءات الطائفية رغم الاصوات التي كانت تبشر بالعلمنة « والتنوير » • ولم تتضاءل النزعة الاقليمية بين الاقليات الاسلامية الا فيما ندر • ولم تتعرض البنية العامة للمجتمع لتغيير جوهري • وظلت القطاعات الرئيسية من الاهالي على تأخرها وعزلتها النسبية وروحها المحافظة الراسخة • ومع ذلك فقد حدثت تحولات اخرى ملحوظة كان أبرزها تضائل سلطات بعض « الاسر الكبيرة » القديمة ، والنمو المرئي في حجم الطبقة الوسطى (التي غنمت السلطة السياسية في زمن مقبل ) وفي وعيها الذاتي ، والاحساس المستجد - ولو انه ظل ناقصا - بالالتزام الاجتماعي بين الاغنياء ، ومن ثم (وكنتيجة لهذا الاحساس) بروز الاصلاح الاجتماعي كمطلب للحكم - او احيانا كسلاح يستخدمه المحرضون الذين يفقدون الى المسؤولية •

على الصعيد الاجتماعي حفلت المدن الاكبر حجما - في شوارعها وفي افضل احيائها ، ( وعلى نمو اقل في الاحياء الفقيرة والاسواق ) - بالدلائل على اشمئزاز اهلها من الطرائق القديمة العهد للحياة المدنية الشرقية • وسواء بالنسبة للازياء ، او الطعام ، او اثاث المنازل والعادات المنزلية ، او الحوانيت والفنادق الحديثة او المتوسطة النمط ، او في اشكال التواصل الاجتماعي ، والرياضة والسفر - فإن اتباع الطرائق الغربية ، ولو مع قدر من التفاوت او المزوجة ، كان في ازدياد ، سنة بعد اخرى ، رغم كدر التقليديين والفئات الاسلامية ذات العقلية القديمة ، وقد غيرت هذه النزعات ، الى حد ما ، طابع ومظهر كل نواحي الحياة المدنية ، وذلك باستثناء الفئات الاكثر فقرا وتأخرا • وليس لنا هنا ان نعطي حكما في ما اذا كان هذا التطور نحو الافضل ام لا ! وحقق سفور النساء بعض التقدم المحدود •

وقد توفرت الدلائل على قرب اتساع هذه الدعوة (١٣) في افكار المساواة التي اعتنقتها جماعات محدودة في المدن ، وفي مشاركة النساء في التعليم الثانوي والعالي ، والانتاج الادبي ، والنوادي ، والعمل الخيري ، بل وفي السياسة • وظلت تقاليد

(١٣) الملفت النظر ان هذا التطور حصل بعد سنة ١٩٤٤ مباشرة •

الزواج المؤلف ، التي تشكل أقوى حصن للزعة التراثية قائمة، ولكن تكاثرت الحالات الفردية الشاذة ، ولم يكن صعبا التنبؤ بالمنحى الذي ستتخذه الامور في المستقبل .  
وغدا تعدد الزوجات اقل انتشارا بين المسلمين .

من وجهة نظر سلطات الانتداب فان الصحافة اليومية والدورية الكثيفة، السياسية في اغلب الاحيان (١٠)، كانت بحاجة الى المزيد من الانضباط، بل وحتى الى القمع، وليس الى التشجيع . والواقع ان هذه الصحف لم تتوصل رغم كتاباتها القوية والذكية ، وباستثناء قلة منها ، الى مستوى صحفي رفيع . من جهة اخرى فان الانتاج الادبي ، باللغة العربية ، لم يكن كبيرا من حيث الحجم ، وقد تعرض هذا الانتاج للعراقيل الناتجة عن اساليب الطباعة والتوزيع البدائية ، هذا الى جانب ان اغلبه - ومع استثناءات مشرفة - كان ذا نوعية متوسطة (١٥) . ان المستوى الرفيع من الخطاية والحديث الذي احرزته سوريا ولبنان ، والتراث الادبي الراسخ الذي شاده مواطنو البلدين أو مواطنوهما السابقون الذين نزحوا عن البلاد كان يمكن ان يعطي ثمارا افضل لولا ان السياسة استنفدت طاقات الطبقات المثقفة في تلك الازمنة . من جهة اخرى لم تبرز اعمال خلاقة في مجالات الرسم والنحت والديكور ، ولو ان الامر لا يخلو من بدايات مثيرة للاهتمام (١٦) ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة للموسيقى الغربية ، رغم ان هذه الموسيقى كانت تدرس في الجامعات في لبنان . اما عن مجالات الاعلام الاخرى الاذاعة والسينما - فانها ظلت رهن المستقبل . وحافظ تراث المعرفة المجردة ، وخاصة في المواضيع الشرقية ، على قدر من حيويته الماضية في اوساط ضيقة في البلدين .

- (١٤) صدر عدد كبير من الدوريات الادبية والعلمية والمتخصصة ، ولكن قلة منها احزرت توزيعا كافيا او استمرت خلال ما يزيد على اشهر معدودة .
- (١٥) برزت حفنة من الكتاب ذوي المستويات المحترمة في حقول التاريخ والاقتصاد والقانون وغيرها . ولا يدخل في حسابنا هنا الذين نشروا كتاباتهم بالفرنسية او الانكليزية ، في اوروبا وأميركا ، رغم ان بعضهم احرز شهرة بالغة وامتد اثره الى موطنه الاصلي .
- وبالاجمال فان مستوى المؤلفات الموضوعية في سوريا ولبنان عرف نهوضا واضحا بعد ١٩٤٥ .
- (١٦) تأسست الاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة في ١٩٤٣ .

## الفصل التاسع

### غروب الانتداب

#### ١ -- الحرب و الهدنة

كان اواخر صيف ١٩٢٩ . رغم استمرار الانتداب بعده اخر مهلة كان يمكن فيها للفرنسيين ان يأملوا في ما يزيد على مجرد الاحتفاظ بمواقعهم . فقد تتابعت متاعبهم الخطيرة التي سرعان ما تتوجت بالكارثة المفجعة التي تعرضت لها فرنسا نفسها لتحرم ممثلهم في الشرق من الوقت والموارد والطاقة على المبادرة الضرورية لمحاولة احداث تقدم اقتصادي او سياسي في سوريا ولبنان . ومنذ ذلك الوقت صارت اقتصاديات هذه البلدان تحت رحمة المقتضيات الحربية ، في حين خضع تقدمها السياسي للسياسات او الاحداث الطارئة التي املتها الحرب نفسها . ان الوجود الفرنسي في سوريا افسان الفترة ١٩٢٩ - ٤٥ لا يوازي وجود دولة منتدبة تسعى الى تنفيذ مهماتها حسبما تراها ، وانما هو اقرب الى مركز امامي ضعيف ( ومنشوق على نفسه فيما بعد ) تابع لدولة كبرى محتلة ، وساعية الى الخلاص ، يدرك موقعه بالنسبة لفرنسا نفسها ويفتقر على الصعيد المحلي الى الموارد والسمعة اللازمين للسيطرة على البلاد ولصيانه « حقوقه » فيها .

عاشت دولتا سوريا ولبنان ، في منتصف ١٩٢٩ ، حالة من الكساد الاقتصادي البعيد عن التفاؤل كانت قد جاءت في اعقاب سلسلة من خيبات الامل التي نجمت عن مواقف الحكومة الفرنسية ، وهذا الى جانب الترقب العالمي ، او شبه اليقين ، بقرب نشوب حرب اوروبية لا مفر من ان تتورط سوريا ولبنان فيها . وشهد البلدان تدفق اللاجئين من مقاطعة الاسكندرونة السليب ، والنشاط الفرنسي لجهة الاستعدادات العسكرية والمراسيم والمصادرات والتجنيد وتعزيز الاوضاع . ومع ذلك فان البلديين كانا يفترقان كثيرا من حيث وضعهما السياسي المباشر . فقد استمرت في لبنان لعبة الانقسام الفتوي والشخصي ، العنيفة والمضطربة ، التي بدا انها لم تتعلم شيئا ، ابان العشرين عاما السابقة . واما في سوريا فقد بدا ان تعطيل الفرنسيين للحياة الدستورية ولجوئهم الى فرض نظام غير سياسي عجز عن تلبية مطالب السوريين واثار استيائه زعمائهم ، ربما اديا الى مزيد من القلاقل اذا فرضت الحرب على الجمهور ، وسياساته اعباء تحول دون ذلك . ومع ذلك فان الفترة الواقعة بين نشوب الحرب ( ٢ ايلسول

١٩٣٩ ) والهدنة الفرنسية - الألمانية ( ٢٢ حزيران ١٩٤٠ ) امتازت في كل من سوريا ولبنان بهدوء لم تعكره كثيرا التقلبات التي طرأت في العالم الخارجي او القيود التي فرضتها ظروف الحرب .

والمواقع ان ظروف الحرب لم تكن صعبة كثيرا . فقد اتخذت حالة الطوارئ التي اعلنتها الميوزيو بيو صورة تشديد السيطرة الفرنسية على النشاطات العامة ، للوقاية من الغارات الجوية ، وفرض رقابة صارمة تشمل تحريم الاستماع الى الاذاعات الألمانية . وبالإضافة ، بذلت السلطات جهودا غير محكمة للإشراف على الصناعات الرئيسية (١) ، وتثبيت الاسعار ، وتأمين توفر المواد الغذائية ، وكذلك توزيعها ، على نحو معقول . الى جانب ذلك ، اعلن عن مصادرة بعض المواد لصالح الجيش ، وفرضت قيود على السلع المدنية المستوردة ، وعانى الناس من النقص في بعض المؤن بسبب الاحتكار او المضاربة . وصدرت أنظمة مالية واخرى تتعلق بتبادل العملات في كانون الاول ١٩٣٩ (٢) ، لكن مجمل هذه الظروف المستجدة لم تسبب ازعاجا كبيرا لعامة الناس . من جهة اخرى ، لم يخل الامر من دلائل على مشاعر الصداقة تجاه فرنسا في بعض الاوساط اللبنانية او حتى السورية ، رغم ان هذه المشاعر لم تكن تعكس اللامبالاة الغالبة او القلق الحائر لدى عامة الناس الذين التقطت اذانهم دعايات من كل الانواع لم يبد انها لقيت تجاوبا ملموسا . وقد حدثت زيادة ضئيلة في عدد المتطوعين ضمن القوات الخاصة ، مع ان هذه الزيادة قد يكون سببها الجولة التي قام بها الجنرال ويغان ، الذي يحظى بسمعة حسنة جدا ، في انحاء البلاد .

من اجل احكام السيطرة على الوضع ولعلاج النزاعات المتعبة التي حفلت بها الحياة السياسية اللبنانية ، اتخذ المفوض السامي في ٢١ ايلول خطوة كان قد اضطر ، لاسباب مختلفة ، لاتخاذ مثلها في دمشق في ٨ تموز ، فقد اعلن تعليق الدستور اللبناني ، واقال الحكومة ومجلس النواب ، ووضع السلطات التنفيذية التامة - رغم بقاء اميل اده في سدة الرئاسة - بين يدي سكرتير الدولة ( عبدالله بيهم ) بمعاونة مستشار فرنسي ومجلس مكون من كبار الموظفين . وكانت التشريعات تصدر بمراسيم تحمل توقيع رئيس الدولة ومصادقة المفوض السامي او ، كالعادة ، عن هذا الاخير وحده في مجالات واسعة . وادت هذه التغييرات ، والتخفيضات اللاحقة في اعداد

(١) هي صناعات الصابون والاشغال المعدنية والنسيج والاسمنت والكيماويات .

(٢) في مطلع شهر اذار جرى توسيع نطاق الاتفاقية النقدية الانجلو - فرنسية المعقودة في ١٧

شباط ١٩٤٠ لتشمل سوريا ولبنان .

الموظفين الوفيرة ، الى خلق ادارة مبسطة وكفؤة الى درجة معقولة . (٢) والواقع ان تعليق الحياة الدستورية لقي الشجب من جانب الذين خسروا مناصبهم او الذين كان لهم دور في اللعبة السياسية . ولكن الخلفية الاساسية للحياة السياسية ، والدسائس التي لا تكل من اجل تأمين الاعمال والنفوذ والافضليات ، ونزاعات الطوائف والافراد التي ظل الكهنوت المسيحي يحتل دورا بارزا فيها ، ظلت على حالها تقريبا . وظل المسيو بيو يتلهف لاقامة حكم بسيط وقوي يرأسه امير مسيحي (٤) يفضل ان يكون ( على غرار هـ ) بروتستانتيا . وفي هذه الاثناء فقد امر بملاحقة الحزب الشيوعي وتعطيل صحيفته ( صوت العرب ) واعتقال قائده . وفي الوقت نفسه جرى اعتقال عدد من البارزين من اعضاء الحزب القومي السوري ( كان انطوان سعادته ، حينئذ ، خارج البلاد ) بوصفهم مسببين محتملين للشغب . فقد استمر الاعتقاد بأن هذا الحزب يتلقى التوجيه والدعم المالي ، جزئيا ، من المانيا . وصدر مرسوم يحرم الانتماء الى « الجمعيات الاجنبية » ، الامر الذي اعتبره الناس اشارة الى الشيوعيين والحزب القومي السوري . وتم ترحيل مفتي القدس ، الحاج امين الحسيني ، المعروف بعدائه البالغ للانجليز من بيروت الى بغداد ، في حين اعتقل عدد من انصاره وصدرت ضدهم احكام بتهمة تهريب السلاح الى فلسطين . وتأمين استمرار الاشراف الفرنسي الكامل على جميع الدوائر الحكومية عبر الاحتفاظ بالموظفين الفرنسيين - ما عدا قلة منهم - الذين يخدمون في الجمهوريتين ( كانوا غالبا يرتدون بزات الجنود الاحتياطيين ) وبمجملة الدوائر التابعة للمفوضية العليا .

بالنسبة لسوريا اعتبرت سلطات الانتداب ان عدم التعرض لعناصر الكتلة الوطنية وانصار الشهبندر المعروفين بعدائهم لفرنسا لن يشكل اي خطر . وبالمقابل اتخذت اجراءات مماثلة لتلك التي سبق اتخاذها في لبنان ضد الشيوعيين والحزب القومي السوري . وصدرت احكام قاسية على بعض السياسيين بسبب اعمال اقدموا عليها قبل عدة اشهر ، وحكم على زعماء « عصبة العمل القومي » استنادا الى ادلة غير معلنة ، بالاعدام (٥) او بالسجن اجالا طويلا . واغلق « المنتدى العربي » المعروف بنزعه القومية العذيفة ، في دمشق . ومع ذلك ، ظل بوسع المفوض ان يقيم علاقات

(٢) اعيد تقسيم الدوائر على النحو التالي : الداخلية ( وتشمل الصحة والعدلية ) ، والمالية ، والاشغال ( وتشمل البريد والبرق ) ، والمعارف ، والاقتصاد الوطني ( وتشمل الزراعة ) . وكان اديب نحاس مديرا للداخلية ، ويوسف شمعون مديرا للاشغال ، ورفيق ارسلان وزيرا للاقتصاد .

Puaux, Deux Années, p. 68

(٤)

(٥) ألغيت هذه الاحكام فيما بعد .

ودية ظاهريا مع الزعماء الوطنيين البارزين (٦) ، رغم ان الدكتور الشهنبدري بدأ منذ كانون الاول ١٩٣٩ التلميح الى ضرورة الحصول على « تعويض » مقابل لحسن سلوك السوريين ، وتم تشكيل المجالس الاقليمية الجديدة - المجالس الوحيدة المنتخبة في ذلك الحين - من غير ان تقع اية حوادث، وبدا ان هذه المجالس قد توفر منفذا مقبولا للجهود التي تبغى الخدمة العامة . وبدا ان الحريق الذي التهم مكاتب مندوب المفوض السامي في دمشق ، في كانون الثاني ١٩٤٠ ، يخلو من اي مغزى سياسي - وفي اذار ١٩٤٠ عقدت اتفاقية فرنسية - تركية حول الحدود السورية - التركية وضعت حدا لاي تهديد من هذه الجبهة . وشملت بنود الاتفاقية مسائل عبور الحدود والتهرب ، والخدمات البيطرية والصحية ، والامن والجمارك . وطردت السلطات عددا من الروس المقيمين في بيروت والمدن السورية . وكانت العلاقات السورية - اللبنانية ودية ، وقد تخللها تبادل الزيارات على مستوى الوزراء واهداء الاوسمة ، الى جانب تبادل الافضليات على صعيد الضرائب . وكانت علاقات سوريا مع البلدان الاخرى المجاورة عادية . فقد تبادل المسيو بيو الزيارات مع المفوض السامي في فلسطين ، وقام بزيارة لانقره . ولم تتوارد اية انباء مزعجة من جانب الفئات الناقمة بين الدروز او العلويين ، او من مقاطعة الجزيرة حيث انشئ عدد من القرى الجديدة .

انتهت حقبة الهدوء هذه مع التدهور السريع للوضع في اوربا في ربيع ١٩٤٠ . (٧) وبعد اسابيع من القلق الذي زاد من حدته التقدم الالمانى في اوروبا ، استدعى الجنرال ويغان ( في ١٧ ايار ) الى فرنسا ليتولى منصب القائد العام . وخلفه في الشرق الجنرال ميتلهاورر (Mittelhauser) الاقدم سنا ، والذي عرف بالحذر الشديد . وفي هذه الاثناء ، تعززت الاستعدادات العسكرية ، وفرض نظام التعقيم الكامل . واستعد جيش الشرق ، وكان حينئذ يوازي ثلاث فرق من الجنود الفرنسيين وجنود المستعمرات ، الى جانب الفرق ووحدات الجيش ، لكل الاحتمالات وجرى توزيع الاقنعة الواقية من الغازات ، واقامت اعداد اضافية من مراكز الاسعاف والتعقيم ، واجريت تمارين على الدفاع الجوي ، وفرضت قيود على اجتياز الحدود . ودعا المفوض السامي في خطبه الى التزام الانضباط والهدوء . ونقل جميع الموظفين التابعين للمفوضية العليا - باستثناء بضعة من الموظفين الاساسيين - ومكتب المفوض السامي ، من السراي الكبير .

(٦) توفي الرئيس السابق ، محمد علي العابد ، في تشرين الاول ١٩٣٩ ، وتبعه دو مارتل في كانون الثاني ١٩٤٠ .

(٧) غزت ألمانيا النرويج في ٩ نيسان ، وهولندا وبلجيكا في ١٠ ايار ، ودينمارك في ٢٩ ايار . وأعلنت إيطاليا الحرب في ١٠ حزيران . ودخل الالمان باريس في ١٤ حزيران ، وأعلنت الهدنة الفرنسية - الالمانية في ٢٢ من الشهر نفسه .

تجاوزت الانباء الواردة من اوربوا مرحلة السوء الى الخطورة التامة ، والهلع الى اليأس المطبق . فقد دخلت ايطاليا الحرب في ١٠ حزيران ، وبعد اسبوع واحد افادت الانباء ان الماريشال بيتان (Pétain) طلب الهدنة . وجرى التوقيع على الهدنة في غابة كومبيان في ٢١ حزيران ، وبعدئذ فان فرنسا بحكومتها ومواردها صارت خاضعة للسيطرة الالمانية . وطرح هذا الوضع الجديد علامات الاستفهام حول مال مستعمرات فرنسا والبلدان الخاضعة لانتدابها ، وبدا انها عرضة للخطر . وقد ظل المسيو بيو ، الذي رفض النظر في اقتراح قدمه القائد العام البريطاني في الشرق الاوسط ( عبر القنصل العام (٨) في بيروت ) مفاده السماح للاتراك باحتلال مطارات شمال سوريا ، على قناعته بوجود الحفاظ على موقع فرنسا في سوريا ومتابعة « رسالتها » فيها . واعلن الجنرال ميتلهاوزر ، الذي كان على صلة وثيقة مع الجنرال ويفل (Wavell) في القاهرة ، ان جيش الشرق سوف يواصل الكفاح الى جانب حلفائه البريطانيين . ولكن هذا الموقف لم يحرز تأييد باريس او السلطات الفرنسية ذات الالوضاع المشابهة في شمال افريقيا . وهكذا لم يمض شهر واحد حتى وافق الجنرال وقواته ، والمفوضية العليا نفسها ، على الانسحاب الفعلي للجيش والسلطة الفرنسية في الشرق من الحرب . وحاول واحد او اثنان من كبار الضباط الفرنسيين (٩) ، من غير طائل، ان يعارضا هذا القرار لكنهما سرعان ما غادرا البلاد . وافلح اللواء البولندي (١٠) ، بموافقة ملتهاوزر المتحفظة في العبور الى شرق الاردن بدون اسلحته الثقيلة ، ولكن لم يسمح لوحدات الفيلق الاجنبي بأن تحذو حذو البولنديين . ولو انه اعطي الاذن ، علنا او ضمنا ، لكل الضباط والانفار الفرنسيين وغير الفرنسيين - من ابناء المستعمرات بمغادرة البلاد والانضمام الى القوات البريطانية في فلسطين او مصر فان عددا اكبر كثيرا ( مع انه سيظل ضمن حدود الاقلية ) كان سيفعل ذلك . اما موقف البريطانيين فكان ترقب ما ستسفر عنه هذه الحركة ، مع الامل في ان يستقر الوضع في سوريا بحماية جيش غير معاد .

لم يتأثر الموقف الفرنسي الذي يتلخص بالانحناء امام مجرى الاحداث فسي اوربوا ، والذي خلا في البداية ( مع استثناء اقلية صغيرة ) من المشاعر المعادية للبريطانيين ، في هذه الاشهر بالدعوة الى مواصلة المقاومة - ضد المانيا ، وضد الحكومة الفرنسية المهزومة والمغلوبة على امرها (١١) - التي سرعان ما اطلقتها حركة

(٨) السيد ( وفيما بعد ، السر ) غودفري هافارد .

(٩) خاصة الكولونيل ( وفيما بعد ، الجنرال ) دو لارمينا (de Larminat).

(١٠) كان مكونا من البولنديين الذين فروا من بلادهم في ١٩٣٩ عبر الاراضي التركية .

(١١) انطقت هذه الحكومة من باريس الى فيشي في ١ تموز ١٩٤٠ .



الفرنسيين الاحرار (١٢) التي اسسها الجنرال ديغول . فقد اعتبر تسعة اعشار الفرنسيين الموجودين في سوريا ، وبحكم غياب البديل ، ان هذا الموقف امر بديهي . ولم يتأثر هذا الموقف ، من جهة اخرى ، باعلان الحكومة البريطانية في ١ تموز انها ، بمواجهة تهديد الماني او ايطالي محتمل لسوريا ولبنان ، « لا يسعها ان تسمح بأن يجري احتلال ( هذين البلدين ) من جانب اية دولة معادية ، او بأن يستخدم كقاعدة للهجمات ضد بلدان الشرق الاوسط التي يلتزمون ( اي البريطانيون ) بالدفاع عنها ، او ان تصبح مسرحا لقلق تشكل خطرا على هذه البلدان » . و اضاف الاعلان البريطاني ان أي عمل قد يضطرون للقيام به في هذا السياق سيخلو من اي غرض بالنسبة لوضعية البلدان الخاضعة للانتداب الفرنسي را هنا . ولكن اذا كانت هذه الكلمات قد بدت مشؤومة بالنسبة للفرنسيين ، الذين لم يتخلوا يوما عن ارتيابهم في أي اهتمام بريطاني بسوريا ، فانها لم تحدث أي ضرر في العلاقات الفرنسية - البريطانية بالمقارنة مع الضرر الذي أحدثه ، بعد مضي يومين ، الهجوم البريطاني على الاسطول الفرنسي في وهران الذي دفع حكومة فيشي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا على الفور . ومع ذلك فلو ارتأت السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية في الشرق انه كان بوسعها ان ترفض (١٢) اوامر باريس التي قضت بـ « وقف الاعمال العدائية » ، ولو ان هذه السلطات قبلت المساعدة التي عرضت بريطانيا تقديمها (١٤) في هذه الحالة ، فقد كان ممكنا تجنب العديد من الاحداث المؤلمة التي شهدتها السنوات اللاحقة . فلم يكن ثمة حاجة او حتى امكانية لطرح موضوع التدخل البريطاني الذي حصل في ١٩٤١ ، وكانت مصالحي فرنسا ستصان على نحو افضل . وعوضا عن ذلك فان الحدود السورية - الفلسطينية اغلقت جزئيا منذ ٣٠ حزيران ، وتدهورت العلاقات سواء المحلية منها او الرفيعة المستوى . وتوقفت خطوط الانابيب التابعة لشركة نفط العراق التي تمر في سوريا

(١٢) اصدر الجنرال ديغول نداءه الاول ( من لندن ) الى مواصلة المقاومة في ١٨ حزيران ، واتخذ الجنرال ويغان قرارا بطرده من الخدمة في ٢٢ من الشهر نفسه . وقد وضع ديغول خطط المقاومة في ٢٦ حزيران ، واعترفت بريطانيا به كقائد للفرنسيين الاحرار بعد يومين . لكن امكانيات تطور حركته لم تكن مرئية على الفور في سوريا .

(١٣) على غرار ما حدث في بعض مستعمرات فرنسا في افريقيا الوسطى ، ومن ثم بعد مدة في افريقيا الشمالية .

(١٤) قام الجنرال ويغل (Wavell) بزيارة بيروت في ٢٠ حزيران ثم في ٢٩ من الشهر نفسه . ولكن قامت في وجه قبول المساعدة البريطانية الشكوك تجاه بريطانيا نفسها وتجاه مطامعها

(Dunne, down arabia, pp. 201-2)

المزومة في الشرق . انظر :

عن العمل بطلب من الحكومة البريطانية . وقد فرضت السلطات الفرنسية القيود على  
الرعايا البريطانيين الموجودين في سوريا ولبنان ، وامرت القنصل العام بالبقاء في  
احدى القرى القريبة من بيروت ، وبالإضافة ، استدعي الجنرال ميتلهاوزر فجأة الى  
أوروبا بحجة انه غير موثوق ، وعين مكانه الجنرال فوجير (Fougère) الذي اتسم  
مسلكه بالولاء التام لفيشي وبعدم الثقة تجاه الحلفاء السابقين البريطانيين .

Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## ٢ - الجنرال دنتز

اتسمت الفترة التي اعقبت الهدنة ، بما طرأ فيها من تحول عميق في وضعيّة السلطة والقوات الفرنسية في الشرق ، بالارتباك البالغ ، فقد شهدت حالة ضيق مستمرة ضمن الجالية الفرنسية نفسها ، وتدهور مشاعر السوريين واللبنانيين تجاه فرنسا ، وازمة اقتصادية تعيد الى الذهن الاسابيع الاولى من سنة ١٩٢٦ ، وذلك الى جانب التغلغل الخطر والمهين للعملاء الالمان والايطاليين .

ظل المسيو بيو في منصبه لمدة خمسة اشهر بعد اعلان الهدنة ، وكانت سياسته في هذه الفترة سليمة ظاهريا وان شابها حد ادنى من الطاعة لحكومة فيشي . وقد بذل جهودا مخلصا لتوحيد واسترضاء موظفيه ومواطنيه المنقسمين على انفسهم ، ووضع عراقيل حذرة في وجه الجنرال دي جيورجيس (de Giorgis) والضباط الايطاليين الاعضاء في « لجنة الهدنة » ( التي نزلت في بيروت في تموز ١٩٤٠ ) ، وحاول ان يحتنظ بعلاقات معقولة الى حد ما مع البريطانيين الذين ظل قناصلهم في سوريا ولبنان حتى ايار ١٩٤١ . بالاضافة ، وافقت السلطات على قبول الامدادات الواردة من فلسطين ، وأمنت حماية خطوط الانابيب التي تعبر سوريا ، وسمحت بمرور الاسلحة البريطانية عبر سوريا الى تركيا رغم احتجاجات لجنة الهدنة . وكان مسموحا الاستماع الى الاذاعات التي تبث من لندن تماما كما كان الاستماع للاذاعات الالمانية مسموحا واتخذ موقف متساهل تجاه المؤامرة التي كشف النقاب عنها في ايلول ١٩٤٠ ، وكان قد دبرها ضباط فرنسيون كبار وآخرون من رتب مختلفة بقصد اقالة المفوض السامي نفسه واستبداله بالجنرال كاترو ، ذي المكانة الرفيعة ، الذي كان قد مر في سوريا (١) ابان شهر آب . وكانت لندن على علم مسبق بالمؤامرة التي كشفتها بعض الحماقات المحلية فلم تصل الى نتيجة وحتى بعد الاخفاق التام في دكار ( ٢١ - ٢٥ ايلول ) الذي سبب

(١) كان في طريقه للانضمام الى ديغول ( وكان هو اعلى رتبة من ديغول ) في لندن ، بعد مغادرته الهند الصينية التي كان الحاكم العام فيها .

اساءة باللغة للعلاقات الانجلو - فرنسية ، فان الميسو بيو الذي صار موقفه اكثر تصلبا ظل يتخذ منحى معقولا تجاه الجار البريطاني، وكان في اعماقه فاترا تجاه سياسة فيشي . ومع ذلك فانه وجد نفسه مضطرا لرفض اذاعات الفرنسيين الاحرار ، الذين صار الجنرال كاترو ينطق باسمهم في القاهرة منذ شهر ايلول ، وكذلك مداهناتهم الشخصية . ولكن حكومة فيشي اعتقدت ان موقفه غير مناسب ، فأمرته بالتخلي عن منصبه في ٢٤ تشرين الثاني . وقد مكث في سوريا لمدة ثلاثة اسابيع اضافية قبل ان يغادرها وسط استعراضات عسكرية وحفلات وداع رسمية عديدة في ١٤ كانون الثاني (١) . لقد اظهر الميسو بيو ، الذي خدم القضية الديغولية في مواقع رفيعة فيما بعد ، افضل الصفات التي يمتلكها ديبلوماسي فرنسي حرمته الاحداث المشؤومة من فرصة النجاح . وقد قتل خلفه ، المتواطىء المشهور مع الاحتلال جان شياب (Jean Chiappe) ، بطريق الخطأ حينما اسقط الايطاليون فوق المتوسط ، في ٢٧ تشرين الثاني ، الطائرة التي كان يستقلها للتوجه الى مركزه الجديد . وبعد ذلك تم تعيين الجنرال هنري دنتر (Henri Deutz) وهو الزاسي محترم وجامد التفكير ، وكان من مؤيدي فيشي ومن الانهزاميين عن قناعة . وقد امتازت مدة ولايته كلها بسوء الطالع .

ظل جهاز الموظفين الفرنسي في سوريا ولبنان على التزامه بصيانة سلطاته ، او حتى زيادتها ، في الادارات المحلية . ولكنه بات يقوم بهذا المهام انطلاقا من معنويات متدهورة ومن ادراك، كاف لتشتت الاراء . واستقطبت الديغولية وامكانيات المقاومة نسبة معقولة من الموظفين المدنيين والعسكريين ( وكان العسكريون غالبا الاكثر نشاطا وحيوية ) . وقد اعيد بضع عشرات من هؤلاء الى فرنسا بعد انكشاف مخططاتهم في ايلول ١٩٤٠ ، الامر الذي اساء الى كفاءة الجهاز الاداري . بالمقابل اظهر موظفون اخرون بوادر قلق وتردد ، في حين استسلم سواهم بسهولة الى الامر الواقع المتمثل في سلطة فيشي واعربوا ، خاصة بعد دكاكرا ، عن مقت لحلفائهم السابقين (البريطانيين) كان مزيجا من الضغينة القديمة والغيرة الراهنة . وانخفض عدد القوات المسلحة الفرنسية بعد ترحيل نسبة كبيرة من جنود المستعمرات ، بما فيهم معظم افراد وضباط الاحتياط . وقد اعرب هؤلاء عن غبطتهم لعودتهم الى بلادهم . اما ما تبقى من القوات ، وكانت تحت تصرف الجنرال دانتز ومرؤوسه الجنرال فوجير ، فكانت بأغلبها موالية للمريشال بيتان ومعادية لديغول .

(٢) رفض ، في ٢٩ تشرين الثاني ، اقتراحا قدمه البريطانيون بأن يتخلى عن ولائه لفيشي .

(٣) كانت القصص المعتادة عن « العملاء البريطانيين » متداولة ومقبولة على نطاق واسع في

سوريا . وكان يزعم ان هؤلاء العملاء الشيطانيين والمتواجدين في كل مكان يعملون من اجل

تنفير السوريين من فرنسا .

لم يكن ثمة مفر من ان تتأثر الاوساط السورية - اللبنانية المحلية بقوة بانهييار فرنسا، وذلك بغض النظر عن الدلائل المنظورة ( فلم تكن هذه الدلائل مفقودة كلياً ) على استمرار الولاء لفرنسا في صفوف الكاثوليك وبعض الفئات الاخرى . وبالنسبة للكثير من السوريين ، او حتى الاغلبية ، فان الحرب كانت قد انتهت ، وفرنسا قد هزمت ، وحلت نهاية انتدابها سواء من الناحية الفعلية او ، بالاحص ، بحكم انسحابها في ربيع ١٩٤١ من عصبة الامم التي كانت عهدت اليها بالانتداب في الاصل . وبسات المطلوب اذا ايجاد الوسائل الكفيلة بانتزاع الاهداف الوطنية - السورية التي حالت دونها طوال عشرين سنة دولة منتدبة اصبحت هي نفسها ضعيفة ، وذات وضعيه مشكوك فيها ، ومفتقدة الى الثقة بقدراتها . وقد خلف نوري السعيد باشا ، ابان جولة قام بها في الاقطار المجاورة ، انطباعاً بأن شيئاً لم يعد يقف بين سوريا وتحقيقها لاستقلالها التام : واحس السياسيون المحليون ان بوسعهم تأكيد انفسهم ، والمطالبة باطلاق سراح اصدقائهم المسجونين والعفو عنهم - وقد حصلوا على هذا المطلب الاخر جزئياً . وتعرضت القوى الوطنية في هذه اللحظة لضربة غريبة وغير متوقعة حينما جرى اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في ٧ تموز ١٩٤٠ . وبعد اربعة اشهر كشف النقيب عن ان القتلة هم من المتعصبين الغامضي النزعات ، ونفذ بهؤلاء حكم الاعدام . ولكن الشكوك ( غير المحقة اطلاقاً ) رست لفترة على الفرنسيين انفسهم (٤) ( على اساس حماسهم للتخلص من خصم متطرف ) ، او على « العملاء البريطانيين » ( لاسباب غير محدودة ) ، او على زعماء الكتلة الذين كان الشهبندر في نزاع مقيم معهم . وبلغت الامور ان ثلاثة من هؤلاء - هم جميل مردم بك ، ولطفي الحفار ، وسعد الله الجابري - ثروا من سوريا الى العراق ، ومكثوا هناك الى حين تبرئتهم رسمياً في ١٩٤١ . واذ كان رحيل الشهبندر ، بما عرف عنه من خلق ونزاهة ، امراً مفاجئاً فان موته اتاح المزيد من الاستقرار في البلاد والمزيد من الوحدة في جبهتها السياسية .

الى جانب التوقع العام باحتمال انبعاث الكفاحية السياسية ، رغم منع المظاهرات والاجتماعات، فقد استجد عنصران محددان . كان الاول المأزق الخطير ، وبالاحرى الداعي لليأس احياناً ، الذي احس به الناس نتيجة النقص في الاطعمة والسلع ، الى جانب ارتفاع الاسعار . فاضافة الى تخزين البضائع المستوردة ( بسبب الحصار البريطاني ، في الاساس ) ، وعدم كفاءة محاولة الاشراف على التوزيع والتقنين وتحديد الاسعار ، وهذا الى جانب الاستهلاك السريع لخزونات الحبوب المتبقية من محاصيل ١٩٤٠ ، وتدهور تسهيلات النقل والتوزيع ، وانخفاض قيمة العملة . ونجم عن هذه العوامل ، في مطلع سنة ١٩٤١ ، ظروف بدا فيها ان العوز الذي يعانيه اهل المدن يوفّر دعماً فورياً او عنيفاً لمطالب السياسيين .

(٤) وبالتحديد ، حامت الشكوك حول رئيس الامن العام ، المقوت شعبياً ، كولومباني .

الى جانب قلة الاحترام الذي كانت وزارة المدراء التي يترأسها بهيج الخطيب تحظى به من جانب الزعماء الوطنيين فقد برز عنصر آخر كان له اثره في تشجيع المطالب المألوفة : الضربات الاضافية التي وجهها العملاء الالمان الى السلطة الفرنسية . والواقع ان لجنة الهدنة الايطالية لم تنجز شيئاً ، ولم تكن تحظى باحترام كبير من جانب الفرنسيين . ولكن افواجا من الزوار الالمان ، الذين يملكون المعرفة والصلات الشخصية ، اخذوا يتدفقون على البلاد منذ ايلول ١٩٤٠ ليعملوا على تعزيز اوضاع الالمان المقيمين في سوريا ولبنان ، ولتشجيع مؤيديهم . وقد اقيمت شبكة من الاتصالات الالمانية في كل انحاء البلاد ، وانشأ للناطقون البارزون باسم الالمان (٥) علاقات مع الزعماء الوطنيين (٦) ، واحرزوا التأييد لمنادياتهم بمقاهيم عروبية ومعادية للصهيونية وتجولوا في البلاد وفعلوا الكثير للاساءة الى سمعة الفرنسيين ولتشجيع المطامح القومية . ولم يكن مدهشاً ان بعض العناصر الوطنية المتطرفة في دمشق - وفي بغداد ، في الوردت نفسه - باتت تتوقع انتصار المانيا كحدث محتمل ومرغوب (٧) . وهكذا كانت تجري مقابلات ودية ، ولقيت الاملام التي تصور الانتصارات الالمانية في اوروبا تقديراً عالياً ، وتشكلت زمر من المؤيدين الصريحين للالمان .

برز البؤس الاقتصادي الذي عانى منه الفقراء بحكم الاسعار غير المعقولة والنقص في السلع - خاصة الكاز ، والخبز ، والسكر - والبطالة (٨) ، الى العلن في مطلع كانون الثاني ١٩٤١ . وكان اول مظاهره مسيرات الجوع التي قامت في دمشق وحلب ، حيث سارت الجماهير رافعة الرايات وقد سيطر عليها مزاج مشاكس . وادى منع الفرنسيين مثل هذه المسيرات الى اغلاق المحلات ، وحدوث عمليات ترويع ، واعتقال المنظمين . وافتتحت اسابيع من التذمر الخافت بانفجار آخر في شباط ، حينما هاجم الناس المحلات والاقربان . وادى التمتع الذي لجأت اليه الشرطة الى اعلان الاضراب العام . ولم يفلح نزول القوات الفرنسية والسيارات المصفحة الى الشوارع سوى في ابراز اتساع الحركة التي تسلم زعماء الكتلة الوطنية قيادتها . وقد اعتدل بضع مئات من الناس ، ولكن ذلك لم يحل دون اتساع الاضراب ليشمل معظم مدن سوريا . وكان قائد الاضراب ، الذي اسفر بعد مدة عن طابعه السياسي ، هو شكري القوتلي . وفي

(٥) ابرزهم اوتو فون هنتيغ (Otto Von Hentig) ، الخبير بالمؤامرات الشرق اوسطية ، وكان يحمل لقباً وزارياً .

(٦) بما فيهم شكري القوتلي وسواه من زعماء الكتلة .

(٧) يمكن للمرء ان يقارن هذا الوضع بموقف عدد من القادة السياسيين السوريين تجاه الاتراك

في ١٩١٢-٢٠

(٨) كانت المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية ( خاصة النسيج ) قليلة ، وكانت تباع بأسعار السوق السوداء .

الاسبوع الثاني من اذار قدم القوتلي مطالب الفئة التي يمثلها الى مندوب المفوض السامي في دمشق . واستنادا الى فرضية ان السلطة الفرنسية لم تعد تتمتع بأي اساس قانوني ، فان المطالب تضمنت اقالة الادارة التي يرأسها الخطيب ، وتشكيل حكومة وطنية ، وتصديق معاهدة ١٩٣٦ في نصها الاصيلي . ثم اضيفت بنود اخرى تتعلق بالغاء الرقابة على الصحف ، واصدار عفو عام ، وتخلي المستشارين الفرنسيين من معظم سلطاتهم . وقد استمرت التلاقل في كل انحاء البلاد ، ثم امتدت الى لبنان الاسبوع الثاني من اذار لكن استقالة الخطيب وزملائه في ١٥ اذار لم تؤد الى تحقيق بقية المطالب . فقد عرض الجنرال دنترز ، الكثير التردد والحيرة ، حلولا وسط غير مقبولة ، في حين انصرفت القوات الفرنسية - وبالاخص الجنود السنغاليين المقوتين - الى قمع المظاهرات بشكل دموي في المدن السورية . وبعد ايام من الاضطرابات التي تعرقلت فيها المواصلات والخدمات العامة ، واثر فشل المفوض السامي في الاتفاق مع الزعماء الوطنيين ، فان هذا الاخير اعلن عن تسوية من جانب واحد . فقد اعلن في ١ نيسان انه رغم تعذر اعادة النظر في العلاقات السورية - الفرنسية ابان الحرب ، فان وزارة جديدة يرأسها رئيس للدولة ( خالد العظم ) سوف تتشكل ، وان هذه الوزارة سوف تستند الى مجلس استشاري واسع يضم الدروز والعلويين ويتولى اعلان برنامج لتحسين الاحوال الاقتصادية والاشغال العامة ، ولتوفير المواد الاساسية . وتقرر ان تحكم وزارة العظم التي شكلت في ٤ نيسان من اعضاء (٩) ليس بينهم احد من الكتلة الوطنية او الزعماء البارزين الاخرين بالمراسيم الخاضعة لتصديق المفوض السامي . وكان ابرز ما في البيان الوزاري الحديث عن الاصلاحات الادارية ، وتطوير التجارة ، والخدمات الاجتماعية ، ورعاية الشباب والعمال . وقد اشار البيان الى التزام الحكومة الحياد من الوجهة السياسية . وفي هذه الاثناء حظرت السلطات الفرنسية المؤتمر السياسي السوري الشامل الذي كان القوتلي قد دعا الى عقده في دمشق . وعين عبد القادر العظم رئيسا لـ « مجلس الدولة » الذي كلف اعداد تشريعات جديدة .

كان الاضطراب الذي عم بيروت وصيدا وطرابلس طوال ايام ، كامتداد للحالة في سوريا ، اقل عنفا وحدة . وقد نجم الفارق ، وبمعزل عن غريزة المحاكاة ، لان التذمر السياسي اللبناني لم يكن حاقلا بالقدر نفسه من الضغائن . ومع ذلك فسان

(٩) خالد العظم للداخلية ، وصفوت القطر غازي ( قاض للاستئناف ، من حلب ) للعدلية ، وحنين صحناوي ( تاجر ثري ) للمالية ، ومحسن البرازي ( محام شاب ذو ثقافة فرنسية ) للمعارف ، ونسيب البكري للاقتصاد والاشغال . اما بهيج الخطيب فتولى منصب المفتش العام لوزارة الداخلية .



الجمهور اللبناني لم يكن اقل رغبة في التغيير الحكومي . فقد دأبت الاوساط الاسلامية على التذمر بسبب ضآلة نصيبها من الوظائف ، وتنادى الكتائب والنجادة الى احداث اصلاحات كبرى والى فرض مستوى اعلى من النزاهة ، وكان مؤكدا ان العديد من السياسيين الراغبين في المناصب سيرحبون بأي تغيير ، وهذا الى جانب ان الشكوى من الاوضاع المادية لم تكن في الساحل لتقل عنها في مناطق الداخل . واذا ، كان طبيعيا ان تعقب الاضرابات والمظاهرات التي شهدتها الايام الاخيرة من اذار بادرة اصلاح - ولو ان هذه المبادرة لم تكن ذات مغزى كبير . فقد اتاحت الاستقالة القسرية لكل من اميل اده وسكرتيره العام انتقال صلاحياتهما لايام قليلة الى الجنرال ارلابوس (Arlabosse) وذلك قبل ان يتولى رئيس الدولة (لم يعد يعتبر رئيسا للجمهورية) الذي عين في ٥ نيسان . وقد وقع الاختيار على الفرد نقاش وهو كاتب وقاضي استئناف ماروني في متوسط العمر . وكان معه مساعد سكرتير لوزارة الداخلية (وقد احتفظ هو بهذه الوزارة) واربعة وزراء (١٠) . وكان هؤلاء الوزراء ، وجميعهم غير سياسيين يتلقون التوجيهات من ارلابوس الذي فرض هيمنته على الادارة الحكومية .

كانت الجهود التي بذلتها الادارات الجديدة ، والفرنسيون ، لمجابهة الظروف الصعبة بعيدة عن الفعالية . فلم يفتح الوطنيون السوريون بالزيادة الطفيفة التي طرأت على سلطات الحكومة السورية وموظفيها . ولم يكن بوسع مؤتمرات المحافظين ان تبذل شيئا في واقع الحال . وقد انعقد في دمشق مؤتمر اقتصادي اجري نقاشات مطولة والى عدد من اللجان الفرعية . ولكن لم ينجم عنه اي زيادة في التمويل او اي تسهيل لاجراءات التوزيع . وقد اثار احد البرامج الطموحة لتحسين الصحة العامة آمالا كبيرا ، ولكن لجنة التقنين الجديدة المشتركة بين الدول المحلية التي تترن ان تجتمع دوريا في بيروت ودمشق لم تحرز تقدما ملموسا . وقد ظلت زيادات الاجور التي حصل عليها موظفو الدولة دون غلاء الاسعار . وظلت الصحافة المحلية والاحزاب السياسية على تدمرها ، وكانت اعمال الشغب الناتجة عن ازمة الخبز تندلع بين الحين والآخر على نحو مفاجيء ، في حين وصلت سمعة فرنسا وشعبيتها الى ادنى الدركات - وهذا اضافة الى ان النشاط الالمانى بلغ الذروة .

(١٠) في المالية والتمويل : جوزف نجار ، وهو مهندس وموظف كبير . في الاشغال العامة والبريد : احمد الداوق . وهو موظف في أحد المواطنين البيروتيين البارزين . في المسائل ارف و « حركات الشباب » : فيليب بولس ، وهو قاض شاب . وفي الصحة والاقتصاد : فؤاد عسيران ، وهو طبيب شيعي .

أكثر من ذلك فإن النشاط الألماني أخذ يتأهب ، تحت ضغط تطور الحرب باثجاد الشرق واحداث العراق (١١) ، لان يلعب دورا مختلفا تماما في شؤون البلاد . وبدا ان المناسبة التي يستفيد هتلر فيها من ولاء الرأي العام لالمانيا لم تعد مجرد امكانية رهن المستقبل ، وانما اصبحت فورية . واصبح خطر السيطرة الالمانية على سوريا ، الذي المحت الحكومة البريطانية اليه كاحتمال خطر في ١ تموز ١٩٤٠ ، داهما بعد التقدم الذي احرزه الالمان في شمال افريقيا ، وغزوم لليونان وهجومهم على كريت ، وبعد اعمال التخريب المكشوفة التي قاموا بها في الشرق نفسه . وحتى لو ان الخطر ليس مباشرا ، فان منح الرايخ الثالث الفرصة لاختيار الطرف المناسب لتوجيه ضربة مميتة لمواقع الحلفاء في الشرق ومصر ، لن يخفف شيئا من حراجة الوضع . وهكذا احرزت دول الشرق اهمية لم تكن لها سابقا في الاستراتيجية العامة للحرب ، وذلك في اللحظة التي انتقلت فيها سياسة الانتداب الموالي لفيشي من التحفظ الى العداء الصريح لانكلترا .

كانت الحكومة البريطانية تجري مشاورات مع القيادة البريطانية في القاهرة حول هذا الموضوع الناشئ حينما اشير على القنصل العام ( البريطاني ) في بيروت ان يستطلع آراء الجنرال دنتر . ومن جهتها فان حكومة فيشي ، وكان الاميرال دارلان (Darlan) حينئذ يجري مفاوضات تستهدف تحقيق بعض المنافع لفرنسا (١٢) ، ابلغت المفوض السامي انه اذا ما حاول الالمان ان يستخدموا المطارات السورية فان فرنسا لن تتخذ موقفا محايدا تجاه ضباط هتلر الذين « لا يمكن ان يعتبروا معادين » ، في حين ان البريطانيين « سيجابهون بالآوة » اذا ما سعوا الى التدخل . وهكذا فان تعليمات فيشي كانت صريحة الى ابعد الحدود . واذا كان الجنرال دنتر قد اعترف بالدهشة التي اعترته ازاء اتساعها ومغزائها المحلي ، فانه مع ذلك اعتبرها كافية . وبالإضافة فان احد ممثلي فيشي توجه الى بيروت برفقة موظف الماني كبير في ١٠ ايار للتأكد من تنفيذها . وقد سعى المهر راهن (Rahn) للحصول على موافقة المفوض السامي على اعطاء الطائرات الالمانية ، المتوجهة لمساعدة الحكم العراقي الجديد .

(١١) وصلت الاحداث في العراق ، حيث كان الجنرالات البارزون ( المربع الذهبي ) وبعض السياسيين الذين يتزعمهم رشيد عالي الكيلاني مؤيدين للالمان علنا ، الى حد ان احتمال طلب المساعدة الالمانية بات مطروحا . وقد اندلعت الاعمال المعادية للانكليز في ٢ ايار واستمرت طوال ثلاثين يوما . وانتهت الى اعادة الحكومة العراقية الشرعية وولي العهد .  
(Longrigg, Iraq, pp. 288 ff) راجع :

(١٢) تتضمن جلاء الاحتلال عن مناطق واسعة من فرنسا ، واطلاق السجناء وتخفيض تعويضات الحرب - وهي كلها اكثر اهمية في نظر فيشي من اتخاذ موقف سليم في سوريا النائية .

حق الهبوط والتزود بالوقود في سوريا . كذلك طلب مد القوات العراقية الثائرة بذخائر حربية كانت خاضعة لترتيبات الهدنة في سوريا . ومن جهته فان دنتز الذي كان مدركا لوضعه ومنضبطا من الناحية العسكرية ، اتخذ موقفا ايجابيا ، ولو من غير حماس كبير . وعرض دنتز على الالمان ان يستخدموا مطار تدمر ، لكن حكومة فيشي امرته ان يضع مطار نيرب ، قرب حلب ، تحت تصرف الالمان كذلك . وقد نصت التعليمات التي تلقاها من دارلان ومن الماريشال بيتان نفسه على توفير التسهيلات التامة للقوات الالمانية التي ستتم في سوريا ، وعلى مقاومة التدخل البريطاني بقوة . وفي واقع الامر فان الالمان استخدموا الموارد السورية بحرية ابان الاسابيع الثلاثة التي تلت منتصف ايار ، في حين ارسلت كميات كبيرة من الذخائر (١٤) ، بواسطة سكة الحديد الى العراق . وقد اكد بروتوكول ٢١ ايار المعقود بين الفرنسيين والرايخ علسى ان سوريا سوف تقدم مثل هذه المساعدة للقوات الالمانية . واما بالنسبة للاستياء الملحوظ، ولو انه محدود ، الذي اثارته هذه التطورات بين الضباط الفرنسيين في الشرق فقد جوبه بخطب المفوض السامي التي بثتها الاذاعة ، وبالتصريحات المعادية للانكليز التي ادلى بها القائد العسكري ، الجنرال فوجير ، وبترحيل عدد من الذين اعتبروا مناهضين للسياسة الرسمية حينئذ ( ولو لم تخل من التردد ) التي تنص على التعاون الصريح مع المانيا . وقد طلب الى القناصل والقناصل العاميين البريطانيين مغادرة البلاد ، في حين كررت لندن القول انها تعتبر نفسها ، في ضوء « التواطؤ » الفرنسي العلني ، حرة في « مهاجمة العدو حيثما وجد » .

لم يكن الجمهور السوري يعرف سوى النذر اليسير عن هذه التطورات والتهديدات ، فظل شغله الشاغل تتبع مجريات الحرب واقترباها منه بمزيج من الامل والقلق ، والكفاح اليومي وسط ظروف اقتصادية لا يبعد ان تصل ( على غرار ١٩١٥ - ١٨ ) الى حد المجاعة العامة . وقد علق بعض السياسيين امالا كبيرا على احتمال تحقيق المانيا نصرا حاسما ، في حين اثار الاحتمال نفسه ذعر سياسيين آخرين ، والى جانب ان فريقا ثالثا اعتبر ان المستقبل لا يخبيء سوى الشريط نفسه - السيطرة الفرنسية ، والاحتجاجات المحلية ، والاضرابات واعمال الشغب ، والمفاوضات والتنازلات - التي شهدتها السنوات العشرين السابقة . ان قلة من الناس فحسب كانت تتوقع حدوث تدخل عسكري بريطاني حاسم ، ومعه تحول ايجابي في الموقف الفرنسي . ومع ذلك ، ومع انقضاء شهر ايار ١٩٤١ ، فان هذا التطور غدا رهن المستقبل المباشر .

(١١) تنكر تحت اسم رونوار (Renoir) في هذه المناسبة .

(١٤) شدد الجنرال دنتز في دفاعه ، في وقت لاحق ، على ان هذه الذخائر كانت ذات نوعية متدنية ، وفسادة غالبا ، الى جانب انه لم يكن متوقعا ان تصل الى العراقيين في اي حال .

## الفرنسيون الاحرار

تم اتخاذ القرار البريطاني بالتدخل في سوريا من اجل انهاء السيطرة العسكرية لحكومة فيشي بعد تردد كبير - وذلك رغم ان التدخل كان احتمالا متداولاً منذ مدة طويلة . ومنذ اذار ١٩٤١ فان القائد العام البريطاني المقيم في القاهرة اتخذ موقف المعارضة للتدخل على اساس انه اضافة غير عملية الى التزاماته الراهنة ( في ليبيا ، وكريت ، والعراق ، والحبشة ) التي لم تترك له اي هامش من القوات الاحتياطية ، وعلى اساس ان القوات المدافعة عن سوريا تملك تفوقاً كبيراً في الاعداد والتسليح ، والخطوط الداخلية ، والمواقع الدفاعية الحصينة ، والمعرفة بالواقع المحلي . ولكن القيادة العليا للحرب في لندن ارتأت انه يستحيل ترك الباب السوري مفتوحاً امام الالمان لما لدخولهم الى سوريا من عواقب استراتيجية وسياسية . ان الغزو الذي قامت به قوات انجلو - فرنسية فيما بعد لم يكن ليحدث اطلاقاً لو ان الجنرال دنتز ورؤساءه في فرنسا التزموا ببنود المعاهدة الفرنسية - الالمانية ، واحسوا ان بوسعهم ان يحولوا دون دخول قوات المحور الى سوريا او استخدامها التسهيلات الحربية المتوفرة فيها (١) . فلم يكن اي من وزير الدولة البريطاني (٢) في القاهرة ، او الجنرال ويفل (Wavell) او المفوض السامي في فلسطين (٣) ، ليطلب اكثر من ضمانات واضحة بأن دول الشرق ستظل محايدة ومحمية . والواقع ان ذلك كان فحوى السياسة التي اتبعت طوال ١١ شهراً تلت الهدنة سواء في سوريا او سواها من اجزاء الامبراطورية الفرنسية .

احرز الفرنسيون الاحرار ، الذين اتخذتهم حركتهم ( بقيادة ديغول ) صفة الحليف وحصلت من بريطانيا (٤) على اوسع مساعدة ممكنة لجهة المعدات والاموال

- (١) ان ما يزعمه بعض الكتاب الفرنسيين . فحواه ان البريطانيين كانوا سيغزون سوريا في أي حال ، يتعارض مع كل الدلائل والاحتمالات . مثلاً Fabre-Luce, Deuil au Levant, p. 182
- (٢) شغل الكابتن اوليفر ليتلتون (Oliver Lyttleton) هذا المنصب منذ ربيع ١٩٤١ . وكان ايضا عضواً في وزارة الحربية .
- (٣) هو السير هارولد ماك مايكل (Harold MacMichael) طوال فترة الحرب .
- (٤) عقدت اتفاقية عسكرية مع الجنرال ديغول في ٧ آب ١٩٤٠ .

والتسهيلات ، نتائج متفاوتة في المقاطعات الفرنسية الواقعة خلف البحار . وكان بوسعهم الاعتماد على قواعد موثوقة في عدد من هذه المقاطعات ، وعلى قوات عسكرية محدودة . وكانوا متشوقين ، لكل الاسباب الممكنة ، لتوسيع سلطتهم وسيطرتهم ولتأكيد وضعيتهم بوصفهم الاداة الحقيقية لسلطة فرنسا . وبالنسبة لديغول ، ولكاترو الذي كان يمثل في القاهرة ، فان سوريا ولبنان كانت افضل مجال ممكن لاتساع الحركة الديغولية بحكم سهولة اختراقها . ووجود اعداد كبيرة من القوات الفرنسية او المدربة على ايدي الفرنسيين الى جانب المنشآت الحربية فيها ، وايضا لموقعها الفريد عاطفيا في نظر الفرنسيين . وكانت الاهمية الاستراتيجية لسوريا ولبنان واضحة ، وحيز القوة الاضافي الذي ستحرزه الحركة الديغولية كبيرا ، الى جانب ان انتقال البلدين من تحت سيطرة فيشي ( الخاطفة للامان ) الى السيطرة الديغولية سيشكل ضربة بارزة وسابقة تستلهمها المقاطعات الاخرى . ثم ان تواطؤ الجنرال دنتز الصريح مع الالمان اعطى هذه الخطوة ( التي تتضمن القتال ضد قوات فرنسية ) شرعية لم تكن لتحرزها لولا ذلك . وفي الوقت نفسه ، ولان الجنرال ديغول ومستشاريه كانوا يعتقدون بأسطورة « المخططات البريطانية في سوريا » ، فانهم ما كانوا ليقبلون اي عمل بريطاني فيها سينجم عنه احتلالها ، بالتأكيد ( الا اذا شاركوا فيه ) .

من المؤكد تقريبا ان اقتصر العملية على البريطانيين وحدهم كان سهد فر العديد من الصعوبات والشقاكات المتعبة ، وانه كان سواجده بمقاومة اقل شراسة من جانب قوات فيشي . ولكن علاقات بريطانيا مع الحركة الديغولية ، وقوة المشاعر الديغولية ( والفرنسية عموما ) بالنسبة لـ « فرنسا الشرة » ، « الكتائب التي وصفها الجنرال لوجونتيهم (Legentilhomme) (٥) بتصرف العملية ، استبعدت رفض المشاكلة الفرنسية في الحملة ، مع ذلك ، وبحكم الفوارق الكبيرة في الاسلوب ، التدريب بل وفي السياسة ، فان المساهمة الديغولية اثارت فيما بعد الكثير من المشاعر المذرة بين الحليفين . ومن التعقيدات الاخرى ، التي كانت احيانا مصدر ارتباك ومصدر قوة في احيان اخرى الحاج الديغوليين على المطالبة بين سلطتهم وقوتهم وسلطة وقوة فرنسا نفسها ، والمطالبة بان يتقبل البريطانيون والسورديون على السواء هذه الوضعية من غير تحفظ .

عكفت الدوائر البريطانية في لندن ، واوساط الفرنسيين الاحرار في القاهرة وبرا زافيل ، على دراسة مشروع غزو سوريا ولبنان في النصف الاخير من نيسان ١٩٤١ . وقد اتخذ الجنرال ديغول موقفا قاطعا ضد قيام البريطانيين بالحملة بمفردهم ،

(٥) الحاكم السابق للصومال الفرنسي . وكان قد انضم الى ديغول حينما اجتاحت الايطاليون

وفي الوقت نفسه فان نفاذ صبره تجاه تردد بريطانيا دفعه للتهديد بفظاظة بسحب ممثليه وتواته جميعا من الشرق الاوسط . من جهة اخرى فان الجنرال ويفل احتج في جوابه على الاستطلاع الاولي الذي اجراه رؤساء الاركان بعجزه عن ايجاد القوات اللازمة (٦) لمثل هذه الحملة . وكان من رأي الجنرال كاترو ، الذي بنى موقفه على الحاح الجنرال ديغول الى جانب المعلومات التي وردته ( وتبين فيما بعد انها خاطئة ) حول انسحاب القوات الفرنسية في سوريا باتجاه الساحل ، ان تقوى قوات فرنسا الحرة الحملة بمفردها على ان تعيرها بريطانيا بعض قطع المدفعية ووسائل النقل . ولكن كاترو اضطر للاقرار ، اثر احاديث اجراها مع ضباط فرنسيين فروا من سوريا ، ان القوات الديغولية لن تلقى استقبالا وديا بعد اجتياز الحدود وان اي عمل عسكري لا تلعب فيه القوات البريطانية دورا رئيسيا متعذر تماما . والى جانب هذه المشروعات كلها اضيفت الفكرة التجريبية التي طرحها المستر تشرشل وفحواها ان قوة عسكرية غير كبيرة قد تغلح في احتلال سوريا اذا ما استفادت الى اقصى حد من التردد السذي يتوقع ان يطبع سلوك قوات فيشي ومن الاحتمالات السياسية والنفسية التي يحفل بها الموضوع . ولكن الجنرال ويفل ، الذي خضع لاوامر رؤسائه ، انجز في حدود ٢٥ ايار وضع خطة لغزو انجلو - فرنسي مشترك (٧) ، وعهد بالقيادة الى الجنرال السر هنري ميتلاند ولسون (Henry Maitland Wilson) ، وبدأ في اعداد تفاصيل العملية التي كان بعد يفتقد الى الكثير من معداتها . وتقرر ان تتشكل قواته ، التي جاء بعضها من جبهات اخرى قبل مدة وجيزة ، من لوائين تابعين للفرقة الاسترالية السابعة ( مسن طبرق ) ، وقسم من فرقة الخيالة الاولى ( التي باتت آلية جزئيا ) ، واللواء الهندي الخامس ( من اريتريا ) ، وسرية من السيارات المصفحة ، وقوة من الكوماندوس ، وبعض المدفعية المتنوعة (٨) ، اضافة الى الكتائب الست من الفرنسيين الاحرار التي يقودها الجنرال لوجونتيوم . وكان لدى البحرية طرادان و ١٠ مدمرات مقابل ساحل لبنان . وبالإضافة ، وضعت ٧٠ طائرة تحت تصرف العملية في اول الامر . بالمقابل ، كان تعداد قوات فيشي في سوريا ولبنان ( ومعها القوات الخاصة ) ، بعد ترحيل قسم

(٦) كانت القوة المطلوبة ، حسب رأيه ، فرقتا مشاة وفرقة مدرعة .

(٧) اقر ويفل بعدم رغبته في استخدام قوات الفرنسيين الاحرار لان ذلك سوف يزيد من حدة المقاومة التي ستواجهها الحملة . لكنه لم يكن يمتلك قوات بديلة .

(٨) كانت القوات البريطانية تعاني من نقص ملحوظ في الدبابات ، والمدفعية المضادة للطائرات ،

كبير منها اثر اعلان الهدنة ، حوالي ٣٥٠٠٠ رجل موزعين على ١٨ كتيبة مشاة (١) ، و ١٢٠ قطعة مدفعية ، و ٩٠ دبابة ، و ٩٠ طائرة ، الى جانب مدمرتين و ٣ غواصات موجودة ضمن المياه اللبنانية .

حدد يوم ٨ حزيران موعدا لبدء العملية ، بعد اسبوع واحد من تصفية الوضع في العراق ( من حيث يمكن الاستعانة بقوات اضافية قريبا ) ، واسبوع من الانسحاب من كريت ، وبعد انقضاء اسبوعين على الفشل الذي منيت به حملة شمال افريقيا في السلوم وكابوتزو ، واسبوع ثلاثة على الاستسلام النهائي للقوات الايطالية في امبا الاخي في اثيوبيا .

في الايام التي سبقت الغزو مباشرة وجهت القيادة «الفيشية» الفرنسية التي تنهت الى ما يحتمل حدوثه ، قواتها الى مواقع على حدود الاردن - سوريا وحدود فلسطين - سوريا ، وعززت دفاعاتها . وكان تجنيد المتطوعين ضمن القوات المحلية مستمرا منذ اشهر . ورغم نداءات الجنرال كاترو الذي احس بخيبة امل كبيرة فان قلة ضئيلة جدا من الجنود هجرت صفوف قوات فيشي والتحتت بالحلفاء - وذلك مع استثناء بارز تمثل في الكولونيل كولييه (Collet) ، احد الضباط البارزين في القوات المساعدة (الشركسية غالبا) ، الذي داوم على الاتصال بكاترو طوال اسابيع ثم قاد قوة من خيالته المخلصين ، في ٢٢ ايار ، والتحق بالجنرال لوجونتيوم . اما بالنسبة للباقيين فان عوامل عدة بينها الولاء والانضباط و « هالة الاعجاب » التي يتمتع بها المارشال ، والشعور الطاغي بالعداء لديغول والديغولية ، الى جانب مثابرة الدعاية الفيشية على الزعم بأن البريطانيين يبغون الهيمنة على سوريا تحت غطاء الديغولية - هذه العوامل كانت فعالة في استقطاب الاكثرية الكبرى ، كما انها دفعت الديغوليين الى اعادة النظر في توقعاتهم السابقة من ان اعدادا كبيرة ستنحاز الى جانبهم والواقع ان موقف جيش الجنرال دنتز وادارته المدنية كان اثناء فترة الغزو وبعدها الموقف المنتظر تحت كل الظروف . ومن جهة اخرى ، فان الازمة المعنوية التي وجدوا انفسهم ( بالاحص مفوضهم السامي ) ضمنها لا تسمح بالقاء الملامة على أي من الجانبين .

(٩) اصغر الجنرال دنتز في دفاعه عن نفسه فيما بعد على ان حجم الكتائب البريطانية كان ضعف حجم الكتائب الفرنسية ، بحيث توازي ال ٢٠ كتيبة التي استخدمت في العملية ٤٠ كتيبة فرنسية . وأضاف ان البريطانيين كان لديهم ٣٨ مقابل ال ٢١ سرية التي كانت تحت امرته ، و ٧٤ مقابل ال ١١ قطعة مدفعية . لكن هذه الارقام غير مؤكدة .  
(Or. Mod., June, 1942)

اثارت العمليات التي نفذها ، منذ ١٢ ايار وصاعدا ، سلاح الجو الملكي ضد المطارات السورية التي تستخدمها الطائرات الالمانية - تدمر ، دمشق ، رياق - استيلاء حادا بين ضباط الطيران الفرنسيين ( خاصة وقد رافقها القاء مناشير بتوقيع كاترو ) واعتبرت دليلا على ازدياد احتمال الغزو البريطاني . ومع ذلك فان قوات فيشي لم تقم بأية غارة فوق المناطق التي تحتلها بريطانيا . وفي ٢٥ ايار اغلقت الحدود الفلسطينية نهائيا ، وقطعت المواصلات التلغرافية عبر الحدود ، وبدأت دوائر المخابرات في بيروت في ارسال التقارير حول وجود تحركات منذرة بالعدوان للقوات البريطانية . ولم يجد نفعا المسعى الاخير الذي قام به المفوض السامي ، وكان يستهدف منه الحؤول دون الغزو وتعزيز معنويات قواته ، حينما رتب امر رحيل كل الالمان عن البلاد على وجه السرعة . وقد غادرت كل الطائرات باستثناء ١٢ طائرة ( مصابة بأضرار كبيرة ) سوريا قبل ٦ حزيران ( بعد اسبوع واحد على انهيار الحملة العراقية ) ، وابلغت هذه الواقعة على الفور الى القنصل العام الاميركي . ومع ذلك فان الخطر الاستراتيجي الاساسي ظل قائما ، ولم يكن مستبعدا ان يعود الالمان لاحتلال سوريا في أي وقت . ولهذا السبب فان المزاعم التي نشرت في فيشي وفحواها ان شيئا لم يعد يفسر او يبرر « الغزو » لقيت اذانا صماء بالضرورة ، وكانت سخيفة من الناحية الاستراتيجية .

بالنسبة لجمهور وسياسي بلاد المشرق الذين ظلوا على تذرهم وقلقهم وعلى تشوقهم الى احراز أقصى قدر من المكاسب التي تتيحها ظروف الحرب والارهاق الذي حل بسلطات الانتداب ، فان الغزاة اعتقدوا ان من الحكمة ، ولاسباب جلية ، ان يقدموا على بادرة تكسبهم تأييد الاهالي وتسجل انعطافا حاسما في الاحداث . فلا سبيل الى توقع ان يوفر السوريون ارض المعركة ويتعرضوا للاخطار التي ترافق العمليات الحربية ، من غير ان يكسبوا شيئا عدا تبديل الاسياد . ولهذا كان لا مفر من اعطاء وعد بالاستقلال - وهو الامنية السياسية الاغلى في نظر السوريين . تبعا لذلك فان كلمات الاعلان الذي سبق الغزو تعرضت لدراسة متأنية من جانب كل من الفرنسيين الاحرار والبريطانيين . واصر البريطانيون ، رغم معارضة ديغول، ان يضيفوا ضمانتهم الى جانب ضمانات فرنسا . ولكنهم أكدوا ، في رسالة الى ديغول ، على ان بريطانيا لا تخفي اية مطامع بالنسبة لسوريا ولبنان ، وانها لا تسعى وراء أي مكسب ، وانها تأمل في ان تستعيد فرنسا نفوذها التام . وكان الحافز الى هذا الاصرار البريطاني اعطاء المصادقية لوعده يعطى لا من جانب حكومة فرنسا وانما تقطعه على نفسها حركة منشقة تدينها فرنسا نفسها بتهمة انها غير موالية وغير شرعية ، وهذا السى جانب رغبته في ان تبين للعالم العربي - بالاخص في ضوء الاحداث الاخيرة في العراق ، وانعكاساتها في المشاعر السورية ، والحاجة الى اكتساب ثقة المصريين - انها متعاطفة بصورة فعالة مع الطموحات العربية .

كان في نية الجنرال ديغول ، نظرا لدقة موقفه تجاه الرأي العام الفرنسي ، ان يعلن منح سوريا ولبنان استقلالا مشروطا بعقد معاهدات تضمن لفرنسا « حقوقها



ومصالحها الخاصة ، • ولكن الصيغة النهائية للتعليمات التي تلقاها كاترو - الذي تقرر ان يحمل لقب المندوب السامي العام وليس المفوض السامي - دفعته لان يستخدم في الاعلان الذي ألقيت آلاف النسخ منه فوق الاراضي الخاضعة للانتداب في ٨ حزيران تعابير تتسم بوضوح تام (١٠) •

وتضمن الاعلان تكرارا للاهداف الحربية للفرنسيين الاحرار ، ووعدا بتسهيلات تجارية اكثر حرية • ورغم الاشارة الى « المصالح القديمة العهد لفرنسا » التي ينبغي استخلاصها من ايدي الالمان ، فان الكلمات الاخيرة كانت محددة : « ••••• لقد اذنت ساعة عظيمة في تاريخكم : ان فرنسا تعلنكم مستقلين في صوت ابنائها الذين يقاتلون من اجل حياتها ومن اجل حرية العالم • ان الطبيعة غير المشروطة لهذا الوعد بـ « الاستقلال والسيادة » المباشرين ، الذي اعطي من موقع يدعي تمثيل السلطة الفرنسية ، يتعارض تماما مع تأكيدات الفرنسيين الاحرار في وقت لاحق ( هذه التأكيدات التي استندت اليها سياستهم طوال السنتين اللاحقتين) بأن الانتداب كان بعد ساريا وان الاستقلال الفعلي سوف يعقب ابرام المعاهدات ( ولا حاجة للاسراع فيها ) التي تضمن كل حقوق فرنسا ، وامتيازاتها ، ومقتضياتها الدفاعية • ومع ان هذا السياق الاخير يتطابق من غير شك مع ما كان في نية الجنرال ديغول في الاصل ، فان ما اعلن في الواقع كان امرا مختلفا ، الى جانب انه كان مكفولا من جانب الحكومة البريطانية • وقد اشارت الكفالة البريطانية التي نشرت في الوقت نفسه في القاهرة الى اعلان كاترو على اساس انه « يعلن حرية واستقلال سوريا ولبنان » وانه « يتعهد بالتفاوض لعقد معاهدة تضمن هذه الاهداف » • وتضمنت ايضا تأييد المملكة المتحدة للتأكيدات الفرنسية ، واعربت عن التطلع الى رفع الحصار عن بلاد الشرق والسي ادخالها ضمن كتلة الاسترليني •

تحولت بنود الوعد الذي قطعه الفرنسيون الاحرار ، رغم ان السياسيين السوريين الذين خابت آمالهم طويلا استقبلوه بارتياح طبيعي ، الى عنصر مهم في الوضع السياسي وامنت ( على نحو ما كان مرغوبا ) حسن نية الرأي العام وترحيبه بالقادمين الجدد الديغوليين •

عبرت القوات البريطانية والفرنسية الحرة والاوسترالية والهندية الحدود شمالا قبيل فجر الاحد في ٨ حزيران • ودامت الحملة التي اطلق عليها اسم « عملية المصدر » (Operation Exporter) طوال ٢٤ يوما استغرقها القتال بين قوتين متماثلتين حجما • ولم يحدث ان خاض الجيش البريطاني حملة لا يرغب فيها الى هذا الحد ضد حلفاء

الامس الذين باتوا يقفون الى جانب الاعداء . وقد ابدت قوات الجنرال دنتز (١١) مقاومة تفوق كثيرا ما كان يتوقعه المتفائلون من الجانب الديغولي . واطهرت هذه القوات فسي مناسبات عدة مرارة بالغلة ضد الغزاة الفرنسيين « المتمردين » وكانت معنية - السى جانب كبريائها المهنية وقيامها بواجبها - بأن تبرهن امام دول المحور ( ومخافة ان تثار هذه الاخيرة في شمال افريقيا الخاضع لفرنسا في أي مكان آخر ) بأن مقاومتها كانت حقيقية . (١٢) وقد دخلت قوات الحلفاء البلاد من نقاط ثلاث واخذت تتجه نحو المناطق الثلاث التي اعتبرت اهداف العملية ، السهل الساحلي وبيروت ، والبقاع ، وواحة دمشق . وهكذا فان الطوابير تقدمت عبر الطريق الساحلية الرئيسية التي سرعان ما تبين انها مغلقة بفعل النقاط الدفاعية ، وعن طريق المطلة في اقصى الشمال الفلسطيني الداخلي ، وكذلك شرق الاردن عن طريق درعا . وكان التقدم معتدلا في كل الجبهات ، ولم يحدث ان احرز من غير مقاومة في اي مكان ، واضطر دائما للتكيف مع الحاجة الى تجنب الهجمات الجانبية او قطع المواصلات التي تتيحها طبيعة البلاد غير المنبسطة الى اقصى حد . وبعد اسبوع من التقدم الصعب (١٣) كان الطابور الساحلي قد احتل صور وتجاوزها ، مستفيدا من النيران المساندة التي وفرتها السفينتان الحربيان . ولكن هذا الطابور عجز في غضون الايام التالية عن احراز اي تقدم آخر . اما القوات الداخلية فانها احتلت مرجعيون والقرى والمواقع المحيطة ، واستولت على درعا الواقعة على خط سكة الحديد وكذلك القنيطرة ، ثم عادت فاحتلت الكسوة التي لا تبعد كثيرا عن دمشق نفسها . ولكن زيادة حدة المقاومة اعاقت التقدم مؤقتا ، وادرك القائد العام الحاجة لتعزيز جيش الغزو . وقد استعان القائد العام بلواء واحد من الفرقة السادسة ( البريطانية ) ، ثم بلواء ثان ، وفي الوقت نفسه فان استتباب الوضع في العراق اتاح الاستعانة بالقوات الخفيفة الموجودة هناك . وتحركت مجموعة تقدر بلواء تابعة لفرقة الفرسان الاولى من بغداد باتجاه تدمر ( حيث واجهت مقاومة عنيدة استمرت يومين ) ، في حين تحرك لواءان من الفرقة الهندية العاشرة صعودا على مجرى الفرات باتجاه دير الزور وحلب . ولكن نتيجة الحملة ظلت غير مؤكدة حتى منتصف حزيران . والواقع ان قوات فيشي تمكنت في يوم ١٦ حزيران من شن عدة هجمات مضادة عليه ، كان لها اثر بالغ لجهة رفع معنوياتها ، ومن احتلال مرجعيون . وحدثت بعض

(١١) رقي الى رتبة « جنرال الجيش » (General d'Armée) ايان القتال . اما قوات الميدان فكانت بأمره الجنرال دو فرديلاك de Verdilhac

(١٢) كانت هذه المسألة بارزة ابدا في تفكير دنتز . ومع ذلك فان الايطاليين ( عبر الجنرال دي جيورجيس ، من لجنة الهدنة ، ادعوا بعد ذلك ان مقاومة فيشي لم تكن كافية . وكان دي جيورجيس قد ألح على نفس خطوط أنابيب النفط ومحطات الضخ .

(١٣) كان بين الاعمال المضادة غارة بأسلة ، سوى انها باهظة التكاليف وناجحة جزئيا فحسب ، شنها الكوماندرس قرب مصب نهر الليطاني ، في ١٠ حزيران .

الإشتباكات الصغرى وغير الحاسمة في البحر ، انتهت الى اصابة ثلاث مدمرات بريطانية بأضرار واغراق مدمرة فرنسية . وكانت النيران التي اطلقتها السفن البريطانية ضد المنشآت الساحلية مؤثرة وفعالة . وقد اعلنت حالة الحصار في كافة انحاء البلاد الخاضعة للانتداب ، ووصفت كل قوات الدرك والشرطة تحت تصرف قيادة الجيش ، وفرضت قيود صارمة على التنقلات والاجتماعات ، واغلقت المدارس ، ووقف الرعايا البريطانيون ، وجرت مصادرة العمال . وفرضت سلطات فيشي نظام التعقيم في بيروت ، في حين لم يفرض هذا النظام في دمشق . وقد اصرت سلطات مدينة بيروت على اعلانها مدينة « مفتوحة » . واخليت القرى المحيطة بالمدن من معظم سكانها . واطلق سراح العديد من المعتقلين السياسيين .

في هذه الاثناء كان المفوض السامي يعاني من جراء ارتبائه وعدم قدرته على اتخاذ القرارات . وكانت اولى عروض المساعدة الالمانية والاطالية غير مستساغة من جانبه ، ثم ان حكومة فيشي لم توافق عليها . ولكن السبيل الوحيد للاستجابة الى طلبات قواته المتقدمة في الحصول على دعم جوي ، وخاصة على الطريق الساحلي ، كان في الاستعانة بالاسراب الجوية الالمانية التي كان معروفا انها متوفرة وأكثر من مستعدة . وكان كبار ضباط الاركان ومعهم الاميرال غوتون (Gouton) يبحثون الجنرال دنتز على اتباع هذا السبيل . وقد ادرك دنتز المخاطر السياسية الناجمة عن اية مشاركة المانية صريحة ، وكان لا يرتاح الى هذا الحل . ولكن ضغط الاحداث ارغمه على ان يطلب من فيشي في حالتين ، قبل وبعد الهجوم المضاد الناجح الذي جرى في ١٦ حزيران ، السماح بتدخل طائرات الشوكا - غير انه كان في كل مرة يتراجع عن هذا الطلب ، من جهة اخرى ، كان متعذرا الحصول على أي نوع آخر من العون . فقد ابت الحكومة التركية السماح للقوات الفرنسية والامدادات العسكرية بالمرور في اراضيها ، وفي هذه الحالة فان العون الوحيد الذي امكن وصوله من فرنسا اقتصر على طائرات قليلة وبعض الاختصاصيين والمؤن . وقد اغرق الطيران البريطاني مركبا فرنسيا كان ينقل الجنود والمؤن من سالونيك الى سوريا ، وذلك قبالة الساحل التركي . وفي الوقت نفسه قامت دلائل على ان الالمان الذين غزوا روسيا السوفياتية في ٢٢ حزيران ، ما عادوا مهتمين راهنا لسوريا . ولكن ذلك لم يكن ينطبق على الضباط الالمان المندفعين الذين احاطوا بدنتز الواقع في الحيرة .

بدا واضحا في هذه الاثناء ان العون الخارجي غير متوفر او انه غير مسموح ، ونقصت اعداد قوات فيشي - خاصة الدبابات والطائرات - بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها . بالمقابل فان الطوابير الغازية ، التي وصلتها بعض التعزيزات ، استعادت المبادرة وعادت الى التقدم بسرعة من الصحراء في الشرق والشمال الشرقي وكذلك على الجبهات الجنوبية . واتيح انتهاء حملة « باتل آكس » (Battleaxe) البريطانية

في شمال افريقيا ( في ١٥ حزيران ) توفير المزيد من الطائرات لعمليات « اكسبورت » ، وفي ٢١ حزيران دخلت قوات جونتيوم (١٤) واللواء الهندي مدينة دمشق بعد قتال ضار ، وبدأت بعض الطوابير في التحرك بحرية باتجاه الشمال والغرب وعلى الفور قام الجنرال كاترو بزيارة العاصمة السورية ، وعين الكولونيل ( وفيما بعد ، الجنرال ) كولييه مندوبا عنه بالنسبة للحكومة السورية . وبعد ثلاثة ايام استعادت قوات الحملة مرجعيون وضواحيها . ويات مستحيلا ابداء اية مقاومة في وجه القوات الزاحفة من العراق الى حمص بطريق تدمر ، والى شمال سوريا من الفرات الاعلى (١٥) . وقد احتل الطابور المتقدم نحو بيروت موقعا بعد الآخر ، رغم الصعوبات والخسائر ، واخذ يهدد الدامور التي لا تبعد عن بيروت اكثر من عشرة اميال . وكان المفوض السامي قد طلب الى القنصل العام الاميركي ، في ٢٠ حزيران ، ان يعسرف الشروط البريطانية للهدنة - وقد اجيب بأن الشروط ستكون حسنة . وفي يوم ٢٦ ارسل المفوض السامي ضباطا الى فيشي ليقترحوا الموافقة على طلب الهدنة . ولكن الموافقة تأخرت ، بسبب تصلب الاميرال دارلان بالدرجة الاولى ، حتى ٧ تموز حينما لم يعد ثمة امل بأية مقاومة جدية . وفي ٨ تموز اقترح الجنرال دنتز على القائد العام البريطاني الجنرال ولسون (١٦) . - عبر القنصل العام الاميركي ، المستر فان انغرت (Van Enghert) - عقد الهدنة ، وجاءه الجواب متضمنا الشروط في اليوم التالي . وقد ادخلت هذه الشروط ، التي بدا انها معقولة وغير متشددة كثيرا فيما بعد ضمن اتفاقية الهدنة التي ابرمت في ١٤ تموز . ولكن ردة فعل فيشي ، التي افادها دنتز مباشرة عن الشروط البريطانية ، لم تكن ايجابية . فقد اصرت على ان الوعد بمنح سوريا استقلالها هو من حق الحكومة الفرنسية الشرعية وحدها ، وانه بالصورة التي طرح فيها ( وبضمانة بريطانيا ) يعتبر باطلا وغير ذي قيمة . واعتبرت ان الشروط الاخرى « تتعارض مع مصالح وكرامة » حكومة فيشي ، وانها بالتالي غير مقبولة . وبالمقابل فان التعليمات التي ارسلت الى دنتز لم تتجاوز المطالبة بـ « اتخاذ الاجراءات المنسجمة مع الظروف الواقعية » . ولكن

- (١٤) اصيب الجنرال جو نتيوم ببعض الجروح ولكنه استمر في قيادة القوات . وكانت قواته تتألف من الشركس الذين يقودهم كولييه وقسم من قوة الحدود عبر الاردن ( البريطانية ) .
- (١٥) كان القتال للاستيلاء على تدمر ، الذي قامت به قوة الهباب الآتية من العراق ، طويلا وشرسا . وسقط هذا الموقع في يد القوات البريطانية في ٣ تموز . ومن الاحداث البارزة في هذه الجبهة القتال الذي جرى في السخنة بين مفرزة من الفيلق العربي ( اي جيش شرق الاردن الذي يقوده البريغادير غلوب ) وقوة آلية من « الميهايست » السوريين .
- (١٦) حصل تبادل في المواقع بين الجنرال ويفل في القاهرة ، الذي كان يتبع له الجنرال ولسون ، والقائد العام في الهند ، الجنرال السرس . او تشنك C. Tuchinlek
- في ٥ تموز .

المفوض السامي الذي أشرف على الانهيار العسكري النهائي (١٧) لم يعد يستطيع ان يكثر كثيرا بهذه الاعتراضات غير الواقعية والتي تبغي الحفاظ على ماء الوجه . فقد بات الاوستراليون على بعد ستة اميال من بيروت ، واصبحت قوات الجنرال دوفرديلاك منهمكة ومن غير حماية . وهكذا امر دنتز بترحيل الضباط البريطانيين الاسرى الى أوروبا ، وأرسل ما تبقى من طائراته الى أماكن أخرى ، وأغرق سفينة بخارية ( بريطانية ) كانت محتجزة من قبل في مدخل ميناء بيروت ، وفتح للاتراك ان يستولوا على سفينة حربية في الاسكندرون ، وانشأ شبكة تجسس تتولى مستقبلا توفير المعلومات للمحور . وفي هذه الاثناء قبل دنتز عرضا باعلان الهدنة (١٨) ابتداء من منتصف ليل ١١ - ١٢ تموز ، وارسل ممثلين عنه الى المخافر البريطانية ( الأوسترالية ) على الطريق الساحلي في الساعات الاولى من نهار ١٢ تموز . وقد ارسل الوفد ، وكان على رأسه الجنرال دوفرديلاك (١٩) الى عكا حيث أجرى مباحثات مع ممثلي بريطانيا (٢٠) استغرقت اليوم كله . وكان ممثلو الفرنسيين الاحرار (٢١) موجودين في عكا ولكنهم لم يشتركوا في المحادثات ولم يوقعوا على الهدنة بسبب الموقف الذي اتخذه ممثلو فيشي : الامر الذي اثار كدر الجنرال كاترو ودفعه لان يطلق على الجنرال ويلسون ، بسبب عدم اهتمامه بهذه الخلافات الفرنسية ، لقب « بيلاطس البنطي » .

كانت الشروط التي ابرمت الهدنة بموجبها في ١٤ تموز هي نفسها التي اقترحتها القيادة البريطانية في البداية . فلم يتضمن الاتفاق اية مفاجآت . وكان اهم الشروط ان تحتل القوات البريطانية والفرنسية الحرة سوريا ولبنان بعد تكريم قوات فيشي تكريما حربيا لائقا ، وان تحتفظ هذه الاخيرة بأسلحتها الشخصية ( من غير ذخيرة ) ، وان تسلم كل المعدات الثقيلة سليمة (٢٢) ، وكذلك جميع السفن والمنشآت والطائرات

(١٧) وصلت خسائر فيشي الى ٢٢٢ ضابطا و ٦١٣٠ جنديا بين قتيل وجريح واسير ( الى جانب بعض المزارعين ) . اما خسائر الحلفاء الاجمالية فكانت ٤٧٠٠ رجلا ، بينهم ١٤٠٠ من الفرنسيين الاحرار .

(١٨) خرقت قوات فيشي قرار وقف اطلاق النار في عدد من القطاعات ربما بسبب التأخير في ايصال التعليمات الى القوات المتقدمة .

(١٩) كان معه الجنرال جنكين (Jennequin) من سلاح الطيران ، وكل من كونتي (Conty) وشامبار (Chambard) العاملين في المكتب السياسي التابع للمفوض السامي .

(٢٠) هم الجنرال ويلسون وعدد من كبار ضباط الاسطول والطيران .

(٢١) الجنرال كاترو واثنان من ضباط الأركان .

(٢٢) نقلت كميات كبيرة من المعدات الى تركيا على وجه السرعة ، في حين جرى ائتلاف بعض

المعدات الأخرى .

ومخزونات الوقود والخدمات العامة . وتقرر راهنا ان تنسحب القوات الى قواعد معدة للرحيل . واتفق على ان لا تتخذ اية اجراءات انتقامية مهما كانت الاعذار ، ضد اي من الرعايا اللبنانيين او السوريين ، وان يتم تبادل اسرى الحرب . وفي هذه السياق كان ضمن الشروط ان يبقى بعض ضباط فيشي قيد الاسر الى حين تسليم كل الاسرى البريطانيين (٢٣) . وتعهد البريطانيون باحترام حقوق المؤسسات الثقافية الفرنسية في البلاد ( المستشفيات ، المدارس ، والارساليات ) . ومنحت قوات فيشي حق الاختيار بين ترحيلها الى بلادها او الانضمام الى السلطات الديغولية . واما بالنسبة للمدنيين العاملين في الادارات المحلية وضباط المصالح الخاصة فقد تقرر ان يظلوا في مناصبهم طوال المدة اللازمة لتأمين استمرارية الادارة . ومن حقهم بعد ذلك ، اذا ارادوا ، ان يجري ترحيلهم الى بلادهم .

كان استثناء الفرنسيين الاحرار من مفاوضات الهدنة ( وقد فرض هذا الموقف الذي سبب الالم لكاترو على الجنرال ولسون ) احد عوارض المشاعر المريرة التي تكنها قوات فيشي للديغوليين . والواقع ان الجفاء الذي قوبل به الفرنسيون المنتصرون من جانب ابناء بلادهم كان ملحوظا . وقد آل امر تنفيذ اتفاقية الهدنة الى لجنة مختلطة مكونة من رئيس بريطاني (هو البريغادير كريستول (Chrystall) وضابطين بريطانيين وضابطين من قوات فيشي ( في حين استثنى الفرنسيون الاحرار ) . وظلت اللجنة تعقد الاجتماعات حتى ١٠ تشرين الاول ، وقد اعتبر الفرنسيون الاحرار ان اجراءاتها نمت عن تساهل كبير تجاه المشاعر الفيشية ، الامر الذي كان يعبر ( بمقدار ما كان التقييم محقا ) عن عدم طغيان المرارة لدى البريطانيين بالنسبة للقتال الاخير ، وعن رغبتهم في تصفية مواقع العدو السابق ، وقواته ، باسرع ما يمكن .

اثارت شروط الهدنة (٢٤) التي نقلت الى الجنرال ديغول في برازافيل ، غضبه الفوري . (٢٥) فقد اعتبر انها « لا تتوافق مع المصالح السياسية والعسكرية لفرنسا »

(٢٣) الواقع ان الاسرى من الضباط البريطانيين ارسلوا بطريق الجو الى اوروبا وذلك قبل وبعد توقيع الهدنة مباشرة . وتعرض بعض الذين وضعوا في سجون المانية وايطالية لمعاملات مهينة وغير لائقة . ولم تتم اعادة هؤلاء الى قواتهم في سوريا الا بعد الاحتفاظ بكبار ضباط فيشي الفرنسيين ( وبينهم الجنرال دنتر نفسه ) قيد الاعتقال بناء على اوامر الجنرال ولسون .

(٢٤) كانت الشروط موضوع عدد من الرسائل المتبادلة بين ديغول ورئيس وزراء بريطانيا منذ منتصف حزيران .

(٢٥) يصف الاتفاقية في مذكراته (Memoires de Guerre, i. 164) بأنها « عملية تسليم بسيطة ومجردة لسوريا ولبنان للبريطانيين » .

بحكم قبولها بعودة جيش فيشي الى بلاده في وحدات منظمة وعلى متن سفن فرنسية ، ولانها لم توفر طرق محددة كافية لتسهيل الدعاية الديغولية بين الفيشيين ، ولم تنص على ان تسلم كل الاسلحة التي كانت بعهدة قوات فيشي الى السلطات الديغولية وان توضع « القوات الخاصة » تحت امرتها وليس تحت امرة البريطانيين . وقد اسرع ديغول الى القاهرة في ٢١ تموز حيث اعلن انه غير ملتزم باتفاقية الهدنة ، وانذر الكابتن ليتلتون بفصل قواته بصورة تامة عن القوات البريطانية . وبعد ثلاثة ايام تخللتها مفاوضات مطولة جرى التوقيع على « اتفاقية تفسيرية » (٢٦) بريطانية - فرنسية حرة اتاحت للضباط الديغوليين مجالا اوسع لعرض وجهة نظرهم امام قوات فيشي ، ونصت على ان توضع الاسلحة المصادرة و « القوات الخاصة » تحت امرة كاترو . وبعد يوم واحد وقع ديغول وليتلون على اتفاقية رسمية تضمنت تفاصيل تعاونهما العسكري اللاحق في الشرق ، لجهة القيادة والتشاور والدفاع والعمليات المشتركة . ونصت الاتفاقية على ان يعهد بالقيادة الى ضابط بريطاني او فرنسي ، بالاستناد الى الاغلبية بين القوات التي لاي من البلدين . اما « الادارة المحلية » ( الخدمات العامة والامن واجهزة الادارة المدنية واستغلال الموارد المحلية ) فكانت من نصيب الفرنسيين بالدرجة الاولى . واتفق ان يجري الحاق احد فروع جهاز الامن البريطاني بـ « الامن العام » الفرنسي .

في واقع الحال فان نسبة متواضعة من قوات فيشي - سواء الفرنسيين ، وأبناء المستعمرات ، وجنود الفيلق الاجنبي - اقتنعت بالانضمام الى الديغوليين . وقد حال دون استقطاب اعداد اكبر اسباب متنوعة بينها تعدد لاءات القوات ، وتعلقها بضباطها الفيشيين وبالمارشال نفسه ، وآمالها ومخاوفها المهنية ، ونفورها من المتمرد « كاترو والدخيل البريطاني ، وسأمها من القتال ، وظروفها الشخصية والعائلية . وهكذا فان ما لا يزيد على خمس قوات فيشي ، أي ١٢٧ ضابطا و ٢٥٠٠ من مختلف الرتب ، (٢٧) التحق بالقوات التي يقودها الجنرال كاترو . بالمقابل فان ٢٥ الفا ابحروا عائدين الى بلادهم في قوافل متتابعة من السفن الفرنسية ، وذلك وسط الكدر الذي اصاب الديغوليين وارتياح الجنرال ولسون . وغادرت آخر مجموعة البلاد باتجاه مرسيليا في اواخر آب . وقد افرج عن الجنرال دنتز ( كان معتقلا في القدس ) بعد اطلاق سراح الضباط البريطانيين ، وما لبث ان رحل عن البلاد في ٤ ايلول . وبعد وصوله الى فرنسا رفض دنتز ان يتولى اية وظيفة جديدة وانصرف الى الحياة الخاصة ، ولكن السلطات

(٢٦) اجري المفاوضات في لارميغا من جهة ، واي لـ سبيروز الذي كان حينئذ رئيس « بعثة

السفير » التي التحقت بالحركة الديغولية في كل البلدان .

(٢٧) يزعم الجنرال ديغول نفسه ضعف هذا العدد ، ولكن ارقامه لا تستند الى ادلة .

الفرنسية اعتقلته وحاكمته في سنة ١٩٤٥ . وقد حكم عليه بالاعدام ثم خفض الحكم ، وما لبث ان مات ميتة بائسة في السجن ، في كانون الاول ١٩٤٥ . ان أي تقييم غير متحيز ينبغي ان ينتهي الى ان دنتز لم يكن يستحق هذا المصير القاسي . فقد كان ضابطا شجاعا ونزيها وضعه رؤسائه ، فاختار ان يظل على ولائه لهم ، في موقع لم يكن يملك ، ضمن صلاحياته ومزاياه ، مخرجا منه .

في هذه الاثناء كانت اهداف الغزو المشترك لسوريا ولبنان قد تحققت . ويات مستعبدا ان يتمكن الالمان من اعادة احتلال البلاد بسهولة ، وسواء في المستقبل المباشر او بعد مدة . وبالإضافة ، فقد تعززت امكانيات الدفاع عن مصر وقناة السويس بعد ازالة قواعد هجومية لا تبعد عنها سوى ٢٥٠ ميلا . ثم ان تركيا اصبحت اقوى بصورة ملحوظة في وجه الهجمات ضد حيادها ، وساد الشعور بأنها قد تنضم يوما الى الحلفاء الذين باتوا ضمن جيرانها . واخيرا فقد أصبح بوسع السلطة التي تحكم سوريا ، اذا شاءت ، ان تتبع سياسة مؤداها مكسب حربي كبير آخر : صداقة الدول العربية . وهكذا كان على المرء ان ينتظر ليرى كيف سيستفيد الفرنسيون من هذه الفرصة - وهي الاخيرة - لكي يضعوا حدا للانتداب على نحو مقبول وغير مؤلم ، وكانوا قد اعلنوا على الدوام ان ذلك هو مقصدهم ، الى جانب انهم التزموا مؤخرا بوعود واضحة وقاطعة .



Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## الجنرال كاترو - ٤

لقد اعلن عن انتهاء الانتداب رسميا في البيان الصادر عن الفرنسيين الاحرار ، وبضمانة البريطانيين ، في ٨ حزيران ١٩٤١ . وكان متضمنا في « اعلان استقلال » كل من الدولتين الخاضعتين للانتداب في ايلول وتشرين الثاني من السنة نفسها . ثم جرى التعبير عنه مجددا في التعديلات الدستورية التي اقترتها الحكومات المعنية في ١٩٤٢ ، وكذلك - من الناحية العملية - في عملية نقل الصلاحيات ، المقنعة ولو انها جاءت متأخرة ، من جانب المندوب العام في مطلع ١٩٤٤ . ورغم ذلك كله ظل بوسع الفرنسيين الاحرار ان يستشهدوا بالتزامات الانتداب في المباحثات المديدة والمؤلة التي سبقت انسحاب قواتهم في ١٩٤٥ - ٤٦ . ان في تواريخ العراق وشرق الاردن وفلسطين لحظة يمكن بعدها القول ان « الانتداب لم يعد قائما من اليوم وصاعدا » ، على ان يكون لهذا القول قيمة مبدئية وعملية . لكن ليس بوسعنا تحديد لحظة مماثلة بالنسبة للبنان وسوريا . فقد زال الانتداب الفرنسي ، بعد ان عانى طويلا من الوهن ، وسط تردد تعوزة اللباقة .

كانت اولى الصلات السياسية للفرنسيين الاحرار مع الوسط المحلي في سوريا ولبنان ودية وباعثة على التفاؤل . وقد اقتنع الجنرال كاترو وديغول ، بعد الاستقبال الذي لقياه في دمشق في ٢١ حزيران ثم في بيروت في منتصف تموز بأن النفوذ الفرنسي ظل على حاله ، وان التغيير الاخير مقبول عموما وان تعاون الاهالي المحليين امر مؤكد . وكان ابرز ما فسي الرسائل المتبادلة بين الجنرال كاترو والرئيس السوري السابق تفاؤلها بالنسبة للمستقبل . وقد غصت حفلات الاستقبالات التي اقامها كاترو بالوجهاء والسياسيين . وكان بوسع ديغول ، ابان جولته في لبنان وسوريا ابان تموز وآب ان يلمس ان الناس تقبل مزاعمه بوصفه الناطق الاعلى باسم فرنسا ( وقد دأب على تأكيد ذلك صراحة ) وباسم الدولة الوحيدة المعنية ببناء الدول في الشرق ، حتى ولو انها راغبة موقتا في قبول العون العسكري البريطاني . وقد عبر الموارنة وبطريركهم عن مجاملاتهم المعهودة ، في حين تحدث المسلمون الذين تعامل ديغول معهم بلباقة في كل المدن التي زارها بصراحة يشوبها بعض التحفظ .

جرت عملية نقل السلطات بين ممثلي فيشي وممثلي الفرنسيين الاحرار ، التي اعقبت دخول الجنرالين كاترو وولسون الى بيروت في ١٦ تموز، بهدوء رغم ان الجنرال

كاترو (١) رفض ان يعامل مع اسلافه على اساس الند للند . ورفع علم الفرنسيين الاحرار على المباني العامة ، وتسلم الموظفون مهامهم بناء على اوامر كاترو . وعالجت السلطات النقص في الاطعمة والادوية بواسطة عمليات استيراد سريعة استخدمت القنوات البريطانية بالطبع . وبدا واضحا ان الناس متفائلة بزيادة الاشغال والمشتريات العسكرية ( ولو ان ذلك يلغي كليا ظروف الحرب الصعبة ) . واخذت الحساسيات التي نشأت عن بعض حوادث القتال (٢) تخف تدريجيا بفعل الزمن والمعالجة . وعادت الصحف ، التي قلت حالات تعطيلها ، الى الظهور بأعداد وفيرة . وقد اصلحت السلطات محطة بيروت اللاسلكية . وصارت الطرقات آمنة وعادية . ولم يمض وقت طويل حتى اعلن رفع القانون العرفي الذي كان فرض على بيروت وجوارها . واعيد اعتقال الرعايا الالمان والاطاليين بهدوء ، في حين غادر القسم الاعظم من «المستعمرة الفرنسية» المدنية البلاد الى فرنسا ، بعد تكليف وكلاء محليين بادارة مصالحه . وكان اغلب اعضاء الكاثوليكية مؤيدين لفيشي ، ولذا فانهم فضلوا مغادرة البلاد . اما بالنسبة للراهبيات ( باستثناء اللواتي يعملن في مستشفى دمشق ) والمبعوث البابوي فكانوا ديغوليين . وقد اختار العديد من كبار الموظفين الذين كانوا يعملون في المفوضية العليا والحكومات المحلية ان يبحروا الى فرنسا ، وحل محلهم الموظفون الذين امكن لكاترو ان يجدهم بين مؤيديه . لكن انخفاض مستوى الكفاءة كان ملحوظا . وعلى صعيد المراتب الدنيا والفنية من الموظفين الفرنسيين فان اغلبهم ظلوا في سوريا ، في حين تجاهلت السلطات الجديدة ولاءاتهم الجديدة - او ان العديد منهم غيروا ولاءاتهم ، وقد ذكر انه من اصل مجمل الموظفين الذين كانوا يعملون في البلاد قبل تموز ١٩٤١ ، فان الثلث عاد الى فرنسا ، واعلن ثلث ثان تأييده للفرنسيين الاحرار ، في حين ظل الثلث الاخير الذي لم يتظاهر بالولاء (٣) ، ورغم الانتقادات العنيفة من جانب الرأي العام الفرنسي الحر ، في خدمة الحكومات . وفيما يتعلق بضباط لا يملكون مؤهلات كافية لمثل هذا النوع من العمل . ولكن رغم الصعوبات والنقائص كلها فقد أمكن القيام ببعض

- (١) انتقل الجنرال دنتز الى احدى القرى المجاورة لبيروت ، وترك مهمة تسليم السلطات للادميرال غوتون . وقد رفض كاترو ان يتسلم السلطة من هذا الاخير .
- (٢) بالاحص ، فقد اطلقت بعض الطلقات على دمشق او ضمنها ، الامر الذي عزاه ضباط فيشي وبعض السوريين الى البريطانيين . وألقيت بعض القنابل من الجو في ليلة ٢-٣ تموز على مدينة بيروت الامر الذي اعتبر «قصفا ( بريطانيا ) متعمدا للاحياء السكنية » . ولكن ثبت فيما بعد ان الفاعل كان طائرة المانية ( مثلا . (A. Laffargue, Dentz, p. 158)
- (٣) كان هؤلاء من «ralliés alimentaires» الذين اتهموا بأنهم ظلوا في الشرق بحكم مصالحهم

#### المانية وحدا

كان سبيرز ، الذي يجيد الفرنسية ، قد شغل اعلى المناصب كضابط اتصال في فرنسا في الفترة ١٩٣٩-٤٠ . وقد تولى شخصيا نقل ديغول الى لندن بطريق الجو بعد سقوط فرنسا .

الانجازات لجهة ملء الوظائف الشاغرة وتسيير العمل الاداري وفق الخطوط المحددة لنظام ١٩٢٠ - ١٩٣٩ . وكانت القيادة العسكرية البريطانية متسامحة ، وكان ذلك طبيعيا من جانب الجنرال سبيرز (Spears) الذي أقام صلات وثيقة مع كاترو وديغول والذي هو مسؤول الاتصال بين الجيش - او المصالح البريطانية عموما - والمندوب العام . ومن جهته فأن وزير الدولة المقيم في القاهرة اتخذ موقفا - عبر عنه في رسائله الى ديغول (٤) وفي زيارته الشخصية لبيروت في آب - كان يستهدف طمأننة ديغول نفسه ، وذلك رغم الموقف المتوتر الذي اتخذته قبل أيام القائد الفرنسي السريع الغضب والبعيد عن التساهل .

كان بوسع ديغول ، رغم ارتياحه العميق بالتدخل البريطاني في الشؤون الفرنسية ونزوعه الى تصور وجود مؤامرة أو نية سيئة خلف أية حماقة صغيرة أو رأي عارض يبدر عن ضابط بريطاني (٥) ان يغادر سوريا الى برازافيل في شهر آب بعد اطمئنانه الى مستقبل فرنسا الحرة ، وخاصة على الصعيد السياسي . وقد رفض الفرنسيون بحزم طلبا من القاهرة بأن يشارك سبيرز في المفاوضات السورية - الفرنسية . من جهة اخرى ، فقد انتهت بعد مدة مظاهر سوء التفاهم والاعمال غير السليمة التي ارتكبتها ضباط بريطانيون معزولون أو افراد يفتقدون الى التوجيه الكافي في جبل الدروز والجزيرة ومنطقة الفرات سواء ابان الحملة أو بعدها - وكان بالوسع الزعم ان هذه الاعمال تنم على مطامع بريطانية شريرة في هذه المنطقة أو تلك من سوريا - وذلك

(٤) ككر وزير الدولة، في رسالة وجهها الى ديغول بمناسبة اتفاقية ٢٥ تموز (Catroux, pp. 168-71) عدم وجود اية مطامح اناية او اقليمية بريطانية في المنطقة (فيما عدا كسب الحرب) ، وأضاف ان « كلا من فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى قد تعهدتا بحصول لبنان وسوريا على استقلالهما . وحينما تتحقق هذه الخطوة الجوهرية ، ومن غير المساس بها ، فاننا نقر من دون تحفظ بأن لفرنسا من بين كل الامم الاوروبية الموقع الغالب والتميز في الشرق » . وقد اعرب المستر تشرشل عن وجهة نظر مطابقة في مجلس العموم بعد ذلك بستة اسابيع ( ٩ ايلول ) ، وأفاد ان السياستين البريطانية والديغولية تتفقان لجهة افساح المجال امام السوريين « لممارسة حقوقهم النابعة من السيادة والاستقلال في اقرب وقت ممكن » ومن غير انتظار انتهاء الحرب . وأضاف « ليس واردا على الاطلاق ان تحتفظ فرنسا بنفس الموقع الذي كان لها قبل الحرب في سوريا . ولا ينبغي ان يرد ، حتى في زمن الحرب ، ان يقتصر التغيير على استبدال مصالح الفرنسيين الفيشيين بمصالح الفرنسيين الاحرار . ان ذلك مسلم به تماما في الوثائق التي جرى تبادلها فيما بين وزير الدولة وممثل الفرنسيين الاحرار » .

(٥) يسجل الجنرال ولسون ( الذي نقل مقر قيادته من بيروت الى برمانا من اجل تجنب الارتباكات المحلية ) في مذكراته (Eight years, p. 120) كيف ان « الحوادث الخطيرة ، والحوادث الخطيرة جدا ، اصبحت جزءا من الواجهة اليومية » .

بفضل رد الفعل الفرنسي القوي . وفي النهاية فان هذه الحوادث اعتبرت ذات مغزى محلي بحت .

لكن الصعوبات الجوهرية ، ولو انها غير بارزة على السطح بعد ، التي بدأت تواجه الفرنسيين كانت اكثر خطورة مما سبق . وكان احد هذه الصعوبات طبيعة الشخص العظيم والطاغي الذي خلق حركة الفرنسيين الاحرار ثم اصبح مسؤولا عن مصائر سوريا ولبنان . فرغم كل عناصر عظمته ، فان الجنرال ديغول - الذي امتاز بطبع حاد وعنيد ، وكان غير قابل للمساومة (١) أو للاقرار بالوقائع والمشاعر الاخرى حينما تكون مصالح فرنسا ( كما يراها هو ) موضع نقاش - كان أقل قادة فرنسا تأهلا لضمان مهمة صعبة وشائكة من نوع التعاون البريطاني - الفرنسي . وبالعكس اثبتت الاحداث انه اساء الى العلاقات البريطانية - والفرنسية ، وبالاحرى الى العلاقات الفرنسية - العربية بحكم مفهومه الحصري لـ « الحقوق » والنفوذ والامتيازات الفرنسية ، وبحكم جهله العميق للحقائق السياسية ، والنفسية في العالم العربي . وبالمقابل كان كاترو ، وضمن حدود سياسة فرنسا الحرة ( وخاصة في الاشهر الاولى بعد توليه منصبه ) معتدلا (٧) وواقعيا نسبيا .

بمعزل عن الشخصيات فان مهمة الفرنسيين في سوريا في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٤٣ امتازت بقدر خاص من الصعوبة . فقد كانت مقتضيات الحرب تحتم عليهم ان يتبعوا سياسة انتظار وتأجيل . ولكن المشاعر السورية لم تكن لتقبل ذلك ، وخاصة بعد اعطاء وعود محددة حول الاستقلال والسيادة . ومن ثم فقد كان متوقعا ان ينشا تدمر خطر في حال الاخلال بهذه الوعود ، وان تكون الوقائع القاسية للسيطرة المباشرة غير مقبولة اطلاقا من جانب السوريين الذين يعيشون في اجواء متفائلة ، ولو ان هذا التفاؤل سرعان ما أخذ يتبدد - وذلك خاصة مع اتضاح ان هذه السيطرة تزداد تصلبا منذ منتصف الحرب . وبالإضافة ، كانت سمعة فرنسا قد تعرضت لاساءة بالغة في ١٩٤٠ . ثم جاءت احداث منتصف صيف ١٩٤١ ، حينما هزم الفرنسيون امام اعين السوريين المتنبهة من جانب القوات البريطانية وقوات المنشقين الفرنسيين ، لتكرس الانطباع نفسه . وفي هذه الفترة فان القوة العسكرية التي اعادت السيطرة الفرنسية منذ تموز ١٩٤١ - والتي اعادت لهم ، برضاها ، سلطتهم القديمة - كانت بريطانية . ومع ذلك فان الفرنسيين الاحرار الذين ادعوا انهم وحدهم الذين يمثلون فرنسا الحقيقية

(٦) يقول ديغول نفسه (Memoires, i. 175) ان عظمتنا وقوتنا تكمن تحديدا في تصلبنا حيال كل

ما يتعلق بحقوق فرنسا .

(٧) ومع ذلك فانه يسمح لنفسه لدى سرده لاحداث هذه الفترة

(Dans la bataille de Méditerranée, passim)

بالمكتابة بمرارة بالغة عن العلاقات الانجلو - فرنسية ، وعن الجنرال سبيرز بالاخص .

والمستمرة كانوا مبالغين في التفاؤل اذ توقعوا ان يتعامل السياسيون الواقعيون مع افعالهم وكلماتهم وكأنها صادرة عن دولة كبرى . فقد كان واضحا ، في هذه السنوات ، ان السلطة الديغولية لا تمثل مثل هذه الدولة . وعلى النقيض كانت السياسة الديغولية تتصرف باستمرار انطلاقا مما تقبله فرنسا الام المتسكة بتقاليدها ، بل وامبراطوريتها - وقد اظهرت احداث ١٩٢٦ - ٣٩ حدود ذلك . ان الجنرال ديغول لم يكن قادرا على اعطاء حجج سهلة للذين يتهمونه بأنه « يضحى بمصالح فرنسا » . وقد كفاه انه تجرأ على الحديث، في اعلان ٨ حزيران، عن « انتهاء الانتداب » . ولهذا السبب بالذات فان فرنسا اضاعت فرصة فريدة ( واخيرة ) لتعزيز وضعها المعنوي في الشرق واحراز قدر كبير من حسن نية السوريين .

رغم الاتفاق على ان « الادارة المحلية » كانت من مهام الفرنسيين ، فان المفارقة بين المفاهيم الفرنسية والبريطانية لجهة السياسة التي ينبغي اتباعها كانت عميقة ومثيرة للارتباك . فقد قامت فرنسا على تقديم ادنى ما يمكن باتجاه تنفيذ وعدهم بمنح الاستقلال ، وعلى الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية ، وعلى التمسك بالحقوق والامتيازات والمؤسسات الفرنسية وضمان مستقبلها ، وعلى تأجيل مسألة التسوية التي ستضمن كل هذه الاشياء حتى نهاية الحرب بل وجعل « الاستقلال » الفعلي رهنا بها . وبالكاد كانت السلطات وصانعو السياسة الفرنسيون تلتفت الى الاعتبارات الاخرى او الاعتبار الاوسع نطاقا . فلم يكن للفرنسيين استراتيجية حربية تشمل العالم كله ، وكان تعبير « محبي العرب » بمثابة التهمة التي يوجهونها الى البريطانيين (٨) . اما البريطانيون الذين كانت التزاماتهم ( سواء العاطفية او العملية ) اقل شأنا بكثير في سوريا ولبنان ، مما جعلهم اكثر موضوعية ، فلم يهتموا كثيرا بتفاصيل الوضع المحلي وانما اولوا اهتماماتهم مقتضيات الامن الاقليمي وبالتالي استمالة الرأي العام العربي في كل هذه المجموعة من البلدان . وكان احد الشروط الواضحة للامن العسكري القناعة الشعبية التي لا بد ان تشمل الرضا السياسي او غياب النقمة المتطرفة وذلك سواء في العراق ومصر او في الشرق . وهكذا فان اهتمام بريطانيا بشؤون الدفاع والامن ، والتزامها باستقلال سوريا ولبنان الذي كفلته من منطلق استمالة المشاعر العربية ، دفعها بالضرورة لاتباع سياسة تقدمية كان الفرنسيون في سوريا ( وكذلك في الجزائر ) غول التدخل البريطاني والمخططات الهادفة الى اخراجهم والحلول محلهم ، وكل البقية . ولكن هذه المخاوف لم تكن مبررة اطلاقا ، كما ان السياسة البريطانية المحلية لم تنحرف عن الاهداف التي سبق ان اعلنتها الحكومة البريطانية . وهذا ما كان المندوب العام وضباطه يرفضون تصديقه - عدا ان تصديقهم اياه ما كان لينفي الفروقات الحقيقية - والمربكة بحكم الظروف - بين السياسات البريطانية والفرنسية تجاه سوريا والعالم العربي .

على الصعيد الاداري ، بدأ واضحا منذ تموز ١٩٤١ وصاعدا ان المندوب العام ، وبغض النظر عما قيل حول الاستقلال ، يمارس اشرافا لا يختلف في شيء عن الاشراف الذي ساد في السنوات السابقة . فقد احتل الموظفون الفرنسيون كل المناصب التي كانت وقفا عليها في السابق ، وكانت اعمال النصح والتفتيش والاشراف والفتوة منتشرة في كل الادارات . واستمر المندوب العام في اصدار المراسيم التشريعية من فوق رؤوس الحكومات المحلية . وظل الامن العام ( ذو الطابع الفرنسي الصرف ) يملك صلاحيات كبيرة كما في السابق ، ولم تخف صرامة الرقابة على الصحف ، وتولى الفرنسيون ادارة المصالح المشتركة ، في حين عينت لجنة تابعة للمندوب العام والقائد العام لادارة السكك الحديدية . كذلك ظل الاشراف على شؤون البدو وعلى الحدود مقصورا على الفرنسيين . والواقع ان المبدأ الذي جرى تبنيه منذ الحين وصاعدا ، وسواء بحكم النزوع الشخصي للموظفين او استنادا الى الاوامر المحددة الصادرة عن الجنرال ديغول ، كان ينص على الانتداب ( الذي اكتشف الفرنسيون ان لعصبة الأمم وحدها حق انهاءه ) ما زال قائما وان الاستقلال ينبغي ان يعقب ، وبغض النظر عن اية وعود ، توقيع معاهدات مرضية .

من جهة اخرى اعيد تشكيل « القوات الخاصة » ، الخاضعة للقيادة الفرنسية وحدها ، وزيد عددها . وفي هذا الصدد قامت السياسة الفرنسية على تخفيض عدد قواتها الاستعمارية الموجودة في البلاد لاستخدامها كألوية مكتفية ذاتيا في افريقيا .

ان ذلك كله لا يعني ان مطالب الاستقلال لقيت التجاهل الكامل . ففي سوريا طلب الى حكومة خالد العظم التي شهدت حملة الغزو واحتلال الفرنسيين الاحرار للبلاد ، ان تفسح المجال ( في ايلول ١٩٤١ ) لتشكيل حكومة جديدة تعيد العمل بالدستور وتعلن الاستقلال . ولكن المحادثات التي اجريت مع هاشم الاتاسي والقادة الفعليين للحياة السياسية لم تؤد الى نتيجة . فقد رفض هؤلاء ان يتولوا تنفيذ سياسة الجنرال كاترو التي تهدف الى ايجاد حكومة دمية توقع ممتنة على معاهدة تشبه معاهدة ١٩٣٦ بكل ما فيها من امتيازات للفرنسيين . وكمخرج اخير فان الجنرال استنجد بالشيخ تاج الدين الذي بدا ، ومرة اخرى ، انه قادر على خدمة المصالح الفرنسية واستقطاب قسم من الرأي العام المعتدل الى جانبه . وعين الشيخ تاج الدين شخصا « حياديا » ، هو حسن الحكيم (٩) ، رئيسا للوزارة وسمح له بتأليف وزارة (١٠) استبعدت منها الكتلة

(٩) هو خبير اقتصادي ، وكان يتعاون مع الشهبندر فيما سبق .

(١٠) حسن الحكيم رئيسا للحكومة ووزيرا للمالية ، وزكي الخطيب للعدلية ، وفائز الخوري

للسؤون الخارجية ، وفائز الاتاسي للمعارف ، وعبد الغفار الاطروش للدفاع ، ومحمد العياش للاقتصاد ، ومخير العباس للاشغال ، وحكمت الحركي للمتموين ، وظل بهيج الخطيب سكرتيرا للداخلية .

الوطنية وكان بين اعضائها درزي وعلوي . وقد تولى رئيس الحكومة الجديدة ما تيسر تبعا للظروف من الصلاحيات المحدودة التي كانت ممنوحة لرئيس الجمهورية ، وشهد في ٢٧ ايلول اعلان « الاستقلال السوري » رسميا . لكن هذا الاستقلال الذي تضمن اسميا التمتع بـ « حقوق وامتيازات دولة مستقلة وذات سيادة » ، وكفل ان الدولة تشكل « وحدة سياسية وارضية غير قابلة للتجزئة » ، كان ينص - رغم ذلك - على تحالف سياسي صارم مع فرنسا وكان يستبعد (على الاقل ابان فترة الحرب) اي اشرف سوري على القوات المسلحة والشرطة ، او الخدمات العامة ، او الشؤون الاقتصادية ، او المواصلات . ومع كل هذه القيود ، الى جانب استمرار الاجهزة التابعة للمנדوبية العليا على حالها ، ووجود سيطرة عسكرية بريطانية محكمة وانتشار الضباط التابعين لـ « بعثة الامن البريطانية » و « جهاز الامن الميداني » وبعثة سبيرز في كل مكان ، فقد كان واضحا ان حكومة دمشق لا تملك حرية فعلية - او حتى مظهرا كاذبا يمكن ان يقنع طويلا القادة السوريين القلقين والميالين الى الريية .

بالنسبة للبنان تقرر اتباع الطريقة نفسها مع الابقاء على الفرد نقاش رئيسا . وفي اواخر تشرين الثاني شكلت حكومة (١١) لا تملك الكثير من مؤهلات التمثيل ، برئاسة احمد الدعوق . وقد استند تشكيلها الى الاسس الطائفية المعهودة ، واعلن استقلالها في ٢٦ تشرين الثاني . وتضمن اعلان الاستقلال اشارات ، اعتبرها البعض غير مطمئنة ، الى رسالة « فرنسا المستمرة في البلاد وسلامة الاراضي اللبنانية (١٢) » والى معاهدة ١٩٣٦ بوصفها اساس العلاقات في المستقبل . واذا كان الاعلان لم يقابل بحماس كبير على العموم ( وكان قد استقبل ببرود في سوريا ) فقد كان السائد ان اللبنانيين لن يسببوا متاعب ذات شأن . وبالنسبة لكلا البلدين كان المرجو هو تأجيل أي تغيير فعلي الى حين « انتهاء الحرب » ، حينما يتيح خروج الحاميات البريطانية واعادة الوحدة الى السلطة في فرنسا للدولة المنتدبة ان تؤمن اهدافها عبر معاهدات مناسبة .

(١١) احمد الدعوق رئيسا للحكومة ووزيرا للمالية ، وفيليب بولس للاعدلية ، وأحمد الحسيني للداخلية ، وأمين السعد للاشغال ، وحميد فرنجية للشؤون الخارجية ، وحكمت جنبلاط (الذي توفي في نيسان ١٩٤٣) للدفاع ، وواصف عز الدين للتموين ، وأحمد الاسعد للزراعة ، والفرد سكاف للمواصلات ، ورامز سركيس للمعارف والصحة .

(١٢) جاء في اعلان ٨ حزيران الموجه الى « أهالي سوريا ولبنان » انه « سوف يتاح لكم ان تشكلوا دولتين مستقلتين او ان تتحدوا في دولة واحدة » . ولكن مسألة وضعية لبنان او حدوده لم تطرح على الاطلاق منذ احتلال الفرنسيين الاحرار للبلاد .



بغض النظر عن هذه الملاحظات فان بريطانيا العظمى اعترفت باستقلال سوريا ولبنان على الفور ، وعينت الجنرال سبيرز في شباط ١٩٤٢ وزيراً مفوضاً لديهما . واعترفت بالاستقلال ايضا عدد من الحكومات الاوروبية ( كان اعتراف اغلبها شكلياً لانها كانت حكومات منفي . بالمقابل فان وزارة الخارجية الاميركية كانت ، رغم نواياها الحسنة ، ما تزال تقيم علاقات مع حكومة فيشي وظلت غير مقتنعة بالمزاعم الفرنسية حول وجود مركز ممتاز لفرنسا في الشرق . ولذا فانها حجت اعترافها ، ثم عادت بعد سنة فعينت وكيلاً دبلوماسياً وقنصلاً عاماً ( المستر جورج وودسورث George Wadsworth الذي يملك تجرية شرق اوسطية مديدة ) في كلا البلدين . ولم تتخذ تركيا اية خطوة مماثلة . وبالنسبة للدول العربية فان مصر اعترفت بتحفظ، والسعودية بصورة شكلية ، باستقلال سوريا وحدها . وبالمقابل فان العراق اجل اعلان موقفه . وعلى العموم فان احداً لم يعتبر « الاستقلال » الجديد امراً حقيقياً . وقد تبادلت حكومتا سوريا ولبنان الاعترافات ، مما يعني ضمناً ( كما رجت بيروت ) نهاية المطالب السورية بالنسبة للاقضية الاسلامية من لبنان . وسارع الجنرال ديغول الى ابلاغ عصبة الامم ( التي رفضت فيشي التعامل معها ) ودعا كل الحكومات الى الاعتراف بالدولتين الجديدتين .

سوف نتطرق في صفحات لاحقة الى الصعوبات والتشوشات الاقتصادية التي شهدتها هذه الحقبة في مجالات التموين والاسعار والعمالة . وسنكتفي الان بملاحظة اثرها في المعنويات العامة ، وفي الادارات والسياسات المحلية حيث شكلت خلفة باعثة على الاضطراب . وفي الوقت نفسه فان الاحزاب السياسية اعادت تنظيم صفوفها وخرجت الى العلن . وفي كلا البلدين حدثت زيادة ملحوظة في التنظيم والنشاط الشيوعيين ( بما في ذلك صحيفتهم ) ، ولو ان هذا النشاط كان في هذه المرحلة منسجماً مع الخط الوطني ومجهود الحلفاء الحربي . وللمرة الاولى منذ بضعة سنوات فان العصبة المناهضة للفاشية عقدت بعض الاجتماعات . وفي كلا البلدين احرز الشعور العروبي قوة اكبر ، ولو انه لم يشمل مسيحيي لبنان . وقد توحدت الاحزاب الوطنية ، واكتسبت الثقة ، وباتت تدرك ان الاستقلال الحقيقي لا بد ان ينتزع بالمزيد من النضال . وكانت الرغبة قوية في كلا البلدين في انشاء الجيش الوطني الذي اشار اليه اعلان الاستقلال . وقد وقعت بعض حوادث النزاع المحتملة ولو انها كانت نادرة بين الجيش والاهالي ، في حمص وحلب وبيروت ، وكان لهذه الحوادث احياناً طابع سايسي . وفي سوريا استطاعت الكتلة الوطنية وما تبقى من جماعة الشهبندر ان تجد ارضية مشتركة . وفي ربيع ١٩٤٢ عاد شكري القوتلي بموافقة الفرنسيين المتحفظة من المنفى الذي كان فرضه على نفسه . وقد غدت مهمة الشيخ تاج الدين اكثر صعوبة مع ازدياد التذمر من اتساع وجود الموظفين الفرنسيين (ومن نوعيتهم اللامبالية او المتدنية احياناً) ، ودمور الوضع التمويني ، وتلكؤ المنسوب العام في اعادة العمل بالدستور كأساس للحكم . وبدون شك فان بوادر انبعاث الوعي الذاتي الاسلامي ، التي عبرت عن نفسها في مؤتمرات العلماء وفي مشاريع انشاء جامعة للشريعة ، كانت رد فعل ضد عودة

الاحتلال . ومن جهة اخرى ، الحقت المنطقتان الدرزية والعلوية بالسلطة السورية في شباط ١٩٤٢ ، وذلك وفق الاسس المتحفظة نفسها التي كانت سائدة في ١٩٣٦ . ولم يحدث بعد ذلك ، على غرار المرات السابقة ، اي تراجع عن هذا القرار .

استقالت حكومة حسن الحكيم في منتصف نيسان بعد ان خرج منها وزيران : وزير الدفاع الذي توفي في آذار ١٩٤٢ ، ثم وزير المواصلات الذي تنحى بعد ذلك بشهر واحد . وقد خلفتها حكومة (١٣) يرأسها وجيه حمصي من اصل كردي هو حسني البرازي ، وكان وزير الحرية فيها درزيا . وكان الحافز الى هذا التغيير فشل الوزراء السابقين في معالجة مشاكل الادارة ، وخاصة المتعلقة بمسائل التموين والتقنين . ولكن الوزارة الجديدة لم تتفوق على سابقتها، وقدم البرازي استقالته في كانون الاول ١٩٤٢ بعد نصف سنة من عدم الاستقرار . وخلفه في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢ جميل الالشي وفريق من الوزراء (١٤) المتشابهين الى حد كبير . لكن الوزارة الجديدة لسم تعمر طويلا .

وفي لبنان حيث ظل العنصر الكاثوليكي على تعلقه بفرنسا ولو شاب هذا التعلق بعض البرود ، وحيث ظل البطريرك الماروني - الذي عزز وضعه المجلس الماروني الذي تشكل قبل مدة - الرئيس السياسي ، فان الرئيس الفرد نقاش دعم الفرنسيين بكل قواه ولكنه كان يفتقد الى الكثير من النفوذ . وقد استحدثت بعض الاصلاحات القضائية المفيدة ، واعيد تشكيل مجلس الدولة، وجرى استبدال بضعة قضاة فرنسيين . واستقالت حكومة الداعوق في اواخر حزيران ١٩٤٢ لتخلفها بعد شهر واحد اخرى (١٥) برئاسة وطني سني بارز هو سامي الصلح ( ابن عم رياض الصلح ) . وابدت الحكومة نشاطا كبيرا في التخطيط لمشاريع التنمية وفي مكافحة الصعوبات الاقتصادية بمقدار ما وسعها ذلك . وفي هذه الفترة اخذ الكثيرون يتحدثون بفخر عن عدد اللبنانيين الذين يخدمون في صفوف قوات الحلفاء ، وخاصة الاميركية منها .

(١٣) تولى حسني البرازي وزارة الداخلية ، وفائز الخوري المالية والشؤون الخارجية ، ومحمد العياش الاقتصاد ، وحكمت الحركي التموين ، ومنير العجلاني الصحافة والدعاية وحركات الشبيبة ، ومنير العباس الاشغال ، والامير حسن الاطرش الدفاع . وفي تموز ١٩٤٢ تولى الشاعر خليل مردم بك وزارة المعارف .

(١٤) جميل الالشي رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، والامير مصطفى الشهابي للمالية ، ومنير العباس للعدلية والاشغال ، وخليل مردم بك للمعارف ، ومحمد العياش للاقتصاد ، وحكمت

الحركي للتموين ، وحسن الاطرش للدفاع ، ومنير العجلاني للخدمات الاجتماعية .

(١٥) حكمت جنبلاط للداخلية ، وموسى نمور للمالية والتموين والمواصلات ، وأحمد الحسيني للصحة والدفاع ، وفيليب بولس للعدلية والزراعة .

بالنسبة للوطنيين ، والفرنسيين والبريطانيين على السواء بغض النظر عن الاختلاف الكبير في وجهات نظرهم ، فان مسألة اعضاء الطابع الاعتيادي على الوضع الدستوري للحكومتين ، وبالتالي اجراء انتخابات عامة ، كانت لها الاولوية المطلقة . وقد شكلت هذه المسألة ارضية نزاع كبير بين المفاهيم الفرنسية والبريطانية . وبين المسائل الاخرى التي كانت موضع سجال - وكان يزيد من حدة السجال انماط التفكير والمشاعر المختلفة بالنسبة للبلدين - اعداد وصلاحيات وما زعم عن تدخل الموظفين الاقتصاديين وموظفي الاتصال البريطانيين ، (١٦) ثم المواقف المتعارضة تجاه الخط الوطني المحلي وممثليه ، كالكوتلي مثلا ، والتفسير المختلف لحدود السلطة «الاقليمية» . (١٧) ووقعت حوادث ذات آثار مزعجة في الجزيرة ودير الزور حيث قام ضباط بريطانيون ( وبغض النظر عن الاسباب ) بأعمال اعتبرتها الدولة المنتدبة البالغة الحساسية مسيئة . ولم يؤد انشاء مكتب مشترك لتدبير الحبوب ، بعد فترة من الاتهامات القاسية، الى وضع حد للاحتكاك اليومي الذي صار عمل المكتب نفسه يولده . وكانت الاقتراحات التي قدمها الجنرال ولسون في مناسبات عدة ومقادها ان القانون العرفي ( الذي يعلو على السلطة «الاقليمية» الفرنسية ) قد يكون مرغوبا في بعض الاحيان والاماكن وان الشرق ما يزال قاعدة عسكرية حيوية ، تشير حق الجنرال كاترو الذي تدمر من ان أحدا لا يستشيريه في شأن الخطط الدفاعية العامة التي تمس الحاجة اليها . وقام تعارض اكبر بسبب الرغبة الصريحة لدى الوزير البريطاني ، وقد أعلنها بحرية في احاديثه مع الوجهاء والسياسيين ، بأن يتخذ المندوب العام كل الخطوات السياسية الضرورية من اجل ارضاء الرأي العام وقادته . وقد ادعى الوزير البريطاني ان له اصعبا - او يدا كاملة - في اتخاذ القرارات السياسية . وقد كان يعتبر ان هذه القرارات وثيقة الصلة بأمن الحلفاء وبالاستراتيجية العامة .

نجم عن ذلك كله ان مسألة اجراء انتخابات عامة اصبحت ، منذ ان طرحها سبيرز في نيسان ١٩٤٢ ، تثير قدرا كبيرا من الحساسية ، خاصة وانه كان واضحا للجميع ان اية انتخابات حرة تعني انتصار الوطنيين - الامر الذي سيكون له عواقب غير محددة بالنسبة لموقع فرنسا . وقد رفضت السلطات الفرنسية الخيار البديل وهو احياء المجالس النيابية التي كانت قد حلت في سنة ١٩٣٩ ، وما لبث الجنرال كاترو ان اوصى في ايار ، وتحت ضغط الوزير البريطاني الجديد في القاهرة المستر ريتشارد

(١٦) كان الجنرال ديغول قد طلب ان تتوحد كل الهيئات البريطانية في جهاز واحد يملك قنـاة اتصال واحدة مع الفرنسيين .

(١٧) يقول الجنرال ولسون (Eight years, p. 122) ان ذلك كان «مصدر احتكاك مستمر» لانه بدأ ان هذه السلطة « تشمل كل السلطات في البلاد » . وكان جواب الفرنسيين « انها بالفعل

كذا . . .

كايسي (Richard Casey) ، بالشروع في الاجراءات الممهدة للانتخابات في الشهر التالي . ولكن النكسات التي تعرض لها الحلفاء في شمال افريقيا افسحت المجال للتأجيل الى اجل غير مسمى . بالاضافة ، طرح الجنرال ديغول الذي قضى شهرا كاملا في البلاد ، فيما بين آب وايلول ١٩٤٢ سياسة تتسم بالحذر والمحافظة البالغين ، وتفتقر كثيرا عن نص وروح اعلان حزيران ١٩٤١ . وبعد ان حذر البريطانيون من التدخل في المسائل (١٨) التي تخص فرنسا وحدها فانه اعلن ان دولتي الشرق قد لا تكونان ، لسنوات عدة مقبلة ، جاهزتين للاستقلال وان كل حديث عن الانتخابات سابق لاوانه . وقال ان فرنسا ما تزال تعمل على « تمدين » الدولتين ، وانها ما تزال تتحكم بالموضع . وقد اتخذ الجنرال ديغول ابان جولته موقفا بدا انه يستهدف اقناع الجمهور وجهاز الموظفين الفرنسي - البريطاني بوضعيته شبه المستقلة (١٩) ، وبتشبيته بهواجسه ، وبعدها للانكليز الذي يتخذ طابعا مرضيا في بعض الاحيان . وبعد عودته الى لندن اجري محادثات مع الوزراء البريطانيين ادت الى اقتراح غريب مفاده انشاء جهاز استشاري انجلو - فرنسي دائم تشمل وظائفه كل القضايا الشرق اوسطية ( بما فيها المصرية ) . ولكن الجنرال كاترو رفض الاقتراح ، بعد احالته عليه ، بوصفه فخا بريطانيا يستهدف شل سمعة فرنسا ونفوذها . ومن جهة اخرى لم تتوقف الضغوط الفرنسية الهادفة الى نقل الوزير البريطاني ، الذي بات ديغول يعتبره خصمه اللدود - بل كان ذلك هو موقف كاترو (٢٠) وموظفيه - ولكن هذه الضغوط لم تجسد طائلا . وفي المستويات الادنى كانت العلاقات بين الموظفين والضباط الفرنسيين والبريطانيين سليمة وودية ، رغم ان المندوب العام اضطر في ١٩٤٢ الى نقل بعض الضباط التابعين له بسبب رفضهم الصريح للتعاون مع البريطانيين .

رغم ذلك كله فان تحسن الموقف الحزبي في خريف ١٩٤٢ دفع السلطات الفرنسية الى اتباع سياسة اقل سلبية . ففي تشرين الثاني ١٩٤٢ حصل الجنرال كاترو على اذن اولي من « اللجنة الوطنية » التي تتخذ الجزائر مقرا لها بتقديم تصور يستهدف اعادة العمل بالدستور في البلدين ، ومن ثم اجراء انتخابات عامة في السنة التالية - تلك

(١٨) ادعى ديغول اثناء زيارته ان القيادة العسكرية العليا ينبغي ان تكون فرنسية طالما ان عدد القوات الفرنسية ( بما فيها المغارز السورية - اللبنانية ) يفوق عدد القوات البريطانية . لكن البريطانيين رفضوا هذا الادعاء ، بالاستناد الى الارقام .

(١٩) يسجل احد الشهود العيان البريطانيين الذين عرفوا بتقديم لديغول انه « كان يتصرف كملك » ويشيرون الى « عجرفته الباردة » والى « زعمه الغريب بأنه يملك سلطة مستقلة ، ومثابرتة في رفض اية بادرة ودية ( بريطانية ) » . انظر :

M. Borden (Lady Spears), Journey Down a Blind Alley, p. 187

(٢٠) يتحدث الجنرال كاترو في مذكراته عن الجنرال سبيرز بمرارة ليس بعدها مرارة .

الانتخابات التي كانت الحكومات العربية الأخرى ( مصر والعراق ) تترقبها بفارغ الصبر ، والتي كان معروفا ان الفرنسيين يعملون على تأجيلها بينما يدعو البريطانيون الى اجرائها فورا . وصدر اعلان بهذا المعنى في بيروت ابان كانون الثاني ١٩٤٣ ، وبعد ايام قليلة من وفاة الشيخ تاج الدين بصورة فجائية وصدر الاعلان باسم المسيو جان هلولو (Jean Helleu) ، وهو موظف برتبة سفير ( عمل سابقا كسكرتير عام في بيروت ) كان قد ترك وظيفته الدبلوماسية في انقرة قبل مسدة ليلتحق بالجنرال ديغول . وكان هلولو اعلى الموظفين التابعين لكاترو رتبة ، ثم ما لبث ان حل محله . وبعد ذلك بات مطلوبا اتخاذ الخطوات الادارية الضرورية لاجراء انتخابات من جهة وللإشراف عليها من جهة اخرى : وكانت هذه المهمة الاخيرة صعبة في فترة أدى فيها التذمر وفقدان الصبر في سوريا الشمالية الى شجارات في حلب ، تبعها شغب بسبب الخبز في شهر شباط في دمشق ، واجراءات قمعية قاسية في نيسان ، الى جانب تشديد القيود على الصحافة .

## ٥ - الإدارة في ظل هلالو

كان سياق الاحداث في النصف الثاني من ١٩٤٢ بين أسوأ ما عرفه الانتداب ، الى جانب انه شكل خاتمة الحقبة الانتدابية . ففي هذه الفترة انكشف بصورة صارخة وعدم واقعية ما تبقى من المفاهيم الفرنسية حول اوضاع الشرق ، والتناقض بين مزاعم الفرنسيين - حول امتلاكهم السلطة ، والشعبية ، والقدرة على ادارة شؤون البلاد بصورة مقبولة - والضعف الفعلي وتدني السمعة الذي آلوا اليه في ١٩٢٩ - ٤٣ . وبالاخص فان هذه الفترة كشفت جهل الفرنسيين ، بعد تجربة امتدت قرابة عشرين عاما ، لاتجاه الرأي العام وقواه الفعلية . والى جانب ان هذه الاشهر شكلت ، بمعنى ما ، تبريرا لمخاوف الجنرال كاترو وموظفيه بالنسبة لما قد ينجم عن اية انتخابات حرة ، فانها اظهرت اي مستوى من الخرق غير القابل للتصديق يمكن لديبلوماسي فرنسي مجرب ان يصل اليه . لقد آذنت نهاية « الاحداث » في بيروت في تشرين الثاني ١٩٤٣ بانتهاء النظام الانتدابي العنيد بصورة فعلية .

كان في طبيعة هموم الجنرال كاترو ، اثر عودته من الجزائر في ١٩٤٣ ، العثور على النداءات المنفصلة والمصاغة بعناية التي تتيح للاعداد الكبيرة من مستشاريه ومندوبيه وضباط المصالح الخاصة واتباعه الكاثوليك المخلصين ان يستميلوا الناخبين في الدولتين . وهكذا اصدر في ٢٥ اذار مراسيم تلغي تلك التي سبق اصدارها في تموز وايلول ١٩٢٩ ، وتنص على اعادة العمل بالدستور في سوريا ولبنان - وذلك على ان يسري مفعول المراسيم الجديدة عند تشكيل مجلسي النواب . وتقرر ان يتولى السلطة ، ولمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، رئيس للدولة يساعده ( في لبنان ) وزيران او ( في سوريا ) ثلاثة وزراء تكون مهمتهم اجراء الانتخابات . وقد دبر المندوب العملية مسألة استقالة الرئيسين والحكومتين اللتين كانتا قائمتين انذاك وتولى الموظفون الجدد

المؤقتون مهامهم . وفي لبنان عين أيوب ثابت رئيسا لهذه الإدارة غير الموسعة (١) ،  
 اما في سوريا فقد اسند المنصب الى عطا الايوبي بعد ان فشل كاترو في اقناع هاشم  
 الاتاسي وشكري القوتلي بقبول عروضه . وفي هذا الوقت بدأت الجماعات والفئات  
 السياسية في حشد انصارها ، الكاثوليك ، والمسلمين اللبنانيين ، والشيعيين ، وانصار  
 الكتلة الوطنية ، والاحزاب الصغيرة المنشقة ، والعروبيين الذين يملكون صلات مع  
 العراق ومصر ، الى جانب مجموعات متعددة القناعات والغايات . ومن جهته اصدر  
 الوزير البريطاني بيانا اعرب فيه عن ترحيبه بالانتخابات وعن امله في ان تكون حرة  
 ومثمرة : وقد استخدم كل نفوذه ، ابان الاسابيع اللاحقة ، من اجل هذه الغاية (٢) .  
 وفي ٣ حزيران ، وفي ذروة النشاط الانتخابي ، اعلن عن تعيين المسيو هلولو (Helleu)  
 خلفا للجنرال كاترو الذي نقل الى الجزائر (٣) وامتاز خطاب القادم الجديد الذي  
 بثته الاذاعة بتفاهة غير مقنعة .

كان اول اعمال الدكتور ثابت ( في لبنان ) خطوة متميزة وغير حكيمة تمثلت في  
 منح الجنسية بمرسوم لكل المغتربين اللبنانيين الذين لم يحصلوا على جنسيات اجنبية .  
 وكان مفعول هذه الخطوة زيادة التمثيل المسيحي في مجلس النوا ببنسبة ٥٠ بالمئة  
 (٤) وبلغ استياء المسلمين - السنة والمتاوله والدروز ، على المسوء من هذا القرار  
 انهم هددوا بمقاطعة الانتخابات ، في حين اظهرت الاحتجاجات الفورية التي صدرت  
 عن سوريا والعراق ومصر مدى اهمية هذه الانتخابات في نظر هذه الدول . وبدا ان  
 اقل ما يمكن القيام به لارضاء الرأي العام هو اقالة ثابت وتعيين بطرس طراد في محله .  
 وبالفعل اتخذت السلطات هذا الاجراء (٥) بتشجيع من الجنرال كاترو ( الذي كان

(١) الى جانب رئيسي الدولتين ( الموقتين ) تولى الوزارة ، في لبنان ، خالد الشهابي وجواد بولس ،  
 وفي سوريا فائز الاتاسي ونعيم انطاكي ومصطفى الشهابي . وكان كل وزير مسؤولا عن عدة  
 حقائب .

(١) لا يوجد اساس للاتهامات التي وجهت الى الجنرال سبيرز ومساعديه او الى مساعدي  
 قائدي الجيش فيما يتعلق بـ « التأثير على الناخبين » ، لكن من المؤكد ان هؤلاء جميعا لم يجدوا  
 داعيا لاختفاء قناعتهم ، امام الاصدقاء والمتسائلين ، ( ولان بريطانيا ، على نقيض فرنسا ، لا تبطن  
 اية مطامح او التزامات محلية ) بأنه ينبغي ، ويمكن ، ممارسة الانتخابات بحرية تامة . وبدون  
 شك فان هذا الموقف كان سيوصم بأنه « مناوئء للفرنسيين » او « مؤيد للعرب » .  
 (٢) يشغل وظيفة « مفوض الشؤون الاسلامية » .

(٤) بعد ان كان للمسيحيين ٢٢ مقعدا ( مقابل ٢٠ - ٢٢ مقعدا للمسلمين ) .

(٥) واستبدل الوزيران السابقان بوزيرين اخرين هما عبدالله بيهم وتوفيق عواد .

حينئذ - في مطلع حزيران - يقوم بزيارة للشرق ) ، وبذل الوزير البريطاني مساعيه الحميدة لاقتناع المسلمين بقبول اعادة توزيع المقاعد بين المسيحيين وغير المسيحيين على اساس نسبة ٣٠ الى ٢٥ . وبطلب من المسيو هلولو ، فان الجنرال سبيرز دعا علنا الى اجراء الانتخابات في اجواء من الحرية والتعاون المخلص . وبعد فترة من النشاط الانتخابي المحموم الذي استخدم فيه الفرنسيون كل ما في وسعهم من اساليب للتأثير في الناخبين في المدن والارياف ، اسفرت عمليات الاقتراع عن فوز انصار فرنسا في المعامل المارونية وفي مدينة بيروت ، مقابل احراز خصومهم الاغلبية في المناطق الاخرى . وقد انعقد المجلس الجديد ، للمرة الاولى ، في ٢١ ايلول ، وانتخب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية - الامر الذي قضى على آمال منافسه العنيد والكلي التأييد للفرنسيين ، اميل اده . وكان اول رئيس وزارة (٦) بعد اعادة العمل بالدستور هو رياض الصلح ، وهو مسلم من صيدا ذي سجل عروبي ومناوئء للانتداب مديد .

بالنسبة لسوريا ، حيث كانت الانقسامات الحزبية اقل بروزا ظاهريا والنتائج معروفة سلفا ، فان الانتخابات الاولى والثانوية جرت في شهر تموز . وعلى غرار ما حدث في لبنان فان اقلية (٧) فحسب شاركت في عمليات الاقتراع . ومع ذلك فان انتصار الكتلة كان مؤكدا . وقد انتخب المجلس ، الذي انعقد للمرة الاولى في ١٧ آب ، شكري القوتلي رئيسا للجمهورية . وعهد القوتلي الى رفيقه المقديم سعدالله الجابري بتأليف الوزارة الاولى (٨) التي ضمت اغلبية قوية من المواطنين القدماء .

دخلت الحكومتان مرحلة من المشاورات المكثفة فور تسلمهما مهامهما . واستنادا الى الحماس السائد في العاصمتين لجهة تسلم السلطات التشريعية كافة ، وتشكيل جيوش وطنية ( على اساس « القوات الخاصة » في اول الامر ) ، وتولي الاشراف على المصالح المشتركة والامن والبدو ، وتحرير الادارات من التدخل الفرنسي الكلي الوجود ، فان الحكومتين وجهتا مذكرات متشابهة الى المسيو هلولو في شهر تشرين -

(٦) تشكلت الوزارة على النحو التالي : رياض الصلح رئيسا ووزيرا للمالية ، وحبيب ابو شهلا للعدلية والمعارف ، وسليم تقلا للشؤون الخارجية والاشغال ، والامير مجيد ارسلان للمداخلية والدفاع ، وعادل عسيران للزراعة والمواصلات . وهكذا فان هذه الحكومة كانت تضم ممثليين عن السنة والارثونكس والموارنة والدروز والشيعة .

(٧) يذكر الجنرال كاترو (p. 402) ان النسبة بلغت ٣٥ بالمائة . لكن النسبة التي يوردها حول عدد المقترعين في لبنان ، ٢٥ بالمائة ، هي ( وربما لاغراض دعائية ) اقل من نصف النسبة التي ذكرتها السلطات اللبنانية - ٥٣ بالمائة .

(٨) جميل مردم بك للشؤون الخارجية ، ولطفي الحفار للمداخلية ، ونصوح البكري للدفاع والمعارف ، وعبد الرحمن الكيالي للعدلية ، وتوفيق الشامية للزراعة والمواصلات ، وخالد العظم للمالية ، ومظهر ال ارسلان للاشغال والتموين .



الاول . وقد اعربت الحكومتان ، في مذكراتهما هذه ، عن رغبتهما في تعديل الدستور من اجل ازالة القيود الانتدابية ، وطالبتا بتسليم كل السلطات التشريعية والادارية اليهما ، بل وبتحويل المندوبية العامة وبسرعة الى سفارة عادية . اما جواب المسيو هلولو فكان مخيبا للآمال ، وخاصة لجهة التعديل الدستوري حيث اعرب عن اعتقاده بأنه يطرح في وقت غير ملائم . وغادر هلولو البلاد الى الجزائر في ٢٨ تشرين الاول - بعد ان عهد بمهامه الى المسيو ايف شاتينييو (Yves Chataigneau) - لكي يستشير « اللجنة الوطنية الفرنسية » ، ومن جهتها اكدت « اللجنة الوطنية الفرنسية » على صفتها كممثلة للسيادة الفرنسية واستبعدت اي انتقال للسلطات او الاجهزة الادارية الا اذا كان حصيلة لمعاهدة ، بل وان يكون حصيلة لمعاهدة ١٩٣٦ نفسها مع امكانية تعديلها في وقت لاحق . ان التعارض صارخ بين هذا الموقف وبنود اعلان ٨ حزيران ١٩٤١ ، غير ان هذا الموقف يمثل جوهر السياسة الديغولية ( او الاخطاء الديغولية ) في هذا المجال .

في ٥ تشرين الثاني وجهت اللجنة الوطنية ، بواسطة المسيو هلولو ، رسالة الى بشارة الخوري اعلمته فيها ان الفرنسيين لن يسمحوا باجراء تعديلات من جانب واحد في الدستور اللبناني الذي « وضع نتيجة التزامات ٠٠٠ تعهدت بها فرنسا ، وما تزال سارية المفعول » . وتجاهل الفرنسيون نصيحة بشارة الخوري بعدم نشر الرسالة في المظرف الراهن ، من جهة اخرى فان مجلس النواب اللبناني ، الذي استفزته الرسالة بدل ان تلجمه ، بدأ في مناقشة التعديلات الدستورية المقترحة في مساء يوم ٨ تشرين الثاني . وردا على ذلك وجه المسيو هلولو رسالة تلفونية قوية ( من القاهرة حيث كان موجودا حينئذ ) يحث فيها المجلس على تأجيل النقاش ، والا فانه سيحتفظ بـ « حرية التصرف المتامة » . لكن هذا التحذير لم يكن اكثر فعالية من سابقه . فقد عرض مشروع القانون الذي يضم البنود المتنازع عليها (١) على مجلس النواب ، فرفض المجلس ما جاء فيه ( بقصد تأخير البت ) لجهة تشكيل لجنة مختصة لدراسته ، ثم اقر بقية البنود بالاجماع . اما هلولو الذي عاد الى بيروت في ٩ تشرين الثاني فقد اشار بتشاؤم الى ما اعتبره « فعل عصيان » ، وقرر تحت ضغط عدد من اركانه الذين عرفوا بعدائهم العلني والمرير لبريطانيا ان يلجأ الى خطط حاسمة . ويبدو ان نائبه المسيو شاتينييو ، نفسه لم يكن مطلعاً على هذه الخطط .

(٩) كان فحواها باختصار ، الغاء كل ما يتعلق بالانتداب من الدستور ، والتأكيد على

وضعية لبنان كدولة ذات سيادة ، وابطال كل وظائف والتزامات او حقوق الدولة المنتدبة السابقة، والغاء القانون الذي ينص على ان الفرنسية لغة رسمية للبلاد .

في حفلة اقامها الوزير البريطاني على شرف ملك يوغوسلافيا ، مساء يوم ١٠ تشرين الثاني ، اعطى المسيو هلولو مضيغه تعهدا شفهيها بأن لا يلجأ الى اية اعمال من شأنها الاخلال بالنظام العام . وفي الرابعة من صباح اليوم التالي تم اعتقال رئيس الجمهورية واعضاء الحكومة ، باستثناء وزيرين اثنين ، من منازلهم بواسطة جنود البحرية الفرنسيين او ، في بعض الحالات ، جنود من ابناء المستعمرات ( بما فيهم السنغاليين ) - واقتيد الجميع على وجه السرعة الى بلدة راشيا الداخلية . وبعد ساعة واحدة المصقت على جدران المنازل في بيروت نصوص مراسيم تعلن ابطال التعديلات الدستورية ، وتعليق الدستور نفسه ، وحل مجلس النواب ، وتعيين اميل اده رئيسا للدولة .

كان رد فعل الرأي العام فوريا وبالغ القوة . فقد قام اضراب عام في بيروت والمدن اللبنانية الاخرى ، وخرجت مظاهرات غاضبة اعقبها اعمال شغب وجابهها الفرنسيون باطلاق النار . وفيما فرضت السلطات نظام منع التجول ، فان الجمهور لجأ الى تمزيق صور الجنرال ديغول التي كانت معلقة في كل الاماكن ، وشلت الحياة في المدن ، وهجرت الشوارع ، وغصت البعثة البريطانية بجماهير الزوار . وفي الايام التالية وجد اميل اده نفسه وحيدا في مبان خالية ، وعجز عن تشكيل اية حكومة . بالمقابل فان الوزيرين (١٠) اللذين تفاديا الاعتقال ترأسا ، بعد ان لجأ الى احدى القرى الجبلية ، حكومة تزعم انها السلطة الشرعية الوحيدة وتتمتع بدعم صريح من جانب البطريك الماروني وكل اهل البلاد تقريبا ، بما فيهم الطوائف الكاثوليكية . واحتشد مئات المحاربين الدروز في الجبال واستعدوا سواء للقيام بعمليات دفاعية او هجومية ، ثم تولوا حماية قسم من مجلس النواب عقد اجتماعا خارج بيروت .

على صعيد آخر قامت تظاهرات استنكار صاخبة في سوريا ، وصدرت احتجاجات عنيفة من كل من العراق ومصر وفلسطين . وطار وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ، المستر كايسي ، الى بيروت للتشاور مع الجنرال سبيرز والفرنسيين . وفي الجزائر ، انقسمت اللجنة الوطنية على نفسها . فقد اعلنت في ١٢ تشرين الثاني انها لم تخول المسيو هلولو صلاحية اتخاذ الاجراءات السالفة الذكر (١١) ، في حين اعرب الجنرال ديغول عن تأييده الحار لهلولو واجراءاته (١٢) ( ويبدو انه لم يتراجع عن

(١٠) حبيب ابو شهلا ، ومجيد ارسلان .

(١١) زعم المسيو هلولو العكس ، وعلنا ، في بيروت . فقد قال انه تصرف بناء على توجيهات الجنرال ديغول . ومن المحتمل ان هلولو اعطي صلاحية عامة (لفظية جزئيا) للحفاظ على موقع فرنسا الانتدابي « بكل الوسائل التي يجدها ضرورية » ( او بتعبير اخر مماثل ) ، في حين كانت الخطوة المحددة التي اتخذها من صنعه او من صنع اركانها الاكثر تطرفا .

(١٢) يقول (Memoires, ii, 197) : « في الوقت نفسه فاننا نعتبر ان الاجراءات التي

اتخذها ممثلنا ، وخاصة المشاعر التي املتها عليه ، مبررة تماما » .

هذا الموقف فيما بعد ) رغم ادراكه تعذر التمسك بها . ومن جهته فان الجنرال كاترو اعتبر ان اعمال هلكو غير مبررة اطلاقا سواء قانونيا ، او بالاستناد الى المقتضيات العملية والمعايير الاخلاقية . وقد سلم الوزير البريطاني ( بالوكالة ) في الجزائر الى اللجنة الوطنية مذكرة مصاغة بعبارات صارمة ، تطلب - ولصالح الاستقرار الحيوي في الشرق - استدعاء هلكو فورا واطلاق سراح الرئيس والوزراء ، وتحذر ، في حال عدم اتخاذ هذه الخطوات ، من امكانية تدخل عسكري بريطاني قد يعقبه اخضاع البلاد لادارة مشتركة تابعة للحلفاء طوال ما تبقى من الحرب . وطلبت الولايات المتحدة في رسالة وجهتها في الوقت نفسه التراجع عن الاجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا فسي بيروت تحت طائلة « عدم الموافقة التامة » من جانبها وفي هذا الوقت طلب ديفول من الجنرال كاترو ان يتوجه الى بيروت على وجه السرعة لمعالجة الوضع .

وصل كاترو الى القاهرة في ١٥ تشرين الثاني ، ورفض ان يزور النحاس باشا . وقد اصر في مباحثاته مع كايسي على استمرار اهمية الانتداب الفرنسي ، وعلى ان السلطات الفرنسية وحدها معنية بالمسألة المطروحة ، وركز على آثام الجنرال سبيرز الذي ينبغي ان يستدعى الى بلاده جنبا الى جنب مع هلكو . وفي بيروت ، حيث فعل عين الصواب بعزوفه عن الاقامة في قصر الصنوبر ، وجد كاترو تأييدا قويا لهلكو بين العناصر الفرنسية « المتصلبة » (١٣) مقابل استياء شامل كان قد عم البلاد الخاضعة للانتداب سابقا وبات يهدد باتخاذ اشكال تجعل التدخل البريطاني - الذي ينبغي تجنبه بأي ثمن - امرا مرجحا . وهكذا اضطر كاترو للاعتراف (١٤) بأن ما اقدم عليه هلكو قد وحد الوطن اللبناني كله ضد فرنسا في ليلة واحدة .

في يوم ١٨ ابرق كاترو الى الجزائر بتوصياته التي تضمنت الدعوة الى اطلاق سراح الرئيس والوزراء وكذلك ، من اجل تفادي ما هو أسوأ ، اعادته الى منصبه ومعه وزارة جديدة . ولكن بشارة الخوري ، الذي لم يبد صعوب المراس حينما زاره كاترو في السجن ، ابى ان يتخلى عن زملائه . واصر رئيس الوزراء ، رياض الصلح ، على ان الرأي العام لن يتقبل اخراجه من الحكم . وفي هذه الاثناء ادرك كاترو ، بحكم الضغط المتواصل من جانب سبيرز وحكومة دمشق ، وتحت وطأة انذار متعجل وجهه كايسي تنتهي مدته بعد ثلاثة ايام ، ان دور الحكم الحر والمستقل الذي

(١٣) يشير الجنرال كاترو (p. 414) الى ان « كل هؤلاء الرجال كانوا يحتفظون بحنينهم

لانتداب والسلطة ... وقد تعطلت رؤيتهم بفعل هذه الحالة الفكرية المحيطة التي حجت عنهم

الوقائع والضرورات » .

Catroux, p. 414

(١٤)

كان يتلبسه لا يمكن ان يستمر . وهكذا فان استدعاء هلولو لم يعد موضع شك ، ولم يعد احد يسمع شيئاً عن هذا المندوب الفرنسي الذي اثبت انه غير مؤهل اطلاقاً لممارسة الواجبات الملقاة عليه والذي كان محاطاً بموظفين ليسوا افضل منه . ان هلولو يمكن ان ينافس ساراي بوصفه الحق اكبر ضرر ممكن بموقع فرنسا في الشرق .

وفي يوم ٢٠ وجد كاترو نفسه مكرها على الدعوة الى اعادة كل الوزراء المسجونين الى مناصبهم . ولم تغلح محاولة اخيرة بذلتها اللجنة الوطنية في الجزائر لـ « انقاذ ماء الوجه » عن طريق اعادة تنصيب رئيس الجمهورية بمفرده . وفي يوم ٢٣ ، ووسط حماس شعبي عظيم ، وغياب ظاهر للقوات الفرنسية ، تحت مواكبة الوزراء المتهللين الى مكاتبهم . واعتزل اميل اده الحكم . وقد رفرف العلم اللبناني فوق الابنية العامة ، خلفاً للعلم المثلث الالوان (العلم الفرنسي - المعرب) الذي تتوسطه الارزة . وكانت تلك نهاية « الاحداث » . وقد الغيت كل المراسيم التي كان المفروض السامي قد اصدرها في ١١ تشرين الثاني ، مع استثناء المرسوم الذي ينقض التغييرات الوزارية . وهكذا تلات مكانة فرنسا ضربة موجعة . وقد جاءت هذه الضربة نتيجة ضعف فرنسا ، ومزاعمها التي تفوق امكاناتها ، ويحكم احدى الحماقات الكبيرة التي ارتكبتها ممثلوها . وهذه لم يكن ثمة امكانية حتى للتظاهر بأن فرنسا سوف تسترد هذه المكانة - الامر الذي اتاح لكاترو ، وللعديد من الناس الاقل اعتدالا وذكاء منه ، ان ينحوا باللائمة على السلوك الشرير لبريطانيا! ولم يتورع الجنرال كاترو الذي توجه الى السراي وسط جموع حاشدة لكي ينصب المسيو شاتينيو كمنوب عام بالوكالة عن الزعم في خطاب اذاعي بأن فرنسا اظهرت بادرة « تحرير ونبيل » ، وان يطلب من اللبنانيين بدورهم ان يحترموا « الارث الاخلاقي ( الفرنسي ) وموقع فرنسا » . واذا كان صحيح ان هذا المطلب الاخير كان يتردد للمرة الاولى ، فان فرنسا كانت ستحاول خلال الاسابيع القليلة التالية ان تحرز التحولات التي عجزت العشرون سنة الماضية عن احداثها .

ABU ABDO ALBAGL

## الفصل العاشر

### نهاية و بداية

١ - الحياة في زمن الحرب ، ١٩٤٠ - ٤٥

كانت آثار أحداث كانون الاول ١٩٤٣ على موقع فرنسا في الشرق فورية ودائمة . وكان من جملة هذه الآثار انتهاء الانتداب الفرنسي بصورة فعلية ، ولكن قبل التطرق الى هذه المسألة يجدر الالتفات الى موضوع اقل درامية ولو انه لا يقل اهمية عن سابقه : المصائر الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية ، للبلاد ابان الحرب . ان الظروف التي عرفتتها الدولتان فيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ لم تكن تتضمن في الواقع اية عناصر مستجدة او مفاجئة . بالاحرى فانها شكلت نمطا لا سبيل الى تجنبه في مجتمع واقتصاد لم يحققا الاكتفاء الذاتي يوما ، اضافة الى انهما عزلا الى حد كبير وطوال ست سنوات تقريبا عن اقتصاديات العالم الخارجي ( التي كانت هي الاخرى في حالة غير طبيعية ) ، وخضعا لاحتلال جيوش اجنبية تتخذ وضعية قتال . ان الظواهر الناجمة عن ذلك كله لم تشمل البطالة الشاملة ( ولو لم يخل من بطالة متقطعة ومحلية ) ، او المجاعة ، او الافلاس العام . ولكنها امتازت بنقص خطير لجهة التموين الى جانب عدم المساواة في التوزيع ، وبنشوء تضخم عنيف ، وبخسارة « الصادرات غير المنظورة » الرئيسية واستبدالها بسواها ، وبتعرض التجارة لشلل جزئي . وفي الوقت نفسه بذلت جهود عظيمة وناجحة ليس فقط للسيطرة على الوضع المنفلت بل ولزيادة الناتج القومي . وكان محتما ان هذه الخلفية الاجتماعية التي تصوغها وتتحكم فيها مثل هذه السمات التي ظلت سائدة طوال عقد كامل لا بد ان تؤثر في استقرار ومعنويات الجمهور ، وان تقدم للسياسيين اسلحة جديدة ومتاعب جديدة . في الوقت نفسه يمكن للمرء ان يعتقد ان المجرى الاساسي للاحداث السياسية ما كان ليتغير حتى في غياب هذه الضغوطات . ومن المدهش حقا انه امكن احراز بعض التقدم الاقتصادي - في الصناعة ، وموارد الطاقة واساليب الزراعة - الذي ظل ساريا حتى بعد انتهاء هذه السنوات غير الطبيعية .

ان الصفحات التالية سوف تتناول ، بتعاقب زمني غير صارم ، الفترة التي تمتد من ربيع ١٩٤٠ ( لان الاشهر الاولى من الحرب لم تكن ذات اثر كبير في الشرق ) وحتى منتصف ١٩٤٥ .

كانت الامنية الاولى للبلاد ان تواصل ، او ان تحسن ، حياتها الاقتصادية المعتادة التي تقوم على تجارة ناشطة ، ومستوى معتدل من التصدير ، وعلى الاستيراد المحتم لبعض الضروريات ، وكمية متواضعة من المصنوعات المحلية ، و « صادرات غير منظورة » بالغة الاهمية ، الى جانب زراعة بدائية تكاد تصل الى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الناحية الغذائية . والواقع ان هذه العناصر جميعا تعرضت لاضطراب كبير ، او انها دمرت في بعض الاحيان ، بسبب ظروف الحرب . وانخفضت صادرات البلاد - الشعير ، والليمون ، والعدس ، والفول ، والصوف ، والاسمنت - انخفاضاً كبيراً بسبب تضائل امكانيات الشحن واطار الملاحة البحرية . وبالمقابل فقد زادت قدرة البلاد على اطعام اهلها والجيوش المحتلة معا . وقد استطاعت وكالات الشراء التابعة للحلفاء ان تحصل على مقادير كبيرة من الحرير المحلي ( لصناعة المظلات ) ، وتهافتت الجيوش لشراء كل ما يتوفر من مواد غذائية ومنتجات صناعية . وتمكن الصناع المحليون ، رغم تعرضهم للعراقيل بسبب النقص في المواد الخام المستوردة غالبا ، من زيادة انتاجهم وخاصة في مجال القطن ، والطحين والصابون والمربيات والفواكه المعلبة والبيرة والتبغ ، والاقمشة القطنية وشرانق الحرير . وكان تطلب الجيوش الاجنبية ، والنقص في السلع المستوردة ( او حتى انقطاعها كلياً ) يشجعان مثل هذه الزيادات ، وهذا الى جانب توفر الرساميل المحلية بسبب المستوى المرتفع للارباح في زمن الحرب ، والكثير من النصح الذي وفره اختصاصيون تابعون لـ « مركز التموين للشرق الاوسط Middle East Supply Center (١) وهو عبارة عن وكالة انجلو - اميركية تأسست في ١٩٤١ واتخذت القاهرة مقراً لها . وكان هذا المركز يتمثل في سوريا ولبنان عبر ضباط بعثة سبيرز (٢) . وكانت صناعة النسيج بين ابرز الصناعات التي حققت تقدماً ملحوظاً ، وخاصة في سوريا الشمالية . وقد روعي ان لا تتطور الصناعات وفق خطوط ستغدو غير اقتصادية بعد الحرب ولو انها كانت مغرية في المدى القريب .

(١) كان في الاصل فرعاً تابعاً للقيادة العامة للشرق الاوسط ، ثم اصبحت مع الوقت وكالة شبه مستقلة يديرها وزير الدولة في القاهرة . وكانت عناصره الاميركية والانكليزية موحدة حتى ١٩٤٥ ، حينما كانت مهمته توفير التموين الضروري لبلدان الشرق الاوسط مع استخدام الحد الأدنى من موارد الحلفاء ومصانعهم واساطيل النقل التابعة لهم . وكان المركز على الدوام مركز نصح وتنسيق ، وليس هيئة تنفيذية .

(٢) افتتح فرع انجلو - اميركي مستقل ، خاص بسوريا ولبنان ، في ١٩٤٥ .

ادى النقص في المنتجات البترولية الى انشاء مصفاة صغيرة يديرها مهندسون فرنسيون في طرابلس ، في سنة ١٩٤٠ . وكانت المصفاة تعتمد على النفط الخام الذي توفره شركة نفط العراق ، وقد بدأت الانتاج في اواخر ١٩٤٠ ، وكانت المنتجات تذهب الى كونسرتيوم من الموزعين . وقد شهدت الصناعة النفطية تطورات متباينة في انحاء الشرق الاخرى . فتم التصديق في ١٩٤٠ على الامتياز الممنوح لشركة نفط العراق ( او شركة نفط سوريا ) والذي يشمل اربعة اخماس الاراضي السورية ، ولكن الحفريات الاستطلاعية لم تستمر طويلا . وتوقف العمل في خط الانابيب الصحراوي الذي يبتدىء من العراق في الفترة بين منتصف ١٩٤٠ و اواخر ١٩٤١ ، ثم استؤنف تدريجيا الامر الذي حقق مكاسب كبيرة لاساطيل الحلفاء . وقدم استخدم الجيش مستودعات الشركة ومواصلاتها اللاسلكية ومطاراتها على نطاق واسع . وقبل نهاية الحرب قدمت شركتان اميركيتان طلبات للترخيص لها بانشاء مصفاة على ساحل لبنان . وقد وافقت السلطات على هذه الطلبات ( رغم بعض الانتقادات السياسية ) ، ولكن المشروعات لم تخرج الى حيز التنفيذ .

لم يستبعد النشاط المحلي ضرورة فرض قيود صارمة على الواردات (٣) - وخاصة السكر ، الارز ، والشاي ، والبن ، والملبوسات القطنية - لانها كانت تتطلب امكانيات شحن قام مركز التموين للشرق الاوسط في الاصل من اجل تقليصها . وانطلاقا من ذلك قامت الجهود الشاملة التي بذلها كل المعنيين في ١٩٤٢ وبعدها ، سواء لزيادة كل انواع الانتاج المحلي ، ولضمان التوزيع العادل للضروريات بين الجمهور . ولتحقيق الهدف الاول لجأ خبراء بريطانيون ، في ١٩٤٢ وبعدها ، الى استعراض الخطوات التي يمكن اعتمادها مباشرة من اجل تحسين الزراعة المحلية . (٤) وكان بين هذه الخطوات استيراد التراكتورات ، وتوفير المزيد من وسائل نقل العمال الزراعيين ، وتكثيف الحرب ضد الوبئة ، وتحقيق بعض مشروعات السري المصغرى ، وتحسين طرق رفع المياه ، وادخال بعض المحاصيل الجديدة وخاصة البطاطا . والواقع ان الزيادة التي طرأت على زراعة القطن كانت ملحوظة . وادى الهدف الثاني لاتخاذ ترتيبات متطورة من قبل «مركز التموين للشرق الاوسط M.E.S.C ( دون علم الحكومات والجمهور المحليين ، بل والسلطات الفرنسية نفسها ، الى حد

(٣) كان الهدف من انشاء مركز التموين للشرق الاوسط تخفيض مستوردات الشرق الاوسط المدنية بنسبة ٨٠ بالمئة . وكانت هذه الواردات توازي ٥ مليون طن في ١٩٣٩ ثم انخفضت الى ١ ١/٢ مليون في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ . ومع ذلك فان الازدحام المدني والعسكري في المرافئ ظل احد المشاكل الاقل قابلية للمعالجة .

(٤) نشر خبراء زراعيون وغيرهم ، بعد ابحاث محلية اجروها في هذه الفترة ، دراسات ما زالت تحتفظ بقيمتها حتى يومنا .



كبير) من اجل استيراد مقادير دنيا خاضعة لاشراف صارم (٥) من السلع الضروريات، ولاقامة ترتيبات مشتركة بين سوريا ولبنان لاوصول هذه المواد ، الى جانب المنتوجات المحلية ، الى الجمهور بطرق تهدف الى تأمين حصص عادلة للجميع .

لم يكن جهاز التقنين، الذي باتت تشرف عليهوزارة مختصة في كل من سورياولبنان منذ ١٩٤٠ ، كفؤاً جدا . وكان هذا الجهاز يشرف على قسم فحسب من السلع القابلة للنقص ، الى جانب ان السلع المقتنة لم تكن متماثلة على صعيد البلدين ، وكان توزع الصلاحيات او تضاربها احيانا ، وافتقاد الخبرة الادارية في المراتب الحكومية العليا، وأجهزة الموظفين اللامبالية والفاسدة احيانا ، والضغوطات الشخصية والمحلية القوية، تحول جميعا دون تحقيق ادارة سليمة وعلى صعيد الجمهور ، كانت عادات المضاربة والتخزين المتأصلة ، والتحول المستمر في الاوضاع والاسعار ، وتزوير بطاقات الاعاشة ، والتيقن من ان اعمال الفساد السهلة ( على غرار المتاجرة غير المشروعة برخص الاستيراد ) يمكن ان تحقق ثروات ضخمة بسرعة ، كانت جميعا تحول دون تحقيق نتائج موثوقة لجهة التوزيع .

كان جميع اللبنانيين يحملون بطاقات اعاشة ، اما في سوريا فكان عدد السلع المقتنة اقل ، وكانت القرى تحصل على حصص اجمالية . وقد انشأ في كل من البلدين وزارة للتقنين ، او للتموين ، وجرت محاولات متعددة لتحسين الاجراءات التنظيمية في هذا المجال . ولم يخل الامر من فضائح كانت تطال وزراء في الحكومات احيانا ، الى جانب ان الاجراءات المنصوص عنها لم تكن سارية في مناطق واسعة من البلاد ، وغالبا ما كان النقص في الحبوب ، او سوء توزيعها ، يؤدي الى مظاهرات تطالب بالخبز لم تكن تخلو من الاستغلال السياسي ، كما ان النقائص الاخرى او عدم المساواة كانا يثيران حنق وتدمير الصناعيين وربات البيوت على السواء . وقد اقيمت عدة لجان سورية - لبنانية للاشراف المشترك ، كان نجاحها متفاوتا .

(٥) اتبع المركز اجراءات متطورة للتيقن من الحد الأدنى للحاجات المحلية ( بالتشاور مع الحكومات ) ولتوفير هذه الحاجات عن طريق السماح بالشراء تحت اشراف صارم من مؤسسات تجارية مرخصة في الولايات المتحدة وبريطانيا ، على ان يعقب ذلك توفير مساحات فسي السفن لشحنها . وكان « الذراع التنفيذي » للمركز فيما يتعلق بسلع معينة ( السكر، والشاي ، والحبوب، والبن ، وزيت الطعام ) هو « الشركة التجارية للمملكة المتحدة (United Kingdom Commercial Corporation)

التي كانت تملك المواد وتوزعها . اما الادوية والحديد والصلب فكانت ، تسلم للحكومات المحلية التي تتولى توزيعها .

لجأت حكومتا البلدين الى تحديد اسعار السلع الضرورية . لكن هذا الاجراء لم يحرز فعالية كبيرة ، وظلت السوق السوداء الواسعة قائمة طوال فترة الحرب . وارتفعت اسعار الجملة في نهاية الحرب الى ثمانية او تسعة اضعاف اسعار ١٩٣٩ ، في حين فاقت اسعار السوق السوداء المعدلات المسموح بها بنسبة ثلاثة او خمسة اضعاف . وكانت ايجارات البيوت خاضعة للاشراف الرسمي ، ولكن السلطات سمحت بزيادات لا تتجاوز ١٠٠ بالمئة . وجرت محاولات لانشاء تعاونيات للبيع في بيروت ، ولكنها فشلت . واقيمت « زوايا » لبيع السلع الضرورية ، كانت نتائجها متفاوتة . وعلى العموم فان « الهيئات الاستشارية » الحكومية التي تشرف على عدد من الضروريات ( الآليات ، الحديد ، الصلب ، النسيج ، والورق ) لم تكن فعالة . كانت الوكالة المحلية الاهم هي « مكتب الحبوب الصالحة للخبز » (Office de Céréales Panifiables) المعروف محليا باسم M. I. R. وكان هدف المكتب ان يستحصل عبر الاشراف الدقيق ودفع اسعار معقولة ، على اكبر فائض من الحبوب يمكن للمزارعين ان يوفروه من اجل اطعام اهالي المدن وللحيلولة دون الاستيراد . ومع ذلك فقد تحتم اللجوء الى الاستيراد ( من استراليا ، وبواسطة البريطانيين ) في سنة ١٩٤١ - ٤٢ التي انتهت فيها المواسم الى كارثة . ووصلت الكمية المستوردة في هذه السنة الى حوالي ١٠٠ الف طن . وقد افسحت الطبيعة الرباعية للمكتب ( انكليزي - فرنسي - سوري - لبناني ) المجال لاحد اعنف السجلات بين الجنرال كاترو والوزير البريطاني . فقد عبر الاول عن نفوره من تدخل الاخرين في شؤون « الادارة المحلية » في حين كان هم الوزير البريطاني تأمين الفعالية ، وذلك الى جانب ان الحكومة السورية لم تكن مرتاحة الى انشاء مثل هذه المؤسسة الفرنسية البالغة الاهمية في اراضيها . ولكن ، ورغم ان العديد من النقاد الفرنسيين المتصلبين دأبوا على اتهام الضباط البريطانيين العاملين في سوريا (٦) بأنهم جواسيس او دعاة ، فان المؤسسة المشتركة استطاعت ان تحتكر عمليات الشراء ، والتجميع ، والنقل ، وطحن الحبوب ، ثم توزيعها بنجاح الى حد انه امكن في ١٩٤٢ ، وبمساعدة المحاصيل الجيدة والزيادة في المساحات المزروعة ، الاستغناء عن الاستيراد وتلبية الحاجات المدنية كلها . وبالاحرى ، فقد تم تصدير الحبوب الى جبهات الحرب الاخرى (٧) .

(٦) مثلا: (J. Soustelle, Envers et contre tout, i 347) حيث يتحدث عن « الدولتين

اللتين تغفل فيهما وخرهما الضباط السياسيون التابعون لسبيرز .

(٧) نتج عن ذلك توفيرات مهمة جدا في مجال الشحن . ومن الوسائل الاخرى التي اتبعت

للتوفير ( في مجال المئن الغذائية ) تخفيض الواردات من النيترات ، وخلط الطحين المعد للخبز بحبوب ارخص ، وزيادة المساحة المزروعة بالحبوب .

اتاحت الاسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية للمزارعين (٨) ان يفوا ديونهم القديمة العهد وان يزدوا موجوداتهم من النقود الذهبية (٩) . لكن الاثر الاهم لهذه الاسعار كان ، وبحكم النقص على السلع الاستهلاكية ، زيادة التضخم . ورغم تضائل المبالغ المالية التي كان يرسلها المغتربون الى اهلهم، فان البلاد شهدت ازدياد التضخم بسبب الانفاق العسكري الكبير الذي كان في ١٩٤٢ ( ٢٣ مليون جنيه استرليني ) ثلاثة اضعاف ما بلغه في ١٩٤٠ . وقد ساد التضخم الى درجة مبالغ فيها (١٠) ، ولم تبذل محاولات تذكر للتقليل من شأنه سواء بواسطة رفع معدلات الضرائب او بالقروض القسرية . كان الفلاحون قانعين بالوضع ، لانهم حصلوا على معظم الكميات الجديدة من العملة التي اصبحت قيد التداول . وبالإضافة ، حقق العديد من التجار والوسطاء في المدن ارباحا ضخمة بفضل الفرق بين اسعار الجملة التي يدفعونها ثمنا للبضائع المستوردة الخاصة للاشراف الرسمي واسعار المبيع في الاسواق . ولكن دخل العامل الذي يعيش في المدينة ، والذي تضاعف في افضل الاحوال - او انه ارتفع الى ثلاثة او اربعة اضعاف بالنسبة لعمال شركة الذنط - كان اقل ، من حيث القيمة الفعلية ، منه قبل الحرب . وبالتالي كان العمال اكثر الناس تضررا من الوضع . وقد استوعبت الاشغال العسكرية الطاقة البشرية المتوفرة ، بحيث وصل عدد الذين يعملون لدى الجيش مباشرة الى ٣٠٠٠٠ شخص في ١٩٤٣ . لكن هذه الظاهرة لم تصل الى درجة التأثير بصورة سلبية على الزراعة او الصناعة .

شهدت الأشهر الاخيرة من الحرب التخفيف التدريجي للقيود التي كان فرضها مركز التموين للشرق الاوسط الذي استبعدت منه فرنسا لانه لم يكن بوسعها المساهمة سواء لجهة السلع او الشحن ، الامر الذي اساء الى مكانتها على نحو لا تستحقه ( والحكومات المحلية ومستشاروها . وكان الرجوع الى نظام الحرية التامة في التجارة والمنافسة في اقرب وقت هدف السياسة الاميركية ، الامر الذي كان يحول دون اي تطويل اضافي للاشراف المشترك . وكانت الحكومات المحلية تسعى بالحماس نفسه الى هذا الهدف من اجل التأكيد على استقلالها التام ، وكذلك التجار المحليون الراغبون في انفاق اموالهم المتراكمة وخوض غمار المشاريع المربحة القائمة على سد

(٨) من ٥ و ٤ جنيه استرليني للطن قبل الحرب. الى ٣٩ جنيه استرليني في ١٩٤٢ ( مقابل ٢٤ جنيه استرليني للطن من الحبوب المستوردة ) و ٥٤ جنيه في ١٩٤٣ .  
(٩) عرضت السلطات البريطانية للبيع في الاسواق المحلية ، في ١٩٤٣ - ٤٤ ، كميات من الذهب تعادل ٥ ملايين جنيه استرليني من اجل تحويل الطاقة على الشراء باتجاه الادخار . ولكن اثر هذا الاجراء كان هامشيا .

(١٠) ارتفعت كمية الاوراق النقدية المتداولة من ٤٣ مليون ليرة سورية لبنانية في ١٩٣٩ الى ٣٦٧ مليون في اواسط ١٩٤٥ ، اي بزيادة ٨٣ ضعف ، وارتفعت ودائع البنوك من ١٩ مليون الى ٢٠٢ مليون ( الجنيه الاسترليني يساوي ٨.٨٣ ليرة سورية لبنانية )

التقص في كل انواع السلع المستوردة . وعلى ذلك فان سنة ١٩٤٥ شكلت بداية العودة الى شروط « الاقتصاد الحر » .

شهدت الحرب نشوء بعض السمات العامة التي لم تتبدل فيما بعد فقد دخلت الصناعات وبالاخص النسيج، في سياق من التطور الجدي ، ثم تقدمت بسرعة بعد ذلك . وكانت تجربة الحرب ومنظوراتها من العوامل التي حفزت التصنيع عموما بصورة ملحوظة . وساهمت الثروات الفردية التي تم جنيها عن طريق الالتزامات او التوريد او الانتاج في ادخال رجال جدد ، او ربما نوع جديد من الرجال ، في الحياة العامة . وقد شجعت السلطات الاجنبية محاولات التنظيم التعاوني، وخاصة في الزراعة، التي بقيت بعض آثارها فيما بعد . (١١) من جهة اخرى ، اكتسب الجهاز الحكومي المحلي قدرا من الخبرة في حقول تنظيمية صعبة من نوع الاحصاء والتقنين وتحديد الاسعار . وباتت امكانية التخطيط الاقتصادي الاقليمي ، التي كان مركز التموين للشرق الاوسط (M.E.S.C.) خير نموذج لها ، واضحة بالنسبة لبعض الازمان المنيرة ولو انه ثبت فيما بعد ان الروح القومية الحادة في الشرق الاوسط اقوى من ان تسمح بتطور مثل هذا التخطيط . وقد شجعت اجواء الحرب التوجه نحو المؤسسات الثقافية الواسعة ، والتخطيط المدني الحديث والخدمات الاجتماعية ، والمساواة بين المرأة والرجل ، وذلك في الاوساط العليا والوسطى من المجتمع . وعلى صعيد المساواة بين الجنسين انعقدت بعض المؤتمرات التي اتسمت بالحماس ، وتحقق بعض التقدم الحقيقي بالنسبة للتححر الاجتماعي والسياسي للمرأة . الى جانب ذلك ، فقد جرى تنفيذ الاشغال العامة ، ومدت الطرق واكمل الجيش البريطاني العمل في سكة حديد حيفا - طرابلس . وفي مجال التنظيم العمالي يمكن القول ان النقابات رفعت مستواها التنظيمي وظهرت مدى ما تملك من قوة ، وذلك ، رغم بدائية مفاهيمها وهيمنة الشيوعيين الى حد كبير فيها . بالمقابل عمدت الدولتان الى اعادة صياغة ، وتوسيع نطاق ، قانون العمل . وصار هذا القانون ساريا حتى في الحقل الصناعي الضيق حيث كان تنظيم العمل ومراقبته امرا ممكنا .

لم يعد ممكنا ان تعود المالية العامة بعد انتهاء الحرب ، شأنها في ذلك شأن رأس المال الخاص او المجتمع نفسه ، الى الافكار او المبادئ التي كانت سائدة في ١٩٣٩ . وكانت الارقام التي تضمنتها موازنات الجمهوريتين بعيدة جدا اثناء الحرب

(١١) ظل مركز التموين للشرق الاوسط يعمل في سوريا ، ويطلب من حكومتها ، ابان الفترة

التي تلت انتهاء الحرب .

وبعدها (١٢) بعيدة جداً عن ارقام الحقبة السابقة ، ولو ان الفرق لم يكن يعبر عن تقدم نسبي فعلي . وكان هذا الفرق ، الذي عبر في الاساس عن ارتفاع الاسعار . وقيم سابقة للضرائب وعن ازدياد نفقات الحكم ، يعكس كذلك تحسن الاجراءات الضريبية ، واتساع نطاقها ، وزيادة الوظائف التي تقوم بها الحكومة .

اظهر الاحصاء الجديد الذي أُجري في نهاية هذه الفترة ان عدد السكان ارتفع بصورة ملموسة عنه في الاحصاء السابق . وقارب عدد سكان لبنان  $\frac{1}{4}$  مليون نسمة مقابل ما لا يزيد عن ثلاثة ارباع المليون تم احصاؤهم ( ولو بصورة تقريبية ) قبل ١٤ سنة . واما عدد سكان سوريا فكان يزيد على ٣ ملايين مقابل  $\frac{2}{4}$  مليون قبـل ما يقل عن ١٠ سنوات . واظهر الاحصاء الجديد ان المسيحيين حافظوا على غلبتهم ( بنسبة ٥٣ بالمئة ) في لبنان ، في حين شكل المسلمون ( واربعة اخماسهم من السنة ٨٢ بالمئة - او ٨٥ بالمئة مع الدروز - من سكان سوريا .

(١٢) كانت موازنات سوريا ولبنان بالتوالي : ٦.٧٠٠ . ٠٠٠ و ٤.٥٠٠ . ٠٠٠ في ١٩٣٣ و

١١.٨٠٠ . ٠٠٠ و ٦.٣٠٠ . ٠٠٠ في ١٩٣٩ ، و ٦٩ . ٤٠٠ . ٠٠٠ و ٣٤.٠٠٠ . ٠٠٠ في ١٩٤٤ ، و

١٢٩.٧٠٠ . ٠٠٠ و ٦٠٠ . ٠٠٠ في ١٩٤٦ .

## ٢ - انتقال السلطات

منذ نهاية شهر تشرين الثاني ١٩٤٢ لم تعد السلطات الفرنسية تنازع بصدق التحولات الدستورية التي ارتأت حكومتا سوريا ولبنان ضرورة لاحتادها . وقد اعلن رئيس وزارة سوريا في مطلع كانون الاول ان الانتداب لم يعد ساريا وان كل السلطات تعود ، او انها ينبغي ان تعود ، الى الحكومة السورية وحدها - وذلك مع رفض اية معاهدة سواء عن طريق المفاوضات او القسر . وبعد ذلك بستة اسابيع اقسم اعضاء البرلمان في دمشق يمين الولاء لدستور تجاهل الروابط الانتدابية بصورة كاملة . وفي بيروت كذلك اعتبرت المقررات التي اتخذها البرلمان في ٨ تشرين الثاني سارية المفعول رغم شروط المسيو شاتينيو (Chataigneau) التي تعرضت للتجاهل .

وبعد زيارة قصيرة للجزائر عاد الجنرال كاترو في ١٦ كانون الاول وافتتح المفاوضات الهادفة الى نقل السلطات للحكومات المحلية - وكان واضحا ان عملية نقل السلطات هذه تأتي متأخرة ، وان العناد بشأنها ادى كما هو متوقع الى نتائج بالغة السوء . وفي ٢٢ كانون الاول امكن التوصل ، من غير صعوبات ، الى اتفاقية فرنسية - سورية - لبنانية كانت بمثابة دفعة اولى ونصت الاتفاقية ، المكونة من خمسة بروتوكولات على ان تتولى الدولتان ، ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٤٤ ، ادارة الجمارك وحصر التبغ ودائرة المناثر ، الى جانب الاشراف على الشركات ذات الامتيازات بما في ذلك حصتها المهمة في الخدمات العامة المدنية وعلى اعمال تطوير النفط . وفيما يتعلق بادارة المصالح المشتركة في المستقبل فقد تم التوصل الى معاهدة سورية لبنانية نصت ، من بين اشياء اخرى ، على اقامة مجلس اعلى مشترك للاشراف على الخدمات التي ينبغي ان تظل مشتركة .

لقي الاعلان عن نقل السلطات استقبالا حسنا ، ولو ان هذا الاستقبال لم يخل من بعض الانتقاد . بالمقابل ، تولد انطباع سلبي بسبب رفض الجنرال كاترو التخلي عن « القوات الخاصة » (Troupes Spéciales) السورية - اللبنانية التي جرى تجنيدها من ضمن صفوف الاقليات بشكل رئيسي والتي كانت تعتبر موالية لفرنسا في الاغلب . وبالإضافة ظل الاشراف على المدارس والمؤسسات الخيرية الفرنسية سلاحا قويا ومهما في يد فرنسا . وفي وقت لاحق من سنة ١٩٤٤ جرى التوصل الى تفاهم بصدق

بروتوكولات اضافية نصت على انتقال دائرة العلامات المسجلة والامتيازات ، ودائرة الاثار، ومفتشيات الحجر الصحي ، ودائرة الطب البيطري ، والبريد والبرق ، التي ايدي السوريين واللبنانيين . وبعد فترة من « الدرس الاضافي » اتفق على ان تتولى الحكومتان المحليتان ادارة السكك الحديدية قبل شتاء ١٩٤٤ - ٤٥ . واپان السنة نفسها جرى تسليم دوائر الامن العام والرقابة الصحفية ، والبدا (Contrôle Bédouin)

وفي معظم الدوائر ظل بعض الموظفين الفرنسيين يعملون في وظائف استشارية ، بعد ان كانوا يقومون بمهام تنفيذية سابقا ، ولكن عدد هؤلاء انخفض بصورة تدريجية . وكانت سهولة الانتقال ، ومقدار تدني الكفاءة ، تتفاوت كثيرا بين دائرة واخرى . ولم يخل تقسيم دوائر الخدمات الاقتصادية وسواها ، التي كانت تابعة للمفوضية العليا ، بين الدولتين من المتاعب ، الى جانب ان تقسيم المغانم لم يجر بصورة ودية دائما . ولكن معظم الدوائر اصبحت في ايدي الحكومتين المحليتين قبل انتهاء ١٩٤٥ ، مع استثناء « القوات الخاصة » ، وما لبثت الدوائر الاخرى الباقية ( المطارات المدنية ، والمسح الجيولوجي ، وسكة حديد الحجاز (١) ، ومرفأ بيروت وادارات المياه والفلك والخرائط - وكذلك ، ومع ما له من مغزى ، السراي الكبير ) ان عرفت عملية الانتقال نفسها بصورة سلمية ابان ١٩٤٥ . وقد ظل الموظفون الفرنسيون في وظائفهم قسرا ، ولكنهم باتوا اقل عددا ونفودا حتى في المحاكم . وفي ٨ شباط ١٩٤٤ عقدت اتفاقية مالية انجلو - فرنسية (٢) استطاعت ظاهريا ان تثبت قيمة العملة بالنسبة للفرنك والاسترليني ، كما انها ضمن استقرار العملة في المستقبل ضمن حدود معينة . وقد اظهر الوطنيون بعض الرضا الناجم عن التأكيد بأن العملات الوطنية لم تعد مرتبطة بعملات الدولة المنتدبة السابقة .

كان اصرار فرنسا على الاحتفاظ بـ « القوات الخاصة » وتبريرها ذلك صراحة بالقول انه يمثل السلاح الوحيد المتبقي لها من اجل الحصول على معاهدة مرضية، ومن اجل السيطرة على البلاد ( او « حمايتها » ) راهنا ، يحمل بذور المتاعب . فقد طالبت الجمهوريتان بحقهما في انشاء جيشين وطنيين طبقا للموعد المحدد الذي اعطي لهما . كجزء من التصريح حول الاستقلال ، قبل سنوات ثلاث . وابدت الجمهوريتان نفورهما من خضوع رعاياهما لامرة ضباط اجانب ، ومن الاثر السلبي لهذا الوضع بالنسبة لسلطاتهما . وكانتا بحاجة الى خدمات هذه القوات ( التي استخدمتها الدولة المنتدبة في الماضي ، في مناسبات مشهودة ، ضدتهما ) لحفظ الامن ومن اجل كبريائهما الوطنية .

- (١) شكلت لهذا الغرض ادارة منفصلة كانت تابعة لمكتب رئيس الوزراء مباشرة .  
 (٢) حددت قيمة الجنيه الاسترليني بـ ٢٠٠ فرنك . وجاء في المعاهدة ان قيمة الليرة السورية اللبنانية توازي في سوريا ولبنان ٢٢,٦٥ فرنك (بدلا من ٢٠ فرنك) على ان يكون الجنيه الاسترليني معادلا لـ ٨,٨٢ ليرة سورية لبنانية . واشتملت الاتفاقية ايضا على شؤون احتياطات بنك سوريا . ولكن الدولتين لم تصبحا ( حسب ما كان ورد في اعلان ٨ حزيران ١٩٤١ ) عضوين كاملين في كتلة الاسترليني ، الامر الذي اثار الاستياء .

لكن المفاوضات حول الموضوع استغرقت اشهر ١٩٤٤ كلها بسبب تصلب السلطات الفرنسية في الجزائر ( او في باريس ، بعد آب ) ، ورفض السياسيين المحليين قبول اية صلة بين مصير القوات الخاصة وابرام المعاهدة التي تجنبوا اي التزام بشأنها . ورغم ان الحكومتين خصصتا جزءا من موازنتيهما لانشاء جيش وطني ، ثم اعلان السوريين في كانون الاول ١٩٤٥ وسط مظاهرات طلابية صاخبة استتارت مظاهرات مماثلة في بيروت ان انشاء الجيش بات وشيكا ، فان تأسيس مثل هذا الجيش لم يكن ممكنا بعد . ولم يكن الرأي العام المحلي اكثر ارتياحا للاعلان عن الزيادة الطفيفة في اعداد الجندمة التي تولى البريطانيون ، يطلب من السلطات المحلية ، تزويدها بالاسلحة الصغيرة ، وقد ظل الوضع على هذه الصورة ايان الاشهر الاولى من ١٩٤٥ . ولم يفلح الجنرال بينيه (Beynet) ، الذي نقل من وظيفته في واشنطن في شباط ١٩٤٤ وعين مندوبا عاما وقائدا عاما للقوات، في احراز أي تقدم باتجاه ابرام المعاهدة المرغوبة : تلك المعاهدة ( التي لم يعد ممكنا ، رغم الاماني الباطلة ، ان تستند الى نموذج ١٩٣٦ الذي تجاوز الزمن ) التي كان الهدف منها ان تعلن نهاية الانتداب بصورة شرعية ، وان تضمن الممتلكات والمصالح الفرنسية ، وان تؤكد غلبة هذه المصالح بالنسبة لمصالح الدول الأوروبية الأخرى في الشرق . ولكن كان متعذرا اقناع حكومتي سوريا ولبنان اللتين رفضتا كل المزاعم القائلة ان « الانتداب ما زال قائما » واللتين كانتا تواجهان رأيا عاما متصلبا بالدخول في مفاوضات من أجل معاهدة لن تسفر سوى عن الانتقاص من استقلالهما الناجز وعن الزامهما ببقايا ذات شأن من القيود الانتدابية . ومضت الحكومتان الى ابعدهن : فقد قرر مجلس النواب السوري الغاء مناهج تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية الرسمية ، والسماح بتدريس احدى اللغتين الفرنسية او الانكليزية في المدارس الثانوية ، واعتماد اللغة العربية وحدها في المراسلات الرسمية جميعا . وفي لبنان تقرر ان يقتصر استخدام الفرنسية على عدد معين من المكاتب والاعراض .

واجتهت وزارة رياض الصلح التي استرجعت وضعها السابق مهاما معقدة ناتجة عن الصعوبات الاقتصادية والتمويلية التي عرفتتها فترة اواسط الحرب ، وعن التوترات المؤلمة التي نشأت فيما بين الادارة المحلية والفرنسية . وكان الفرنسيون قد خسروا ، كما هو محتم ، حتى اغلب شعبيتهم بين المواردنة ، وعبرت المرارة فيما بين « الوطنيين » ( الذين احتل حزب الكتائب اللبنانية الذي يتزعمه بيار الجميل مكانته القديمة بينهم ) « والخونة » المتعاطفين مع الفرنسيين عن نفسها في حوادث متعددة . وحصل اخطر هذه الحوادث في اواخر نيسان ١٩٤٥ في بيروت ، بعد حدوث شجار واطلاق رصاص امام البرلمان . وكانت المناسبة تنصيب نائب جديد عرف عنه تباهيه بالولاء لفرنسا . وتبع الحادث قلاقل مديدة قتل فيها عدد من الناس ، وامكن السيطرة عليها بصعوبة بعد جهود فرنسية وبريطانية ولبنانية مشتركة . وفي هذه الاثناء جرت محاولة اغتيال الزعيم الطرابلسي المسلم ، عبد الحميد كرامي ، الذي كان ضمن الشخصيات التي



اعتقلت وسجنت في تشرين الثاني ١٩٤٣ . وقد اكتسبت الشيوعية تأييداً واسعاً يساعدها في ذلك الصورة الجذابة لروسيا ضمن الجهد الحربي للحلفاء . وفي الوقت نفسه كانت الاحزاب السياسية الاخرى ، ذات الاحجام المحدودة كالعادة ، تعيد تشكيل حلقاتها وزمرها السريعة الزوال . وقد اختفى السيد اميل اده طوال سنة كاملة . واعلنت الحكومة ان يوم ٢٢ تشرين الثاني هو يوم الاستقلال .

اذا كانت اسس الوطنية اللبنانية قد اتسعت بفضل الاحداث الاخيرة ، واذا كان الرأي العام الاسلامي قد بات اقل نزوعاً ( باستثناء بعض المناسبات ، ولاسباب تكتيكية ) لطرح قضية بقاء لبنان الكبير نفسه ، فانه بدا ان شيئاً جديداً لم يطرأ لجهة استقرار الحياة السياسية بعد تشرين الثاني ١٩٤٣ . والواقع انه تحققت بعض الانجازات لجهة الاصلاحات الادارية والقضائية المحدودة ، وتحسين الوضع المالي ، ووضع خطط لانشاء اكااديمية عربية ، والاستعدادات لاجراء احصاء عام ، ومكافحة بيوت القمار . ومع ذلك فان عدم الاستقرار السياسي ظل مهيمناً ، وكانت الحكومات ترحل بسهولة غير مأسوف عليها ، وكان لا بد من اعادة تشكيل وزارة رياض الصلح (٢) في مطلع تموز ١٩٤٤ ، حينما سافر وزير الداخلية كميل شمعون الى لندن . وقد سقطت هذه الحكومة وخلفتها اخرى (٤) برئاسة عبد الحميد كرامي في مطلع كانون الثاني ١٩٤٥ . وفي شهر آب تشكلت حكومة جديدة (٥) برئاسة سامي الصلح . وقد اضطر الرئيس بشارة الخوري للذهاب الى فلسطين حيث مكث طوال شهري شباط واذار ١٩٤٥ للمعالجة بسبب مرض نفسي الم به . ولكنه عاد الى لبنان وتسلم مسؤولياته من جديد . وحفلت الاسباب التي سبقت واعقت عودة الرئيس باجتماعات متعددة عقدها الوزراء اللبنانيون والسوريون في شتورة . ومع قرب انتهاء ربيع ١٩٤٥ كان يبدو ان في الجو ازمة جديدة مع السلطات الفرنسية .

(٢) احتفظ رياض برئاسة الوزارة الى جانب وزارتي الداخلية والتموين ، وعين حبيب ابو شهلا وزيرا للعدلية والمعارف ، وحميد فرنجية للمالية ، وسليم تقلا للشؤون الخارجية والاشغال ، والامير مجيد ارسلان للصحة والزراعة والدفاع ، ومحمد الفضل للمصناعة والمواصلات .

(٤) عبد الحميد كرامي رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع ، ونقولا غصن للمصناعة والمواصلات ، وسليم تقلا للشؤون الخارجية والعدلية ، واحمد الاسعد للاشغال والصحة ، ووديع نعيم للداخلية والمعارف ، والدكتور جميل تلحوق للزراعة والتموين . وقد توفي تقلا بعد ايام قليلة، وخلفه هنري فرعون .

(٥) سامي الصلح رئيساً ووزيراً للتموين والمواصلات ، ويوسف سالم للداخلية ، وغبريال المر للاشغال ، والدكتور تلحوق للصحة ، وسعدي المنلا للعدلية ، وحميد فرنجية للشؤون الخارجية والمعارف ، واحمد الاسعد للدفاع والزراعة .

عرضت الاهتمامات نفسها للحكومة السورية التي أظهرت تضامنا وديا مع جارتها في كل ما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا وبالشؤون الخارجية . وكان الجو السائد في سوريا جو انتصار عقب احراز الحكم الذاتي الحقيقي ، وجو افتخار بممارسته ، ولكنه امتاز ايضا بفقدان الصبر لجهة القيود المستمرة التي كان يفرضها الابقاء على استقلالية « القوات الخاصة » ، وبقاء الجيوش الاجنبية . ولقد لعبت الشيوعية ( التي كانت دائما قوية في صفوف المثقفين السوريين ) والانبعاث المحدود للزعة الاسلامية المحافظة ، الى جانب الشواذات المعنوية والاقتصادية لزمان الحرب ، دورها في ابقاء المجتمع متوترا وغير مستقر . وبالإضافة ، لم تكن الوزارة المعتدلة نسبيا الحاكمة آنذاك على وفاء دائم مع العامة والطلاب الذين لم يجدوا الوطنية الحققة سوى الشعب الشارعي . وقد حدث مثل هذا الشعب في حماه في شباط ١٩٤٢ وفي دمشق ( حيث اتسم بطابع معاد للمسيحيين ) بعد ذلك بثلاثة اشهر ، كما ان العاصمة شهدت اضرابا لعمال المطابع اوقف المطابع جميعا عن العمل مؤقتا . لقد تم انتقال الاشراف المباشر على القبائل البدوية الى ايدي الحكومة المحلية (٦) بصورة سلمية . وبالنسبة لسنجق العلويين ، الذي احتفظ مؤقتا بالوضع الخاصة التي تقررته في ١٩٢٦ ، فان عدم التعاون او حتى العصيان الصريح الذي اظهره « الرب » البدين الماكر وشبه المجنون ، سليمان المرشد ، ادى الى اعتقاله في دمشق . وكان المرشد نائبا في البرلمان ، غير انه لم يكن وطنيا . ووجهت السلطات حملة من الجندرية السورية ضد اتباعه ، الذين سارعت القسوات الفرنسية - والى حد ما المندوب الفرنسي في المقاطعة ، الجنرال مونتكلا (Montclar) ( الكولونيل ماگران - فرنوريه (Magrin-Verneret) - الى دعمهم . واذ تعرض لضغط قاس فان سليمان المرشد تخلى عن انعزاليته - ولكنه ابقى على جيشه الخاص - واصبح وطنيا سوريا لبعض الوقت . ( ما لبث ان اعدم في تشرين الثاني ١٩٤٦ ، الامر الذي ترك آثارا ممتازة لجهة استقرار منطقة العلويين ) . وصدر مرسوم ينص على ضم جبل الدروز الى سوريا بصورة نهائية في كانون الاول ١٩٤٤ ، وذلك من غير ان يصدر اي احتجاج من جانب الانفصاليين التقليديين . ولكن لم تمض بضعة شهور حتى عادت الخلافات الى الجبل ، وانبعثت الانقسامات القديمة ، وكان لا بد من زيارة قام بها رئيس وزراء سوريا في تشرين الثاني ١٩٤٦ من اجل تعزيز الولاء للدولة السورية في وجه الانفصالية المحلية الراسخة بل وفي وجه محاولة فاشلة للاتحاق بشرق الاردن .

(٦) اظهر تعداد اجري في هذه الفترة ان عددهم يناهز ٢٢٢٠٠ في سنجق دمشق ، و ٤٥٢٠٠ في حمص وحلب ، و ٢١٢٠٠ في منطقة تدمر ، و ١١٠٠٠ في الفرات ، و ٢١٢٠٠ في الجزيرة ،

و ٨٧٠٠ في جبل الدروز .

تعرضت الحكومة السورية للتغيير مرتين خلال ثلاثة اشهر من غير ان يطرأ أي جديد على برنامجها ودون الرجوع الى الناخبين . ففي تشرين الاول استقالت حكومة الجابري ، التي اصابها الشقاق الداخلي بالوهن ، لتخلفها اخرى (٧) برئاسة السياسي البروتستانتى القديم فارس الخوري وانضم الى هذه الوزارة في اذار وزيران جديداً (٨) للداخلية والمعارف . ولكن الحكومة ما لبثت ان استقالت بعد شهر واحد (٩ نيسان) من غير ان يكون لاستقلالها مغزى مهم، وشكل فارس الخوري نفسه وزارة جديدة (١) . وقد امتازت الاشهر الاربعة التي قضتها هذه الوزارة بأحداث عنيفة اظهرت - وكان ذلك مفهوماً ضمناً لدى تسلمها الحكم - الى أي حد كانت المفاهيم السورية والفرنسية بصدد « الاستقلال » متباينة حتى في هذه الفترة ، ومدى توتر اعصاب الطرفين .

(٧) تولى رئيس الحكومة حقيبي الداخلية والاشغال ، وجميل مردم بك الشؤون الخارجية والدفاع والاقتصاد ، وخالد العظم المالية والتموين وعبد الرحمن الكيالي العدلية والمعارف والاقواف التي كانت سابقاً تابعة لمكتب رئيس الحكومة ) . وانتخب سعدالله الجابري رئيساً لمجلس النواب .

(٨) صبرى العسلى واحمد الشراباتي ، بالتوالى .

(٩) تشكلت الحكومة من : جميل مردم بك للشؤون الخارجية والدفاع ، وسعيد الغزي للعدلية والاقواف والتموين ، ونعيم انطاكي للمالية ، وصبرى العسلى للداخلية ، واحمد الشراباتي للمعارف ، وحكمت الحكيم للاشغال .

### ٣ - الصدام الأخير

بحلول اواسط ربيع ١٩٤٥ كانت جميع سلطات ووظائف الحكم تقريبا قد انتقلت الى ايدي السوريين واللبنانيين وجرى استيعابها (١) ضمن الادارات المحلية بغض النظر عما في ذلك من خسارة للخبرة الفرنسية المتخصصة . ولكن ، وبمعزل عن الصعوبات الجدية التي سوف تعترض اية محاولة لفرض حكم « ورع وهادىء » فسي مثل هذه البلاد غير الهادئة ، فقد بدا ان للفرنسيين مطلباً أخيراً مهماً كان يزداد وضوحاً بمقدار ما تبتعد ذكرى انفجار تشرين الثاني ١٩٤٣ ، ابرام معاهدة مع كل من الدولتين تضمن غلبة فرنسا وامتيازاتها وافضليتها . وكان ثمة شكوى مباشرة من الفرنسيين بسبب رفضهم تسليم « القوات الخاصة » . ومع ان الشرق الاوسط ظل يعتبر بمثابة قاعدة حيوية ومنطقة ترانزيت، يكتسب استقرار اوضاعها اهمية قصوى ، فان استمرار بقاء الحاميات الاجنبية كان موضع استياء ونفاد صبر مختلف العناصر السياسية - وخاصة فيما يتعلق بوجود القوات الفرنسية ، طالما ان الجميع كانوا على ثقة من ان وجود الجيش البريطاني مرهون بظروف الحرب وحدها . (٢)

لم يكن يوسع المنحى المترن والتوفيقي الذي اتبعه الجنرال بينه (Beynet) وقد

(١) الحقت تلك الفروع من المصالح المشتركة التي تحتم ان تظل مشتركة بوزارة المالية في كل من البلدين . والحقت دوائر الامن والدفاع السليبي ومكتب المتفجرات بوزارة الداخلية . وخضعت امتيازات الاشغال العامة والمعادن ، والمسح الجيولوجي ، ودائرة الاشراف على الاليات وقطع الغيار ( التي انشئت ابان الحرب ) لوزارة الاشغال والمواصلات . وصارت دوائر الشؤون الاقتصادية ( حسب ما كان موزعة في المفوضية العليا السابقة ) والعلامات المسجلة والامتيازات ، والمصالح والرسوم البحرية لوزارة الاقتصاد او المالية احيانا . والحقت الاذاعة والاثار والمدارس الاجنبية والمؤسسات الثقافية بوزارة المعارف ، في حين ضمت المالية والدفاع والبريد الى وزارات مختصة .

(٢) اشار الى هذا الفارق بوضوح كل من رئيس الوزراء السوري ، سعدالله الجابري ، ورئيس

جمهورية سوريا ، في اواخر ١٩٤٥ .

حاول في البداية ان يجمع ما بين تأييد الوسط المحلي واستحسان الجنرال ديغول ، (٣) ان يموه الصلة الوثيقة في منظور الفرنسيين بين قوة حامياتهم في البلاد ( و « القوات الخاصة » التابعة لهم ) والمعاهدات المرغوبة . وبالأضافة ، زعم الفرنسيون ان المعاهدات تعطيمهم حق الاحتفاظ بمثل هذه الحاميات في الجمهوريتين ، على الاقل حتى انتهاء الحرب . ووسط تأكيداتهم المستمرة بصدد اعمال التدخل او المطامح الشريرة التي يكنها الضباط البريطانيون العاملون في البلاد (٤) ، فانهم رفضوا أي بحث فسي اضعاف قواتهم او سحبها طالما استمر وجود القوات البريطانية او القوات التابعة لبريطانيا . (٥)

غدت العلاقات بين دمشق وباريس اكثر توترا منذ نهاية ١٩٤٤ ، واثّر بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في مجال التعليم واعتبرتها فرنسا معادية لها . وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٥ جرت في العاصمة السورية والمدن الاخرى مظاهرات معادية للفرنسيين ، رد هؤلاء عليها باستعراضات عسكرية ضمنها اسلحة ثقيلة كانت تستهدف منع ( والواقع انها زادت امكانية وقوع ) الصدامات والخسائر . وقد اتخذ الرأي العام الفرنسي موقفا متصلبا واعلن الوزراء الفرنسيون والجنرال ديغول نفسه عزوفهم عن اية مساومة فيما يتعلق بحقهم الاكيد في « مركز متفوق » في الشرق . اما البريطانيون الذين اصابوا بالارتباك فقد اعربوا ، عبر الصحافة ومجلس العموم ، عن املهم في ان تبدأ المفاوضات الفرنسية - السورية المباشرة وان تنتهي الى النجاح . وقدم المستر تشرشل النصح بالاعتدال ، وابتاع هذا المنحى للرئيس القوتلي حينما اجتمع (٦) في ١٧ شباط ١٩٤٥ . اما بالنسبة للاميركيين والروس ، الذين لم يكونوا معنيين الى الدرجة نفسها ، فقد رفضوا صراحة مطالب فرنسا بالحصول على موقع خاص .

(Memoires, ii. 199)

(٣) يشير الى « الكثير من المهارة والحزم » في :

(٤) تخلى « العدو اللدود » للفرنسيين ، الوزير البريطاني السراي . سبيرز ، عن منصبه ( بناء على الحاحه ) في كانون الاول ١٩٤٤ بعد ثلاث سنوات من العمل النشط لصالح وجهة النظر البريطانية ( والاميركية ) ، هذا العمل الذي يجد تبريره - رغم الاقرار بأنه يتخطى العرف الدبلوماسي المألوف ، في الاهتمام القوي للحلفاء بهذه البلاد بوصفها قاعدة حربية ، وانطلاقا من الضمانات المحددة التي قدمها البريطانيون في ٨ حزيران ١٩٤١ . وقد واصل سبيرز دفاعه عن الجمهوريين ضد السياسة الفرنسية اثناء وجوده في مجلس العموم . وخلفه في بيروت المستر ( السر ) تيرنس شون (Terence Shone) وهو دبلوماسي محترف .

(٥) اشتمل الجيش التاسع ، في فترات مختلفة ، وحدات بولندية وتشيكية ويونانية .

(٦) ابان سفر المستر تشرشل بعد عودته من اجتماع يالطا .

في مطلع آذار استدعي الجنرال بينه الى باريس لتلقي التوجيهات بصدد بدء المفاوضات من اجل ابرام معاهدات كان هدفها الاول ، حسب تأكيدات المندوب السامي العام ، الحفاظ على « الرسالة الثقافية » الفرنسية . وقد ظل الرأي العام السوري على توتره وعدايته ، وبدا انه متصلب في رفضه لاية سياسة تنحو الى المساومات . والواقع ان المفاوضات المتوقعة لم تعط امكانية النجاح بسبب تصرف فرنسي احمق وغريب ومسيء لمصالحهم - تصرف ما كانوا ليتسرعوا في الاقدام عليه لولا ان الجنرال ديغول وقع مرة اخرى ضحية اوهامه المناوئة لبريطانيا . فقد شهدت العلاقات الشخصية الفرنسية - السورية تدهورا ملحوظا ابان شهر نيسان . وكانت علاقات المندوب الفرنسي في دمشق ، الجنرال اوليفا - روجيه (Oliva-Roget) مع الوزراء المحليين في اسوأ حالاتها . والاهم من ذلك ، فقد انتشرت في انحاء البلاد شائعات حول عزم فرنسا على تعزيز حمايتها . وقد ثبت ان هذه الشائعات في محلها تماما ، وذلك رغم حماقة الاقدام على أي عمل استفزازي في هذا المنعطف ، كذلك رغم الالتماس الشخصي للجنرال ديغول من جانب رئيس الوزراء البريطاني في ٤ ايار حينما طلب اليه ان يمنع مثل هذه الخطوة . بالاضافة ، ولسوء الحظ ، فان القوات الاضافية كانت عبارة عن قوات سنغالية نزلت من احدى المدمرات الفرنسية في مرفأ بيروت في ٧ ايار . ورغم اعلان الفرنسيين ان الامر لا يتعدى استبدال القوات الموجودة بأخرى قادمة حديثا ، فان وصول هؤلاء الجنود بأعداد ضخمتها الروايات الشعبية او المغرضة ادنى الى قيام تظاهرة عدائية في بيروت . وقد سار في المظاهرة حشود من الجنود والمدنيين الذين كانوا يلوحون بالرايات الفرنسية والعربية (٧) وكذلك - حسب مزاعم لم تثبت صحتها - بشعار نازي ، وذلك وسط اضطرابات وردت تقارير متضاربة بشأنها .

عاد الجنرال بينه الى البلاد بعد ذلك بأسبوع . وفي ١٨ ايار ، بعد ثلاثة ايام من اقرار مجلس النواب السوري « قانون حماية الاستقلال » الذي يفرض عقوبات صارمة ضد من « يخدم دولة اجنبية » اطلع بينه ممثلي الحكومتين على الاسس المقترحة للمعاهدات . ونصت هذه الاسس على ان تظل « القوات الخاصة » تحت امره الفرنسيين حتى اشعار آخر غير محدد ، سوى انه لا بد ان يعقب انتهاء الحرب ، وان يبرم ميثاق خاص فيما يتعلق بالمسائل الثقافية ، واخر ( الهدف منه ضمان مواصلات فرنسا ) حول القواعد العسكرية والديبلوماسية . والواقع ان المقترحات كانت تعني وجوب تأمين كل الرغبات الفرنسية بصورة تامة ، على ان يتم بعد ذلك النظر في الاهداف الاهم من زاوية سوريا ولبنان . تسليم القوات المحلية وجلاء القوات الاجنبية . وقد رفضت حكومتا سوريا ولبنان بعد مشاورات حاسمة في شتورة في ١٩ ايار ، رفضا قاطعا

(٧) شارك في المظاهرة ، من غير اوامر ، قسم من السرية العربية في فوج فلسطين (Palestine Regiment) التي مشاعر اعضائها قومية عربية .

اية مفاوضات تقوم على هذه الاسس ، او اية مفاوضات على الاطلاق طالما استمر تدفق التعزيزات العسكرية . (٨) وفي ١٩ ايار اغلقت ابواب المتاجر واعلن الاضراب العام في دمشق وبيروت وعدة انحاء اخرى . وقامت بعض المظاهرات ، واطلقت بعض العيارات النارية في الهواء . وفي اليوم التالي قامت في حلب مظاهرة اكثر عنفاً نظمتها فئات وطنية مطرقة (٩) وكان يدعمها (حسب ما قيل ) رجال الجندرية السورية، الامر الذي استتبع رداً فرنسياً معززا بالسيارات المصفحة . واسفر الصدام عن اصابة بضع عشرات من الناس ، وفرضت سيطرة عسكرية صارمة على المدينة طوال عدة ايام . وانسحبت القوات الفرنسية من قلعة حلب في ٢٤ من الشهر نفسه وفي الوقت نفسه اثارت اعمال الفرنسيين الاشمئزاز حتى في مناطق الدروز وحمص والعلويين . ووقع بعض الضحايا نتيجة قتال الشوارع في دير الزور . ولم يتوقف العنف المتبادل في دير الزور وسواها الا بعد تدخل البريطانيين . وفي المدن الرئيسية الاخرى حدث اضراب عام شمل الاعمال طيلة ثلاثة ايام ووصلت العلاقات الفرنسية - السورية الى مرحلة الانقطاع فسي المراكز الوطنية الرئيسية ( حماه وحمص ) حيث اندلع القتال في الشوارع . وادى ذلك في ٢٨ و ٢٩ ايار الى الانهيار التام للقانون والنظام والى اجواء مضطربة من الاتهامات والهجمات المتبادلة تخللها قصف متقطع بالدفعية الفرنسية . وحدثت الاعمال البثرية والخطرة نفسها في دمشق ، وقامت مظاهرات صاخبة ادت الى انهيار النظام العام . وسعى الفرنسيون ، الذين استقرتهم بعنف الافعال المهينة او العدوانية من جانب الشارع السوري ( او حتى رجال الجندرية ) لاقناع العالم بأن كل ما يجري من صنع « العملاء البريطانيين » الذين دأبوا على تسليح الغوغاء وكانوا يتسببون بسفك الدماء عمداً . (١٠) وقام القواد الفرنسيون، الذين استشارتهم الطلقات التي وجهت ( حسب ما زعم ) باتجاه المقر العام الفرنسي ،

(٨) اكد الفرنسيون ، سواء في فرنسا او في الشرق ، ان البريطانيين بدورهم كانوا يعززون حامياتهم في سوريا ، وقد نفى البريطانيون هذا الزعم ( الذي يصعب تخيل حافز له ) بصورة قاطعة وتفصيلية .

(٩) كان يقودها ، حسب المصادر الفرنسية ، احسان الجابري الذي لا سبيل الى ثنيه عن مواقفه .

(١٠) تتردد هذه الاقوال الغريبة ( بما فيها قصة عن هجوم بريطاني على دير فرنسي للراهبات )

على احسان فابر - لوس مثلًا ( Fabre-Luce, Denil au Levant, pp. 230 f. ) ويضيف

هذا الكاتب ( p. 233 ) ان الجنرال بينه رفض صراحة « الاستمرار في مقاومة البريطانيين »

حينما امره الجنرال ديغول بذلك .

والذين كان يوجههم اوليفا روجيه المفعم المرارة والمقلب التفكير (١١) بقصف المدينة بالمدفعية والطيران منذ مساء ٢٩ ايار وحتى ظهر ٣٠ منه . وقام الجنود الفرنسيون بعمليات عسكرية كان الهدف منها تطهير بعض الابنية العامة ، والحقت القنابل التي القيت من الجو الدمار ببعض المنازل وبأحد الجوامع الى جانب معظم مبنى البرلمان . وقد تباطأ القصف الفرنسي بعد ظهر يوم ٢٠ ايار ، ولكن القصف بالمدفعية والمورتر استمر طوال ٣٦ ساعة اخرى رغم الجهود التي بذلها ضباط الاركان البريطانيون للتوصل الى هدنة بين الطرفين . وكالعادة ، حدثت اعمال عنف ونهب تحت غطاء القصف الفرنسي ، وهوجمت المؤسسات الفرنسية ، واطلق جنود « الميهارست » (Méhariste) النار على ضباطهم . وصباحية ١ حزيران سلم اكبر ضابط بريطاني في دمشق الى اوليفار روجيه ( الذي لم يكن قد تلقى بعد تعليمات وردت من فرنسا (١٢) في ٣٠ ايار تقضي بوقف اطلاق النار ) امرا مكتوبا صادرا عن القائد العام للقوات في الشرق الاوسط يدعوه الى ايقاف نيرانه على الفور ، والى سحب كل مواقعه ودورياته المصفحة ، وابقاء قواته ضمن ثكناتها . وبعد ذلك جرت مواكبة القوات والمدنيين الفرنسيين الى معسكرات خارج المدينة - كانت مثل هذه الخطوة ضرورية كليا من اجل سلامتهم الشخصية . وقد فرض البريطانيون اشرافهم العسكري لمدة ايام قلائل ، الى حين استئناف السلطات السورية اعمالها الادارية العادية . وتولى البريطانيون ادارة مكتب مركز التموين للشرق الاوسط بصورة مؤقتة ، من اجل ضمان التموين بالمواد الغذائية ولتجميع المحاصيل التي كانت قد نضجت حينئذ وقد تراوح عدد الضحايا بين السوريين اثناء قصف دمشق وقاتل الشوارع بين ٤٠٠ قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى والمفقودين ، تبعا لبعض الروايات ، واعداد اكبر كثيرا حسب روايات اخرى . والواقع ان مثل هذه الارقام قد تتعرض لبعض المبالغة ، ولا سبيل الى التيقن من العدد الحقيقي .

فاقت مشاعر المرارة تجاه الفرنسيين في سوريا في هذه اللحظة كل ما كانت بلغت في أي وقت سابق . لم يعد المرء يأمن على نفسه اذا ما نطق بكلمة فرنسية في الشارع . بالمقابل احرز البريطانيون الذين وجهت الوزارة السورية لهم الشكر على تدخلهم قدرا من الشعبية الموقته . والواقع ان السوريين وضعوا امالهم في هذا الظرف في الدعم البريطاني والاميركي . وصدرت احتجاجات قوية عن جميع الحكومات العربية ، وعن الجامعة العربية التي تأسست قبل مدة وجيزة ( انظر

(١١) كان هذا الضابط ، الذي عرف بنقده العنيف للبريطانيين وكان يخلق او يصدق بساذجة افتراءات غريبة عنهم ، قد خدم بصورة مشرفة في السنوات السابقة ( في جبل الدروز وانحاء اخرى ) وكان يتمتع بمكانة رفيعة لدى الجنرال كاترو حتى وقوعه ( كما يؤكد كاترو ) ضحية عدم اتزان عصبي . وقد ادان كاترو قصف دمشق بصورة قاطعة p. 211

(١٢) جاءت هذه التعليمات عقب ضغوط ملحّة ( اثارت استياء فرنسا حادا ) مارسها البريطانيون على الحكومة الفرنسية .



الصفحات اللاحقة ) ، وعن الوفود العربية الى سان فرانسيسكو . وانسحبت القوات الفرنسية من الداخل باتجاه مقاطعة العلويين ، ولم يعد الموظفون الفرنسيون يداومون في مكاتبهم ، وما لبثت المدارس الفرنسية ، الارشالية والعلمانية ، ان اغلقت الامر الذي اعتبره الرأي العام الفرنسي ضربة مروعة ، وفي لبنان دعت الحكومة الى انهاء الاضراب العام الذي كان قد أعلن تضامنا مع سوريا ، على اساس ان الازمة قد انتهت وقبل ذلك انعقد في بركي « مؤتمر وطني » أعلن تضامنه السياسي التام مع سوريا ورفضه اية مفاوضات مع فرنسا الا اذا قامت على اساس « المساواة التامة » . وفي ٢١ حزيران اعلنت الحكومتان قرارهما المشترك برفض منح « مركز خاص » لاية دولة اوروبية ، وطرد الموظفين الفرنسيين ، والغاء المحاكم المختلطة ، وتسلم القوات الخاصة ، ومواصلة الضغط من أجل الجلاء التام للقوات الفرنسية وهكذا وجدت المندوبية العامة نفسها معزولة اكثر من اي وقت سابق ، ولم يعد بوسع بينه سوى ان يتمهل بانتظار التعليمات من باريس وقد وصلت هذه التعليمات في مطلع تموز ، وتضمنت السماح بتسليم « القوات الخاصة » بحجة ان الوضع الحربي يجعل هذا التسليم ممكنا . وقد تمت عملية التسليم بسرعة فأعلن على الاجراءات التي تتعلق باعطاء الثكنات والمستودعات للسوريين واللبنانيين بعد اسبوعين فحسب ، وتسلمت وزارة الدفاع اللبنانية ١٠٠٠ جندي لبناني في شهر اب . واوكلت الدولتان الى خبراء ولجان دراسة مسائل اعادة تنظيم هذه القوات . وقد وضع اللبنانيون خططا مؤقتة لانشاء جيش قوامه ٥٠٠٠ رجل ، في حين خططت سوريا لانشاء جيش من ٢٠٠٠٠ رجل . وفي ٢٥ تموز توصلت القيادة العسكرية البريطانية والجنرال بينه الى اتفاقية بصدد تفاصيل عملية انسحاب .

اتبعت الحياة السياسية في سوريا ابان هذه الاشهر مسارا طبيعيا . وقد واجهت حكومة فارس الخوري الاتهام بالضعف ، فاضطرت للاستقالة وشكل الخوري وزارة جديدة (١٢) في اب ١٩٤٥ . وما لبثت الوزارة الجديدة ان قدمت استقالتها بعد خروج ثلاثة من وزرائها (١٤) ، لتخلفها اخرى (١٥) برئاسة سعد الله الجابري لم تمكث بدورها اكثر من ستة أشهر وقد بدا ان كل القدرات والنوايا الحسنة الموضوعية بتصرف سوريا لم تغلح في اقامة نظام اكثر استقرارا او ادارات اقل تعرضا للاهتزاز .

(١٢) فارس الخوري رئيسا للوزارة ، ولطفي الحفار للداخلية وحسن جبارة للمتموين ، وحكمت الحكيم للاشغال ، وميخائيل لبيان للشؤون الخارجية ، وخالد العظم للمالية ، وصبري العسلي للعدلية ، واحمد الشراياتي للاقتصاد والمعارف .

(١٤) الشراياتي والحفار والعسلي .

(١٥) الجابري رئيسا للوزارة ووزيرا للدفاع والشؤون الخارجية ، وصبري العسلي للعدلية والمعارف ، ونعيم انطاكلي ( الذي استقال بعد بضعة اسابيع ) للاشغال والمالية ، ولطفي الحفار للداخلية .

في هذه الاثناء لم يحل منتصف صيف ١٩٤٥ حتى كان الجلاء التام والنهائي للقوات الاجنبية المطلب التالي للسوريين واللبنانيين ، فالواقع ان هذه القوات باتت الاثر الوحيد المتبقي من النظام الانتدابي . وعلى الصعيد الداخلي لم يعد ممكنا ان يوجه الفرنسيون اية كلمة توجيه او حتى نصح الى الجمهوريتين . وقد وجدت المؤسسات الثقافية الفرنسية التاريخية نفسها من غير اية معاهدة او حتى التزام بضمان وجودها . بل ان وجودها بات افتقد حتى الى الضمانات التي كانت سارية في زمن الاتراك . وهكذا ترتب عليها ان تحافظ على نفسها بالوسائل المتيسرة . وعلى الصعيد الخارجي كانت دعوة دولتي المشرق لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان - تموز ١٩٤٥ بمثابة التصديق الرسمي على وضعيتها كدولتين مستقلتين . وهكذا تحققت هذه الوضعية التي كانت فرنسا قد اعلنتها في حزيران ١٩٤١ بعد اربع سنوات ، وفي اعقاب سلسلة مؤسفة من الاحكام الخاطئة والتنازلات القسرية .

جاءت دعوة سوريا ولبنان الى مؤتمر سان فرانسيسكو نتيجة ممارسة بعض الضغوط الدبلوماسية وفي اعقاب اعلان البلدين الحرب شكليا ضد المانيا واليابان في ٢٧ شباط ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الحين لم يعد حضورهما الاجتماعات الدولية الاخرى موضع نقاش - سواء اجتمع الطيران المدني مثلا ، او الاجتماع الذي انعقد في واشنطن تمهيدا لانشاء محكمة العدل الدولية . وقد اعلنت الجمهوريتان التزامهما بميثاق الامم المتحدة ، وانضمتا الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنة ١٩٤٧ واعربت الولايات المتحدة عن اعترافها باستقلال البلدين عبر ترفيع المستر وودسورث (١٦) (Wadsworth) الى رتبة وزير في خريف ١٩٤٤ . وكانت روسيا السوفياتية قد اتخذت اجراء مماثلا قبل مدة وجيزة . لكن ايامن الدولتين ، وعلى نقيض بريطانيا ، لم يقبل بمطالب فرنسا لجهة الحصول على امتيازات خاصة في الشرق واعلنت الدول العربية وايران اعترافها الكامل بالدولتين الجديتين ابان ١٩٤٤ . وكانت تركيا الدولة الوحيدة التي حجبت الاعتراف لبعض الوقت . فقد كانت علاقاتها مع دولتي المشرق ما تزال ملتبسة الى حد ما ، في حين كان السوريون مثابرون على مطالبهم - وكانت المظاهرات والمقالات الصحفية تؤكد هذه المطالبة - بسنجد الاسكندرونة الذي اصبح ولاية الاسكندرونة ( او « ها تاي » ) التركية . في اي حال ، اعلنت تركيا اعترافها غير المشروط بالدولتين في اذار ١٩٤٦ ، ومما لبث الرئيس اللبناني ان قام بزيارة انقره . وسرعان ما اقامت امم اخرى ، من جميع القارات ، علاقات دبلوماسية عادية مع البلدين . وكان بين الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين الذين ارسلوا الى مختلف العواصم ، حيث احتلوا مكانة مشرفة ، عددا من الزعماء

(١٦) خلفه المستر بنكرتون (Pinkerton) في اواخر ١٩٤٦ . وفي الفترة نفسها استبدل الوزير

البريطاني المستر شون بالستر ( السر ) و . ا . هوستون - بوسول

(W. E. Houston - Boswall)

البارزين • ووردت المزيد من الاعترافات طوال ١٩٤٥ - ٤٦ ، الامر الذي فرض توسيع التمثيل السوري واللبناني في الخارج • وقد وضعت الدولتان أطر اجهزتهما الخارجية في اواسط ١٩٤٦ • وكان توظيف خبراء ومستشارين اجانب - بريطانيين ومصريين وبلجيكين - في الجمهوريتين احد السمات الايجابية للمنحى الذي اتبعاه •

احرزت الدولتان وضعية خاصة وأكثر قوة (كما بدا حينئذ) بانتمائهما الى جامعة الدول العربية (١٧) التي تأسست ، بمبادرة عراقية ومصرية بالدرجة الاولى ، في الاسكندرية بموجب بروتوكول ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ • وقد اتخذت الجامعة مقرا رسميا لها في القاهرة ، وتبنت ميثاقا نهائيا في ٢٢ آذار ١٩٤٥ (١٨) وقد لعب وفدا سوريا ولبنان دورهما كاملا في المباحثات المطولة التي سبقت اقرار الميثاق ، وصدق مجلسا النواب (١٩) فيهما على عضويتها في هذه الهيئة • وقد وفر الميثاق ، الذي نص على امكان انضمام الدول العربية الاخرى حينما تتحرر وتحرز سيادتها ، توازنا دقيقا بين التشاور والتعاون وتنسيق السياسات والتحكيم والمساعدة المتبادلة فيما بين الدول العربية من جهة ، واستقلال وسلامة كيان كل عضو في الجامعة • وكان اللاحق على هذه النقطة الاخيرة ينطلق بالايخص من حالة لبنان ، حيث ان قسما كبيرا من سكانه كان مناوئا للعروبة صراحة ويكن مشاعر فاترة تجاه العالم الاسلامي وهكذا ، كان لا بد ، من اجل اقناع لبنان بالانضمام ، من اضافة بند الى البروتوكول يؤكد على « احترام استقلال وسيادة لبنان ضمن حدوده الراهنة » • والواقع ان سوريا ولبنان تصرفتا ، ابان العقد الاول الذي تلا تأسيس الجامعة ، تصرف عضوين • مخلصين ونشيطين • وبالإضافة ، كانت سوريا ولبنان اول من دعا الجامعة الى اظهار تأييدها المعنوي حينما اندلعت الازمة الفرنسية - السورية في ايار ١٩٤٥ ، بعد انقضاء ثلاثة اشهر على توقيع ميثاق الجامعة وتأسيس مجلسها •

ساهمت كل من سوريا ولبنان في تحويل المكاتب العربية التي انشئت لاغراض دعاوية ( تتعلق بالخطر الصهيوني بالايخص ) في لندن وباريس وواشنطن • وشهد

(١٧) كانت الدول المؤسسة هي مصر والعراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن والعربية السعودية وانضمت اليمن بعد فترة وجيزة • واقتصر تمثيل فلسطين ، التي لم تكن دولة مستقلة ، على مراقب •

(١٨) ان بريطانيا العظمى التي تتهم غالبا ( او يوجه اليها الثناء ) بانها المؤسس الحقيقي للجامعة العربية لم تلعب مثل هذا الدور في الواقع • وهي لم تفعل اكثر من ان « تنظر بعين العطف» الى هذا او سواه من الجهود العفوية الهادفة الى تحقيق المزيد من الوحدة بين العرب • وقد لعب الدور الرئيسي نوري السعيد ومصطفى النحاس ، وذلك في وقت كان فيه الرأي العام العربي مؤيدا ومتقبلا •

(١٩) صدق مجلس النواب السوري على هذه العضوية في ٣١ اذار ١٩٤٥ ، وتبعه مجلس النواب اللبناني في ٧ نيسان •

البلدان في مناسبات عديدة قيام مظاهرات ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين (٢٠) التي كان مصيرها ذا اهمية بالغة في نظر جيرانها ( الذين كانوا يشكلون معها بلدا واحدا فيما مضى ) . وقد اعلن الاضراب العام في البلدين في اعقاب نشر التقرير الانجلو - اميركي حول فلسطين في ١٩٤٦ ، وجرت « اعادة توطين » بعض اليهود المحليين رغم ان الجاليات اليهودية في سوريا ولبنان كانت معادية للصهيونية علنا . وقد ظل مقفي القدس ، الذي كان حينئذ في المانيا ، يحرز تأييد العديد من القوميين العرب في سوريا ، واضطرت المحاكم للنظر مرارا في قضايا تهريب السلاح من جنوب لبنان الى فلسطين ، وقد اتخذ القسم الغالب من الرأي العام في سوريا ولبنان موقفا الرفض تجاه المشروع الذي اقترحه الامير عبد الله ، مشروع سوريا الكبرى . وكان فحوى المشروع توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة يحكمها الامير عبد الله ، وتحفظ بصلات وثيقة مع العراق . واحرزت الخطة ، التي قيل خطأ انها تتمتع برعاية بريطانيا ، بتأييد قسم ضئيل من الاوساط السياسية السورية كان ضمنه ، ولبعض الوقت ، الحزب الوطني السوري وعصبة العمل القومي ولكن اقساما اكبر في الاحزاب السياسية الاخرى رفضت الخطة على اساس ان الامير عبد الله المؤيد للانجليز ليس «متحررا» ولا ديمقراطيا . وهكذا حلت لعنة الجميع تقريبا وخاصة مسيحيي لبنان (٢١) ، على المشروع . وقد ظلت الفكرة متداولة لبضعة سنوات ، لكن امكانية تحقيقها صارت تتضاءل باستمرار . ولم يكن موقع الامير عبد الله قويا بما فيه الكفاية في سوريا ، الى جانب ان العداء المصري والسعودي له كان يعكس نفسه لدى الرأي العام السوري ، بحكم الصلات التقليدية الوثيقة بين سوريا وهذين البلدين . وقد حضر مندوبون سوريون ولبنانيون الاجتماع الاول الذي انعقد في القاهرة في تشرين الاول ١٩٤٥ لحزب قدر له فيما بعد ان يلعب غالبا دورا مشؤوما في شؤون الشرق الاوسط : الاخوان المسلمين . هذا وقد اعتبر الطلاب في دمشق ان المعاهدة الانجلو - اردنية المعقودة في ٢٢ آذار ١٩٤٦ هي معاهدة « امبريالية » ، واعربوا من مشاعرهم تلك بايقاف الصفوف والتظاهر في الشوارع .

(٢٠) لم يخل الامر من بعض التأييد الماروني للصهيونية . وكان ابرز اصحاب هذا الاتجاه المطران مبارك .

(٢١) جرى تداول صيغة لمشروع سوريا الكبرى يستثنى لبنان منها .

ABU ABDO AL

## ٤ - الطور الاخير : الانسحاب

تكتسب فترة الثمانية عشر شهرا التي اعقبت صدام ١٩٤٥ مغزاها ، من وجهة نظر هذا الكتاب ، لاسباب عدة: فقد شهدت الجلاء النهائي للقوات الاجنبية من الشرق، وتخلي الفرنسيين عن سياسة القسر وعن كل الامل في ابرام معاهدات ملائمة مع الجمهوريتين في المستقبل المنظور ، والبدء بتسوية المشاكل التي تركها الانسحاب معلقة .

واستئناف العلاقات السلمية . وفي الوقت نفسه ، فقد بدأت تتشكل العلاقات السورية - اللبنانية المقبلة ، وظهر كلا الجارين - في الظواهر التي عبرت عنها حكومتها المستقلة التي خلفت الانتداب معظم السمات التي سوف تسود خلال العقد التالي .

لم تثر قضية انسحاب القوات البريطانية اية ملاسبات لان الحكومة البريطانية لم تفكر يوما في ابقائها بعد انتهاء الحرب ، ولان هذا الوجود الموقت لم يزعج الحكومات المحلية الا فيما تدر . لكن الامر كان مختلفا فيما يتعلق بالفرنسيين الذين دام احتلالهم خمسا وعشرين سنة ، والذين اوضحوا مرارا انهم يرغبون في « مقابل » للانسحاب .

وفي حين كانت العلاقات الرسمية ما تزال مقطوعة بين باريس ودمشق ، فان السياسيين والدعاة السوريين الحوا على وجوب الانسحاب الفوري للقوات الفرنسية ، ووقعت بضعة حوادث بشعة فيما بين الجمهور السوري ( بما فيه الجندرمة ) والقوات او المؤسسات الفرنسية . وقد وقعت هذه الحوادث في بانياس واللاذقية وحلب والقامشلي في تموز ١٩٤٥ ، وفي طرطوس في شهر ايلول . ومع انتهاء الحرب لم يعد الفرنسيون يتحدثون كثيرا عن مقتضيات الامن الاقليمي ، في حين بدأت تتشكل القوات الوطنية المرتكزة الى القوات الخاصة . وشغلت الجيوش الوطنية الثكنات الفرنسية سابقا ( مقابل بدل مالي يتفق عليه فيما بعد ) ، وتم تحديد الملاكات العسكرية، واحرزت عملية التطوير تقدما بارزا ، وافتتحت دورات لتدريب ضباط الازكان وكبار الضباط ، وانشى سلاح جوي ومدرسة للطيران في سوريا . وقد امكن الحصول على الامدادات

العسكرية من اميركا وبريطانيا ، وكذلك من الفئات الموجودة في المستودعات الفرنسية . وهكذا ولد جيشا سوريا ولبنان اللذين كانت « معمودية النار » التي مرا بها بمواجهة القوات الاسرائيلية في ١٩٤٨ مهينة ، واللذين كانت قيمتهما فيما بعد موضع شكوك ، الى جانب ان نفقات صيانتها ومعداتهما شكلت عبئا باهظا بالكاد تستطيع مثل هذه الدول الضعيفة اقتصاديا ان تتحمله . لكن هذين الجيشين استطاعا ان يلعبا بوصفهما جماعات ضاغطة والمجأ الاخير للسلطة دورا مشؤوما ، ولا سيما في سوريا .

وقعت بريطانيا وفرنسا ، في ١٣ كانون الاول ، على اتفاقية مشتركة تتعلق بالانسحاب العسكري - وذلك بعد ادراك فرنسا ان مثل هذا الانسحاب بات محتما . ونصت الاتفاقية على اجتماع قريب لبعض الخبراء في بيروت للاتفاق حول عملية اعادة تجميع القوات المهدة للانسحاب على مراحل . واتفق على ان تجلو كلا الدولتين معا عن اراضي سوريا ، في حين يمكن للفرنسيين ان يحتفظوا ببعض القوات في لبنان « الى ان تنتظر الامم المتحدة في تنظيم الامن الجماعي في المنطقة » . ولكن ، بدلا ان تلقى الاتفاقية رضى السوريين او اللبنانيين ( الذين لم تجد مشاورة حكومتهما بصددها ) فانها استقبلت بالمظاهرات الغاضبة . وفي حين التقى الضباط الانجليز والفرنسيون لاجراء المحادثات في ٢١ كانون الاول - وفشلوا في الاتفاق حول معنى النص المطروح عليهم - فان السياسيين اللبنانيين طالبوا ، في باريس ونيويورك ، بانسحاب مبكر وغير مشروط . ومع حلول السنة الجديدة امتدت المظاهرات والاضرابات الى المدن السورية ، وكانت موجهة هذه المرة ضد نزول التعزيزات العسكرية او الوحدات البديلة ( في ٢١ كانون الاول ) في بيروت وضد العودة المزعومة (١) للجنرال اوليفا روجيه الى دمشق .

قدمت حكومتا سوريا ولبنان في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٦ احتجاجا مشتركاً للاجتماع الاول للجمعية العامة للامم المتحدة الذي انعقد في لندن . واثارت الشكوى جدالا مطولا في الجمعية العامة استغرق يوم ١٥ شباط والايام التالية . وكان ممثلو دولتي الشرق يلحون في المطالبة بالانسحاب دون مفاوضات او شروط . بالمقابل ، اتخذت بريطانيا موقفا مؤيدا وعلن الروس تأييدهم الكامل الامر الذي اضطر الفرنسيون للاذعان في النهاية . ورغم ان الاجتماع لم يتوصل ، لاسباب اجرائية محضة ، الى قرار ناجز فانه اسفر عن وعد بالجلء في اسرع وقت ممكن . وثبت فيما بعد ان التخوف من ان يكون الوعد مشروطا بالحصول على امتيازات ثقافية او اقتصادية او استراتيجية ليس في محله . وقد وجد البعض ان هنالك صلة بين الموقف

(١) الواقع انه قام بزيارة وجيزة لاسباب شخصية محضة .

الفرنسي الجديد الاكثر نزوعا للتساهل وتخلى الجنرال ديغول قبل مدة وجيزة (٢) عن رئاسة الحكومة . في ابي حال فان القرار الذي توصلت اليه الامم المتحدة خرج النسي حيز التنفيذ على الفور . فقد افتتح الفرنسيون والبريطانيون جولة من المباحثات فيما بينهما في باريس في ١ آذار ، وخرجا باتفاق على البدء بالانسحاب من سوريا فوراً ، على ان تكتمل عملية الانسحاب خلال سبعة اسابيع . والواقع ان عملية الانسحاب كانت جارية فعلاً . فقد سلمت خطوط البرق والمطارات الى الحكومة السورية ، وانتهى تجميع القوات في المناطق الساحلية في اواسط نيسان ، واعتبر يوم ١٧ نيسان يوم الخلاص الوطني في سوريا . بالمقابل وجد الفرنسيون صعوبات عملية اكبر في سحب كل قواتهم ومستودعاتهم من لبنان ، وطلبوا مهلة سنة اخرى لاكمال العملية - وكانت حاجتهم ان مؤسساتهم واسعة جدا وقديمة العهد ، وان مرسليليا تبعد ٢٠٠٠ ميل . وقد رفض اللبنانيون الطلب الفرنسي ، ثم وافقوا على موعد وسيط هو ٣١ اب ١٩٤٦ . وفي ذلك اليوم امكن اعلان ان القوات الفرنسية جلت عن الاراضي اللبنانية جلاء تاما ، على غرار القوات البريطانية التي سبقتها بثمانية اسابيع . وقد ظلت في البلاد حتى نهاية السنة « هيئة تصفية » عملت على تسوية كل المسائل التي تتعلق بالاراضي (٣) والابنية وخطوط البرق والمستودعات العسكرية التي يملكها الفرنسيون في لبنان وسوريا . ولم يخل الامر من بعض المرارة بسبب مطالبة اللبنانيين بالتنازل لهم عن بعض الموجودات الثمينة مجانا او بأسعار متساهلة . وغادرت اخر وحدات البحرية الفرنسية بيروت في خريف ١٩٤٦ . وكان الجنرال بينه قد رحل « لتولى مهام في منطقة اخرى » في ٦ تموز . وفي الاسبوع نفسه قدم وزير فرنسي ، هو المسيو ارمان دو شايل (Armand du Chayla) اوراق اعتماده الى حكومة لبنان . وبعد اقل من شهر واحد عينت فرنسا المسيو جان - شارل سير (Jean-Charles Serre) سفيرا في دمشق ، الامر الذي اثار الامل في ان تتحسن العلاقات بين البلدين . وغادر البلاد في الفترة نفسها المبعوث البابوي ، الكاردينال ريمي لوبريتير (Mgr Rémy Leprière) ، الذي عرف بتأييده الحار لفرنسا الحرة طوال مدة الحرب . وفي تشرين الاول تم افتتاح قنصليات فرنسية في طرابلس وصيدا وزحلة .

كانت مسألة المدارس الفرنسية في سوريا ادق شأنا . فقد رفضت حكومة دمشق اية اتفاقيات تستند الى الامتيازات او الاجراءات التي كانت سائدة في زمن العثمانيين ، واعلنت ان وضعية المدارس الفرنسية لا تختلف عن وضعيات المدارس الاجنبية الاخرى او

(٢) تخلى ديغول عن رئاسة المجلس في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦ .

(٣) اشترت الحكومة اللبنانية من الجيش البريطاني طريق الناقورة - طرابلس الساحلي ، الذي جرى تشييده في ١٩٤١ - ٤٢ ، مقابل مبلغ زهيد . وقامت بعثة تجارية بريطانية يرأسها

اللورد دافيدسون (Davidson) بزيارة سوريا ولبنان في ١٩٤٦ .



مدارس الطوائف المحلية - وبالتالي ، ان عليها ان تطلع وزارة المعارف على مداخيلها ومناهجها والمدرسين العاملين فيها ، وان تقبل بالتفتيش والتنظيم الرسميين ، وان تعتمد العربية بوصفها لغة التعليم في المراحل الدنيا . وبناء على هذه الشروط سمح لعدد من المدارس الفرنسية ان تفتح ابوابها في تشرين الاول ١٩٤٦ ، لتتبعها المدارس الأخرى بعد حين . ان المؤسسات التعليمية والثقافية الفرنسية ، التي كانت لها مكانة غالبية ومثمرة وقديمة العهد في الشرق ، سوف تلعب دورا بالغ الأهمية في المستقبل كذلك . ولكن الشروط التي فرضت على هذه المؤسسات ، والروح القومية التي حفزت هذه الشروط ، كانا بمثابة النذير لانتقال الجهد والاشراف التعليمي من ايدي الاجانب الى ايدي الدولة - الامر الذي شكل احد سمات المرحلة المقبلة من التاريخ السوري واللبناني .

كانت دائرة « املك العدو » او « المصادرة » بين اخر الدوائر التي جرى تسليمها الى السلطات الفرنسية . وقد عمد الفرنسيون قبل تسليمها الى تخصيص مبلغ كبير لنائب القنصل الايطالي في القدس يعادل قيمة املك الرعايا الايطاليين المصادرة . وكان هذا الاجراء ، الذي اثار خيبة الحكومة اللبنانية التي كانت تأمل في وضع يدها على هذه الممتلكات، موضع احتجاج عنيف . وظهر اللبنانيون الاعتراض نفسه على استمرار « القنصل القنصلي » الذي كان يتأمله الاساقفة الموارنة في حضور الديبلوماسيين او القناصل الفرنسيين . وتفاديا لهذه المشاعر السلبية نقل القنصل من مكانه المعهود في الكاتدرائية المارونية الى كنيسة البطريرك الخاصة في بكركي . وعلى صعيد اخر واكثر اهمية فان تسوية شؤون العملة لم يكن امرا سهلا ولم يجر التطرق اليه حتى اواخر ١٩٤٧ . واستنادا الى دعمهم لاصدارات العملة في البلدين ( التي كان يشرف عليها بنك سوريا ) فقد عرض الفرنسيون ان ينقلوا اموالا وسندات وممتلكات تغطي معظم الاصدارات ، على ان يضمنوا البقية ضد اي تخفيض في قيمة الفرنك لمدة عشر سنوات . وقد قبل اللبنانيون في حين رفض السوريون تلك العروض . وهكذا انسحبت سوريا من « كتلة الفرنك » في مطلع ١٩٤٨ ، في حين ظل اللبنانيون ضمنها بعد ان شجعهم على ذلك تنازلات تجارية اخرى مفيدة من زاوية ميزانهم التجاري غير المتوازن بصورة دائمة . وادت مطالبة فرنسا بالحصول على ثمن عادل لممتلكاتها في الشرق وتعويضها قسما من النفقات التي تكبدتها اثناء الحرب الى تسوية مع لبنان ( الذي دفع ١٠٠٠ مليون فرنك ثمنا للممتلكات الفرنسية في البلاد ) في مطلع ١٩٤٨ ، في حين تعذر حينئذ التوصل الى تسوية مع سوريا .

لم يكن سهلا على الاطلاق ان يتم التوصل الى اتفاقات طوعية حول كل هذه المسائل الدقيقة التي صار لا بد من تصفيتها وديا في اعقاب الانسحاب الفرنسي . فاعصاب الطرفين كانت منهكة ، والشكوك والضغائن في اوجها ، ولم يكن بالسوسع تناسي خمسة وعشرين عاما من الصراع السياسي . وبالطبع فان الدولتين المستقلتين حديثا كانتا غيورتين في التأكيد على حقوقهما وشجب ما تعتبره فرنسا من حقوقها . والواقع ان التعلق التقليدي بفرنسا في الاوساط الكاثوليكية عاد ليبرز مجددا ، حتى بعد « الاحداث » ، في لبنان وذلك بزعامة البطريرك الماروني الذي ظل يعتبر ان الهيمنة المسيحية المدعومة من فرنسا ينبغي ان تبقى هدفا اسمى . بالمقابل فان سوريا بسدت مصممة ، ولسنوات عدة ، على عدم التخلي عن سلوكها المتسم بالمرارة .

ABU ABDO AL

## ٥ - الجمهورية اللبنانية ، ١٩٤٦

اتجهت الشؤون الداخلية والخارجية للجمهوريتين ، هذه الشؤون التي اتخذت منذ اواسط ١٩٤٥ وصاعدا الانماط التي احتفظت بها خلال العقد اللاحق ، لان تتخلص تدريجيا من كل الاثار الواعية للانتداب المنصرم حديثا . وفيما بينهما كحكومتين مستقلتين ، ورغم الكثير من التجارب المشتركة والمشاورات المستمرة بوصفهما شريكين وثيقي الصلة ، فانهما وجدتا منذ مطلع استقلالهما الفعلي مجالات اختلاف عديدة . فقد كانت علاقاتهما المالية مع فرنسا متباينة . ثم اختلفتا حول المسائل الاكثر دقة في مجال المصالح المشتركة ، وخاصة بالنسبة لسياسة وتنظيم الجمارك . ولم تتمكن الدولتان حينئذ او فيما بعد من خلق المفاهيم والاجهزة الموحدة التي كان الوضع يتطلبها . (١) وعلى الصعيد الاقتصادي فان الدولتين لم تشعرتا بأنهما تكملان بعضهما البعض بقدر ما شعرتا بأنهما تسلكان اتجاهين مختلفين ، بل ومتعارضين . وفي هذا المجال فان الدولتين نادرا ما اتخذتا موقف التعاطف كل تجاه حاجات الطرف الاخر . وبالنسبة للشخصيات والاحزاب السياسية فان مشاعر الغيرة والكراهية كانت تتجاوز مع مشاعر الود والاخوة . ولم يكن يوسع التوجه المشترك للمسلمين السنة في مختلف الاوساط في البلدين ان يحول دون نشوء وعي ذاتي وطني اضيق نطاقا سواء على صعيد الفئات الحاكمة والصحافة . بالاضافة ، كان مقدرنا ان يشكل التعارض بين العروبة التامة لسوريا والمنحى المنقسم ( النابع من قلب منقسم على نفسه ) في لبنان بين المسيحية والاسلام ، واوروپا وآسيا ، عنصرا فعلا في سياسات الشرق الاوسط خلال سنوات عديدة مقبلة .

(١) بدأ الخلاف في شباط ١٩٤٨ ، وعقدت اتفاقية لم تصمد طويلا في تموز ١٩٤٩ ، وفي اذار ١٩٥٠ تم حل الاتحاد الجمركي بين البلدين ( ومعه « المجلس الاعلى للمصالح المشتركة » ) بعد ان رفض لبنان اقتراحا سوريا باقامة وحدة مالية تامة . وقد وقع الميزان التجاري في البلدين ، وخاصة في لبنان ، في حالة عجز دائم . لكن هذه الظاهرة كانت قابلة للمعالجة بالنسبة لسوريا ، على نقيض الوضع في لبنان .

رغم ذلك كله كان ثمة نقاط اتفاق عملي عديدة بين الجمهوريتين . فقد كان موقفهما متشابهاً بالنسبة لمشروع سوريا الكبرى ، وفلسطين ( اسرائيل فيما بعد ) . واتخذت الدولتان موقف الدعم الودي لمصر بوصفها بلداً عربياً شقيقاً حينما كانت في حالة نزاع مع بريطانيا . ولم تختلف مواقف الدولتين كثيراً تجاه البلدان والمصالح الاجنبية . ونجحت كلا الدولتين في لعب دور نشيط في الحياة الدولية حيث احتل ممثلوها مكانة بارزة . وكانت ذكريات الوضعية الخاضعة للانتداب تندثر بسرعة ، وانها باتت منسية تماماً . وقد شككت الجامعة العربية ميداننا مستمراً ، ولو انه مخيب للآمال من حيث النتائج العملية ، لديبلوماسيةيتها ومتنفساً للنزعة العربية الحارة بالنسبة لسوريا والمتحفظة بالنسبة للبنان . وقد اعتبرت الدولتان ان لاهما المشترك للعروبة او للوحدة العربية يبرر اهتمامهما الاخوي وتدخلهما في الاحداث التي تلم بكل البلدان الاخرى الناطقة بالعربية - ذلك التدخل الذي خلق احياناً نمطاً من السلوك الدولي مريباً للدول الكبرى ، وخاصة فرنسا وبريطانيا العظمى ، لانها اعتادت على العالم القديم المستند الى الدول المستقلة وحدها . وعلى نطاق اوسع فان بوادر التعصب او النقص في الواقعية او حتى العنف التي اتسمت بها المواقف القومية العربية ( وقد وفرت سوريا امثلة نموذجية عن هذه المواقف في العقد اللاحق ) جعلت هاتين الدولتين ، وبدرجة متفاوتة ، عضوين غير مريحين احياناً ضمن الاسرة الدولية . وفيما يتعلق بالغرب على الاخص - الذي كان في سلوكه المنصرم والراهن ما يثير الاستياء ، والذي ارتكب اساءة بالغة بخلقه ودعمه لدولة اسرائيل - فان الموقف تجاوز البرودة والشك الى العداوة والضغينة .

شكلت قضية تخفيض النفقات والاصلاح القضية الاولى للبلدين في ١٩٤٦ . وبعدها تقلصت مصاريف الاجهزة الحكومية وجرى تخفيض عدد الموظفين ، ولكن مستوى الكفاءة والنزاهة الاداريين لم ينم سواء عن تحسن بالغ او عن أي تدهور . ولم يعرف اي من البلدين اصلاحات صارخة ، ولكن حدثت اصلاحات جزئية في مجال الجهاز الحكومي ، وجرى تحديث القوانين ( بما فيها قوانين الانتخاب ) . وقد اعتمد نظام الانتخاب على مرحلة واحدة في سوريا في ١٩٤٧ ، ثم منحت النساء حقوقاً انتخابية محدودة في ١٩٤٩ . وكان في لبنان في تلك السنة ٥٥ دائرة انتخابية مقابل ١٣٥ دائرة في سوريا ، بما فيها تلك المخصصة للاقلييات (٢) . وقد بذلت الدولتان جهوداً حثيثة في مجال التنظيم العسكري والتطويع وتأمين الموارد العسكرية . وقوبل رحيل السوف الارمن من لبنان وسوريا ليستوطنوا ارمينيا السوفياتية بالترحاب ولو انه شكل خسارة على صعيد الصناعة . كذلك رحل عن لبنان اعضاء الجالية البولونية . وفي

(٢) توزعت المقاعد في سوريا الى : ١١٢ للمسلمين ، و ٢ للدروز ، و ١٨ للمسيحيين و ١ لليهود وفي لبنان : ١١ للسنة ، و ١٠ للشيعية ، و ٤ للدروز ، و ٦ للروم الارثوذكس ، و ٢ للارمن ، و ١٨ للموارنة ، و ٣ للروم الكاثوليك ، و ١ للمسيحيين الاخرين .

هذه الفترة جرى تنفيذ المخططات الموضوعية لاشغال التطوير ولمشاريع الطيران المدني . وقد وضعت ، او عدلت ، الاتفاقات المعقودة مع شركات النفط الدولية والاميركية بخصوص مرور انابيبها في اراضي البلدين . ووافقت شركة نفط العراق ، على ان تدفع للحكومتين بعض المبالغ مقابل الحماية والتسهيلات الممنوحة لمرور انابيبها . وتوصلت شركة التابلاين الاميركية ، دون عناء كبير ، الى اتفاق مع لبنان بصدور مرور خط للانابيب وانشاء مصب ومصفاة قرب صيدا ، ولكنها وجدت صعوبة اكبر في ارضاء سوريا . وقد استؤنف البحث عن رواسب النفط في انحاء البلاد ، ولكن الابحاث لم تسفر عن شيء . من جهة اخرى اشترت شركة نفط العراق المصفاة التي كانت الحكومة الفرنسية تملكها قرب طرابلس ، وصارت هذه المصفاة تمد لبنان وسوريا بالمنتجات النفطية . من جهة اخرى وضعت مخططات تتعلق بالمرافىء والري ، واستخدمت سوريا بعض المستشارين البريطانيين ، ورسمت مشاريع للتوسع والتحديث في الحقل الصناعي امكن تنفيذ بعضها فعليا على يد اثرياء الحرب ذوي العقليات التقدمية من « المغتربين » العائدين .

ظل تشكيل احزاب سياسية جديدة امرا ذا قيمة محدودة كالعادة . بالنسبة للبنان فان الحزب القومي السوري الذي يتزعمه انطوان سعادة ( وقد رجع من اميركا الجنوبية في ١٩٤٧ ) (٣) تخلى عن لقب « السوري » ولكنه احتفظ ببرنامجه السابق . وظل حزب الكتائب ذو الولاء اللبناني الخالص جيد التنظيم وشعبيا . اما الحزب الدستوري الذي تزعمه الرئيس بشارة الخوري فكان يمثل النزعة الوطنية المعتدلة . واستأنف اميل اده النشاط السياسي وشكل حزب الكتلة الوطنية ، لكن هذا الحزب ظل ضعيفا وتوفي اميل اده سنة ١٩٤٩ . وتأسس حزب النداء القومي ، برئاسة كاظم الصلح ، في ١٩٤٥ وكان يمثل مزيجا من المشاعر اللبنانية والعروبية . اما حزب النجادة الاسلامية فكان يفتقد الى دينامية خصمه الكتائبي . وانشأ الشاب كمال جنبلاط الحزب التقدمي الاشتراكي الذي سعى لاقامة نظام اشتراكي وحاول ان يستقطب دعم المثقفين . وقد اصبح « التقدمي الاشتراكي » حزبا بصورة رسمية في ١٩٤٩ . وأما الحزب المتوسطي الذي ترأسه هنري فرعون فكان ينادي بنزعة اوروبية غير عروبية . وفي سوريا ، توزع اعضاء الكتلة الوطنية الآخذة في الاندثار بين الحزبين الوطنيين وحزب الشعب ( الذي تأسس في ١٩٤٨ ) ، في حين كان حزب البعث (٤) الذي يلهمه ويقوده اكرم الحوراني ينادي باشتراكية فعالة ( يمكن تحقيقها حتى بالثورة اذا قضت الضرورة ) وبأخوة عربية شاملة مناوئة للغرب . وكان برنامج

(٣) اعدم سعادة في ١٩٤٩ .

(٤) اتحد حزب البعث مع الاشتراكيين في ١٩٥٣ .

الحزب الاشتراكي العربي (٥) ، الذي لم يحرز الدينامية نفسها اكثر تواضعا سوى انه لم يكن يختلف عن سابقه جذريا . وكان الشيوعيون ، الذين توفرت لهم قيادة قديرة ، نشيطين في كلا الجمهوريتين ، ومستعدين للعمل مع اغرب الحلفاء . ويعود انقسام الحزب الشيوعي الى حزبين لكل من سوريا ولبنان على حدة الى سنة ١٩٤٤ . وقد فرض حظر رسمي على الحزب الشيوعي اللبناني في سنة ١٩٤٨ ، لكن اعضاءه ظلوا ناعذين جدا في الاوساط النقابية . وعملت « كتلة التحرير » ، وهي جماعة سرية، في سوريا ولبنان من اجل اعادة تعريب فلسطين . لكن قدرا كبيرا من النفوذ الفعلي ظل سواء في سوريا ولبنان ، في ايدي « المستقلين » الذين يمثلون عادة مصالح عقارية او مالية والذين ليسوا مسيسين في اعماقهم .

كانت الاضرابات العديدة التي قام بها العمال الصناعيون ( بل موظفو الدولة ومحامو الاستئناف والقضاة ) علامة على ان حركة عمالية قوية قد نشأت في البلدين بالارتباط مع النشاط اليساري والشيوعي خاصة . ورافق انبثاق هذه الحركة اصدار تشريعات عمل جديدة في كل من دمشق وبيروت وظلت المظاهرات الحثيثة التي يقوم بها الطلاب في المدن ، لتأييد او لمعارضة احداث ومقترحات سياسية من كل الانواع ، بمثابة ظاهرة شرق اوسطية تسيء الى التعليم او النظام العام وتساهم في عدم الاستقرار ويؤس السياسات المحلية . بالاضافة ، لم يكن صعبا على السياسيين المتحمسين ان يستشيروا عامة الناس في المدن للقيام بالاضرابات واغلاق المتاجر وقذف الحجارة وممارسة العنف . وقد غدا اكثر وضوحا ، سنة بعد اخرى ، ان العامة والطلاب والمثقفين يملكون السلطة الفعلية ، قبل ان ينضم الجيش بعد مدة وجيزة (٦) . اما الصحافة التي ظلت سريعة الزوال وغزيرة الانتاج وبعيدة عن المسؤولية فكانت تطالب بأقصى الحريات وتسيء استخدامها مرارا . بالمقابل كان السياسيون يمدحون جهود الصحافة طالما كانوا خارج جنة الحكم ليلجأوا هم انفسهم الى سحب رخصتها اذا ما تعرضوا لهجماتهما . وقد تعرضت قوانين الصحافة لتعديلات عديدة في هذه الفترة في البلدين ، وغالبا ما كانت هذه التعديلات تثير صيحات الاستنكار . ولم يصل مستوى توزيع اية صحيفة الى اكثر من ٣٠٠٠ او ٤٠٠٠ نسخة ، وكانت حياة معظمها قصيرة الاجل . وقد امتلكت كل سلالة او طائفة او مصلحة صحيفة خاصة بها . من جهة اخرى بدأت الاذاعات تعمل في البلدين منذ ١٩٤٦ .

ظلت الوزارات تذهب وتجيء . ففي سوريا ، وبعد كل التغييرات التي شهدتها سنة ١٩٤٥ ، حدث تغييران وزاريان في ١٩٤٦ - نتج عن الاول ، في شهر نيسان ، وزارة كان رئيسها سعد الله الجابري الذي توفي مأسوفا عليه في ١٩٤٧ ، الى ان

(٥) بقيادة الشيوعي السابق ميشال عفلق .

(٦) تمثل ذلك بالايخص في الديكتاتوريات العسكرية السورية الثلاث في الفترة ١٩٤٩-٥٤ ، وكذلك

في تدخل الجيش اللبناني لاحداث تغييرات تتناول الادارة ورئيس الجمهورية في آب ١٩٥٢ .

الف جميل مردم بك حكومة اخرى في كانون الاول . ولم تكن هذه التغييرات ، التي تكررت في السنوات اللاحقة باستثناء فترات الحكم الديكتاتوري ، لتعني أي تغيير في السياسة او المعايير او الاساليب بالنسبة للبنان فان سنة ١٩٤٦ شهدت تغييرين وزاريين كان أولهما في ايار والثاني في تشرين الاول . وفي المزة الاولى ألف سامي الصلح وزارة لم تلبث ان استقالت بعد اسبوعين لتخلفها اخرى برئاسة سعد المنلا نالت ثقة المجلس في ٢٥ ايار . وفي شهر تشرين الاول شكل رياض الصلح حكومة مكونة من الشخصيات نفسها او من شخصيات اخرى تنتمي الى وسط « المستوزرين » الضيق والكثير .  
التقلب .

بمعزل عن كثرة التغييرات الوزارية ، والمسائل الثقافية والصراعات التي تكمن خلفها ، فقد كان لا مفر من الاقرار في ١٩٤٦ - وعلى غرار يومنا هذا - ان الاستقرار الذي يمثل اهم حاجات البلاد متعذر في المستقبل المنظور ( وفي كلا الجمهوريتين ) بفضل العناصر المتأصلة في الوسط المحلي التي صار القارئ ملم بها . وكان الابرز بين هذه العناصر عدم الانسجام الكامن في الجسم السياسي ، بمستوياته المتفاوتة لجهة التطور والمعرفة والثروة ، ثم الانقسام بين اديان وطوائف الى جانب الولاءات الاقليمية ، وغياب تراث احترام القانون او بالاحرى النفور الشعبي من الحكومات بحد ذاتها ومن القيود التي تمثلها . وخلف هذه العناصر ( الى جانب انه عامل تأجيح اضافي ) كان ثمة الطبع القومي القابل للاثارة وغير المستقر الذي لم يتعود مساوات وانضباط السياسات الاكثر نضجا . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان هذه المجتمعات كانت بعد في اولى مراحل تطورها المشترك الى جانب الاستقرار المشكوك فيه ( كما احس الكثيرون ) بما يسمى الشكل الديمقراطي من الحكم الذي جرى تبنيه ، والخبرة المحدودة للطبقة الحاكمة ، والاحزاب السياسية الكثيرة التقلب والهشة الجذور ، وغلبة المطامح الشخصية ، واختراق السياسات الحزبية لصفوف الضباط على نطاق واسع ، والمشاكل العديدة والمتنوعة الاشكال التي طرحتها البلاد في وجه الحكام ، اذا فان وظيفة حكم سورية ولبنان التي لم تعد مرهونة بأي توجيه خارجي كانت مهمة شاقفة للغاية . وقد اثبتت السنوات التالية ان رحيل الفرنسيين الذي طالما تمناه الجميع لم يكن ، رغم كل شيء ، مؤشرا لحقبة من الهدوء والاستقرار او لحل المشاكل التي كان وجود الدولة المنتدبة يخفيها او يمورها في كثير من الاحيان .

رغم ذلك كله فان الجمهوريتين حققنا تقدما كبيرا في مجالات عديدة ، في التعليم الوطني حيث كان التركيز على زيادة عدد المدارس الحكومية وافتتاح كليات جديدة للتعليم العالي ، وفي الخدمات العامة وخاصة الصحية التي احزرت تطورا سريعا ،



وفي الصناعة وخلفيتها المكونة مصارف وتأمين ومواصلات ، وفي الزراعة التي باتت اقل بدائية او حتى حديثة كليا احيانا ، وفي البناء وتخطيط المدن (٧) وتوفير اسباب الراحة التي تتلاءم مع فترة منتصف القرن العشرين . وقد اخذ اسلوب ووتيرة الحياة في المدن يقارب ، سنة بعد اخرى ، الحياة في اوربا - سواء لجهة الحياة العائلية ، والتوان اللهوى ، والملابس والايوضاع المحلية . وعانت الروح المحافظة في الريف ، وفي المدن جزئيا ، من عملية اختراق متزايد . وغدت الحياة القروية والقبلية اقل بعدا عن العالم ، ولعبت السياحة والرياضة دورهما في افتتاح المناطق الريفية . ان التقدم الذي احرز في هذه المجالات مرموق فعلا الامر الذي جعله موضع ثناء ذاتي وطني . ومن الواضح ان درجة استناد هذا البناء الى الاسس التي شيدتها فرنسا في الفترة ١٩٢٠ - ٤٠ تتفاوت بين مجال وآخر ، وهي قابلة لتقييمات متنوعة . من جهة اخرى ، وفي المجال الاوسع الذي يشمل بناء وتوحيد الدولة على اسس ثابتة ، وبلورة حياة سياسية سليمة تستند الى جمهور انتخابي متنور واخزاب سياسية مبدئية وحسنة التنظيم وروحية تستهدف الخدمة العامة ، فان التقدم لم يكن كبيرا جدا . ان المرء قد يشعر بأن التقدم الذي تحقق منذ ١٩٤٦ باتجاه تبني سياسة وطنية واقعية تتلاءم فعلا مع حاجات البلاد ، او باتجاه الحفاظ على النظام والاستقرار العام كان مخيبا للآمال . ان الناظر الى لبنان وسوريا في ١٩٥٧ يشعر انهما برغم - او ربما بسبب - الخضات والتقلبات التي شهداها في العقد الماضي ، ما زالا يعانيان من اسباب الشقاء والارتباك نفسها التي المت بهما قبل عشر سنوات .

(٧) تبين الارقام التالية احجام المدن في سنة ١٩٤٦ : حلب : ٣٣٩ الف نسمة ، دمشق : ٣٠٣ الف ، بيروت : ٢٤٧ الف ، حمص : ١٠٦ الف ، طرابلس : ٧٨ الف ، حماه : ٧٥ الف ، دير الزور : ٦٥ الف ، واللاذقية : ٣٠ الف نسمة .

## ٦ - الانتداب الفرنسي

صار الانتداب الفرنسي الذي منحتة الدول الحليفة الرئيسية لفرنسا وصدقت عليه عصبة الامم قبل ربع قرن ، في ذمة التاريخ بعد ان ترك دولتي سوريا ولبنان الفتيتين لتواجه مقتضيات واطار الاستقلال المفتقد الى الحماية . ومع ان الفرنسيين كانوا قد اعلنوا مرارا ان الانتداب الذي يستقي شرعيته من العصبة لا يمكن ان ينتهي الا بقرار منها ( على غرار الانتداب على العراق ) ، فانه بلغ نهايته في الواقع بحكم التوقف عن ممارسته عمليا ، ووسط جو من المشاعر المشحونة فيما بين الفرقاء المعنيين . لقد وجدت في لبنان فئات كانت تشعر بالاسف لرحيل الانتداب او على الاقل لفقدان الحماية والارتياح للذين كانت توفرهما الصلة الوثيقة مع فرنسا . لكن وجهة النظر لم تكن تنسجم مع رأي الاغلبية الساحقة في الجمهوريتين التي اصدرت حكما قاسيا على السجل الانتدابي واعتبرت ان انقضاء الحكم الفرنسي وجلاء قوات فرنسا هي بمثابة انتصار للنزعة القومية لفرنسا اكثر منها نهاية لشراكة تستحق التقدير .

على صعيد الامم الاخرى ، التي لم تصدر يوما احكاما رقيقة جدا على اصدار جيرانها ، فان سجل فرنسا في سوريا كان مشؤوما على العموم . لكن التشديد الصارم على الاخطاء المنسوبة للانتداب لم يستند في الاغلب الى الدراسة الموضوعية ، ولم يأخذ بعين الاعتبار العمل الممتاز الذي تم تحقيقه في مختلف المجالات ، ولا ضخامة الصعوبات التي واجهت الفرنسيين . واذا كان ذلك يصح بالتاكيد فيما يتعلق بالانتقادات العربية للانتداب ، فانه يصح كذلك بالنسبة لانتقادات المراقبين البريطانيين والايطاليين والاميركيين .

وفي فرنسا ، حيث وجدت طوال الوقت اقلية معارضة للانتداب ولما زعم حول عدم تحررية الادارة ، فان الرأي العام اجمالا واجه التخلي عن سوريا ولبنان بمشاعر الانزعاج ، تماما كما كان قد راقب كيفية ممارسة الانتداب خلال العشرين عاما السابقة بمشاعر هي مزيج من خيبة الامل والمرارة . وقد احس هذا الرأي العام ، وعن حق ، ان الحصيلة كانت مخيبة للآمال . وسواء بالنسبة للمثاليين او لذوي العقلية العملية فان الهدف المنشود بدا ممكن المنال ومع ذلك فانه لم يتحقق . ولم يكن ثمة مفر من القاء اللوم على الازمنة غير الملائمة، والاحداث العالمية، وعناد الجمهور المحلي - وذلك الى جانب الاسطورة المعهودة حول التدخلات او المطامح البريطانية . واذا كان الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان قد أصبح حدثا مكتملا فانه لن يرقى يوما الى

مصاف الاعمال التي احرزت فرنسا بفضلها المجد والغبطة . وبالاخرى فان تاريخ الانتداب سيبدو وكأنه اثبات لوجود خطأ مؤكد ، وربما جوهري ، في العدة النفسية التي تستخدمها فرنسا للتعامل مع الشعوب الخاضعة لها ، وهو نذير لكيفية تعامل فرنسا مع معضلات لا تختلف كثيرا في الاتصاف الفرنسي والبلدان التابعة في السنوات اللاحقة .

ان المرء يميل الى استبعاد ان تجري مرة اخرى تجربة دولية تستند الى الاسس التي اعتمدت في مطلع العشرينات . ومع ذلك فقد كان المفهوم الانتدابي انسانيا ومعاديا للاستعمار من حيث اصوله . وكان له ، من وجهة نظر مثالية ، حسنات كثيرة . وقد تراءى للعديد من الازهان الاكثر تنورا انه كان - لدى بدايته - وسيلة دولية تقدمية وقيمة ، وانه قابل للتطبيق نظريا وعمليا . وقد يكون هذا التقييم صحيحا فيما لو طبق نظام الانتداب على شعب بدائي لم يتطور بما فيه الكفاية ليعي طموحاته السياسية . ولكن هذا النظام سوف يواجه اعظم الصعوبات اذا ما طبق على مجتمع يملك برنامجا سياسيا متكاملا ، ويعلن الناطقون باسمه رفضهم لمثل هذه العلاقة منذ البداية . ومع ذلك فلم يكن بمثابة تطلب المستحيل ان يأمل المرء ، في سنة ١٩٢٠ ، في قدر من النجاح وذلك رغم الاقرار بوجود مثل هذه الصعوبات فيما بين الفرنسيين والسوريين . فقد كان الاوائل ، وبدون شك ، بين ارقى دول العالم من حيث الثقافة والتطور وفن الحكم . وكانوا يملكون قدرا من الخبرة في التعامل مع العرب والاسلام . وكان الفرنسيون متعلقين عاطفيا بالشرق ، ويزعموا انهم مطلعون على اوضاعه . وبالإضافة ، كان تحت تصرف فرنسا دبلوماسيون واداريون من الدرجة الاولى . ومن جهتهم ، كان لدى السوريين طبقة بالغة الذكاء وحسنة التعليم ( على يد الفرنسيين في الغلب ) ، وقد رأوا ان الاهتمام الفرنسي في المرحلة الماضية اقتصر على مجالات التعليم واعمال الخير ، ولم يكن بوسعهم سوى ان يدركوا الحاجة الفعلية الى العون الدستوري والاداري والاقتصادي الذي يمكن لامة عظيمة ان توفره لاوضاعهم البائسة والمتأخرة .

واذا ، ماذا كانت مقومات « النجاح في التجربة الانتدابية ؟ ان السمة الاولى والضرورية كانت نشوء علاقات حسنة بين الدولة المنتدبة والشعوب الخاضعة للانتداب . وكانت السمة الثانية ان تجري عملية تعزيز فعالة وسريعة ، عبر مرحلة تمهيدية تدريجية ، للحكم الذاتي والاعتماد الذاتي التامين ، على ان يشمل ذلك دستورا ملائما ( يضعه الشعب الخاضع للانتداب بنفسه اذا امكن ) ومؤسسات وأساليب سياسية سليمة ، وادارة كفوءة ، واقتصادا قابلا للحياة . والى جانب ذلك ينبغي ان يحصل تحسن عمومي في مستوى الحياة والسعادة بين الاهالي ، اضافة الى التحسن في الخدمات العامة والصحة والتنوير والامن والعدالة - شرط ان يتحقق ذلك كله عبر النضال والنماذج التي يقدمها موظفو الانتداب من جهة ، والتعاون التام للاهالي

المحليين من جهة اخرى . وفي هذه الحال فان المرحلة الاخيرة سوف تأتي بعد امد غير بعيد - وبالتأكيد قبل ان تستنفذ النوايا الحسنة - في صورة انتهاء العباء الانتدابي وانضمام البلد الذي كان خاضعا للانتداب الى الامم الاخرى الحرة واتخاذة موقف عرفان الجميل ، وربما التحالف ، تجاه البلد الصديق الذي قدم له العون .

ان تلك امور مثالية يحول الزمان والمكان والنقائص الانسانية دون تحقيقها بصورة وافية . ولكن الى اي حد يمكن للفرنسيين ان يزعموا ، وبعد ان انتهى كل شيء ، انهم حققوا قدرا من النجاح ؟ والجواب ان نجاحهم كان اقل من آمالهم الاولى ، غير انه كان اكثر مما يزعم غلاة النقاد . ان ثمة قدرا من المبالغة ، او سوء النية غالبا ، في التهم الموجهة ضد المجهود الفرنسي . فليس صحيحا انهم اقاموا نظاما استعماريًا ، وانهم لم يكونوا مخلصين في تقبل اعباء نظام يفترض فيه بالتحديد ان يكون بعيدا عن الانانية القومية . وليس صحيحا ان مثابرتهم الدؤوبة على تجزئة البلاد كانت تستند الى سياسة « فرق تسد » وحدها . وليس صحيحا ان المصالح الفرنسية كانت تمنح افضليات في غير محلها في المجال الاقتصادي . ولا يصح القول انه لم تتخذ اية خطوات لتدريب الموظفين السوريين ، او ان ما يتجاوز نسبة ضئيلة من الموظفين الفرنسيين كانت فاسدة وغير كفؤة ومتدنية السلوك . ان في هذه الاتهامات جميعا قدرا من الصحة . ولكنها بالاجمال ، مبالغة ومضللة وغير عادلة . وفيما يتعلق بالنقائص الاخرى ، وخاصة بالنسبة لاقامة الحواجز الحدودية بين البلدان الخاضعة للانتداب وجيرانها الذين كانوا متحديين معها في السابق ، او بالنسبة لسقوط قيمة العملة التي تستند الى الفرنك ، فان الملامة لا يمكن بأي حال من الاحوال ان توجه الى فرنسا وحدها .

لم تكن فظاظات الاوضاع السياسية لتشمل مجالات الحياة الاجتماعية او حتى الادارية . فقد احرز العديد من الموظفين الفرنسيين تقدير اصدقائهم السوريين بحكم عملهم وخلقهم الممتازين ، ونشأت العديد من العلاقات الشخصية الحسنة . وقد امكن للشبكة الواسعة من النشاط التعليمي الفرنسي ان تتابع عملها في ظل ظروف ملائمة ، واستمرت في المساهمة على نحو ملحوظ في تنوير الاهالي المحليين . وقدم العلماء والمهندسون والمدرسون وعلماء الآثار الفرنسيون مساهمات لم يكن بوسع اي طاقات محلية ان تبذل ما يضاهيها . واستطاعت جهود الفرنسيين في مجال التخطيط والتنسيق والتوجيه ان ترفع المستويات السائدة في كل الادارات الحكومية ، وان تمهد للمستقبل وقد احرزت قوى القانون والنظام والاجراءات القضائية ، تقدما كبيرا الى حد يحول دون اية مقارنة مع الاوضاع السائدة في ايام العثمانيين . وقد وضعت الاجهزة الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية الموزعة على انحاء العالم في خدمة المصالح السورية واللبنانية . وعلى الصعيد الداخلي ، كسبت البلاد نظاما جديدا من الطرق والبرق والمطارات والمرافىء والمرافق العامة . وكان العائق الوحيد في وجه توسيع هذه المرافق

هو عدم قدرة البلاد الخاضعة للانتداب على توفير النفقات اللازمة وتعذر ان توفر فرنسا هذه النفقات بالاستناد الى مواردها وحدها . واذا ، فان الاتهام الذي ينبغي ان يوجه في المجال غير السياسي كله ( هذا اذا كان سمة مجال للاتهام ) هو ان الفرنسيين بالغوا في التأكيد على مساهمتهم الذاتية ومارسوا اشرافا يتجاوز الحد المعقول - وليس انهم لم يفعلوا سوى القليل .

على الصعيد الدستوري والسياسي ، الذي شكل غالبا اساس الحكم على الفرنسيين ، فان فشلهم كان طوال عقدين متواصلين وتاما تقريبا . ولتفسير هذا الفشل تمكن الاشارة الى ثلاثة عوامل محددة : الظروف التي احاطت بعملية فرض الانتداب ، والموقف السوري ، واخطاء ونقائص فرنسا نفسها .

ان الحقبة التي جرت ابانها التجربة الانتدابية ، كانت حقبة استحوذ فيها مبدأ القومية السياسية ومشاعرها على العالم العربي . ومن الطبيعي اذا ان تتضارب مطامح البلدان الخاضعة للانتداب هذه بقوة ، سواء في جوهرها او وتيرتها ، مع سياسات دولة مندوبة ميالة الى الحذر والتحفظ . لقد جاء العقد الثالث والعقود اللاحقة من القرن في اعقاب فترة من « اليقظة العربية » ومن النزوع العميق الى الوحدة العربية . وقد كان الانتداب ، في ممارسته العملية، معاديا لكلا الاتجاهين . وكان الظن ان العرب حصلوا من بريطانيا ، التي كانت فرنسا بمثابة شريكها المقرب ، على وعود جازمة بالاستقلال ابان حرب ١٩١٤ - ١٨ . ثم ان فرنسا نفسها وافقت في ١٩١٦ على تشكيل دول عربية ، مع التلميح الى امكانية ممارسة الوصاية في مناطق محدودة . وبالإضافة ، كانت فرنسا قد وقعت على الاعلان الانجلو - فرنسي الصادر في تشرين الثاني ١٩١٨ . وقد اثار فرض الانتداب بعد هذه الاعلانات جميعا ، ورغم التعهدات الاخرى بحصول سوريا على استقلالها ، استياء عميقا جدا . ثم ان الطريقة التي تم بواسطتها فرض الانتداب ، بالقوة المسلحة وعلى انقاض حكومة وطنية ونظام ملكي عربي كانا موضع فخر الاهالي، وبعد رفض السوريين القاطع للانتداب عموما ولانتداب فرنسا على الخصوص ، كان اسوأ ما يمكن تخيله . لقد كان النظام الانتدابي ( اذا استثنينا بعض اوساط الاقليات ) موضع رفض واستياء الجمهور السوري من البداية حتى النهاية .

كان هذا الموقف من جانب الجمهور السوري يقف حائلا دون أي تعاون بين فرنسا والبلاد الخاضعة للانتداب . ومنذ مطلع الانتداب ابي الزعماء السياسيون ، الذين امتازوا بالقوة والذكاء ، ان يلجموا مطامحهم السياسية او ان يأجلوها . وقد هؤلاء الزعماء نفاذ الصبر تجاه التأخيرات والقيود الانتدابية ، وعبروا عن استيائهم من اية اشارة الى وضعيتهم القومية الدنيا، واعتبروا الكفاح المعادي للفرنسيين من جانب العامة او القبائل او الطلاب فضيلة تمتاز بالبطولة ، واعتقدوا دائما ان للاهداف

السياسية الافضلية بالنسبة للاهداف الاقتصادية او الاجتماعية . اما الجماهير ، التي لم تكن مصالحها متطابقة مع مصالح المثقفين ، فلم تكن تملك وسائل تعبير مستقلة عن المثقفين . ونجم عن ذلك ان العناصر التي كانت مؤهلة اكثر من سواها للاستفادة من مجهودات اي نظام انتدابي متنور لم تفعل الكثير لتسهيل مهمة الانتداب . وقد عجز الفرنسيون ، الذين رغبوا في ان يتصرفوا وفق مصالح الجماهير ، عن حشد هذه الجماهير حولهم كقوة سياسية داعمة . وفي هذه الاثناء فان الزعماء السياسيين الذين انطبقت عليهم صفات الطبع القومي من حيث الالاح والنزعة العاطفية والبعد عن التسوية ، كانوا يفتقدون الى الخبرة السياسية والدستورية وكانوا مستجدين في حقل تحمل المسؤولية غير انهم برعوا في الانتقاد والمعارضة . وغالبا ما كانت اخطاؤهم العملية ، واستعدادهم السريع للدعوة الى العنف ، يخلقان الانطباع بأنهم يعانون من عدم نضج غير مسؤول ومن عدم الاهلية لتسلم مهام الحكم التي تتطلب الداب والصبر - وذلك ما كان يدفع الفرنسيين الى الامتناع عن تسليمهم اية سلطة . واخيرا ، فان هؤلاء الزعماء لم يكونوا ينطقون بصوت واحد . ولم يقتصر الامر على ان السدولة المنتدبة واجهت احزابا مختلفة ، ودرجات متباينة من الاعتدال او التطرف ( الامر الذي كان جد طبيعي ) ، بل ان طوائف وجيوبوا عدة كانت تأبى ان تستوعب وتلج على منحها معاملة خاصة . ولذا فقد استحال منذ البداية ابتكار سياسة لا تثير قذمرا الاقليات غير الموافقة ، مؤقتا على الاقل . وبالاحرى فقد كان مستحيلا ايضا تطبيق اي نظام فيما عدا نظام الديمقراطية البرلمانية ( بغض النظر عن عدم ملاءمته كثيرا للظروف السورية الواقعية ) الذي اعتبره جميع الدعاة المحليين مرغوبا . والواقع ان حرمان البلاد من هذا الشكل من الحكم كان سيبعث احتجاجات مريرة ، لانه كان يشكل الغطاء السذي تعمل خلفه « اوليفاركية المثقفين » ، هذه الاوليفاركية التي كانت في واقع الامر « الديمقراطية » التي تدعو اليها الطبقات القادرة على التعبير عن نفسها .

اذا كانت معظم التهم الموجهة ضد فرنسا لا تستند الى مبررات كافية واذا كان لا بد من الاقرار بأنها واجهت صعوبات خطيرة لم يكن بالوسع تجنبها فلا مفر من القول بأن فرنسا ارتكبت اخطاء كبرى ساهمت بقوة في فشلها السياسي . فقد تعاملت فرنسا مع المفهوم الانتدابي على نحو مليء بالشكوك والتحفظ منذ البداية ، وكانت تفضل دائما ( رغم اخلاصها في محاولة تطبيقه ) نظام حماية او نظاما استعماريًا صريحا . ولذا فانها فشلت في اقامة نظام حكومي ينسجم مع المبدأ الانتدابي ، نظام يستفيد من المواهب المحلية الى اقصى حد ، ويحرص ان يعطي الاولوية للحاجات المحلية ( شرط ان يقتنع الناس بأنه يفعل ذلك ) ، ويحافظ على الاحترام الذاتي المحلي بافساح المجال لممارسة الحد الاقصى من السلطات المنظورة . ولم يكن الامر المرغوب اقامة حكم فرنسي يستخدم موظفين سوريين لا يملكون اية صلاحية او يقتصر دورهم على مجرد الغطاء . بالاحرى ، كان المطلوب حكومة سورية يدعمها الفرنسيون ، ويوفرون لها التوجيه الكافي . ولان الموظفين الفرنسيين بالغوا في التدخل وفي تطلب الكمال وفي ممارسة سلطة النقص ، الامر الذي اساء الى كبرياء السوريين ، فقد استحال التوصل

الى اقناع بعض افضل الازهان والقوى في البلاد بالتعاون مع الانتداب . وهكذا ظل هؤلاء في مواقع المعارضة . والواقع ، كما بات الفرنسيون يدركون جيدا اليوم ، فان سلطات الانتداب كانت تنزع الى عدم رؤية قوة الحركة الوطنية ، والى الاعتماد اكثر من اللزوم على الاقليات غير الوطنية « والدمى » والاداريين « الحيايين » .

كانت تبعية النظام القائم في الشرق لسياسات باريس واضحة ومسيئة . ولم يقتصر الامر على ان تغيير المفوضين السامين ( ثلاث مرارة في الفترة ١٩٢٤ - ٢٦ ، على سبيل المثال ) كان عائدا لاسباب سياسية وكثير الحدوث ، بل كان التركيز على الحاجات الاستراتيجية الفرنسية ( على غرار الحاجات التي وأدت معاهدات ١٩٣٦ ، وسمحت بانفصال الاسكندرونة ) والتعلق بـ « الحقوق » الفرنسية القديمة والمقدسة في سوريا ولبنان ، والاهتمام بتجنب اية سياسات مؤهلة لان تثير ردود فعل عنيفة في افريقيا - كان ذلك كله بمثابة عناصر متعارضة مع النظر الى المصالح السورية باعتبارها الاولى بالتقدير .

على صعيد البلاد كانت اهم الاخطاء التي ثابر الفرنسيون على الوقوع فيها التركيز على تميز الجيوب الجغرافية والدينية وتجاهل وحدتها الجوهرية مع المجموع . ومع ان هذه السياسة كانت قابلة للتبرير بالاستناد الى بعض الاعتبارات المحلية الضيقة ، فانها كانت سياسة مؤتقدة الى امكانيات النجاح في المدى البعيد ومسيئة لمصالح السكان المعنيين ، وقد جوبهت بمعارضة متواصلة من جانب اوسع واقوى الفئات السياسية . ويشكل انشاء « لبنان الكبير » الذي ادخلت ضمنه مناطق اسلامية غير لبنانية ، النموذج الصارخ على هذه السياسة - وهذا الى جانب فصل المناطق الدرزية والعلوية او اعضائها « وضعية خاصة » مرارا . ان تبني وضع وحدوي ( يتضمن ، دون ريب ، بعض الامتيازات المحدودة لجبل لبنان ) في سوريا في ١٩٢٠ كان سيوفر الكثير من المتاعب اللاحقة . واذا كان البعض يميل الآن ( اي في سنة ١٩٥٧ ) الى الاعتقاد ان لبنان محظوظ بتحرره من السياسات الاجنبية ، الميالة الى روسيا ، التي تهيمن في سوريا الآن ، فان بالامكان الاعتقاد ان سوريا ، فيما لو كانت تشمل لبنان المنفتح على الغرب والذي يملك احساسا اقوى بالوقائع السياسية ( والتجارية ) ، ما كانت لتتبع تلك المسالك السياسية التي يعتبر العديد من اصدقائها انها تشكل خطرا عليها .

ان الحالات الاخرى من سوء التقدير ، او النقص في الحساسية ، او التصور النفسي الخاطيء من جانب الفرنسيين شكلت بالاجمال عقبة كبرى في طريق النجاح . ومن ابرز هذه الحالات : الانقلاب الذي حصل في فترة مبكرة في السياسة الفرنسية تجاه الدروز ، ووضع سكة حديد الحجاز ذات المسحة الدينية تحت اشراف شركة فرنسية ذات امتياز ، وموقف الجنرال ساراي من الموارنة ومن الوفود الدرزية ، وعدم الارتداد عن استخدام الجنود السود من ابناء المستعمرات ، ووجود موظفين فرنسيين

غير اكفاء بينهم حفنة من الفاسدين ، وربط العملة المحلية بالفرنك الذي دأب على التقلب او كان يتجه الى الغرق . ان تلك جميعا ليست سوى نماذج غير منتقاة بعناية . وقد يكون اخطر منها بكثير الاعمال الخرقاء التي تمت بتوجيه من الجنرال ديغول - اي رفض كل ما يتجاوز الاستقلال الهزيل والشكلي بعد ١٩٤١ ، وحماقات المسيو هيلو ، وقصف دمشق ، ثم مواصلة الاصرار - في اللحظات الاخيرة - على ابرام معاهدة مقبولة كتمن لتسليم الاجهزة الحكومية وسحب القوات العسكرية .

بعد الاخذ بعين الاعتبار كافة الظروف المخففة لجهة الصعوبة الاصلية للعلاقة الانتدابية ، والمعضلات الخاصة بسوريا والمقاومة التي ابدتها ، والحقية والظروف غير الملائمة ، فان الجهد الفرنسي - الذي جرى التعهد ببذله بحماس ، ثم نفذ بدأب ، كان مقدر له ان ينتهي الى حصيلة اعتبر العالم كله انها لا تعدو الفشل المحزن في المجال الابرز : مجال السياسة وبناء الدولة . وبمعزل عن الاخطاء والنواقص الهامشية او الشخصية فان هذا الفشل كان عائدا الى عدة عناصر ، رفض الدولة المنتدبة الاعتراف بالقوى الفعلية سواء الثابتة او الدينامية في البلاد ، والاهتمام المبالغ فيه بمكانة فرنسا ومطالبها واستراتيجيتها ، وكثرة التردد في اختيار وضبط العملاء المحليين ، وقلّة التعاطف والتكيف لدى التعامل مع شعوب وظروف تفتقد الى وضوح ومنطق ومقاييس الفرنسيين انفسهم . لقد انصرم ربع قرن من الجهد والتكاليف والتضحية ، وجرى تسجيل العديد من الافعال الشجاعة والمنجزات المخلصة ، ومع ذلك فان النهاية كانت محزنة ومذلة . ورغم ذلك فان صعود وسقوط الانتداب يوفران صورة مفعمة بالاهمية ، وربما بالدروس المفيدة . وترتبط هذه الصورة على نحو وثيق بالمعضلات التي واجهها الفرنسيون انفسهم بعد ذلك بسنوات ، حينما بدوا انهم اتخذوا احيانا مواقف متشابهة الى حد بعيد . وفي هذه الاثناء ، فان البلاد الجميلة والجذابة التي شهدت النظام الانتدابي نالها من هذا النظام - سلبا وايجابا ، وبصورة منظورة او غير منظورة - اسهام جوهري في وضعيتها وشكلها وسماتها الراهنة . وسوف يكون شعب هذه البلاد محظوظا اذا لم يحمل المستقبل له اياما اكثر سوءا من الايام التي امضاها كارها في ظل الانتداب الفرنسي .



Scanned by: Jamal Hatmal

ABU ABDO ALBAGL

## الفهرست

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥	الفصل الاول - المقاطعة التركية
٧	١ - البلد والشعب
١٥	٢ - المسلمون والمسيحيون
٢٢	٣ - الحكم التركي
٢٣	٤ - جبل لبنان
٢٧	٥ - حقل السياسة
٤٥	٦ - وسائل العيش
٥٤	٧ - الاجانب
٦٣	الفصل الثاني - الحرب والنصر
٦٥	١ - الاتراك والعرب

٧٢

٢ - الوعود

٨٢

٣ - دخول سوريا

٩١

الفصل الثالث - الفرنسيون والامير

٩٣

١ - عناصر التسوية

١٠٠

٢ - القطاع الساحلي ، ١٩١٩

١١٠

٣ - جدال وتحقيق : فرساي - دمشق

١٢١

٤ - ملك سوريا

١٣٤

٥ - الفرنسيون يثبتون حكمهم

١٣٩

الفصل الرابع - سنوات الانتداب الاولى

١٤١

١ - الانتداب

١٤٦

٢ - مهمات ومعضلات

١٥٢

٣ - التهذئة

١٥٩

٤ - دويلات الشرق

١٦٩

٥ - اطوار الحكم

١٧٨

٦ - عبر الحدود

١٨٢

٧ - اطوار السياسات

١٨٩

الفصل الخامس - تمرد ووعد

١٩١

١ - الجنرال سراي

الصفحة

الموضوع

- ١٩٩ - الثورة الدرزية : الاشهر الاولى  
٢٠٩ - الثورة الدرزية : الاطوار التالية والاخيرة  
٢١٧ - المسيو دو جوفنيل  
٢٢٥ - المسيو هنري بونسو

**الفصل السادس - التقدم التراجع**

- ٢٣١ - الدستور السوري  
٢٣٩ - معاهدة مخذولة  
٢٥٣ - ليسانان  
٢٦٣ - المناطق الخاصة

**الفصل السابع - سقوط الآمال الاخيرة**

- ٢٧١ - زمن الاضطراب  
٢٧٥ - المعاهدات ١٩٣٦  
٢٨٣ - احزاب وزمر  
٢٨٩ - جهود من غير طائل  
٢٩٩ - تركيا والاسكندرون  
٣٠٧ - ثلاث مقاطعات متمردة  
٣١٧ - ثلاث سنوات لبنانية  
٣٢١ - البلدان المجاورة

الفصل الثامن - بمعزل عن السياسة

- ٣٢٧ ١ - مهام الحكم  
٣٤١ ٢ - الاحوال الاقتصادية في ظل الانتداب  
٣٥٥ ٣ - الحياة والمجتمع

الفصل التاسع - غروب الانتداب

- ٣٦٥ ١ - الحرب والهدنة  
٣٧٣ ٢ - الجنرال دنستز  
٣٨١ ٣ - الفرنسيون الاحرار  
٣٩٥ ٤ - الجنرال كاترو  
٤٠٧ ٥ - الادارة في ظل هلولو

الفصل العاشر - نهاية وبداية

- ٤١٥ ١ - الحياة في زمن الحرب ١٩٤٠ - ٤٥  
٤٢٣ ٢ - انتقال السلطات  
٤٢٩ ٣ - الصدام الاخير  
٤٣٩ ٤ - الطور الاخير : الانسحاب  
٤٤٥ ٥ - الجمهوريةتان ، ١٩٤٦  
٤٥١ ٦ - الانتداب الفرنسي

## هذا الكتاب

إذا كانت فترة الانتداب الفرنسي ، على كل من سوريا ولبنان ، قد أشبعت درساً وتمحيصاً ، من خلال العديد من الكتابات العربية ، فإن من الأهمية بكان ، معرفة كيف ينظر رجل من رجالات الانتداب الغربي الى مسألة الانتداب نفسه ، في فترة ، هي في حساب التاريخ ، من اخرج ما مرّ على وطننا العربي ، من احداث ، ما نزال الى اليوم نعيش نتائجها المدمرة .

فالكاتب ، ستيفان هامسلي لونغريغ ، واحد من المسؤولين البريطانيين الذين زاروا منطقتنا مراراً ، ولفترات طويلة بين الاعوام ١٩٢٥ و ١٩٥٠ ، ولكونه احد رجالات الانتداب البريطاني على العراق ، فقد جمع الى حصيلته تجاربه الشخصية المباشرة ، ومعايشته للاحداث ، ومعرفته بالعديد من المسؤولين الفرنسيين والسوريين واللبنانيين آنذاك ، اعتماده في احيان كثيرة على العديد من الكتب والوثائق والمخطوطات ، فكان هذا الكتاب مرجعاً لاغنى عنه للقارئ العربي ، والباحث العربي على السواء .

والكتاب يعرض بين دفتيه صوراً عن واقع المجتمع العربي ، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، منذ ايام الحكم العثماني ، مروراً بالانتداب ، وانتهاءً بالاستقلال . ويؤرخ لبداية ظهور الحركات والاحزاب العربية المناهضة للاستعمار كما يؤرخ للصراعات الدولية في المنطقة .

وعلى الرغم من ان الكاتب احد رجالات الادارة الانتدابية في المشرق العربي ، تبقى للكتاب اهميته التاريخية والوثائقية .